



الأمم المتحدة

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

المجلد الأول

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الملحق رقم 5



الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

المجلد الأول
الأمم المتحدة



الأمم المتحدة • نيويورك، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
5	كتابا الإحالة
7	الأول - تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات
10	الثاني - التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات
10	موجز
21	ألف - الولاية والنطاق والمنهجية
22	باء - النتائج والتوصيات
22	1 - متابعة التوصيات السابقة
23	2 - الحسابات والإبلاغ المالي
26	3 - إدارة الميزانية
43	4 - خدمات استرداد التكاليف
50	5 - الأنشطة المدرة للدخل
54	6 - إدارة الصناديق
62	7 - إدارة النقدية والاستثمارات
66	8 - برنامج التأمين الصحي
71	9 - إدارة الأصول
79	10 - إدارة الموارد البشرية
94	11 - إدارة سلسلة الإمداد
102	12 - الإصلاح الإداري
106	13 - إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
113	14 - العمليات المتصلة بشؤون السلام والأمن
118	15 - الشؤون الإنسانية
122	16 - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

127	جيم - إفصاحات الإدارة
127	1 - شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات
127	2 - المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة
127	3 - حالات الغش والغش المفترض
128	دال - شكر وتقدير
	المرفقات
129	الأول - حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (المجلد الأول)
202	الثاني - حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بنظام أوموجا حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
213	الثالث - حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
226	الرابع - حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
230	الخامس - حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017
231	الثالث - تصديق البيانات المالية
232	الرابع - التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
253	الخامس - البيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
253	أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
255	ثانيا - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
256	ثالثا - بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
257	رابعا - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
259	خامسا - بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
260	الملاحظات على البيانات المالية

رسالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات

عملاً بالبند 6-2 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، يشرفني أن أحيل إليكم طيه المجلد الأول من البيانات المالية للأمم المتحدة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، التي أوافق عليها بمقتضى هذا الكتاب. وقد أنجز المراقب المالي البيانات المالية وصدّق على صحتها من جميع الجوانب الجوهرية.

وتُحال أيضاً نسخ من هذه البيانات المالية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش

**رسالة مؤرخة 26 تموز/يوليه 2023 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس
مراجعي الحسابات**

أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات، مشفوعاً بالتقرير المالي والبيانات المالية
المراجعة للأمم المتحدة (المجلد الأول) عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(توقيع) هو كاي

مراجع الحسابات العام في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

الرأي

قمنا بمراجعة البيانات المالية الصادرة عن عمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول، وهي تتألف من بيان المركز المالي (البيان الأول) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز لأهم السياسات المحاسبية.

ونرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لعمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

أجرينا مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير مبيّنة في الفرع الوارد أدناه بعنوان "مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية". ونحن جهة مستقلة عن الأمم المتحدة وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد أن الأدلة التي استقيناها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لأن تشكل أساساً نقيم عليه رأينا.

المعلومات الأخرى غير البيانات المالية وتقرير مراجعي الحسابات بشأنها

الأمين العام مسؤول عن المعلومات الأخرى التي تشمل التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، الوارد في الفصل الرابع أدناه، ولكنها لا تشمل البيانات المالية ولا تقرير مراجعي الحسابات الذي أعدناه بشأنها.

ولا يشمل رأينا في البيانات المالية تلك المعلومات الأخرى، ونحن لا نعبر عن أي شكل من أشكال الضمانات في هذا الشأن.

وفيما يتصل بمراجعتنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى، والنظر من خلال ذلك في ما إذا كانت تلك المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها من مراجعة الحسابات أو في ما إذا كانت تشوبها على ما يبدو أخطاء جوهرية. وإذا خالصنا، استناداً إلى العمل الذي اضطلعنا به، إلى وجود أخطاء جوهرية في تلك المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بتقديم تقرير عن ذلك. وليس لدينا ما نفيده به في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والأفراد المكلفين بحوكمة البيانات المالية

يتحمل الأمين العام المسؤولية عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بأمانة وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما يتحمل المسؤولية عن الرقابة الداخلية حسب ما يراه الأمين العام ضرورياً لتيسير إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن غش أو خطأ.

وفي مجال إعداد البيانات المالية، يكون الأمين العام مسؤولاً عن تقييم قدرة عمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول على الاستمرار كمؤسسة عاملة، ويكون مسؤولاً عن الإفصاح، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة باستمرارية المؤسسة، وعن استخدام الأساس المحاسبي القائم على فرضية استمرارية المؤسسة، ما لم يعتزم الأمين العام إما تصفية عمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول وإما وقف عملياتها، أو ما لم يتوفر لديه أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية الإبلاغ المالي لعمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير لمراجعي الحسابات يتضمن رأينا. والتأكد بدرجة معقولة هو مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه ليس ضماناً بأن تكشف دائماً المراجعة التي تجري وفق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات خطأً جوهرياً إن وُجد. أما الأخطاء فيمكن أن تنشأ عن غش أو خطأ، وتُعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار مراجعة الحسابات وفق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نمارس حسن التقدير المهني ونتبع منهجاً يقوم على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

(أ) تحديد احتمالات احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهريّة وتقييمها، سواء أكانت تلك الأخطاء ناتجة عن غش أو خطأ، ووضع وتطبيق إجراءات المراجعة استجابة لتلك الاحتمالات، واستقاء أدلة من مراجعة الحسابات تشكل أساساً كافياً ومناسباً لإبداء رأينا بشأنها. ومخاطر عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو إبداء بيانات على غير الواقع أو تجاوز الرقابة الداخلية؛

(ب) التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية من زاوية مراجعة الحسابات حتى يتسنى وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تكون ملائمة للظروف، لا لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية لعمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول؛

(ج) تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي يقدمها الأمين العام؛

(د) استخلاص النتائج بشأن مدى ملاءمة استخدام الأمين العام للأساس المحاسبي القائم على فرضية استمرارية المؤسسة، وبشأن ما إذا كان هناك، استناداً إلى الأدلة التي استُقيت من مراجعة

الحسابات، عدم يقين جوهري متصل بأحداث أو ظروف قد يثير شكوكاً كبيرة في قدرة عمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول على الاستمرار كمؤسسة عاملة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإننا ملزمون بتوجيه الانتباه في تقريرنا عن مراجعة الحسابات إلى الإفصاحات المتصلة بذلك في البيانات المالية أو تعديل رأينا، إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتقوم استنتاجاتنا على الأدلة المستقاة من المراجعة التي أجريت حتى تاريخ تقريرنا عن المراجعة. بيد أن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تؤدي إلى توقف عمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول عن مواصلة عملها كمؤسسة عاملة؛

(هـ) تقييم طريقة عرض البيانات المالية وهيكلها ومضمونها بوجه عام، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث التي تعبر عنها بطريقة تحقق عرضها بأمانة.

ونحن على تواصل مع المكلفين بحوكمة البيانات المالية بخصوص جملة مسائل منها النطاق والتوقيت المقرران لمراجعة الحسابات والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا للحسابات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، نرى أن معاملات عمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول والتي اطلعنا عليها أو التي قمنا بتدقيقها في إطار مراجعتنا للحسابات قد أُجريت، من جميع جوانبها الهامة، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وللنقد التشريعي.

ووفقاً للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدرنا أيضاً تقريراً مطولاً عن مراجعتنا لحسابات عمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول.

(توقيع) هو كاي

مراجع الحسابات العام في جمهورية الصين الشعبية

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) خورخي برموديز

المراقب المالي العام لجمهورية شيلي

(توقيع) بيير موسكوفيتشي

الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي

26 تموز/يوليه 2023

الفصل الثاني

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

قام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية واستعرض عمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول، عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وتضمنت مراجعة الحسابات تدقيقاً للمعاملات المالية والعمليات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وفي المكاتب الموجودة في جنيف وفيينا ونيروبي، وفي كيانات أخرى من بينها بعثات سياسية خاصة مختارة.

رأي مراجعي الحسابات

يرى المجلس أن البيانات المالية تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لعمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام

ظل المركز المالي العام للمنظمة سليماً حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. واستُخدم ما يناهز نسبة 99 في المائة من الميزانية العادية في عام 2022، مما ترك نقصاً في الإنفاق يبلغ حوالي 40,14 مليون دولار. ويتعين على الإدارة مواصلة تعزيز إجراءات العمل الأساسية في مجالات إدارة الميزانية، والشؤون المالية، والأصول (الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث)، والموارد البشرية. وحدد المجلس أيضاً مجالات بحاجة إلى تحسين في العمليات المتعلقة بالتنمية، وشؤون السلام والأمن، والشؤون الإنسانية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

النتائج الرئيسية

الحسابات والإبلاغ المالي

استعراض مالي عام

بلغ مجموع الإيرادات لعام 2022 ما قدره 7,35 بلايين دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بمبلغ قدره 7,55 بلايين دولار في عام 2021، ويعزى أساساً إلى نقص قدره 0,41 بليون دولار في التبرعات. وفيما يتعلق بالمصروفات، كان المبلغ الإجمالي 7,71 بلايين دولار في عام 2022، فيما يمثل زيادة قدرها 1,03 بليون دولار (15 في المائة)، مقارنة بمبلغ قدره 6,68 بلايين دولار في عام 2021، ويرجع ذلك بالأساس إلى زيادة قدرها 0,63 بليون دولار في المنح والتحويلات الأخرى، فضلاً عن النفقات المتعلقة بالسفر والنفقات التشغيلية الأخرى التي زادت بشكل كبير منذ التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وارتفع صافي الأصول في عام 2022 بما قدره 1,2 بليون دولار (34 في المائة)، من 3,51 بلايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 4,71 بلايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، ويعزى ذلك بالأساس إلى المكاسب الاكتوارية المتحققة من الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (1,51 بليون دولار).

إدارة السيولة

كانت الحالة المالية العامة سليمة نسبياً في عام 2022. وبالنسبة للميزانية العادية والصناديق ذات الصلة، بلغت نسبة النقدية 0,26 و 0,76 و 0,69 في نهاية الأعوام 2020 و 2021 و 2022 على التوالي، مما يشير إلى تحسن تدريجي في اتجاه السيولة، ولكن تواصل حدوث حالات نقص دوري في السيولة. وواصلت الميزانية العادية الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول خلال عام 2022 بسبب النقص الدوري في السيولة. وفي نهاية عام 2022، لم تعد هناك قروض من صندوق رأس المال المتداول أو الحساب الخاص أو بعثات حفظ السلام المنتهية.

وأبلغت الإدارة المجلس بأن، على الرغم من التراجع عن اتجاه تزايد المتأخرات في نهاية العام، فإن التقلبات في تحصيل الأنصبة للميزانية العادية تزيد من عدم اليقين ومن احتمال اللجوء إلى الإنفاق المعجل في نهاية العام. ولذلك، تحتاج الإدارة إلى سيولة أكثر كفاية ويمكن التنبؤ بها أكثر لضمان تنفيذ عمليات الميزانية العادية.

إدارة الميزانية

لا بد من إدخال تحسينات تحقيقاً لشفافية الموارد الخارجة عن الميزانية في الميزانية البرنامجية المقترحة

ولم يشمل مجموع الموارد المقترحة من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية للمساعدة الإنسانية (الباب 27) من الميزانية البرنامجية المقترحة إلا نفقات الأنشطة البرنامجية الصادر بها تكليف والتي ينفذها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مباشرة، وتتراوح قيمتها بين 352 مليون دولار و 364 مليون دولار في الفترة من 2020 إلى 2022. واستُبعدت من الموارد الخارجة عن الميزانية المقترحة المنح والتحويلات من الصناديق القطرية المشتركة، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والمساهمات المخصصة لشركاء منفذين بعينهم، والتي تتراوح قيمتها بين 1,55 بليون دولار و 2,56 بليون دولار في الفترة من عام 2020 إلى عام 2022 وفقاً للبيانات المالية ذات الصلة. وأدى ذلك إلى اختلاف بين عرض البيانات المالية والميزانية البرنامجية. ولوحظت حالة مماثلة في باب الشؤون السياسية (الباب 3) من الميزانية البرنامجية المقترحة، حيث لم يُفصح عن صندوق بناء السلام وبلغت نفقاته 195,58 مليون دولار في عام 2022.

الافتقار إلى الوضوح في قواعد تخصيص الأصول مما يؤدي إلى عدم دقة مقترحات الميزانية للبعثات السياسية الخاصة

لم تكن مقترحات الميزانية المتعلقة بالمركبات والأجهزة الحاسوبية لبعض البعثات السياسية الخاصة التي أُخذت منها عينات دقيقة قدر الإمكان. فعلى سبيل المثال، عند إعداد مقترحات الميزانية لعام 2022 في نهاية عام 2020، كانت الحيازات الموجودة من مركبات الركاب في 13 بعثة (68 في المائة من 19 بعثة شملتها العينة) قد تجاوزت بالفعل مخصصاتها القياسية من المركبات لعام 2022، وتجاوزت

الحيازات الموجودة من الأجهزة الحاسوبية في 19 بعثة (50 في المائة من مجموع 38 بعثة) بالفعل مخصصاتها القياسية وكميات قطع الغيار المحددة لعام 2022.

وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، تجاوزت الحيازات الفعلية من المركبات في 15 بعثة (79 في المائة من 19 بعثة شملتها العينة) كمية المخصصات القياسية لعام 2022، وتجاوزت الحيازات الفعلية من الأجهزة الحاسوبية في 26 بعثة (68 في المائة من إجمالي 38 بعثة) مخصصاتها القياسية وكمية قطع الغيار المحددة لعام 2022.

الزيادة المستمرة في الإنفاق على الأثاث والمعدات عن ما اعتمد في الميزانية

لاحظ المجلس اتجاهاً تصاعدياً لزيادة الإنفاق على الأثاث والمعدات عن ما اعتمد في الميزانية في الفترة من عام 2019 إلى عام 2022. ففي عام 2022، بلغ إجمالي الإنفاق على الأثاث والمعدات في أبواب الميزانية البالغ عددها 36 باباً 49,79 مليون دولار، بمعدل إنفاق زائد قدره 71 في المائة، حيث كانت أكبر زيادة في الإنفاق في قسم الشؤون السياسية، وبلغت 16,48 مليون دولار. وقد يشير ذلك إلى أن آليات الرقابة الداخلية العامة في هذا الصدد بحاجة إلى مزيد من التحسين. على سبيل المثال، فقد زاد إنفاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على الأثاث والمعدات في عام 2022 بنسبة 34 في المائة عن المعتمد في الميزانية، حيث بلغ إجمالي الإنفاق 3,26 ملايين دولار، منها 1,3 مليون دولار أنفقت على 45 مركبة و 0,49 مليون دولار أنفقت على 429 جهازاً حاسوبياً. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان في حيازة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان 149 مركبة و 594 جهازاً حاسوبياً (بما في ذلك 134 جهازاً خاملاً) من أجل ما مجموعه 231 موظفاً.

نقاط ضعف متعلقة باستخدام خدمات الاتصالات المتنقلة واسترداد التكاليف

في عام 2022، كانت نسبة 47 في المائة من تكاليف خدمات الأجهزة المحمولة، في 18 بعثة سياسية خاصة مشمولة في العينة، تتعلق باتصالات غير رسمية وكان 30 في المائة من الموظفين يستخدمون الأجهزة المحمولة للأغراض الشخصية فقط. وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، من إجمالي 2,39 مليون دولار من تكاليف المكالمات الخاصة في 18 بعثة شملتها العينة، لم يكن مبلغ 1,43 مليون دولار (60 في المائة) قد استُرد، ولا رُد مبلغ 2,3 مليون دولار (96 في المائة) إلى الصندوق المتصل بالميزانية العادية.

الإفصاح عن الالتزامات الخاصة في تقارير الأداء المالي

عقب ملاحظة المجلس بشأن عدم كفاية الإفصاح عن الالتزامات الخاصة في تقارير الأداء المالي، ترد في المرفقين العاشر والحادي عشر من تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2022 (A/78/89) نظرة عامة على إنشاء الالتزامات الخاصة واستخدامها وإلغائها في عامي 2019 و 2020.

خدمات استرداد التكاليف

مبلغ إجمالي قدره 452,92 مليون دولار من الفائض المتراكم من خدمات استرداد التكاليف

بلغ الفائض المتراكم لخدمات استرداد التكاليف في إطار الصندوق 10RCR (صندوق استرداد التكاليف) 452,92 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، فيما مثل زيادة قدرها 4,38 ملايين دولار مقارنة بأرصدة نهاية العام 2021، مما يشير إلى تحسن في إدارة الفائض السنوي في عام 2022، في حين لم يحدث تراجع في الاتجاه التصاعدي للفائض المتراكم. وكانت النسب المئوية للفائض المتراكم، مقارنة بالمصروفات السنوية لصندوق استرداد التكاليف 10RCR (أي نسبة الاحتياطي)، متفاوتة بشكل كبير بين الكيانات حيث تراوحت بين 51 و 321 في المائة.

الأنشطة المدرة للدخل

خسائر تشغيلية للأنشطة المدرة للدخل تُقدَّر بما مجموعه 23,50 مليون دولار

حققت الأنشطة المدرة للدخل خسارة على مدى السنوات السبع الماضية (2016 إلى 2022)، بمبلغ إجمالي قدره 23,50 مليون دولار من الخسائر المتراكمة، مما قد يشكل عبئاً إضافياً على الدول الأعضاء في المستقبل إذا تعذر استرداد الخسائر من صافي الإيرادات التشغيلية للأنشطة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، بلغ مجموع الخسائر المتراكمة المتعلقة بعمليات تشغيل المطاعم 7 ملايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، فيما مثل زيادة تعادل 247 مرة مقارنة بمبلغ الخسائر المتحقق في نهاية عام 2016.

إدارة الصناديق

عدم التصرف في الوقت المناسب في ما مجموعه 135 مليون دولار من الأرصدة النقدية للمنح المتصلة بتبرعات منتهية/بصدد الانتهاء

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، أدارت كيانات المجلد الأول 139 صندوقاً استثمارياً برصيد نقدي قدره 2,75 بليون دولار، مما يمثل زيادة نسبتها 11 في المائة عن نهاية عام 2020. وفي 4 آذار/مارس 2023، أُدرجت 1 755 منحة بمبلغ 135 مليون دولار (4,8 في المائة من إجمالي الرصيد النقدي) على أنها "بصدد الانتهاء/انتهت من الناحية التشغيلية"، مع قضاء مدة متوسطها 24 شهراً في مرحلة الانتهاء من الناحية التشغيلية. وإضافةً إلى ذلك، كان لدى 48 منحة مدرجة على أنها انتهت أرصدة غير مستخدمة بلغ مجموعها 1,39 مليون دولار.

رصيد نقدي كبير (140,83 مليون دولار) في صندوق 64CFA في نهاية عام 2022

فيما يتعلق بالصندوق 64CFA (صندوق إنشاءات)، كان ثمة اتجاه تصاعدي عام في الرصيد النقدي من عام 2016 إلى عام 2022، مما أدى إلى تكوّن رصيد نقدي مجموعه 140,83 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 - فيما مثل زيادة قدرها 240 في المائة مقارنة بمبلغ نهاية عام 2016. وتعزى الزيادة بالأساس إلى عدم التوافق بين طلب الموارد في الميزانية المقترحة والتقدم الفعلي المحرز في تنفيذ المشروع. وأوضحت الإدارة أن الوضع تأثر بشكل كبير بالقيود المفروضة أثناء جائحة كوفيد-19 وما تلاها من إخفاقات في سلسلة الإمداد العالمية وتضخم، مما حال دون فعالية الشراء والتسليم.

برنامج التأمين الصحي

قصور في إدارة احتياطات خطط التأمين الصحي

تسجل خطة التأمين الطبي لموظفي الأمم المتحدة المعيّنين محلياً في مراكز عمل معينة خارج المقار عجزاً مستمراً منذ عام 2018، مما أدى إلى بلوغ نسبة رصيد الاحتياطي إلى متوسط النفقات الشهرية 0,72 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وهي نسبة أقل بكثير من مستوى الاحتياطي الموصى به البالغ ستة إلى ثمانية أشهر من متوسط تكاليف المطالبات. وإضافةً إلى ذلك، كانت مستويات الاحتياطي لخطة الأمم المتحدة العالمية وخطة Cigna لطب الأسنان وخطة Aetna أعلى من الحدود القصوى الموصى بها والمتمثلة في متوسط أربعة إلى ثمانية أشهر من تكاليف المطالبات.

إدارة الأصول

إدارة الممتلكات التراثية في حاجة إلى تحسين

لاحظ المجلس، من خلال التحقق المادي القائم على العينات وإجراء المزيد من التحقيقات، ثلاثة أوجه قصور رئيسية في إدارة الممتلكات التراثية في مقر الأمم المتحدة. أولاً، كان هناك بعض التفاوت بين الوضع الفعلي للمصنفات التراثية وسجلاتها في أوموجا. ثانياً، لم يكن المستودع القائم أسفل مبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة في حالة مثالية لتخزين مصنفات تراثية. ثالثاً، كانت بعض المصنفات التراثية غير موضوعة تحت الإشراف المناسب، أو كانت حتى موضوعة في بيئة خطيرة.

تسبب قصور في إدارة مشروع تجديد قاعة أفريقيا في خسائر بقيمة 3,69 مليون دولار وتأخير مدته 42 شهراً حدد المجلس بعض أوجه القصور في إدارة مشروع تجديد قاعة أفريقيا. أولاً، منحت الإدارة عقد المشروع قبل أن يحصل التعاقد على مركز بائع مؤهل من المستوى 2، وبذلك لم تمتثل امتثالاً تاماً لشروط دليل مشتريات الأمم المتحدة. ثانياً، لم تنه الإدارة التعاقد في الوقت المناسب عندما تعذر على التعاقد الوفاء بالتزاماته. ثالثاً، لم يتخذ أي إجراء فيما يتعلق بمسؤولية أحد المشاريع المشتركة عن تكاليف إنهاء التعاقد. وقد أدت أوجه القصور هذه إلى تأخير مدته 42 شهراً عن الجدول الزمني المعتمد للمشروع وخسائر أولية تقديرية بلغت 3,69 ملايين دولار بسبب إنهاء العقد الأولي.

الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

تم تمديد الانتهاء من أعمال المشروع، الذي كان الموعد المبدئي المحدد له هو نهاية عام 2023، حتى كانون الأول/ديسمبر 2025 وفقاً لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وربما حتى تموز/يوليه 2026 وفقاً لتحليل مستقل للمخاطر. ويتطلب هذا التأخير تمديد أعمال مراجعة الحسابات التي يضطلع بها المجلس للسماح بتقديم تقرير منفصل عن مراجعة الحسابات في عام 2026.

إدارة الموارد البشرية

ضعف إدارة وظائف الموظفين المتعاقدين مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، قامت خمسة كيانات من عمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول بتوظيف 1 398 موظفاً تعاقد معهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكانت وظائف هؤلاء

الموظفين ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية للكيانات، ولكن البرنامج الإنمائي تعاقد معهم من خلال اتفاقات مستوى الخدمات. ولاحظ المجلس عدم طلب موافقة الهيئات التشريعية المختصة على 10 وظائف (2 أمين عام مساعد، 5 مد-2، 3 مد-1) أنشأها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لأكثر من سنة واحدة، حيث أنشئت أول وظيفة (أمين عام مساعد) في عام 2012.

يلزم استعراض الطريقة الحالية لخدمات دعم التوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الشركة T فضلاً عن عملية طلب تقديم العروض

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان ثمة 1 306 موظفين تعاقدت معهم الشركة "T" من خلال ثلاثة عقود موقعة في الأعوام 2005 و 2009 و 2020 على التوالي، لتقديم خدمات دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويشير ذلك إلى أن الأمانة العامة تعتمد اعتماداً كبيراً على الشركة "T" لتوفير خدمات دعم التوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مقارنة بما مجموعه 1 629 موظفاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظائفهم ممولة من الميزانية العادية. وبلغ إجمالي النفقات الفعلية لتلك العقود 1,01 بليون دولار حتى 4 أيار/مايو 2023. وإضافة إلى ذلك، عمل 1 013 موظفاً متعاقداً (78 في المائة) في الأمانة العامة لفترة أطول من سنة، بمن فيهم 145 موظفاً عملوا لفترة أطول من 10 سنوات، حيث عمل أطولهم خدمة لمدة 17 عاماً. وعلاوة على ذلك، لم تكن الشركة "T" قد استوفت المعايير الإلزامية الأولية للتأهل المسبق عندما مُنحت العقد في نهاية المطاف. وإضافة إلى ذلك، لم تقم الأمانة العامة بتخطيط كاف فيما يتعلق بعملية طلب تقديم العروض، مما أدى إلى ضياع الفرص وعدم الاستعاضة عن العقود القائمة في الوقت المناسب، على النحو المتوخى. وعلاوة على ذلك، فقد شابت عملية طلب تقديم العروض نقاط ضعف، بما في ذلك الافتقار إلى الإنصاف والشفافية.

أوجه قصور كبيرة في عملية إدارة واختيار وظيفة برتبة ف-5

أنشأت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وظيفة برتبة ف-5 تتعلق بإنشاء موقع شبكي لمجلس الأمن، واختير من أجلها شخص لخص لفترة ثلاثة أشهر؛ غير أن الإدارة لم تصدر إعلاناً عن وظيفة مؤقتة. وقد اكتشفت أوجه قصور كبيرة في عملية إدارة الوظيفة واختيار شاعها، مما يتطلب استعراضاً، يشمل تحديد ما إذا كان تضارب المصالح احتمالاً قائماً.

إدارة سلسلة الإمداد

الصعوبات التي تؤثر على فعالية المنافسة النزيهة وكفاءة عمليات الشراء بصفة عامة

تتسم عملية الشراء بحسن تنظيمها من حيث الإجراءات. ويكفل نظام التسجيل في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات إمكانية تتبع ملفات المناقصات. وقد أجرى المجلس تحليلاً لقاعدة بيانات العقود هذه وأجرى دراسة عشوائية لعينة مكونة من 18 عملية شراء أجرتها شعبة المشتريات في المقر.

ووجد المجلس أن ملفات المناقصات كانت بصفة عامة محفوظة جيداً ومستوفاة. بيد أن المجلس لاحظ مجموعة من المشاكل التي يُرجَّح أن تشكل عقبة أمام فعالية المنافسة العادلة وكفاءة عمليات الشراء عموماً. وقد واجهت المنظمة صعوبات في تعبئة الموردين الأكثر ملاءمة لاحتياجاتها. ويعزى ذلك بالأساس

إلى ما يلي: (أ) عدم كفاية المعرفة بمقدمي الطلبات المحتملين خلال المرحلة السابقة للتعاقد؛ (ب) الافتقار إلى المنافسة أثناء عملية طلب تقديم العروض؛ (ج) طول الأثر الزمنية للتعاقد؛ (د) إدخال تعديلات بصفة متكررة على بعض العقود القائمة دون اللجوء إلى مراحل تنافسية جديدة؛ (هـ) كثرة الاستثناءات من قاعدة المنافسة المفتوحة؛ (و) جميع المشاكل التي من شأنها أن تقلل من كفاءة عملية الشراء.

الإصلاح الإداري

فرص لتحسين مؤشرات الأداء الأساسية الحالية لتفويض السلطة

استعرض المجلس مؤشرات الأداء الأساسية الحالية البالغ عددها 16 مؤشراً ولاحظ ما يلي: (أ) لم تكن بعض مؤشرات الأداء الرئيسية ذات صلة كافية بتفويض السلطة، بما في ذلك استهداف التعيين خلال 120 يوماً، وفرض التعلم الإلزامي على الجميع، وسداد المدفوعات في حينها لمقدمي الخدمات، وسياسة الشراء المسبق لتذاكر السفر؛ و (ب) عمليات الرصد والتحليل الحالية لم تيسر بصفة منهجية إجراء تحليلات أكثر تفصيلاً وذات أهداف أكثر تحديداً للوقوف على الكيانات ذات الأداء الضعيف التي كان لها تأثير أكبر على الأداء فيما يتعلق ببعض مؤشرات الأداء الأساسية.

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

الآثار السلبية الناجمة عن تحدي السيولة المتصل بالصندوق الاستئماني المحدد الغرض

مع ارتفاع النفقات في عام 2022، سجل الصندوق الاستئماني المحدد الغرض لتمويل نظام المنسقين المقيمين عجزاً قدره 36,51 مليون دولار، مما أدى إلى استنفاد الرصيد النقدي التراكمي للصندوق حتى وصل إلى 40,86 مليون دولار؛ أي أقل بمبلغ 1,14 مليون دولار من الاحتياطي النقدي لمتطلبات التشغيل البالغ 42 مليون دولار. ويعزى هذا النقص في السيولة إلى الآثار المجتمعة لنقص التمويل إلى جانب التأخر في تحويل الالتزامات إلى نقد. ويمكن لتحدي السيولة أن يعوق قدرة نظام المنسقين المقيمين على تنفيذ ولايته تنفيذاً كاملاً وتلبية النداءات المتزايدة لأصحاب المصلحة الداعية إلى زيادة جهود التنسيق.

التمثيل الجغرافي المركز للمنسقين المقيمين وأعضاء قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم

حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان ثمة 42 منسقاً مقيماً (37 في المائة) من أصل 113 منسقاً مقيماً من ثمانية بلدان في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى مقابل 10 منسقين مقيمين (9 في المائة) من ثلاثة بلدان أفريقية. وفي الوقت نفسه، كان أعضاء قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم البالغ عددهم 189 عضواً ينتمون إلى 69 بلداً، وهو ما يمثل 36 في المائة فقط من مجموع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة، وكان 92 شخصاً من هؤلاء (49 في المائة) من بلدان مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

العمليات المتصلة بشؤون السلام والأمن

ضمان الشفافية وتقديم تقارير عن الأنشطة إلى هيئات الإدارة المعنية

بناءً على طلب حكومة الدولة العضو "عين"، وقّعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مذكرة تفاهم في عام 2011 مع الدولة العضو عين لنقل أعضاء المنظمة "ميم" في حين أن العديد من الدول الأعضاء كانت تُدرج المنظمة "ميم" في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية. وتلقت إدارة الشؤون السياسية (التي أصبحت الآن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام) تبرعات بقيمة 18 مليون دولار و 341 000 دولار في عامي 2016 و 2021 على التوالي من الدولة العضو "ألف" لدعم نقل أعضاء المنظمة ميم إلى الدولة العضو "باء" ولدعم الأخيرة في توفير هويات الإقامة الدائمة لأعضاء المنظمة ميم. ونظراً لحساسية هاتين الحاليتين، يرى المجلس أنه يلزم تقديم تقارير رسمية إلى هيئات الإدارة المعنية لضمان الشفافية.

مواطن الضعف في تنفيذ مبادرات إصلاح ركيزة السلام والأمن فيما يتصل بالهيكل المشترك

لم يُدرج الهيكل المشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، وهو إحدى المبادرات الرئيسية لإصلاح ركيزة السلام والأمن، على النحو الواجب في وثائق الميزانية المقترحة. وإضافةً إلى ذلك، لم يكن لدى مكتب مديرة التنسيق والخدمات المشتركة خطة عمل متكاملة لكفالة إدماج ولايتي الإدارتين على النحو الواجب في خطة عمل الإدارتين وفي إطار النتائج.

الشؤون الإنسانية

عدم كفاية الوثائق المتعلقة باختيار بلدان تجريبية تُنفَّذ فيها إجراءات استباقية

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان الاختيار قد وقع على 13 بلداً ومجال مواضيعي واحد (الكوليرا) كبلدان أو مجالات تجريبية تُنفَّذ فيها إجراءات استباقية. ولم توثّق المعلومات المتعلقة باختيار أول 43 بلداً، بما في ذلك المشاورات التي أُجريت مع الوكالات الإنسانية الخارجية والجهات المانحة الرئيسية، كما لم يُسجل مبرر تفصيلي محدد لتقليص عدد البلدان من 43 بلداً إلى قائمة طويلة تضم 15 مرشحاً محتملاً. وعلاوة على ذلك، لم تقدم أي سجلات خطية عن عملية التشاور الداخلية التي أسفرت عن تشكيل الحافظة المقترحة المكونة من 13 بلداً ومجال مواضيعي واحد لاتخاذ منسق الإغاثة في حالات الطوارئ قراره النهائي.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أوجه قصور في إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لاحظ المجلس أنه لا توجد مبادئ توجيهية محددة بوضوح تبين أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ينبغي البت فيها ورصدها مركزياً، وتلك التي يلزم إضفاء الطابع اللامركزي عليها وإسنادها إلى رؤساء الكيانات توحياً للحرية التشغيلية، كما لا يوجد مبدأ توجيهي ينص على الضوابط والموازن القائمة بين مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والكيانات المعنية. ولاحظ المجلس أيضاً حالات لعدم كفاية تمثيل وأداء أعضاء هيئة استعراض الهياكل المعلوماتية، ولجنة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومجلس أمن المعلومات، ولجنة حوكمة الابتكار التكنولوجي، على النحو المنصوص عليه في اختصاصاتهم.

التوصيات الرئيسية

قدم المجلس توصيات في جميع أجزاء هذا التقرير. وتدعو التوصيات الرئيسية الإدارة إلى القيام بما يلي:

إدارة الميزانية

- (أ) الإفصاح عن الأموال الواردة في وثائق ميزانيتها على النحو المناسب لضمان الشفافية؛
- (ب) تحديث نسبة حيازة المركبات والتوجيهات ذات الصلة، فضلاً عن "نسبة" تخصيص الأجهزة الحاسوبية، في إطار دليل التكاليف والنسب الموحدة من أجل تمكين البعثات في المستقبل من زيادة شفافية مقترحات ميزانياتها المتعلقة بالمركبات والأجهزة الحاسوبية وتحسين نوعية تلك المقترحات؛
- (ج) مواصلة رصد تنفيذ الميزانية، ولا سيما بالنسبة للكيانات التي تستمر فيها زيادة الإنفاق على الأثاث والمعدات عن المعتمد في الميزانية، وذلك وفقاً للمعايير التي حددتها الجمعية العامة؛
- (د) إبلاغ الكيانات المعنية بتنفيذ آلية استرداد تكاليف خدمات الاتصالات المتنقلة وردها لضمان استرداد تكاليف خدمات الاتصالات المتنقلة غير الرسمية وردها إلى الميزانية العادية في المواعيد المحددة؛

خدمات استرداد التكاليف

- (هـ) التعجيل باستعراضها لأرصدة صندوق استرداد التكاليف (10RCR) ومستويات الاحتياطي ذات الصلة لضمان إمكانية استخدام الصندوق بطريقة أكثر كفاءة وفعالية والحفاظ على رصيد الصندوق الإجمالي عند مستوى مناسب، وفقاً للسياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة؛

الأنشطة المدّرة للدخل

- (و) مطالبة إدارة الدعم العملي وإدارة التواصل العالمي وغيرهما من الكيانات المسؤولة بمواصلة استعراض أنشطتها المدّرة للدخل واتخاذ التدابير المناسبة لتقليل الخسائر إلى أدنى حد لتجنب احتمال فرض عبء مالي على الدول الأعضاء؛

إدارة الصناديق

- (ز) مواصلة دعم المكاتب والإدارات في تعزيز رصدها الذاتي عن طريق وضع مؤشرات أداء أساسية تعبر عن المنح المنتهية تشغيلياً التي تتطلب إغلاقاً مالياً وفقاً للاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة، وحالة البيانات الرئيسية للمنح الخاملة وما يقابلها من أرصدة مشاريع وأرصدة نقدية غير منفقة؛
- (ح) تحسين صياغة الموارد اللازمة لميزانيات التشييد الإنتاجي المتعددة السنوات استناداً إلى التنفيذ الفعلي للمشاريع والجدول الزمنية المنقحة للمشاريع من أجل الحد من تبقي أرصدة غير منفقة للمشاريع في نهاية كل فترة ميزانية؛

برنامج التأمين الصحي

- (ط) إنشاء آلية مؤسسية لإدارة خطة الأمم المتحدة للتأمين الصحي تتولى استعراض أداء الخطة دورياً، واقتراح تعديلات لمعدلات أقساط التأمين، ورصد الرصيد الاحتياطي للخطة عن كسب لكفالة استدامتها؛

إدارة الأصول

- (ي) إجراء تقييم مهني لبيئة المستودع في مقر الأمم المتحدة واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تخزين الأصول التراثية على نحو مأمون؛
- (ك) إجراء استعراض شامل لعملية الشراء المتعلقة بمشروع تجديد قاعة أفريقيا لضمان الامتثال الكامل للوائح ذات الصلة؛

إدارة الموارد البشرية

- (ل) كفالة أن يعزز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حوكمة تلك المناصب الرفيعة المستوى، بالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لضمان خضوعها للإشراف الكافي؛
- (م) إجراء استعراض شامل للقوة العاملة في خدمات دعم التوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجنب الاعتماد المفرط على الموظفين العاملين بموجب عقود مبرمة مع أطراف ثالثة؛
- (ن) استعراض المسائل المتعلقة بالشراء التي نشأت عن عمليات التماس العطاءات السابقة لكفالة إدماج الدروس المستفادة في عملية الشراء الجديدة بنفس المتطلبات لضمان توافق العملية مع مبادئ الشراء في الأمم المتحدة؛
- (س) إجراء استعراض لعملية إدارة واختيار الوظيفة من الرتبة ف-5، لأغراض منها تحديد أي أوجه قصور قد تكون حدثت وما إذا كان تضارب المصالح احتمالاً قائماً، والنظر في اتخاذ أي إجراءات إدارية أخرى مناسبة عقب ظهور نتائج هذا الاستعراض؛

إدارة سلسلة الإمداد

- (ع) إصدار تقرير سنوي، على مستوى لجنة العقود في المقر، استناداً إلى استعراضاتها، يركز على مجالات التحسين الرئيسية والممارسات الجيدة التي ينبغي تبادلها على نطاق واسع؛
- (ف) استكشاف طرق لمراجعة وتحديث قاعدة بيانات البائعين بشكل منهجي بالإضافة إلى مراجعة وتحديث المعلومات المالية للبائعين الذين يقع عليهم الاختيار للحصول على العقود؛
- (ص) تعزيز التنسيق بشأن الجزاءات المفروضة على البائعين مع الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بهدف تقييم مدى جدوى وفوائد إنشاء لجنة مشتركة للبائعين في الأجل المتوسط لمواءمة الإجراءات المتخذة؛

الإصلاح الإداري

- (ق) إجراء استعراض لمؤشرات الأداء الأساسية الحالية لضمان استخدام مؤشرات الأداء الأساسية التي تقيس تأثير القرارات فحسب لرصد تفويض السلطة قبل الانتقال إلى

منصة Umoja Analytics، وإجراء تحليل أكثر دقة محدد الهدف للنتائج ذات الأولوية المتعلقة برصد تفويض السلطة؛

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

(ر) اتخاذ تدابير لضمان توافر السيولة الكافية لتمويل الاحتياجات التشغيلية في الأجل القصير، بما في ذلك كفالة اتخاذ تدابير لاسترداد المبالغ المستحقة القبض غير المسددة في الوقت المناسب، وصياغة تحليل شامل قائم على وضع السيناريوهات يغطي الخطط القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل للتصدي لتحدي السيولة المحتمل؛

(ش) ضمان تعيين المنسقين المقيمين وأعضاء قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم على أوسع نطاق جغرافي ممكن؛

العمليات المتصلة بشؤون السلام والأمن

(ت) ضمان الشفافية وتقديم تقارير عن هذا النوع من الأنشطة إلى هيئات الإدارة المعنية؛

(ث) الإحالة إلى الهيكل المشترك في إطار البرنامج الفرعي ذي الصلة لإدراج هياكل الإصلاح على نحو أفضل، وكذلك إدراج الهياكل المشتركة وولاياتها في خطط العمل ذات الصلة وما يرتبط بها من تقارير الأداء؛

الشؤون الإنسانية

(خ) حسن توثيق الأساس المنطقي للقرار النهائي لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن اختيار البلدان للعمل الاستباقي؛

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(ذ) توضيح التوازن بين الرقابة المركزية والحرية التشغيلية في إطار المساءلة المقترح لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع معايير وطرق تقييم عند تعيين الكيانات المعتمدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

متابعة التوصيات السابقة

لاحظ المجلس أن هناك 262 توصية متبقية بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول حتى السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، منها 111 توصية (42 في المائة) نُفذت، و 140 توصية (54 في المائة) لا تزال قيد التنفيذ، و 11 توصية (4 في المائة) تجاوزتها الأحداث. ويمكن أن تعزى أسباب إبقاء بعض التوصيات معلقة بالأساس إلى الجداول والأطر الزمنية لتنفيذ خطط العمل، نظراً لأن بعض التوصيات تشمل كيانات متعددة خاضعة للمساءلة أو تتألف من عدة عناصر.

حقائق رئيسية	
7,35 بلايين دولار	مجموع الإيرادات
7,71 بلايين دولار	مجموع المصروفات
0,36 بليون دولار	العجز للسنة
11,66 بليون دولار	الأصول
6,95 بلايين دولار	الخصوم
4,71 بلايين دولار	مجموع صافي الأصول
3,10 بلايين دولار	مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

- 1 - توفر الأمم المتحدة، التي تأسست في عام 1945، المنتدى الرئيسي لدولها الأعضاء التي يبلغ عددها 193 دولة لكي تجتمع وتقوم باتخاذ تدابير جماعية من خلال أجهزتها الرئيسية: الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يمكن للمنظمة أن تتخذ إجراءات بشأن طائفة واسعة من القضايا الحيوية والمعقدة. وتتألف المنظمة من مقر في نيويورك يتكون من العديد من الإدارات والمكاتب، وكذلك من كيانات ومن مكاتب خارج المقر ومشاريع في جميع أنحاء العالم.
- 2 - وتتناول البيانات المالية لعمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول جميع الأنشطة والكيانات والبرامج التي تقع تحت إشراف الأمانة العامة وتشمل جميع الصناديق الأخرى غير صناديق عمليات حفظ السلام، وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من بين كيانات أخرى، التي تقدّم عنها تقارير منفصلة.
- 3 - وقد أُعدت البيانات المالية لعام 2022 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وهي تشمل خمسة بيانات أولية منفصلة مدعومة بذكرات توضيحية.
- 4 - وقام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية للأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وفقاً لقرار الجمعية العامة 74 (د-1). وقد أُجريت المراجعة وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وللمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بالمراجعة المالية لكيانات القطاع العام. وتتطلب هذه المعايير أن يتقيد المجلس بالمتطلبات الأخلاقية، وأن يقوم بتخطيط عملية المراجعة وتنفيذها للتأكد على نحو معقول من خلو البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية.
- 5 - وأجرى المجلس مراجعة الحسابات في مختلف المكاتب والإدارات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وفي المكاتب في جنيف وفيينا ونairobi، وكذلك في بعثات سياسية خاصة مختارة. ونسق المجلس عمله مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتجنب الازدواجية غير الضرورية للجهود وتحديد مدى إمكانية الاعتماد على عمله. ونوقش تقرير المجلس مع الإدارة التي عرضت آراؤها في هذا التقرير على النحو المناسب. ويشمل هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها.

- 6 - وقام المجلس بمراجعة الحسابات أساساً ليتمكن من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بأمانة المركز المالي للأمم المتحدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، ونتائج عملياتها وتدفعاتها النقدية في الفترة المالية، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتضمنت هذه المراجعة تقييماً لما إذا كانت المصروفات المسجلة في البيانات المالية قد استُخدمت للأغراض التي اعتمدتها الهيئات الإدارية وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنِّفت وسُجِّلت على نحو سليم وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وتضمنت المراجعة استعراضاً عاماً للنظم المالية وإجراءات الرقابة الداخلية وفحصاً اختصارياً للسجلات المحاسبية والأدلة الداعمة الأخرى بالقدر الذي اعتبره المجلس ضرورياً لدعم رأيه المتعلق بمراجعة الحسابات.
- 7 - كما استعرض المجلس عمليات الأمم المتحدة بموجب البند 5-7 من النظام المالي والقواعد المالية، مع التركيز على المجالات ذات الأهمية الأساسية لقدرة الأمم المتحدة وإدارتها الفعالة وسمعتها، ولا سيما الشؤون المالية والميزانية، والنقدية والاستثمارات، والأصول (بما في ذلك الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث)، وإدارة الموارد البشرية. وحدد المجلس أيضاً مجالات مختلفة بحاجة إلى تحسين في العمليات المتعلقة بالتنمية، وشؤون السلام والأمن، والشؤون الإنسانية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

باء - النتائج والتوصيات

1 - متابعة التوصيات السابقة

- 8 - كان ثمة 262 توصية متبقية حتى السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، منها 111 توصية (42 في المائة) نُفذت، و 140 توصية (54 في المائة) لا تزال قيد التنفيذ، و 11 توصية (4 في المائة) تجاوزتها الأحداث (انظر المرفق الأول). وترد في الجدول 1 من الفصل الثاني حالة تنفيذ التوصيات حسب التقرير. ويُلاحظ من الجدول أن أقدم توصية متبقية تتصل بتقرير السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2014 (انظر A/70/5 (Vol. I) و A/70/5 (Vol. I)/Corr.1، الفصل الثاني).

الجدول 1 من الفصل الثاني

حالة تنفيذ التوصيات

سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير	عدد التوصيات المتبقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	نُفذت	تتُنفَّذ	تُنفَّذ الأحداث	لم تجاوزتها التوصيات المتبقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
2014	A/70/5 (Vol. I) و A/70/5 (Vol. I)/Corr.1، الفصل الثاني	26	2	2	-	-
2015	A/71/5 (Vol. I)	44	7	1	6	-
2016	A/72/5 (Vol. I) و A/72/5 (Vol. I)/Corr.1، الفصل الثاني ⁽¹⁾	53	8	4	1	3
2017	A/73/5 (Vol. I)	71	8	6	1	1
2018	A/74/5 (Vol. I) ⁽¹⁾	71	19	9	8	2
2019	A/75/5 (Vol. I)	113	39	18	20	1
2020	A/76/5 (Vol. I) ⁽¹⁾	126	77	38	38	1

سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير	عدد التوصيات المتبقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	نُفذت	التنفيذ	تُنفَّذ	لم تجاوزتها التوصيات المتبقية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
2021	A/77/5 (Vol. I)	102	102	33	66	3
المجموع		606	262	111	140	11

(أ) باستثناء التوصيات الواردة في الجزء المتعلق بالخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث من تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016 (A/72/5 (Vol. I) و A/72/5 (Vol. I)/Corr.1، الفصل الثاني، و A/74/5 (Vol. I)، و A/76/5 (Vol. I)، التي عُرضت في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/73/157 و A/75/135 و A/77/94، على التوالي).

9 - وفيما يتعلق بتقديم التوصيات المتبقية البالغ عددها 140 توصية، كانت 16 توصية (12 في المائة) متبقية منذ أكثر من ثلاث سنوات و 20 توصية (14 في المائة) متبقية منذ ثلاث سنوات؛ وقُدمت 38 توصية (27 في المائة) قبل سنتين بينما قُدمت 66 توصية (47 في المائة) قبل عام واحد. ويمكن أن تعزى أسباب بقاء تلك التوصيات معلقة بالأساس إلى الجداول والأطر الزمنية لتنفيذ خطط العمل، نظراً لأن بعض التوصيات تشمل كيانات متعددة خاضعة للمساءلة أو تتألف من عدة عناصر.

10 - ومن بين التوصيات المفتوحة المتصلة بنظام أوموجا حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 والبالغ عددها 37 توصية، كانت 19 توصية (51 في المائة) قد نُفذت، و 17 توصية (46 في المائة) قيد التنفيذ، وتوصية واحدة (3 في المائة) تجاوزتها الأحداث (انظر المرفق الثاني).

11 - وإضافةً إلى ذلك، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، من التوصيات المتبقية المتصلة بمشروع الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث وعددها 29 توصية، كانت 17 توصية (59 في المائة) قد نُفذت بالكامل، و 9 توصيات (31 في المائة) قيد التنفيذ، وتوصية واحدة (3 في المائة) لم تُنفَّذ، وتوصيتان (7 في المائة) تجاوزتهما الأحداث (انظر المرفق الثالث).

12 - وإضافةً إلى ذلك، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، من بين التوصيات المتبقية المتصلة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البالغ عددها 16 توصية، كانت توصيتان (13 في المائة) قد نُفذتا، و 13 توصية (81 في المائة) قيد التنفيذ، وتوصية واحدة (6 في المائة) تجاوزتها الأحداث (انظر المرفق الرابع). ويساور المجلس القلق إزاء أقدم التوصيات المعلقة منذ عام 2012.

13 - وأخيراً، كان ثمة توصيتان متبقيتان تتعلقان بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، نُفذت إحداها بالكامل بينما كانت الأخرى لا تزال قيد التنفيذ حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر المرفق الخامس).

2 - الحسابات والإبلاغ المالي

(أ) استعراض مالي عام

14 - بلغ مجموع الإيرادات لعام 2022 ما قدره 7,35 بلايين دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بمبلغ قدره 7,55 بلايين دولار في عام 2021، ويعزى الانخفاض بالأساس إلى انخفاض قدره 0,41 بليون دولار في التبرعات. ويعزى الانخفاض في الإيرادات من التبرعات بالأساس إلى الاعتراف المسبق بالإيرادات المتعلقة بعام 2022 في عام 2021 من قبل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وفقاً لمبدأ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتمثل في الاعتراف المبكر بالإيرادات غير المشروطة بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات. وفيما يتعلق بالمصروفات، فقد بلغ الإجمالي 7,71 بلايين دولار في عام 2022،

وهو ما يمثل زيادة قدرها 15 في المائة مقارنة بمبلغ 6,68 بلايين دولار في عام 2021، مدفوعة بزيادة قدرها 0,63 بليون دولار في المنح والتحويلات الأخرى، تُعزى بالأساس إلى تقديم مساعدات إنسانية إضافية للمشارب في أوكرانيا وأفغانستان خلال عام 2022. وسُجلت كذلك زيادة بنسبة 27 في المائة في المصروفات المتعلقة بالسفر ومصروفات التشغيل الأخرى مقارنة بالسنوات السابقة (2022: 0,95 بليون دولار؛ 2021: 0,75 بليون دولار) تُعزى إلى التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

15 - وارتفع صافي الأصول في عام 2022 بما قدره 1,20 بليون دولار (34 في المائة)، من 3,51 بلايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 4,71 بلايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، ويعزى ذلك بالأساس إلى المكاسب الاكتوارية المتحققة من الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (2022: 1,52 بليون دولار؛ 2021: 0,48 بليون دولار).

(ب) إدارة السيولة

16 - واصل المجلس استعراضه لحالة السيولة في عمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول من خلال تحليل النسب، ولاحظ أن نسب السيولة الرئيسية (أي نسبة النقدية، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة التداول) انخفضت عن السنة السابقة، فيما يعزى بالأساس إلى زيادة متوسط مدة الاستثمارات النقدية. وظل مجموع الأصول مستقرًا مقارنةً بالسنة السابقة بينما انخفض مجموع الخصوم بنسبة 15 في المائة، مما أدى إلى تحسن في نسبة الملاءة المالية، كما هو مبين في الجدول 2 من الفصل الثاني.

الجدول 2 من الفصل الثاني

تحليل النسب في عمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول

النسبة المالية	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2020	31 كانون الأول/ديسمبر 2019	31 كانون الأول/ديسمبر 2018
نسبة النقدية^(أ)					
النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل: الخصوم المتداولة	2,31	2,69	2,48	2,73	2,84
نسبة السيولة السريعة^(ب)					
النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض: الخصوم المتداولة	3,05	3,44	3,51	3,78	3,85
نسبة التداول^(ج)					
الأصول المتداولة: الخصوم المتداولة	3,28	3,81	3,79	4,11	4,24
نسبة الملاءة المالية^(د)					
مجموع الأصول: مجموع الخصوم	1,68	1,43	1,27	1,33	1,54

المصدر: استناداً إلى بيانات مقدمة من الإدارة.

- (أ) نسبة النقدية هي مؤشر على ما يملكه الكيان من سيولة تُحسب بقياس حجم النقدية ومكافئات النقدية والأموال المستثمرة المتوافرة ضمن الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.
- (ب) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظاً من نسبة التداول لأنها لا تشمل المخزون والأصول المتداولة الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقدية. ويدل ارتفاع النسبة على أن الوضع الحالي يتسم بسيولة أعلى.
- (ج) يدل ارتفاع النسبة على قدرة الكيان على سداد خصومه القصيرة الأجل.
- (د) ارتفاع النسبة مؤشر جيد على الملاءة المالية.

17 - واستعرض المجلس أيضاً عملية تجهيز مدفوعات الأنصبة المقررة ولاحظ أن أنماط الدفع المتقلبة استمرت في عام 2022. فخلال الأشهر الأربعة الأولى من العام وفي كانون الأول/ديسمبر، حُصِلت نسبة 80 في المائة من الأنصبة المقررة (1,7 بليون دولار و 0,64 بليون دولار، على التوالي). وظلت سيولة الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة منخفضة (انظر الجدول 3 من الفصل الثاني)؛ فعلى الرغم من أن المبالغ الكبيرة المحصلة من الأنصبة المقررة الواردة في كانون الأول/ديسمبر 2022 أدت إلى زيادة في نسبة النقدية، فهذه النسبة لم تكن تمثل وضع السيولة الإجمالي للعام كله.

الجدول 3 من الفصل الثاني

الاتجاهات في الأنصبة المقررة غير المسددة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	الدول الأعضاء	الأنصبة المستحقة الدفع من نهاية السنة (غير تراكمية)	النسبة المئوية للمبلغ غير المسدد من المبلغ المستحق الدفع للسنة الحالية	نسبة النقدية في الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة ⁽¹⁾
2018	2 487	513	20,63	0,07
2019	2 849	699	24,53	0,06
2020	2 867	767	26,75	0,26
2021	2 955	400	13,54	0,76
2022	2 934	279	9,51	0,69

المصدر: استناداً إلى بيانات مقدمة من الإدارة.

(أ) نسبة النقدية مضافاً إليها الاستثمارات القصيرة الأجل مقسومة على الخصوم المتداولة (تُنسب إلى مجموعة الصناديق المسماة "الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة").

18 - وعلى النحو المنصوص عليه في البندين 3-4 و 4-13 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أنشأت الأمم المتحدة صندوق رأس المال المتداول وحساب الأمم المتحدة الخاص لإدارة مسائل السيولة للميزانية العادية. ووفقاً لقرار الجمعية العامة 266/74، احتُظِر برصيد صندوق رأس المال المتداول عند مستوى قدره 150 مليون دولار. واستمرت الميزانية العادية في الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول خلال عام 2022 بسبب النقص الدوري في السيولة، لكنها لم تقترض من الحساب الخاص. وبحلول نهاية عام 2022، لم تعد هناك قروض من صندوق رأس المال المتداول أو الحساب الخاص أو بعثات حفظ السلام المنتهية، على النحو المبين في الجدول 4 من الفصل الثاني.

الجدول 4 من الفصل الثاني

تحليل الاتجاهات المتعلقة باقتراض الميزانية العادية من صندوق رأس المال المتداول ومن الحساب الخاص للأمم المتحدة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	المبلغ غير المسدد من صندوق رأس المال المتداول	المبلغ غير المسدد من حساب الأمم المتحدة الخاص
2018	150,00	172,76

السنة	المبلغ غير المسدد من صندوق رأس المال المتداول	المبلغ غير المسدد من حساب الأمم المتحدة الخاص
2019	150,00	202,76
2020	149,62	56,00
2021	-	-
2022	-	-

المصدر: استناداً إلى بيانات مستمدة من وحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها في نظام أوموجا.

19 - وأبلغت الإدارة المجلس بأن، على الرغم من التراجع عن اتجاه تزايد المتأخرات في نهاية العام، فإن التقلبات في تحصيل الأنصبة للميزانية العادية تزيد من عدم اليقين ومن احتمالات اللجوء إلى الإنفاق المعجل في نهاية العام. ولذلك، تحتاج الإدارة إلى سيولة أكثر كفاية ويمكن التنبؤ بها أكثر لضمان تنفيذ عمليات الميزانية العادية.

3 - إدارة الميزانية

20 - تتألف ميزانية الأمم المتحدة من الميزانية البرنامجية وميزانيات عمليات حفظ السلام. وقد وافقت الجمعية العامة في قرارها 266/72 ألف على الاقتراح الداعي إلى تغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين إلى فترة تقوم على سنة واحدة على أساس تجريبي، ابتداء من الميزانية البرنامجية لعام 2020. ووفقاً للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 وقرار الجمعية العامة ذي الصلة، بلغ إجمالي اعتمادات الميزانية لعام 2022 التي وافقت عليها الجمعية 3,26 بلايين دولار، وبلغت تقديرات الموارد المقررة الأخرى 420,14 مليون دولار، بينما قُدرت الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ 12,78 بليون دولار.

21 - وركزت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/76/7)، على المواضيع المتصلة بالميزانية، بما في ذلك معدلات الشواغر، والموارد المقترحة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإفصاح عن الموارد الخارجة عن الميزانية. ومراعاةً للمسائل التي ركزت عليها اللجنة الاستشارية، واصل المجلس استعراضه لصياغة الميزانية وتنفيذها وإعادة التوزيع والموارد المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأشار إلى المسائل المبينة أدناه التي تحتاج إلى مزيد من التحسين.

(أ) صياغة الميزانية

1' لا بد من إدخال تحسينات تحقيقاً لشفافية الموارد الخارجة عن الميزانية في الميزانية البرنامجية المقترحة

22 - أكدت الجمعية العامة في قرارها 262/74، بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية لعام 2020، ضرورة استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية بما يتسق مع سياسات المنظمة وأهدافها وأنشطتها، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم، في ميزانيته البرنامجية المقترحة المقبلة، معلومات عن الآثار المترتبة فيما يتعلق بالموارد المالية والبشرية على استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية في المنظمة. وشددت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها المعنون "التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020" (A/76/554) على ضرورة توخي المزيد من الشفافية وزيادة شمول المعلومات المتعلقة بالموارد الخارجة عن الميزانية لكل برنامج فرعي من الميزانية البرنامجية.

23 - ووفقاً للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2018/3) وأدلة إعداد الميزانية للفترة من 2020 إلى 2022، الصادرة عن المراقب المالي للأمم المتحدة، ينبغي عرض جميع الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وجميع مصادر التمويل في الميزانية البرنامجية.

24 - وقد استعرض المجلس الميزانيات البرنامجية المقترحة للمساعدة الإنسانية (الباب 27) للفترة من عام 2020 إلى عام 2022 فضلاً عن المعلومات المكمل لها، ولاحظ أن مجموع الموارد المقترحة من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية للفترة من عام 2020 إلى عام 2022 بلغ 352 مليون دولار و 361 مليون دولار و 364 مليون دولار، على التوالي (حيث تُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية بما قيمته 334 مليون دولار و 344 مليون دولار و 346 مليون دولار) للنفقات المتعلقة بالأنشطة البرنامجية الصادر بها تكليف والتي ينفذها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مباشرة. واستُبعدت المخصصات المقدرة من الصناديق القطرية المشتركة، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والمساهمات المخصصة لشركاء منفذين بعينهم من الموارد الخارجة عن الميزانية، حيث لم تتضمن إلا حاشية تبين مبالغ المخصصات المقدرة من الصناديق القطرية المشتركة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، ولم تشمل مبالغ الإنفاق/المخصصات المقدرة للمساهمات المخصصة.

25 - بيد أن المجلس لاحظ أن جميع المنح والتحويلات إلى الشركاء المنفذين من الصناديق القطرية المشتركة، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والمساهمات المخصصة لشركاء منفذين بعينهم، قد أُدمجت في البيانات المالية للمجلد الأول. ولذلك، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بوصفه كياناً مسؤولاً بموجب المجلد الأول عن تنسيق المساعدة الإنسانية، هو الكيان الرئيسي المسؤول عن الأموال المجمعة من الصناديق القطرية المشتركة، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والمساهمات المخصصة. وقد سُجّلت إيرادات ونفقات هذه الأموال المجمعة في إطار صندوقين استثماريين (32DDN و 32CER)، بما في ذلك ستة صناديق قطرية مشتركة يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وترد الإيرادات والنفقات ذات الصلة من عام 2020 إلى عام 2022 في الجدول 5 من الفصل الثاني. ومن ثم، فقد أشار المجلس إلى وجود مجال لمزيد من الإفصاح لتوضيح الفرق بين عرض البيانات المالية والميزانية البرنامجية ولزيادة توضيح الغرض المختلف لكل تقرير.

الجدول 5 من الفصل الثاني

إيرادات ومصروفات صناديق التبرعات التي يمثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الجهة الفاعلة الرئيسية بشأنها

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق	2020		2021		2022	
	إيرادات	مصروفات	إيرادات	مصروفات	إيرادات	مصروفات
32DDN	1 051,37	1 104,12	1 196,80	995,44	1 573,03	1 424,03
الصناديق القطرية المشتركة الست التي يديرها البرنامج الإنمائي	319,48	351,19	560,57	294,11	477,24	708,26
32CER	735,40	829,74	1 087,26	605,13	473,12	780,60

الصندوق	2020		2021		2022	
	إيرادات	مصرفات	إيرادات	مصرفات	إيرادات	مصرفات
المجموع	2 106,25	2 285,05	2 844,63	1 894,68	2 523,39	2 912,89

المصدر: استناداً إلى بيانات مستمدة من التقرير المالي للمجلد الأول عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (A/77/5 (Vol. I))، ومن وحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها في أوموجا ومن الإدارة.

26 - وقد أوضحت الإدارة أن أغراض الميزانية البرنامجية المقترحة والبيانات المالية للأمم المتحدة متباينة، ومن ثم فإن التقديرات الخارجة عن الميزانية المبلغ عنها في الميزانية البرنامجية المقترحة لن تكون متسقة مع التقديرات الواردة في البيانات المالية. ويعزى استبعاد التقديرات الخارجة عن الميزانية المتعلقة بالصناديق القطرية المشتركة، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والمساهمات المخصصة لشركاء منفذين بعينهم إلى أن المبالغ تخصّص لكيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى، وللمنظمات المشاركة؛ ومن ثم، فإن إدراج هذه التقديرات في مقترحات الميزانية البرنامجية المقترحة قد يؤدي إلى ازدواجية في حساب التقديرات الخارجة عن الميزانية المبلغ عنها في الميزانية البرنامجية المقترحة.

27 - ويرى المجلس أن الإفصاح، في المستقبل، عن المخصصات المقدرة للشركاء المنفذين من الصناديق القطرية المشتركة، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والمساهمات المخصصة في الميزانية البرنامجية من شأنه أن يعرض على نحو أفضل الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة الإنسانية ويزيد اكتمال عملية صياغة الميزانية البرنامجية وشفافيتها.

28 - وأُبديت ملاحظة مماثلة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة للشؤون السياسية (الباب 3)، حيث لم يُفصح عن صندوق بناء السلام على الرغم من أن نفقاته في عام 2022 بلغت 195,58 مليون دولار. وبالنظر إلى ولاية إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومسؤوليات مكتب دعم بناء السلام، وأوجه عدم الاتساق بين نطاق البيانات المالية والميزانية البرنامجية، يرى المجلس أنه ينبغي لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام أن تفصح عن الأموال الواردة في وثائق ميزانيتها لضمان الشفافية والاكتمال.

29 - يوصي المجلس بأن تفصح الإدارة عن الأموال الواردة في وثائق ميزانيتها على النحو المناسب لضمان الشفافية.

30 - وقد قبلت الإدارة التوصية وستفصح في حاشية، حسب الاقتضاء، عن الموارد المقدرة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والصناديق القطرية المشتركة، والمساهمات المخصصة لشركاء منفذين بعينهم في سياق تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية المعروضة في الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبالمثل، سيفصح عن تقديرات صندوق بناء السلام في حاشية في سياق تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية المعروضة في الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب دعم بناء السلام.

2' الفروق بين الوظائف المقررة والوظائف الفعلية الممولة من موارد خارجة عن الميزانية

31 - أكدت الجمعية العامة في قرارها 262/74 ضرورة أن تخضع جميع الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية لنفس الصرامة في الإدارة والتنظيم التي تخضع لها الوظائف الممولة من الميزانية العادية. وإضافة إلى ذلك، شددت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على ضرورة توخي المزيد من

الشفافية وزيادة شمول المعلومات المتعلقة بالموارد الخارجة عن الميزانية لكل برنامج فرعي من الميزانية البرنامجية (A/76/554، الفقرة 23).

32 - ولاحظ المجلس في عمليتي مراجعة الحسابات السابقتين (A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرات 86-91، و A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرات 123-128)، وجود بعض الفروق بين عدد الوظائف المقررة والفعلية الممولة من موارد خارجة عن الميزانية في مختلف كيانات الأمانة العامة، وأوصى بأن تصحح الإدارة عن المعلومات المتعلقة بالوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية بمزيد من الشفافية، وأن تستعرض الوظائف المقدرة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية بمزيد من الدقة، لكفالة أن تكون التقديرات المعروضة في ملزمات الميزانية فيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية كاملة ودقيقة قدر الإمكان.

33 - وواصل المجلس استعراضه في هذا الصدد لخمس كيانات شملتها العينة في عام 2022، ولاحظ وجود فروق كبيرة لدى كيانين بين عدد الوظائف المقررة والفعلية الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وفيما يتعلق بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، كانت الوظائف المقدرة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية المبينة في مقترحاتهما للميزانية لعام 2022 عددها 81 وظيفة و 240 وظيفة على التوالي، في حين كانت الوظائف الفعلية الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 عددها 106 وظائف و 276 وظيفة، على التوالي. وعلى الرغم من أن الفروق بين الوظائف الفعلية والوظائف المقدرة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية قد انخفضت خلال السنتين الماضيتين، فقد كان بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام اتجاه مستمر تمثل في زيادة معدل الفرق عن 30 في المائة. وفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، زاد معدل الفرق من 12 إلى 15 في المائة. وترد التفاصيل في الجدول 6 من الفصل الثاني.

الجدول 6 من الفصل الثاني

مقارنة بين الوظائف المقررة والوظائف الفعلية الممولة من موارد خارجة عن الميزانية

(عدد الوظائف)

الكيان	2021		2022	
	الوظائف المقررة	الوظائف الفعلية	الوظائف المقررة	الوظائف الفعلية
إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام	76	100	81	106
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	232	260	240	276
المجموع	308	360	321	382

المصدر: استناداً إلى بيانات مقدمة من الإدارة وبيانات مستخرجة من نظام أوموجا.

34 - وحلل المجلس كذلك أسباب الفرق بين تقدير الميزانية والعدد الفعلي للوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، ولاحظ أن الفرق في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يعزى بالأساس إلى الوظائف المنشأة حديثاً الممولة من صندوق استرداد التكاليف (10RCR). وفيما يتعلق بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، كانت 86 وظيفة من أصل 106 وظائف فعلية ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية تُمول من صندوق استئماني (32SZA)، في حين أن عدد الوظائف المقدرة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية في الميزانية المقترحة لعام 2022 لم يتجاوز 81 وظيفة.

35 - وأوضحت الإدارة أن استعراضاً منهجياً أُجري لجميع الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، وشُجعت الكيانات على الإبقاء على الوظائف التي سٌستخدم في فترة الميزانية اللاحقة فقط. وإضافةً إلى ذلك، بلغ العدد الإجمالي المقدر للوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية 868 وظيفة مقابل العدد الفعلي البالغ 936 وظيفة - فرق نسبته 8 في المائة - في 10 كيانات (أخذ المجلس عينات من 5 كيانات وأخذت الإدارة عينات من 5 كيانات إضافية). وبالنظر إلى الطبيعة المتقلبة للتمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية، سيكون من الصعب كفالة قدر أكبر من الدقة في الإسقاطات حتى مع بذل جهد إضافي كبير.

36 - وأشارت الإدارة أيضاً إلى أن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ستواصل بذل الجهود لتوسيع قاعدتها من الجهات مانحة وزيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل المتاح، بسبل منها تأمين اتفاقات تمويل متعددة السنوات مع عدة جهات مانحة، لزيادة تحسين التقدير السنوي للوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

37 - ولاحظ المجلس أيضاً أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 للبعثات السياسية الخاصة لم تدرج فيها إلا 13 وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، في حين بلغ العدد الفعلي للوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية 91 وظيفة، مما أدى إلى وجود 78 وظيفة (بما في ذلك 67 وظيفة ممولة من التبرعات، و 7 وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة، ووظيفتان لإعداد الفواتير، ووظيفتان ممولتان من تبرعات لمشاريع) لم يُبلغ عنها في الميزانية المقترحة. ومن بين الوظائف الممولة من التبرعات التي لم يُبلغ عنها، والبالغ عددها 67 وظيفة، كانت 26 وظيفة قد أنشئت قبل شباط/فبراير 2021 (عندما قُدم اقتراح الميزانية) وكان ينبغي إدراجها في الميزانية المقترحة.

38 - وأقرّ المجلس بالتحسينات التي أدخلتها الإدارة فيما يتعلق بالانخفاض المستمر في الفرق الإجمالي بين الوظائف الفعلية والمقدرة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية في السنتين الماضيتين، وشجع الكيانيين الذين اتسما بارتفاع معدل الفرق لديهما على اتخاذ إجراءات لزيادة الدقة من حيث الإسقاطات المتعلقة بالوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

39 - واستعرض المجلس كذلك دليل إعداد ميزانية البعثات السياسية الخاصة ولاحظ أن الدليل لا يطلب من البعثات إلا أن تدرج فقرة أو فقرتين في التقرير تصفان كمية الموارد الخارجة عن الميزانية. إلا أن الدليل لم يطلب إلى البعثات السياسية الخاصة الإبلاغ عن عدد الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

40 - ويساور المجلس القلق لأن عدم وضوح الأحكام المتعلقة بالإبلاغ عن الموارد الخارجة عن الميزانية في دليل إعداد الميزانية أدى إلى قصور في الإفصاح عن الموارد الخارجة عن الميزانية، مما قد يؤثر على دقة الميزانية البرنامجية المقترحة وشفافيتها.

41 - يوصي المجلس بأن تنقح الإدارة دليل إعداد الميزانية بحيث يطلب إلى البعثات السياسية الخاصة صراحةً أن تقدم معلومات أكثر تفصيلاً عن الموارد المالية والبشرية عند الإبلاغ عن الموارد الخارجة عن الميزانية في الميزانية البرنامجية المقترحة.

42 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

3'

عدم وجود معلومات مفصلة عن فئة المنح والمساهمات في مقترحات الميزانية

43 - أيدت الجمعية العامة، في القرارين 252/75 و 245/76، استنتاجات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بإدراج قائمة موحدة وتحليل شامل وتوزيع مفصل لفئة المنح والمساهمات في مقترحات الميزانية المقبلة بغية تحسين الشفافية والاتساق في المعلومات المتعلقة بتلك الاحتياجات من الموارد.

44 - ووفقاً لدليلي إعداد الميزانية لعامي 2021 و 2022، عندما لا تستند المنحة المقدمة إلى منظمة ما إلى تشريع محدد، ينبغي تقديم تفاصيل بشأن سند هذه المنحة وغرضها والمستفيد منها ومبلغها والفترة المشمولة بها. وينبغي أن يتضمن مقترح الميزانية البرنامجية تفصيلاً معقولاً لفئة الإنفاق المتعلقة بالمنح والمساهمات.

45 - وقد استعرض المجلس الميزانية البرنامجية المقترحة والوثائق التكميلية لستة وثلاثين باباً لعام 2022 ولاحظ عدم كفاية المعلومات فيما يتعلق بفئة المنح والمساهمات:

(أ) لم يُفصح عن معلومات بشأن السند التشريعي أو اتفاقات التمويل ذات الصلة في 21 باباً، لمبلغ قدره 149,73 مليون دولار. على سبيل المثال، فقد اقترح مكتب شؤون نزع السلاح، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة التواصل العالمي تقديم منح ومساهمات بمبلغ يقدر بما قيمته 1,98 مليون دولار لتمويل الموظفين أو غيرهم من العاملين، ولكن لم يفصح أي من هذه الكيانات بشكل كامل عن عدد الموظفين، وفترة التمويل، ودرجات الموظفين، ومعدلات الشغور المنطبقة، ومعايير حساب المنح؛

(ب) كان ثمة نقص في التحليل الشامل وتوزيع المنح والمساهمات فيما يتعلق بالباب 23، البرنامج العادي للتعاون التقني. وفي عام 2022، اقترح الباب 23 ميزانية تقدر بمبلغ 7,59 ملايين دولار للكيانات المنفذة التي تشارك في البرنامج العادي للتعاون التقني والبالغ عددها 11 كياناً. ولكن لم تقدّم تحليلات مفصلة وتوزيعات لكل كيان فيما يتعلق باستخدام المنح.

46 - وإضافةً إلى ذلك، على الرغم من أن المنح المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بمبلغ 1,08 مليون دولار، جاءت عملاً بقرار الجمعية العامة 12/52 بـ، فقد اتخذ القرار في عام 1997 وأشار إلى أن فترة التمويل تشمل فترة السنتين 1998-1999 فقط. وبالمثل، فإن المنح المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمبلغ 134 000 دولار إلى معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين تأتي وفقاً لقرار الجمعية العامة 130/54، الذي اعتُمد في عام 1999، والذي لا يشير إلا إلى تعبئة الموارد المالية للمعهد دون ذكر أن ترتيب التمويل سيُمدد حتى عام 2022.

47 - ويساور المجلس القلق من أن عدم الإفصاح الكافي عن ميزانية المنح والمساهمات، لا سيما فيما يتعلق بالتحليلات التفصيلية، قد يؤثر على عملية صنع القرار في الجمعية العامة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة.

48 - يوصي المجلس بأن تعزز الإدارة التوجيه والرقابة بشأن صياغة الميزانية البرنامجية لكفالة زيادة جميع الكيانات لعمليات الإفصاح عن التحليلات الشاملة وتوزيع المنح والمساهمات المقترحة في مقترحات الميزانية المقبلة.

49 - وقد قبلت الإدارة التوصية وأوضحت أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 جارٍ وضع الصيغة النهائية لها، وفقاً لتوجيهات الجمعية العامة، بحيث تشمل جدولاً مفصلاً بتوزيع المنح والمساهمات. وسيتابع المجلس هذه المسألة في مراجعته المقبلة للحسابات.

4' الافتقار إلى الوضوح في قواعد تخصيص الأصول أدى إلى عدم دقة مقترحات ميزانيات البعثات السياسية الخاصة

50 - أكدت الجمعية العامة، في قرارها 286/70، أهمية اتخاذ الأمين العام خطوات إضافية صوب تحسين عروض الميزانية وتقديم توقعات أكثر دقة. وواصلت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التأكيد في تقريرها عن الملاحظات والتوصيات المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/70/742) على أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن من أجل تحسين دقة تقديرات الميزانية.

51 - وينص دليل الميزانية لإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام 2022 على أنه ينبغي للبعثات السياسية الخاصة أن تكفل الامتثال للنسب القياسية المقررة استناداً إلى المستويات المقررة أو الفعلية لنشر الأفراد، وأن تقدم مبررات لأي انحرافات. ولذلك، ينبغي أن تتضمن مقترحات ميزانيات البعثات السياسية الخاصة أعداد الموظفين المقترحة فضلاً عن المخصصات القياسية والحيازات المقترحة من المركبات والأجهزة الحاسوبية. بيد أن البعثات لا يُطلب منها تقديم معلومات عن الموجود من الأفراد والمركبات أو الأجهزة الحاسوبية، أو عن حالتهم، وهو ما قد يكون مفيداً عند تقييم الهيئات التشريعية لمدى معقولة مقترحات الميزانية.

52 - وعلى أساس العينة، قارن المجلس الحيازات الموجودة من المركبات في 19 بعثة سياسية خاصة في نهاية عام 2020، عندما أُعدت الميزانيات المقترحة لعام 2022، بالميزانيات المقترحة ذات الصلة لعام 2022 لتلك البعثات، ولاحظ أن الحيازات الموجودة من المركبات في البعثات تجاوزت بالفعل مخصصاتها القياسية من المركبات لعام 2022 في 13 بعثة (68 في المائة من 19 بعثة شملت العينة). ومن بين تلك البعثات البالغ عددها 13 بعثة، ترد في الجدول 7 من الفصل الثاني البعثات الخمس ذات الفروق الأكبر بين الحيازات الموجودة من المركبات في نهاية عام 2020 والتوزيع القياسي للمركبات لعام 2022.

الجدول 7 من الفصل الثاني

البعثات السياسية الخاصة الخمس الأولى التي سُجلت فيها أهم الفروق بين الحيازات الموجودة من المركبات في نهاية عام 2020 والمخصصات القياسية لعام 2022

معدل الفرق (النسبة المئوية)	الفرق	المخصصات القياسية من المركبات	الحيازات الموجودة من مركبات الركاب حتى نهاية عام 2020
233	28	12	40
150	6	4	10
102	61	60	121
86	36	42	78
70	19	27	46

المصدر: A/76/6 (Sect.3)/Add.1، الجدول 2، وقائمة المركبات (باستثناء مركبات الخدمات، والحافلات، وما إلى ذلك) المقدمة من الأمم المتحدة، والتي أدرج المجلس موجزاً لها.

55 - ويرى المجلس أن نظراً لأن المركبات الموروثة البالغ عددها 85 مركبة مُدرجة على أنها في حالة جيدة في أوموجا، فقد كان ينبغي إدراج المركبات التي تقرر التخلص منها في عام 2023 في الميزانية المقترحة لعام 2022. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إدراج جميع أنواع مركبات الركاب، بما في ذلك المركبات المخصصة للاستخدام الحصري، في الميزانية المقترحة لتحسين نوعية الميزانية المقترحة وشفافيتها.

الجدول 8 من الفصل الثاني

الحيازات المقترحة	الحيازات الفعلية	الحيازات المقترحة	الحيازات الفعلية
من المركبات في المخصصات	من المركبات في المخصصات	من المركبات في المخصصات	من المركبات في المخصصات
31 كانون الأول/	31 كانون الأول/	31 كانون الأول/	31 كانون الأول/
ديسمبر 2022	ديسمبر 2022	ديسمبر 2022	ديسمبر 2022
من المركبات	من المركبات	من المركبات	من المركبات
المقترحة من المركبات	المقترحة من المركبات	المقترحة من المركبات	المقترحة من المركبات
لعام 2022	لعام 2022	لعام 2022	لعام 2022
(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)	(النسبة المئوية)

23-11009

الحيازات الفعلية	الحيازات المقترحة	معدل الفرق بين الحيازات الفعلية	معدل الفرق بين الحيازات المقترحة	الحيازات الفعلية
من المركبات في المخصصات	من المركبات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 والمخصصات	من المركبات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 والمخصصات	من المركبات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 والمخصصات	من المركبات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 والمخصصات
31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2022
114	60	50	90	128
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال				

المصدر: A/76/6 (Sect.3)/Add.1، الجدول 2، وقائمة المركبات (باستثناء مركبات الخدمات، والحافلات، وما إلى ذلك) المقدمة من الأمم المتحدة، والتي أدرج المجلس موجزاً لها.

57 - وأوضحت الإدارة أن حساب الحيازات القياسية عملية معقدة تتطلب على استبعاد أنواع معينة من المركبات، وعدم النظر في المركبات المدرجة إلا في المواقع التي يزيد فيها الاستخدام، وأخذ عمليات الشطب والتصرف والاستبدال المقررة في الحسبان.

58 - وأبدت ملاحظات مماثلة تتعلق بالحيازات من الأجهزة الحاسوبية. فمن 38 بعثة سياسية خاصة، كانت لدى 19 بعثة (أي ما نسبته 50 في المائة) من الحيازات من تلك الأجهزة بحلول نهاية عام 2020 قد تجاوزت مخصصاتها وقطع غيارها القياسية لعام 2022. ويرد في الجدول 9 من الفصل الثاني بيان للبعثات السياسية الخاصة الخمس التي سُجلت فيها أهم الفروق بين الحيازات الموجودة لديها من الأجهزة الحاسوبية حتى نهاية عام 2020 والمخصصات وقطع الغيار القياسية لعام 2022.

الجدول 9 من الفصل الثاني

البعثات السياسية الخاصة الخمس الأولى التي سُجلت فيها أهم الفروق بين الحيازات الموجودة من الأجهزة الحاسوبية في نهاية عام 2020 والمخصصات وقطع الغيار القياسية لعام 2022

الحيازات الموجودة من الأجهزة الحاسوبية حتى نهاية عام 2020	المخصصات من الأجهزة الحاسوبية القياسية وقطع غيارها لعام 2022	معدل الفرق (النسبة المئوية)	معدل الفرق (النسبة المئوية)
358	125	233	186
مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي			
الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل	5	9	180
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا	85	81	95
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	34	29	85
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان	1 160	780	67

المصدر: A/76/6 (Sect.3)/Add.1، الجدول 3، وقائمة الأجهزة الحاسوبية المقدمة من الأمم المتحدة، التي أوجزها المجلس.

59 - ولاحظ المجلس أيضاً أنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، تجاوزت الحيازات الفعلية من الأجهزة الحاسوبية لدى 26 بعثة (68 في المائة من أصل 38 بعثة) مخصصاتها المقترحة والقياسية من الأجهزة الحاسوبية لعام 2022. ويرد في الجدول 10 من الفصل الثاني بيان للبعثات السياسية الخاصة الأربع التي سُجلت فيها أهم الفروق بين الحيازات الفعلية من الأجهزة الحاسوبية حتى نهاية عام 2022 والحيازات المقترحة، والمخصصات وقطع الغيار القياسية.

الجدول 10 من الفصل الثاني

بيان للبعثات السياسية الخاصة الأربع الأولى من حيث أكبر الفروق بين الحيازات الفعلية من الأجهزة الحاسوبية في نهاية عام 2022 والحيازات المقترحة، والمخصصات وقطع الغيار القياسية

الحيازات الفعلية من الأجهزة الحاسوبية حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	المخصصات الحيازات المقترحة لعام 2022 وقطع الغيار القياسية 2022	معدل الفرق بين الحيازات الفعلية والمخصصات المقترحة لعام 2022 (النسبة المئوية)	معدل الفرق بين الحيازات الفعلية والمخصصات المقترحة لعام 2022 (النسبة المئوية)	الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل
23	5	5	360	360
118	34	38	247	211
781	244	244	220	220
54	22	22	145	145

المصدر: A/76/6 (Sect.3)/Add.1، الجدول 3، وقائمة الأجهزة الحاسوبية المقدمة من الأمم المتحدة، التي أوجزها المجلس.

60 - وأوضحت الإدارة أن بعض الأجهزة الحاسوبية مخصصة للمساحات المشتركة، مثل نظام سجل حركة السيارات والفواتير الهاتفية وغرف التدريب، بينما بعضها الآخر هو أجهزة لوحية غير مُدرجة في حساب المخصصات القياسية.

61 - واستعرض المجلس دليل التكاليف والنسب الموحدة فحدد بعض أوجه الغموض في المعايير التي قد تؤدي إلى تفسيرات مختلفة فيما يتعلق بحساب المخصصات القياسية. فعلى سبيل المثال، لا يحدد الدليل القواعد المنظمة لتخصيص المركبات للخبراء والاستشاريين، ولا يُنص على تصنيف واضح للمركبات المستخدمة في الحماية للصديقة وبعض المهام الأمنية في المبادئ التوجيهية المؤقتة لوضع خطة انتقالية لتحويل أسطول المركبات التابع لإدارة الدعم الميداني على الصعيد العالمي، والصادرة في عام 2016. إضافة إلى ذلك، لا يتناول الدليل بتفصيل عملية تخصيص الأجهزة الحاسوبية للخبراء والاستشاريين، والأجهزة الحاسوبية المستخدمة في المساحات المشتركة والأجهزة اللوحية.

62 - ويرى المجلس أن وضع تصنيف واضح لمختلف المركبات والأجهزة الحاسوبية قد يمكّن البعثات من تقديم معلومات أوثق صلة بالموضوع فيما يتعلق بالمركبات والأجهزة الحاسوبية في ميزانياتها المقترحة، وهو ما قد يمكن الهيئات التشريعية أيضاً من إجراء تقييم أفضل لمدى معقولية مقترحات الميزانية ذات الصلة وتجنب الإفراط في تخصيص المعدات وبقاء الأصول في حالة خمول وانخفاض معدلات استخدام الأصول قدر الإمكان.

63 - ويوصي المجلس بأن تكفل الإدارة قيام البعثات السياسية الخاصة بإجراء تحليل شامل للأسباب الجذرية للفروق الكبيرة بين الحيازات الفعلية من المركبات والأجهزة الحاسوبية والمخصصات القياسية.

64 - ويوصي المجلس أيضاً بأن تقوم الإدارة بتحديث نسبة حيازة المركبات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بذلك، علاوة على "نسبة" تخصيص الأجهزة الحاسوبية، وذلك في إطار دليل التكاليف

والنسب الموحدة من أجل تمكين البعثات من تحسين الشفافية ونوعية المركبات والأجهزة الحاسوبية المقترحة في المستقبل.

65 - وقد قبلت الإدارة التوصيتين.

(ب) أوجه القصور في استعراض ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

66 - أشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/77/7/Add.22) إلى أن الاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السابقة ركزت على الاستخدام الأمثل للموارد ذات الصلة، الذي كان من المقرر تحقيقه من خلال إزالة حالة التجزؤ في البنى التحتية والعمليات القائمة ومواءمتها.

67 - ووفقاً لما ورد في الفقرة 2-2 (ز) من نشرة الأمين العام (ST/SGB/2016/11)، تقع على عاتق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسؤولية عن استعراض الميزانيات والمشاريع من جميع مصادر التمويل فيما يتعلق بجميع مبادرات وعمليات الأمانة العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل تقديمها إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات. وتقع على عاتق المكتب مسؤولية إنفاذ استعراض موحد ومحوري لميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين المواءمة الاستراتيجية، والحد من الازدواجية في العمل، وتحسين الشفافية والمساءلة الماليين، والتمكين من تخصيص الموارد وتحديد أولوياتها بكفاءة، في جملة أمور أخرى.

68 - وأحاط المجلس علماً بالجهود التي بذلتها الإدارة، بما في ذلك إصدار رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات مذكرةً إلى جميع الكيانات يطلب إليها فيها تقديم مقترحات ميزانياتها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض استعراضها. وعلى الرغم من تلك الجهود، لا تزال بعض أوجه القصور تعتري المجالات التالية.

1' عدم وجود تدابير فعالة فيما يتعلق بإنفاذ تقديم الكيانات مقترحات ميزانياتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخضع لاستعراض مركزي

69 - أبلغ المجلس بأنه لم يقدم أي من الكيانات مقترحات ميزانياتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2022 إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستعراضها. ففي عام 2023، لم يمثل إلا 37 كيانا من أصل 57 كيانا لطلب تقديم مقترحات ميزانياتها لعام 2024 ليقوم المكتب باستعراضها، على الرغم من إصدار رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات مذكرةً إلى جميع الكيانات يطلب فيها تقديم ميزانياتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

70 - ويرى المجلس أن الاستعراض الذي أجراه مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يجر كما أُريد له (لضمان التنبؤ على النحو السليم بالموارد المقدرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وذلك بسبب تقاعس العديد من الكيانات عن تقديم مقترحات ميزانياتها.

2'

عدم وجود مبادئ توجيهية لضمان جودة استعراض ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

71 - لاحظ المجلس أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يُضف الطابع الرسمي على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمعلومات وطرائق استعراض مقترحات ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقدمها الكيانات.

72 - ويساور المجلس القلق من أن عدم وجود مبادئ توجيهية راسخة للاسترشاد بها في الاستعراض قد يؤدي إلى عدم اتساق المعايير عند استعراض مقترحات الميزانية المعنية، وإلى قيام كيانات بالاستثمار، ضمن جملة مجالات، في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعدات وبرمجياتها وتطبيقاتها التي لا تكون موحدة أو متسقة مع الاستراتيجية العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما قد يؤدي إلى تجزؤ جهود مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى تعزيز تعميم استخدام المنصات والمنتجات.

3'

عدم وجود تدابير للمتابعة الفعالة لضمان تنفيذ الكيانات للطلبات والتوصيات التي تصدر عن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

73 - أبلغ المجلس بأنه طلب إلى 24 كيانا تقديم مزيد من المعلومات عن مقترح ميزانيتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. غير أن الكيانات، ونظرا لضيق الوقت، شرعت في تقديم مقترحات ميزانياتها إلى مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية ليوافق عليها دون أن يقوم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاستعراض المتعلق بالمعلومات الإضافية.

74 - ويرى المجلس أن آلية المتابعة لا تكفي لضمان معالجة أوجه القصور بطريقة سليمة وأن الكيانات لا تتبع توصيات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو الواجب.

75 - ويوصي المجلس بأن تعدّ الإدارة آلية اتصال فعالة، وتضع مبادئ توجيهية لضمان الاستعراض الواجب لجميع مقترحات ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

76 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(ج) تنفيذ الميزانية

1'

استمرار الزيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية

77 - قررت الجمعية العامة، في قرارها 245/76، إجراء تخفيض إجمالي بنسبة 10 في المائة، أو ما قدره 1,86 مليون دولار، في مجموع مبلغ الموارد المقترحة تحت بند الأثاث والمعدات لعام 2022. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز الضوابط الداخلية في تخطيط البرامج والميزنة والتنفيذ والرصد والتقييم والإبلاغ.

78 - وكان المجلس قد لاحظ في تقريره السابق (A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرات 116-122)، الزيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية على الأثاث والمعدات وأوصى بأن تواصل الإدارة جهودها الرامية إلى رصد النفقات في إطار هذه الفئة من الميزانية عن كثب. وواصل المجلس استعراضه في هذا الصدد فلاحظ أن النفقات الفعلية المتعلقة بالأثاث والمعدات لجميع الأبواب البالغ عددها 36 بابا قد بلغ 49,79 مليون دولار في عام 2022، مقارنةً بالاعتمادات البالغة 29,14 مليون دولار، أي بمعدل إنفاق زائد نسبته 71 في المائة.

38/383

و 309 أجهزة حاسوبية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بما تجاوز مخصصاتها القياسية لعام 2022 بنسبة 377 في المائة و 27 في المائة، على التوالي. ولذلك، لم تُخصص للبعثة أي ميزانية لشراء مركبات وأجهزة حاسوبية جديدة في عام 2022.

83 - غير أن المجلس أشار إلى أن النفقات الفعلية على الأثاث والمعدات للبعثة بلغت 3,26 ملايين دولار في عام 2022، أي بمعدل إنفاق زائد عن المعتمد في الميزانية بنسبة 34 في المائة، جرى تمويله من خلال عمليات إعادة التوزيع من "مصرفات التشغيل العامة". ومن النفقات الفعلية البالغة 3,26 ملايين دولار، استُخدم مبلغ 1,30 مليون دولار لشراء 45 مركبة وأنفق مبلغ 0,49 مليون دولار لشراء 429 من الأجهزة الحاسوبية. ولاحظ المجلس أيضاً أنه حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان لدى البعثة 231 موظفاً و 149 مركبة، إضافةً إلى 594 جهازاً حاسوبياً، منها 134 جهازاً أُدرجت في قائمة الأصناف الخاملة. كما استحدثت البعثة التزاماً جديداً في 29 كانون الأول/ديسمبر 2022 لشراء 43 مركبة بقيمة 1,5 مليون دولار.

84 - وأوضحت الإدارة أن البعثة لم تكن لديها ميزانية مقترحة لاقتناء المركبات في عام 2022، لأنها كانت تعوّل على إمكانية نقل المركبات من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المغلقة الآن. غير أن المجلس أشار إلى أن عملية النقل اكتملت في منتصف عام 2021. وإضافةً إلى ذلك، لم تقترح البعثة ميزانية للمركبات في الميزانية التكميلية (A/76/6 (Sect.3)/Add.7) في تشرين الأول/أكتوبر 2021. ونتيجةً لذلك، استخدمت البعثة إعادة توزيع مخصصات الميزانية لشراء المركبات لاستبدال أسطولها.

85 - وأبدت ملاحظات مماثلة فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

86 - وأوضحت الإدارة أنها استكملت الأدلة العملية المتعلقة بالميزانية وأصدرت إخطارات إلى البعثات السياسية الخاصة لعامي 2023 و 2024 تذكّرها فيها بوجوب التقيد بالمتطلبات المتعلقة بالحيازات من المركبات والحواسيب المحمولة التي ينص عليها دليل التكاليف والنسب الموحدة. وطلبت الإدارة أيضاً إلى جميع البعثات أن تبرّر عمليات إعادة توزيع مخصصات ميزانياتها وفقاً لتلك الاحتياجات.

87 - وأشارت الإدارة كذلك إلى أن مديري البرامج، وبمجرد اكتمال الإصلاح الإداري، أصبحوا يُفوضون سلطة إدارة الميزانيات المعتمدة لكياناتهم، ويُسمح بتوزيع مخصصات الميزانية على نطاق جميع فئاتها (باستثناء إعادة توزيع المخصصات بين الميزانية المتصلة بالوظائف والميزانية غير المتصلة بالوظائف) وذلك لضمان تنفيذ الولايات بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية. وإضافةً إلى ذلك، يجري رصد ممارسة السلطة المفوضة عن طريق إسداء توجيهات كافية بشأن إعادة توزيع مخصصات الميزانية، وتتص على مساري عمل منفصلين للموافقة على عمليات إعادة توزيع الميزانية هما: مسار الموافقة "ALR1" على صعيد الكيان/المكتب/البعثة، ومسار الموافقة "ALR2" على الصعيد المركزي التي يقوم بها مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية.

88 - وأجرى المجلس كذلك عمليات إعادة توزيع مخصصات الميزانية لبند الأثاث والمعدات في عام 2022 فلاحظ أن مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية، وبناءً على السياسة المتبعة، لم يوافق إلا على 1,14 في المائة من إجمالي الزيادة في الإنفاق البالغة 20,64 مليون دولار.

- 89 - وقد أقر المجلس بالجهود التي بذلتها الإدارة والتحسينات التي أدخلتها على رصد إعادة توزيع مخصصات الميزانية باستكمالها الدليل العملي المتعلق بالميزانية وتقرير الأداء المالي. غير أنه لا يزال يلاحظ وجود زيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية فيما يتعلق ببعض فئات الميزانية لسنوات متتالية، وهو ما يشير إلى أن الآلية العامة للرقابة الداخلية يتعين إدخال مزيد من التحسينات عليها.
- 90 - ويوصي المجلس بأن تواصل الإدارة رصد تنفيذ الميزانية، ولا سيما بالنسبة للكيانات التي تعاني من استمرار الزيادة في الإنفاق على الأثاث والمعدات، وذلك وفقاً للمعايير التي حددتها الجمعية العامة.
- 91 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

2' وجود أوجه ضعف في استخدام خدمات الاتصالات المتنقلة ورد التكاليف

- 92 - وفقاً لما يرد في التعميم الإعلامي المتعلق باستخدام أجهزة الاتصالات المحمولة لأداء العمل الرسمي (ST/IC/2005/11)، كان يتعين أن تفرض شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات (التي أدمجت الآن في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) رسوماً على المكاتب صاحبة الطلب عن استخدامها الفعلي لأجهزة الاتصالات المحمولة. وتصدر شهرياً فواتير على الإدارات المستخدمة لرد كامل لجميع الرسوم الناجمة عن استخدام أجهزة الاتصالات المحمولة، ويكفل موظفو التصديق استرداد رسوم المكالمات الشخصية من المستخدم.
- 93 - ووفقاً للمبادئ التوجيهية للميزانية الخاصة بعمليات التكنولوجيا الميدانية، ينبغي أن تفرض البعثات الميدانية رقابة صارمة على تقديم خدمات الصوت/البيانات/خاصية تجوال البيانات المتنقلة والساتلية مع رصد أنماط الإنفاق وضمان استخدام تلك الخدمات للأغراض الرسمية الحصرية لتلبية الاحتياجات التشغيلية لا غير.
- 94 - وأبلغ المجلس بأنه يجري العمل بنظام الفوترة الإلكترونية لرصد استخدام الأجهزة المحمولة ووضعت آلية لاسترداد التكاليف ترمي إلى رصد واسترداد التكاليف الناجمة عن استخدام الأجهزة المحمولة لإجراء المكالمات الشخصية.
- 95 - وفي عام 2022، استعرض المجلس البيانات المستمدة من نظم الفوترة الإلكترونية لعينة من 18 بعثة سياسية خاصة فلاحظ ما يلي:
- (أ) استخدام نسبة كبيرة من تكاليف الاتصالات المتنقلة لأغراض غير رسمية. ففي المتوسط، بلغ إجمالي نسبة تكاليف أجهزة الاتصالات المحمولة المستخدمة لأغراض شخصية 47 في المائة في 18 بعثة؛ وسُجلت أعلى نسبة 90 في المائة في بعثة واحدة. ومن بين البعثات الـ 18، استخدمت 7 بعثات أكثر من 50 في المائة من تكاليف أجهزة اتصالاتها المحمولة لأغراض غير رسمية؛
- (ب) استخدام نسبة كبيرة من الموظفين لأجهزة الاتصالات المحمولة فقط لأغراض غير رسمية. ففي المتوسط، استخدم 30 في المائة من الموظفين أجهزة الاتصالات المحمولة فقط لأغراض شخصية في 18 بعثة؛ وبلغت أعلى نسبة من هذا الاستخدام 65 في المائة في بعثة واحدة، فيما استخدم أكثر من 50 في المائة من الموظفين في 4 بعثات أجهزة الاتصالات المحمولة فقط لأغراض غير رسمية.
- 96 - وكشف استعراض آخر لحالة رد تكاليف المكالمات الشخصية في 18 بعثة في الفترة من عام 2018 إلى عام 2022 أنه من إجمالي تكاليف تلك المكالمات البالغ 2,39 مليون دولار، لم يُسترد إلى

مبلغ 1,43 مليون دولار (60 في المائة)، ولم يُرد مبلغ 2,3 مليون دولار (96 في المائة) إلى الصناديق المتصلة بالميزانية العادية. وفيما يتعلق بمقر الأمم المتحدة، أشار المجلس إلى أنه من أصل 6,98 ملايين دولار من التكاليف المستردة في الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، لم يُسترد مبلغ 6,92 ملايين دولار (99 في المائة) إلى الصناديق المتعلقة بالميزانية العادية.

97 - ويرى المجلس أن النسبة الكبيرة من تكاليف المكالمات الشخصية قد تدل على أن الميزانية العادية المخصصة لخدمات الاتصالات المتنقلة في البعثات السياسية الخاصة لا تُستخدم حصراً للأغراض المحددة لها.

98 - ويساور المجلس القلق أيضاً لأن الجزء الكبير من تكاليف المكالمات الشخصية الذي لم يُسترد أو يُعد إلى الصناديق المتصلة بالميزانية العادية في المواعيد المحددة لا يمثل للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالميزانية، ولا يندرج في ما يخدم مصالح الأمم المتحدة على أفضل وجه.

99 - وأوضحت الإدارة أنها نفذت ضوابط تقنية من خلال نظام الفوترة الإلكترونية الذي يتيح للمستفيدين من الخدمات المتنقلة وسمّ مكالماتهم على أنها "شخصية"، مما يؤدي تلقائياً إلى استرداد تكاليفها من كشوف مرتباتهم خلال دورة الفوترة التالية.

100 - ولا يزال المجلس يرى أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية تقع على عاتقهما مسؤولية تقديم تعليمات مستكملة وإيلاء اهتمام وثيق لاستخدام أجهزة وخدمات الاتصالات المتنقلة إضافة إلى رد التكاليف.

101 - ويوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بتحديث سياساتها بحيث تؤكد على رصد استخدام خدمة الأجهزة المحمولة لأغراض غير رسمية.

102 - ويوصي المجلس أيضاً بأن تبلغ الإدارة الكيانات المعنية بتنفيذ آلية استرداد تكاليف خدمات الاتصالات المتنقلة وردها لضمان استرداد تكاليف خدمات الاتصالات المتنقلة غير الرسمية وردها إلى الميزانية العادية في المواعيد المحددة.

103 - وقد قبلت الإدارة التوصيتين.

3' عدم كفاءة استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمات الدعم للتداول بالفيديو

104 - ووفقاً للمبادئ التوجيهية لميزانية عمليات التكنولوجيا الميدانية والصادرة عن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي أن تخصص كل بعثة اعتماداً لتغطية التكاليف المقدرة لتقديم خدمات الدعم للتداول بالفيديو والتي يديرها المكتب مركزياً.

105 - ولاحظ المجلس أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعاقد بالفعل مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتقديم خدمات الدعم للتداول بالفيديو السالفة الذكر. وعلى نحو ما تنص عليه الاتفاقات والتعديلات المالية ذات الصلة، كان عدد المناسبات الموصولة أحد المعايير الحاسمة لتقدير تكاليف خدمات الدعم المتلقاة للتداول بالفيديو، وقد ظل العدد مستقرًا في الفترة من عام 2019 إلى عام 2022. غير أن المجلس لاحظ أن العدد الإجمالي الفعلي في عدد المناسبات الموصولة للتداول بالفيديو سجل انخفاضاً كبيراً في الفترة من عام 2019 إلى عام 2022، على النحو المبين في الجدول 11 من الفصل الثاني، فيما وصلت

التكاليف السنوية الفعلية لخدمات الدعم للتداول بالفيديو في الفترة من عام 2019 إلى عام 2022 إلى مبلغ 1,78 مليون دولار.

الجدول 11 من الفصل الثاني

العدد المقدّر والفعلي لمناسبات التداول بالفيديو لجميع البعثات الميدانية

2022	2021	2020	2019	
22 000	22 000	18 500	18 500	المناسبات المقدرة المتلقاة للدعم وفقاً للاتفاقات المالية
3 825	9 836	9 267	22 466	الأحداث الفعلية

المصدر: استناداً إلى البيانات الفعلية المقدمة من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والبيانات المقدرة المستقاة من الاتفاقات المالية.

106 - أخذ المجلس كذلك عينات من ثلاث بعثات، هي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، فلاحظ انخفاضاً كبيراً في عدد مناسبات التداول بالفيديو الموصولة في الفترة من عام 2019 إلى عام 2022، فيما ظلت الرسوم ذات الصلة المفروضة على خدمات الدعم دون أي تغيير تقريباً.

107 - وأوضحت الإدارة أن الاستعانة بخدمات الدعم للتداول بالفيديو انخفضت بشكل حاد بسبب تعميم استخدام نُظم أخرى خلال جائحة كوفيد-19 لدعم الاجتماعات. فقد بدأ العمل بمنصات اجتماعات افتراضية جديدة منها تطبيقات "Microsoft Teams" و "Webex" و "Zoom"، ومنصات العمل عن بعد المتعددة اللغات. وكثيراً ما كانت تقنية وصل التداول بالفيديو الآلية المستخدمة للربط بين هذه المنصات. وأوضحت الإدارة أيضاً أن نظام التداول بالفيديو خضع للتعديل ليقدّم حلاً متطوراً لدعم المشاركة الافتراضية عن بعد في اجتماعات مجلس الأمن التي تستلزم مستويات عالية من العناية الفائقة قبل انعقاد الاجتماعات وأثناءها.

108 - ويرى المجلس أن الفجوات الواضحة بين الانخفاض الكبير في مناسبات التداول بالفيديو الموصولة والرسوم التي لم يطرأ عليها أي تغيير لقاء الخدمات قد تشير إلى عدم كفاءة استخدام موارد ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإلى وجوب أن تقوم الإدارة باستعراض مدى معقولية الرسوم المفروضة على خدمات الدعم للتداول بالفيديو.

109 - ويوصي المجلس بأن تنظر الإدارة في النشر الفعلي للفريق المعني بالتداول بالفيديو ودوره المنقح عند استكمال الاتفاقات المبرمة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

110 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(د) عدم كفاية الإفصاح عن الالتزامات الخاصة في تقارير الأداء المالي

111 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 246/76 ألف، أن يُبلغ عن الموافقة على الالتزامات المالية مشفوعة بمبررات مفصلة في تقريره عن الأداء المالي بغية تحسين الشفافية، وطلبت أيضاً إلى الأمين العام، في قرارها 263/77، أن يدرج في تقاريره المقبلة عن الأداء المالي جميع المعلومات ذات الصلة عن إنشاء الالتزامات واستخدامها من أجل تحسين الشفافية والمساءلة والرقابة.

112 - وأشار المجلس في تقريره السابق (A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 85)، إلى أن رصيد الالتزامات الخاصة المنشأة في عام 2020 كان قد بلغ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 ما قدره 17,74 مليون دولار. وواصل المجلس استعراض حالة استخدام هذه الالتزامات الخاصة فأشار إلى أن مبلغاً آخر قدره 14,20 مليون دولار في شكل التزامات مفتوحة كان قد أنفق في عام 2022 فيما ألغي المبلغ المتبقي الذي قدره 3,54 ملايين دولار. غير أن المعلومات ذات الصلة بذلك لم يُكشف عنها في تقرير الأداء المالي. وإضافة إلى ذلك، لم يتضمن تقرير الأداء المالي مبلغ 1,41 مليون دولار الذي حُدد في نهاية عام 2019 للالتزامات الخاصة ولكنه ألغي في عام 2022.

113 - وأوضحت الإدارة أن وثائق مختلفة استُخدمت للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالالتزامات الخاصة وأن طلب إدراج جميع المعلومات ذات الصلة عن إنشاء الالتزامات واستخدامها كان قيد التنفيذ أثناء إعداد تقرير الأداء المالي لعام 2022.

114 - ويرى المجلس أن عمليات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإنشاء أرصدة الالتزامات الخاصة التي أنشئت في عامي 2019 و 2020 في تقريرَي الأداء المالي واستخدامها وإلغائها وعدم استخدامها لم تكن كافية، وقد لا تقدم لهذه الهيئة التشريعية صورة شاملة عن الأداء المالي للمنظمة.

115 - وعقب إبداء المجلس ملاحظة على عدم كفاية الإفصاح عن الالتزامات الخاصة في تقارير الأداء المالي، أورد في المرفقين العاشر والحادي عشر من تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2022 (A/78/89) نظرة عامة على إنشاء الالتزامات الخاصة واستخدامها وإلغائها في عامي 2019 و 2020.

4 - خدمات استرداد التكاليف

116 - تشير خدمات استرداد التكاليف إلى الخدمات المقدّمة على أساس استرداد التكاليف التي تقع ضمن النطاق العام المأذون به لأنشطة الكيانات المقدّمة للخدمات. فحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، قدم 33 كيانات من الكيانات المدرجة في نطاق الإبلاغ عن عمليات الأمم المتحدة على النحو المبّين عنه في المجلد الأول، 11 فئة من خدمات استرداد التكاليف المقدّمة إلى عملاء داخليين وخارجيين على حد السواء، وفقاً لفهرس الخدمات الموحد لعام 2022.

117 - وأبدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المعنون "التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021" (A/77/574، الفقرات 14-24)، اتفاقها مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة باسترداد التكاليف وشددت على الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات، بما فيها إجراء تحليل شامل للمبلغ الكبير للفائض المتراكم، والحفاظ على الرصيد المالي الإجمالي عند مستوى مناسب والامتثال للأطر المعيارية ذات الصلة. واستجابةً لطلب اللجنة الاستشارية، واصل المجلس استعراضه في عام 2022، مُركّزاً على اتجاه مستوى الفائض والاحتياطي المتراكمين، وتنقية الفائض الموروث غير المسدد منذ فترة طويلة واستخدام الموارد المتعلقة باسترداد التكاليف، وأشار إلى أن البنود التالية يتعين إدخال مزيد من التحسينات عليها.

(أ) مبلغ إجمالي قدره 452,92 مليون دولار من الفائض المتراكم من خدمات استرداد التكاليف

118 - وفقاً للسياسة والمبادئ التوجيهية المتعلقة باسترداد التكاليف، الصادرة عن مكتب المراقب المالي في شباط/فبراير 2022، ينبغي للكيان الذي يقدم الخدمة أن يسترد بالكامل جميع التكاليف المرتبطة بتقديم

تلك الخدمة على نحو ملائم. وينبغي تجنب تسجيل الربح أو الخسارة، لأن كيانات الأمم المتحدة هي منظمات غير ربحية، ومن شأن تسجيل الربح أو الخسارة في سياق هذا السيناريو أن يؤدي إلى إعادة توزيع التمويل بين الكيانات، وهو ما يتعارض مع نوايا الجهات المانحة.

119 - وتتص المبادئ التوجيهية أيضا على أنه بالنسبة للصناديق الفردية، ينبغي ألا يتجاوز الرصيد المالي الإجمالي لخدمات استرداد التكاليف متطلبات تغطية سنة واحدة من مصروفات التشغيل، وعلى ألا يزيد الفرق بين الإيرادات والنفقات سنويا عن نسبة 10 في المائة من التكاليف المتكبدة، بالزيادة أو النقصان.

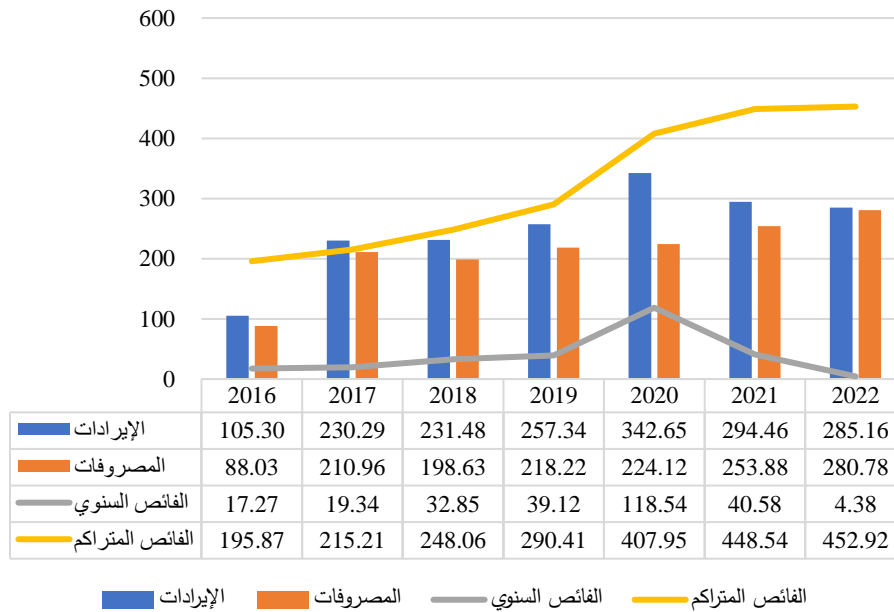
تحليل اتجاه الفائض المتراكم لخدمات استرداد التكاليف

120 - ألقى المجلس الضوء في تقريره السابق (A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 23)، على اتجاه تصاعدي عام للفائض السنوي لخدمات استرداد التكاليف (الصندوق 10RCR) في عمليات الأمم المتحدة على النحو المبّغ عنه في المجلد الأول في الفترة من عام 2016 إلى عام 2021، حيث بلغ إجمالي الفائض المتراكم 448,54 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وواصل المجلس استعراضه في هذا الصدد فلاحظ أن إجمالي الفائض المتراكم في الصندوق 10RCR بلغ 452,92 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، أي بزيادة قدرها 4,38 ملايين دولار مقارنةً بالرصيد في نهاية عام 2021، مما يدل على تحسّن في إدارة الفائض السنوي في عام 2022، بينما لم يتم عكس الاتجاه التصاعدي للفائض المتراكم، على النحو المبين في الشكل الثاني من الفصل الثاني.

الشكل الثاني من الفصل الثاني

اتجاه إيرادات الصندوق 10RCR ومصروفاته وفائضه (السنوي والمتراكم) للفترة 2016-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: استنادا إلى بيانات مستمدة من وحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها في نظام أوموجا.

ملاحظة: عُدلت بعض المبالغ الواردة في هذا الرقم مقارنةً بالرقم الوارد في التقرير السابق (A/77/5 (Vol.I)، الفصل الثاني، الشكل الأول من الفصل الثاني).

تحليل هيكلي للفائض المتراكم في الصندوق 10RCR

121 - من خلال تحليل هيكلي يعتمد على مجال الأعمال في نظام أوموجا (أي الكيانات مثل مقر الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، لاحظ المجلس أن مقر الأمم المتحدة يحتفظ في الصندوق 10RCR بالجزء الأكبر من الفائض المتراكم (215,90 مليون دولار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022) الذي تراوح بين نسبة 45 و 56 في المائة في نهاية السنوات السبع الماضية. وكان من بين أعلى الكيانات الأخرى التي تحتفظ بمبلغ كبير من الفائض المتراكم في الصندوق 10RCR حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 مكتب الأمم المتحدة في جنيف (66,35 مليون دولار، أو 15 في المائة)، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي (55,70 مليون دولار، أو 12 في المائة)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (25,11 مليون دولار، أو 6 في المائة)، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (24,79 مليون دولار، أو 5 في المائة).

إدارة احتياطي 10RCR

122 - أشار المجلس إلى أن مجموع الفائض المتراكم البالغ 452,92 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 كان يعادل حوالي 1,6 مرة حجم مصروفات الصندوق 10RCR في عام 2022 (280,78 مليون دولار). وكانت النسب المئوية للفائض المتراكم، مقارنةً بالمصروفات السنوية لصندوق استرداد التكاليف 10RCR (أي نسبة الاحتياطي)، متفاوتة بشكل كبير بين الكيانات حيث تراوحت بين 51 و 321 في المائة، على النحو المبين في الجدول 12 من الفصل الثاني.

الجدول 12 من الفصل الثاني

تحليل الفروق بين الكيانات من حيث نسبة الاحتياطي في الصندوق 10RCR

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

مجال الأعمال الكيان	مصروفات السنة المالية 2022	الفائض المتراكم	نسبة الاحتياطي (النسبة المئوية)
R400 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	7,81	25,11	321
M007 بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق	8,99	24,35	271
S400 مكتب الأمم المتحدة في فيينا	7,58	17,02	225
S100 مقر الأمم المتحدة	121,88	215,90	177
S300 مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	31,48	55,70	177
M006 بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان	14,72	24,79	168
S200 مكتب الأمم المتحدة في جنيف	51,22	66,35	130
R500 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	7,53	5,19	69
R100 اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	10,11	6,58	65
M015 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	15,00	7,58	51

المصدر: استنادا إلى البيانات المستمدة من المكون الأساسي لنظام التخطيط المركزي للموارد في أوموجا.

ملاحظة: عندما تكون المصروفات < 0 والفائض المتراكم < 5 ملايين دولار.

123 - أوضحت الإدارة أنها بصدد استعراض جميع أرصدة الصناديق وتحديد مستويات الاحتياطي المناسبة مع مقدمي الخدمات، مع مراعاة احتياجاتهم من الاحتياطي التشغيلي إضافة إلى الالتزامات طويلة الأمد فيما يتعلق بالموظفين والاستثمارات الرأسمالية.

124 - ويساور المجلس القلق من احتمال أن يؤثر المبلغ الكبير من الفائض المتراكم سلباً على ثقة الجهات صاحبة المصلحة في معقولية الرسوم المفروضة على خدمات استرداد التكاليف.

125 - ويوصي المجلس الإدارة بأن تعجل باستعراضها لأرصدة صندوق استرداد التكاليف (10RCR) ومستويات الاحتياطي ذات الصلة لضمان إمكانية استخدام الصندوق بطريقة أكثر كفاءة وفعالية والحفاظ على رصيد الصندوق الإجمالي في مستوى مناسب، وفقاً للسياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة.

126 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(ب) وجود فائض موروث غير مسدد وغير مخصص منذ فترة طويلة بمبلغ إجمالي قدره 232,55 مليون دولار يتعلق بخدمات استرداد التكاليف

127 - لاحظ المجلس أن من أصل الفائض المتراكم في صندوق 10RCR بمبلغ إجمالي قدره 452,92 مليون دولار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان مبلغ 223,95 مليون دولار (49 في المائة) يعود إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات القديم (الذي أصبح الآن اسمه مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية)، على النحو المبين في الجدول 13 من الفصل الثاني.

الجدول 13 من الفصل الثاني

إيرادات ومصروفات وفائض مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات القديم

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

بند البيان المالي	الشركاء/الشركاء في الأعمال	صندوق	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
الإيرادات	غير التابعة للأمم المتحدة	غير محدد	3,29	15,39	0,98	1,04	0,34	0,00	(0,01)	0	21,03
تابعة للأمم المتحدة	10UNA		0,00	0,00	0,00	2,26	(0,34)	0,00	0,00	0	1,92
64VQA			0,20	0,00	0,00	(0,60)	3,28	0,00	0,00	0	2,88
مجموع الإيرادات			3,49	15,39	0,98	2,70	3,28	0,00	(0,01)	0	25,83
المصروفات			0,06	(0,07)	0,44	(0,41)	(0,08)	0,00	0,00	0,01	(0,05)
الفائض للسنة			3,43	15,46	0,54	3,11	3,36	0,00	(0,01)	(0,01)	25,89
الفائض المتراكم			201,5	216,96	217,5	220,61	223,97	223,97	223,96	223,95	-

المصدر: استناداً إلى بيانات مستمدة من المكون الأساسي لنظام التخطيط المركزي للموارد في أوموجا.

128 - ومن مبلغ الفائض المتراكم القديم بمقدار 223,95 مليون دولار، كان مبلغ 198,07 مليون دولار (88 في المائة) قد تراكم قبل إطلاق نظام أوموجا، وقابلت ذلك المبلغ جزئياً نفقات في مراكز تمويل أخرى

من غير المكاتب، على نحو ما أوضحته الإدارة. ولم يكن لنظام تكنولوجيا المعلومات السابق (أي نظام المعلومات الإدارية المتكامل) مستوى التفصيل الذي كان لدى نظام أوموجا من حيث تصنيف الإيرادات والنفقات ذات الصلة، مما أدى إلى تسجيل الفائض المتراكم القديم. فعلى سبيل المثال، كان الصندوق القديم SAN يجمع الإيرادات المستمدة من استرداد مبالغ التأمين والنفقات المتعلقة بالأضرار في أعقاب العاصفة ساندي. واستُخدم الصندوق القديم OJA لتفسير الخدمات (الطبية والأمنية والبريدية) التي كان مقر الأمم المتحدة يقدمها إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في نيويورك. وكان الصندوق القديم JUA حساباً خاصاً لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية المقدمة في مقر الأمم المتحدة.

129 - واستعرض المجلس أنشطة التنظيف التي اضطلعت بها الإدارة فلاحظ أنه فيما يتعلق بالصناديق SAN و OJA و JUA، جرت مضاهاة مبلغ 92 مليون دولار و 13 مليون دولار و 11 مليون دولار من أوجه العجز المتعلقة بالتحويل، على التوالي، مع فائض التحويل المقابل لها. غير أن هناك بعض الصناديق القديمة التي لا تزال في انتظار أن تخضع للتحليل.

130 - وبالإضافة إلى ذلك، أبرز المجلس في تقريره السابق (A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 31)، أنه لم يتم إسناد مبلغ قدره 22,96 مليون دولار من الفائض المتراكم في إطار الصندوق 10RCR إلى أي مركز تمويل أثناء التحويل إلى نظام أوموجا. واستعرض المجلس إجراءات التنظيف التي اتخذتها الإدارة في هذا الصدد فلاحظ أن مبلغاً قدره 14,4 مليون دولار قد أُسند إلى مراكز تمويل ذات صلة، ليتبقى مبلغ قدره 8,6 ملايين دولار من الفائض المتراكم في إطار الصندوق 10RCR لإسناده حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

131 - ونوّه المجلس بما بذلته الإدارة من جهود في تنظيف الفائض المتراكم الموروث وغير المخصص منذ فترة طويلة في إطار الصندوق 10RCR، وشجع الإدارة على التعجيل بعملية المضاهاة والإسناد.

132 - وأشارت الإدارة إلى أنها ملتزمة باستكمال عملية التنظيف باعتبارها من الأولويات وأنها تتوقع إتمام العمل في الربع الثالث من عام 2023.

133 - ويوصي المجلس بأن تعجل الإدارة بتنظيف الفائض المتراكم الموروث وأن تسند الفائض المتراكم غير المخصص إلى المكاتب والإدارات المسؤولة.

134 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(ج) اقتراض ثابت من الصندوق 10RCR إلى الصندوق 10JFA مع وجود مبلغ 37 مليون دولار من الأرصدة المستحقة حتى نهاية عام 2022

135 - استعرض المجلس معاملات الصندوق 10RCR المتعلقة بالفروض فلاحظ أن صندوق 10JFA (الخاص بالأنشطة المشتركة التمويل)، ولغرض إتاحة سيولة تشغيلية، اقتترض من الصندوق 10RCR مبلغاً إجمالياً قدره 192 مليون دولار، خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2022، لسداد تكاليف الموظفين ونفقات أخرى، بمدفوعات إجمالية قدرها 155 مليون دولار خلال الفترة نفسها. ونتيجة لذلك، كان هناك رصيد مستحق قدره 37 مليون دولار مستحق السداد، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، على النحو المبين في الجدول 14 من الفصل الثاني.

الجدول 14 من الفصل الثاني

تحليل لمعاملات الاقتراض والسداد بين الصندوق 10RCR والصندوق 10JFA

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة المالية	السداد للصندوق 10RCR			القروض المقدمة للصندوق 10JFA	
	المبلغ	العدد	المبلغ غير المسدد	المبلغ	العدد
2015	0	0	10	2	10
2016	(20)	4	50	4	60
2017	0	0	50	0	0
2018	(20)	1	30	0	0
2019	(55)	3	20	4	45
2020	0	0	37	1	17
2021	0	0	37	0	0
2022	(60)	3	37	2	60
المجموع	(155)	11	37	13	192

المصدر: استنادا إلى بيانات مستمدة من المكون الأساسي لنظام التخطيط المركزي للموارد في أوموجا.

136 - أوضحت الإدارة أن المعاملات المتعلقة بالقروض من الصندوق 10RCR إلى الصندوق 10JFA كان الهدف منها ضمان استمرارية تصريف العمل وإتاحة السيولة الكافية لعمليات الصندوق 10JFA.

137 - وكما يتضح من البيانات المالية، كان المبلغ غير المسدد من الصندوق 10JFA للصندوق 10RCR قد ظل في مستوى 37 مليون دولار على مدى السنوات الثلاث الماضية. ويساور المجلس القلق من أن استخدام الصندوق 10RCR كآلية تمويل طويلة الأمد لاستمرارية تصريف الأعمال فيما يتعلق بعمليات الصندوق 10JFA قد يؤثر على استخدام الصندوق 10RCR بمزيد من الفعالية والكفاءة.

138 - ويوصي المجلس بأن تعتمد الإدارة على دفع القروض غير المسددة منذ فترة طويلة لصندوق الأنشطة المشتركة التمويل (10JFA) من صندوق استرداد التكاليف (10RCR) في المواعيد المحددة لغرض التمكين من استخدام صندوق 10RCR لأنشطة استرداد التكاليف بمزيد من الفعالية والكفاءة.

139 - وقبلت الإدارة التوصية وكانت قد اتخذت بالفعل إجراءات لإعادة القرض غير المسدد إلى الصندوق 10RCR في أعقاب ملاحظات مراجعة الحسابات.

(د) عدم إجراء المفاوضات وجمع المستحقات عن خدمات استرداد التكاليف في المواعيد المحددة

140 - وفقا للسياسة والمبادئ التوجيهية المتعلقة باسترداد التكاليف، الصادرة عن مكتب المراقب المالي في شباط/فبراير 2022، ينبغي على مقدمي الخدمات ضمان القيام في المواقع المحددة بإعداد الفواتير المتعلقة باسترداد تكاليفهم قبل الخدمات التي ستقدم إلى العملاء الداخليين والخارجيين. ويعد الامتثال لهذه المبادئ شرطا أحد المتطلبات الهامة لمراقبة النقدية في نظام أوموجا.

141 - وأجرى المجلس تحليلاً للخدمات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة في فيينا إلى 12 من عملائه الداخليين والخارجيين حتى 30 أيلول/سبتمبر 2022، فلاحظ أن المفاوضات التي جرت بين المكتب وعملائه بشأن الخدمات التي يتعين تقديمها والتكاليف التي يتعين سدادها لم تجر في المواعيد المقررة، حيث إن تلك المفاوضات جرت في عام 2022 - وهو نفس العام الذي كانت ستقدم فيه الخدمات.

142 - ويُذكر في معظم مرفقات الاتفاقات المبرمة بين مكتب الأمم المتحدة في فيينا وعملائه أن معدل السداد ينبغي أن يُفرض سنوياً في بداية كل دورة سنوية.

143 - وعلى أساس عَيِّنة أُخذت، استعرض المجلس المبالغ المدفوعة لاسترداد التكاليف فلاحظ حالات تأخير في الدفع من أربعة عملاء داخليين وخمسة عملاء خارجيين، على النحو المبين في الجدول 15 من الفصل الثاني:

(أ) فيما يتعلق بالعملاء الداخليين، والخدمات المتلقاة في عام 2022، كان هناك ثلاثة عملاء دفعوا ما إجماليه 115 328 دولاراً في الفترة بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2022، وليس في بداية الدورة السنوية وفقاً لما تنص عليه الاتفاقات المبرمة معهم. وإضافةً إلى ذلك، كان هناك عميل واحد لم يدفع المبلغ الذي قدره 39 246 دولاراً بحلول نهاية أيلول/سبتمبر 2022؛

(ب) فيما يتعلق بالعملاء الخارجيين والخدمات المتلقاة في عام 2022، كان هناك أربعة عملاء دفعوا ما إجماليه 354 363 دولاراً في الفترة بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر 2022، وليس في بداية الدورة السنوية وفقاً لما تنص عليه الاتفاقات المبرمة معهم. وإضافةً إلى ذلك، كان هناك عميل خارجي واحد لم يدفع المبلغ الذي قدره 8 822 دولاراً بحلول نهاية أيلول/سبتمبر 2022.

الجدول 15 من الفصل الثاني

المدفوعات عن خدمات استرداد التكاليف المقدّمة من مكتب الأمم المتحدة في فيينا في عام 2022

(بdollارات الولايات المتحدة)

نوع العميل	المبلغ	تاريخ الدفع	رقم الوثيقة
داخلي			
إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام	17 122	21 حزيران/يونيه 2022	1110365905
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	80 582	30 أيلول/سبتمبر 2022	1110832810
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	17 624	5 أيار/مايو 2022	1110147686
مكتب شؤون نزع السلاح	39 246	-	-
خارجي			
اللجنة الدولية لحماية نهر الدانوب	117 065	14 آذار/مارس 2022	5200136434
الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد	24 567	11 نيسان/أبريل 2022	5200137971
مبنى United Nations Federal Credit Union	111 608	15 حزيران/يونيه 2022	5200141387
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	101 123	30 أيلول/سبتمبر 2022	5200148475
المنظمة الدولية للشرطة الجنائية	8 822	-	-

المصدر: استناداً إلى معلومات مقدمة من الإدارة ومستخرجة من نظام أوموجا.

- 144 - ويرى المجلس أن التعجيل بإجراء عملية تفاوض بين الإدارة وعمالها قد يساهم في إعداد الفواتير وتحصيل المبالغ المستردة عن التكاليف في المواعيد المقررة.
- 145 - ويوصي المجلس بأن تجري الإدارة مفاوضات فورية مع عملائها وتتفق معهم على الخدمات المقدمة وما يتصل بها من استرداد التكاليف من أجل الوفاء بشروط السداد المحددة في الاتفاقات ذات الصلة وفي سياسة استرداد التكاليف والمبادئ التوجيهية المتعلقة باسترداد التكاليف.
- 146 - ويوصي المجلس بأن تنشئ الإدارة آلية مراقبة دورية لاسترداد تكاليف الخدمات المقدمة، بغرض تجنب التأخير في الدفع من عملائها.
- 147 - وقد قبلت الإدارة التوصيتين.

5 - الأنشطة المدرة للدخل

تكدّ خسائر تشغيلية بمبلغ إجمالي قدره 23,50 مليون دولار للأنشطة المدرة للدخل منذ عام 2016

- 148 - وفقا لتقرير الأمين العام المعنونين "الأنشطة المدرة للدخل" (A/C.5/623 و A/C.5/1479)، فإن المفهوم الذي تقوم عليه الإدارة المالية للأنشطة المدرة للدخل يختلف بالضرورة باختلاف الغرض منها:

(أ) في الحالات التي تكاد تكون فيها الخدمة أساسية لتصريف تسيير الأعمال (من قبيل مرافق خدمات المطاعم أو المرائب)، ينبغي أن تسعى المنظمة إلى استرداد تكاليفها دون أن تسعى بالضرورة إلى تحقيق الربح، ولكن ينبغي أن تسلّم بأنه قد يكون من الضروري دعم ذلك النشاط بتوفير بعض المرافق "مجانا"؛

(ب) في الحالات التي يجب فيها مزاوله نشاط ما لأسباب تتعلق بالسياسة العامة، مثل بيع المنشورات، يجب تحديد إلى أي مدى ينبغي السعي إلى استرداد التكاليف، أو حتى تحقيق الربح، في ضوء متطلبات السياسة المعنية؛

(ج) عندما لا يكون النشاط ضروريا، وإن كان نشاطا طبيعيا تُراعى فيها أهداف المنظمة، من قبيل نشاط قسم الزوار أو إدارة بريد الأمم المتحدة، ينبغي أن يكون الهدف هو استرداد التكلفة الكاملة وإضافة إلى ذلك تحقيق ربح عند الإمكان.

- 149 - ووفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، ينبغي أن تُخصم من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء وفقا للبند 2-3 الإيرادات الصافية المتأتية من الأنشطة المدرة للدخل.

تحليل اتجاهات الأداء المالي للأنشطة المدرة للدخل

- 150 - استعرض المجلس الأداء المالي للأنشطة المدرة للدخل لعمليات الأمم المتحدة على النحو الوارد في المجلد الأول (الصندوق 10ICR) في الفترة من عام 2016 إلى عام 2022، فلاحظ تكدّ خسارة في تلك الأنشطة على مدى السنوات السبع الماضية، بمبلغ إجمالي قدره 23,50 مليون دولار من الخسائر المتراكمة، على النحو المبين في الجدول 16 من الفصل الثاني.

الجدول 16 من الفصل الثاني

اتجاه الإيرادات والمصروفات والخسائر في الصندوق 10ICR للفترة 2016-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

2022	2021	2020	2019-2018	2017-2016	
12,59	6,62	7,61	32,15	31,17	الإيرادات
16,45	16,46	15,71	33,28	31,74	المصروفات
(3,86)	(9,84)	(8,10)	(1,13)	(0,57)	صافي الخسارة
(23,50)	(19,64)	(9,80)	(1,70)	(0,57)	الفائض المتراكم

المصدر: استناداً إلى بيانات مقدمة من الإدارة.

تحليل هيكلي للأداء المالي للصندوق 10ICR

151 - أجرى المجلس كذلك تحليلاً هيكلياً للأداء المالي لمختلف أنواع الأنشطة المدرة للدخل، فلاحظ تكبُّد خسارة تقريباً في كل نوع من تلك الأنشطة، ولا سيما عمليات خدمات المطاعم، وإدارة بريد الأمم المتحدة، وخدمات الزوار، على النحو المبين في الجدول 17 من الفصل الثاني.

الجدول 17 من الفصل الثاني

صافي الربح أو الخسارة للأنشطة المدرة للدخل للفترة 2016-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	الزوار	المطاعم	البريدية	الاقتصادية والاجتماعية	المنشورات	المرآب	الهدايا	أنشطة أخرى	المجموع
2017-2016	0,94	(0,56)	(0,08)	(0,67)	(1,28)	(0,19)	1,29	(0,02)	(0,57)
2019-2018	1,86	(0,88)	(2,03)	(1,92)	0,46	(0,09)	1,49	(0,02)	(1,13)
2020	(4,15)	(1,61)	(1,24)	(0,35)	(0,53)	(0,39)	0,12	0,05	(8,10)
2021	(4,30)	(2,50)	(0,51)	(0,34)	(1,59)	(0,60)	0,00	0,00	(9,84)
2022	(2,00)	(1,45)	(0,29)	(0,36)	(0,08)	(0,07)	0,07	0,32	(3,86)
المجموع	(7,65)	(7,00)	(4,15)	(3,64)	(3,02)	(1,34)	2,97	0,33	(23,50)

المصدر: استناداً إلى بيانات مقدمة من الإدارة.

الآثار المترتبة في الميزانية على الخسائر الناجمة عن المعاملات التجارية للصندوق 10ICR

152 - لاحظ المجلس أنه أُبلغ عن مبلغ إجمالي قدره 3,39 ملايين دولار من الخسائر الناجمة عن المعاملات التجارية للصندوق 10ICR المترتبة في الميزانيتين البرامجيتين المقترحتين (باب الإيرادات 3) لعامي 2021 و 2022، مما زاد من مبلغ الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالخسائر المتراكمة بمبلغ 23,50 مليون دولار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، إذا لم تُسترد الخسائر من صافي الأرباح التشغيلية للأنشطة ذات الصلة، فقد يلقي ذلك بعبء إضافي على الدول الأعضاء في المستقبل.

عمليات خدمات المطاعم

153 - أكدت الجمعية العامة، في قرارها 67/39، أن عمليات خدمات المطاعم في مقر الأمم المتحدة ينبغي أن تحقق اكتفائها الذاتي الناحية المالية قدر الإمكان.

154 - واستعرض المجلس الأداء المالي لخدمات المطاعم في إطار أنشطة الصندوق ICR 10 خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2022 فلاحظ أن الخسائر المتراكمة من تلك الخدمات بلغت 7 ملايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 - أي ما يمثل زيادة قدرها 247 مرة على مبلغ 28 275 دولار المسجل في نهاية عام 2016، على النحو المبين في الجدول 18 من الفصل الثاني. وبوجه خاص، تكبدت خدمات الطعام خسائر فادحة بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات خلال الفترة من عام 2020 إلى عام 2022، ويُعزى ذلك أساساً إلى جائحة كوفيد-19.

الجدول 18 من الفصل الثاني

الأداء المالي لعمليات خدمات المطاعم للفترة 2022-2016

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الإيرادات والمصروفات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
إيرادات أخرى	0,60	0,05	0,05	0,50	0,01	0,00	0,14	1,35
مرتبات الموظفين	0,35	0,28	0,24	0,30	0,31	0,33	0,34	2,15
تعويضات غير الموظفين	0,18	0,03	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,21
اللوازم والمواد الاستهلاكية	0,00	0,00	0,00	0,02	0,00	0,00	0,00	0,02
الإهلاك	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01
مصروفات تشغيل أخرى	0,09	0,27	0,16	0,71	1,31	2,17	1,25	5,96
صافي الخسارة	(0,03)	(0,53)	(0,35)	(0,53)	(1,61)	(2,50)	(1,45)	(7,00)

المصدر: استناداً إلى بيانات مقدمة من الإدارة.

155 - أشار المجلس إلى أن عمليات خدمات الطعام تكبدت خسارة منذ بداية العقد المبرم مع الجهة الحالية المقدمة للخدمات، وأنها لم تتأثر فقط بجائحة كوفيد-19. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، غيرت الأمم المتحدة نموذج الأعمال المتعلق بخدمات المطاعم من نموذج يقوم على تقاسم الأرباح إلى آخر يقوم على الإعانات المالية، حيث لجأت إلى ذلك في البداية مؤقتاً لتعويض الخسائر الناجمة عن خدمات المطاعم التي تكبدتها الجهة المقدمة للخدمات في مقر الأمم المتحدة نتيجة لأزمة السيولة، وبعد ذلك إلى غاية انتهاء صلاحية العقد في كانون الأول/ديسمبر 2022 بسبب جائحة كوفيد-19، مع إعانات مالية بمبلغ إجمالي قدره 4,97 ملايين دولار. ومع الرفع التدريجي للقيود المفروضة في سياق جائحة كوفيد-19 وعودة خدمات المطاعم إلى ما كانت عليه، انخفض مستوى الإعانة المالية في عام 2022، على النحو المبين في الجدول 19 من الفصل الثاني.

الجدول 19 من الفصل الثاني
الإعانات المالية المدفوعة للجهة المقدمّة لخدمات المطاعم في مقر الأمم المتحدة

(بـدولارات الولايات المتحدة)

السنة	السبب	المبلغ
2019 (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر)	أزمة السيولة التي تواجهها الأمم المتحدة	366 341
2020 (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير)	أزمة السيولة التي تواجهها الأمم المتحدة	418 246
2020 (آذار/مارس - كانون الأول/ديسمبر)	أزمة كوفيد-19	1 148 005
2021 (كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر)	أزمة كوفيد-19	1 911 085
2022 (كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر)	أزمة كوفيد-19	1 129 975
المجموع		4 973 652

المصدر: بناء على بيانات مستمدة من التقرير الأول للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/7) وبيانات مقدّمة من الإدارة.

156 - أوضحت الإدارة أن خبيراً استشارياً خارجياً في مجال خدمات المطاعم كان قد عُيّن لإجراء دراسة مستقلة شاملة لخدمات المطاعم في مقر الأمم المتحدة وللمساعدة في عملية الدعوة لتقديم العطاءات. وكان من المقرر إنجاز العقد التالي المتعلق بعملية الدعوة لتقديم العطاءات بحلول نهاية عام 2023 وكان من المتوقع أن يبدأ سريان العقد الجديد في 1 كانون الثاني/يناير 2024.

إدارة بريد الأمم المتحدة

157 - إدارة بريد الأمم المتحدة هي أحد الأنشطة الرئيسية المدوّرة للدخل في إطار أنشطة الصندوق 10ICR. وقد أشار المجلس إلى أن إدارة البريد كانت تتكبد الخسائر باستمرار منذ عام 2016، وقد بلغت خسائرها الإجمالية 4,15 ملايين دولار بحلول نهاية عام 2022، على النحو المبين في الجدول 20 من الفصل الثاني أدناه.

الجدول 20 من الفصل الثاني
إيرادات ومصروفات وخسائر إدارة بريد الأمم المتحدة للفترة 2016-2022

(بـملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	الإيرادات	المصروفات	صافي الخسارة	الخسائر المتراكمة
2017-2016	7,55	7,63	(0,08)	(0,08)
2019-2018	6,03	8,06	(2,03)	(2,11)
2020	2,08	3,32	(1,24)	(3,35)
2021	3,05	3,56	(0,51)	(3,86)
2022	3,34	3,63	(0,29)	(4,15)

المصدر: استناداً إلى بيانات مقدمة من الإدارة.

158 - أوضحت الإدارة أن التراجع العام في سوق هواة جمع الطوابع والتأثير السلبي الناجم عن جائحة كوفيد-19، اضطر إدارة البريد إلى التكيف مع ظروف السوق المتغيرة والعمل جاهدة على زيادة المبيعات وخفض المصروفات لتقليل الخسائر التشغيلية. وقد أحرزت إدارة بريد الأمم المتحدة تقدماً في التقليل من الخسارة الصافية في السنوات الأخيرة وهي تتوقع أن يتواصل هذا الاتجاه. وأشارت الإدارة أيضاً إلى أنه جرى التعاقد مع شركة استشارية لاستعراض عمليات إدارة البريد وقدراتها على درّ الإيرادات.

159 - ويساور المجلس القلق لأن استمرار الخسارة في الأنشطة المدرة للدخل قد يزيد من العبء المالي الملحق على عاتق الدول الأعضاء.

160 - ويوصي المجلس الإدارة بأن تطلب إلى إدارة الدعم العملي وإدارة التواصل العالمي وسائر الكيانات المسؤولة، مواصلة استعراض أنشطتها المدرة للدخل واتخاذ التدابير المناسبة لتقليل الخسائر إلى أدنى حد لتجنب احتمال فرض عبء مالي على الدول الأعضاء.

161 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

6 - إدارة الصناديق

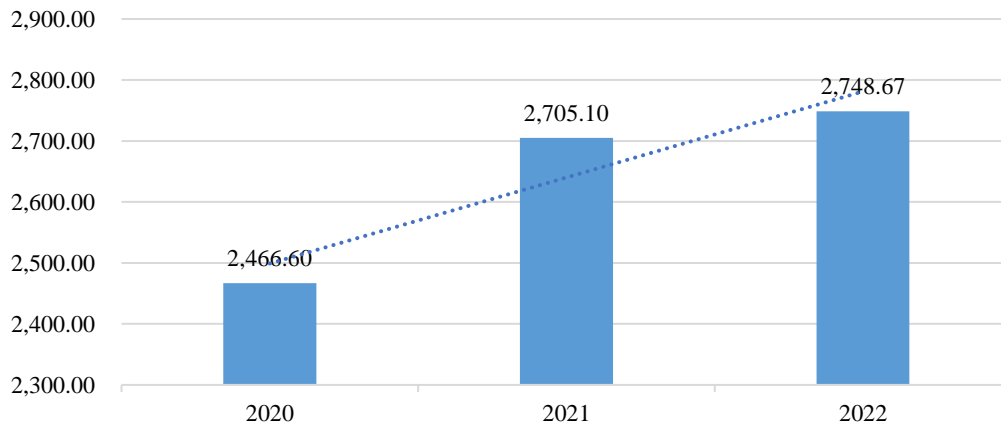
(أ) عدم التصرف في الوقت المناسب في ما مجموعه 135 مليون دولار من الأرصدة النقدية لمنح تبرعات هي قيد الإغلاق/مغلقة

162 - تُستخدم الصناديق الاستثمارية الخاصة بعمليات الأمم المتحدة المبلّغ عنها في المجلد الأول لتسجيل التبرعات التي تدعم أنشطة مختلفة، مثل المساعدة الطارئة، والتنمية السياسية والاقتصادية، والأنشطة الإنسانية، وأنشطة حقوق الإنسان. وتدير الأمم المتحدة حالياً 139 صندوقاً استثمارياً لذلك الغرض. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ إجمالي الرصيد النقدي السنوي لهذه الصناديق الاستثمارية 2,75 بليون دولار، مقارنة بمبلغها في نهاية عام 2020 وقدره 2,47 بليون دولار، أي بزيادة نسبتها 11 في المائة تقريباً، على النحو المبين في الشكل الثالث من الفصل الثاني.

الشكل الثالث من الفصل الثاني

تحليل اتجاهات الأرصدة النقدية للصناديق الاستثمارية المبلّغ عنها في المجلد الأول للفترة 2020-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



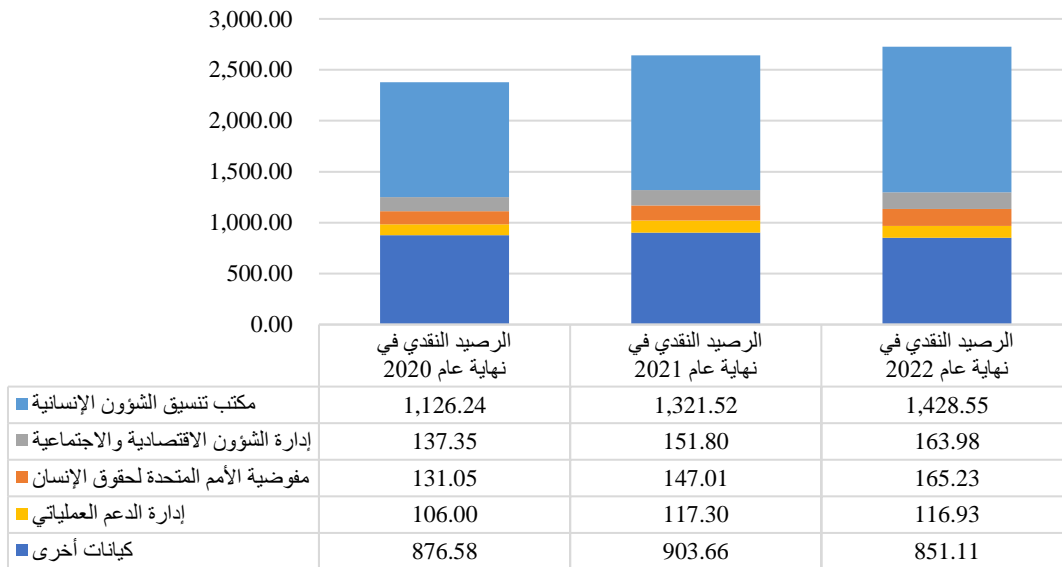
المصدر: استناداً إلى بيانات مستمدة من نظام أوموجا.

163 - ومن خلال تحليل مفصّل للرصيد النقدي للصناديق الاستثمارية التي أدارتها مختلف الإدارات والمكاتب في الفترة من عام 2020 إلى عام 2022، لاحظ المجلس أن الإدارات والمكاتب التي استأثرت بأكبر الأرصدة كانت هي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة الدعم العمليتي، على النحو المبين في الشكل الرابع من الفصل الثاني. وبوجه خاص، استأثرت الصناديق الاستثمارية التي أدارها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالجزء الأكبر من الأرصدة النقدية في نهاية السنة في الفترة من عام 2020 إلى عام 2022، حيث تراوحت نسبتهما بين 47 و 52 في المائة.

الشكل الرابع من الفصل الثاني

تحليل مفصل للصناديق الاستثمارية المبلّغ عنها في المجلد الأول للفترة 2020-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: استنادا إلى بيانات مستخرجة من نظام أوموجا.

164 - وفقا لدليل المستخدم المتعلق بإدارة الجهات المتلقية للمنح، ينقسم إغلاق المنح إلى مرحلتين: الإغلاق التشغيلي والإغلاق المالي، قبل تغيير حالتها إلى منحة "مغلقة". ففي مرحلة الإغلاق التشغيلي، يمكن تسجيل جميع المعاملات المالية، باستثناء المعاملات الجديدة المتعلقة بالميزانية والالتزامات. وقبل الانتقال إلى مرحلة الإغلاق المالي، يجب تجهيز الالتزامات والفواتير والتسويات غير المسددة. وفي مرحلة الإغلاق المالي، لا يُسمح بإدراج إلا بالمبالغ المردودة للجهات المانحة وتحويلات الأرصدة غير المستخدمة. وبمجرد إصدار البيانات المالية النهائية، وإعادة الأرصدة غير المستخدمة أو إعادة توجيهها، يمكن تغيير حالة المنحة إلى منحة "مغلقة"، ولا يسمح بإدراج أي معاملات أخرى.

165 - وتضع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال السياسات والاستراتيجيات، وترصد ممارسة السلطات المفوضة، وتجري تقييماً لحالة الامتثال للأطر القانونية والسياساتية.

166 - وحتى 4 آذار/مارس 2023، بلغ الرصيد النقدي للصناديق الاستثمارية لعمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول 2,79 بليون دولار، منه 243 4 منحة كانت أرصدها النقدية أعلى من صفر. وكشف تحليل إضافي أن 2 488 منحة صُنفت بأنها في حالة "منحة استحقاق/منحة تشغيلية"، لتبلغ قيمة الأرصدة النقدية 2,65 بليون دولار. ولاحظ المجلس أنه من بين هذه المنح الـ 2 488، توجد 56 منحة لم تُرصد لها ميزانية مستهلكة، وأن 271 منحة كانت لها ميزانية مستهلكة بنسبة تقل عن 10 في المائة من رصيدها النقدي الحالي في السنتين الماضيتين.

167 - وحلّل المجلس كذلك 1 755 منحة أخرى كان قد صُنفت على أنها منح "قيد الإغلاق/مغلقة من الناحية التشغيلية"، وتضمنت مبلغاً إجمالياً قدره 135 مليون دولار، يمثل ما نسبته 4,8 في المائة من إجمالي الرصيد النقدي حتى 4 آذار/مارس 2023. وأشار إلى أن 48 منحة صُنفت على أنها منح "مغلقة" بمبلغ إجمالي قدره 1,39 مليون دولار من الأرصدة غير المستخدمة. أما المنح الأخرى الـ 1 707، التي بلغ رصيدها 134 مليون دولار، فقد صُنفت على أنها منح "مغلقة من الناحية التشغيلية" لمدة 24 شهراً في المتوسط. وبوجه خاص، ففي مكتب الأمم المتحدة للشراكات، بلغ متوسط فترة إغلاق 52 منحة بمبلغ إجمالي قدره 2,46 مليون دولار 41 شهراً؛ واستغرقت أطول فترة إغلاق أكثر من سبع سنوات بشأن 4 منح.

168 - وأوضحت الإدارة أنها اتخذت التدابير اللازمة لتحسين إدارة المنح، منها مثلاً أنها دأبت على توجيه قائمة سنوية بالمنح الخاملة، من تاريخ استلامها إلى إقفالها، إلى الكيانات المسؤولة، وإنشائها لوحة متابعة لإدارة المنح لاستعراض حالة ميزانيات تلك المنح وأرصدها النقدية.

169 - ويرى المجلس أن الأرصدة غير المستخدمة للمنح المغلقة والمنح التي هي قيد الإغلاق من الناحية التشغيلية، حيثما انطبق ذلك، ينبغي البت فيها في الوقت المناسب لضمان استخدام الأموال بكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تخضع المنح المصنّفة على أنها منح "قيد الإغلاق من الناحية التشغيلية" للرصد عن كثب لضمان أن تقي كل منحة بولايتها المتوخاة وفقاً للاتفاق المبرم مع الجهات المانحة وأن تُدار بالطرق الملائمة، بما يعكس حالتها الرهنة.

170 - ويوصي المجلس الإدارة بأن تواصل دعم المكاتب والإدارات في تعزيز رصدها الذاتي عن طريق وضع مؤشرات أداء أساسية تعبر عن المنح المغلقة من الناحية التشغيلية والتي تتطلب إغلاقاً مالياً وفقاً للاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة، وحالة البيانات الرئيسية للمنح الخاملة وما يقابلها من أرصدة مشاريع وأرصدة نقدية غير مستخدمة.

171 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(ب) وجود مبلغ كبير قدره 140,83 مليون دولار في الرصيد النقدي للصندوق 64CFA بحلول نهاية عام 2022

172 - شددت الجمعية العامة، في قرارها 246/76 ألف، على أهمية الإدارة والرقابة الفعالة والشفافية والمساءلة في إدارة عدة مشاريع لضمان تحقيق أهداف المشروع في حدود الميزانية المرسودة وفي الموعد المحدد.

173 - ووفقاً للميزانية البرنامجية المقترحة للباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية لعام 2022 (A/76/6 (Sect.33))، تُطلب الموارد اللازمة لمشاريع التشييد الرئيسية في التقارير

المرحلية السنوية ذات الصلة للأمين العام، وقد أدرجت اعتمادات عام 2022 في الميزانية البرنامجية المقترحة في إطار الباب 33 وأبواب الميزانية ذات الصلة لأفرقة إدارة المشاريع الخاصة بكل مشروع.

174 - وتُستمد الموارد المالية لمشاريع التشييد تلك من الميزانية العادية، وقد أنشأت الإدارة صندوقاً اسمه 64CFA في نظام أوموجا لإدارة تلك الموارد.

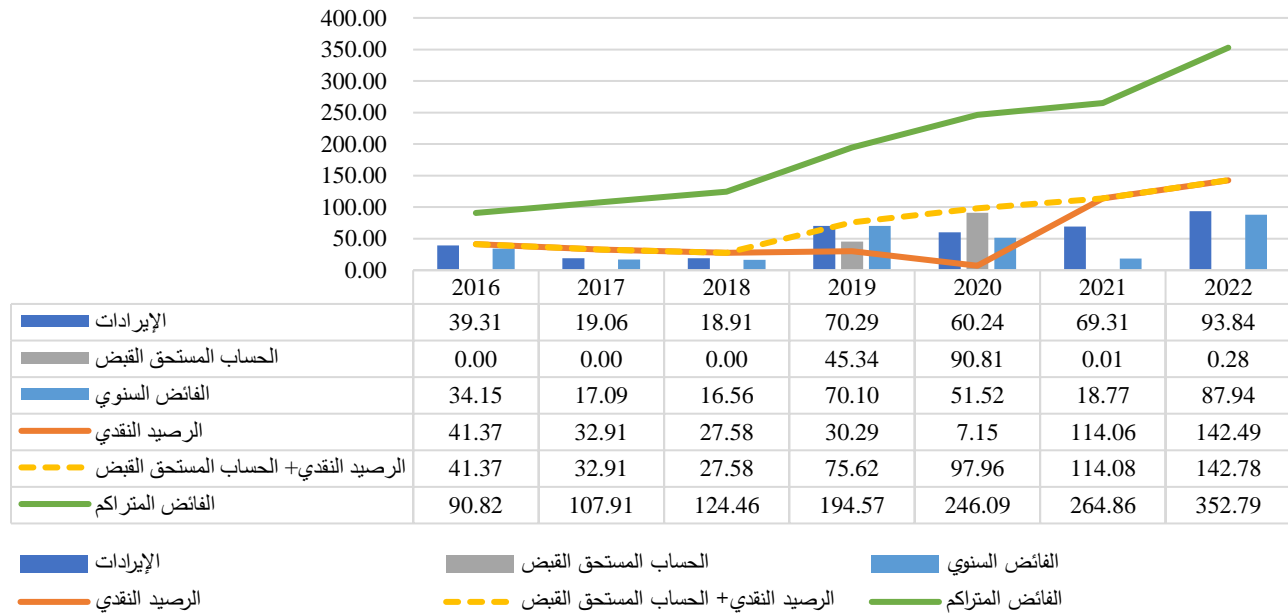
تحليل اتجاه الإيرادات والرصيد النقدي والحسابات المستحقة القبض والفائض في الصندوق 64CFA

175 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ إجمالي الرصيد النقدي لصندوق 64CFA ما قدره 142,49 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 41,37 مليون دولار بحلول نهاية عام 2016، أي بزيادة نسبتها 244 في المائة، على النحو المبين في الشكل الخامس من الفصل الثاني. وعلاوة على ذلك، بلغت أرصدة الحسابات المستحقة القبض في صندوق 64CFA من الميزانية العادية حتى نهاية عامي 2019 و 2020 ما قدره 45,34 مليون دولار و 90,81 مليون دولار، على التوالي، وقد قُبضت في عام 2021.

الشكل الخامس من الفصل الثاني

تحليل اتجاه الإيرادات والرصيد النقدي والحسابات المستحقة القبض والفائض في الصندوق 64CFA للفترة 2016-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: استناداً إلى بيانات مستمدة من المكون الأساسي لنظام التخطيط المركزي للموارد في أوموجا.

تحليل الميزانية والتقدم المحرز في تنفيذ المشاريع

176 - خُصص لكل مشروع من مشاريع التشييد الرئيسية الممولة من الصندوق 64CFA حساب متعدد السنوات لأعمال التشييد الجارية. وقد رُجِّلَت الميزانية المتاحة لكل مشروع بحلول نهاية السنة المالية إلى السنة التالية واستخدامها المشروع باستمرار. وحتى 21 نيسان/أبريل 2023، بلغ رصيد الميزانية المتاحة لستة

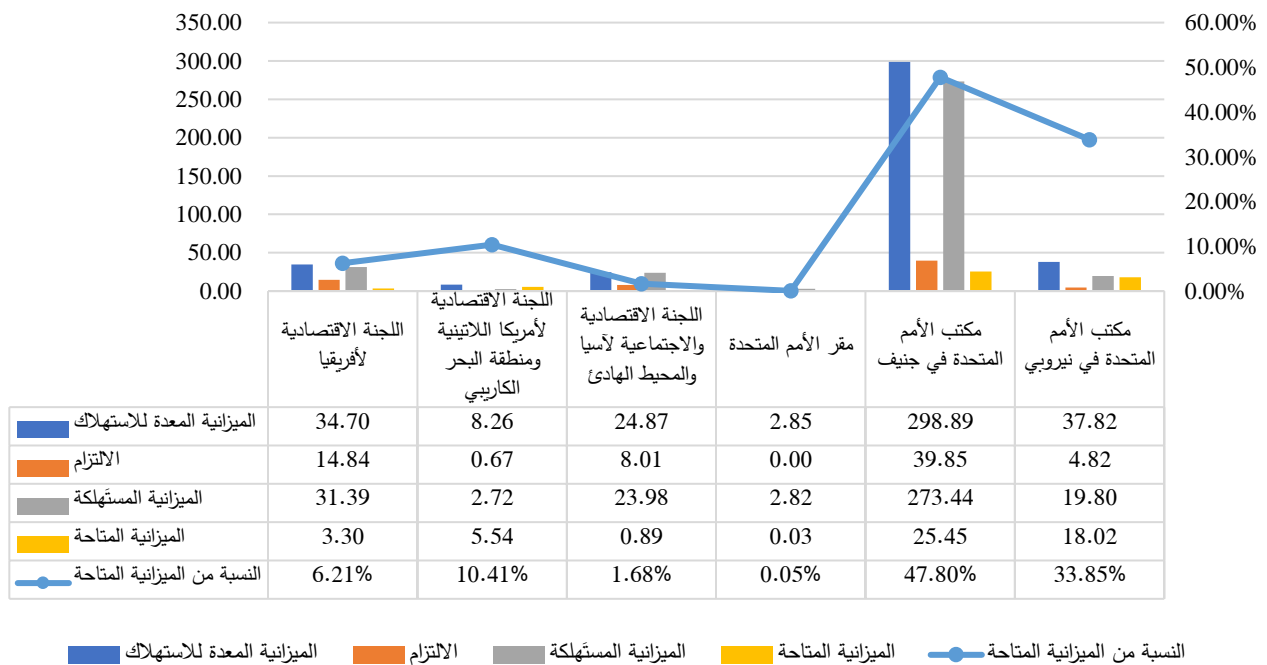
مشاريع في إطار الصندوق 64CFA ما قدره 53,24 مليون دولار، فيما بلغ إجمالي الالتزامات غير المسددة المتعلقة بتلك المشاريع 68,18 مليون دولار.

177 - واستنادا إلى تحليل هيكلي يعتمد على مجال الأعمال التجارية في نظام أوموجا، لاحظ المجلس أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف يستأثر بالجزء الأكبر من الميزانية المتاحة ورصيد الالتزامات، بمبلغ 25,45 مليون دولار و 39,85 مليون دولار، على التوالي. ويستأثر مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بثاني أكبر ميزانية متاحة، بمبلغ إجمالي قدره 18,02 مليون دولار، على النحو المبين في الشكل السادس من الفصل الثاني.

الشكل السادس من الفصل الثاني

تحليل ميزانية الصندوق 64CFA حسب مجال الأعمال حتى 21 نيسان/أبريل 2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: استنادا إلى بيانات مستمدة من المكون الأساسي لنظام التخطيط المركزي للموارد في أوموجا.

طلب توفير مبلغ 3,62 ملايين دولار قبل التقدم المحرز في مشروع استبدال مباني المكاتب A إلى J

178 - بناءً على عينة أُخذت، استعرض المجلس تنفيذ ميزانية مشروع استبدال مباني المكاتب A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي فلاحظ أن التقدم المحرز في تنفيذ المشروع متأخر إلى حد كبير عما نصّت عليه اعتمادات ميزانية المشروع. فمقارنة بالنفقات المتوقعة لعام 2022 المحددة في مبلغ 17,22 مليون دولار، لم يُنفق منها بالفعل إلا مبلغ 4,34 ملايين دولار، مما ترتب عليه وجود أرصدة غير مستخدمة بمبلغ إجمالي قدره 16,37 مليون دولار بحلول نهاية عام 2022.

179 - ووفقاً لما ورد في التقرير المرحلي السنوي للأمين العام (A/76/330)، كان من المتوقع أن تكون مرحلة التصميم/تقديم العطاءات المتعلقة بالمبنى الجديد في الفترة من الربع الثالث من عام 2021 إلى الربع الأخير من عام 2022، فيما كان من المتوقع أن تبدأ مرحلة التشييد في بداية الربع الأول من عام 2023. غير أن المجلس لاحظ أنه اقترح رصد مبلغ قدره 3,62 مليون دولار لتشيد المبنى الجديد في الميزانية البرنامجية لعام 2022، وكان ذلك قبل تقديم المشروع بحلول وقت مقترح الميزانية ولم تخصص له أي مصروفات في عام 2022.

180 - وأوضحت الإدارة أن مبالغ الاعتمادات المطلوبة من الدول الأعضاء لفترة الميزانية المقبلة روعي فيها رصيد التمويل المتوقع في نهاية الفترة الحالية. واستندت هذه التوقعات إلى أحدث المعلومات المتاحة المستمدة من التقارير المرحلية لكل مشروع من مشاريع التشييد الرئيسية. وفيما يتعلق بمشروع استبدال مباني المكاتب من A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، أقرت الإدارة بأن المبلغ المدرج في الميزانية البالغ 3,62 ملايين دولار لتشيد المبنى الجديد في عام 2022 يتجاوز معدل التقدم المحرز في المشروع. غير أن جهوداً بذلت لمواءمة الاحتياجات من الموارد مع الجداول الزمنية المنقحة لتنفيذ المشروع. وعلاوة على ذلك، تضمن الرصيد النقدي اعتمادات للطوارئ، قد تُستخدم أو لا تُستخدم خلال فترة الميزانية اللاحقة ويمكن ترحيلها إلى الفترة التالية. وأوضحت الإدارة أيضاً أن التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والسوق العالمية، من بين عوامل أخرى، قد عطلت سلاسل الإمداد وأثرت على إتاحة وتكلفة الخدمات والمواد اللازمة لمواصلة تنفيذ المشاريع.

181 - ويرى المجلس أن الميزانية المقترحة لمشاريع التشييد الكبرى ينبغي أن تشمل مواصلة النظر في الرصيد غير المستخدم المرصود للمشاريع، وإجراء التنفيذ الفعلي للمشاريع، والجداول الزمنية المنقحة لتنفيذ المشاريع لكي يتسنى استخدام الموارد المالية المطلوبة بمزيد من الكفاءة.

182 - ويوصي المجلس الإدارة بأن تقوم بتحسين صياغة الاحتياجات من الموارد لميزانيات مشاريع التشييد الكبرى المتعددة السنوات استناداً إلى التنفيذ الفعلي للمشاريع والجداول الزمنية المنقحة لتنفيذ المشاريع من أجل التقليل إلى أدنى حد من الأرصدة غير المستخدمة المخصصة للمشاريع في نهاية كل فترة ميزانية.

183 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(ج) وجود مبلغ كبير قدره 215,41 مليون دولار من صافي الأصول المتعلقة بتكاليف دعم البرامج

184 - وفقاً لما ورد في مذكرة داخلية عن استرداد تكاليف دعم البرامج أصدرها المراقب المالي في 8 حزيران/يونيه 2012، تطبق الأمم المتحدة عموماً المعدل الموحد البالغ 13 في المائة بعد أن أقرت الجمعية العامة استخدامه لحساب تكاليف دعم البرامج، فيما تطبق معدلاً نسبته 7 في المائة على الاتفاقات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة. فعند الاستعانة بخدمات الشركاء المنفذين، تحتفظ الأمم المتحدة بنسبة لا تقل عن 3 في المائة.

185 - ووفقاً لما ينص عليه الأمر الإداري المتعلق بحسابات دعم البرامج (ST/AI/286) الصادر عن الأمانة العامة في 3 آذار/مارس 1982، يُحتفظ باحتياطي تشغيلي نسبته 20 في المائة من الإيرادات السنوية المقدرة لدعم البرامج بهدف الحماية من حالات القصور غير المنتظرة في التنفيذ، ومن أجل

التسويات المتعلقة بالتضخم وأسعار صرف العملات، ولتصفية الالتزامات القانونية في حالة الإنهاء المفاجئ للأنشطة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

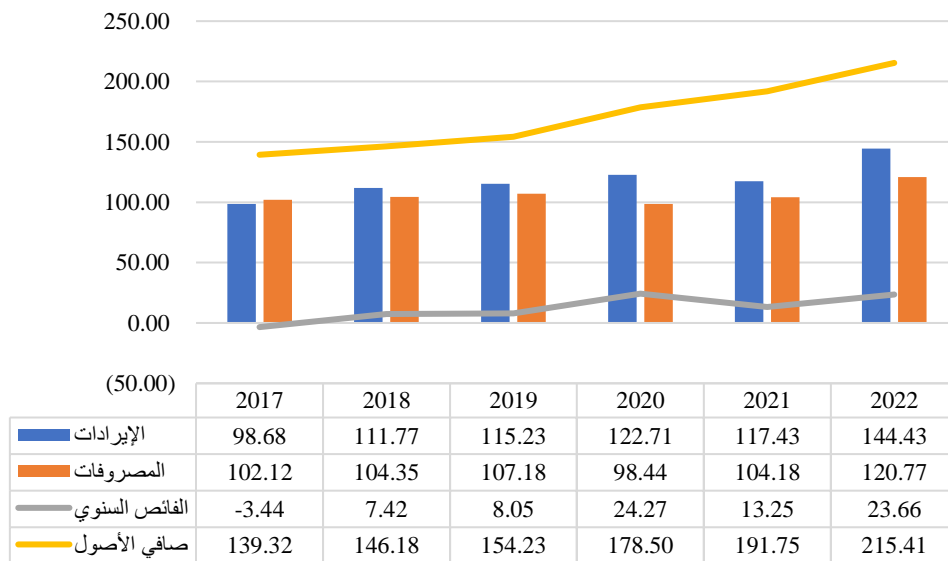
تحليل اتجاهات صافي الأصول المتعلقة بتكاليف دعم البرامج

186 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان لدى عمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلس الأول 44 صندوقاً من صناديق تكاليف دعم البرامج (المعروفة باسم الصناديق "62"). وأشار المجلس إلى أن إجمالي صافي أصول تلك الصناديق بلغ 215,41 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، مقارنة بمبلغ 139,32 مليون دولار بحلول نهاية عام 2017، أي بزيادة نسبتها 55 في المائة، على النحو المبين في الشكل السابع من الفصل الثاني.

الشكل السابع من الفصل الثاني

تحليل لاتجاهات الإيرادات والمصروفات والفائض السنوي وصافي الأصول لدعم البرامج للفترة 2017-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: استناداً إلى بيانات مستمدة من المكون الأساسي لنظام التخطيط المركزي للموارد في أوموجا.

تحليل هيكلية لصافي الأصول المتعلقة بتكاليف دعم البرامج

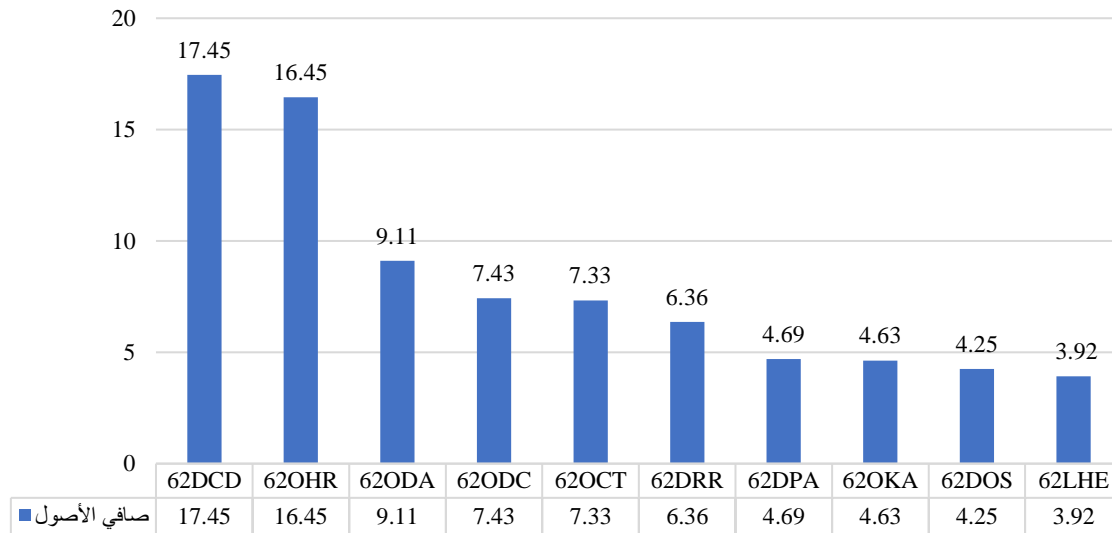
187 - أوضحت الإدارة أن الزيادة المسجلة في صافي الأصول خلال الفترة من عام 2018 إلى عام 2022 كان الغرض منها أن تعوض الانخفاض الكبير في صافي الأصول الناجم عن تمويل الحصة الخارجة عن الميزانية لمشروع أوموجا قبل عام 2017. ومن خلال تحليل هيكلية حسب نوع الصندوق، لاحظ المجلس أنه من بين 44 صندوقاً من صناديق تكاليف دعم البرامج، كان لدى صندوق 62RPS (صندوق مؤسسي) أكبر حصة من صافي الأصول قدرها 97,27 مليون دولار. وشملت الصناديق الأخرى التي كانت لها أصول صافية كبيرة بحلول نهاية عام 2022 الصندوق 62DCD (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/مكتب إدارة برنامج تنمية القدرات)، والصندوق 62OHR (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)، والصندوق 62ODA (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، والصندوق 62ODC (الصندوق

المركزي لمواجهة الطوارئ)، بأصول صافية بلغت 17,45 مليون دولار و 16,45 مليون دولار و 9,11 مليون دولار و 7,43 مليون دولار، على التوالي، على النحو المبين في الشكل الثامن من الفصل الثاني.

الشكل الثامن من الفصل الثاني

أكبر 10 صناديق لتكاليف دعم البرامج بأعلى مبالغ من صافي الأصول حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: استنادا إلى بيانات مستمدة من المكون الأساسي لنظام التخطيط المركزي للموارد في أوموجا.

188 - أوضحت الإدارة أن الصندوق 62RPS هو صندوق مؤسسي يتضمن احتياطيا تشغيليا واحتياطيا طارئا لتغطية تكاليف الخصوم المقبلة، والمشاريع المؤسسية المقبلة، واستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة التي تعاني من نقص التمويل من قبل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتعويضات إنهاء خدمة الموظفين والإجازات السنوية المتراكمة.

مستوى الفائض المتراكم لتكاليف دعم البرامج

189 - استعرض المجلس في السنوات الأخيرة مستوى الفائض المتراكم لتكاليف دعم البرامج (نسبة صافي الأصول إلى الإيرادات السنوية) فلاحظ أن إجمالي مستوى الفائض المتراكم في صناديق تكاليف دعم البرامج تراوح بين ما يعادل 1,31 و 1,63 مرة حجم الإيرادات السنوية خلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2022، وهو أعلى من المستوى المحدد سلفاً في نسبة 20 في المائة وفقاً لما ورد في الأمر الإداري ST/AI/286. وكشف تحليل آخر أن مستوى الفائض المتراكم في صناديق تكاليف دعم البرامج التي تجاوزت إيراداتها مليون دولار في عام 2022 تراوح بين ما نسبته 119 و 308 في المائة، على النحو المبين في الجدول 21 من الفصل الثاني.

الجدول 21 من الفصل الثاني
مستوى الفائض المتراكم في صناديق تكاليف دعم البرامج

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق	صافي الأصول (أ)	الإيرادات في عام 2022 (ب)	صافي الأصول/الإيرادات في عام 2022 (ج = أ/ب)
62DCD	17,45	5,66	3,08
62LHS	3,92	1,29	3,03
62DOS	4,25	1,69	2,52
62OSG	3,66	1,75	2,09
62LHP	3,57	1,75	2,04
62OCT	7,33	3,74	1,96
62MAS	3,12	1,66	1,88
62LHE	3,92	2,13	1,84
62DES	1,73	1,00	1,73
62DPO	2,33	1,52	1,53
62DPA	4,69	3,07	1,53
62DRR	6,36	5,35	1,19

المصدر: استناداً إلى بيانات مستمدة من المكون الأساسي لنظام التخطيط المركزي للموارد في أوموجا.

ملاحظة: عندما تكون الإيرادات < مليون دولار وصافي الأصول < 0.

190 - أوضحت الإدارة أن السياسة المتعلقة برصد احتياطي تشغيلي بنسبة 20 في المائة قد تجاوزتها الأحداث جزئياً وأن المستوى الحالي لرصد صافي الأصول لم يصل بعد إلى مستوى يُعتبر كافياً لتغطية تكاليف الخصوص المقبلة غير الممولة والاحتياطيات الطارئة. ولذلك، كانت الإدارة عاكفة على استعراض السياسة وتحديثها، استناداً إلى المذكرة الصادرة في عام 2012 والتوجيهات اللاحقة الصادرة عن المراقب المالي، وبالأخص لتعكس التغييرات المستمدة من إطار تفويض السلطة المعزز.

191 - ويوصي المجلس بأن تعجل الإدارة باستعراض وتنقيح الأمر الإداري المتعلق بحسابات دعم البرامج من أجل كفاءة الاستفادة بصورة فعالة من صناديق تكاليف دعم البرامج.

192 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

7 - إدارة النقدية والاستثمارات

193 - سعياً إلى إضفاء الطابع المركزي على إدارة النقدية في الأمم المتحدة وخفض تكاليف المعاملات، بدأ العمل بهيكل مصرفي داخلي في نظام أوموجا. وكل حساب مصرفي فيه يلبي حاجة محددة تتعلق بالعملاء/المواقع وهو متاح لجميع كيانات/صناديق الأمم المتحدة وبعثاتها. وتُحدد أرصدة النقدية، ويشمل صندوق النقدية المشترك هذا تجميعاً للاستثمارات، وهو قائم منذ عام 2001. ويُحدد توزيع الأصول

والإيرادات ضمن صندوق النقدية بحسب الرصيد الرئيسي لكل كيان مشارك. وتتولى خزانة الأمم المتحدة مسؤولية إدارة النقدية والاستثمارات ودعم فتح الحسابات المصرفية وإغلاقها على الصعيد العالمي. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ عدد الحسابات بالمصرف الداخلي في نظام أوموجا 254 حساباً.

194 - وتُجمع الأصول وتُدار في شكل صندوق استثمار مشتركين منفصلين: صندوق نقدي مشترك رئيسي بدولارات الولايات المتحدة وآخر باليورو. وتقدم الخزانة أيضاً خدمات استثمارية إلى صناديق جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث. وبناءً على مسؤوليات استثمارية، حُدد مبدآن توجيهيان للاستثمار: أحدهما لصندوق النقدية المشترك الرئيسي وصندوق النقدية المشترك باليورو، والآخر لصناديق جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة. ووُضعت حدود خاصة بالخزانة لتقديم قائمة بأسماء المصارف الموصى بها وسماصة/وكلاء الأوراق المالية لأغراض الاستثمار. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ مجموع أصول صندوق النقدية المشتركين (الصندوق الرئيسي وصندوق اليورو) 11 886,4 مليون دولار (2021: 11 812,7 مليون دولار)، منها مبلغ 5 608,0 ملايين دولار (2021: 5 372,3 مليون دولار) كان مستحقاً للمنظمة، وبلغت حصتها من الإيرادات المتأتية من صندوق النقدية المشتركين 21,9 مليون دولار (2021: 8,4 ملايين دولار)).

(أ) غموض تعريف حدود التركيز لحافظة الاستثمارات في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لإدارة الاستثمار

195 - تؤثّق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لإدارة الاستثمار سياسات إدارة الاستثمار التي تنتهجها الخزانة فيما يتعلق بصناديق النقدية المشتركة. فسعيًا إلى تحسين مراقبة إدارة الخزانة للاستثمارات، جرى التخصيص على قيود معينة لمستويات التركيز لحافظة الاستثمارات في مرفق المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار.

196 - واستعرض المجلس تلك القيود المحددة سلفاً المفروضة على الاستثمار فلاحظ حالتين يكتنفهما غموض قد يؤدي إلى تفسيرات مختلفة. فعلى سبيل المثال، يبلغ الحد المفروض على سندات الدين التي تصدرها المصارف والسماصة/الوكلاء والمؤسسات المالية والشركات ما نسبته 5 في المائة من أي إصدار أو طرح لسندات واحد غير مسدد لكل صندوق مشترك. ولذلك الحد تفسيران مختلفان، يترتب على كل منهما مبلغ استثمار مختلف يقدم للمراقبة. ويقيد أحد التفسيران مبلغ الاستثمار في 5 في المائة من حجم الإصدار غير المسدد، فيما يقيد التفسير الآخر مبلغ الاستثمار بنسبة 5 في المائة من حجم صندوق النقدية المشترك.

197 - وقد تكرر هذا الغموض أيضاً في قواعد الامتثال نظام بلومبرغ لإدارة الأصول والاستثمارات. فوفقاً لإجراءات الامتثال في الأمم المتحدة، تُحدد قواعد الامتثال وتُصاغ مسبقاً في نظام بلومبرغ لإدارة الأصول والاستثمارات لضمان تنفيذ السياسات الاستثمارية أثناء إدارة الاستثمار. ولذا ينبغي أن يكون نظام إدارة الأصول والاستثمارات منسجماً مع المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار والحدود الخاصة بالخرينة في جميع الأوقات. وفيما يتعلق بالحد في نسبة 5 في المائة من أي إصدار أو طرح لسندات واحد غير مسدد لكل صندوق مشترك، توجد قاعدتان للامتثال لنظام إدارة الأصول والاستثمارات كما يلي: الأولى هي أن يُقيد مبلغ الاستثمار بنسبة 5 في المائة من حجم الإصدار غير المسدد، والثانية أن يُقيد مبلغ الاستثمار بنسبة 5 في المائة من حجم صندوق النقدية المشترك. غير أنه فيما يتعلق بقواعد أخرى مماثلة، تُطبّق قاعدة امتثال واحدة فقط في نظام إدارة الأصول والاستثمارات.

198 - ويساور المجلس القلق لأن التعريف الغامض المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمارات قد يؤدي إلى تفسيرات مختلفة لنفس القاعدة، ولأن اختلاف قواعد الامتثال الواردة في نظام إدارة الأصول والاستثمارات لمبادئ توجيهية مماثلة لإدارة الاستثمارات قد يؤدي أيضا إلى سوء الفهم.

199 - ويوصي المجلس بأن تحدد الإدارة بوضوح معنى كل مجموعة من القيود المنصوص عليها في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لإدارة الاستثمارات من أجل تفادي التفسيرات المختلفة، وأن تعدّل قواعد الامتثال ذات الصلة لمديري الأصول والاستثمارات وفقا لذلك.

200 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(ب) وضع قواعد مختلفة للتصنيف الائتماني في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لإدارة الاستثمار

201 - تؤثّق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لإدارة الاستثمار سياسات إدارة الاستثمارات التي تتولها الخزنة فيما يتعلق بصناديق النقدية المشتركة، وهي إلى جانب المبادئ التوجيهية للاستثمار بالفرنك السويسري الصادرة عن جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث، تشكّل أساس الاستثمار العام الذي تركز عليه صناديق جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة. ويجب أن تكون الاستثمارات التي تديرها الخزنة منسجمة مع تلك المبادئ التوجيهية للاستثمار في جميع الأوقات.

202 - وفي المرفقات الملحقة بكلا مجموعتي المبادئ التوجيهية، تُذكر ثلاثة مصادر مختلفة للتصنيفات الائتمانية، هي تصنيفات وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيفات العالمية (S&P Global Ratings) ووكالة موديز (Moody's) ووكالة فيتش (Fitch). وقد أبلغ المجلس بأن كل استثمار يتعين أن يستوفي معايير ما لا يقل عن واحدة من وكالات التصنيف الائتماني الثلاث تلك ولا يقتضي الأمر أن يكون ذلك بحسب ترتيب الأولوية.

203 - غير أن المجلس لاحظ أن بعض مواصفات التصنيف الائتماني الواردة في المبادئ التوجيهية قد يؤدي إلى سوء فهم بضرورة استيفاء معايير جميع التصنيفات الائتمانية الثلاثة، نظرا لعدم وجود إشارة واضحة إلى أن استيفاء المعايير يكفي أن يقتصر على تصنيف واحد. فعلى سبيل المثال، كانت متطلبات التصنيف الائتماني لسندات الدين الصادرة عن المصارف والسماصرة/الوكلاء والمؤسسات المالية والشركات في المبادئ التوجيهية تتمثل في السندات التي تحصل على حد أدنى للتصنيف الائتماني هو AA-، أو Aa3 أو AA-، أو A-1 أو P-1 فيما يتعلق بأدوات سوق المال. وكانت متطلبات التصنيف الائتماني لسندات الدين الصادرة عن جهات الإصدار السيادية والمضمونة من الحكومة والمتجاوزة للحدود الوطنية والوكالات هي، بالنسبة لأجل الاستحقاق المتوسطة و/أو الطويلة الأمد، الحصول على حد أدنى من التصنيف الائتماني في AA-، أو Aa3 أو AA-، وبالنسبة لأدوات سوق المال الحصول على تصنيف قصير الأجل هو A-1 أو P-1 أو F-1 اعتبارا من تاريخ التداول، ولكن لم يُذكر ما إذا كان يتعين استيفاء جميع هذه التصنيفات أو تصنيف واحد فقط.

204 - وقد يؤدي اختلاف المواصفات إلى تفسيرات مختلفة، حيث قد يحصل الاستثمار في بعض الأحيان على تصنيف ائتماني مختلف في إطار الوكالات الثلاث S&P Global Ratings و Moody's و Fitch. فلى سبيل المثال، خُفّض تصنيف وكالة فيتش للشركة "D" إلى A من AA- في 1 تموز/

يوليه 2022، فيما خُفِّض تصنيفها من وكالة موديز إلى Aa3 من Aa2 في 7 تموز/يوليه 2022، مما أدى إلى تصنيفات ائتمانية مختلفة، حيث يُعتبر التصنيفان Aa3 و AA- متساويين في المبادئ التوجيهية.

205 - وأحاط المجلس علماً كذلك بما ورد في المبادئ التوجيهية للاستثمار الصادرة عن جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة بأن التصنيفات الائتمانية، وتمشياً مع أغراض المبادئ التوجيهية، رُتِّبَت أوليتها كما يلي: S&P Global Ratings، و Moody's، و Fitch. وقد يؤدي هذا أيضاً إلى سوء تفسير مفاده أن هناك أولوية تُعطى لاختيار التصنيف الائتماني، في حين أن هذه الأولوية لا توجد في الممارسة.

206 - ويساور المجلس القلق لأن اختلاف المواصفات المتعلقة بمتطلبات التصنيف الائتماني الواردة في المبادئ التوجيهية قد يؤدي إلى سوء فهم للقواعد المتبعة في هذا التصنيف وقد يؤدي إلى عدم الاتساق في الممارسات الفعلية المتعلقة بالاستثمار.

207 - ويوصي المجلس بأن توضح الإدارة القواعد المتبعة في التصنيف الائتماني الواردة في المبادئ التوجيهية للاستثمار لضمان أن تكون الممارسة الفعلية المتعلقة بالاستثمار متسقة مع هذه القواعد.

208 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(ج) عدم صحة توزيع إيرادات الاستثمار بين الكيانات المختلفة

209 - ينص النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة على أن تُقيَّد إيرادات استثمارات الصندوق العام لحساب الصندوق باعتبارها إيرادات استثمارية، وأن تُقيد إيرادات الاستثمارات المتصلة بالصناديق الاستثمارية والحسابات الخاصة لحساب الصندوق الاستثماري أو الحساب الخاص الذي يتعلق به الأمر (القاعدة 104-15 (أ) و (ب)) وأن تحمّل خسائر الاستثمارات على الصندوق أو الصندوق الاستثماري أو الحساب الاحتياطي أو الحساب الخاص الذي جاءت منه المبالغ المستثمرة (القاعدة 104-16 (ب)).

210 - وتشارك كيانات الأمم المتحدة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي لخزانة الأمم المتحدة من أجل تحسين الأداء العام في الاستثمار والحد من المخاطر. وفي نهاية كل سنة مالية، توزع شعبة المالية أصول صندوق النقدية المشترك (بما في ذلك النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل) وإيرادات الاستثمار/العجز في الاستثمار على أساس الرصيد الرئيسي لكل كيان مشارك.

211 - واستعرض المجلس عملية عام 2022 لإعادة التصنيف في نهاية العام لأصول صندوق النقدية المشترك الرئيسي، فلاحظ أن مكاسب/خسائر الاستثمار لبعض الصناديق وُزعت يدوياً على صناديق أخرى من كيانات أخرى. فعلى سبيل المثال، وُزعت إيرادات استثمار تعود للصندوق 20PCR على الصندوق 10RCR خطأ، فأدى ذلك إلى قيد مكاسب محققة إضافية قدرها 1,51 مليون دولار وخسارة غير محققة إضافية قدرها 0,65 مليون دولار، وأدرج ذلك خطأ في الأداء المالي لعمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول. وينبغي تسوية ذلك بإدراج هذه المبالغ في المجلد الثاني. واستجابة لما أثاره المجلس، وافقت الإدارة على إجراء التسويات في البيانات المالية اللاحقة.

212 - ويرى المجلس أن القيام بتعديلات وتدخلات يدوية فيما يتعلق بإيرادات الاستثمار أثناء عملية الإقفال المالي قد ينطوي على مخاطر بطبيعته، وينبغي أن تعالج الإدارة هذه المسألة على النحو الواجب.

- 213 - ويوصي المجلس بأن تعزز الإدارة استعراضها لتصنيف أصول صندوق النقدية المشترك وما يتصل بها من إيرادات استثمارية في نهاية السنة لكفالة اكتمال ودقة الإقرارات المالية المعنية في المستقبل.
- 214 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

8 - برنامج التأمين الصحي

215 - أنشأت الأمم المتحدة خطط التأمين المتعلقة بالخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان في إطار خطة الضمان الاجتماعي لموظفيها ومتقاعديها ومعاليهم المستحقين. ومعظم الخطط ذاتية التأمين وتدار في موقعين هما نيويورك وجنيف. وفي حالة خطط التأمين الذاتي، تتحمل المنظمة والمشترون في خطة التأمين المخاطر المتصلة بتوفير التأمين الصحي للمشاركين في الخطة. وتدار الخطط بواسطة شركات إدارة مطالبات التأمين نيابة عن الأمم المتحدة، أو تدار ذاتياً كما في حالة جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث. وشركات إدارة مطالبات التأمين تتلقى بالنيابة عن الأمم المتحدة المطالبات عن الخدمات المقدمة إلى الموظفين والمتقاعدين ومعاليهم المستحقين المشاركين في خطط التأمين، وتقوم بالتدقيق فيها وتحديد المدفوعات التي يتعين سدادها لتسوية المطالبات. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت خطط التأمين الذاتي تغطي 227 576 مشتركاً، بما في ذلك موظفون ومتقاعدون ومعالون من الأمانة العامة ومنظمات مشاركة أخرى مثل اليونسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات. وفي عام 2022، دُفع مبلغ 636,25 مليون دولار لسداد المطالبات في إطار تلك الخطط.

216 - ووافقت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها عن إدارة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (A/76/579)، على توصية مجلس مراجعي الحسابات بشأن الحاجة الملحة إلى تحسين الرقابة الداخلية على نفقات التأمين الطبي بطرق منها إنشاء آليات الرقابة الداخلية اللازمة. وفي هذا الصدد، واصل المجلس استعراض برنامج الأمم المتحدة للتأمين الصحي مُركزاً على تنفيذ نسب تقاسم التكاليف المقررة، وإدارة الاحتياطيات، والحسابات المستحقة القبض لصناديق التأمين الصحي، ومدى ملائمة النفقات الطبية، فلاحظ المسائل المعروضة أدناه.

(أ) حالات قصور في إدارة احتياطيات خطط التأمين الصحي

217 - وفقاً لتقرير الأمين العام عن إدارة الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (A/68/353)، تحتفظ الأمم المتحدة باحتياطي للتأمين الصحي لإدارة التقلبات في أقساط التأمين وتلبية الاحتياجات غير المتوقعة المترتبة على المطالبات نتيجة وقوع كوارث. والمعيار المرجعي لخطط التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل خطة Aetna وخطة Cigna لطب الأسنان، هو الاحتفاظ باحتياطيات تعادل حوالي ثلاثة إلى أربعة أشهر في المتوسط من تكاليف المطالبات، في حين أن خطط التأمين من غير خطط الولايات المتحدة، مثل خطة الأمم المتحدة العالمية للموظفين الدوليين وخطة الأمم المتحدة للتأمين الطبي للموظفين المعيّنين محلياً في مراكز عمل معينة خارج المقار، تحتاج إلى الاحتفاظ باحتياطيات تعادل حوالي ستة إلى ثمانية أشهر في المتوسط من تكاليف المطالبات. ويُحتفظ باحتياطيات جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة وفقاً للشروط القانونية.

- 218 - وأشارت الإدارة أيضا إلى أن قطاع التأمين الصحي شهد تغيرات كبيرة منذ نشر تقرير الأمين العام (A/68/353) في عام 2013، بما في ذلك تغيرات نتيجة لجائحة كوفيد-19. وأدى ذلك إلى زيادة في تكاليف الرعاية الصحية، وهو ما يتطلب زيادة في مستوى احتياطات خطط التأمين الصحي الذاتي. كما أن بعض المشتركين في الخطط أجّلوا تلقي العلاج الطبي، فأدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، وهو ما يستدعي زيادة الاحتياطات التشغيلية لضمان توفر الأموال الكافية لسداد المطالبات المقبلة.
- 219 - واستعرض المجلس، عند مراجعته حسابات عام 2022، مستويات احتياطات خطط التأمين الرئيسية ولاحظ أوجه القصور التالية التي تحتاج إلى التقويم.

1' الأرصدة الاحتياطية آخذة في النفاذ، وهو ما يهدد بإفلاس خطة الأمم المتحدة للتأمين الصحي

- 220 - لاحظ المجلس، خلال مراجعة سابقة للحسابات (A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرات 142-148)، استمرار وجود عجز في خطة الأمم المتحدة للتأمين الصحي، وسلط الضوء على خطر عدم توفر ما يكفي من الاحتياطات لهذه الخطة. وواصل المجلس استعراضه لهذه المسألة، فلاحظ أن الخطة ظلت تعاني من عجز متواصل في عامي 2021 و 2022، مما أدى إلى استنفاد احتياطاتها. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان مجموع احتياطات خطة الأمم المتحدة للتأمين الصحي يبلغ 2,66 مليون دولار، وكانت نسبة رصيد الاحتياطات إلى متوسط النفقات في الشهر تبلغ 0,72، وهو ما يقل كثيرا عن مستوى احتياطات الخطة المقرر الاحتفاظ به وهو ما يعادل ستة إلى ثمانية أشهر في المتوسط من تكاليف المطالبات، على نحو ما هو مبين في الجدول 22 من الفصل الثاني.

الجدول 22 من الفصل الثاني

مستويات احتياطات خطة الأمم المتحدة للتأمين الصحي، 2018-2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2022	2021	2020	2019	2018	
(8 543)	(11 937)	(3 628)	(5 167)	(12 257)	الفائض/(العجز)
2 657	11 199	23 136	26 763	31 931	الاحتياطات
3 681	3 833	3 007	3 150	3 797	متوسط المصروفات في الشهر
0,72	2,92	7,70	8,50	8,41	النسبة (الاحتياطات/متوسط المصروفات في الشهر)

المصدر: استنادا إلى البيانات المستمدة من المكون الأساسي لنظام التخطيط المركزي للموارد في أومجا.

- 221 - وأوضحت الإدارة أن معدل أقساط خطة الأمم المتحدة للتأمين الصحي لم يتغير منذ عام 2015. كما تخطط الأمانة العامة لإنشاء لجنة تكون مسؤولة عن اقتراح تعديلات تدخل على معدلات الأقساط لضمان استدامة الخطة، وقد أحرز تقدم كبير في هذا الصدد. فقد جمعت الإدارة البيانات المطلوبة والعمل جار على تعيين موظفين إضافيين لتقييم جميع جوانب الخطة ومعالجتها.
- 222 - وتوفر خطة الأمم المتحدة للتأمين الصحي التغطية لأكثر من 50 000 شخصا، ويُقيم معظمهم في أقل البلدان نموا. والمجلس قلق من أن يؤثر استمرار تدهور الحالة المالية للخطة، وعدم وجود آلية

مسؤولة عن تعديل معدلات أقساط التأمين، في تسديد المبالغ المطالب بها عن الخدمات الطبية المقدمة إلى المشتركين في الخطة.

223 - ويوصي المجلس بأن تنشئ الإدارة آلية مؤسسية لإدارة خطة الأمم المتحدة للتأمين الصحي لتتولى استعراض أداء الخطة دورياً، واقتراح تعديلات لمعدلات أقساط التأمين، ورصد الرصيد الاحتياطي للخطة عن كثب لكفالة استدامتها.

224 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

2' ارتفاع مستوى الاحتياطيات لثلاث خطط للتأمين الصحي

225 - لاحظ المجلس أن خطة الأمم المتحدة العالمية وخطة Cigna لطب الأسنان وخطة Aetna قد راكمت فوائض باستمرار في السنوات الأخيرة، وأن أرصدة احتياطياتها كانت تبلغ 126,86 مليون دولار و 24,72 مليون دولار و 106,5 ملايين دولار على التوالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. كما كانت مستويات احتياطيات تلك الخطط أعلى من الحدود القصوى المقترحة التي تتراوح من أربعة إلى ثمانية أشهر في المتوسط من تكاليف المطالبات، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/68/353) الصادر في عام 2013، وعلى النحو المفصل في الجداول 23 إلى 25 من الفصل الثاني.

الجدول 23 من الفصل الثاني

مستويات احتياطيات خطة الأمم المتحدة العالمية، 2018-2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2022	2021	2020	2019	2018	
2 667	7 108	17 135	15 696	5 464	الفائض/(العجز)
126 858	124 191	117 083	99 948	84 252	الاحتياطيات
10 204	9 536	8 806	8 022	8 606	متوسط المصروفات في الشهر
12,43	13,02	13,30	12,46	9,79	النسبة (الاحتياطيات/متوسط المصروفات في الشهر)

المصدر: استناداً إلى البيانات المستمدة من المكون الأساسي لنظام التخطيط المركزي للموارد في أوميجا.

الجدول 24 من الفصل الثاني

مستويات احتياطيات خطة Cigna لطب الأسنان، 2018-2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2022	2021	2020	2019	2018	
684	1 742	6 127	517	1 374	الفائض/(العجز)
24 717	24 032	22 291	16 164	15 646	الاحتياطيات
1 904	1 780	1 487	1 883	1 819	متوسط المصروفات في الشهر
12,98	13,50	14,99	8,59	8,60	النسبة (الاحتياطيات/متوسط المصروفات في الشهر)

المصدر: استناداً إلى البيانات المستمدة من المكون الأساسي لنظام التخطيط المركزي للموارد في أوميجا.

الجدول 25 من الفصل الثاني

مستويات احتياطات خطة Aetna، 2018-2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2022	2021	2020	2019	2018	
3 763	1 074	24 578	(4 025)	(3 516)	الفائض/(العجز)
106 504	102 741	101 667	77 089	81 114	الاحتياطات
9 451	9 404	7 776	9 295	8 862	متوسط المصروفات في الشهر
11,27	10,92	13,07	8,29	9,15	النسبة (الاحتياطات/متوسط المصروفات في الشهر)

المصدر: استنادا إلى البيانات المستمدة من المكون الأساسي لنظام التخطيط المركزي للموارد في أوميجا.

226 - وأشار المجلس أيضا إلى أن الأمم المتحدة أعلنت عدة مرات فترات إعفاء من دفع الأقساط قبل عام 2016 من أجل تسوية الزائد في الاحتياطات. لكن لم تتخذ إجراءات مماثلة في السنوات الأخيرة لمعالجة ارتفاع أرصدة الاحتياطات. بل زادت أقساط الخطط الثلاث، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الاحتياطات.

227 - وأوضحت الإدارة أن لجنة التأمين الصحي والتأمين على الحياة لاحظت زيادة الاحتياطات التشغيلية وأوصت بتخفيض مبالغها من خلال الإعفاء من دفع الأقساط في فترة معنية خلال الفترة المقبلة 2024/2023 ووافق المراقب المالي على التوصية بالإعفاء من دفع الأقساط في فترة معنية وستتخذ خلال الفترة المقبلة 2024/2023.

228 - ويرى المجلس أن توفر ما يكفي من الاحتياطات لخطط التأمين الصحي أمر ضروري لاستقرار هذه الخطط، لكن استمرار ارتفاع مستويات الاحتياطات على مدى عدة سنوات قياسا إلى حدودها المرجعية قد يعني أن المنظمة والمشاركين في الخطة يتحملون تكاليف أعلى من المطلوب.

229 - ويوصي المجلس بأن ترصد الإدارة عن كثب أرصدة احتياطات خطط التأمين الصحي وأن تتخذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب لضمان بقاء مستويات الاحتياطات ضمن النطاق المعقول.

230 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

3' عدم وجود إجراءات موثقة تمنح الموافقة الرسمية على الاحتياطات المنشأة حديثا من أجل جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث

231 - ينص النظام الأساسي لجمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث على أن يتراوح رصيد الصندوق الاحتياطي بين 25 و 50 في المائة من مجموع الاستحقاقات المدفوعة في السنتين الماضيتين. وإذا خرج رصيد الصندوق الاحتياطي عن هذا النطاق، يجب على اللجنة التنفيذية أن تسوّي الوضع وتحصل على موافقة المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف. وكما هو مبين في البيانات المالية للأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول، يشمل صافي أصول جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة الفوائض والاحتياطات المتراكمة. وفي كانون الثاني/يناير 2018، وافق المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف على وثيقة يرد فيها أن الفوائض المتراكمة تمثل حدود الصندوق الاحتياطي المنصوص عليها في النظام الأساسي، وأن الاحتياطات مقسمة إلى أربعة أرصدة منفصلة:

(أ) احتياطات مطالبات الكوارث؛ (ب) احتياطات التكيف مع تقلبات أسعار العملات؛ (ج) احتياطات تعويضات إنهاء الخدمة؛ (د) الاحتياطات الاكتوارية للمخاطر طويلة الأجل.

232 - ولاحظ المجلس أنه بعد موافقة المدير العام على تكوين الاحتياطات، أنشئت احتياطات جديدة في عام 2020 من أجل أفراد الأسرة المؤمن عليهم من غير المعالين، وبلغت هذه الاحتياطات في البداية 5 ملايين دولار ثم ارتفعت لاحقا إلى 5,7 ملايين دولار. ولم يوافق المدير العام على إنشاء هذه الاحتياطات الجديدة.

233 - وتفسيرا لذلك، أبلغ بأن اللجنة التنفيذية لجمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة وافقت على إنشاء هذه الاحتياطات الجديدة بعد إجراء دراسة اكتوارية حددت الأساس المنطقي لهذه الاحتياطات الجديدة ومنهجية حساب مبلغها.

234 - ويرى المجلس أن تكوين احتياطات جديدة قد يؤثر في مستويات الصندوق الاحتياطي (الفوائض المتراكمة)، وهو ما قد يخضع لموافقة المدير العام. ولذلك السبب، ومراعاة لمصالح المنظمة والمشاركين في الخطة، يرى المجلس أن إنشاء احتياطات جديدة ينبغي أن يكون بموافقة المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

235 - ويوصي المجلس بأن تنظر الإدارة في تعديل النظام الداخلي بحيث يشترط الموافقة الرسمية من المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف على إنشاء أي احتياطات جديدة لجمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث من أجل تعزيز إدارتها للاحتياطات وضمان بقاء مستويات الصندوق الاحتياطي ضمن النطاق المعقول.

236 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(ب) بقاء حسابات مستحقة القبض لصناديق التأمين الصحي دون سداد لفترة طويلة

237 - وفقا للتعميم الإعلامي بشأن تجديد برنامج التأمين الصحي الذي يديره مقر الأمم المتحدة (ST/IC/2022/9) والنظام الأساسي لجمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث، خطط الأمم المتحدة للتأمين الصحي الممولة ذاتيا التي يديرها مقر الأمم المتحدة وجمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة خطط مفتوحة أمام منظومة الأمم المتحدة وينقسم المشتركون والمنظمة تكلفتها.

238 - وكما هو مبين في الملاحظة 28 من الملاحظات على البيانات المالية، بلغ مجموع مبالغ الحسابات المستحقة القبض الأخرى لخطط الأمم المتحدة للتأمين الصحي ما قدره 39,81 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وفيما يتعلق بتقادم الحسابات المستحقة القبض لتلك الخطط، بقي مبلغ إجمالي قدره 15,75 مليون دولار دون سداد لأكثر من سنة، وكان مبلغ 4,67 ملايين دولار مرصودا له لتغطية الحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها.

239 - وبعد إجراء تحليل هيكلي لتلك الحسابات المستحقة القبض، لاحظ المجلس أن حسابات يبلغ مجموعها 15,37 مليون دولار من الحسابات المستحقة القبض المتأخر سدادها لأكثر من سنة تعود إلى كيانات مشاركة في خطط يديرها المقر، ورُصد لها ما قدره 4,47 ملايين دولار لتغطية الحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها.

240 - وأوضحت الإدارة أنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت مبالغ متلقاة قدرها 24,88 مليون دولار (وردت 24,86 مليون دولار منها من الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة) مقيدة قيدا مؤقتا في انتظار تسويتها مقابل ما يتصل بها من مبالغ مستحقة القبض. ويلزم إجراء عملية تسوية مفصلة من أجل توزيع مبلغ الرصيد الدائن على صناديق التأمين المتعددة.

241 - ويوصي المجلس بأن تعجل الإدارة بإجراء عملية تسوية الحسابات المستحقة القبض لكفالة وضوح المبالغ الفعلية غير المسددة، وأن تواصل حث الوكالات والكيانات المعنية على دفع حصتها من الاشتراكات في صناديق التأمين الصحي في الوقت المحدد.

242 - ولاحظ المجلس أيضا أن جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة كان لديها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 حسابات مستحقة القبض متأخر سدادها لأكثر من سنة واحدة ويبلغ مجموعها 387 146,91 دولارا، وتتعلق بسلف مقدمة لموظفين متقاعدين وموظفين في الخدمة وحوادث ناجمة عن العمل.

243 - وأوضحت الإدارة أنها عندما تدفع مبالغ مقدما إلى مقدمي الخدمات الطبية، تدفع 100 في المائة من الفاتورة ثم تطلب من الموظفين المتقاعدين والموظفين في الخدمة سداد الحصة الواجب عليهم دفعها من مالهم الخاص. وبالنسبة للوكالات التي لا تستخدم نظام أوموجا، مثل اليونيسف والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والاتحاد الدولي للاتصالات، لا تستطيع جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة استرداد الحصة الواجب على المشتركين في الخطة دفعها من مالهم الخاص عن طريق اقتطاعها من المرتبات، وعليها التواصل مع المشتركين في الخطة لاسترداد ما دُفع. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم جمعية التأمين المتبادل لموظفي الأمم المتحدة سلفا للموظفين الذين ربما تعرضوا لحوادث أثناء أداء واجباتهم الرسمية. وذلك سبب أيضا في بقاء الحسابات المستحقة القبض دون سداد لفترة طويلة.

244 - ويوصي المجلس بأن تتصل الإدارة بالمنظمات المشاركة التي لم تُرس بعد عمليات لاسترداد المدفوعات عن طريق اقتطاعها من المرتبات لتحليل إمكانية إرساء عمليات آلية لاسترداد المدفوعات لتحسين عملية الاسترداد وكفالة ألا تتضرر عمليات التأمين الصحي من بقاء المبالغ المستحقة القبض دون سداد لفترة طويلة.

245 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

9 - إدارة الأصول

246 - على النحو المذكور في الملاحظة 15 من الملاحظات على البيانات المالية، بلغ صافي القيمة الدفترية لممتلكات ومنشآت ومعدات عمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول ما مجموعه 3 بلايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 0,8 في المائة مقارنة برصيد السنة السابقة البالغ 2,98 بليون دولار. وكان الجزء الأكبر من الممتلكات والمنشآت والمعدات يتألف من أراض ومبان بلغت قيمتها 2,37 بليون دولار أو 79 في المائة من أرصدة نهاية السنة، في حين بلغ مجموع الأصول قيد الإنشاء 0,40 بليون دولار أو 13 في المائة.

(أ) إدارة الممتلكات التراثية في حاجة إلى تحسين

247 - تنص الفقرتان 9 و 10 من الفرع الرابع، بشأن متطلبات التسجيل والتحقق المادي المتعلقة بالممتلكات التراثية، في سياسة الإشراف على الممتلكات التراثية، على أن تُسجل جميع الممتلكات التراثية للمنظمة، بمجرد أن يعهد بها إلى المنظمة، في نظام السجلات وأن تخضع للتحقق المادي والحماية والحفظ طوال فترة الوصاية عليها.

248 - وأجرى المجلس عملية تحقق مادي من الممتلكات التراثية في الموقع على أساس عينة في مقر الأمم المتحدة، ولاحظ الحاجة إلى التحسين في الجوانب التالية.

‘1’ وجود تناقض بين الوضع الفعلي للمصنفات التراثية وسجلاتها في أوموجا

249 - لم يتسن في البداية تحديد موقع ما مجموعه 96 مصنفا تراثيا، في حين أنها كانت مسجلة في سجلات نظام أوموجا على أنها “في المستودع”. وأوضحت الإدارة فيما بعد أن هذه المصنفات كانت في عهدة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكانت معروضة في مبنى الجمعية العامة. وستُحدَّث سجلات أوموجا لتعكس ذلك.

250 - واختار المجلس عشوائيا 10 مصنفات تراثية من قائمة المصنفات المسجلة في أوموجا على أنها “في المستودع”. ولم يُعثر على ثلاث مصنفات منها. وأوضحت الإدارة أن اثنين من هذه المصنفات كانا في حاويات شحن، وكان الثالث مخزنا في صندوق في مبنى المرج الشمالي بسبب أضرار لحقت بهذه الهدية.

251 - ولم تُسجل هدية استُلمت حديثا في عام 2022 في أوموجا. وأوضحت الإدارة أن سجلها سيُحمل على أوموجا بحلول نهاية عام 2023.

‘2’ لم يكن المستودع أسفل مبنى الأمانة العامة في حالة مثالية لتخزين المصنفات التراثية

252 - لاحظ المجلس أثناء التحقق المادي عدم وجود كاميرا من كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة فوق مدخل مستودع المصنفات التراثية، كما لم تكن توجد أي كاميرات في الغرفة نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، كانت توجد بالغرفة كمية كبيرة من المواد الأخرى، حيث كان يوجد بها مثلا أثاث مستعمل وممتلكات شخصية لموظفين. كما لم تكن توجد بالغرفة أنظمة للتحكم في درجة الحرارة أو الرطوبة للإبقاء على جوها مستقرا حفاظا على المخزونات.

253 - وأوضحت الإدارة أن تعزيز خاصيات التحكم في الجو تتطلب مزيدا من التقييم من جانب مهندس معماري محترف لتحديد ما يمكن فعله. كما أن مساحة التخزين في المجمع محدودة جدا ومن الصعب تعهدها.

‘3’ لم تكن بعض المصنفات التراثية تحت الإشراف المناسب أو كانت في بيئة خطيرة

254 - عُثر على ثلاث مصنفات تراثية في الطابق 3 بآء من مرآب السيارات في مبنى الأمانة العامة بالقرب من مواقف سيارات تستخدم يوميا. وأوضحت الإدارة أن مواقع المرآب تشهد تسربات مياه على مر السنين، مما يلحق أضرارا بالمواد المخزنة هناك. وأن تلك المصنفات الثلاثة كبيرة جدا ولا يمكن وضعها في المستودع.

255 - وفيما يتعلق بمصنّفين لم يعثر عليهما أثناء عملية التحقق المادي، أوضحت الإدارة أنهما نقلتا من موقع المرآب إلى حاويات شحن نتيجة تسرب مياه إلى الموقع. وتبدو أضرار على المصنّفات بسبب المياه، وأي محاولة لدخول تلك الحاويات تتطلب ارتداء معدات الوقاية الشخصية المناسبة.

256 - ويرى المجلس أن الممتلكات التراثية تتميز بأنها ممتلكات فريدة من نوعها لا يمكن تعويضها وذات قيمة ثمينة لا تقدر بسعر سوقي. وعدم الإشراف على الممتلكات على النحو السليم يُقوض بشدة التوقع العام بأن تُحفظ إلى أجل غير مسمى لأغراض ثقافية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. فقد تتعرض الممتلكات للتلف والتآكل نتيجة التعرض الطويل لدرجات حرارة ورطوبة غير مستقرة في الطابق السفلي أو حاويات الشحن. كما أن عدم تسوية حالات التناقض بين ما هو مسجل في النظام والحالة الفعلية للمصنّفات التراثية قد يؤثر في اكتمال سجلات الممتلكات ودقتها.

257 - ويوصي المجلس بأن تضع الإدارة خطة شاملة للتحقيق المادي لمعرفة الأصول التراثية البالغ عددها 96 التي توجد في عهدة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفالة حفظها على النحو السليم.

258 - ويوصي المجلس أيضا بأن تقوم الإدارة بتحديث البيانات المعنية في أوموجا في الوقت المناسب لضمان دقة سجلات الممتلكات التراثية في مقر الأمم المتحدة في المستقبل.

259 - ويوصي المجلس كذلك بأن تجري الإدارة تقييما حقيقيا لبيئة المستودع في مقر الأمم المتحدة وأن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تخزين الأصول التراثية على نحو مأمون.

260 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصيات.

(ب) تسبّب قصور في إدارة مشروع تجديد قاعة أفريقيا في خسائر بقيمة 3,69 ملايين دولار وتأخير لمدة 42 شهرا

261 - حددت الدول الأعضاء في عام 2008 في مناسبة الذكرى السنوية الخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا الحاجة إلى تجديد قاعة أفريقيا. وأنجزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسة الجدوى والتصميم الأولي لمشروع تجديد قاعة أفريقيا في عام 2014. وفي عام 2016، وافقت الجمعية العامة على مشروع التجديد في قرارها 248/70 ألف، وعهدت إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنفيذ المشروع. وقدرت تكلفة المشروع بمبلغ 56,9 مليون دولار. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، أقرّ رصد ميزانية إجمالية قدرها 36,54 مليون دولار لأنشطة مشروع تجديد قاعة أفريقيا.

262 - ولاحظ المجلس حالات قصور في إدارة هذا المشروع وهي مبينة أدناه.

'1' عدم الامتثال للشروط في عملية الشراء التعاقدية

263 - ينص دليل المشتريات على ألا يُدعى إلى المشاركة في عمليات طلب تقديم العطاءات وألا يُؤهل لتلقي مواد العطاءات البائعون الذين ليسوا مسجلين في المستوى الأساسي في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات أو الذين أوقف التعامل معهم وإن كانوا في طور إجراءات إعادة التعامل معهم. ويجب أن يكون البائعون مسجلين في المستوى المناسب في البوابة العالمية للمشتريات ليُنظر في إمكانية منحهم عطاءات.

264 - وينص دليل المشتريات أيضا على أنه إذا كان مبلغ العطاء أعلى من 0,5 مليون دولار، من الإلزامي أن يكون البائع مسجلا في المستوى 2. وليُسجّل البائعون في المستوى 2، يجب أن يخضعوا

لتدقيق مالي شامل وأن يقدموا بيانات مالية مراجعة أو مصدق عليها عن الدورات المالية الثلاث السابقة لتقييمها. ويقيم موظف تسجيل البائعين الحالة المالية للبائعين باستخدام معايير محددة، وإذا لم يقدم البائع البيانات المالية المطلوبة، فلن يتمكن من التسجيل في المستوى 2.

265 - واستعرض المجلس عملية الشراء المتعلقة بالعقد الأول لمشروع تجديد قاعة إفريقيا، فلاحظ أنه كان من المتوقع في البداية الانتهاء من المشروع في كانون الأول/ديسمبر 2021 بتكلفة إجمالية قدرها 28,2 مليون دولار. ووفقا للمعايير السارية، كان ينبغي أن يكون المقاول المختار من أجل المشروع بائعا مؤهلا من المستوى 2.

266 - لكن المجلس لاحظ أن العقد الأول لهذا المشروع مُنح لمشروع مشترك مسجل حديثا في 10 أيار/مايو 2019، وسُجل هذا المشروع المشترك في بلد واحد قبل ثلاثة أشهر فقط، وذلك في 18 شباط/فبراير 2019. ومن غير الممكن أن المشروع المشترك استوفى معيار تقديم البيانات المالية المراجعة أو المصدق عليها عن الدورات المالية الثلاث السابقة في وقت منح العقد. ولاحظ المجلس أيضا أن لجنة العقود في المقر وافقت في 9 كانون الثاني/يناير 2019 على الطلب المقدم إليها رهن تسجيل المشروع المشترك على النحو السليم.

267 - وأوضحت الإدارة أن جميع الشركات الثلاث التي يتألف منها المشروع المشترك المزمع التعاقد معه آنذ كانت شركات مسجلة بشكل منفصل في المستوى 2 قبل عرض الملف على لجنة العقود في المقر. وعادة ما تُسجل بعض المشاريع المشتركة، ولا سيما في حالة شركات البناء، بعد إخطارها بقرار منحها عطاء. لكن في وقت مراجعة الحسابات في نيسان/أبريل 2023، لم تكن الإدارة قد زودت المجلس بالملفات المطلوبة التي توثق تسجيل المشروع المشترك كبائع من المستوى 2.

268 - والمجلس قلق من احتمال أن تكون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد منحت عطاء المشروع للمشروع المشترك قبل أن يصبح بائعا مؤهلا من المستوى 2، وهو ما لا يمثل امتثالا تاما للشروط المحددة في دليل المشتريات.

2' عدم إنهاء العقد على الفور عند عدم وفاء المقاول بالالتزامات الواقعة عليه

269 - شددت الجمعية العامة في قرارها 263/74 على ضرورة مواصلة الإشراف الفعلي لدائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، في الإشراف على مشروع قاعة أفريقيا لضمان الإشراف المركزي على مشاريع التشييد، بما يشمل إدارة المخاطر والمواءمة مع الدروس المستفادة.

270 - ويقتضي طلب تقديم العروض من أجل أشغال التجديد الرئيسية من مشروع قاعة أفريقيا أن يقدم المقاول إلى الأمم المتحدة، في غضون 14 يوما تقويميا من توقيع العقد أو إصدار أمر الشراء، ضمانا للأداء في شكل ضمان من مصرف مستقل أو ضمان مماثل مقبول يُعادل 10 في المائة من قيمة العقد.

271 - وينص عقد تجديد قاعة أفريقيا المبرم بين الأمم المتحدة والمقاول على أن يسلم المقاول إلى صاحب العمل ضمان الأداء من المصرف في غضون 14 يوما من تاريخ العقد. وإذا لم يمثل المقاول لشروط تقديم ضمان للأداء من مصرف، يجوز لصاحب العمل إنهاء العقد وإخراج المقاول من الموقع بعد

14 يوما من إخطاره. أما في حالة إفلاس المقاول أو إيساره أو تصفية شركته، يجوز لصاحب العمل إنهاء العقد فور إخطاره.

272 - وأبلغ المجلس بأن المقاول (المشروع المشترك المذكور أعلاه) قدّم ضمان أداء من مصرف لكن الإدارة رفضته لعدم استيفائه المعايير المطلوبة. ولم ينجح المقاول في نهاية المطاف في تقديم ضمان للأداء من مصرف في غضون المهلة المطلوبة وهي 14 يوما، ولم يف بذلك بالتزاماته التعاقدية. كما أعلنت الشركة الرائدة في المشروع المشترك إفلاسها في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وانسحبت من اتفاق المشروع المشترك. ونتيجة لذلك، لم يكن بإمكان الشركتين المتبقيتين الوفاء بشروط العقد، مما دفع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إنهاء العقد في شباط/فبراير 2020، أي بعد تسعة أشهر من التخلف عن الوفاء بالالتزامات.

273 - ويرى المجلس أن إنهاء العقود فور عدم الوفاء بها قد يساعد في اتقاء مزيد من الخسائر.

3' عدم اتخاذ إجراء بشأن مسؤولية المشروع المشترك عن تكاليف إنهاء العقد

274 - على النحو المبين في المادة 14-6 من الشروط العامة لعقود الأمم المتحدة لتوفير السلع وتقديم الخدمات، يتعين على المقاول، باستثناء ما يحظره القانون، أن يعرض الأمم المتحدة عن جميع الأضرار والتكاليف، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، جميع التكاليف المتكبدة من الأمم المتحدة عن أي إجراءات قانونية أو غير قانونية نتيجة لأي من الوقائع المحددة في المادة 14-5 يكون سببها إنهاء العقد أو لها علاقة بإنهائه حتى لو أشهر إفلاس المقاول أو مُنح إرجاء أو وقفا للسداد أو أعلن إيساره.

275 - وينص عقد تجديد قاعة أفريقيا على أنه إذا رأى صاحب العمل أنه يستحق تسديد أي مدفوعات إليه بموجب أي بند من الشروط أو بموجب أمر يتعلق بالعقد و/أو أنه يستحق تمديدا لفترة الإخطار بالعيوب، يجب على صاحب العمل تقديم إخطار بالمطالبة يفيد بأنه إخطار مقدم وفقا للبند الفرعي 20-2، وتقديم تفاصيل ذلك إلى المقاول.

276 - وأوضحت الإدارة أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التمسّت المشورة القانونية من مكتب الشؤون القانونية بشأن الحقوق التعاقدية للأمم المتحدة وبشأن تقييم المخاطر المالية. وفي تموز/يوليه 2022، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديراتها للتكلفة الناجمة عن طرح طلب جديد لتقديم العروض بسبب إنهاء العقد، حيث قدرت أنها تبلغ 3,69 ملايين دولار. وفي عام 2023، بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التواصل مع الأطراف في المشروع المشترك، وعقد الاجتماعات وتبادل المراسلات معها. ففي 2 آذار/مارس 2023، اجتمعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع اثنين من الأطراف الثلاثة في المشروع المشترك لمناقشة سداد التكاليف الناجمة عن فشل المقاول إلى الأمم المتحدة. وأرسلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعدئذ خطابا إلى الأطراف في المشروع المشترك وتلقت ردا من أحد الأطراف الثلاثة في أيار/مايو 2023.

277 - وأبلغ المجلس بأن المشروع المشترك ككيان لم يعد موجودا وأن إحدى الشركات الثلاث المكونة له كانت في طور إشهار إفلاسها، وأن شركة أخرى تمت تصفيتها، وأن الشركة الثالثة لم تردّ على المراسلات الأخيرة التي وجهتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتكبّد المنظمة تكاليف باهظة نتيجة المضي في مطالبة ضد مقاول متعثر ماليا، ويلزم بالتالي إجراء تحليل شامل للتكلفة والعائد لتحديد جدوى المضي في المطالبة.

- 278 - ويرى المجلس أن اتخاذ إجراءات فورية لإنجاز تقييم شامل للخيارات المتاحة بهدف وضع استراتيجية فعالة وكفؤة قد يزيد من احتمالات استرداد الخسائر وتقليل الهدر.
- 279 - وبعد إنهاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعقد أشغال التجديد الرئيسية في شباط/فبراير 2020، بدأت في آذار/مارس 2020 عملية طرح طلب جديد لتقديم العروض. واستغرق الأمر حوالي 29 شهرا قبل أن يُمنح العقد الجديد في آب/أغسطس 2022 ويُحدد موعد جديد للانتهاء من المشروع وهو تموز/يوليه 2024، أي بعد 42 شهرا من الموعد المعتمد للمشروع.
- 280 - والمجلس قلق من احتمال أن يؤدي هذا التأخير إلى زيادة نفقات المشروع وعدم إنجازه في حدود الميزانية التي وافقت عليها الجمعية العامة.
- 281 - ويوصي المجلس بأن تجري الإدارة استعراضا شاملا لعملية الشراء في هذه الحالة لكفالة الامتثال التام للأنظمة المعنية.
- 282 - ويوصي المجلس أيضا بأن تواصل الإدارة بذل جهودها لتنفيذ التدابير الإدارية الملائمة والفعالة، وتعزيز التواصل مع المقاولين والمعنيين لضمان إنجاز المشروع في غضون الجدول الزمني المعدّل.
- 283 - ويوصي المجلس كذلك بأن تقيم الإدارة بعناية الاستراتيجيات المحتملة لاسترداد الخسائر والتقليل من حالات القصور.
- 284 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصيات.

(ج) التأخر في تنفيذ مشروع استبدال المباني A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

- 285 - وافقت الجمعية العامة في قرارها 262/72 ألف على مشروع استبدال المباني A إلى J في مجمع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ووافقت الجمعية العامة في قرارها 246/76 ألف على النطاق الكامل للمشروع بمجمله والحد الأقصى لتكلفته الإجمالية البالغ 66 260 100 دولار واستراتيجية تنفيذه، ثم وافقت على جدول زمني معدّل يتوقع فيه إنجاز المشروع بشكل شبه نهائي بحلول نهاية عام 2024 وإنجازه النهائي بحلول نهاية عام 2025.
- 286 - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أيضا في قرارها 242/76 ألف أن يرصد عن كثب جميع مخاطر المشروع ويخفف منها، وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة إنجاز المشروع في حدود ما أقرته الجمعية من حيث نطاق المشروع وميزانيته وجدوله الزمني، وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يضمن تقريره المرحلي المقبل معلومات عن التدابير المتخذة لإدارة المخاطر والتخفيف من حدتها.
- 287 - ولاحظ المجلس أنه بحلول نهاية نيسان/أبريل 2023، كان هناك تأخير في إنجاز جميع عناصر المشروع الثلاثة (الأشغال المبكرة، واستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، والمبنى الجديد). ففيما يتعلق بعنصر المبنى الجديد، ووفقا للجدول الزمني المعدّل الوارد في التقرير المرحلي الخامس عن استبدال مباني المكاتب (A/77/349 و A/77/349/Corr.1)، كان من المفترض أن تبدأ مرحلة المناقصة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وأن تنتهي بحلول 28 شباط/فبراير 2023. غير أن طلب تقديم العروض الفعلي أُصدر في 6 آذار/مارس 2023 وأُغلق باب تلقي العروض في 17 نيسان/أبريل 2023.

288 - وفيما يتعلق بتقييم المناقصات، استعرض المجلس المناقصات السبع السابقة للمشاريع الفرعية المتعلقة بالمباني A إلى J، فلاحظ أن الإجراءات فيها جميعها كانت مطولة من ناحية تقييم العروض، حيث استغرقت مدة تراوحت بين 63 يوما و 203 أيام. ولاحظ المجلس كذلك أنه حتى إذا افترض أن عقد تشييد المبنى الجديد سيُمنح بحلول نهاية حزيران/يونيه 2023 على أقرب تقدير، فذلك يعني تبقي 18 شهرا فقط لإتمام أشغال البناء في حدود الجدول الزمني المقرر.

289 - وفيما يتعلق بمرحلة تنفيذ العقود، لاحظ المجلس أن جميع المشاريع الفرعية السبعة السابقة المتعلقة بالمباني A إلى J شهدت تأخرا في تنفيذ العقود، وهو ما يزيد من احتمال عدم إتمام تشييد المبنى الجديد بحلول الموعد المستهدف.

290 - وفي حين قال الأمين العام في تقريره المرحلي الخامس عن المشروع إن التأخير في طرح مناقصة المبنى الجديد لن يكون له أي تأثير على إنجاز المبنى بحلول نهاية عام 2024، أقر بأن خطر عدم الوفاء بالجدول الزمني هو رابع المخاطر الخمسة الأولى في تحليل حساسية التكاليف، ثم ورد خطر عدم الوفاء بالجدول الزمني في تقريره المرحلي الرابع (A/76/330) على أنه خامس المخاطر الخمسة الأولى التي يمكن أن يكون لها أكبر تأثير على المشروع.

291 - وأوضحت الإدارة أن المشروع واجه تحديات كبيرة على مدى السنوات القليلة الماضية ومنها جائحة كوفيد-19 ومشاكل سلسلة الإمداد؛ غير أن الأمين العام اعتبر خطر عدم الوفاء بالجدول الزمني في تقاريره المرحلية على أنه عنصر من موجز المخاطر بأكمله. كما أن نهج إدارة المخاطر، وهو نهج وافقت عليه الجمعية العامة، يُسلم أيضا باستمرار احتمال حدوث تحسن من حيث إنجاز المشروع في حدود التكلفة المقدرة له حتى وإن أخذ في الاعتبار احتمال حدوث حالات تأخر بسيط في المشروع.

292 - وبالنظر إلى التأخر في مرحلة طرح المقاصصة المتعلقة بمبنى المكاتب الجديد، واستغراق عملية تقييم العروض وقتا طويلا، والتأخر السابق في تنفيذ العقود، يُساور المجلس القلق من احتمال تأخر إنجاز مشروع استبدال مباني المكاتب من A إلى J أكثر مما هو متوقع.

293 - ويوصي المجلس بأن ترصد الإدارة عن كثب التقدم المحرز في تنفيذ المشروع، وأن تقيم خطر عدم الوفاء بالجدول الزمني وتتعامل معه على نحو حسن التوقيت وأن تتخذ تدابير علاجية للإسراع بتشيد المبنى الجديد.

294 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(د) الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث

295 - الغرض من الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف هو تجديد قصر الأمم وإنشاء مبنى جديد لتلبية احتياجات المنظمة ومعالجة الظروف المتصلة بالصحة والسلامة والعمل. وقصر الأمم هو أكبر مركز مؤتمرات للأمم المتحدة في أوروبا.

296 - وأكدت الجمعية العامة في قرارها 247/68 ألف أهمية الرقابة فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وطلبت إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن تطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات توفير ضمانات الرقابة وتقديم تقرير سنوي عن المسألة إلى الجمعية العامة. واستجابة

لذلك، أكد رئيس المجلس في 27 آب/أغسطس 2014 أن المجلس سيجري مراجعة للحسابات بشأن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وسيقدم تقريراً عنها.

التأخر عن تاريخ الإنجاز المقرر

297 - وفقاً لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، مُدِّد تاريخ الانتهاء المتوقع من الأشغال، التي وُفِّق مبدئياً في عام 2015 على أن تنتهي في عام 2023، إلى كانون الأول/ديسمبر 2025. ووفقاً لتحليل مستقل للمخاطر، يُحتمل ألا يُنتهى منها فعلياً حتى تموز/يوليه 2026. ويرجع هذا التأخر جزئياً إلى أسباب خارجية (منها جائحة كوفيد-19 ونقص المواد والعمالة)، ولكنه يرجع أيضاً إلى تغييرات عديدة أدخلت على المشروع وإلى تأخر طويل في عمليات إدارة التغيير.

298 - ويتطلب ذلك التأخر تمديد موعد انتهاء المجلس من أعمال مراجعته للحسابات. ووافق المجلس على تقديم تقريره النهائي في عام 2024 (A/73/157، الفقرة 4). ويبدو أن الامتثال لقرار الجمعية العامة 247/68 ألف يتطلب تمديد ذلك الموعد للتمكن من تقديم تقرير منفصل عن مراجعة الحسابات في عام 2026.

التحكم في التكلفة الإجمالية حتى حينه

299 - بينما تبلغ الميزانية الإجمالية المعتمدة 836,5 مليون فرنك سويسري، بلغت النفقات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ما قدره 496,2 مليون فرنك سويسري (المبالغ المدفوعة والالتزامات)، أي 59 في المائة من الميزانية المعتمدة. ويتوقع فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث حالياً احتمال أن تزيد النفقات عن الميزانية المعتمدة بنحو 3 في المائة.

المسائل الرئيسية العالقة

300 - بالنسبة للمبنى H المشيد حديثاً، لم تُغلق جميع البنود العالقة ("قائمة العيوب والنواقص")، في حين أن فترة المسؤولية عن العيوب وطولها عامان بدأت في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛ ولا تزال بعض البنود الهامة مفتوحة، وهي تحديداً بنود تتعلق بالنظم التقنية.

301 - وفيما يتعلق بالمباني التاريخية، لا تزال الأشغال جارية بسبب إدخال تغييرات عديدة.

302 - وبالنسبة للمبنى E، وهو توسعة بُنيت في سبعينيات القرن العشرين، وُقِّع عقد التجديد وتلته بداية مرحلة الخدمات وأعمال التصميم الهندسي التي تسبق التشييد، ولكن لا يزال من غير المعروف على نحو أكيد ما ستكون عليه التكاليف النهائية وموعد الانتهاء.

إثارة معدل الإشغال للقلق

303 - نظراً للتغيرات في عادات العمل (أي العمل عن بُعد نتيجة لجائحة كوفيد-19)، أصبح متوسط معدل الإشغال في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ككل منخفضاً، بما في ذلك في المبنى H. وهذه الحالة تبعث على القلق في ظل استمرار استئجار مبنيين إضافيين في جنيف بتكلفة كبيرة وهما مبنيان تستخدمهما بالأخص مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي من المقرر أن تنتقل إلى المبنى H عند الانتهاء

من الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. ولا يبدو أن للخطة الانتقالية المبكرة ونسبة الإشغال الحالية البالغة 8 مكاتب لكل 10 أشخاص بوجه أعم أهمية في هذا الصدد ويثيران مسائل تتعلق بكفاءة شغل الأماكن.

الحفاظ على التراث

304 - فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالحفاظ على التراث، تحتاج بعض قطع الأثاث إلى تجديد. ومعظم الأعمال الفنية وقطع الأثاث مودعة في مخازن مؤقتة في ظروف جيدة، لكن الأعمال الفنية الموجودة في القبو الحالي في مكتبة مكتب الأمم المتحدة في جنيف، الذي لم يُجدد بعد، لا تستفيد من ظروف حفظ جيدة وأمنة.

305 - ويوصي المجلس بأن تقيم الإدارة ما إذا كانت هناك إمكانية لاسترداد أي تكاليف نشأت كان من الممكن تجنبها، وأن ترصد عن كثب الخطوات التقنية للبرنامج من أجل توقع أي تغييرات قد تدخل نتيجة لأخطاء البائعين أو قصور منهم والحيلولة دون إدخالها.

306 - ويوصي المجلس بأن تضع الإدارة خطة بديلة لضمان انتقال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المبنى E في الموعد المحدد حتى في حالة تأخر الأشغال فيه.

307 - ويوصي المجلس بأن تسوّي الإدارة جميع المسائل العالقة المتعلقة بالمبنى H قبل نهاية فترة المسؤولية.

308 - ويوصي المجلس بأن تجري الإدارة بحلول نهاية عام 2023 دراسة للاستخدام الأمثل للحيز، وأن تتخذ خطوات لزيادة معدل الإشغال في مباني مكتب الأمم المتحدة في جنيف زيادة كبيرة، بما في ذلك المبنى H.

309 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصيات.

10 - إدارة الموارد البشرية

310 - أثارت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها عن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، شواغل بشأن استخدام الموظفين المتقدمين عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والأطراف الثالثة المقدمة للخدمات، وشددت على الحاجة إلى مزيد من الوضوح والامتثال للقواعد والأنظمة ذات الصلة وشفافية الميزانية فيما يتعلق بالاستعانة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وأطراف ثالثة لاستقدام الأفراد (A/77/574، الفقرة 53).

311 - وأعربت اللجنة الاستشارية أيضاً عن بالغ قلقها لأن موافقة اللجنة لم تُلتَمَس، عملاً بقرار الجمعية العامة 217/35، قبل إنشاء عدد من الوظائف الرفيعة المستوى الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتجنب تكرار حدوث حالة مماثلة وكفالة الاحترام الكامل لأحكام قرارات الجمعية العامة (A/77/574، الفقرة 60).

312 - وأعربت اللجنة الاستشارية، في تقريرها عن الاستعراض العام لإصلاح إدارة الموارد البشرية للفترة 2019-2020 والآفاق المستقبلية، عن شواغلها بشأن مسائل منها، على سبيل المثال لا الحصر، أوجه القصور في عمليات اختيار الموظفين، بما في ذلك المعاملة المتساوية للمرشحين الخارجيين والداخليين،

وكمية التعيينات المؤقتة (بما في ذلك استخدام بدل الوظيفة الخاص)، والعوائق التي تحول دون تحقيق هدف في التوزيع الجغرافي المتكافئ والتوازن بين الجنسين (A/75/765، الفقرة 11).

313 - وتابع المجلس هذه الشواغل واستعرض عدة مسائل منها تعيين الموظفين عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأطراف الثالثة المقدمة للخدمات وإنشاء وظائف رفيعة المستوى واستخدام التعيينات المؤقتة وبدل الوظيفة الخاص والتوزيع الجغرافي، ووقف على أوجه قصور تحتاج إلى تحسين على النحو المبين أدناه.

(أ) ضعف إدارة وظائف الموظفين المتعاقدين مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملية اختيارهم

314 - أثار المجلس في تقريره السابق (A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرات 275-287) شواغل بشأن الحاجة إلى التعجيل بإدماج الموظفين الذين يديرهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأمانة العامة، وعدم موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على وظائف من الرتبة مد-1 ورتب أعلى، وأوجه القصور في الإطار القانوني للموظفين الذين يديرهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

315 - وتابع المجلس مسألة استخدام الموظفين المتعاقدين مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فلاحظ أن عدد الموظفين المتعاقدين معه كان يبلغ 398 موظفاً في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وكانوا موزعين على خمسة كيانات من كيانات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول. واستعرض المجلس إدارة الوظائف وعملية استقدام شاغليها وإدارة عقودها، فلاحظ أوجه القصور المبينة أدناه.

'1' الحاجة إلى تحسين إدارة 10 وظائف من الرتبة مد-1 ورتب أعلى

316 - أنشأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 11 وظيفة من الرتبة مد-1 ورتب أعلى في عام 2022، ورُصدت لها موارد في شكل مبلغ إجمالي تحت فئة الميزانية الخاصة بالمنح والمساهمات. ومولت هذه الوظائف من موارد خارجة عن الميزانية من خلال اتفاقات مستوى الخدمة المبرمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكانت هذه الوظائف الإحدى عشرة لمنسقين إقليميين للشؤون الإنسانية ونواب لمنسقي الشؤون الإنسانية، وكانت جميعها مشغولة.

317 - ومن تلك الوظائف الإحدى عشرة، أنشئت 10 وظائف، وهي وظيفتان لأمين عام مساعد و 5 برتبة مد-2 و 3 برتبة مد-1، منذ أكثر من عام، وأنشئ أقدمها (وظيفة لمنسق إقليمي للشؤون الإنسانية) في عام 2012. ولاحظ المجلس عدم التماس موافقة الهيئات المختصة على تلك الوظائف العشر قبل إنشائها.

318 - وأوضحت الإدارة أن هذه الوظائف لمنسقين كبار للشؤون الإنسانية تندرج ضمن ولاية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. فهذه الوظائف ليست من وظائف الأمانة العامة ولا يقوم شاغلوها بأي مهام من مهام الأمانة العامة. وأوضحت الإدارة أيضاً أن ثلاث وظائف كانت ملغاة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وستلغى أربع وظائف أخرى في عام 2023.

319 - ويرى المجلس أن هذه الوظائف العشر ممولة فعليا من موارد خارجة عن الميزانية وتتبع من الناحية الموضوعية إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ الذي يشغل أيضاً منصب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية. وبالتالي، كان ينبغي أن توافق عليها مجالس الإدارة.

2'

عدم وضوح إجراءات اختيار المنسقين الإقليميين للشؤون الإنسانية ونواب منسقي الشؤون الإنسانية

320 - استعرض المجلس عملية اختيار شاغلي وظائف المنسقين الإقليميين للشؤون الإنسانية ونواب منسقي الشؤون الإنسانية، فلاحظ عدم الإعلان عن شغور أي منها وعدم خضوع أي من شاغلي الفئتين من الوظائف لفرز وتقييم مسبقين وعدم خضوعهم لاستعراض من طرف هيئة استعراض مركزية.

321 - وأوضحت الإدارة أن وظائف المنسقين الإقليميين للشؤون الإنسانية ونواب منسقي الشؤون الإنسانية ليست من وظائف الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبالتالي لا ينطبق عليها الأمر الإداري المتعلق بإدارة التعيينات المؤقتة (ST/AI/2010/4/Rev.1) والأمر الإداري المتعلق بنظام اختيار الموظفين (ST/AI/2010/3). ووفقا لإجراءات الاختيار الحالية وقرار الجمعية العامة 182/46، يُقرر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ تعيين كبير موظفين في بلد معين يمر بأزمة بعد التشاور مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومع الشركاء. ثم يقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية طلب التعيين إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقيام بالإجراءات الإدارية. ويُفترض أن يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز إجراءات اختيار شاغلي تلك الوظائف.

322 - ولاحظ المجلس عدم وجود سياسة واضحة بشأن إجراءات اختيار شاغلي وظائف المنسقين الإقليميين للشؤون الإنسانية ونواب منسقي الشؤون الإنسانية.

323 - والمجلس قلق من احتمال أن يؤثر عدم وجود سياسة واضحة بشأن إجراءات الاختيار وعدم وضوح هذه الإجراءات في اتساق عمليات الاختيار وشفافيتها والتنافس فيها.

324 - ويوصي المجلس بأن تكفل الإدارة أن يعزز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إدارة تلك الوظائف الرفيعة المستوى، بالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكفالة خضوعها للإشراف الملائم.

325 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

3'

عدم استعراض هيئات الاستعراض المركزية التابعة للأمانة العامة لعملية اختيار الموظفين الوطنيين التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيابة عن الأمانة العامة

326 - تؤدي هيئات الاستعراض المركزية دورا حاسما في ضمان اختيار أفضل المرشحين لكل وظيفة لأنها تكفل الامتثال لأنظمة الأمم المتحدة، وتعزز الإنصاف وعدم التمييز، وتقيم المرشحين بموضوعية، وتعزز الاتساق في اتخاذ القرارات، وتكفل جودة العمالة.

327 - وقام المجلس على أساس عينة مختارة باستعراض عملية اختيار الموظفين الوطنيين التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيابة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ولاحظ المجلس أن هيئات الاستعراض المركزية التابعة للأمانة العامة لم تقم بأي عملية استعراض خلال عملية اختيار المرشحين البالغ عددهم 1 174 مرشحا مع أنها عملية يقتضيها نظام اختيار الموظفين.

328 - وأوضحت الإدارة أن الموظفين الوطنيين يُختارون من خلال عملية تنافسية وفقا لسياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالاستخدام، ويخضعون لاستعراض للامتثال لجريه فريق استعراض الامتثال التابع للبرنامج الإنمائي، وهو استعراض مماثل للاستعراض الذي تقوم به آلية هيئات الاستعراض المركزية.

- 329 - ويرى المجلس أن آلية هيئات الاستعراض المركزية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة تؤدي دوراً أساسياً في التأكد من تطبيق معايير التقييم تطبيقاً سليماً ومن اتباع الإجراءات المنطبقة بدقة. وعدم قيام هيئات الاستعراض المركزية بالاستعراض قد يؤدي إلى نشوء منازعات عند نقل الموظفين إلى الأمانة العامة.
- 330 - ويوصي المجلس بأن تواصل الإدارة دعم الكيانات في تسريع عملية إدماج الموظفين الذين يدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شؤونهم في الأمانة العامة بطريقة تدريجية وسلسلة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لكفالة الشفافية والإنصاف في عملية الاختيار وفقاً للإطار التنظيمي للمنظمة.
- 331 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(ب) الحاجة إلى إنجاز استعراضات بشأن الطريقة الحالية التي تقدم من خلالها الشركة "T" خدمات دعم التوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبشأن عملية طلب تقديم العروض

332 - حدد المجلس في تقريره السابق (A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرات 288-310) حالات قصور في استخدام الموظفين من جانب أطراف ثالثة مقدّمة للخدمات. وتابع المجلس هذه المسألة، فلاحظ أن موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذين تعاقدت معهم الأطراف الثالثة يشكلون جزءاً لا يتجزأ من القوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة، والشركة "T" هي الأكبر من بين هذه الأطراف المقدّمة للخدمات.

333 - وأجرى المجلس استعراضاً كلياً وشاملاً للموظفين الذين تعاقدت معهم الشركة "T"، فلاحظ أنها كانت متعاقدة مع 1 306 موظفين في الأمانة العامة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 من خلال ثلاثة عقود موقّعة في الأعوام 2005 و 2009 و 2020 لتقديم خدمات الدعم إلى الأمانة العامة في التوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واستعرض المجلس استخدام الموظفين الذين تعاقدت معهم الشركة "T" وعملية الشراء وإدارة العقود، فلاحظ حالات القصور المبيّنة أدناه.

'T' اعتماد الأمانة العامة اعتماداً كبيراً على الشركة "T" في توفير موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

334 - المبلغ الإجمالي الذي لا يجوز تجاوزه عن العقود الثلاثة هو 1,07 بليون دولار، لكن النفقات الفعلية بلغت 1,01 بليون دولار في 4 أيار/مايو 2023. ولاحظ المجلس كذلك أن إجمالي قيمة أوامر الشراء في عام 2022 ارتفع إلى 118,42 مليون دولار. وترد التفاصيل في الجدولين 26 و 27 من الفصل الثاني.

الجدول 26 من الفصل الثاني

المبلغ الإجمالي الذي لا يجوز تجاوزه عن العقود مع الشركة "T" والنفقات الفعلية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

رقم العقد	المبلغ الإجمالي الذي لا يجوز تجاوزه	النفقات الفعلية حتى 4 أيار/مايو 2023
PD/C0028/05	740,83	730,53
PD/C0165/09	245,51	245,01
PD/C0101/20	83,90	31,85
المجموع	1 070,24	1 007,39

المصدر: استناداً إلى العقود الموقّعة بين الشركة "T" والأمانة العامة.

الجدول 27 من الفصل الثاني

النفقات الفعلية المتكبدة عن العقود المبرمة مع الشركة "T" في الفترة 2020-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

رقم العقد	2020	2021	2022
PD/C0028/05	65,44	48,31	80,34
PD/C0165/09	21,40	16,77	24,42
PD/C0101/20	0,27	10,44	13,66
المجموع	87,11	75,52	118,42

المصدر: استنادا إلى بيانات قدمها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

335 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان عدد الموظفين المتعاقدين مع الشركة "T" يبلغ 1 306 موظفين وكانوا موزعين على 37 بعثة وكيانا، بينما كان ما مجموعه 1 629 موظفا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ممولين من الميزانية العادية. ففي مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على سبيل المثال، وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان عدد الموظفين فيه المتعاقدين مع الشركة "T" يبلغ 156 موظفا بينما كان فيه 229 موظفا آخرين ممولين من الميزانية العادية. ولاحظ المجلس أيضا أن العدد الإجمالي لموظفي المكتب الذين تعاقدت معهم أطراف ثالثة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركة "T" والشركة "E"، يبلغ 392 موظفا، أي يزيد عن عدد الموظفين الممولين من الميزانية العادية بمقدار 1,71 مرة.

2' طول مدة خدمة الموظفين الذين تعاقدت معهم الشركة "T" وتآدية الكثير منهم مهام أساسية أو منتظمة

336 - أجرى المجلس تحليلا لطول مدة خدمة الموظفين الذين تعاقدت معهم الشركة "T"، فلاحظ أن 1 013 موظفا من 1 306 موظفين عملوا في الأمانة العامة لأكثر من سنة واحدة، بينما عمل 659 موظفا لأكثر من ثلاث سنوات ومنهم 475 موظفا عملوا لأكثر من خمس سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، عمل 145 موظفا لأكثر من 10 سنوات، بينما عمل 37 موظفا مع المنظمة لأكثر من 15 عاما، وكانت أطول مدة هي 17 عاما. وترد التفاصيل في الجدول 28 من الفصل الثاني.

الجدول 28 من الفصل الثاني

تحليل مدة خدمة الموظفين الذين تعاقدت معهم الشركة "T" حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

المدة	عدد الموظفين
أكثر من 15 سنة	37
من 10 سنوات إلى 15 سنة	108
من 5 إلى 10 سنوات	330
من 3 إلى 5 سنوات	184
من سنة واحدة إلى 3 سنوات	354

المدة	عدد الموظفين
أقل من سنة واحدة	293
المجموع	1 306

المصدر: استنادا إلى بيانات قدمها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

337 - واستعرض المجلس الألقاب الوظيفية لأولئك الموظفين المتعاقد معهم، فلاحظ أن موظفين متعاقد معهم لمدة طويلة كانوا يتولون مهام أساسية أو منتظمة (مثل مهام أخصائي في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، ومهندس بيانات، ومصمم لمواقع الإنترنت) من الممكن أن يتولاها موظفون في الأمانة العامة مولون من الميزانية العادية.

338 - وعمل المتعاقدون في الأمانة العامة لفترات طويلة أمرٌ يثير قلق المجلس لأنه ربما يدل على أنهم جزء لا يتجزأ من القوة العاملة في الكيانات المعنية، ولأن تأديتهم مهام أساسية أو منتظمة قد يشكل مخاطر من حيث أمن البيانات وسريتها ويؤدي إلى أمور منها نقص المعرفة المؤسسية والحد من المساءلة.

339 - ويوصي المجلس بأن تجري الإدارة استعراضا شاملا للقوة العاملة في سياق خدمات دعم التوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تتجنب الاعتماد المفرط على الموظفين المتعاقدين مع أطراف ثالثة.

340 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

3' حالات قصور في إدارة عمليات الشراء والعقود

341 - استعرض المجلس إدارة عمليات الشراء والعقود المتصلة بخدمات دعم التوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فلاحظ فيها حالات القصور الجسيمة التالية.

(أ) منح الشركة "T" العقد رغم عدم استيفائها المعايير الإلزامية الأولية للتأهل المسبق

342 - استعرض المجلس عمليات الشراء المتصلة بخدمات دعم التوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي قامت بها شعبة المشتريات في عام 2004، فلاحظ حالات قصور جسيمة.

343 - ففي شباط/فبراير 2004، وجهت شعبة المشتريات طلبا إلى 401 بائع للحصول على المعلومات، وبينت في هذا الطلب المعايير الإلزامية للتأهل المسبق للمشاركة في مرحلة طلب تقديم العروض من عملية الدعوة لتقديم العطاءات. واستُبعد بائعان من البائعين الذين ردوا على الطلب وعددهم 17 بائعا لعدم استيفائهما الشروط الإلزامية. غير أن شعبة المشتريات لم تستبعد الشركة "T" التي مُنحت العقد في نهاية المطاف رغم عدم استيفائها المعايير الإلزامية الأولية للتأهل المسبق المتعلقة بمؤشرات الربح وحجم الأعمال. فقد غيّرت شعبة المشتريات، في التقرير عن تقييم البائعين الذي ردوا على طلب الحصول على المعلومات، معيار التقييم من "ربح البائع في السنوات الثلاث الأخيرة" إلى شرط أقل صرامة وهو "تقديم البيانات المالية"، وخففت معيار حجم الأعمال السنوي من 10 ملايين دولار إلى 5 ملايين دولار. ونتيجة لهذه التغييرات، تمكنت الشركة "T" في الأخير من التأهل مسبقا لمرحلة طلب تقديم العروض. ولم توثق أسباب تغيير

معايير التأهل المسبق الإلزامية ولم تتمكن شعبة المشتريات من تقديم تفسيرات لذلك بسبب مرور وقت طويل على الحالة وتغيّر الموظفين.

344 - ويرى المجلس أن على شعبة المشتريات أن تكفل، حيثما يلزم إجراء تغييرات في شروط التأهل المسبق للبائعين، توثيق هذه التغييرات على النحو السليم والموافقة عليها على النحو الواجب ثم تطبيقها على جميع مقدمي العطاءات على النحو المبين في دليل المشتريات. فقد يؤدي انتهاك هذه الشروط إلى انعدام الامتثال والإنصاف والشفافية، وهو ما يشكل خطراً على سمعة المنظمة.

(ب) تسبّب عدم التخطيط الكافي لعملية طلب تقديم العروض في ضياع فرص، وعدم استبدال العقود القائمة على النحو المتوخى

345 - وُقّع العقد الأصلي مع الشركة "T" في 30 حزيران/يونيه 2005، وخضع منذئذ لما عدده 36 تعديلاً. وكانت الإدارة قد خططت لعملية طلب تقديم عروض لاستبدال العقد، لكن هذه العملية المخطط لها أرجئت مراراً بسبب التخطيط غير الكافي والتأخر في إعداد بيان الأعمال على النحو المبين أدناه.

346 - وكانت مدة العقد الأصلي الأولية مع الشركة "T" هي ثلاث سنوات، مع امتلاك الأمم المتحدة الحق في تمديد العقد لمدة سنة إضافية أو سنتين إضافيتين (أي "3+1+1")، بمبلغ إجمالي لا يتجاوز 66,51 مليون دولار، وكان ينبغي أن ينتهي العقد في 30 حزيران/يونيه 2010. غير أن المجلس لاحظ أن عملية طلب تقديم العروض لم تُجز حتى عام 2011 بسبب التخطيط غير الكافي والتأخر في إعداد بيان الأعمال. ثم أدى ذلك إلى تمديد العقد الأصلي مرتين لينتهي في 30 حزيران/يونيه 2012، وزاد المبلغ الإجمالي للعقد الذي لا يجوز تجاوزه إلى 170,53 مليون دولار. وشعبة المشتريات هي التي طلبت التمديد نظراً لعدم وجود تاريخ محدد لطرح طلب جديد لتقديم العروض، ولأن هذه الخدمات ذات أهمية بالغة بالنسبة لعمليات البعثات.

347 - ولاحظ المجلس كذلك أن العملية الثانية لطلب تقديم العروض أُجريت في شباط/فبراير 2017، ويرجع ذلك أساساً إلى استغراق إعداد بيان الأعمال ما يقرب من خمس سنوات. وفي الفترة الفاصلة بين عمليتي طلب تقديم العروض، مُدّد العقد مرتين لينتهي في 30 حزيران/يونيه 2017، وزاد المبلغ الإجمالي للعقد الذي لا يجوز تجاوزه إلى 396,04 مليون دولار.

348 - وأوضحت الإدارة أن إعداد بيان الأعمال يستغرق وقتاً طويلاً وهو عملية تشاورية إلى حد كبير. وكانت هناك مشاكل في تفسير العقد فيما يتعلق بالسفر والتأشيرات والاستحقاقات والإخلاء، مما أدى إلى تأخر العملية الأولى لطلب تقديم العروض. وأوضحت الإدارة كذلك أن عملية وضع هيكل جديد تماماً لتوفير الخدمات، يُنقل فيه من الاعتماد على زيادة عدد الموظفين إلى تأمين خدمات قائمة على الأداء، عملية احتاجت وقتاً طويلاً أيضاً.

349 - وأعربت لجنة العقود في المقر مراراً عن قلقها البالغ من طول الوقت المستغرق في المضي بعملية طلب تقديم العروض لاستبدال العقد، وطلبت إلى شعبة المشتريات تسريع عملية إعداد بيان الأعمال.

350 - وبينما يُدرك المجلس التعقيدات التي تواجه القيام بعملية جديدة لطلب تقديم العروض، يرى أن شعبة المشتريات وإدارة الدعم الميداني (التي أصبحت إدارة الدعم العملياتية) كانتا على دراية بالصعوبات لسنوات عديدة وكان بإمكانهما بدء العملية في وقت أبكر بكثير. ويرى المجلس أيضاً أنه كان ينبغي لإدارة

الدعم الميداني أن تعطي الأولوية للتعجيل بعملية استبدال العقد الحالي لتجنب وضع نفسها في وضع لا يكون فيه أمامها خيار آخر سوى تمديد العقد مرة أخرى، لا سيما وأن المبلغ الأصلي الذي لا يجوز تجاوزه للعقد مع الشركة "T" وهو 66 مليون دولار تجاوز الآن بليون دولار.

351 - والمجلس قلق لأن تكرر حالات التخطيط غير الكافي لعمليات طلب تقديم العروض والتأخر الكبير فيها أدّى إلى عدم تحقيق النتائج المتوخاة فيما يتعلق باستبدال العقد الحالي وإلى إهدار موارد.

(ج) قصور عملية طلب تقديم العروض وافتقارها إلى الإنصاف والشفافية

352 - استعرض المجلس عملية طلب تقديم العروض التي أجريت في عام 2017، فلاحظ حالات قصور فيها. ففي 19 شباط/فبراير 2017، وجهت شعبة المشتريات طلباً لتقديم عروض إلى 134 بائعاً من 30 بلداً لتقديم خدمات مختلفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحصلت الشركة "M" على أعلى درجة فنية وكانت صاحبة التكلفة الأقل. وعند نظر لجنة العقود في المقر في المسألة، دققت فيما إذا كانت الشركة "A"، التي كانت تشكّل اتحاد شركات مع الشركة "M"، مقدّم عرض يستوفي الشروط. وفي الأخير، قررت شعبة المشتريات، بالاشتراك مع الجهة طالبة الشراء، أن السماح من جديد بالتعامل مع الشركة "A" يجعلها مؤهلة للحصول على عقد كعضو في اتحاد الشركات الذي تقوده الشركة "M". غير أن الأمين العام المساعد لإدارة سلسلة الإمداد لم يقبل التوصية بمنح العقد التي قدمتها شعبة المشتريات وأيدتها أغلبية أعضاء اللجنة، بل قبل توصية بالرفض وفتح الباب من جديد لتقديم العروض. وأبلغت شعبة المشتريات الشركة "T" بإلغاء طلب تقديم العروض الأصلي ودعتها إلى المشاركة في المفاوضات لتقديم الخدمات لمدة سنتين.

353 - ويرى المجلس: (أ) أن حرمان اتحاد الشركات الذي تقوده الشركة "M"، دون مبررات موثقة كافية، من فرصة التفاوض والحصول على العقد على الرغم من أنه كان ممثلاً من الناحية الفنية وكان صاحب أدنى سعر قد يكون مؤشراً على قصور عملية الشراء، وأن منح العقد للشركة "T" لم يستوف مبادئ الإنصاف والنزاهة والشفافية ولم يكن في مصلحة المنظمة؛ (ب) أن سعر الشركة "T" المخفض المتفاوض عليه ظل مع ذلك أعلى من السعر الذي عرضه اتحاد الشركات الذي تقوده الشركة "M"، وهو ما حرم المنظمة ربما من فرصة تخفيض تكاليف الحصول على خدمات دعم التوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

354 - ويشعر المجلس ببالغ القلق إزاء حالات القصور التي تم الوقوف عليها في سياق العمليات السابقة لطلب تقديم العروض المنجزة في عامي 2005 و 2017 والتي تتعارض مع مبدأ تحقيق أفضل درجة من الكفاءة الاقتصادية وقد تضرر بسمعة الأمم المتحدة. ونظراً لاعتماد الأمانة العامة الشديد على موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعاقدين مع أطراف ثالثة، وحالات القصور التي تم الوقوف عليها في إدارة عمليات الشراء والعقود، من الضروري إجراء استعراضٍ شامل لعمليات الشراء وتقييم لفعالية الطريقة المعمول بها حالياً من حيث التكلفة.

355 - ويوصي المجلس بأن تستعرض الإدارة مسائل الشراء التي برزت في العمليات السابقة لطلب تقديم العروض لكفالة مراعاة الدروس المستفادة في عمليات الشراء الجديدة من حيث الشروط نفسها لضمان اتساق هذه العمليات مع مبادئ الشراء المعمول بها في الأمم المتحدة.

356 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(ج) حالات قصور كبير في عملية إدارة ملء وظيفة برتبة ف-5 واختيار شاغلها

357 - أنشأت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وظيفة برتبة ف-5 ليتولى شاغلها إنشاء موقع لمجلس الأمن على شبكة الإنترنت، واختارت مرشحا لشغل هذه الوظيفة في عام 2018 لمدة ثلاثة أشهر، لكنها لم تصدر إعلانا عن شعور هذه الوظيفة المؤقتة.

358 - ووقف المجلس على حالات القصور الكبير التالية في عملية إدارة ملء الوظيفة واختيار شاغلها: (أ) كانت المهمة الرئيسية للوظيفة هي تحديث موقع لمجلس الأمن على شبكة الإنترنت، وهي مهمة يقوم بها عادة خبير استشاري إذا تعذر العثور على الخبرة اللازمة داخليا، ولا تتماشى مع لقب كبير موظفي برامج (ف-5)؛ (ب) لم يُوافق على إنشاء الوظيفة على النحو الواجب؛ (ج) الشخص الذي اختير لشغل الوظيفة كان متعاقدا مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باعتباره خبيرا استشاريا في مجال الاتصالات الاستراتيجية، ثم اختير من خلال عملية تعيين مؤقت دون استيفاء شرط التوقف عن الخدمة لمدة ستة أشهر على النحو المنصوص عليه في الأمر الإداري [ST/AI/2010/4/Rev.1](#)؛ (د) احتمال وجود تضارب في المصالح.

359 - ويوصي المجلس بأن تجري الإدارة استعراضا لعملية إدارة ملء الوظيفة برتبة ف-5 واختيار شاغلها، بما في ذلك تحديد حالات القصور التي ربما حدثت وما إذا كان هناك تضارب في المصالح، والنظر في اتخاذ إجراء إداري مناسب آخر تبعا لنتائج هذا الاستعراض.

360 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(د) إدارة الوظائف

1' إدارة بدل الوظيفة الخاص

361 - يرد في الأمر الإداري المتعلق ببدل الوظيفة الخاص ([ST/AI/1999/17](#)) أن الإنز بدفع بدل وظيفة خاص لا يدخل في حساب المعاش التقاعدي يُمنح في حالات استثنائية عندما يطلب من الموظف الاضطلاع، لفترة مؤقتة تتجاوز ثلاثة أشهر، بكامل واجبات ومسؤوليات وظيفة من الواضح أن رتبته أعلى من رتبة وظيفته. وأشارت الجمعية العامة في الفقرة 15 من قرارها [252/75](#) إلى أن منح هذه المزايا ينبغي أن يقتصر على الحالات الاستثنائية، وطلبت إلى الأمين العام أن يمتثل للقواعد التي تنظم مدة وتمديد بدل الوظيفة الخاص، وأن يستعرض الوظائف التي تظل شاغرة أو الوظائف المشغولة عن طريق تلقي بدل الوظيفة الخاص لأكثر من سنة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في سياق مقترحاته للميزانية المقبلة.

362 - وفي عام 2022، كان 1 081 موظفا في كيانات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول يتلقون بدل وظيفة خاص. واستعرض المجلس مدة دفع بدل الوظيفة الخاص في هذه الحالات والإبلاغ عنها، فلاحظ حالات القصور التالية:

(أ) كان 488 من 1 081 موظفا يتلقون بدل وظيفة خاص لأكثر من سنة واحدة، ومنهم 21 موظفا كانوا يتلقون بدل وظيفة خاص لأكثر من 5 سنوات (أطول مدة كانت أكثر من 8 سنوات)، وهو ما لا يتماشى مع الطابع المؤقت لبديل الوظيفة الخاص؛

(ب) كان موظفون يتلقون بدل وظيفة خاص يشغلون ما مجموعه 199 وظيفة شاغرة تماما؛ ونتيجة لذلك، لم تُملأ الوظائف من خلال إنجاز عمليات استقدام عادية في أوانها. و 199 وظيفة من

الوظائف البالغ عددها 488 وظيفة التي كان يشغلها موظفون يتلقون بدل وظيفة خاص كانت شاغرة تماما. ولاحظ المجلس أن 78 وظيفة من تلك الوظائف البالغ عددها 199 وظيفة ظلت شاغرة لأكثر من سنتين.

363 - ويساور المجلس القلق من دفع بدل الوظيفة الخاص لأكثر من سنة واحدة لأنه لا يتماشى مع الطابع المؤقت لهذا البديل. كما أن استخدام بدل الوظيفة الخاص لأجل طويل سيكون له أثر سلبي على استمرارية تصريف الأعمال وإنجاز الولايات. ويرى المجلس أن الأمر يتطلب مزيدا من الوضوح فيما يتعلق بالإبلاغ عن استخدام بدل الوظيفة الخاص حتى يتسنى لمجالس الإدارة استعراضه والتمحيص فيه.

364 - ويوصي المجلس بأن تستعرض الإدارة السياسة المتعلقة ببديل الوظيفة الخاص لضمان حصر استخدامه في الحالات الاستثنائية.

365 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

2' الحاجة إلى مراجعة تصنيف أربعة وظائف بديلة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة

366 - أشارت الجمعية العامة في قرارها 236/62 إلى قرارها 217/35 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1980، وأكدت من جديد دور الجمعية فيما يتعلق بهيكل الأمانة العامة، بما يشمل إنشاء الوظائف وتحويلها وخفض عددها وإعادة توزيعها، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد الجمعية بمعلومات شاملة عن جميع القرارات التي تتناول الوظائف الرفيعة المستوى الدائمة والمؤقتة، بما يشمل ما يعادلها من وظائف ممولة من الميزانية العادية ومن موارد خارجة عن الميزانية.

367 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت 454 وظيفة برتبة مد-1 وما فوقها تزيد مدتها على سنة واحدة ممولة من الميزانية العادية لكيانات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول. و 416 وظيفة من هذه الوظائف كانت وظائف ثابتة، وكانت 23 وظائف بديلة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، وكانت 7 وظائف مؤقتة، وكانت 5 وظائف ممولة من التبرعات، بينما كانت 3 من وظائف الموظفين المؤقتين للاجتماعات.

368 - واستعرض المجلس هذه الوظائف، فلاحظ أن أربع وظائف بديلة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة برتبة مد-1 وما فوقها، وهي وظائف ممولة من الميزانية العادية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لم يبلغ عنها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022. ولاحظ المجلس كذلك أن تلك الوظائف البديلة الأربع من وظائف المساعدة المؤقتة العامة أنشئت منذ أكثر من سنتين وأقدمها وظيفة أنشئت منذ 10 سنوات، ومن ثم فهي بطبيعتها ليست مؤقتة.

369 - وأوضحت الإدارة أن من غير المطلوب اقتراح وظائف بديلة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة في الميزانية وفقا للسياسة العامة، وأنه أبلغ عن أربع وظائف في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

370 - ويساور المجلس القلق من عدم تصنيف تلك الوظائف الأربع تصنيفا دقيقا وتأدية ذلك إلى عدم الإبلاغ عنها على النحو الواجب في الميزانية. فقد يُضعف ذلك التدقيق في الميزانية ومراجعتها.

371 - ويوصي المجلس بأن تكفل الإدارة أن يقوم الكيان المعني، بتوجيه من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، بمراجعة تصنيف تلك الوظائف البديلة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

372 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(هـ) حالات قصور في اختيار الموظفين المتعاقدين مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

373 - لاحظ المجلس في تقريره السابق (A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرات 288-310)، حالات قصور في استخدام الموظفين المتعاقدين مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مثل طول فترات الخدمة، والمخاطر القانونية التي تتطوي عليها الاتفاقات المالية، واحتمال عدم اتباع عمليات الاستقدام المعمول بها اتباعا تاما، وعدم وضوح هوية الموظفين. وتابع المجلس هذه المسألة واستعرض عملية تعيين الموظفين المتعاقدين مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب التنسيق الإنمائي، فلاحظ ما يرد أدناه.

'1' عدم تضمّن الاتفاقات المالية أحكاما راسخة بشأن طريقة الاختيار التي يجب استخدامها

374 - وفقا للاتفاقات المالية الموقعة بين كيان الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، هناك طريقتان لاختيار الموظفين المتعاقدين مع هذا المكتب. وإحداهما هي عملية اختيار أولي بحتة وكيان الأمانة العامة مسؤول بموجبها عن العملية برمتها، بما في ذلك الإعلان عن الوظيفة، ووضع قائمة مختصرة للمرشحين وإجراء المقابلات معهم، واتخاذ قرارات الاختيار، والموافقة على التعيينات، وتقديم طلبات الاختيار الأولي إلى مكتب خدمات المشاريع. أما الطريقة الأخرى، فيجري فيها الاختيار وفقا للنظامين الأساسي والإداري لمكتب خدمات المشاريع، وكيان الأمانة العامة مسؤول بموجبها عن إجراء المقابلات مع المرشحين، واتخاذ قرارات الاختيار، والموافقة على التعيينات، وتقديم طلبات التعيين إلى المكتب، بينما المكتب مسؤول عن الإعلان عن الوظيفة وتقديم قوائم المرشحين الطويلة والمختصرة إلى الأمانة العامة.

375 - ولاحظ المجلس أن الاتفاقات المالية الموقعة بين كيان الأمانة العامة ومكتب خدمات المشاريع تنظم إجراءات الاختيار في إطار هاتين الطريقتين، ولكنها تقتصر إلى أحكام توضّح الظروف التي تُحدد على أساسها الطريقة التي ينبغي تطبيقها. وبدلا من ذلك، يحدد كيان الأمانة العامة الطريقة التي ينبغي تطبيقها. وفي عام 2022 على سبيل المثال، اختير 48 من بين 98 موظفا في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفقا لطريقة الاختيار الأولي، واختير الموظفون الخمسون الآخرون وفقا للنظامين الأساسي والإداري لمكتب خدمات المشاريع.

376 - وفي ظل الاختلاف الكبير بين هاتين الطريقتين، يساور المجلس القلق من احتمال أن يكون لعدم وجود حكم راسخ تُحدّد على أساسه طريقة الاختيار أثر سلبي على اتساق ووضوح عملية اختيار المرشحين، وأن يشكل خطرا يحد من الشفافية والتنافس فيها.

377 - ويوصي المجلس بأن تكفل الإدارة أن تقوم الكيانات المعنية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالنص بوضوح في الاتفاق المالي المعدل المقبل على الظروف التي تُحدد على أساسها الطريقة التي ينبغي تطبيقها.

378 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

'2' عدم اتساق إجراءات الاختيار عند استخدام طريقة الاختيار الأولي البحتة

379 - واستعرض المجلس على أساس عينة مختارة ما عدده 34 حالة من حالات استخدام طريقة الاختيار الأولي البحتة في مكتب التنسيق الإنمائي، و 9 حالات مثلها في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية،

و 8 حالات أخرى مثلها في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، فلاحظ الاختلاف الكبير في إجراءات الاختيار وعدم اتساقها مع ما يرد في الاتفاقات المالية. وفي الحالات في مكتب التنسيق الإنمائي البالغ عددها 34 حالة، اختير المرشحون من قائمة المرشحين غير الرسمية لمكتب خدمات المشاريع بدلا من أن تتم على أساس إعلان مكتب التنسيق الإنمائي عن الوظيفة. واقتصر في ثلاث حالات من الحالات التسع في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إنجاز استعراض مستندي، ولم يُعلن فيها عن الوظيفة ولم تُجر فيها مقابلات. وفي ست حالات من الحالات الثمان في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، لم يُعلن عن الوظيفة ولم تُجر مقابلات.

380 - وأوضحت الإدارة أن عملية الاختيار الأولي البحتة بُسّطت في بعض الحالات الطارئة والعاجلة ولم يُعلن فيها عن الوظائف أو لم تُجر فيها مقابلات. كما أن الكيانات اعتمدت على مكتب خدمات المشاريع اعتمادا كبيرا في اختيار المرشحين المختارين مبدئيا لأن ذلك أكثر كفاءة وفعالية.

381 - ويرى المجلس أنه على الرغم من نص الاتفاق المالي بوضوح على عملية الاختيار، لم يُتبع ذلك بدقة، وأن تطبيق الكيانات الفعلي لعملية الاختيار الأولي البحتة فيه تباين.

382 - ويساور المجلس القلق من احتمال أن يشكل عدم الاتساق الذي وُقف عليه في تطبيق طريقة الاختيار الأولي البحتة خطرا يحد من الشفافية والتنافس والإنصاف في عملية اختيار المرشحين.

383 - ويوصي المجلس بأن تكفل الإدارة أن توضح الكيانات المعنية إجراءات الاختيار المستخدمة عند تطبيق طريقة الاختيار الأولي البحتة والحالات التي يمكن فيها الموافقة على استثناءات وكيفية الموافقة عليها، وأن تراعى إجراءات الاختيار مراعاة تامة.

384 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

(و) حالات قصور في إدارة التعيينات المؤقتة

385 - يرد في الأمر الإداري بشأن إدارة التعيينات المؤقتة (ST/AI/2010/4/Rev.1) أن الغرض من التعيينات المؤقتة هو تلبية احتياجات المنظمة من الموظفين على المدى القصير. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان 2 366 موظفا (11 في المائة)، من الموظفين في كيانات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول البالغ مجموعهم 21 230 موظفا، معينين تعيينا مؤقتا وموزعين على 55 كيانا. واستعرض المجلس عملية الاستقدام وإدارة العقود والاستثناءات الممنوحة للتعيينات المؤقتة، فلاحظ حالات القصور المبينة أدناه.

'1' إبراز المرشحين الداخليين بعد التقييم الأولي خلال عمليات الاستقدام المنجزة قبل عام 2022

386 - طلبت الجمعية العامة في قراراتها إلى الأمين العام أن يعامل المرشحين الداخليين والخارجيين على قدم المساواة عند النظر في طلبات المتقدمين لملء الوظائف الشاغرة.

387 - واستعرض المجلس على أساس عينة مختارة ما عدده 9 حالات استقدام تتعلق بتعيينات مؤقتة لأداء مهام برتبة مد-1، و 14 حالة تتعلق بتعيينات مؤقتة في وظائف تتراوح من وظائف وطنية إلى وظائف دولية برتبة ف-3 في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكان شاغلو الوظائف لا يزالون يشغلونها حتى

31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ولاحظ المجلس أن جميع المرشحين الذين اختيروا في تلك الحالات ومجموعها 23 حالة كانوا مرشحين داخليين من المكتب.

388 - وأبلغ المجلس بأن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قام بفرز أولي لمقدمي الطلبات عن طريق استعراض لمحات التاريخ الشخصي لجميع مقدمي الطلبات الخارجيين والداخليين استناداً إلى الشروط المدرجة في الإعلان عن الوظيفة المؤقتة.

389 - ولاحظ المجلس أن رسالة بريد إلكتروني بشأن عملية الاختيار في 16 حالة من تلك الحالات البالغ عددها 23 حالة تضمنت إشعاراً خاصاً مفاده أن عدداً معيناً من المتقدمين الداخليين من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مرشحون مناسبون للوظيفة ويمكن إيلائهم الاعتبار الواجب أثناء عملية الاختيار. وأُرُفقت أسماء أولئك المرشحين الداخليين بتلك الرسالة بالاقتران مع لمحات تاريخهم الشخصي. ثم اتخذ قرار الاختيار بناء على استعراض لذلك واختير مرشح داخلي.

390 - وفي حالتي الوظيفتين المؤقتتين الشاغرتين "ألف" و "باء"، قُدمت لمحات التاريخ الشخصي للمرشحين الداخليين فحسب من أجل الاختيار من بينها. وفي حالة الوظيفة المؤقتة الشاغرة "جيم"، لم يستعرض فريق الاختيار سوى المرشحين الداخليين على الرغم من تقديم لمحات التاريخ الشخصي لجميع المرشحين المناسبين.

391 - وأوضحت الإدارة أن نموذج البريد الإلكتروني المستخدم لتوجيه الإشعارات الخاصة قبل عام 2022 هو نموذج قديم وأنها توقفت عن استخدام الإشعارات الخاصة.

392 - يرى مجلس الإدارة أن الإشعار الخاص المستخدم في رسائل البريد الإلكتروني قبل عام 2022 يشير ربما إلى إعطاء الأولوية للمرشحين الداخليين وحرمان المرشحين الخارجيين من فرص اختيارهم، وهو ما يمكن تفسيره على أنه معاملة غير متساوية للمرشحين الخارجيين أثناء عملية الاختيار، وهذا أمر يتعارض مع قرارات الجمعية العامة بشأن المعاملة المتساوية للمرشحين الداخليين والخارجيين، وقد يضر بسمعة المنظمة.

393 - ويوصي المجلس بأن تواصل الإدارة استخدام نماذج البريد الإلكتروني التي لا يُبرز فيها المرشحون الداخليون أثناء عملية الاستقدام حتى تكفل الإنصاف والتنافس.

394 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

2' الاستخدام الطويل الأجل للتعيينات المؤقتة

395 - تنص الوثيقة ST/AI/2010/4/Rev.1 أيضاً على أن الغرض من التعيين المؤقت هو تمكين المنظمة من إدارة احتياجاتها من الموظفين على المدى القصير بفعالية وسرعة، إلا أن التعيين المؤقت لا ينبغي أن يُستخدم لتلبية احتياجات يتوقع أن تستمر لمدة سنة واحدة أو أكثر.

396 - واستعرض المجلس مدة استخدام التعيينات المؤقتة ولاحظ ما يلي:

(أ) شغل نفس الموظفين تعيينات مؤقتة لفترة طويلة. فقد لاحظ المجلس أن الكيان نفسه قام مراراً وتكراراً بمنح 19 موظفاً استثناءات من فترات التوقف المؤقت عن الخدمة، وهو ما أدى إلى عمل 19 موظفاً في الكيان نفسه لفترة تتجاوز أربع سنوات، حيث استمر أطول عقد سبع سنوات وتضمن ما يصل إلى خمسة استثناءات؛

(ب) يشغل الموظفون الذين حصلوا على تعيينات مؤقتة الوظيفة نفسها لفترة طويلة. فقد لاحظ المجلس أن 151 وظيفة (دون امتياز الاحتفاظ بالوظيفة) يشغلها موظفون كانوا معينين تعييناً مؤقتاً لمدة لا تقل عن سنتين متتاليتين (شاملة الوقت الذي كانت فيه الوظيفة شاغرة) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 - ومن بين الوظائف المذكورة وعددها 151 وظيفة، كان هناك 41 وظيفة يشغلها موظفون معينون تعييناً مؤقتاً لمدة لا تقل عن خمس سنوات متتالية.

397 - وأوضحت الإدارة أن طريقة التوظيف (أي إصدار إعلان عن وظيفة شاغرة عادية أو مؤقتة) التي ينبغي استخدامها تُحدد على مستوى الكيان ومرهونة أيضاً باستقرار التمويل المخصص للوظيفة. ولا يصدر عادة إعلان عن وظيفة شاغرة عادية في حالة الوظائف التي تقتصر على تمويل مستقر أو تنتظر موافقة هيئات الإدارة على إعادة تصنيفها.

398 - ويرى المجلس أن طريقة التوظيف وإن كانت مرهونة باستقرار التمويل، فإن الاستخدام المستمر الطويل الأجل للتعيينات المؤقتة لا يتسق مع الطابع القصير الأجل للتعيينات المؤقتة ولا يفضي إلى تحقيق الاستقرار واستمرارية تصريف الأعمال وحفظ الذاكرة المؤسسية.

3' وكان هناك سبعة عشر استثناء تتعلق بتعيينات/انتدابات مؤقتة خارج نطاق السلطة المفوضة للكيانات المسؤولة عن الموافقة

399 - استناداً إلى البيانات المقدمة من الإدارة، كانت 2 073 من الاستثناءات الممنوحة في عام 2022 تتعلق بإدارة الموارد البشرية. واستعرض المجلس قائمة الاستثناءات ولاحظ أن 76 استثناء تخرج عن نطاق السلطة المفوضة للكيانات التي وافقت عليها. ومن بين الاستثناءات البالغ عددها 76 استثناء، كان هناك 17 استثناء قدمتها تسعة كيانات تتعلق بتعيينات/انتدابات مؤقتة، منها أربع حالات لمنح بدلات وظائف خاصة دون إصدار إعلانات وظائف شاغرة مؤقتة، وتسع حالات لمنح تعيينات/انتدابات مؤقتة تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر دون إصدار إعلانات وظائف شاغرة مؤقتة، وأربع حالات لمنح تعيينات/انتدابات مؤقتة تتجاوز مدتها 729 يوماً.

400 - ويساور المجلس القلق لأن الاستثناءات المتعلقة بالتعيينات/الانتدابات المؤقتة الممنوحة خارج نطاق السلطة المفوضة، وإن وافقت عليها الكيانات، فإنها لا تمثل للنظاميين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة وتشكل مخاطر على إدارة التعيينات/الانتدابات المؤقتة.

401 - ويكرر المجلس التأكيد على أن الإدارة ينبغي لها أن تتخذ الإجراءات المناسبة لمساءلة الكيانات عن ممارسة السلطة المفوضة إليها لمنح استثناءات من الأوامر الإدارية المتعلقة بالموارد البشرية، ولتجنب أن تطبق الكيانات في المستقبل استثناءات خارجة عن نطاق السلطة المفوضة إليها.

402 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

(ز) أوجه قصور في التوزيع الجغرافي

403 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 278/77 بشأن إدارة الموارد البشرية، إلى الأمين العام تحديث نظام النطاقات المستصوبة في الأمانة العامة اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2024، لزيادة عدد الوظائف الخاضعة لهذا النظام ليشمل جميع الوظائف الممولة من الميزانية العادية ضمن الفئة الفنية والفئات العليا،

بما في ذلك في البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام، مع استثناء وظائف اللغات. وشجعت الجمعية العامة الأمين العام على العمل من أجل جعل كل دولة عضو غير ممثلة أو ممثلة تمثيلاً ناقصاً تصل بحلول عام 2030 إلى المستوى الذي يقع ضمن النطاق المستصوب لها؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يُكثف تعاونه مع جميع الدول الأعضاء، ولا سيما مع الدول غير الممثلة والدول الممثلة تمثيلاً ناقصاً، بوسائل منها التوعية المستهدفة، وذلك بغية اجتذاب مرشحين مؤهلين إلى عمليات الاختيار لشغل الوظائف الشاغرة في الأمانة العامة.

404 - وأعرب المجلس في تقريره السابق (A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرات 335-339)، عن قلقه إزاء عدم تحقيق مؤشر الأداء الرئيسي المتعلق بالتوزيع الجغرافي وعدم كفاية التمثيل الجغرافي في كيانات الأمم المتحدة على النحو الوارد في المجلد الأول. وواصل المجلس متابعة مسألة التوزيع الجغرافي ولاحظ ما يلي:

(أ) لم ينخفض عدد البلدان غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً في السنوات الثلاث الماضية. فقد كان عدد البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً في الأعوام 2020 و 2021 و 2022 هو 37 و 36 و 37 على التوالي، أما عدد البلدان غير الممثلة فكان 20 و 21 و 20 على التوالي، وهو ما يدل على عدم حدوث أي انخفاض في العدد؛

(ب) وكان عدد الوظائف الخاضعة لمبدأ التوزيع الجغرافي التي يشغلها مواطنو بعض البلدان أقل بكثير من الحد الأدنى المقرر لتلك البلدان. واستعرض المجلس الفجوة بين عدد الموظفين الحاليين والحد الأدنى الأقل المقرر للدول الأعضاء، ولاحظ أن الفجوة فيما يتعلق بالبلدان الثلاثة التي تصدرت القائمة هي 174 و 80 و 25 على التوالي، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022؛

(ج) وظلت بعض الوظائف الخاضعة لمبدأ التوزيع الجغرافي شاغرة لفترة طويلة. ففي 15 نيسان/أبريل 2023، كانت هناك 230 وظيفة شاغرة من أصل 813 3 وظيفة خاضعة لمبدأ التوزيع الجغرافي. ومن بين هذه الوظائف الشاغرة البالغ عددها 230 وظيفة، ظلت 76 وظيفة شاغرة لمدة تتجاوز السنة - أطولها شغوراً ظلت شاغرة لمدة 46 شهراً؛

(د) ويلزم إدخال المزيد من التحسين على التنوع الجغرافي في البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام. وفي 31 كانون الثاني/يناير 2023، كانت هناك 134 1 وظيفة في البعثات السياسية الخاصة ووظيفتان في عمليات حفظ السلام، في الفئة الفنية والفئات العليا (باستثناء وظائف اللغات) بإجمالي 904 شاغلين. ولاحظ المجلس أن الوظائف البالغ عددها 904 وظائف موزعة على مواطني 127 بلداً، وهذا يدل على أن هناك 66 دولة عضو غير ممثلة، مقارنة بما عدده 20 بلداً غير ممثل في الأمانة العامة (باستثناء البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام). وهناك 19 بلداً غير ممثل في كل من الأمانة العامة وفي البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام، وهذا يدل على أن وضع التمثيل يحتاج إلى تحسين؛

(هـ) ولم يتحقق مؤشر الأداء الرئيسي المتعلق بالتوزيع الجغرافي لمدة ثلاث سنوات متتالية. ومن بين ما مجموعه 440 حالة تعيين خاضعة لمبدأ التوزيع الجغرافي في عام 2022، كان هناك 96 موظفاً (22 في المائة) ينتمون إلى بلدان غير ممثلة/ممثلة تمثيلاً ناقصاً، وهو ما لم يشكل، للسنة الثالثة على التوالي، أداءً مستوفياً للهدف المتمثل في تحقيق نسبة 50 في المائة. وكانت النسب المئوية المسجلة

في الأعوام 2020 و 2021 و 2022 هي 20 في المائة و 20 في المائة و 22 في المائة على التوالي، وهذا يدل على عدم إحراز تقدم يذكر؛

(و) ولم يحقق ثمانية عشر رئيساً للكيانات مؤشر الأداء الرئيسي للتعيينات الخاضعة لمبدأ التوزيع الجغرافي المدرجة في اتفاقات كبار المديرين التي وقعوها في عام 2022 - فمن بين الكيانات التي كانت بها تعيينات خاضعة لمبدأ التوزيع الجغرافي وعددها 38 كيانا في عام 2022، وقع 30 من رؤساء الكيانات اتفاقاً مع الأمين العام في عام 2022 - ولاحظ المجلس أن 3 فقط من رؤساء الكيانات حققوا الهدف البالغ 50 في المائة، في حين حقق 9 رؤساء نسبة تحسن قدرها 10 في المائة أو أكثر مقارنة بعام 2021 (بتصنيف "تحقق جزئياً") وحصل 18 رئيساً على تصنيف "لم يتحقق".

405 - ويوصي المجلس بأن تصدر الإدارة توجيهات للبعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام الممولة من الميزانية العادية لزيادة تركيزها على تحسين التوزيع الجغرافي العادل.

406 - ويوصي المجلس أيضاً بأن تنفذ الإدارة، على سبيل التجربة في بعض البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً والبلدان غير الممثلة، مبادرات لضمان نشر فرص العمل بالقدر الكافي لاجتذاب المزيد من المتقدمين وبتبادل المزيد من المعارف بشأن القنوات، وقوائم المرشحين، والمؤهلات، وما إلى ذلك، حتى يتسنى اختيارهم.

407 - وقبلت الإدارة هاتين التوصيتين.

11 - إدارة سلسلة الإمداد

408 - ينص البند 5-12 من النظام المالي للأمم المتحدة على أن مهام الشراء تشمل جميع الإجراءات اللازمة لاقتناء الممتلكات، بما فيها المنتجات والأموال العقارية عن طريق الشراء أو الإيجار، والحصول على الخدمات بما فيها الأشغال. وتُراعى المبادئ العامة التالية على النحو الواجب عند ممارسة مهام الشراء في الأمم المتحدة: (أ) الحصول على أعلى جودة بأفضل سعر؛ (ب) والإنصاف والنزاهة والشفافية؛ (ج) والمنافسة الدولية الفعلية؛ (د) ومراعاة مصالح الأمم المتحدة.

409 - شعبة المشتريات في الأمانة العامة للأمم المتحدة هي أحد كيانات مكتب إدارة سلسلة الإمداد التابع لإدارة الدعم العملياتي. وهي مسؤولة عن الإدارة الاستراتيجية العامة لأنشطة الشراء في الأمم المتحدة، ولا سيما عن إدارة عملية الشراء بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وفعالة لمقر الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام ووكالات الأمم المتحدة.

410 - وبلغت مشتريات الأمم المتحدة من السلع الأساسية 3,1 بلايين دولار في عام 2022⁽¹⁾.

(أ) لصعوبات التي تؤثر على فعالية المنافسة النزيهة والكفاءة العامة لعمليات الشراء

¹ 'القيود المفروضة على المنافسة بين مقدمي الطلبات في عمليات المناقصة

411 - تم اختيار عينة مكونة من 18 عقداً بقيمة إجمالية قدرها 129 مليون دولار. وكشف التحليل أن المنافسة لم تكن فعالة دائماً وأن جودتها تأثرت بعدة نقاط ضعف. ومن بين العقود المشمولة بالعينة البالغ

(1) انظر www.un.org/Depts/ptd/procurement-by-commodity-table-detail/2022.

عددها 18 عقدا، طُرح 15 عقدا للمناقصة. وأكد التحليل شفافية الإجراءات المنفذة، ولا سيما بالنسبة للعقود المقدمة إلى لجنة العقود في المقر التي تسدي مشورة إلى الموظف المعني المأذون له فيما يتعلق بالإجراءات والقرارات التي تتجاوز عتبات معينة.

عدم وجود معرفة مستفيضة بمقدمي الطلبات المحتملين أثناء المرحلة السابقة للتعاقد

412 - تشير بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات إلى أن الأمانة العامة انتهت من إعداد الصيغة النهائية لما عدده 7 088 عقدا في عامي 2021 و 2022 - ووجهت الدعوة إلى ما مجموعه 57 255 بائعا للمشاركة في المناقصة. وفي المقابل، مُنح 1 523 عقدا (21 في المائة) إلى مقدم خدمات لم تُوجه إليه الدعوة للمشاركة.

413 - ويبدو أن قدرة المنظمة على الوصول إلى عدد كبير من الشركات قد ضعفت. فقد استجابت 17 640 شركة فقط من أصل 57 255 شركة وُجّهت إليها الدعوة. وتختلف الحالة باختلاف فئات المنتجات. وبالنسبة لجميع الحالات المشمولة بالعينة، لم يتنافس أكثر من مورد واحد أو اثنين منافسة فعلية على المناقصة. ومن غير المحتمل أن تؤدي هذه الظروف إلى ضمان كفاءة المنافسة كما أنها لا تمثل حالة من حالات الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة.

414 - وتم تأكيد هذا التقييم من خلال تحليل العينة التي خضعت للمراجعة. وهناك على ما يبدو انخفاض في عدد مقدمي الطلبات المحتملين الذين استجابوا لطلبات الإعراب عن الاهتمام الصادرة عن شعبة المشتريات، ونُشرت بياناتهم على بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات وعلى الموقع الشبكي لشعبة المشتريات، وقدموا بعد ذلك مقترحا رسميا، وذلك على النحو المبين في الجدول 29 من الفصل الثاني.

الجدول 29 من الفصل الثاني

إعراب الموردين عن اهتمامهم أثناء طلبات تقديم العروض للأمم المتحدة

طلبات الإعراب عن الاهتمام الصادرة	بيانات الإعراب عن الاهتمام الواردة	المتقدمون المضافون	الدعوات الموجهة	الردود الواردة
الأدوية والمنتجات الصيدلانية (5 مجموعات)	232	لا يوجد	93	11
الزي الأمني	151	72	223	5
خدمات إدارة السفر	25	لا يوجد	21	3
تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والبرامجيات (مجموعتان)	78	83	161	7 (المجموعة 1)، 8 (المجموعة 2)
خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الأمن المادي في المقر	27	لا يوجد	27	1
تحليل مخاطر المحفظة وأدائها	50	لا يوجد	50	12
أثاث النظم المكتبية	23	17	40	4
خدمات المطاعم	11	16	27	2
خدمات البستنة في المقر	3	17	20	3
خدمات التنظيف الجاف في المقر	8	5	6	1

المصدر: ملفات مقدمة من الإدارة.

415 - معدل الاستجابات منخفض على ما يبدو، حتى بالنسبة للخدمات البسيطة مثل البستنة (20 دعوة، استجابة واحدة) أو التنظيف الجاف (6 دعوات، استجابة واحدة). ففي حالة خدمات التنظيف الجاف، كانت الشركة صاحبة العقد السابق هي الجهة الوحيدة التي استجابت، ووقع عليها الاختيار بحكم الواقع دون أي طريقة لإجراء مقارنة عادلة مع سائر الشركات. ووفقاً لتقديرات المجلس، تمكنت هذه الشركة المعنية بتقديم الخدمات من تمرير زيادة، دون أي اعتراض، قدرها 11,5 في المائة في تكلفة خدماتها.

416 - وتم تحديد ثلاثة أسباب رئيسية للصعوبات التي تواجه اجتذاب مقدمي الطلبات إلى عقود الأمم المتحدة. السبب الأول أن بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات على الإنترنت، وإن كانت تتضمن دعوات لتقديم العطاءات، فهي ليست دقيقة بالقدر الذي يكفي لاختيار موردين محتملين. وفي حين أن عدداً كبيراً من الموردين قد يتلقى دعوة، فمن الواضح أن بعضهم لا يتسنى له الاستجابة للدعوة للمشاركة في المناقصة في مرحلة لاحقة. والسبب الثاني أن بحوث السوق تقتصر أساساً على تحديد موردين محتملين ينتجون سلعاً أو خدمات ذات صلة بالنشاط دون التحقق مما إذا كانت عروضهم تلبي احتياجات الأمم المتحدة الأكثر تحديداً. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الأمن المادي في مقر الأمم المتحدة، لم تستجب للمناقصة الجديدة سوى الشركة المتعاقد معها حالياً لأن تنفيذ العقد كان مرهوناً بالحصول على شهادة اعتماد من المنتج الصناعي للبوابات المستخدمة في المقر، وهو شرط لم يحدده في البداية مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشعبة المشتريات. وكان لا بد من إعادة الإجراءات من الصفر لضمان أن تُوجه الدعوة إلى الشركات المعتمدة فقط، وهو ما أدى إلى تأخير لمدة أربعة أشهر. وأخيراً، فإن المطالبة بمواصفات تقنية قد يثبط عزيمته الموردين: ففي إحدى الحالات، أدت المواصفات التقنية إلى قيام 40 شركة وجهت إليها الدعوة بتقديم 119 طلباً للتوضيح.

تبقى عدد قليل للغاية من المتقدمين بعد التحليل التقني

417 - قد يؤدي التحليل التقني للعروض إلى انخفاض كبير في المنافسة. وعند بدء طلب تقديم العروض، قد يؤدي التحليل التقني إلى استبعاد معظم العروض الواردة (التي توصف بأنها غير مقبولة) قبل حدوث أي تقييم، ولا سيما فيما يتعلق بالعروض التجارية. ونتيجة لذلك، نادراً ما يتجاوز عدد الموردين المتقدمين للمناقصة في نهاية الإجراءات التقنية ثلاثة عروض، بما في ذلك عرض المورد الحالي.

418 - وهذا الانقمار إلى المنافسة تستفيد منه الشركة المتعاقد معها حالياً على حساب فعالية تكاليف الشراء. وفيما يتعلق بالعقد الخاص بأثاث النظم المكتبية، كان العرض الوحيد الذي تم الإبقاء عليه بعد التحليل التقني هو الشركة المتعاقد معها حالياً التي تقدمت بأعلى عرض من بين مقدمي الطلبات الأربعة. وفيما يتعلق بعقد تحليل المخاطر والأداء لحافطة استثمارات الأمم المتحدة، رُفض عرضان، اعتبرا صالحين من الناحية التقنية، بسبب إجراء تعديل كبير على أسعارهما مما أدى إلى زيادتهما، وفازت الشركة المتعاقد معها حالياً دون أي منافسة اقتصادية.

419 - وفي حالات أخرى، عندما يكون عدد الاستجابات التي تم التحقق من صحتها تقنياً منخفضاً للغاية، قد تقرر الإدارة الإبقاء عليها جميعاً. ولا تسمح المنافسة باختيار موردين ولكنها تؤدي إلى إقامة سوق مشتركة بين مقدمي الطلبات. وكان هذا هو الحال بالنسبة لثلاثة عقود لخدمات الترجمة التحريرية وبالنسبة للمجموعة 1 من عقد شراء الأدوية والمنتجات الصيدلانية.

420 - ويؤدي وجود عدد قليل للغاية من المتقدمين المشاركين في تقييم تجاري إلى عواقب سلبية. ولا يكفل أن تختار الإدارة الموردين الأكثر قدرة على المنافسة. ويؤدي ذلك أيضا إلى تكرار تجديد العقود مع الموردين الحاليين بعد تقديم العروض (في 90 في المائة من العقود التي خضعت للدراسة في العينة)، وهو أمر مثبط للهمم بكل تأكيد من منظور مقدمي العروض، بخلاف الموردين الحاليين.

الطول البالغ لفترة التعاقد

421 - بالنسبة لجميع الحالات التي وقع عليها الاختيار وعددها 18 حالة، كان الوقت اللازم لمنح العقود أطول بكثير من فترة الأشهر الستة المتوقعة. والمدة المتوقعة لإجراءات العروض التنافسية، وفقا للوثائق الموقعة في بداية الأمر (أي خطط التوريد الموحدة التي تحدد إطار طلبات تقديم العروض وجدولها الزمني)، هي حوالي ستة أشهر، وهي المدة المعتادة لهذا النوع من العقود. ومع ذلك، لم يكن هذا هو الحال في العينة التي خضعت للمراجعة. واستغرقت المدة اللازمة لمنح العقود وقتا طويلا للغاية - سنتان لعقود تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والبرامجيات، و 20 شهرا لعقود الأدوية والمنتجات الصيدلانية، و 18 شهرا لخدمات الترجمة التحريرية الفرنسية، و 17 شهرا لتوفير الزي الأمني.

422 - ولما كانت الأمم المتحدة منظمة ذات احتياجات معقدة، فإن ذلك قد يؤثر في حالات كثيرة على عملية الشراء ولكن لا يمكن أن يبرر حالات التأخير الملحوظة.

423 - وتبين هذه الأمثلة الحاجة إلى التخطيط المسبق مع طالب الشراء لتحديد التوقيت الذي يكون فيه خبراؤه متفرغين لأداء مهام رئيسية من قبيل التحليل التقني واستعراض الوثائق الواردة من مقدمي الطلبات. فإذا رأى طالب الشراء أن موظفيه غير متفرغين وأن الوفاء بالجدول الزمني المتوقع أمر يصعب تحقيقه، ينبغي تنقيح عملية طلبات تقديم العروض وفقا لذلك. وينبغي معالجة جميع هذه المسائل في الوقت المناسب أثناء التخطيط للشراء.

424 - وقد تكون هناك عيوب أخرى تعترض الأطر الزمنية الطويلة الأجل لمنح العقود. وتؤدي أحيانا إلى تعديلات يترتب عليها تنقيح الأسعار الأولية. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بعقد خدمات المطاعم، أضيفت البنود المتعلقة بقواعد إهلاك الاستثمارات وبشروط تنقيح الأسعار عن طريق التعديل، إلى جانب التنزيلات الإلزامية، بعد 14 شهرا من بدء الخدمة. وتؤدي الأطر الزمنية الطويلة الأجل عادة إلى تثبيت عزيمة الموردين الذين لا يقع عليهم الاختيار عندما يتلقون رسائل الاعتذار بعد مرور فترات طويلة دون تلقي أي أخبار؛ فعلى سبيل المثال، أعرب بعض مقدمي العروض، خلال اجتماع استخلاص المعلومات بشأن عقود تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والبرامجيات، عن استيائهم إزاء طول فترات الانتظار وعن رغبتهم في اتخاذ إجراءات قانونية. وعلاوة على ذلك، تتطلب الأطر الزمنية الطويلة الأجل عادة من الإدارة تمديد العقود القائمة إلى ما بعد تواريخ انتهاء سريانها (11 شهرا لعقود تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والبرامجيات، و 6 إلى 9 أشهر لعقود الأدوية والمنتجات الصيدلانية، و 6 أشهر لعقد خدمات المطاعم، وما إلى ذلك).

2' إدخال تعديلات جوهرية على العقود عن طريق التعديلات

425 - بمجرد توقيع العقود، يخضع بعضها لعدد كبير من التعديلات، مع ما يترتب على ذلك من عواقب.

426 - ولاحظ المجلس أنه في حالة عقد خدمات المطاعم، أدخل 14 تعديلا في ثماني سنوات. وأدت هذه التعديلات إلى زيادات في الأسعار تتجاوز ما كان متوقعا في بداية الأمر، وإلى تخفيض في الاستثمارات

المتفق عليها في البداية، وإلى تغييرات في القواعد التي تنظم سداد المتعاقد للرسوم، وهي تغييرات استفاد منها المتعاقد. وأدخلت تعديلات جوهرية على شروط العقد، وهي تعديلات كانت مؤقتة في أول الأمر ثم أصبحت نهائية، وأدت إلى نقل المخاطر من المتعاقد، مع قيام المنظمة بدفع رسوم ثابتة للمتعاقد، إلى عقد "التكلفة الزائدة" وهو عقد يقدم فيه المتعاقد بيانات شهرية عن تكاليفه وإيراداته ومطالباته المتعلقة بتلك المبالغ إلى الأمم المتحدة بالإضافة إلى هامش ثابت - مع تحمل الأمم المتحدة بالكامل للمخاطر المالية. ونتيجة لهذه التغييرات المتتالية، على الرغم من أن الأمم المتحدة كانت تتوقع كسب 3,5 ملايين دولار خلال الفترة 2015-2019 وفقا لشروط العقد الموقع في البداية، فقد تكبدت المنظمة خسائر قدرها 1,9 مليون دولار. وتفاقت هذه الخسائر بمقدار 4,9 ملايين دولار في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2022 بسبب جائحة كوفيد-19 ونقل جميع المخاطر إلى الأمم المتحدة. ورأت الإدارة أن التفاوض على حل مع مقدم الخدمات، وهو أمر أسفر عن تكبد خسائر جسيمة، يخدم المصلحة العليا للمنظمة. وكان من الممكن إعادة طرح العقد الأولي على الفور، لكن ذلك لم يحدث حتى شباط/فبراير 2023، الأمر الذي أدى أيضا إلى تمديد فترة العقد الحالي حتى كانون الأول/ديسمبر 2023، أي بعد التاريخ الأصلي لانتهاء سريان العقد بعام واحد.

427 - ويساور المجلس القلق لأن هذه التمديدات، التي تتضمن إدخال تغييرات جوهرية على شروط العقد التي تم التفاوض بشأنها في البداية، إلى إبعاد الأسعار التي تدفعها الأمم المتحدة عن أفضل ظروف السوق لإمداداتها.

'3' تكرار الاستثناءات من القاعدة العامة للمنافسة المفتوحة على الشراء

428 - لا تخضع نسبة عالية من العقود التي توقعها الأمم المتحدة مع البائعين للإجراءات الموحدة لتقديم العطاءات التنافسية، بل يؤذن بها من خلال الإعفاءات دون منافسة بموجب القاعدة 105-16 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وتبين من الحسابات التي أجرتها الأمانة العامة أن هذا هو الحال في 24 في المائة من العقود، وهو ما يمثل 20 في المائة من إجمالي قيمة المشتريات في عام 2022 - غير أن هذا الرقم يشمل حالات الاستفادة من مناقصات أخرى، ويقصد بها الحالات التي تستخدم فيها وكالة تابعة للأمم المتحدة طلبات تقديم العطاءات الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبالتالي فإن هذا الرقم لا يقدم تقديرا كافيا للاستثناءات من الإجراءات العادية لتقديم العطاءات.

429 - ولاحظ المجلس أن العينة المكونة من 18 عقدا خضعت للمراجعة تضمنت 3 عقود مُنحت في البداية دون منافسة أو بعد منافسة مقيدة. ويتعلق عقد منها بصيانة برامجيات موحدة لدى شركة معينة. أما في العقدين الآخرين، فقد لجأت الأمانة العامة إلى إجراءات "الاستفادة من مناقصات أخرى".

430 - ولاحظ المجلس أيضا أن الإعفاءات دون منافسة تُستخدم كثيرا عندما تتبقي شركة واحدة فقط (في حالتين من العينة المكونة من 18 عقدا) أو عدد قليل للغاية من الشركات (4 حالات من أصل 18 عقدا) في عملية المنافسة بعد التحليل التقني. واتبعت الأمانة العامة إجراءات مقبولة بعد موافقة لجنة العقود في المقر على الإعفاء. غير أن هذا اللجوء المتكرر إلى الإعفاءات قد يؤدي إلى زيادة تقييد المنافسة على حساب المنظمة. ولاحظت لجنة العقود في المقر أنه لا توجد على ما يبدو ممارسة متبعة في شعبة المشتريات فيما يتعلق بإصدار استثناءات من العطاءات التنافسية. وفي حين أن بعض موظفي المشتريات يلتمسون الاستثناء ويحصلون عليه قبل إجراء عملية طلب تقديم العروض، ينفذ موظفون آخرون أولا عملية

طلب تقديم العروض ومن ثم يطلبون الاستثناء من خلال عملية التدقيق في التزكية بمنح العقد والموافقة عليها. ونتيجة لذلك، أوصت لجنة العقود في المقر بتقديم إيضاحات وتوجيهات بشأن الإجراءات المناسبة لالتماس الاستثناءات من العطاءات التنافسية.

431 - ويوصي المجلس بأن تصدر الإدارة، على مستوى لجنة العقود في المقر، تقريراً سنوياً يستند إلى استعراضاتها، يركز على مجالات الرئيسية التي تحتاج إلى تحسين والممارسات الجيدة التي ينبغي تبادلها على نطاق واسع.

432 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

(ب) الحاجة إلى تحسين قاعدة بيانات البائعين

433 - أنشئت قاعدة بيانات للبائعين على مستوى الأمانة العامة. ولتحقيق أقصى استفادة من قاعدة البيانات المذكورة، ينص دليل المشتريات على أن البائعين الراغبين في المشاركة في عملية طلب تقديم العروض التي تجريها الأمانة العامة يجب أن يكونوا قد أكملوا عملية التسجيل الذاتي في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، وأنه يتعين الاحتفاظ بهذه المعلومات بانتظام في ملفات البائعين المعنيين.

434 - ويمكن تحسين الأسلوب المتبع في تصميم وتحديث قاعدة بيانات البائعين. وسُجل ما مجموعه 343 589 بائعاً في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات حتى شباط/فبراير 2023. وهذا الرقم الكبير للغاية بعيد كل البعد عن عدد الشركات التي تتعامل فعلياً مع الأمم المتحدة (كما رأينا أعلاه، لم يستجب سوى 17 640 مورداً لدعوة لتقديم عطاءات أصدرتها المنظمة في عامي 2021 و 2022) ويدل على أن معظم البائعين المسجلين لا يستجيبون للمناقصات. بيد أن الدائرة المسؤولة عن تعهد ملفات البائعين أكدت أن بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات لا تحذف ملفات البائعين ولا تسمح بوضع قائمة بالبائعين غير النشطين. ولذلك، يمكن تحسين قاعدة بيانات البائعين الحالية التابعة لبوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات عن طريق تحديد موردين مناسبين لتلبية احتياجات الشراء المحددة.

435 - ولتقييم ما إذا كانت ملفات البائعين النشطين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات يمكن أن تكون مفيدة لاحتياجات المنظمة، اختيرت عينة مكونة من 19 بائعاً. ولم يُدخل أي تحديث على المعلومات المالية الخاصة بالبائع في 18 في المائة من الحالات المتعلقة بالموردين من المستوى 2؛ وتم تحديث المعلومات الخاصة بنسبة 45 في المائة من الموردين على جميع المستويات قبل عام 2021؛ ولم تُحدث إلا نسبة 3 في المائة من المعلومات الخاصة بالموردين على جميع المستويات منذ عام 2021.

436 - وإذا كانت المعلومات ناقصة، فإن الفائدة المرجوة من قاعدة البيانات لأغراض أبحاث السوق ستكون منقوصة. ففي إحدى الحالات، المتعلقة بخدمات الدعم والصيانة لتوفير الأمن المادي لمقر الأمم المتحدة، أدى عدم وجود ملفات مستكملة للبائعين إلى نشوء صعوبات في إجراءات الشراء. ووافقت لجنة العقود في المقر على هذه المسألة ولاحظت في أحد تقاريرها أن بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات تحتوي على معلومات اتصال قديمة أو لا تحتوي على أي معلومات على الإطلاق.

437 - ويمكن تعزيز جهود التوعية الرامية إلى تقييم السوق، على سبيل المثال في مجال خدمات الموارد البشرية. ويشدد الفرع 5-2 من دليل المشتريات على أهمية القيام دورياً بإعادة تقييم السوق، ولا سيما بالنسبة للمنتجات والخدمات التي تتطور بسرعة في مناطق جغرافية وقطاعات معينة. والمصدر الرئيسي الذي تستند

إليه بحوث السوق هو بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات؛ ومع ذلك، فإن قاعدة البيانات المذكورة ليست محدثة أو دقيقة بما يكفي لإجراء تقييم للسوق بكفاءة. وعلى الرغم من بذل جهود توعية أدت إلى زيادة عدد الاستجابات للدعوات التي أصدرتها الإدارة للموردين في بداية عام 2023، لم تضع الإدارة برنامجاً مركزياً لإجراءات التوعية استناداً إلى بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، وربما بعد ذلك، يمكن عرضه على المجلس.

438 - ويمثل نشر الإعلانات عن فرص الأعمال التجارية طريقة أخرى يراعيها دليل المشتريات من أجل الوصول إلى عدد كاف من الموردين. وتصدر المنظمة عدداً كبيراً من طلبات الإعراب عن الاهتمام: فقد صدر 2 075 إعلاناً في عامي 2021 و 2022. وكثيراً ما ترسل طلبات الإعراب عن الاهتمام إلى البائعين المسجلين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات؛ ويعلن عنها أيضاً على الموقع الشبكي للكيان، والموقع الشبكي لشعبة المشتريات، وبوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، وفي وسائل الإعلام الأخرى عند الاقتضاء. ومع ذلك، فالنتائج تكون أحياناً مخيبة للآمال، حتى في حالة الخدمات البسيطة مثل غسل الملابس والتنظيف.

439 - ويوصي المجلس بأن تستطلع الإدارة سبل استعراض وتحديث قاعدة بيانات البائعين بطريقة منهجية بالإضافة إلى استعراض وتحديث المعلومات المالية للبائعين الذين يقع عليهم الاختيار للحصول على العقود.

440 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

(ج) لجنة استعراض الموردين: أداة مفيدة تحتاج إلى بعض التحسينات

441 - يتولى هيكل مخصص التعامل مع إدارة الجزاءات المفروضة على البائعين الذين ربما شاركوا في ممارسات محظورة. ولجنة استعراض الموردين هي هيئة إدارية داخلية مكلفة بتقديم توصيات بشأن الجزاءات التي يحتمل فرضها على البائعين وإمكانية إعادة التعامل معهم في حالات الفساد أو الغش أو الإكراه أو عرقلة الإجراءات، من بين أمور أخرى، أو عدم الأداء وفقاً لأحكام وشروط العقود المبرمة معهم. ولاحظ المجلس أن وجود هذه اللجنة يكتسي أهمية خاصة لمنظمة كبيرة مثل الأمم المتحدة، التي تعمل في العديد من البلدان المختلفة. وخلص المجلس إلى أن الإصلاح الذي نفذ في عام 2019 وفُصل لجنة استعراض الموردين عن شعبة المشتريات يمثل خطوة مهمة نحو الأمام، لا سيما أنه يقدم وجهة نظر خارجية.

442 - ولاحظ المجلس أن أداء لجنة استعراض الموردين يمكن تحسينه. وعلى الرغم من أن اللجنة قائمة منذ سنوات، فإنها لا تزال تفقر إلى الأدوات المفيدة التي قد تمكنها من العمل وتعزيز نوعية المشورة التي تقدمها وإنصافها. فعلى سبيل المثال، لا توجد مبادئ توجيهية للجزاءات، ولم يوقع رئيس لجنة استعراض الموردين بعد على مجموعتين من محاضر اجتماعات اللجنة في السنتين الماضيتين، وهي الخطوة السابقة لاعتمادها من وكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال.

443 - وأكدت الإدارة أن عدم التوقيع على محاضر الاجتماعات لا يعد من الممارسات المرضية وقد يؤدي إلى إبطاء وتيرة العملية إلى حد كبير، ولكنها أوضحت أن هذا الأمر لا ينطبق على أهم الاستشارات التي تحظى بالأولوية، وأنه ريثما يقدم رئيس لجنة استعراض الموردين إلى وكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال توصيات اللجنة بشأن تعليق العمل مع الموردين من أجل اتخاذ قرار بشأنها، تم تطبيق توصيات اللجنة بشكل مؤقت.

444 - وتتطلب إعادة التعامل مع الموردين الذين تم التعليق التعامل معهم في الماضي تحقيق توازن معقول بين الردع والمخاطر التي تتعرض لها المنظمة والحاجة إلى ضمان المنافسة الكافية. ويمكن الاطلاع على مثال توضيحي في الطريقة التي أديرت بها المرحلة اللاحقة لانكشاف خطة الاحتيال في "برنامج النفط مقابل الغذاء" قبل ما يقرب من 20 عاما. وتم تعليق التعامل مع أكثر من مائة بائع لمدة ستة أشهر. ونظرا لتعدد إجراءات إعادة التعامل مع الموردين (كان هناك 14 بندا يلزم التحقق منها في الرسالة الموحدة لإعادة التعامل)، لم يشارك معظم الموردين في عملية إعادة التعامل (أعيد التعامل فعليا مع 27 موردا فقط من أصل 115 موردا تم تعليق التعامل معهم). وأدى ذلك إلى وجود حالة واحدة على الأقل تستلزم اتخاذ قرارات عاجلة من أجل الحصول على الأدوية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 من إحدى الشركات التي تم تعليق التعامل معها. ومن شأن الممارسة الحالية أن تستفيد من صياغة شروط مبسطة لإعادة التعامل مع البائعين بعد انقضاء فترة تعليق التعامل معهم، على أن تكون هذه الشروط أكثر مرونة وواقعية.

445 - وموظفو الأمم المتحدة العاملون في الميدان هم أحد مصادر الكشف عن المخالفات التي يُزعم أن الموردين المتعاقدين قد ارتكبوها؛ إلا أن هذه العملية تعاني من عدة أوجه قصور. وأصدرت الإدارة توجيهات ونشرت كتيباً بشأن التوعية بالغش والفساد ونظمت دورات تدريبية من أجل زيادة الوعي بهذه المشكلة والتصدي لها. ويجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحقيقاً في الحالات التي يتضمن فيها تقرير سوء السلوك أدلة ظاهرة الوجهة على ارتكاب الغش في الشراء تشير إلى وجود تواطؤ بين موظفي الأمم المتحدة والبائعين المحليين. ومع ذلك، لوحظت عدة أوجه قصور، لا سيما ما يبدو من عدم وجود سياسة للكشف عن المخالفات، على الرغم من أن المجلس أبلغ بأن الإدارة، في إطار شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، تعمل على إيجاد أداة ممكنة للكشف عن المخالفات، وأنه تم الإعلان عن طلبات الإعراب عن الاهتمام لهذا الغرض. وقد يكون من المفيد للمنظمة أن تنظر في تخصيص موارد لهذا الغرض. ولاحظ المجلس، لدى استعراضه عينة من ملفات الشراء، أن تقييم أداء العقود لم يكن في كثير من الأحيان مفصلاً بالقدر الكافي. وبالإضافة إلى ذلك، لم توضع في الأمم المتحدة سياسة للتأهب بين موظفي المشتريات، على الرغم من أن الممارسة الجيدة الراسخة لمنع الفساد أو التواطؤ تقتضي الحد من مدة الوظائف.

446 - وأخيراً، حتى لو كانت جميع وكالات الأمم المتحدة تتقاسم قاعدة بيانات واحدة للبائعين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، فإن التنسيق بينها محدود فيما يتعلق بالجزاءات والإجراءات والتأخيرات. وتعمل البوابة العالمية للمشتريات كقاعدة بيانات مركزية تتضمن قوائم بجميع الجزاءات. وتترك لكل كيان الحرية، إذا شاء، في تطبيق الاعتراف المتبادل بالبائع الذي فُرضت عليه جزاءات. وهذا هو السبب في أنه يسمح في حالات معينة، ولأسباب تشغيلية، باستثناءات في إطار السياسات النموذجي للجزاءات المفروضة على البائعين. وقامت بعض الوكالات بتعليق أو حتى إلغاء التعامل مع شركات مأذون لها من وكالات أخرى. وينبغي معالجة هذه المشكلة المهمة، لأنها تلقي بعض الشك على كفاءة إجراءات الجزاءات في سياق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة.

447 - ويوصي المجلس بأن تعزز الإدارة التنسيق بشأن الجزاءات المفروضة على البائعين مع الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بهدف تقييم مدى جدوى وفوائد إنشاء لجنة مشتركة للبائعين في الأجل المتوسط لمواءمة الإجراءات والتدابير المتخذة.

448 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

12 - الإصلاح الإداري

449 - قال الأمين العام في تقريره المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: ضمان مستقبل أفضل للجميع" (A/72/492): "سأقوم بتفويض السلطة الإدارية لمديري البرامج وأسائلهم بشكل أكبر عن تنفيذ الولايات". وشددت الجمعية العامة في قرارها 266/72 ألف على أن المساءلة مبدأ مركزي في الإصلاح الإداري.

450 - وأكدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المعنون "التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021"، على أن زيادة السلطة المفوضة يجب أن يقابلها تعزيز الشفافية والمساءلة، وشددت على أهمية اتخاذ إجراءات استباقية في الوقت المناسب، ولا سيما من جانب إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، لتوسيع نطاق مؤشرات الأداء الرئيسية من أجل كفاءة التغطية الكاملة للمخاطر الرئيسية؛ وتوفير التوجيه التشغيلي لدعم ممارسة السلطة المفوضة؛ ورصد أداء الكيانات بشكل أوثق، مع إيلاء اهتمام خاص لأوجه القصور المتكررة التي تثيرها هيئات الرقابة؛ وضمان المساءلة والإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب لمعالجة ضعف الأداء (A/77/574، الفقرة 62).

451 - واستعرض المجلس تفويض السلطة، وعملية رصده، وإطار المساءلة، من بين مسائل أخرى، وحدد المسائل المبينة أدناه.

(أ) تفويض السلطة

'1' ينبغي إصدار الإطار المنقح لسياسة تفويض السلطة على وجه السرعة

452 - بعد استعراض نشرة الأمين العام بشأن تفويض السلطة في إدارة النظامين الأساسيين والإداري للموظفين والنظام المالي والقواعد المالية (ST/SGB/2019/2)، التي أرفق بها صك تفويض وإطار للمساءلة، لاحظ المجلس أن المجالات التالية بحاجة إلى توضيح:

(أ) كيفية ممارسة تفويض السلطة في الحالات التي قد يظهر فيها رئيس الكيان تضارباً فعلياً أو متصوراً في المصالح؛

(ب) وما إذا كان يمكن تفويض السلطة إلى الموظف المسؤول وكيفية ذلك؛

(ج) وكيفية التعامل مع تفويض السلطة لكيان ما عند بدء العمليات وإغلاقها؛

(د) وكيفية تفويض السلطة إلى مقدم خدمة عندما تستدعي الظروف قيام مقدمي الخدمات باتخاذ القرارات.

453 - وأبلغ المجلس بأن المسائل المذكورة قد عولجت في الإطار المنقح لتفويض السلطة:

(أ) تتخذ وكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال قراراً بشأن المسؤول الذي سيمارس السلطة المفوضة سواء داخل الكيان أو خارجه عند وجود تضارب في المصالح على مستوى رئيس الكيان؛

(ب) وتتخذ إجراءات منهجية لإطفاء الطابع الرسمي في بوابة تفويض السلطة على تفويض الموظفين عندما يؤدون مهام الموظف المسؤول عن وظيفة أصبحت شاغرة؛

(ج) وفيما يتعلق بممارسة السلطة المفوضة مؤقتاً عند بدء عمليات كيان ما وإغلاقها، هناك إمكانية لقيام الأمين العام بتفويض السلطات إلى مسؤول آخر إلى أن يُعين رئيس للكيان ويتولى مهامه؛

(د) وإذا كان مقدم الخدمة في وضع أفضل يسمح له بممارسة السلطة، فهناك إمكانية لقيام كيان مستفيد بتفويض السلطة من الباطن إلى رئيس كيان مقدم الخدمة، بعد التشاور مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال.

454 - وبالإضافة إلى ذلك، من بين ما مجموعه 762 سياسة للموارد البشرية خاضعة للاستعراض والتحديث، لا تزال هناك 170 سياسة لم تصدر بعد. ولاحظ المجلس الحاجة إلى إخضاع هذه السياسات لعملية استعراض معجلة لدعم تنفيذ الإطار الجديد لتفويض السلطة.

455 - ويوصي المجلس بأن تعجل الإدارة باستعراض وإصدار إطار سياسة تفويض السلطة وأن تضع عملية أكثر مرونة لتحديث إطار سياسة تفويض السلطة استجابة للتغيرات التي تطرأ على إطار السياسة برمته.

456 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

2' فرص مواصلة تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية الحالية لتفويض السلطة

457 - استعرض المجلس مؤشرات الأداء الرئيسية الحالية وعددها 16 مؤشراً ولاحظ ما يلي:

(أ) تقتصر بعض المؤشرات إلى الصلة الكافية بتفويض السلطة. ولاحظ المجلس أن بعض مؤشرات الأداء الرئيسية تقتصر إلى الصلة الكافية بتفويض السلطة، بما في ذلك المدة المستهدفة لإتمام إجراءات التعيين خلال 120 يوماً، والتعلم الإلزامي للجميع، وسداد المدفوعات لمقدمي الخدمات في المواعيد المحددة، وسياسة الشراء المسبق لتذاكر السفر. وأوضحت الإدارة أن من المهم رصد بعض مؤشرات الأداء الرئيسية لأنها تغطي مجالات شددت عليها هيئات الإدارة، ومن ثم أدرجت في مجموعة المؤشرات. وفي الوقت نفسه، لم تكتف شعبة التحول المؤسسي والمساءلة بتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية، بل أخذت أيضاً في الاعتبار السياسات والعمليات والاقتراحات المقدمة من الجهات القائمة على الأعمال. وستقوم الإدارة بتحليل وتنفيذ التغيرات التي طرأت على إطار الرصد ضمن جهود التحول في منصة البرامجيات إلى بيئة الحوسبة السحابية الخاصة بالدراسات التحليلية لشركة ساب في نظام أوموجا (Umoja Analytics). وأشارت الإدارة أيضاً إلى أن بعض المؤشرات تقيس القرارات، وأنها ذات صلة بمؤشرات الأداء الرئيسية لتفويض السلطة؛

(ب) ويلزم تكثيف جهود رصد الأهداف لتحديد الفرص المتاحة لتحسين الأداء العام. وتركز الأساليب الحالية للرصد والتحليل تركيزاً كبيراً على النتائج على الصعيد العالمي، الأمر الذي لا ييسر بصفة منهجية إجراء تحليلات أكثر تفصيلاً وذات أهداف أكثر تحديداً للوقوف على الكيانات ذات الأداء الضعيف التي كان لها تأثير أكبر على الأداء فيما يتعلق ببعض مؤشرات الأداء الأساسية. وفي هذا الصدد، من شأن استخدام عملية محددة الأهداف لرصد وتحليل أداء كل كيان على حدة من حيث صلته بمؤشرات أداء رئيسية محددة أن ييسر المتابعة، ومن شأن الإجراءات التصحيحية المتخذة في الوقت المناسب أن تيسر تكوين فكرة

أفضل عن الصعوبات، والأسباب الجذرية لضعف الأداء، وتحسين عملية اتخاذ القرار، واتخاذ قرارات ذات أهداف أكثر تحديداً، والمساءلة، وتعزيز الأداء.

458 - ويوصي المجلس بأن تجري الإدارة استعراضاً لمؤشرات الأداء الرئيسية الحالية لضمان أن يقتصر الاستخدام على مؤشرات الأداء الرئيسية التي تقيس أثر القرارات لرصد تفويض السلطة قبل التحول إلى منصة Analytics Umoja، وإجراء تحليلات أكثر دقة وذات أهداف أكثر تحديداً بشأن النتائج ذات الأولوية لرصد تفويض السلطة.

459 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

3' الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين الأداء فيما يتعلق ببعض مؤشرات الأداء الرئيسية

460 - لاحظ المجلس، في تقريره السابق (A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 381)، أن أداء الكيانات المعنية قياساً إلى ثمانية مؤشرات أداء رئيسية لم يشكل أداءً مستوفياً للأهداف المتوقعة، وأن فرادى الكيانات حققت نتائج غير مرضية قياساً إلى ثلاثة مؤشرات في عام 2021، وشدد على أن الإدارة يتعين عليها بذل المزيد من الجهود لتعزيز إطار المساءلة عن تفويض السلطة من خلال تقديم توصيات ملموسة إلى الكيانات المعنية بشأن سبل تحسين أداء الأمانة العامة قياساً إلى مؤشرات الأداء الرئيسية.

461 - وواصل المجلس استعراض الأداء قياساً إلى مؤشرات الأداء الرئيسية الحالية وعددها 16 مؤشراً، ولاحظ أن الأداء المتعلق بما عدده 9 مؤشرات لم يحقق أهدافه في نهاية عام 2022؛ وأن الأداء لم يتحسن في مؤشرين يتعلقان بالإبلاغ في أوانه عن الاستثناءات في مجال الموارد البشرية وبحسن توقيت الدفع مقابل السلع والخدمات، وذلك مقارنة بعام 2021؛ وأن نتائج بعض فرادى الكيانات كانت دون المستهدف بكثير، وهو ما أدى إلى تأثير سلبي على النتائج على الصعيد العالمي.

462 - ولاحظ المجلس كذلك أنه لم تُتخذ إجراءات تصحيحية كافية في هذا الصدد لمعالجة أوجه القصور، على الرغم من تحديد نفس أوجه القصور في مراجعته السابقة للحسابات.

463 - ويوصي المجلس بأن تعزز الإدارة الخط الأول للرصد عن طريق زيادة تواتر استخدام رصد مؤشرات المساءلة وقياس التقدم المحرز في الدورة المقبلة لبيان الرقابة الداخلية.

464 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

(ب) أداة التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الأداء لا تعمل على النحو المنشود

465 - تدعم أداة التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الأداء الإصلاح الإداري الذي يجريه الأمين العام، ويقصد بها أن تكون بمثابة نظام تسجيل لجميع الخطط البرنامجية المعتمدة والميزانيات القائمة على النتائج، وأن توفر إطاراً للرصد المستمر لكفالة التنفيذ الفعال للبرامج. وتشتمل هذه الأداة على ثلاثة أجزاء: الوحدة البرمجية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية؛ والأداة المتكاملة للتخطيط والرصد والإبلاغ؛ ووحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها. واستعرض المجلس أداء أداة التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الأداء ولاحظ ما يلي:

(أ) لم تُستخدم الأداة المتكاملة للتخطيط والرصد والإبلاغ بالقدر الكافي لرصد المشاريع الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وأبلغ المجلس بأن هذه الأداة تستخدم لرصد المشاريع الممولة من التبرعات، أما الوحدة البرمجية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية فترصد البرامج الممولة من الميزانية العادية

والاشتراكات المقررة لبعثات حفظ السلام. وبحلول نيسان/أبريل 2023، بلغ عدد الكيانات التي تستخدم الأداة المتكاملة للتخطيط والرصد والإبلاغ 64 كيانا فقط من أصل 121 كيانا تستخدم أداة التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الأداء، ولم تكن وظيفة الرصد المدمجة في الأداة المتكاملة قد تم تفعيلها بالكامل لمصادر التمويل الأخرى. ويرى المجلس أنه يمكن الاستفادة من استخدام الأداة المتكاملة للتخطيط والرصد والإبلاغ بالنسبة للمشاريع الممولة من جميع مصادر التمويل، نظرا لمرونتها ووظائفها العديدة. ويلزم تعزيز التغطية والرصد إلى حد كبير من أجل توفير رصد أوثق للمشاريع في كل كيان لتحسين إظهار التقدم المحرز صوب تنفيذ الولاية؛

(ب) ولا تستخدم الوحدة البرمجية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية إلا كأداة للإبلاغ عن البرامج، وليس كأداة لتخطيط البرامج وميزنتها، على النحو المتوخى.

466 - ويوصي المجلس بأن تشجع الإدارة على توسيع نطاق تغطية وظيفة التخطيط والرصد في الأداة المتكاملة للتخطيط والرصد والإبلاغ لتشمل مصادر التمويل الأخرى إلى جانب المصادر الخارجة عن الميزانية.

467 - ويوصي المجلس أيضا بأن تحرز الإدارة تقدما نحو استخدام الوحدة البرمجية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية لأغراض تخطيط البرامج إلى جانب الرصد.

468 - وقبلت الإدارة هاتين التوصيتين.

(ج) أوجه القصور في الإطار الحالي لسياسة التقييم

469 - تعرّف الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2018/3) التقييم بأنه "عملية يُراد بها القيام بالقدر الممكن من المنهجية والموضوعية بتحديد وجهة وفعالية وأثر نشاط ما في ضوء غايته وأهدافه وإنجازاته".

470 - وأدت رؤية الأمين العام الرامية إلى تعزيز قدرة الأمانة على التقييم (انظر A/72/492) إلى إصدار الأمر الإداري المتعلق بالتقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة (ST/AI/2021/3) الصادر في آب/أغسطس 2021 - ويحدد هذا الأمر الإداري احتياجات الأمانة فيما يتعلق بالتقييم، بما في ذلك إنشاء لجنة إدارة التقييم ك لجنة فرعية تابعة للجنة الإدارة، وهو ما تم إنجازه في عام 2022 - وأبلغ المجلس بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال يقدمان الدعم المشترك إلى كيانات الأمانة العامة بشأن تنفيذ الأمر الإداري.

471 - واستعرض المجلس إطار سياسات التقييم وتنفيذه في الأمانة ولاحظ ما يلي:

(أ) هناك حاجة إلى توخي المزيد من الوضوح وتقديم المزيد من التوجيهات فيما يتعلق بجملة أمور منها تعريف التقييم الداخلي، وشموله وتواتره، والموارد المتاحة، والمنهجية (أي نهج واحد يناسب الجميع أو نهج أكثر ملاءمة استنادا إلى خصائص الكيان) واستخدام النتائج؛

(ب) ولم يكن هناك تعريف واضح لأدوار ومسؤوليات إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في أداء هذه المهمة.

472 - ويساور المجلس القلق إزاء الحاجة إلى استعراض إطار سياسات التقييم وتحديثه عند الاقتضاء لتحسين توجيه تنفيذ التقييمات.

473 - ويوصي المجلس بأن تجري الإدارة الاستعراض المقرر للأمر الإداري ST/AI/2021/3 لتعزيز وضوح تعاريف النطاق والموارد والمقيمين واستخدام نتائج التقييم.

474 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

(د) اتفاقات كبار المديرين بحاجة إلى مزيد من التحسين

475 - أثار المجلس في تقريره السابق (A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 409)، شواغل بشأن ضرورة النظر في المشاكل الجوهرية والمتكررة المتعلقة بالامتثال من أجل تقييم أداء كبار المديرين. وواصل المجلس استعراضه في هذا الصدد، ولاحظ أنه تم التوقيع على ما مجموعه 76 اتفاقا لكبار المديرين لعام 2022، كما لاحظ ما يلي:

(أ) لم يبدأ تطبيق وحدة اتفاقات الأمين العام المساعد في نظام إنسبيرا Inspira في الوقت المحدد كما كان مقررا أصلا. ولاحظ المجلس أن اتفاق الأمين العام المساعد الموقع مع وكيل الأمين العام لم يدمج بعد في نظام إنسبيرا Inspira كما كان مقررا في عام 2022، بل أرجئ إلى الربع الثاني من عام 2023؛

(ب) واستعرض المجلس آخر نموذج للاتفاق ويرى ضرورة تنقيح بعض مؤشرات الأداء الرئيسية. فعلى سبيل المثال، يمكن تنقيح المؤشر المتعلق بالتوزيع الجغرافي العادل بحيث يركز على التقدم العام الذي يحرزه كيان ما نحو تحقيق ذلك الغرض، بدلا من التركيز على الوظائف التي تم شغلها حديثا عن طريق التعيين. أما المؤشر المتعلق بالموارد المالية، فيمكن أن يركز على الاستخدام السليم للموارد المالية المعهود بها إلى رئيس الكيان وحفظها والإشراف عليها، بدلا من التركيز على تقديم الوثائق في الموعد المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالمؤشرات المنطبقة على البعثات الميدانية، يرى المجلس أنه بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بقدرة المنظمة على الصمود والاتساق في قيادة الأمم المتحدة ومجال حقوق الإنسان، فإن الاتفاق الحالي لا يحدد بوضوح خط الأساس والأهداف لتلك المؤشرات، فضلا عن طريقة قياسها وكيفية جمع البيانات.

476 - ويوصي المجلس بأن تضمن الإدارة استعراض المؤشرات الواردة في اتفاق كبار المديرين خلال اجتماع مجلس الأداء الإداري في نهاية عام 2023، مع مراعاة النتائج المذكورة أعلاه.

477 - وقبلت الإدارة هذه التوصية، ولاحظت أن الأمين العام يستخدم الاتفاق كأداة لإدارة أداء كبار مديره وأن هناك آليات أخرى لقياس أداء الكيانات. ولاحظت الإدارة كذلك أنه في حين أن مجلس الأداء الإداري يجري استعراضا سنويا لنموذج الاتفاق، فإن القرار النهائي بشأن أي تغييرات أو إضافات متروك للأمين العام.

13 - إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

478 - تتمحور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، منذ عام 2016، على هدف تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتنفذت سلسلة من الإصلاحات في هذا الصدد. ويدخل في صميم إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه وإنشاء جيل جديد ومعزز من أفرقة الأمم

المتحدة القطرية. وقُدمت بعض المبادرات الرئيسية لزيادة الكفاءة، ويتوقع أن تحقق وفورات إجمالية قدرها 310 ملايين دولار. وما برح المجلس يتابع تنفيذ مبادرات الإصلاح واكتشف في عمليات مراجعة الحسابات السابقة بعض أوجه القصور التي تتعلق بجملة أمور منها تمويل الصندوق الاستثماري المحدد الغرض، والشواغل في نظام المنسقين المقيمين، والاعتماد المفرط على المنسقين المقيمين المؤقتين، وتراكم الأعمال غير المنجزة في تنفيذ المبادرات الرئيسية لزيادة الكفاءة، بما يشمل أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ومكاتب الدعم الإداري المشتركة وأماكن العمل المشتركة.

479 - وأكدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على ضرورة بذل جهود متواصلة ومكثفة لتحقيق التمثيل الجغرافي العادل، مع التركيز بوجه خاص على الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً بين الموظفين، وشددت على أهمية الإبلاغ الكامل والشفاف والدقيق عن أثر الخطة المتعلقة بالكفاءة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك ما يتعلق بالوفورات في التكاليف (A/77/574، الفقرتان 58 و 73).

480 - وتابع المجلس هذه الشواغل ولاحظ الجهود المبذولة، بما في ذلك التدابير المتخذة لشغل وظائف المنسقين المقيمين وتنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وعلى الرغم من تلك الجهود المبذولة والتقدم المحرز، حدد المجلس أيضاً مجالات تحتاج إلى مزيد من التحسين، على النحو المبين أدناه.

(أ) الآثار السلبية الناجمة عن تحديات السيولة المتصلة بالصندوق الاستثماري المحدد الغرض

481 - في 11 تموز/يوليه 2018، أنشأ الأمين العام الصندوق الاستثماري المحدد الغرض، وفقاً لقرار الجمعية العامة 279/72، لتلقي الاشتراكات والمعاملات المالية لنظام المنسقين المقيمين وتوحيدها وإدارتها وحسابها.

482 - ولاحظ المجلس أن الإيرادات المعترف بها لعام 2022 بلغت 189,12 مليون دولار وأن النقد المحصّل خلال العام بلغ 169,68 مليون دولار، أي أقل بمبلغ 92,71 مليون دولار و 112,15 مليون دولار على التوالي مقارنة بالميزانية المعتمدة البالغة 281,83 مليون دولار. ويعزى النقص في تحصيل النقد في عام 2022 أساساً إلى حدوث انخفاض في تحصيل التبرعات، حيث كان أقل بمبلغ 88,71 مليون دولار من المبلغ المدرج في الميزانية. بالإضافة إلى ذلك، من أصل مبلغ 42.67 مليون دولار من الإيرادات المعترف بها لضريبة التنسيق بنسبة 1 في المائة في عام 2022، تم تحصيل 29.31 مليون دولار نقدا بحلول نهاية العام. وفي الوقت نفسه، زادت النفقات بمقدار 18,96 مليون دولار لتصل إلى 225,63 مليون دولار في عام 2022 نتيجة للزيادات في التكاليف المتصلة بالوظائف وتكاليف الموظفين الأخرى وكذلك في مصروفات السفر. ونتيجة لذلك، كان الصندوق الاستثماري المحدد الغرض يعاني من عجز قدره 36,51 مليون دولار في عام 2022.

483 - ولاحظ المجلس أيضاً أن العجز في عام 2022 أدى إلى استنزاف الرصيد النقدي التراكمي للصندوق الاستثماري المحدد الغرض ليصل إلى 40,86 مليون دولار، أي أقل بمقدار 1,14 مليون دولار من الاحتياطي النقدي البالغ 42,00 مليون دولار المطلوب للعمليات، والذي تم تحديده بحوالي 15 في المائة من الميزانية السنوية البالغة 281,83 مليون دولار لمكتب التنسيق الإنمائي. وبشكل هذا الاستنزاف للرصيد النقدي تهديداً كبيراً لسيولة الصندوق الاستثماري المحدد الغرض فيما يتعلق بدعم التشغيل والتطوير المستدامين لنظام المنسقين المقيمين.

484 - وأبلغ المجلس بأن الإدارة اعتمدت عدة تدابير للسيطرة على النفقات، منها ما يلي:

(أ) تخفيض تمويل التنسيق على الصعيد القطري، وهو ما أدى بشكل كبير إلى تقليص الفرص المتاحة للمنسقين المقيمين للجمع بين فرق الأمم المتحدة القطرية المعنية بالمبادرات والأولويات المشتركة (خصص مبلغ 22,23 مليون دولار ومبلغ 11,95 مليون دولار لصندوق التنسيق (في إطار الصندوق الاستئماني المحدد الغرض) لعامي 2022 و 2023، على التوالي، من أصل رزمة الميزانية البالغة 35,00 مليون دولار)؛

(ب) إبطاء وتيرة تنفيذ مختلف المبادرات في إطار إصلاح الكفاءة، مثل استراتيجية تسيير الأعمال، وإنشاء مكاتب الدعم الإداري المشتركة وأماكن العمل المشتركة؛

(ج) إيقاف التوظيف مؤقتاً في 45 وظيفة شاغرة في عام 2023، وهو الأمر الذي سيقفل العدد الإجمالي لموظفي الموارد البشرية اللازم لتلبية الطلبات المتزايدة من أصحاب المصلحة؛

(د) الحد من مشاركة مكتب التنسيق الإنمائي في دعم التنسيق الإقليمي والتحليلات المتكاملة العابرة للحدود والبرمجة المشتركة؛

(هـ) تقليص الدعم المقدم على الصعيد القطري، مثل المساعدة في التحليلات القطرية المشتركة وتطوير أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والمشاركة مع المؤسسات المالية الدولية في تمويل المبادرات الإنمائية للبلدان؛

(و) تأخير أو تعليق بعض التحسينات المقررة في منصة بيانات نظام UN-Info.

485 - ويساور المجلس القلق من أنه إذا ظل تحدي السيولة دون معالجة، فإن هذا الوضع قد يؤدي إلى عدم تلبية توقعات الدول الأعضاء، وتقليص أهمية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وعرقلة قدرة نظام المنسقين المقيمين على تنفيذ ولايته وتلبية النداءات المتزايدة من جانب أصحاب المصلحة لزيادة جهود التنسيق.

486 - ويوصي المجلس بأن تتخذ الإدارة تدابير لضمان توافر السيولة الكافية من أجل تمويل الاحتياجات التشغيلية في الأجل القصير، بما يشمل كفالة اتخاذ تدابير لاسترداد المبالغ المستحقة القبض غير المسددة في الوقت المناسب، وصياغة تحليل شامل قائم على وضع السيناريوهات يغطي الخطط القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل للتصدي لتحدي السيولة المحتمل.

487 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

(ب) أوجه القصور في إدارة وظائف المنسقين المقيمين

488 - لاحظ المجلس في مراجعته السابقة للحسابات أوجه قصور في تعيين منسقين مقيمين غير مؤقتين لملء الوظائف. وواصل المجلس استعراضه في هذا الصدد في عام 2022 ولاحظ أن 17 وظيفة من أصل 130 وظيفة للمنسقين المقيمين (13 في المائة) كانت شاغرة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 - وقد تم ملء ستة عشر من الوظائف الشاغرة مؤقتاً بمنسقين مقيمين مؤقتين، في حين ظلت الوظيفة المتبقية شاغرة. واستعرض المجلس كذلك حالة وظائف المنسقين المقيمين في الفترة من عام 2019 إلى عام 2022 ولاحظ وجود فجوات في الوصول إلى القوام الكامل لمدة أربع سنوات متتالية. وبالإضافة إلى ذلك، من بين وظائف المنسقين المقيمين الشاغرة البالغ عددها 17 وظيفة، ظلت 7 وظائف شاغرة لأكثر من سنة، وظلت

3 وظائف من هذه الوظائف السبع شاغرة بسبب عدم وجود مرشحين مناسبين على الرغم من الإعلان عن الوظائف عدة مرات.

489 - ولاحظ المجلس أن هناك 83 حالة من حالات تعيين منسقين مقيمين مؤقتين خلال الفترة من 2019 إلى 2022 (حالة تعيين واحدة في عام 2019، و 3 حالات في عام 2020، و 14 حالة في عام 2021، و 65 حالة في عام 2022) وأن بعض الموظفين قد عينوا أكثر من مرة بعد انتهاء تعييناتهم الأولية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك سبعة منسقين مقيمين مؤقتين (6 في المائة) ظلوا في هذا المنصب لأكثر من سنة، وكانت أطول فترة ولاية لمنسق مقيم مؤقت تقترب من أربع سنوات وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بما عدده 12 وظيفة من وظائف المنسقين المقيمين، حدثت تغييرات متكررة في الأفراد الذين يشغلون وظائف المنسقين المقيمين المؤقتين، وعمل كل منهم لمدة تقل عن 90 يوما. وقد تم تغيير وظيفتين من الوظائف التي شغلها المنسقون المقيمون المؤقتون سبع مرات، ولم تستغرق أقصر فترة عمل لمنسق مقيم مؤقت سوى ثلاثة أيام.

490 - ويساور المجلس القلق من أن تؤدي الشواغر الطويلة الأجل لوظائف المنسقين المقيمين في بلدان محددة إلى تراكم الأعمال غير المنجزة في تنفيذ الولايات على الصعيد القطري. والاستعانة بالمنسقين المقيمين المؤقتين لملء الشواغر في وظائف المنسقين المقيمين على مدى فترة طويلة ليس مفيدا لإدارة الوظائف، بالنظر إلى أن تعيين المنسقين المقيمين المؤقتين ينبغي أن يكون للمهام المؤقتة. وعلاوة على ذلك، فإن تكرار تغيير المنسقين المقيمين المؤقتين سيكون له أثر سلبي على استمرارية تصريف الأعمال، ومن ثم على تشغيل نظام المنسقين المقيمين وتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

491 - ويوصي المجلس بأن تقلل الإدارة إلى أدنى حد من الشواغر وأن تكفل استمرارية تصريف الأعمال عن طريق وضع الصيغة النهائية للمذكرة التوجيهية المتعلقة بالمنسقين المقيمين المؤقتين، التي تتضمن توقعاً بأن يعمل المنسقون المقيمون المؤقتون طوال فترة الوظيفة الشاغرة المتوقعة وتنويع مواصفات أعضاء قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم.

492 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

(ج) التمثيل الجغرافي للمركز للمنسقين المقيمين وأعضاء قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم

493 - استعرض المجلس التمثيل الجغرافي للمنسقين المقيمين البالغ عددهم 113 منسقا يشغلون مناصبهم حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، ولاحظ أن التمثيل الجغرافي للمنسقين المقيمين يتركز في 13 بلداً، حيث ينتمي 42 منسقا مقيما (37 في المائة) إلى 8 بلدان في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

494 - ولاحظ المجلس أيضا اختلالا في التمثيل الجغرافي لأعضاء قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم. ففي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان هناك 189 عضوا في قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم ينتمون إلى 69 بلداً، وهو ما يمثل 36 في المائة فقط من مجموع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة، وكان 92 من أعضاء القائمة (49 في المائة) ينتمون إلى مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. واستعرض المجلس كذلك توزيع جنسيات أعضاء قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم البالغ عددهم 189 عضوا حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، ولاحظ أن 13 بلداً يمثلها

97 عضوا في قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم (51 في المائة)، وهو ما يمثل أكثر من نصف مجموع عدد الأعضاء.

495 - ويساور المجلس القلق من أن التمثيل الجغرافي المركز للمنسقين المقيمين وأعضاء قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم قد يضعف قدرة نظام المنسقين المقيمين على أن يصبح أكثر شمولاً وتكيفاً مع الظروف المحلية وأن يعكس التنوع في تنفيذ الولايات وتحقيق أهداف ركيزة الشؤون الإنمائية بغية الإعداد لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

496 - ويوصي المجلس بأن تكفل الإدارة تعيين المنسقين المقيمين وأعضاء قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم على أوسع نطاق جغرافي ممكن.

497 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

(د) التحسينات اللازمة في تعيين المنسقين المقيمين

498 - استعرض المجلس عملية تعيين المنسقين المقيمين ولاحظ أن المتقدم بطلب لشغل وظيفة المنسق المقيم يجب أن يكون عضواً في قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم. ولكي يكون مقدم الطلب عضواً في قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم، فإنه يتعين عليه التقديم من خلال المنصة المخصصة لذلك. وبعد أن يقدم المرشحون لقائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم طلباتهم للعضوية، تستخدم الإدارة مركز تقييم المنسقين المقيمين لتقييم المرشحين، والمركز عبارة عن عملية ينسقها مقدم خدمات خارجي. وخلال عملية التقييم المذكورة، يُزود مقدم الخدمات الخارجي بقائمة بالمرشحين المؤكدين. وتستعرض الإدارة نتائج التقييم التي يقدمها المقيم الخارجي وتختار أعضاء لقائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم. ولاحظ المجلس أنه خلال عملية التقييم التي يقوم بها مركز تقييم المنسقين المقيمين، تم إطلاع مقدم الخدمات الخارجي على نبذات عن المرشحين، تضمنت معلومات عن السير الذاتية للمرشحين.

499 - ويرى المجلس أنه لما كانت جميع وظائف المنسقين المقيمين برتبة مد-1 أو ما فوقها، فإنه كان ينبغي الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية المتعلقة بالمرشحين لقائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم.

500 - ويوصي المجلس بأن تكفل الإدارة التعامل بسرية مع المعلومات المتعلقة بالمرشحين للانضمام لقائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم.

501 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

(هـ) أوجه القصور في تقييم أداء المنسقين المقيمين وإخضاعهم للمساءلة

502 - ذكر الأمين العام، في تقريره المعنون "استعراض سير عمل نظام المنسقين المقيمين: الارتقاء إلى مستوى التحديات والوفاء بوعود خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (A/75/905)، أن "تعزيز المراقبة والمساءلة فيما يتعلق بالنتائج والامتثال لقرار الجمعية العامة 279/72 والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات هو عامل آخر من عوامل التغيير المهمة وهو أساسي لضمان سلامة عمل نظام

المنسقين المقيمين"، وأنه "تظل هناك عدة مجالات يلزم فيها إحداث مزيد من التغيير على وجه السرعة، لا سيما فيما يتعلق بوظيفة المساءلة المزدوجة".

503 - ولاحظ المجلس أن 65 من أصل 83 حالة من حالات تعيين المنسقين المقيمين المؤقتين في عام 2022 (78 في المائة) أسفرت عن شغل المنسق المقيم المؤقت هذا المنصب لمدة تقل عن ستة أشهر. وبما أن نظام إدارة أداء المنسقين المقيمين لا ينطبق إلا على من شغلوا منصب المنسق المقيم أو المنسق المقيم المؤقت لمدة لا تقل عن ستة أشهر وفقا لإطار الإدارة والمساءلة، لم تجر تقييمات للأداء أو تقييمات للمساءلة فيما يتعلق بالمنسقين المقيمين المؤقتين الذين شغلوا هذه التعيينات البالغ عددها 65 حالة تعيين.

504 - ويساور المجلس القلق لأنه نظرا لأن المنسق المقيم المؤقت يؤدي دورا مهما، ويتمتع بسلطة مفوضة لقيادة مكتب المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فإن عدم إجراء تقييمات مناسبة لأداء المنسقين المقيمين المؤقتين الذين يشغلون مناصبهم لمدة تقل عن ستة أشهر قد يؤثر على فعالية أدائهم.

505 - ويوصي المجلس بأن تضع الإدارة مبادئ توجيهية مفصلة لتحديد خطوات عملية إدارة الأداء لكفالة المساءلة، بما في ذلك مساءلة المنسقين المقيمين المؤقتين، بغض النظر عن مدة تعيينهم.

506 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

(و) أوجه القصور في هيكل المساءلة وآلية التنسيق لتنفيذ مبادرات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

507 - تشرف مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على الإسهامات المقدمة على نطاق المنظومة في تنفيذ خطة عام 2030 - وينبغي أن تعمل هذه الآلية بفعالية في حشد جهود متضافرة وإنفاذ إطار معزز للمساءلة لضمان التزام كل عضو التزاما كاملا وعلى النحو الواجب بتحقيق ما تم الاتفاق عليه والتوقيع عليه. واستعرض المجلس أداء إطار المساءلة الحالي وآلية التنسيق الحالية ولاحظ المسائل التالية المبيّنة أدناه.

'1' تراكم الأعمال غير المنجزة في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

508 - إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة هو أهم أداة لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري. ونظر المجلس في المرحلة التي وصل إليها تنفيذ إطار التعاون حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ولاحظ تراكم أعمال غير منجزة في مراحل مختلفة. وشملت الأعمال المتراكمة غير المنجزة عدم إجراء استعراض سنوي لأداء 46 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية (61 من أصل 132)؛ وعدم وجود إطار تمويل لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في 32 في المائة من البلدان (22 من أصل 69) التي أبلغت عن تنفيذها إطار التعاون بحلول السنة المنتهية في عام 2022؛ وحدث تأخير كبير (أكثر من تسعة أشهر) في إنجاز 27 في المائة من تقييمات إطار التعاون (15 من أصل 56) التي أجريت إما في عام 2021 أو عام 2022 مقارنة بالإطار الزمني المتوقع وفقا لإرشادات تقييم إطار التعاون؛ وعدم اكتمال تحديثات التحليلات القطرية المشتركة لنسبة 54 في المائة من البلدان (15 من 28) التي بدأت في تنفيذ إطار التعاون في عام 2022؛ وعدم وجود مقياس للتقييم فيما يتعلق بعملية تقييم تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

2' عدم كفاية التقدم المحرز في تنفيذ جهود تعزيز الكفاءة على مر السنين

509 - أشار تقرير الأمين العام المعنون "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ناعم بالصحة" (A/72/684-E/2018/7) إلى مجموعة واسعة من مبادرات تصريف الأعمال الرامية إلى تحقيق الكفاءات التي سيعاد نشرها في إطار البرامج الرامية إلى تحسين دعم خطة عام 2030 - وهذه المبادرات الأساسية تدعمها ثلاثة مبادئ تمكينية، منها تقدير التكاليف والتسعير، ورضا العملاء، والاعتراف المتبادل.

510 - ولاحظ المجلس أنه حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يكن 26 في المائة من كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (9 من أصل 35) قد وقع بعد على مبادئ رضا العملاء وتقدير التكاليف والتسعير. وعلى الرغم من أن خريطة الطريق المتعلقة بزيادة الكفاءة قد نُقحت في عام 2022 لتشمل هدفا يتمثل في إنشاء 10 مكاتب مشتركة للدعم الإداري في مواقع كثيفة الحجم معتمدة و/أو قيد التنفيذ في عام 2022، لم يتم الانتهاء من أي مشاريع لإنشاء مكاتب مشتركة للدعم الإداري في عام 2022 ولا يزال إنشاء مكاتب مشتركة للدعم الإداري متأخرا عن الجدول الزمني.

3' عدم كفاية تبادل المعلومات بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين

511 - لاحظ المجلس أيضا عدم كفاية تبادل المعلومات بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين. ففي البلدان التي وضع فيها إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بين عامي 2019 و 2022، قام 20 في المائة فقط من الكيانات الأعضاء في أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتبادل برامجها القطرية مع المنسقين المقيمين لكي يقوم المنسق باستعراضها وتأكيد ذلك برسالة.

512 - ويساور المجلس القلق من أن تراكم الأعمال غير المنجزة في تنفيذ إطار التعاون، وبطء وتيرة التقدم المحرز في إنشاء المكاتب الدعم الإداري المشتركة، وعدم كفاية تبادل المعلومات بين المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، كلها عوامل ستؤدي إلى عرقلة تحقيق الاتساق بين وظائف وقدرات المنظومة الإنمائية وخطة عام 2030.

513 - ويرى المجلس أيضا أن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مسؤولية مشتركة وأن من الضروري وجود هيكل أقوى للمساءلة وآلية تنسيق لتحقيق الفوائد المتوخاة وأهداف الإصلاح.

514 - ويوصي المجلس بأن تكفل الإدارة أن يعمل هيكل المساءلة وآلية التنسيق في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بكامل طاقتها فيما يتعلق بتنفيذ مبادرات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

515 - ويوصي المجلس أيضا بأن تساعد الإدارة في صقل وثائق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأكملها لكي تحدد بوضوح الكيانات المسؤولة عن المبادرات الرئيسية لخطة العمل عن طريق التحديد الواضح للكيانات الرئيسية المسؤولة عن دعم كل مبادرة رئيسية أو رصدها وتقييمها.

516 - وقبلت الإدارة هاتين التوصيتين.

14 - العمليات المتصلة بشؤون السلام والأمن

517 - تستند إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن إلى إنشاء إدارتين جديدتين تابعتين للأمانة العامة في 1 كانون الثاني/يناير 2019 - فإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تضم القدرات والخبرات السياسية والتحليلية في مجالات مثل المساعدة الانتخابية والوساطة وشؤون مجلس الأمن مع المسؤوليات المتعلقة ببناء السلام، أما إدارة عمليات السلام فتوفر قدرات متخصصة في مجالات مثل الشؤون العسكرية وسيادة القانون. وتتشارك الإدارتان هيكلًا سياسيًا تشغيليًا واحدًا يتولى مسؤوليات إقليمية.

518 - وأثارت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقاريرها (A/75/596 و A/77/7 و A/77/574) شواغل بشأن إصلاح ركيزة السلام والأمن فيما يتعلق بإدارة الاستحقاقات، والفعالية والانسجام على الصعيد الإقليمي، والاتساق مع ركيزة التنمية وآلية التحسين المستمر، والخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في جملة أمور. وتابع المجلس هذه الشواغل ولاحظ الجهود التي تبذلها الإدارة لوضع آلية للتحسين المستمر، وتحسين إدارة التغيير المتصلة بالإصلاح، وتعزيز إدارة الأداء. ومع ذلك، كشف المجلس أيضًا عن أوجه قصور يلزم تحسينها، وهي مبينة أدناه.

(أ) التقدم المحرز في إصلاح ركيزة السلام والأمن

مواطن ضعف في تنفيذ مبادرات إصلاح ركيزة السلام والأمن فيما يتصل بالهيكل المشترك

519 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 245/76، إلى الأمين العام أن يواصل جهوده من أجل إعداد افتراضات للميزانية تكون أكثر واقعية ووضع تقديرات دقيقة للموارد تتكيف بشكل أسرع مع التغييرات التي تطرأ على الولايات، والأداء البرنامجي الفعلي، بغاية كفالة زيادة التركيز على النتائج وإنجاز الولايات. وجاء في نشرة الأمين العام المعنونة "الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم" (ST/SGB/2018/3) أن هيكل البرنامج الفرعي سيتوافق، قدر الإمكان، مع وحدة تنظيمية عادة على مستوى الشعبة.

520 - غير أن المجلس لاحظ أن الهيكل المشترك، بوصفه من المبادرات الرئيسية لإصلاح السلام والأمن، لم ينعكس على النحو الواجب في وثائق الميزانية المقترحة، وأنه لا توجد إشارة واضحة إلى هيكل مشترك أو إلى الموارد اللازمة لإنجاز ولاياته بنجاح، في حين أن الوظائف في الهيكل المشترك لا تزال مدرجة في إطار البرامج الفرعية الأصلية السابقة للإصلاح. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن لدى المكاتب في الهيكل المشترك خطة عمل متكاملة، كان ينبغي إدماجها في خطة عمل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام/إدارة عمليات السلام، كما لم يكن هناك إطار للنتائج يكفل إدماج ولايتي الإدارتين على النحو الواجب في خطة العمل المذكورة.

521 - ورداً على ذلك، لاحظت الإدارة أن هناك حدوداً لقدرتها على سن بعض التغييرات، حيث إن تدفقات التمويل وولايات ركيزة السلام والأمن ظلت دون تغيير بعد الإصلاح، بناء على موافقة الجمعية العامة.

522 - ويوصي المجلس بأن تشير الإدارة إلى الهيكل المشترك في إطار البرنامج الفرعي ذي الصلة ليعكس هياكل الإصلاح على نحو أفضل، ويعكس أيضاً الهياكل المشتركة ولاياتها في خطط العمل ذات الصلة وما يرتبط بها من تقارير الأداء.

523 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

(ب) تنفيذ الولاية

1' ضمان الشفافية وتقديم تقارير عن الأنشطة من هذا النوع إلى هيئات الإدارة المعنية

524 - لاحظ المجلس أنه بناء على طلب حكومة الدولة العضو "عين"، وقعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مذكرة تفاهم في عام 2011 مع الدولة العضو "عين" لنقل أعضاء المنظمة "ميم" في عام 2011 عندما أدرجت العديد من الدول الأعضاء المنظمة "ميم" في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية.

525 - وفي عام 2016، تلقت إدارة الشؤون السياسية (التي أصبحت الآن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام) تبرعات قدرها 18 مليون دولار من الدولة العضو "ألف" لدعم نقل أعضاء المنظمة "ميم" إلى الدولة العضو "باء". وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنفيذ المشروع في عامي 2016 و 2017، وبلغ إجمالي النفقات 15,61 مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت المفوضية جهوداً لدى حكومة الدولة العضو "باء" لدعوتها إلى تعديل إطارها التشريعي القائم من أجل توسيع آفاق اندماج أعضاء المنظمة "ميم" ودعت إلى إصدار وثائق هوية لهم.

526 - وفي عام 2021، تلقت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام مبلغاً آخر قدره 341 000 دولار من الدولة العضو "ألف" لدعم حكومة الدولة العضو "باء" في توفير وثائق هوية الإقامة الدائمة لأعضاء المنظمة "ميم"، وتم اختيار المفوضية مرة أخرى لتنفيذ المشروع. وبلغ إجمالي نفقات المنحة 340 000 دولار وتم إنتاج وتسليم ما مجموعه 2 447 بطاقة هوية بيومترية لأعضاء المنظمة "ميم" حتى نهاية عام 2022.

527 - وأوضحت الإدارة أنه نظراً للبعد السياسي، عملت إدارة الشؤون السياسية آنذاك بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم المفاوضات السياسية المتعلقة بانتقال أعضاء المنظمة "ميم" إلى موقع جديد، ومن ثم إلى بلدان أخرى. ووجهت الأموال من خلال صندوق استئماني تديره إدارة الشؤون السياسية لدعم التكاليف المتصلة بعملية النقل. ونفذت المفوضية جميع أنشطة الانتقال والنقل وفقاً لولايتها. وبالنظر إلى الظروف السياسية المعقدة فضلاً عن المعونة الإنسانية الطارئة اللازمة لتيسير نقل أعضاء المنظمة "ميم"، قدمت إدارة الشؤون السياسية المساعدة اللازمة لتيسير عملية النقل. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق آنذاك إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التطورات ذات الصلة، ورأت الإدارة أن مشاركة إدارة الشؤون السياسية تتسق مع ولايتها ومعاييرها المعتمدة في مجال الامتثال، ولا سيما الفرز على أساس القائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفي قائمة تضم الأفراد والكيانات الخاضعين للتدابير التي يفرضها مجلس الأمن.

528 - وعلى الرغم من التوضيح الذي قدمته الإدارة، يود المجلس أن يشير إلى أن العديد من الدول الأعضاء لا تزال تدرج المنظمة "ميم" في قائمة المنظمات الإرهابية، ومنها الدولة العضو "ميم"، عندما وقعت البعثة مذكرة التفاهم مع الدولة العضو "عين" في عام 2011 - وأبلغ المجلس أيضاً بأن المنظمة "ميم" وردت بشأنها بلاغات بخصوص تلقيها تدريباً من الدولة العضو "ألف" وتزويد هذه الدولة بمعلومات استخباراتية. وبالنظر إلى حساسية هذه الحالات، يرى المجلس أنه يلزم تقديم تقارير رسمية إلى هيئات الإدارة المعنية لضمان الشفافية.

529 - ويوصي المجلس بأن تكفل الإدارة الشفافية وتقديم تقارير عن الأنشطة من هذا النوع إلى هيئات الإدارة المعنية.

530 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

2' أوجه قصور في اختيار وإدارة خبراء الوساطة

531 - إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام هي الجهة القائمة بدور مقدم الخدمات على نطاق المنظومة في مجال الحوار والمساعدة في مجال الوساطة، وطلبت إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إنشاء آلية توفر الخبرة في مجال الوساطة في غضون مهلة قصيرة لكبار الوسطاء والمبعوثين دعماً لعمليات السلام. وتتعهد الإدارة فريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي وفقاً للاتفاقات المالية الموقعة بشأن أحكام مذكرة التفاهم الجامعة بين الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي يحتفظ من الناحية الإدارية بقائمة خبراء ويقدم الدعم التشغيلي لها، وهي قائمة تضم ثمانية مستشارين كبار متفرغين وعدة مستشارين غير متفرغين في مجال الوساطة، يعملون بموجب اتفاقات التعاقد الفردي الدولية المبرمة مع المكتب.

532 - وفي عام 2022، تم اختيار 8 أفراد من القائمة للعمل بدوام كامل في فريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي وتم إيفاد 10 أفراد في الحالات التي تعذر حشد الخبرة من خلال الفريق المتفرغ. وشارك هؤلاء الخبراء وعددهم 18 خبيراً في حوالي 132 مهمة لدعم جهود الوساطة؛ وأسندت نسبة 78 في المائة من هذه المهام إلى أعضاء متفرغين في الفريق الاحتياطي. ومن ثم، استعرض المجلس إدارة خبراء الوساطة ولاحظ أن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام يمكن أن تشارك بنشاط أكبر في اختيار وتقييم خبراء الوساطة.

533 - وأبلغ المجلس بأن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تتبع سياسات الأمانة العامة وتوجيهاتها بشأن الحالات التي يسمح فيها بالاستعانة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كشريك منفذ للمشاريع، وهو الأمر الذي يفرض قيوداً على دور الإدارة في اختيار وتقييم خبراء الوساطة. وفي حدود القواعد المنطبقة، تقدم الإدارة التوجيه الفني إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تصميم الأسئلة للامتحانات والمقابلات وفي اختيار أفرقة إجراء المقابلات، في حين أن المكتب مسؤول عن اختيار أعضاء أفرقة إجراء المقابلات والتقييمات والقرارات المتعلقة باختيار المرشحين. ويقوم مكتب خدمات المشاريع بإجراء تقييم رسمي لأداء خبراء الفريق الاحتياطي المتفرغين، بينما تقدم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تعليقات نوعية إلى المكتب عن طريق تقديم تعليقات شفوية. وفيما يتعلق بتقييم أداء الخبراء غير المتفرغين، تصدر إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بيان "عدم اعتراض" لتؤكد للمكتب أن الخبير قد قدم كل الدعم المطلوب، بالجودة المطلوبة، لمهمة معينة حتى يتمكن المكتب من بدء عملية الدفع.

534 - وبالنظر إلى أهمية برامج الوقاية والوساطة وطابعها السري، فضلاً عن الأدوار والمسؤوليات الرئيسية التي يؤديها الخبراء في أنشطة الوساطة، يرى المجلس أنه ينبغي لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام أن تستطلع الخيارات المتاحة لإيجاد طريقة أنشط للمشاركة في اختيار وإدارة خبراء الوساطة في حدود الإطار التنظيمي المعمول به لدى مكتب خدمات المشاريع، وذلك بتوفير الدعم اللوجستي ومهام الدعم من أجل ضمان اختيار مرشحين مؤهلين وتقييمهم على النحو الواجب.

535 - ويوصي المجلس بأن تستطلع الإدارة طريقة أنشط للمشاركة في اختيار وتقييم خبراء فريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي استناداً إلى الإطار التنظيمي الحالي.

536 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

3' قوائم المرشحين المقبولين المختلفة بحاجة إلى تحسينات فيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين

537 - إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام هي الكيان الرائد في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساعي الحميدة، والتحليل السياسي، والوساطة، والمساعدة الانتخابية، ودعم بناء السلام، والتوجيه السياسي. ولتحقيق ذلك، تحتفظ الإدارة بقوائم مختلفة بأسماء خبراء للهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، وخبراء انتخابيين دوليين، وخبراء في جهود الوساطة.

538 - وفي مراجعة سابقة للحسابات (A/76/5 (Vol. I))، حدد المجلس أوجه القصور في التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين للأعضاء المدرجين في هذه القوائم الثلاث. وواصل المجلس استعراضه ولاحظ أن هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من التدابير الاستباقية. فعلى سبيل المثال، في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2022، ومن بين الخبراء المدرجين في قائمة خبراء الانتخابات الدوليين وعددهم 1 375 خبيراً (من 122 بلداً)، ينتمي 613 خبيراً (44,6 في المائة) إلى البلدان العشرة الأعلى تمثيلاً. ومن بين الخبراء المدرجين في قائمة الوساطة وعددهم 53 خبيراً، ينتمي 22 خبيراً (41,5 في المائة) إلى الأمريكتين وينتمي 15 خبيراً (28,3 في المائة) إلى أوروبا. وأبلغ المجلس بأن غالبية مهام دعم جهود الوساطة يضطلع بها فريق من الخبراء المتفرغين، يقع عليهم الاختيار كل سنة من القائمة، مع التركيز على تحقيق التكافؤ بين الجنسين والتوازن الجغرافي داخل هذا الفريق المتفرغ. وتشكل النساء 28 في المائة من مجموع عدد الأعضاء المدرجين في قائمة الخبراء الخاصة بالهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن البالغ 466 عضواً. ومن المتوقع أن يؤدي توسيع نطاق التمثيل الجغرافي وتمثيل الجنسين إلى تعزيز التنوع والمعارف المحلية وبناء الثقة والمساواة بين الجنسين، الأمر الذي يساهم في اتخاذ قرارات أكثر فعالية وشمولاً، ويعزز الأثر العام لجهود الأمم المتحدة في الأنشطة السياسية وأنشطة بناء السلام.

539 - ويكرر المجلس توصيته السابقة بأن تتخذ الإدارة المزيد من التدابير الاستباقية لتعزيز التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في قوائم الخبراء الخاصة بالهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، والخبراء الانتخابيين الدوليين، وخبراء الوساطة.

540 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

(ج) صندوق بناء السلام

1' احتمال حدوث مخاطر نقص السيولة في صندوق بناء السلام بسبب عدم كفاية التمويل

541 - أثبت صندوق بناء السلام أنه أداة هامة، حيث يضع تحت تصرف منظومة الأمم المتحدة مورداً يتسم بالمرونة والتركيز وسرعة الاستجابة. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين مستوى التمويل متاح ومستوى التمويل المطلوب لتلبية متطلبات بناء السلام. ولا يزال المجلس يلاحظ أوجه العجز المالي التي حدثت في عام 2022.

542 - وانخفضت إيرادات صندوق بناء السلام بشكل كبير خلال السنوات الثلاث الماضية، من 234,53 مليون دولار في عام 2020 إلى 173,24 مليون دولار في عام 2022. وجمع الصندوق 623,26 مليون دولار فقط في ثلاث سنوات، بما يمثل 41,6 في المائة من هدفه المتعلق بجمع التبرعات خلال خمس سنوات والبالغ 1,50 مليار دولار. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي التبرعات المقدمة لصندوق بناء السلام وفوائدها في عام 2022 ما مقداره 171,8 مليون دولار، وهو مبلغ لم يحقق الهدف المتمثل في

مبلغ الـ 275,0 مليون دولار، إلا أن الميزانية المعتمدة لمشاريع مكتب دعم بناء السلام الممولة من صندوق بناء السلام بلغت 231 مليون دولار، مما نتج عنه عجز قدره 59 مليون دولار، أدى إلى ترك الرصيد النقدي للصندوق عند مبلغ يناهز 56 مليون دولار. وحسب تقديرات مكتب دعم بناء السلام، لن يكون الرصيد النقدي كافياً لتحقيق أهدافه التمويلية ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى حدوث انخفاض في الدعم البرنامجي في عام 2023 وما بعده.

543 - ويرى المجلس أن أوجه العجز المالي في التبرعات المقدمة لصندوق بناء السلام قد تؤدي إلى مخاطر نقص السيولة، وقد تقلل من إمكانية التنبؤ بالتمويل، مما يترتب عليه آثار سلبية في تنفيذ الولايات المتعلقة بجملة أمور من بينها منع نشوب النزاعات والدعم الانتخابي والوساطة.

544 - ويوصي المجلس بأن تضع الإدارة خطة متعددة السنوات لتعبئة الموارد، تأخذ في الاعتبار الجهات المانحة الناشئة، لجمع الأموال ومنع حدوث أزمة سيولة في صندوق بناء السلام.

545 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

2' أوجه القصور في إدارة مشاريع صندوق بناء السلام

546 - لا يزال المجلس يلاحظ أوجه القصور التالية المتعلقة بتخصيص التمويل وإدارة المشاريع بالنسبة لمشاريع صندوق بناء السلام:

(أ) النسبة المئوية للاستثمارات السنوية الموافق عليها لصندوق بناء السلام لا تفي بالأهداف المتصلة بنافذتين من النوافذ ذات الأولوية. ففي عام 2022، لم تخصص أموال كافية لنافذتين من النوافذ ذات الأولوية ("النهج العابرة للحدود والنهج الإقليمية" و "تيسير عمليات الانتقال")، ولم تحقق النتائج الفعلية الهدف المحدد مسبقاً. ولم يتحقق الهدف فيما يتعلق بهاتين النافذتين ذواتي الأولوية منذ أكثر من سنتين، مما قد يكون له أثر سلبي على تحقيق الأغراض المتوخاة منهما؛

(ب) ثمة حاجة إلى بذل جهود متواصلة لمعالجة التأخيرات في المشاريع. ففي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كان هناك 107 مشاريع، من أصل مشاريع جارية بلغ مجموعها 337 مشروعاً يحل تاريخ البدء فيها قبل عام 2020 (بما يشمل عام 2020)، "بعيدة عن المسار الصحيح" أو لم تتوفر لها معلومات عن حالة المشروع، وهذا يمثل ما نسبته 31,75 في المائة من مجموع تلك المشاريع. وأوضحت الإدارة أن الفريق المعني بالتصميم والرصد والتقييم التابع لصندوق بناء السلام يواصل رصد الأوضاع، وأن هناك أدلة على أن المشاريع التي كانت بعيدة عن المسار الصحيح في السابق قد عادت إلى مسارها الصحيح خلال عام 2022. ويرى المجلس أن ارتفاع النسبة المئوية للمشاريع البعيدة عن المسار الصحيح، وعدم كفاية الإجراءات التصحيحية الرامية إلى إعادتها إلى مسارها الصحيح في الوقت المناسب، قد يؤديان إلى عدم تحقيق النتائج المقررة للمشروع بصورة كاملة وفي الوقت المناسب؛

(ج) لا يوجد إطار موحد للإبلاغ عن الجهود المحفزة. وكان هناك 337 مشروعاً جارياً بحلول نهاية عام 2022. غير أن 61,49 في المائة من المشاريع الـ 174 المأخوذة كعينة لم يكن لها أي أثر محفز مالي أو غير مالي. ويرى المجلس أن عدم وجود تعاريف أو تدابير واضحة لتقييم الآثار المحفزة لمشاريع صندوق بناء السلام قد يؤدي إلى عدم قياس النتائج والإبلاغ عنها على نحو سليم.

547 - ويوصي المجلس بأن تخصص الإدارة تمويلا كافيا للنافذين ذوي الأولوية، وهما "النهج العابرة للحدود والنهج الإقليمية" و "تيسير عمليات الانتقال" عن طريق تعديل الإجراءات، بالإضافة إلى تنقيح أهداف الأداء استنادا إلى نتائج السنوات الثلاث الأولى من استراتيجية صندوق بناء السلام.

548 - ويوصي المجلس أيضا بأن تقوم الإدارة بتعزيز النظام لإعادة المشاريع البعيدة عن المسار الصحيح في أي سنة معينة إلى مسارها الصحيح في السنة التالية بصفة منتظمة؛ وتحديد الآثار المحفزة للمشاريع بوضوح والإبلاغ عنها على النحو الواجب.

549 - وقبلت الإدارة هذه التوصيات.

15 - الشؤون الإنسانية

550 - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هو الكيان التابع للأمانة العامة المسؤول عن الجمع بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لكفالة تقديم استجابة متسقة لحالات الطوارئ وإدارة الصناديق القطرية المشتركة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. ويضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمهامه في المقر في نيويورك وجنيف، وفي خمسة مكاتب إقليمية و 29 مكتبا قطريا، ومن خلال 21 فريقا استشاريا في المجال الإنساني.

551 - واستجابة للشواغل التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واصل المجلس استعراض تخصيص موارد كل من الصناديق القطرية المشتركة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، ورصد الشركاء المنفذين، وأحاط علما بالمسائل المعروضة أدناه.

(أ) انعدام الشفافية في تخصيص موارد الصناديق القطرية المشتركة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

'1' عدم كفاية الوثائق المتعلقة باختيار البلدان لتنفيذ المشاريع التجريبية للإجراءات الاستباقية

552 - حثت الجمعية العامة، في قرارها 243/69، الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على التحول نحو اتباع نهج استباقي لدرء المعاناة البشرية والتخفيف منها. وفي عام 2021، شجعت الجمعية مرة أخرى، في قرارها 124/76، على استكشاف ووضع آليات ونهج ابتكارية واستباقية.

553 - ومنذ عام 2019، وبناء على طلب الجمعية العامة، يؤدي الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ دورا مهما في دعم إنشاء وتمويل العديد من المشاريع التجريبية للإجراءات الاستباقية. وقد اتخذت إجراءات في إطار نافذة للاستجابة السريعة تصديا لأحد مسببات حالات الطوارئ، ولكن قبل وقوع المخاطر المتوقعة، وكان الغرض منها منع الآثار الإنسانية الحادة أو تقليلها قبل وقوعها بشكل كامل. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وقع الاختيار على 13 بلدا ومجال مواضيعي واحد (الكوليرا) كبلدان أو مجالات على سبيل التجريب لاتخاذ الإجراءات الاستباقية.

554 - واستعرض المجلس عملية الاختيار للبلدان الـ 13 والمجال المواضيعي، ولاحظ أن المعلومات الداعمة لاختيارات منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ للبلدان التي تنفذ فيها مشاريع تجريبية للإجراءات الاستباقية لم تسجل بشكل شامل، ولا سيما عملية التشاور المتعلقة بالقرار النهائي لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، لم توثق المعلومات المتعلقة بالاختيار الأولي لـ 43 بلدا، بما في ذلك المعلومات بشأن المشاورات التي عقدت مع الوكالات الإنسانية الخارجية والجهات المانحة الرئيسية،

ولم يسجل أي أساس منطقي محدد ومفصل لتقليص عدد البلدان من 43 بلدا كانت "مختارة كنموذج" في المرحلة الأولى، ليصبح مدرجا في قائمة مطولة تضم 15 بلدا مرشحا محتملا. وعلاوة على ذلك، لم تقدم أي وثائق داعمة أو سجلات خطية عن عملية التشاور الداخلية التي أسفرت عن تشكيل الحافظة المقترحة المكونة من 13 بلداً ومجال مواضيعي واحد لكي يتخذ منسق الإغاثة في حالات الطوارئ قراره النهائي.

555 - وتساهم الإجراءات الاستباقية، بوصفها أداة رئيسية للآليات الاستباقية، في تقديم المساعدة في الوقت المناسب إلى الفئات الضعيفة والتخفيف من أثر الأزمات. ويرى المجلس أن من الأهمية بمكان اختيار البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى المساعدة، والتي يمكن التنبؤ بمخاطرها بدرجة أكبر من غيرها، وذلك بأكثر الطرق شفافية، لكي يكون للإجراءات الاستباقية دورا أساسيا في هذا الصدد. ولذلك، يلزم تسجيل عملية اختيار البلدان وتوثيقها على نحو شامل لضمان الشفافية.

556 - ويوصي المجلس بحسن توثيق الأساس المنطقي للقرار النهائي لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن اختيار البلدان لأغراض الإجراءات الاستباقية.

557 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

2' محدودة الإفصاح عن معايير الاختيار المسبق للشركاء المنفذين في إطار مخصصات الصناديق القطرية المشتركة

558 - وفقا للتعليمات السياسية للصناديق القطرية المشتركة، يعد تشغيل الصناديق بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة أمرا هاما ينبغي ضمانه.

559 - وقد استعرض المجلس مخصصات اثنين من الصناديق القطرية المشتركة في عام 2022، ولاحظ منح مبالغ مجموعها 186 مليون دولار لـ 121 شريكا تم اختيارهم مسبقا في إطار الاستراتيجيات الأربع المتعلقة بالمخصصات الاحتياطية للصندوقين، وهو ما يمثل 95 في المائة من إجمالي المبلغ الممنوح للمخصصات الأربعة. ومع ذلك، لم يتم الكشف في استراتيجيات التخصيص عن معايير محددة ومؤكدة للاختيار المباشر لهؤلاء الشركاء الذين تم تحديدهم ودعوتهم مسبقا.

560 - ولاحظ المجلس أيضا أن متوسط ميزانية المشاريع في إطار المخصصات الاحتياطية لصندوق واحد يساوي ضعف متوسط مخصصاته القياسية تقريبا. وعلاوة على ذلك، تم منح مبلغ إجمالي قدره 51 مليون دولار لـ 35 جهة شريكة، حصرا من خلال المخصصات الاحتياطية الأقل تنافسية في إطار الصندوقين. وفي أوائل نيسان/أبريل 2023 كان من بين الجهات الشريكة الـ 35 جهة شريكة واحدة غير مؤهلة و 21 جهة شريكة مصنفة على أنها عالية المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، تجاوزت الميزانيات المعتمدة لثلاثة مشاريع حدود المبالغ المعتمدة، وتبين وجود 12 مشروعا تتطوي على مخاطر حرجية وردت في تقاريرها لمراجعة الحسابات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

561 - وأوضحت الإدارة أن النتائج المتعلقة بالمخاطر الحرجية في تقارير مراجعة الحسابات لا تحول بالضرورة دون تلقّي الجهة الشريكة مزيدا من التمويل، ما لم تصبح الجهة الشريكة غير مؤهلة أو معلقة. وقُيِّمت بعض النتائج المتعلقة بنفس المخاطر الحرجية على أنها مخاطر متوسطة المستوى أو منخفضة المستوى في تقارير مراجعة الحسابات اللاحقة.

562 - ويشعر المجلس بالقلق لأن عدم كفاية الإفصاح عن معايير محددة للاختيار المسبق للشركاء في إطار المخصصات الاحتياطية قد يكون له أثر سلبي على شفافية الصناديق وثقة أصحاب المصلحة في الصناديق، وقد يزيد من المخاطر المالية والمخاطر المتصلة بتنفيذ المشاريع.

563 - ويوصي المجلس الإدارة بكفالة أن تنص المبادئ التوجيهية العالمية للصناديق القطرية المشتركة على توجيهات بشأن متطلبات الإفصاح عن المعايير المحددة للاختيار المسبق للشركاء المدعويين للمشاركة في المخصصات الاحتياطية.

564 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

3' أوجه القصور في الموافقة على الشركاء المنفذين الإضافيين في إطار الصناديق القطرية المشتركة

565 - وفقاً لمسار العمل المتعلق بالمخصصات الاحتياطية المحدد في الدليل التشغيلي للصناديق القطرية المشتركة، ينبغي أن يستعرض منسق الشؤون الإنسانية استراتيجية التخصيص وأن يقرأها المجلس الاستشاري ذي الصلة.

566 - وعلى أساس عينة أُخذت، استعرض المجلس استراتيجيات التخصيص المتعلقة بأربع جولات لاعتماد المخصصات الاحتياطية في إطار صندوقين قطريين مشتركين، ولاحظ أن منسق الشؤون الإنسانية قد استعرض جميع الجهات الشريكة الـ 141 التي وقع عليها الاختيار الأولي المسبق والمدرجة أسماؤها في استراتيجيات التخصيص الأربع، وأن المجلس الاستشاري ذا الصلة قد أقرها، وأُتيحت للجمهور على الموقع الشبكي للصندوقين. بيد أن هناك 15 جهة شريكة لم تتم دعوتها في المرحلة الأولية ولكن تم تخصيص 8,63 مليون دولار لها، بما يمثل 5 في المائة من المخصصات الاحتياطية الأربعة، ولم تخضع لنفس عملية الموافقة المتعلقة بالاختيار الأولي المسبق، ولم يُفصح عن اختيارها صراحةً على الموقع الإلكتروني. وبالإضافة إلى ذلك، هناك جهة شريكة واحدة من بين الجهات الشريكة الـ 15 لم يوافق عليها سوى رئيسة وحدة تمويل الأنشطة الإنسانية التابعة للصندوق دون أي توصية من منسق المجموعة.

567 - وأوضحت الإدارة أن الدليل التشغيلي للصناديق القطرية المشتركة المعمول به لدى اعتماد المخصصات لا يحدد عملية الموافقة والإفصاح المطلوبة لاختيار الشركاء الإضافيين، وأن العمليات الفعلية التي اتُبعت لم تكن هي نفس العمليات المتبعة بالنسبة للاختيار الأولي الأصلي للشركاء.

568 - ويرى المجلس أن العملية الحالية المتعلقة بالمخصصات الاحتياطية هي عملية أقل تنافسية مقارنة بالعملية المتعلقة بالمخصصات القياسية، ومن الأهمية بمكان تحديد توجيهات واضحة بشأن عملية الموافقة ومتطلبات الإفصاح بالنسبة لاختيار الشركاء الإضافيين لضمان أن يكونوا هم الأقدر على تنفيذ الأعمال الإنسانية ذات الأولوية على أرض الواقع.

569 - ويوصي المجلس بأن توضح الإدارة في التوجيهات ذات الصلة عملية اختيار الشركاء الإضافيين من خارج القائمة الأولية للشركاء المختارين مسبقاً للمخصصات الاحتياطية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، متطلبات توثيق العملية، والإفصاح على النحو الواجب عن أي تغييرات في القائمة الأولية للشركاء المختارين مسبقاً.

570 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

(ب) الإشراف على الشركاء المنفذين للصناديق القطرية المشتركة

'1' نسبة صناديق التمويل الجماعي الإنسانية التي لها أنشطة الضمان تضطلع بها أطراف ثالثة

571 - استعرض المجلس أنشطة الضمان للتمويل المخصص للشركاء المنفذين في إطار الصناديق القطرية المشتركة، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والمساهمات الأخرى المحددة خصيصاً، والمشاريع الممولة من الميزانية البرنامجية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولاحظ أن أنشطة الضمان لا تنفذ إلا للمشاريع المتعلقة بالصناديق القطرية المشتركة وبالمساهمات الأخرى المحددة خصيصاً.

572 - وأوضحت الإدارة أن المشاريع المتعلقة بالصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ تنفذها وتديرها وكالات الأمم المتحدة، المسؤولة عن الاضطلاع بأنشطة الضمان بما يتماشى مع القواعد والأنظمة الخاصة بها، في حين تقع المشاريع الممولة من الميزانية البرنامجية ضمن نطاق اختصاص المجلس ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأوضحت الإدارة أيضاً أنها استخدمت مجموعة من الأدوات للاضطلاع بأنشطة الضمان عند تقييم عمل الشركاء المنفذين للصناديق القطرية المشتركة، بما في ذلك الرصد البرنامجي، والفحص العشوائي للمسائل المالية، والإبلاغ البرنامجي والمالي (المرحلي والنهائي)، ومراجعة حسابات المشاريع. وأجرى المجلس تحليلاً لنشيطين من أنشطة الضمان هذه - الفحص العشوائي للمسائل المالية، ومراجعة الحسابات - ولاحظ أن الاضطلاع بنشاطي الضمان هذين فيما يتعلق بالتمويل المخصص للشركاء المنفذين للصناديق القطرية المشتركة في عام 2021 كان بنسبة مئوية أقل بالمقارنة بكيانات الأمم المتحدة الأخرى، على النحو المبين في تقارير المجلس (انظر A/77/240). وأوضحت الإدارة كذلك أن هذا الأمر يرجع إلى طبيعة نشاطي الضمان محل النظر وإلى توقيت دورة المشروع. وغالبية عمليات الفحص العشوائي للمسائل المالية ومراجعة الحسابات للتمويل المخصص عن طريق الصناديق القطرية المشتركة في سنة واحدة تجري عادة في السنوات التالية.

573 - واستعرض المجلس كذلك أنشطة الضمان التي أجريت حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 لمشاريع الصناديق القطرية المشتركة المخصصة في الأعوام 2020 و 2021 و 2022، ولاحظ أن النفقات المتصلة بالضمان تبدو معقولة. ومع ذلك، كان متوسط النسبة المئوية لأنشطة الضمان التي اضطلعت بها أطراف ثالثة خلال تلك السنوات الثلاث أقل من المتوسط الإجمالي البالغ 77 في المائة الذي لاحظته المجلس بالنسبة لعام 2021، وتراوح نسبته بين 5 و 57 في المائة.

574 - وأوضحت الإدارة أن انخفاض تغطية أنشطة الضمان التي تضطلع بها أطراف ثالثة يمكن أن يعزى إلى العدد الأكبر من أنشطة الضمان التي يُضطلع بها عموماً فيما يتعلق بمشاريع الصناديق القطرية المشتركة، حيث لا تُجري الأطراف الثالثة سوى عمليات مراجعة الحسابات.

'2' عدم إمكانية التحقق من الإمدادات التي قام شركاء مختارون بشرائها وتوزيعها

575 - وفقاً للدليل التشغيلي للصناديق القطرية المشتركة، يجب أن تتاح إمكانية تحديد التكاليف المستوفية للشروط في السجلات المحاسبية، وأن تعضدها أدلة داعمة أصلية على أنه قد تم تكبدها وفقاً لمقترح المشروع المعتمد والفترة المحددة له. وقد تشمل التكاليف المستوفية للشروط الدعم المالي للمستفيدين، بما في ذلك التوزيع من خلال النقد أو استناداً إلى قسائم.

576 - وعلى أساس عيّنة أُخذت، استعرض المجلس 38 مشروعاً في إطار ثلاثة صناديق قطرية مشتركة، ولاحظ أوجه التباين التالية بين معاملات الشراء والتوزيع:

(أ) تم العثور على حالات تباين في تاريخ الاستلام وتاريخ توزيع البضائع. وبالنسبة للمشروع "ألف"، ووفقاً لقوائم التوزيع التي قدمتها الجهة الشريكة، وزعت أدوية على 14 716 مستقيداً قبل أشهر من شراء الجهة الشريكة للأدوية المذكورة. ولوحظت حالات مماثلة في المشروع "باء" فيما يتعلق بتوزيع الوجبات. فمن بين ما مجموعه 504 وجبات، وُزع ما نسبته 28 في المائة من الأغذية الطازجة المشتراة للمشروع باء (بقيمة 25 070 دولاراً) على 2 415 مستقيداً بعد أشهر من تاريخ الاستلام النهائي، مما يعني أن الأغذية قد تكون منتهية الصلاحية؛ وبخلاف ذلك، من الممكن التشكيك في صحة هذه المعاملة؛

(ب) تم العثور على حالة تباين تتعلق بالمشتريات والإمدادات الفعلية. فبالنسبة لخمس مشاريع أُخذت كعينة، كانت هناك حالات تباين في عدد المستفيدين المدرجين في السجلات المحاسبية، والتوقعات/البصمات المدرجة في قوائم التوزيع، مع وجود فرق إجمالي يتعلق بـ 2 913 مستقيداً بمبلغ 49 622 دولاراً. وبالإضافة إلى ذلك، كانت قوائم توزيع الأدوية التي تبلغ قيمتها 80 000 دولار لمستفيدين من مناطق متعددة قدمتها الجهة الشريكة متطابقة تقريباً؛ بيد أن أعداد المستفيدين في هذه المناطق كانت مختلفة تماماً، وتراوح بين 2 590 مستقيداً و 13 923 مستقيداً. وعلاوة على ذلك، كان هناك 26 116 توقيعاً لعمليات توزيع من خلال النقدية بمبلغ 2,89 مليون دولار متشابهة مع بعضها البعض ولا يمكن التحقق منها.

577 - وأحالت الإدارة تفسيرات الجهات الشريكة، ومفادها أن عمليات التوزيع التي جرت قبل الشراء أو بعده كانت من مخزوناتهم الاحتياطية، ولكن لم تقدم أدلة كافية ومناسبة على ذلك.

578 - ولم يتمكن المجلس من التحقق من صحة معاملات الشراء والتوزيع المذكورة أعلاه، ويساوره القلق من أن نواتج المشروع قد تتعرض لمخاطر مما يؤثر على تحقيق أهداف المشروع.

579 - ويوصي المجلس بأن تسلط الإدارة الضوء على حالات التباين المحتملة التي تم تحديدها لمراجعي حسابات المشروع، وأن تختتم عمليات مراجعة الحسابات الجارية من أجل التحقق النهائي من المنجزات المستهدفة للمشروع وتحديد أي نفقات أو مبالغ مستردة غير مستوفية للشروط، ومتابعة الشواغل المتعلقة بالامتثال تمثيلاً مع الإجراءات المعمول بها.

580 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

16 - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

581 - كجزء من الإصلاح الإداري، يؤدي مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً رائداً في تعزيز إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، ويواصل دعم وتيسير تنفيذ الإدارات والمكاتب والبعثات الميدانية لولاياتها. وعلاوة على ذلك، يحدد المكتب التكنولوجيات الرائدة لاستحداث حلول تكنولوجية مبتكرة ويضمن أمن المعلومات في مواجهة تحديات الأمن السيبراني المعقدة.

582 - واقترح الأمين العام في تقريره المعنون "استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (A/77/489) استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة 2023-2028 تعمل كمحرك لمبادرات التكنولوجيا والبيانات في عمل الأمم المتحدة. والاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات تتمثل أهدافها الاستراتيجية في تقديم الخدمة لكيانات الأمم المتحدة لتنفيذ ولايتها، وتمكين التحول الرقمي من خلال الابتكار والشراكة، وحماية وتأمين أصول المعلومات في الأمانة العامة.

583 - ولاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها الأخيرين (A/77/7/Add.22 و A/77/574) أن التحديات المطروحة في إطار الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل بصورة أساسية الحاجة إلى تعزيز حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتهديدات المتزايدة للأمن السيبراني، والاستعانة بأفراد تتولى توظيفهم أطرافٌ ثالثة من مقدمي الخدمات، من بين أمور أخرى. واستجابة للشواغل المذكورة أعلاه، ركز المجلس على استعراض وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال إطار الحوكمة، والأمن السيبراني، والموارد البشرية، وإدارة الميزانية، من بين أمور أخرى. وترد أدناه مناقشة للمسائل المحددة.

(أ) أوجه القصور في إطار الحوكمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

584 - أبلغ المجلس بأنه من أجل تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي عرضها الأمين العام في تقريره (A/77/489) على نحو أكثر سلاسة، قام مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصياغة إطارٍ للمساءلة ينص على مسؤوليات المكتب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى فيما يتعلق بشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتصنيف كيانات الأمم المتحدة ككيانات معتمدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استناداً إلى قدراتها على إيجاد توازن بين الحرية التشغيلية والمراقبة المركزية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، قام المكتب بتتقيق أدوار ومسؤوليات الهيئات المقررة في إطار الحوكمة الجديد. واستعرض المجلس الإطار المذكور آنفاً، وحدد أوجه القصور التي تحتاج إلى مزيد من التحسين والتي ترد أدناه.

'1' عدم وجود توضيحات بشأن التوازن بين الحرية التشغيلية والمراقبة المركزية

585 - لاحظ المجلس أنه لا توجد مبادئ توجيهية محددة بوضوح تبين أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تلزم مراقبتها مركزياً والأنشطة التي يتعين تفويض المسؤولية عنها إلى رئيس الكيان لغرض الحرية التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد معايير وأساليب تقييم لتصنيف كيان ما على أنه كيان معتمد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكون له القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

586 - ولاحظ المجلس أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السابقة تطلبت من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإشراف على الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورصدها، في حين يُتوخى من الإصلاح الإداري تحقيق اللامركزية لسلطة صنع القرار. وأدى هذا الاختلال جزئياً إلى حدوث تجزؤ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالميزانية والأمن السيبراني وإدارة الأصول على الصعيد العالمي والاستعانة بمصادر عالمية.

587 - ويساور المجلس القلق من أن عدم وجود توازن بين الحرية التشغيلية والمراقبة المركزية يكون واضح المعالم ومقبولاً على نطاق واسع من شأنه أن يحول دون تصدي الكيانات للتحديات المعقدة التي تواجهها مع استفادتها في الوقت نفسه من مواطن القوة في كل من الرقابة المركزية، وصنع القرار اللامركزي.

588 - ويوصي المجلس بأن توضح الإدارة التوازن بين الرقابة المركزية التي يمارسها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحرية التشغيلية التي تتمتع بها الكيانات في شراء وإدارة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجزء من إطار المساءلة المقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنه ينبغي لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا أن يضع معايير وأساليب تقييم لدى تحديده للكيانات على أنها كيانات معتمدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

589 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

2' - عدم تحديد أدوار وواجبات رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات

590 - لا يزال المجلس يلاحظ أن أدوار وواجبات الأمين العام المساعد ورئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات لم تحدد بوضوح في إطار الحوكمة المقترح لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الرغم من التوصية بذلك في تقرير مراجعة الحسابات السابق. ولا تزال استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة 2023-2028، وإطار الحوكمة وإطار المساءلة الجديدين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قيد التشاور، مما يمثل فرصة جيدة للإدارة لكي تحدد أدوار وواجبات رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات على النحو الواجب فيما يتعلق بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط الاستراتيجي وإدارة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني، من بين أمور أخرى، لضمان قيام رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات بدور نشط في إدارة ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحقق من الامتثال لإطار الحوكمة المعياري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحقيق أوجه الكفاءة على النحو الأمثل، وتجنب الازدواجية.

591 - ويوصي المجلس بأن تدرج الإدارة تعريفا واضحا لأدوار وواجبات رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات في إطار الحوكمة وإطار المساءلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

592 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

3' - عدم كفاية تمثيل وأداء هيئات حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

593 - أبلغ المجلس بأن الهيئات الرئيسية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتألف، في إطار الحوكمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من اللجنة التوجيهية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولجنة استعراض المشاريع، وأربع لجان تقنية معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك هيئة استعراض الهياكل المعلوماتية، ولجنة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومجلس أمن المعلومات، ولجنة إدارة الابتكار التكنولوجي.

594 - ولاحظ المجلس حالات التمثيل غير الكافي وغير المنطقي للأعضاء في اللجان التقنية الأربع المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في ضوء اختصاصاتها. فعلى سبيل المثال، تضم لجنة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عضوا من القسم المركزي لإدارة البرامج التابع لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو غير مطلوب وفقا للاختصاصات، وممثل من مكتب إقامة العدل، وهو ليس مكتبا فنيا يعتمد اعتمادا كبيرا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد يؤدي هذا التمثيل غير الكافي وغير المنطقي إلى مخاطر عدم الشمولية، والفهم غير الكافي لاحتياجات المستخدمين، ومحدودية كسب تأييد أصحاب المصلحة، وعدم فعالية عملية صنع القرار.

595 - ولاحظ المجلس أيضا ندرة عقد اجتماعات لجنة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجلس أمن المعلومات ولجنة إدارة الابتكار التكنولوجي على النحو المطلوب في الاختصاصات، مما قد يؤدي، في جملة أمور، إلى عدم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وانخفاض معدلات التنسيق والاتصال، وضياح فرص التحسين، وانعدام المساءلة والإشراف. وفي عام 2022، طُلب إلى لجنة سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولجنة إدارة الابتكار التكنولوجي الاجتماع شهريا، إلا أن لجنة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عقدت خمسة اجتماعات وعقدت لجنة إدارة الابتكار التكنولوجي اجتماعا واحدا فقط، في حين لم يعقد مجلس أمن المعلومات، الذي كان مطلوباً منه الاجتماع كل ثلاثة أشهر، إلا اجتماعا واحدا.

596 - ويوصي المجلس بأن تقوم الإدارة باستعراض عضوية هيئات حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان التمثيل الكافي والمناسب في اللجان، وكفالة أن تجتمع هيئات حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالوتيرة المطلوبة، وفقا لاختصاصاتها.

597 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

(ب) أوجه القصور في الأمن السيبراني

598 - شددت الجمعية العامة في قرارها 262/69 على أهمية إدارة أمن المعلومات بطريقة محكمة خاضعة للمساءلة. وبذل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعض الجهود لتعزيز إدارة أمن المعلومات من خلال تحسين الوضوح والرقابة على الصعيد العالمي في عام 2022. وفي الوقت نفسه، نفذ المكتب مبادرات خطة العمل ذات النقاط السبع المتعلقة بالأمن السيبراني وأنشأ قدرات استباقية لمكافحة التهديدات للحد من وقوع الحوادث الأمنية وتقليل الآثار السلبية إلى أدنى حد. غير أن المجلس لاحظ أوجه القصور التالية المبينة أدناه في الأمن السيبراني.

'1' عدم كفاية وضوح الأمن السيبراني في الكيانات على نطاق الأمانة العامة

599 - يعد الوضوح التام للأمن السيبراني أمرا بالغ الأهمية لبذل جهود متضافرة نحو حماية المعلومات الحساسة، والحفاظ على الفعالية التنظيمية، ومواجهة تحديات الأمن السيبراني، وممارسة دور القيادة والتأثير في مجال الأمن السيبراني. وفي هذا الصدد، لاحظ المجلس المجالات التالية المطلوب تحسينها:

(أ) عدم كفاية الوضوح بالنسبة لعدد المواقع الشبكية والتطبيقات. ففي عام 2022، أنجز التصديق الذاتي لما عدده 769 موقعا إلكترونيا و 889 تطبيقا على نطاق كيانات الأمم المتحدة؛ غير أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يتمكن من تسجيل العدد الإجمالي للمواقع الشبكية والتطبيقات بسبب عدم استكمال بعض الكيانات لعملية التصديق الذاتي؛

(ب) عدم كفاية الوضوح فيما يتعلق بالتقييمات الأمنية. فقد لاحظ المجلس أن المكتب لم يُجر تقييمات أمنية كافية وشاملة على نطاق كيانات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، لم يتمكن المكتب من تقييم الهياكل الأساسية والتطبيقات التي تستضيفها الكيانات نفسها بسبب عدم إمكانية الوصول المطلوب. ولاحظ المجلس أيضا تعرض سبعة كيانات تابعة للأمم المتحدة لحادثين أمنيين أو أكثر في عام 2022، واكتشاف الجمهور لـ 294 ثغرة على نطاق نظم معلومات الأمم المتحدة الميسرة، صنفت 61 منها على أنها شديدة الخطورة؛

(ج) عدم كفاية الوضوح فيما يتعلق بتنفيذ خطط التعافي من الكوارث. فقد لاحظ المجلس أنه على الرغم من قدرة المكتب على متابعة حالة خطط التعافي من الكوارث لمختلف الكيانات استناداً إلى آليات الإبلاغ الذاتي من خلال تطبيقات Unite، فإن لديه سلطة محدودة للإشراف على الكيانات في أدائها لعمليات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث سنوياً، على النحو المطلوب في إجراءاته التقنية المتعلقة بالتخطيط لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث.

600 - ويساور المجلس القلق من أن عدم كفاية وضوح الأمن السيبراني عموماً على نطاق الأمانة العامة ينطوي على خطر عدم اكتشاف التحديات الأمنية، وعدم معالجتها على النحو الواجب أو الإبلاغ عنها بشكل كاف، وليس من شأنه تيسير الدروس المستفادة.

601 - ويوصي المجلس بأن توضح الإدارة المجالات المحددة من الأمن السيبراني التي ينبغي أن تخضع للمساءلة أمام جهة تتولى مهام الحوكمة المركزية، وأن تشجع جميع الكيانات على المشاركة في مبادرات الأمن السيبراني العالمية لزيادة وضوح الأمن السيبراني وتعزيزه.

602 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

2' عدم كفاية القدرات فيما يتعلق بإدارة الأمن السيبراني

603 - تعد القدرة على إدارة الأمن السيبراني أمراً هاماً لحماية البيانات والأصول، ومنع الهجمات الإلكترونية، والامتثال للوائح، وضمان استمرارية تصريف الأعمال، وحماية أصحاب المصلحة، والحفاظ على السمعة والثقة، وإدارة المخاطر بشكل استباقي، ودعم التحول الرقمي. وهي تشكل ضرورة استراتيجية لتمكين المؤسسات من العمل بطريقة آمنة والازدهار في عالم مترابط يواجه تهديدات سيبرانية. وفي هذا الصدد، لاحظ المجلس أوجه القصور التالية:

(أ) عدم إنجاز نشر الأدوات الأمنية. فقد استعرض المجلس التقدم المحرز في خطة العمل ذات النقاط السبع المتعلقة بالأمن السيبراني في عام 2022 ولاحظ أن 18 كيانات من أصل 35 كيانات على نطاق الأمانة العامة لم تجرِ عملية تقسيم الشبكة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين على 22 كيانات على نطاق الأمانة العامة نشر الحل المتعلق بمكافحة التهديدات، وهو مشروع يهدف إلى تعزيز القدرات على التصدي للتهديدات على نحو استباقي؛

(ب) عدم وجود خطة شاملة للقوى العاملة للأمن السيبراني. ويحتاج مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى 18 وظيفة في خطة الاستثمارات الرأسمالية لتعزيز قدرات الأمن الحاسوبي في 10 مواقع تابعة للأمانة العامة. ومع ذلك، لم يكن لدى المكتب أي تفسير لكيفية ارتباط الوظائف بأهداف العمل التفصيلية والكيفية التي يمكن بها للوظائف أن تسد الثغرات في مجال الأمن السيبراني، حيث إن المواقع المختلفة قد يكون لها احتياجات مختلفة.

604 - ولاحظ المجلس أيضاً حوادث الأمن السيبراني التالية التي ينبغي أن توضع في مرتبة الصدارة:

(أ) وقع هجوم لحجب الخدمة الموزع على الصفحة الرئيسية للأمم المتحدة، مما تسبب في عدم توفر الموقع في فترات متقطعة في حزيران/يونيه 2022؛

(ب) وقعت في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ست حالات إصابة ببرامجيات خبيثة من خلال أصول تعرضت للإضرار خلال عام 2022؛

(ج) تشكل الآثار العالمية والطويلة الأجل للحسابات المخترقة خطر على الأمن في جميع كيانات الأمم المتحدة.

605 - ويرى المجلس أن وضع خطة واضحة وشاملة لنشر الأدوات والبرامجيات الأمنية من شأنه أن يوفر للمنظمة فهما أفضل لما يلزم من الموارد فيما يتعلق بالموظفين والتكنولوجيا والخدمات.

606 - والمجلس غير متأكد مما إذا كانت القدرة والقوة الحاليتان في مجال الأمن السيبراني كافيتين لحماية المنظمة من الحوادث الأمنية، نظرا لتزايد نطاق وتعقيد الهجمات السيبرانية التي تستهدف الأمم المتحدة.

607 - ويوصي المجلس بأن تضع الإدارة خطة عمل للموارد اللازمة فيما يتعلق بالموظفين والتكنولوجيا من أجل التنفيذ الكامل لعملية تقسيم الشبكة والحل المتعلق بمكافحة التهديدات.

608 - وقبلت الإدارة هذه التوصية.

جيم - إفصاحات الإدارة

1 - شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات

609 - أبلغت الإدارة المجلس بأنها شطبت رسميا حسابات مستحقة القبض وسلفا بمبلغ 190 740 دولارا وممتلكات (معدات وأصول عقارية) بلغت تكلفتها الصافية 14,23 مليون دولار.

2 - المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة

610 - أبلغت الإدارة أنه، وفقا للقاعدة المالية 11-5، لم تدفع أي مبالغ على سبيل الهبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

3 - حالات الغش والغش المفترض

611 - أبلغت الإدارة المجلس بأن دائرة السياسات المالية والضوابط الداخلية، قد جمعت، باسم المراقب المالي، جميع حالات الغش والغش المفترض الواردة من كيانات/مكتب خدمات الرقابة الداخلية/مكتب الموارد البشرية، وقامت باستعراضها للتأكد من اتساقها واكتمالها قبل إعداد التقرير النهائي لضمان الدقة في الإبلاغ.

612 - وفيما يتعلق بعام 2022، أبلغت الإدارة عن 108 حالات غش أو غش مفترض، تقدّر قيمتها في 23 حالة بمبلغ 3,28 مليون دولار، على النحو المبين في الجدول 30 من الفصل الثاني. أما في سائر الحالات، فقد صُنِفَ المبلغ المقدّر بأنه "غير محدد" أو "غير منطبق" في التقرير المقدم إلى المجلس.

الجدول 30 من الفصل الثاني
حالات الغش والغش المفترض

البند	الغش	الغش المفترض
عدد الحالات	9	99
عدد الحالات التي اكتمل التحقيق فيها	9	—
عدد الحالات قيد النظر أو التحقيق	—	99
عدد الحالات التي قُدرت فيها قيمة الغش أو الغش المفترض	6	17
القيمة التقديرية للغش أو الغش المفترض (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	0,04	3,24

المصدر: استنادا إلى بيانات مقدمة من الإدارة.

613 - وأبلغت الإدارة المجلس بأن العملية المتعلقة بالإبلاغ عن حالات الغش أو الغش المفترض قد تحسنت، وأن معظم الحالات قد أبلغ عنها في الوقت المناسب، باستثناء ثماني حالات. وأدرج في التقرير السنوي معلومات محدثة عن الحالة المتعلقة بالحالات التي أبلغ عنها في السابق على أنها غش مفترض، بما يجسد السياسة المتبعة منذ أمد بعيد والتي تقضي بضرورة الإبلاغ عن حالات الغش أو الغش المفترض عندما يعطي الاستعراض الأولي للأدلة مسوغات للاشتباه في الغش، ولكن ليس على أساس ادعاءات غير مدعومة.

دال - شكر وتقدير

614 - يود المجلس أن يعرب عن تقديره للإدارة وللموظفي الأمم المتحدة في جميع المواقع التي زارها وأجرى فيها مراجعة للحسابات لما أبدوه من تعاون مع موظفي المجلس وما قدموه لهم من مساعدة.

(توقيع) هو كاي

المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) خورخي برموديز

المراقب المالي العام لجمهورية شيلي

(توقيع) بيير موسكوفيتشي

الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي

26 تموز/يوليه 2023

المرفق الأول

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (المجلد الأول)

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
1	2014	(A/70/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 64	أوصى المجلس بوضع ترتيبات لإجراء مراجعة على أساس قاعدة "الكتاب المفتوح" لحسابات شركات إدارة المطالبات لتقديم ضمان بشأن دقة التكاليف المبلغ عنها والأنشطة التي يضطلع بها وكلاء الإدارة، وتأكيد وفائهم بالتزاماتهم التعاقدية. وتتبع ممارسة حقوق التفتيش المنصوص عليها في تلك العقود بانتظام في المستقبل.	في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وقعت الإدارة عقدا مع بائع لإجراء مراجعة على أساس قاعدة "الكتاب المفتوح" لخطط التأمين الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بدأت مراجعة الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تعليقات نهائية من الشركة التي أجرت مراجعة الحسابات المتعلقة بالخطط. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب بكل احترام أن يغلقها المجلس.	بالنظر إلى إجراء الإدارة مراجعة الحسابات على أساس قاعدة الكتاب المفتوح لخطط التأمين الصحي الموجودة في الولايات المتحدة، والتعليقات النهائية الواردة من الشركة التي أجرت مراجعة الحسابات، فإن المجلس يعتبر أن هذه التوصية قد نفذت.	X		
2	2014	(A/70/5 (Vol. I))، الفصل الثاني، الفقرة 98	أوصى المجلس بأن يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية بما يلي: (أ) النظر في تسجيل المعلومات المتعلقة بنطاقات الإشراف للقائمين بدور موظف التقييم الأول والثاني، وذلك لتحديد الحالات التي تكون فيها هذه النطاقات كبيرة على نحو غير مقبول بالمقارنة مع معايير المكتب؛ (ب) النظر في التحليلات المعززة للبيانات من أجل إعداد تقارير متابعة إضافية من شأنها أن تيسر تحليل التقييمات الفردية للأداء الخاصة بكل موظف؛ (ج) النظر في تعزيز تطبيقات النظام لكي تقوم بتجميع المعلومات عن خطط التطور الشخصي وأنشطة التدريب الفردية التي سيُضطلع بها.	تم إصدار وحدة النظام الإلكتروني لتقييم الأداء الجديدة في لوحة المتابعة الإدارية في 14 آذار/مارس 2022 ؛ ويجري تحديث البيانات المدرجة في لوحة المتابعة أسبوعيا لرؤساء الكيانات وجهات التنسيق التابعة لهم. ويجري حاليا تحديث البيانات المدرجة في لوحة المتابعة يوميا. ولوحة متابعة النظام الإلكتروني لتقييم الأداء، التي تتفقد بالشراكة مع الأفرقة الفنية التابعة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بانكوك ونيويورك، مصممة لتوفير لمحات موجزة عالية المستوى عن مجمل ما أحرز من تقدم في دورة النظام الإلكتروني لتقييم الأداء، مما يساعد المستخدمين على استكشاف البيانات بشكل أكبر من خلال اتباع طرق مواتية لتصفية المعلومات الدقيقة والتتقيب عنها. وتشمل هذه المعلومات الدقيقة القدرة على تحديد عدد التقارير المباشرة الصادرة عن القائمين بدور موظف التقييم الأول داخل الكيانات، أو "نطاقات الإشراف"، وتزود رؤساء الكيانات وجهات التنسيق التابعة لهم بهذه المعلومات لتمكينهم من استعراض هذه الحالات واتخاذ إجراءات تصحيحية، إذا لزم الأمر.	بالنظر إلى أنه قد تم وضع النظام الإلكتروني الجديد لتقييم الأداء، فإن المجلس يعتبر أن هذه التوصية قد نفذت.	X		
3	2015	(A/71/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 126	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة اكتمال البيانات في وحدة إدارة العقارات في نظام أوموجا وأن تضمن وجود ضوابط كافية للتحقق من نوعية البيانات.	وضعت الإدارة آليات للإبلاغ والتحليل ولوحة متابعة من أجل الإشراف ومراقبة جودة البيانات في وحدة إدارة العقارات في نظام أوموجا. وعقب تحليل البيانات وتقييم نوعيتها، شُرع في إجراء تصويبات لجميع الكيانات ذات الصلة، ونفذت في نظام أوموجا عملية توحيد مواصفات البيانات العقارية (الموجودات والمساحات).	بالنظر إلى أن التوجيهات المتعلقة بالقياسات الموحدة لم تصدر بعد، فإن المجلس يرى أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
		سنة تقرير مراجعة						
				ويجري إعداد توجيهات تتعلق بالقياسات الموحدة وستنشر في الربع الثاني من عام 2023.				
4	2015	A/71/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 135	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة فئات موحدة للتكاليف ليستخدمها كل مركز من مراكز العمل من أجل تحسين الشفافية والتمكين من الإبلاغ عن "تكلفة العقارات لكل موظف" في كل موقع.	وضعت الإدارة آليات للإبلاغ والتحليل ولوحة متابعة لتسجيل تكاليف التشغيل في جميع مراكز العمل. ويجري حاليا تحليل فردي لتوافر البيانات فيما يتعلق بالتقسيمات المحتملة للتكاليف التي يبلغ عنها كل مركز من مراكز العمل وجدوى تنفيذها.	X	بالنظر إلى أن التحليل الفردي لتوافر البيانات فيما يتعلق بالتقسيمات المحتملة للتكاليف التي يبلغ عنها كل مركز من مراكز العمل وجدوى تنفيذها لا يزال جاريا، فإن المجلس يعتبر أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
5	2015	A/71/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 141	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بتصميم مجموعة مشتركة من مقاييس الأداء للمساعدة على وضع معايير مرجعية للأداء في كل مركز من مراكز العمل.	تلاحظ الإدارة أنه ليست كل البيانات المشار إليها في الفقرتين 140 و 141 من الفصل الثاني من الوثيقة A/71/5 (Vol. I) متاحة في نظام أوموجا، وأن عناصر نوعية مثل رضا المستخدمين، ونوعية خدمات التصليح والصيانة وإدارة الحيز أو الدراسات الاستقصائية لا تدخل في نطاق الإدارة العالمية لممتلكات الأمم المتحدة، بل توجد داخل كل كيان بعينه ولا يمكن للإدارة معالجتها.	X	بما أن التقييمات والتحليلات والمواءمات لكل كيان على حدة مطلوبة وجارية، يرى المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
6	2015	A/71/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 169	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة مؤشرات لمعالجة القضايا التأديبية. وينبغي أن تشمل هذه المؤشرات ما يلي: (أ) نسبة الإحالات التي تؤدي إلى فتح قضية؛ (ب) طول الفترة الزمنية التي تفصل بين الإحالة وفتح القضية؛ (ج) المدة التي تستغرقها القضايا عموما؛ (د) نتائج القضايا. وينبغي أن تُستخدم المؤشرات لدعم إدخال تحسينات على عمليتي إحالة القضايا ومعالجتها.	تواصل الإدارة استكشاف إمكانية وضع مؤشرات لتجهيز المسائل التأديبية. وكجزء من هذه العملية، تتشاور مع منظمة الصحة العالمية للحصول على الدروس ذات الصلة المستفادة من التغييرات التي أجراها ذلك الكيان مؤخرا في معالجة القضايا التأديبية. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف الإدارة على وضع فئات لأنواع القضايا وستحصل على بيانات عن متوسط المدة الزمنية التي تستغرقها الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرون لأداء دور كل منهم في العملية. وسيتم تحليل البيانات لتحديد مجالات التحسين.	X	بالنظر إلى أن مؤشرات الأداء الأساسية لا تزال قيد الإعداد، يعتبر المجلس هذه التوصية قيد التنفيذ.		
7	2015	A/71/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 256	أوصى المجلس بأن يُدرج الإطار القانوني لتقديم الأموال للشركاء على سبيل الهبة في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة رسميا.	تتظر الإدارة في الوقت المناسب لتقديم مقترح جديد إلى الجمعية العامة مع الأخذ في الاعتبار التقيحات الأخرى المستهدفة التي قد يلزم إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.	X	بالنظر إلى أن الاقتراح الجديد لم يقدم إلى الجمعية العامة، يعتبر المجلس هذه التوصية قيد التنفيذ.		
8	2015	A/71/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 264	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة إطارا مشتركا لإدارة الشركاء يقوم على المبادئ ويحدد الإجراءات الرئيسية التي يجب أن تتبعها جميع كيانات الأمانة العامة. وتيسيرا لوضع هذا الإطار المشترك، ينبغي للأمانة	يجري وضع إطار سياساتي مشترك وهو في مرحلة التشاور الداخلي.	X	بالنظر إلى أن الإطار الموحد للسياسات لا يزال في طور المشاورات الداخلية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت	التنفيذ لم تُنفذ	تجاوزتها	قيد	الحالة بعد التحقق
9	2015	A/71/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 286	أوصى المجلس بأن تجري الإدارة استعراضا شاملا للوظائف التي تؤديها نظم إدارة المنح القائمة ولاحتياجات المستخدمين والجهات المعنية الأخرى من المعلومات قبل وضع الصيغة النهائية لنطاق التوسعة 2 لنظام أوموجا.	قد عولجت هذه التوصية أثناء نقل البيانات من نظام إدارة الجهات المانحة إلى وحدة إدارة الجهات المانحة في نظام أوموجا. وتطلب الإدارة إلى المجلس إغلاقها.	بالنظر إلى أنه قد تم بناء جسر X بين نظام إدارة الجهات المانحة ووحدة إدارة الجهات المانحة في نظام أوموجا، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.					
10	2016	A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 46	أوصى المجلس بأن تعجل الإدارة بالقيام باستعراض منظم للقيم المتبقية للأصول بوجه عام ولأصولها المستهلكة بالكامل التي لا تزال قيد الاستخدام على وجه الخصوص، وأن تحدد على النحو المناسب العمر النافع والقيم المتبقية بغرض تصحيح الممارسات المخصصة المتبعة حاليا في هذا الصدد.	تتصل هذه التوصية بالتوصية الواردة في الفقرة 243 من الفصل الثاني من الوثيقة A/77/5 (Vol. I)، والتي تتعلق بمراجعة الأعمار النافعة والأصول المستهلكة بالكامل. وطرح المجلس التوصية اللاحقة بعد إجراء استعراض شامل لسياسات الاستهلاك الحالية للمنظمة. وعليه، فإن التوصية اللاحقة قد حلت محل هذه التوصية وبالتالي ينبغي إقفالها.	بالنظر إلى أن التوصية الجديدة الواردة في الفقرة 243 من الفصل الثاني من الوثيقة A/77/5 (Vol. I) وهذه التوصية تتطلبان تقييما أكثر ملائمة للعمر النافع للأصول، وأن هناك خطوات واضحة لتنفيذ التوصية الجديدة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	X				
11	2016	A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 64	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة إجراءاتها لتقديم بيانات التعداد للخبير الاكتواري وأن تطور آلية أكثر موثوقية لجمع معلومات مفصلة عن جميع الموظفين العاملين والمتقاعدين من جميع مراكز العمل، ومن ثم دمجها لإحالتها إلى الخبير الاكتواري لتقادي إمكانية تقديم تقييم خاطئ للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين نتيجة عدم اكتمال البيانات.	تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصيات نظرا لعدم ملاحظة أي اختلافات كبيرة أثناء مراجعة بيانات التعداد. وتعمل الإدارة باستمرار على تحسين عمليات فحص البيانات المستخدمة لأغراض التعداد والتحقق من صحتها. وتتخذ جميع سجلات الموظفين العاملين الآن من مصدر بيانات واحد، هو نظام أوموجا، ولا يؤخذ سوى جزء ضئيل من السجلات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة الذين يدير البرنامج الإنمائي شؤونهم. والبيانات التي يقدمها البرنامج الإنمائي بيانات موثوقة كذلك وهي تُستخرج من نظامه المركزي لتخطيط الموارد.	بالنظر إلى أن الإدارة تعمل باستمرار على تحسين عمليات فحص البيانات المستخدمة في التعداد والتحقق من صحتها، وأن جميع سجلات الموظفين العاملين أصبحت تؤخذ حاليا من مصدر بيانات واحد، هو نظام أوموجا، مع أخذ جزء صغير فقط من السجلات من البرنامج الإنمائي بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة الذين يدير البرنامج الإنمائي شؤونهم، فإن المجلس يعتبر هذه التوصية منفذة.	X				
12	2016	A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 91	أوصى المجلس الإدارة بأن تعمل على دمج النتائج المالية للصناديق الاستثمارية التي تمول العمليات والأنشطة المتعلقة بكيان مُبلغ محدد في البيانات المالية لذلك الكيان	شرحت الإدارة للمجلس أنه، عملا بالقاعدة المالية 1-106 يقتصر المجلد الثاني على الحسابات الخاصة التي ينشئها مجلس الأمن، وينبغي الإبلاغ عن جميع الصناديق الاستثمارية في المجلد الأول. وقد أضيفت فقرة تفسيرية في الملاحظات على البيانات المالية من	بالنظر إلى أن فقرات تفسيرية بشأن الصناديق الاستثمارية ذات الصلة قد أضيفت إلى التقارير المالية،	X				

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
		سنة تقرير مراجعة						
13	2016	A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 139	أوصى المجلس بوضع نظام مركزي لجمع البيانات والإبلاغ عن الأرقام المتعلقة بالتنقلات الجغرافية عن طريق نظام أوموجا، بما في ذلك الفصل بين التعيينات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، بحيث يتسنى تحديد أنماط التنقل والتنقلات القصيرة الأجل.	المجلد الأول لعام 2021 بشأن موضوع الإبلاغ عن الصناديق الاستثمارية المتصلة بعمليات حفظ السلام. وترد فقرة مماثلة في الملاحظات على البيانات المالية للمجلد الثاني لعام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة نقل الإبلاغ عن بعض الصناديق الاستثمارية إلى مجلدات أخرى، وبما أن المجلد الأول من البيانات المالية يتضمن إفصاحا مناسباً، فينبغي اعتبار هذه التوصية منقّذة.	فإن المجلس يعتبر أن هذه التوصية قد نفذت.			
14	2016	A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 192	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بالنظر في إدخال تعديلات ضرورية على الاستراتيجية لمعالجة الزيادة في النسبة المئوية لعدد أيام العمل الضائعة بسبب اضطرابات الصحة العقلية، والتعجيل بتنفيذ نظام إدارة السلامة والصحة المهنية لتحسين مواءمته مع الجداول الزمنية التي أوصت بها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في آذار/مارس 2015.	تتابع الأمانة العامة جميع عناصر نظام إدارة السلامة والصحة المهنية المبينة في إطار السلامة والصحة المهنيين للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.	بالنظر إلى أن العمل لا يزال جارياً في نظام إدارة السلامة والصحة المهنية وإطار الصحة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	X		
15	2016	A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 205	أوصى المجلس بأن تعجل الإدارة بعملية تحديد وتنفيذ دور شعبية الخدمات الطبية في الإشراف التقني والرقابة على المعايير الطبية وإنفاذها على نطاق المنظومة، استناداً إلى توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.	تم تطوير عملية للإشراف التقني بناء على التحسينات التقنية لمراقبة الدخول وكذلك مذكرة تفاهم مع الكيانات التي تدير شؤون المستخدمين السريريين. ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل كليهما بحلول 30 نيسان/أبريل 2023. ومن المتوقع أن تتبع سياسة تنظم عملية الإشراف التقني بحلول 30 حزيران/يونيه 2023 ريثما تتم عملية التشاور. ويُلاحظ أن هذه العملية تقتصر على الكيانات التي تستخدم نظام السجلات الطبية EarthMed.	بالنظر إلى أن عملية الإشراف التقني ومذكرة التفاهم مع الكيانات لم تدخل بعد حيز التنفيذ، وأن هناك سياسة تنظم الإشراف التقني ريثما تتم عملية التشاور، فإن المجلس يعتبر أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
16	2016	A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 293	أوصى المجلس بأن تقوم شعبة المشتريات، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، باستعراض عملية شراء سلع موحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق توازن بين الحاجة إلى التوحيد القياسي للمتطلبات والامتثال لمبادئ	تستعرض الإدارة الاحتياجات من السلع الموحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجزء من أنشطتها العادية وعملياتها الجارية لطلب تقديم العروض. وفيما يتعلق ببعض البنود ذات المستوى المنخفض من التعقيد، تقوم الإدارة بتوحيد العلامات التجارية من خلال الاستفادة من العقود القائمة مع الموردين،	هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت	لم تُنفَّذ	قيّد	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
سنة تقرير مراجعة										
17	2016	A/72/5 (Vol. I) الفصل الثاني، الفقرة 324	أوصى المجلس بتبسيط عملية صياغة الميزانية والاستناد فيها إلى افتراضات أكثر واقعية، مع مراعاة الاتجاهات السابقة.	مما يولد وفورات في الحجم تحت بند الصيانة والدعم، مع معالجة متطلبات أمن المعلومات والتكامل في الوقت نفسه.						
18	2017	A/73/5 (Vol. I) الفصل الثاني، الفقرة 22	أوصى المجلس باتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز وحدة تخطيط الأعمال وتوجيهها من أجل إلغاء الحاجة إلى إجراء تعديلات وتدخلات يدوية.	يستخدم مديرو البرامج في مقترحاتهم المتعلقة بالميزانية أكثر الافتراضات واقعية التي تأخذ في الحسبان الاتجاهات السابقة. ومن الأمثلة على الافتراضات الأكثر واقعية، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، ما يلي: (أ) أن الموارد الإضافية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في إطار الباب 32 تأخذ في الحسبان الاتجاهات السابقة في عدد المشتركين والتكاليف؛ (ب) أن انخفاض الموارد في إطار الباب 5 فيما يتعلق باحتياجات المراقبين العسكريين يعكس الاستخدام الفعلي في السنة السابقة. وبالمثل، فإن انخفاض الاعتمادات المرصودة تحت بندي السفر واللوازم الاستهلاكية في العديد من أبواب الميزانية تعكس انخفاض أنماط الاستهلاك في إطار هذين البندين من بنود الميزانية في عام 2022. وفي سياق إعادة تقدير تكاليف الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، غُذِلَ خط الأساس لعام 2022 ليعكس التغيرات الفعلية في الأسعار في تكاليف السفر والطاقة. وتعتبر الإدارة أنه من غير الواقعي توقع عدم وجود نقص أو زيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية: فالميزانية تستند إلى أفضل التقديرات للاحتياجات وأكثر الافتراضات واقعية. وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة 20 من قرارها 262/77، إلى الأمين العام يكفل إجراء استعراض للإنفاق المتعلق بكل برنامج مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات. وسينفذ هذا الطلب المقدم من الجمعية العامة بدءاً من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024. وتطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.						
17	2016	A/72/5 (Vol. I) الفصل الثاني، الفقرة 324	أوصى المجلس بتبسيط عملية صياغة الميزانية والاستناد فيها إلى افتراضات أكثر واقعية، مع مراعاة الاتجاهات السابقة.	يستخدم مديرو البرامج في مقترحاتهم المتعلقة بالميزانية أكثر الافتراضات واقعية التي تأخذ في الحسبان الاتجاهات السابقة. ومن الأمثلة على الافتراضات الأكثر واقعية، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، ما يلي: (أ) أن الموارد الإضافية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في إطار الباب 32 تأخذ في الحسبان الاتجاهات السابقة في عدد المشتركين والتكاليف؛ (ب) أن انخفاض الموارد في إطار الباب 5 فيما يتعلق باحتياجات المراقبين العسكريين يعكس الاستخدام الفعلي في السنة السابقة. وبالمثل، فإن انخفاض الاعتمادات المرصودة تحت بندي السفر واللوازم الاستهلاكية في العديد من أبواب الميزانية تعكس انخفاض أنماط الاستهلاك في إطار هذين البندين من بنود الميزانية في عام 2022. وفي سياق إعادة تقدير تكاليف الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، غُذِلَ خط الأساس لعام 2022 ليعكس التغيرات الفعلية في الأسعار في تكاليف السفر والطاقة. وتعتبر الإدارة أنه من غير الواقعي توقع عدم وجود نقص أو زيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية: فالميزانية تستند إلى أفضل التقديرات للاحتياجات وأكثر الافتراضات واقعية. وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة 20 من قرارها 262/77، إلى الأمين العام يكفل إجراء استعراض للإنفاق المتعلق بكل برنامج مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات. وسينفذ هذا الطلب المقدم من الجمعية العامة بدءاً من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024. وتطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.						
18	2017	A/73/5 (Vol. I) الفصل الثاني، الفقرة 22	أوصى المجلس باتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز وحدة تخطيط الأعمال وتوجيهها من أجل إلغاء الحاجة إلى إجراء تعديلات وتدخلات يدوية.	يستخدم مديرو البرامج في مقترحاتهم المتعلقة بالميزانية أكثر الافتراضات واقعية التي تأخذ في الحسبان الاتجاهات السابقة. ومن الأمثلة على الافتراضات الأكثر واقعية، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، ما يلي: (أ) أن الموارد الإضافية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في إطار الباب 32 تأخذ في الحسبان الاتجاهات السابقة في عدد المشتركين والتكاليف؛ (ب) أن انخفاض الموارد في إطار الباب 5 فيما يتعلق باحتياجات المراقبين العسكريين يعكس الاستخدام الفعلي في السنة السابقة. وبالمثل، فإن انخفاض الاعتمادات المرصودة تحت بندي السفر واللوازم الاستهلاكية في العديد من أبواب الميزانية تعكس انخفاض أنماط الاستهلاك في إطار هذين البندين من بنود الميزانية في عام 2022. وفي سياق إعادة تقدير تكاليف الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، غُذِلَ خط الأساس لعام 2022 ليعكس التغيرات الفعلية في الأسعار في تكاليف السفر والطاقة. وتعتبر الإدارة أنه من غير الواقعي توقع عدم وجود نقص أو زيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية: فالميزانية تستند إلى أفضل التقديرات للاحتياجات وأكثر الافتراضات واقعية. وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة 20 من قرارها 262/77، إلى الأمين العام يكفل إجراء استعراض للإنفاق المتعلق بكل برنامج مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات. وسينفذ هذا الطلب المقدم من الجمعية العامة بدءاً من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024. وتطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.						

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
19	2017	A/73/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 81	أوصى المجلس خزانة الأمم المتحدة بإضفاء الطابع الرسمي على مشاركة مختلف الكيانات في صندوق النقدية المشترك الرئيسي عن طريق إبرام اتفاقات خطية معها.	تعمل الإدارة حاليا مع مكتب الشؤون القانونية على هذه المسألة. ويتواصل استعراض المكتب لقائمة الكيانات المشاركة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي لتحديد الكيانات التي يلزم إبرام اتفاق معها. وستبرم اتفاقات خطية مع الكيانات التي سيحددها المكتب.	بالنظر إلى أن قائمة الكيانات التي يلزم إبرام اتفاقات خطية معها هي قيد الاستعراض من قبل مكتب الشؤون القانونية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
20	2017	A/73/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 98	أوصى المجلس الإدارة بإعادة النظر في ممارسة التعيينات المؤقتة وتحليل أسباب استخدام الإعلانات عن الوظائف الشاغرة المؤقتة في عدد كبير من الحالات بدلا من الإعلانات عن الوظائف الشاغرة.	أدى عدم اليقين بشأن استمرارية التمويل وتجديد التوظيف مؤخرا إلى زيادة استخدام الإعلانات عن الوظائف المؤقتة. ولكن في الظروف العادية، تُستخدم الإعلانات عن الوظائف المؤقتة لتلبية الاحتياجات الناشئة وأعباء العمل الموسمية في فترات الذروة. وتتضمن الأمثلة على ذلك توظيف موظفي خدمات المؤتمرات خلال الدورة العادية للجمعية العامة وغيرها من الاجتماعات أو الأحداث الموسمية. ويتطلب إدخال التعديلات على قاعدة النظام الإداري للموظفين المتعلقة ببذل الوظيفة الخاص (القاعدة 3-10) موافقة الجمعية العامة. ولم تتم الموافقة على التعديلات المقترحة لهذا الغرض.	بالنظر إلى أن الإدارة أوضحت أن عدم اليقين المتصل باستمرارية التمويل وتجديد التوظيف مؤخرا قد نتج عنهما زيادة استخدام الإعلانات عن الوظائف المؤقتة، فإن المجلس يعتبر أن هذه التوصية قد نفذت.	X		
21	2017	A/73/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 111	أوصى المجلس بأن تتخذ الإدارة قرارا بخصوص الإطار الزمني لتطبيق وحدة الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد في نظام إنسبيرا في مقر الأمم المتحدة، وأن تضع خارطة طريق لضمان التقيد بالإطار الزمني المقرر.	قد تم تحديث وحدة الخبراء الاستشاريين في نظام إنسبيرا وأعيدت تسميتها لتصبح "وحدة الأفراد من غير الموظفين". تمت معالجة العيوب الحالية وتم طرح سير عمل محدث جديد في تشرين الأول/أكتوبر 2022. ومن المقرر إجراء ترقية إضافية في آذار/مارس 2023 وإتاحة الخاصية الوظيفية الجديدة المتعلقة بمجموعة المواهب للأمانة العامة العالمية في نيسان/أبريل 2023. ومن المقرر إجراء المزيد من التحسينات (بما في ذلك إدارة الأداء وإنشاء لوحة متابعة للمديرين المكلفين بالتعيين) في الربع الثالث من عام 2023 بعد الترقية الفنية لنظام إنسبيرا في الفترة أيار/مايو - حزيران/يونيه 2023. سيتم الانتهاء من التحسينات المدخلة على سير العمل المتعلق بالخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد بحلول الربع الرابع من عام 2023.	بالنظر إلى أن هذه التوصية قد نفذت، وأن توصيات إضافية بشأن هذا الموضوع قد وردت في الفقرة 107 من الفصل الثاني من الوثيقة A/76/5 (Vol. I) وفي الفقرة 104 من الفصل الثاني من الوثيقة A/77/5 (Vol. I)، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	X		
22	2017	A/73/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 112	أوصى المجلس الإدارة كذلك بإجراء التعديل المناسب لأسلوب إدارة الدخول إلى نظام إنسبيرا بحيث تتوافر أدوار يكون متاحا لأصحابها الاطلاع على حالات الاستعانة بخدمات الخبراء الاستشاريين على كامل نطاق الأمانة العامة، مع مراعاة احتياجات الأمن البياناتي والخصوصية.	قد صدر دليل العملية وقُدمت الأدلة لإحالتها إلى المجلس. وقد نفذت هذه التوصية تنفيذا كاملا ويطلب إغلاقها.	بالنظر إلى أن دليل العملية قد صدر، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
23	2017	A/73/5 (Vol. I) ، الفصل الثاني، الفقرة 144	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة توافر التدابير المناسبة من أجل تبادل معلومات توظيف الأفراد بين كيانات الأمم المتحدة للتنبيه إلى حالات المخالفة المحتملة لقاعدة (أو أكثر) من قواعد تصريف الأعمال المتبعة ووضعت آلية ملائمة لرصد هذه الحالات.	أنشأت شعبة التحول المؤسسي والمساءلة، دعماً لمكتب الموارد البشرية، آلية للتحقق من البيانات ورصد الاستثناءات. ووضعت نظام تخطيط مركزي للموارد يجمع بيانات الموارد البشرية من جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ليس مجدياً من الناحية الاقتصادية، لأنه يتطلب إدماج نظم متعددة للتخطيط المركزي للموارد مختلفة من حيث الترميز. وترى الإدارة أن الحل الذي تم التوصل إليه عقب الإصلاح الإداري يعالج هذه المسألة، وتطلب إغلاق هذه التوصية.	X	نظراً لوجود آلية بالفعل للتحقق من البيانات ورصد الاستثناءات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
24	2017	A/73/5 (Vol. I) ، الفصل الثاني، الفقرة 267	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة، استناداً إلى نتائج التقييم، بإعداد استراتيجية لمكافحة الغش والفساد تصاحبها خطة عمل، مع توفير مؤشرات الأداء وآليات الرصد المناسبة.	وضعت الصيغة النهائية لاستراتيجية بشأن التوعية بالغش والفساد وأقرتها لجنة الإدارة في آذار/مارس 2023. وتعتبر الإدارة أن التوصية قد نُفذت وتطلب إغلاقها.	X	وبالنظر إلى أن استراتيجية مكافحة الغش والفساد قد وضعت في صيغتها النهائية، إلى جانب خطة عمل وآليات للرصد، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
25	2017	A/73/5 (Vol. I) ، الفصل الثاني، الفقرة 401	أوصى المجلس بأن يتعهد قسم التدريب وتنمية القدرات قاعدة بيانات موحدة تتضمن تفاصيل عن جميع المتدربين والدورات التدريبية التي تجريها إدارة شؤون السلامة والأمن.	تم نقل جميع البيانات المتعلقة بجميع المتدربين والدورات التدريبية إلى نظام إدارة التعلم في قسم التدريب وتنمية القدرات. وتوصي الإدارة بإغلاق هذه التوصية، لأنها وحدت قاعدة بياناتها باستثناء دورتين تدريبيتين.	X	بالنظر إلى أن جميع البيانات المتعلقة بجميع المتدربين والدورات التدريبية قد تم نقلها، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
26	2018	A/74/5 (Vol. I) ، الفصل الثاني، الفقرة 46	كرر المجلس توصيته بأن تستعرض الإدارة نظام رسمة الأصول وتعززه على النحو المناسب على ضوء ما لوحظ من أوجه عدم الدقة. وأوصى المجلس كذلك بتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية على عملية التصرف في الأصول وإنجاز جميع عمليات التصرف اللازمة في الوقت المحدد.	تواصل الإدارة رصد أداء المسؤولين عن الإجراءات في عملية شطب الأصول والتصرف فيها من خلال إطار الأداء المعمول به. وتقوم الكيانات باستمرار بتحديد الممتلكات البطيئة الحركة و/أو المتقادمة كجزء من عملية التحقق المادي والحصر، والشروع في عمليات شطب الأصول والتصرف فيها وإتمامها متشياً مع أحكام تفويض السلطة. ويولى اهتمام خاص للقيام دون تأخير بتجهيز عمليات الموافقة على التصرف في الأصول المرسمة والغاء الاعتراف بها قبل نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.	X	بالنظر إلى أن وحدات جديدة قد استحدثت في النظام لتعزيز رسمة الأصول، وأن الإدارة واصلت تعزيز عملية إدارة الأصول برمتها، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
27	2018	A/74/5 (Vol. I) ، الفصل الثاني، الفقرة 57	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة وتعزز على النحو المناسب نظام رسمة الأصول غير الملموسة، وتحسن مواءمة رسمة نظام أوموجا مع نشر الوظائف المعنية.	تتصل هذه التوصية بالتوصية الواردة في الفقرة 236 من الفصل الثاني من الوثيقة A/77/5 (Vol. I) ، الذي يتعلق بمشروع نظام أوموجا. أثار مجلس الإدارة هذه التوصية بعد إجراء مراجعة شاملة لنفقات مشروع نظام أوموجا في عام 2021. وعليه، فإن التوصية اللاحقة قد حلت محل هذه التوصية وبالتالي ينبغي إقفالها.	X	بالنظر إلى أن التوصية الجديدة الواردة في الفقرة 236 من الفصل الثاني من الوثيقة A/77/5 (Vol. I) وهذه التوصية تتطلبان تقييماً أكثر ملائمة لرسمة الأصول غير الملموسة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيد تجاوزتها نُفِذَت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	الحالة بعد التحقق
28	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 88	أوصى المجلس بأن تتفّح الإدارة الأساس المستخدم في تقسيم الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بين البيانات المالية لعمليات الأمم المتحدة المبلّغ عنها في المجلد الأول والمجلد الثاني (عمليات حفظ السلام) على نحو يعبر عن النسبة الحالية للموظفين، ومن ثم الحصص الصحيحة للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين المترتبة على التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.	قد نفذت هذه التوصية تنفيذًا كاملاً وتطلب الإدارة إغلاقها. أُجري استعراض خاص للسجلات التاريخية للمتقاعدين الحاليين المدرجة في نظام أوموجا وفي النظام القديم، وحُدِّثت نسبة تقسيم جديدة وطُبِّقت في التقييم الاكتواري في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، على النحو التالي: أُسندت نسبة 69 في المائة من الخصوم إلى الميزانية العادية، وأُسندت نسبة 14 في المائة إلى التمويل من خارج الميزانية، و 17 في المائة إلى المجلد الثاني (حفظ السلام). والنسبة الجديدة حلت محل النسب المستخدمة سابقاً وبالبلغ 77 في المائة التي أُسندت إلى الميزانية العادية، و 8 في المائة للتمويل من خارج الميزانية، و 15 في المائة لميزانية حفظ السلام. ويبلغ تأثير هذا التغيير على الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المبلّغ عنها في البيانات المالية لعمليات الأمم المتحدة (المجلد الأول) للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 انخفاضاً قدره حوالي 58 مليون دولار. وقد نُوقِشت المسألة مع المجلس بالتفصيل وتم تنقيح الملاحظات على البيانات المالية في المجلد الأول للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 لتشمل وصفاً لهذا التغيير وتأثيره على البيانات المالية.	X	بالنظر إلى استعراض خاص للسجلات التاريخية للمتقاعدين الحاليين المدرجة في نظام أوموجا وفي النظام القديم، وتحديد نسبة تقسيم جديدة وتطبيقها في التقييم الاكتواري اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	
29	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 101	أوصى المجلس بأن تحدد الإدارة عناصر البيانات الرئيسية التي تثبت أهلية المشتركين، وبأن تدرج ضوابط التحقق اللازمة لكفالة التسجيل الإلزامي لعناصر البيانات الرئيسية هذه في النظام.	في 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، نفذ بنجاح مشروع التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المتعلق بخطة التأمين الطبي لموظفي الأمم المتحدة المعيّنين محلياً في مراكز عمل معينة خارج المقار. وسجلات المشتركين في خطة التأمين الصحي المؤهلين للحصول على التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة متاحة الآن في نظام أوموجا وستدار من خلال قسم التأمين الصحي والتأمين على الحياة. وستجرى حسابات الأقساط مركزياً، وستخصص الاشتراكات المخصصة للأقساط مباشرة عن طريق الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.	X	بالنظر إلى إضفاء طابع رسمي على هذه العملية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	
30	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 103	أوصى المجلس بأن تُدرج المعلومات المتعلقة بالمعاليين المتوفى عنهم إذا كانوا أطفالاً بشكل منفصل في بيانات المتقاعدين لكفالة صحة حسابات الفجوة العمرية. وأوصى المجلس أيضاً بأن تحدد الإدارة وتحديث الحالة الصحيحة للحالات الـ 643 التي لم يحدّد فيها إذا كان المشتركون معاليين متوفى عنهم أو متقاعدين.	لا تقوم الإدارة بتتبع الحالات إلا تلك التي يكون فيها المتقاعد على قيد الحياة ولديه شخص معال يكون طفلاً، وهي تخطط لإدراج تلك الحالات في بيانات التعداد ليتم إعدادها للتقييم الاكتواري الكامل القادم اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.	X	بالنظر إلى أن الإدارة تقوم بتتبع هذه الحالات الاستثنائية لأغراض عملية التقييم الاكتواري المقبلة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت	التنفيذ لم تُنفَّذ	الحوادث	تجاوزتها	الحوادث	الحالة بعد التحقق
31	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 124	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة باستعراض تصنيف حالة الموظفين للتأكد من اتساق البيانات في نظام أوموجا مع الوضع الفعلي، وتجري استعراضاً شاملاً لبيانات المتقاعدين للتأكد من جودتها وبقتها فيما يتعلق بمنح استحقاقات ما بعد التقاعد، وأن تصنّف المتقاعدين في فئة قائمة بذاتها.	تتمتع أوموجا بالفعل بوضع فريد خاص بكل عميل يتمثل في "التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة/التأمين على الحياة بعد انتهاء الخدمة" لجميع المشاركين بغض النظر عن وضع الموظف. وعلاوة على ذلك، يمنح جميع الموظفين المتقاعدين مركز "متقاعد" في نظام أوموجا. وعلى هذا الأساس، لا حاجة إلى إجراء مزيد من التحقق أو التغيير في نظام أوموجا، وتطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أن نظام أوموجا يتمتع بالفعل بوضع فريد خاص بكل عميل يتمثل في "التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة/التأمين على الحياة بعد انتهاء الخدمة" لجميع المشاركين بغض النظر عن وضع الموظف، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	X					
32	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 125	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة باستعراض البيانات المتعلقة بالاستحقاقات والاشتراكات الشخصية للموظفين والمتقاعدين ومعاليمهم للتأكد من اكتمالها واتساقها وإثباتها في نظام أوموجا، والمطابقة بينها وبين المصادر الأخرى من قبيل مدفوعات المرتبات وقوائم المؤهلين المرسلة إلى شركات إدارة المطالبات.	قد نفذت هذه التوصية ويطلب إغلاقها. بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2021، قامت الحسابات المركزية في نظام أوموجا وقسم التأمين الصحي والتأمين على الحياة بتحميل أكثر من 50 000 سجل تأمين للموظفين إلى نظام أوموجا. وتم استخدام التحميل في عملية التعداد لأحدث التقارير الاكتوارية.	بالنظر إلى تحميل أعداد كافية من سجلات التأمين الخاصة بالموظفين على نظام أوموجا لأغراض التعداد في يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت. أحدث التقارير الاكتوارية، فإن المجلس يعتبر أن هذه التوصية قد نفذت.	X					
33	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 131	أوصى المجلس بأن تتخذ الإدارة تدابير عاجلة لوضع آلية وبروتوكول استعراضيين مناسبين، وأن تطور القدرة على إجراء استعراضات داخلية دورية لبيانات المطالبات من أجل التأكد من المطالبات والتكاليف التي أبلغت عنها شركات إدارة المطالبات، وأن تضاع بالتعاون مع شركات إدارة المطالبات آلية رسمية لتقديم التعليقات.	في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وقعت الإدارة عقداً مع بائع لإجراء مراجعة على أساس قاعدة "الكتاب المفتوح" لخطط التأمين الصحي في الولايات المتحدة. وقد بدأت مراجعة الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تعليقات نهائية من الشركة التي أجرت مراجعة الحسابات المتعلقة بالخطط. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب بكل احترام أن يغلقها المجلس.	بالنظر إلى اتخاذ الإجراءات ذات الصلة لمعالجة هذه المسألة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	X					
34	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 132	أوصى المجلس الإدارة بأن تستعرض نماذج الإبلاغ لدى شركات إدارة المطالبات بحثاً عن ثغرات في جودة البيانات وتوحيدها، وأن تبيّن عناصر البيانات في ملفات المطالبات المسددة لإتاحة التحقق من صحة بيانات المشتركين والنققات، وللمساعدة في تحديد علامات الإنذار، وكفالة التصنيف السليم والشامل للمطالبات.	قدمت شعبة المشتريات معلومات محدّثة إلى المجلس في 19 نيسان/أبريل 2023 بشأن حالة العقود الخاصة بشركات إدارة مطالبات التأمين بهدف العمل بهذه التوصية. ومن الآن فصاعداً، ستكون شعبة المشتريات مسؤولة عن تقديم معلومات محدّثة عن التوصية. والشعبة مسؤولة عن إبرام اتفاقات خطية مع البائعين، بمن في ذلك شركات إدارة مطالبات التأمين، الذين يقدمون سلعا و/أو خدمات إلى الأمم المتحدة. وتتابع الشعبة حالياً التعليقات المتبقية الواردة من بعض شركات إدارة مطالبات التأمين قبل وضع الصيغة النهائية لنهج موحد لمعالجة جميع التعليقات الواردة من شركات إدارة مطالبات التأمين، بما في ذلك بتسيير القدرة على	بالنظر إلى أن شعبة المشتريات تتابع الالتزامات المتبقية الواردة من بعض شركات إدارة مطالبات التأمين وأنها ستفاعل مع الأطراف المعنية لتقديم رد إلى كل شركة من شركات إدارة مطالبات التأمين من أجل إبرام الاتفاقات ذات الصلة، وأن التاريخ المستهدف المنقح قد تم تحديده ليصبح 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، يعتبر	X					

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
35	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 142	أوصى المجلس بأن تتخذ الإدارة خطوات لكفالة إلزام جميع شركات إدارة المطالبات بالإبلاغ عن جميع حالات الغش والغش المشتبه فيه، متى تناهت إلى علمها.	قدمت شعبة المشتريات معلومات محدثة إلى المجلس في 19 نيسان/أبريل 2023 بشأن حالة العقود الخاصة بشركات إدارة مطالبات التأمين بهدف العمل بهذه التوصية. ومن الآن فصاعداً، ستكون شعبة المشتريات مسؤولة عن تقديم معلومات محدثة عن التوصية. والشعبة مسؤولة عن إبرام اتفاقات خطية مع البائعين، بمن في ذلك شركات إدارة مطالبات التأمين، الذين يقدمون سلعا و/أو خدمات إلى الأمم المتحدة. وتتابع الشعبة حالياً التعليقات المتبقية الواردة من بعض شركات إدارة مطالبات التأمين قبل وضع الصيغة النهائية لنهج موحد لمعالجة جميع التعليقات الواردة من شركات إدارة مطالبات التأمين، بما في ذلك بتسخير القدرة على التفاوض بشأن الشروط العامة لعقود الأمم المتحدة. وستتفاعل الشعبة مع الأطراف المعنية (مثل مكتب الشؤون القانونية) لتقديم رد إلى كل شركة من شركات إدارة مطالبات التأمين من أجل إبرام الاتفاقات ذات الصلة. وتم تحديد التاريخ المستهدف المنقح ليصبح 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.	المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.			
36	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 149	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة آلية رسمية لرصد استرداد المبالغ المسددة دون وجه حق والسعي بلا توان إلى استردادها. وأوصى المجلس أيضاً بتعيين جهة تنسيق مركزية وتكليفها بمسؤولية الرصد والمتابعة.	طلبت الإدارة من شركات إدارة مطالبات التأمين أن تقدم سنوياً معلومات مستكملة عن المبالغ التي يجري استردادها وتطلب إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أن الإدارة طلبت من شركات إدارة مطالبات التأمين أن تقدم سنوياً معلومات مستكملة عن المبالغ التي يجري استردادها، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	X		
37	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 159	أوصى المجلس بما يلي: (أ) توثيق العمليات التي ينبغي اتباعها فيما يتعلق بوظيفة إدارة النقدية في ظل بدء العمل بنظام أوموجا وإقرارها رسمياً على سبيل الأولوية؛ (ب) أن تتخذ الإدارة خطوات لوضع الصيغة النهائية لهيكل موظفي الخزانة وأدوارهم وواجباتهم، وإضفاء صبغة رسمية عليها وتوثيقها؛ (ج) إضفاء صبغة رسمية على أدوار ومسؤوليات أمناء	ستقدم الوثائق المتعلقة بهيكل وأدوار وواجبات أمناء الصناديق غير الموجودين في المقر إلى الإدارة العليا لاستعراضها والموافقة عليها.	بالنظر إلى إضفاء الطابع الرسمي على العمليات المتعلقة بمهمة إدارة النقدية، وأن الفقرة 107 من الفصل الثاني من الوثيقة A/76/5 (Vol. I) تضمنت أيضاً توصية بتوثيق مسؤوليات أمناء الصناديق في المقر والمكاتب المحلية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيّد تجاوزتها نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	الحالة بعد التحقق
38	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 164	أوصى المجلس بما يلي: (أ) أن تستحدث الإدارة نظاما للاستفادة من المعلومات المتاحة على نظام أوموجا في تقدير التدفقات النقدية الصادرة على مدى فترة أطول، مما يتيح القيام بتوقعات أدق لتدفقات السيولة الصادرة، وهو ما ينطوي كذلك على إمكانية المساعدة في تحسين إدارة الاستثمارات؛ (ب) مواءمة صرف المرتبات مع الآلية التي تستخدمها الخزنة لتجهيز المدفوعات الأخرى وذلك لتحسين إدارة النقدية في المنظمة.	تطلب الإدارة إلى المجلس أن ينظر في إغلاق الجزء (أ) من هذه التوصية. وفيما يتعلق بالجزء (ب)، أطلق نموذج كشف المرتبات خارج الدورة في تطبيق الإنتاج في نظام أوموجا خلال الربع الأخير من عام 2021. وينفذ نموذج عملية كشف المرتبات خارج الدورة بطريقة آلية الخطوات اليدوية اللازمة لتجهيز مدفوعات كشف المرتبات تحديدا، وهي حساب كشف المرتبات، ونشر نتائج كشف المرتبات، وتحضير المدفوعات ليصرفها أمناء الصناديق. وتم ترسيخ مواءمة صرف كشف المرتبات باتباع قاعدة "T+3" في نموذج العملية. ويمثل نموذج العملية مشروعا تجريبيا، وهو يُستخدم حاليا في المقر وفي ثلاثة مكاتب كشف المرتبات الأخرى. وفي تلك الأثناء، في مكاتب كشف المرتبات التي ليس لديها نموذج العملية، تم تطوير تطبيقات بديلة في نظام أوموجا لاتباع نفس قاعدة "T+3". وطلب من مستخدمي كشف المرتبات استخدام التطبيقات البديلة عند تجهيز كشف المرتبات خارج الدورة وكشف المرتبات الشهرية. ويُطلب إلى المجلس أن يعتبر الجزء (ب) منقذا وأن يغلق التوصية بكاملها.	بالنظر إلى أن التوصية (أ) قد نفذت، وأنه فيما يتعلق بالتوصية (ب)، كانت هناك أيضا توصيات بتجهيز كشف المرتبات باتباع يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث. قاعدة T+3 الواردة في الفقرة 107 من الفصل الثاني من الوثيقة A/76/5 (Vol. I)، وفي الفقرة 164 من الفصل الثاني من الوثيقة A/77/5 (Vol. I)، يرى المجلس أن الأحداث قد تجاوزتها هذه التوصية. وعموما، تعتبر هذه التوصية منفذة.	X	
39	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 193	أوصى المجلس الإدارة بتحسين نظام توقع التدفقات النقدية وتقييم الاحتياجات من السيولة من أجل دعم الإدارة الفعالة للنقدية ودعم اتخاذ القرارات الاستثمارية المثلى.	تم بالفعل تحسين عملية تقييم الاحتياجات من السيولة بالنسبة لمجموعة أدوات التمويل، وذلك باستحداث توقعات لكل يوم ولفترة متجددة مدتها ستة أسابيع. وهذا يكمل النظام الحالي للتوقعات الشهرية لفرقة متجددة مدتها 12 شهرا. سيتم تحسين ذلك بشكل أكبر مع توقعات بإنجاز تقارير نتائج التدفقات النقدية بحلول حزيران/يونيه 2023.	بالنظر إلى أنه تم تقديم التوقعات اليومية لفرقة 6 أسابيع متجددة ومن المتوقع إنجاز المزيد من التحسين بحلول حزيران/يونيه 2023، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	
40	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 212	أوصى المجلس بأن تجري الإدارة استعراضا لبرنامج التحوط، وتزيد عدد الأطراف المقابلة التي تعقد معها اتفاقات في إطار الرابطة الدولية لصكوك المقايضة والمشتقات، وتعيد النظر في سياسة تقسيم الاتفاقات بالتساوي على الأطراف المقابلة حتى تتسنى الاستفادة من أسعار السوق الأكثر تنافسية مع الحد في الوقت نفسه من التعرض لمخاطر الائتمان وفقا للمبادئ التوجيهية المحددة.	أجري استعراض لبرنامج التحوط، وتم تحديث المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحوط من العملات الأجنبية لضمان تنفيذ كل معاملة آجلة بأكثر سعر تنافسي. ونُفذ هذا النهج في إطار تنفيذ برنامج التحوط منذ فترة الميزانية العادية لعام 2020. وعلاوة على ذلك، تعمل الإدارة على زيادة عدد الأطراف المقابلة التي أبرمت الأمم المتحدة معها اتفاقات في إطار الرابطة الدولية لصكوك المقايضة والمشتقات بحيث تتجاوز ثلاثة أطراف. ويقوم مكتب الشؤون القانونية حاليا باستعراض مشروع اتفاق الرابطة الدولية لصكوك المقايضة والمشتقات المقدم من مصرف إضافي محتمل لطرف مقابل.	بما أنه قد أُجري استعراض لبرنامج التحوط، وأن الاتفاق مع طرفين إضافيين محتملين من الأطراف المقابلة هو حاليا قيد الاستعراض، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
41	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 303	أوصى المجلس الإدارة بتحسين موارد تكنولوجيا المعلومات في فرع المنظمات غير الحكومية من أجل ضمان الكفاءة والتقيّد بالمواعيد في تجهيز الطلبات الجديدة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للحصول على المركز الاستشاري، وكذلك في تجهيز العدد المتزايد من التقارير الرباعية السنوات. وينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن ترصد كذلك المبادرات التي تتخذها المنظمات غير الحكومية فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة.	يجري على قدم وساق إنشاء بوابة إلكترونية لمنظمات المجتمع المدني، وإن كانت هناك بعض التأخيرات الإضافية بسبب تنفيذ متطلبات المستخدمين المعقدة. وتخطط إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لإجراء عملية انتقال البيانات وتدريب المستخدمين وزيادة صقل عملية التطوير. ونظرا لتعقيد عملية التطوير، من المتوقع أن تكون المنصة الجديدة متاحة في الربع الثالث من عام 2023.		X	بالنظر إلى أن البوابة الجديدة لا تزال قيد التطوير، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	
42	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 351	أوصى المجلس الإدارة بمواصلة تنقيح فئات عدم الامتثال وبالتمييز بين مستويات التسامح إزاء عدم الامتثال على أساس طبيعة السفر والمسافر. كما ينبغي للإدارة أن تصدر توجيهها للمسافرين بسرعة الرد على طلبات شركة إدارة السفر لكفالة تحسين الامتثال للسياسة المتعلقة بشراء التذاكر مقدما.	أكملت الإدارة استعراضها لفئات عدم الامتثال وخلصت إلى أن هذه الفئات ينبغي أن تظل كما هي. وسيستمر تدريب منسقي شؤون السفر على استخدام هذه الفئات، ولا سيما لمعالجة الاستخدام المفرط الذي لوحظ للفئة المعنونة "أسباب أخرى". ومن أجل توجيه المسافرين بشكل أفضل بشأن استخدام التبرير المتمثل في الفئة المعنونة "أسباب أخرى" للتأخر في تقديم طلبات السفر في نظام أوموجا، نشرت الإدارة تعزيزا لنظام أوموجا للمستخدمين العالميين يتطلب تأكيد اختيارهم لفئة "أسباب أخرى" كمبرر لعدم الامتثال. وتطلب نافذة منبثقة من المسافرين تأكيد أنه لا ينطبق على طلبه أي سبب من أسباب تأخر تقديم الطلب المعروضة بالفعل في القائمة المنسدلة للنظام. واستجابة للإجراء الموصى به لتوجيه المسافرين بسرعة الرد على طلبات شركة إدارة السفر لكفالة تحسين الامتثال للسياسة المتعلقة بشراء التذاكر مقدما، استُحدث إجراء عمل في مقر الأمم المتحدة للتسجيل بإصدار التذاكر. وأبلغ المسافرون من المقر عن طريق رسالة عامة بالبريد الإلكتروني بأنه تم إعطاء تعليمات لشركة إدارة السفر بإصدار تذاكر الطيران أو السكك الحديدية تلقائيا في غضون يوم عمل واحد عند الموافقة على طلب السفر في نظام أوموجا من أجل التقليل إلى أدنى حد من حالات التأخير التي تُصادف في إصدار تذاكر الرحلات الرسمية وضمان تحقيق المنظمة أقصى قدر من الوفورات. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب إلى المجلس إغلاقها.		X	بالنظر إلى أن الإدارة قد أكملت استعراضها لفئات عدم الامتثال، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيد نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	الحالة بعد التحقق
43	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 372	أوصى المجلس بأن يتواصل قسم إدارة المحفوظات والسجلات مع جهات التنسيق في الإدارات والمكاتب والبعثات لضمان إعداد الجداول الزمنية للإبقاء على السجلات ثم استعراضها من جانب القسم.	ما برح قسم إدارة المحفوظات والسجلات يعمل مع الإدارات المتبقية (إدارة شؤون السلامة والأمن، وإدارة التواصل العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) من أجل استكمال جداولها الزمنية للإبقاء على السجلات. ولا تزال الجداول الزمنية النهائية للإبقاء على السجلات قيد الإنجاز بالنسبة لإدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويعمل القسم عن كثب مع الإدارات للانتهاء من جداولها الزمنية للإبقاء على السجلات، إلا أن إنجاز هذه العملية يتوقف على انتهاء كل إدارة من جداولها الزمنية.	X	بالنظر إلى أن إعداد الجداول الزمنية للإبقاء على السجلات لا يزال جارياً بالنسبة لإدارة شؤون السلامة والأمن وقيد الإنجاز بالنسبة لإدارة التواصل العالمي، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	
44	2018	A/74/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 576	أوصى المجلس بأن تركز الإدارة الجهود على تجنب التأخير في تنفيذ المشروع، لا سيما بالنسبة للأنشطة التي تُعتبر جزءاً من المسار الحرج، لتفادي احتمال ارتفاع التكلفة.	حتى 13 نيسان/أبريل 2023، كانت الأنشطة المقررة جارية وستستمر طوال فترة المشروع. وقد طلبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تمديد الموعد النهائي من أجل المواءمة مع الجدول الزمني لإغلاق المشروع.	X	بالنظر إلى أن الجهود والأنشطة الرئيسية لا تزال جارية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	
45	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 61	أوصى المجلس بأن تجري الإدارة مراجعة شاملة لاسترداد التكاليف في صندوق استرداد التكاليف (10RCR) لضمان صوابية هذا الاسترداد.	أدرجت الإدارة في توجيهاتها السنوية الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 توجيهات بشأن الاستفادة من أرصدة الصناديق وبشأن فوائدها. وتتواصل الإدارة أيضاً مع فرادى الجهات المقدمة للخدمات لمتابعة حالة أرصدة الفوائض لديها لجعلها تتماشى مع التوجيهات.	X	بالنظر إلى الاتجاه السعودي للفائض المتراكم واستمرار وجود فروق في نسب الاحتياطي بين الكيانات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	
46	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 79	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة إطار تكاليف دعم البرامج والتعليمات ذات الصلة، بالتشاور مع الكيانات، لكفالة توافر معلومات على نحو شفاف وفي الوقت المناسب عن الإيرادات والتكاليف، والممارسات المنسقة على نطاق الكيانات من أجل إعداد خطط التكاليف.	أعدت الإدارة المشروع الأول للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة تكاليف دعم البرامج، وقامت بتعميمه لغرض استعراضه داخلياً. وكخطوة تالية، ستعرض هذه التوجيهات على أصحاب المصلحة المعنيين لإجراء مشاورات.	X	بالنظر إلى أن مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة تكاليف دعم البرامج قد عمم لاستعراضه داخلياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	
47	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 81	أوصى المجلس بأن تعزز الإدارة عملية الموافقة على المنح التي تترتب عليها تكاليف لدعم البرامج بمعدلات أقل من المعدلات المقررة لكفالة أن تسترشد القرارات في معظم الحالات بتحليل الأثر المالي، وأن تحتفظ بسجل لمراجعة جميع تلك القرارات.	أجرت الإدارة استعراضاً شاملاً وتحليلاً لمعدلات تكاليف دعم البرامج المبنية بالنسبة لجميع المنح التي أظهرت انخفاضاً عن المعدلات المنصوص عليها، بالتعاون مع الكيان المسؤول عن المنح. وإضافةً إلى ذلك، قامت الإدارة بالفعل بتعديل جميع البيانات الرئيسية للمنح في الحالات التي لم يكن المعدل فيها دقيقاً، وفقاً لطلب كل كيان من الكيانات المسؤولة. وقد وضعت بالفعل عملية للاستعراض والموافقة لطلب معدلات غير قياسية لتكاليف دعم البرامج. وعلاوة على ذلك، عززت الإدارة البيانات الرئيسية للمنح لتشمل حقولاً لتقديم تبرير لهذه المعدلات ولتحميل مذكرات الموافقة حيثما ينطبق ذلك.	X	بالنظر إلى أن الإدارة أجرت استعراضاً وتحليلاً شاملياً للمعدلات غير القياسية لتكاليف دعم البرامج وعززت البيانات الرئيسية للمنح، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
48	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 90	أوصى المجلس بأن تكمل الإدارة عملية موازنة أوجه الإنفاق في نظام أوموجا مع أوجه الإنفاق في الميزانية في غضون فترة زمنية معقولة.	ستواصل الإدارة تنفيذ هذه التوصية لكفالة تحسين الموازنة بين الميزانية والنفقات الفعلية. ومن المقرر أن تنجز عملية الموازنة بالتزامن مع صدور الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 (بحلول نيسان/أبريل 2024). وتمثل المهام ذات الصلة فيما يلي: (أ) التواصل مع فريق أوموجا من أجل تكوين فهم شامل للسبب الجذري للمسألة؛ (ب) استكشاف السبل التي تيسر استخدام العملاء وموظفي شؤون الميزانية لعملية الموازنة؛ (ج) توفير توجيهات وبدء خطوات الموازنة المتبقية؛ (د) تكليف فريق صغير بمهمة توجيه عملية الموازنة وضمان الجودة من خلال رصد التعديلات.	X	بالنظر إلى أن عملية الموازنة ستستمر وستكتمل بالتزامن مع صدور الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
49	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 111	كرر المجلس توصيته بأن تعزز الإدارة التدقيق في الالتزامات المفتوحة بعد إقفال فترة الميزانية، وبأن تكفل إنشاء التزامات وفقا لأحكام النظام المالي والقواعد المالية.	نظرا لأن جميع الالتزامات الخاصة قد صغيت وتم الإبلاغ في هذا التقرير عن أرصدة واجبة الإرجاع إلى الدول الأعضاء في إطار الباب 2، الإيرادات، فإن الإدارة تطلب إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أن جميع الالتزامات الخاصة قد صغيت وأنه قد أدرجت في هذا التقرير الأرصدة الواجبة الإرجاع إلى الدول الأعضاء في إطار الباب 2، الإيرادات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.		
50	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 122	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بمواءمة تفاصيل الحسابات المصرفية التشغيلية مع الحسابات المصرفية المفتوحة في نظام أوموجا، وأن تكفل إدراج جميع الحسابات المصرفية في أرصدة صندوق النقدية المشترك.	تُحْمَل جميع كشوف الحسابات المصرفية بمجرد توافرها. وتتبع كشوف الحسابات المصرفية المحملة يدويا عملية محدّدة جيدا وستظل موجودة طالما أن هناك مصارف غير مربوطة بجمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (نظام سويت). وكما هو موضح في استعراض مؤرخ 12 آب/أغسطس 2022، كانت جميع كشوف الحسابات المصرفية المتاحة قد حُطِلت. والأهم من ذلك، أن العملية الجديدة التي تم وضعها تضمن تطابق الأرصدة الختامية للحسابات المصرفية مع دفتر الأستاذ العام. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك بنود تسوية معلقة بسبب عدم وجود كشوف حسابات مصرفية.	X	بالنظر إلى أن جميع كشوف الحسابات المصرفية تحمل بمجرد توافرها، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.		
51	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 123	أوصى المجلس بأن تحصل الإدارة على كشوف الحسابات المصرفية فورا من المصارف الداخلية وأن تقوم بتحديثها في نظام أوموجا لكي تعكس الوضع النقدي الفعلي بشكل صحيح.	تم تحسين عملية كشوف الحسابات المصرفية. وتحمل جميع البيانات المصرفية ويتم إكمالها على الفور وتتم على الفور متابعة حالة كشوف الحسابات المصرفية غير الموجودة. والفرق بين القيمة الاسمية في نظام أوموجا والرصيد الختامي لكشوف الحسابات المصرفية هو صفر.	X	بالنظر إلى أن عملية كشوف الحسابات المصرفية تحسنت وأن جميع كشوف الحسابات المصرفية تحمّل ويتم إكمالها على الفور، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.		
52	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 129	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة مبادئ توجيهية رسمية لإدارة الصناديق ذات الأرصدة النقدية السلبية، وأن تنفذ آلية	تجري الإدارة استعراضا شهريا للأرصدة النقدية لتحديد الصناديق ذات الأرصدة النقدية السلبية، وتطلع المديرين على الأرصدة النقدية	X	بالنظر إلى أن الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية الرسمية ستوضع بنهاية الربع الثالث من عام 2023،		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
		سنة تقرير مراجعة						
53	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 140	للاستعراض الدوري للصناديق ذات الأرصدة النقدية السلبية. أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة صحة معايير تاريخ بدء الخدمة لكفالة موثوقية بيانات التعداد وما يترتب عليها من تقييمات.	السلبية لكي يتخذوا إجراءات تصحيحية. وستوضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية الرسمية بنهاية الربع الثالث من عام 2023.	يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
54	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 142	أوصى المجلس بأن تتسق الإدارة مع الكيانات الأخرى المشاركة في خطط التأمين الصحي من أجل إنشاء آليات رصد فعالة توخيا لدقة سجلات العضوية والاشتراكات.	كان استخدام تاريخ بدء الخدمة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في التقييم الاكتواري لعام 2019 إجراء مؤقتا. وبناء على توصية المجلس، أخذت الإدارة، ابتداء من عام 2021، تنتقل بنشاط من استخدام تاريخ بدء الخدمة إلى استخدام فترات التسجيل في الخطط الصحية لتقييم الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ونتيجة لذلك، لا تعتبر الإدارة أن مواصلة استعراض وصل ملء معيار يجري فعليا إلغاؤه تدريجيا والاستعاضة عنه بنهج أكثر ملاءمة هو أمر يشكل استثمارة جيدا للموارد. وتطلب الإدارة بكل احترام إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أنه لا تزال هناك حالات عدم تطابق في بيانات الموظفين الذين عملوا لدى مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قبل انضمامهم إلى الأمم المتحدة، وأنه ينبغي للإدارة أن تنشئ آليات رصد فعالة فيما يتعلق بدقة سجلات العضوية والاشتراكات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
55	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 144	أوصى المجلس بأن يتم التمييز بوضوح بين بيانات المعالين الباقيين على قيد الحياة وبيانات المتقاعدين، وأن تُبذل الجهود لإزالة البيانات المتعلقة بالموظفين المتوفين، وهي بيانات غير لازمة للتقييم الاكتواري.	تطلب الإدارة أن تتاح لها فرصة مناقشة هذه التوصية مع المجلس فيما يتعلق بإغلاقها.	بالنظر إلى أن بيانات التعداد المقدمة إلى الخبير الاكتواري والتي تميز بوضوح بين المتقاعدين ومعالهم قد تم تنزيلها مباشرة من نظام أوموجا، وأن المتقاعدين الذين أدرجوا في ملف التعداد دون أن تتوافر قيود بشأنهم في حقل التأمين قد استبعدوا من التقييم الاكتواري، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	X		
56	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 155	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة الامتثال لقرار الجمعية العامة بالالتزام بنسبة قصوى قدرها 2 إلى 1 لحصة المنظمة والمشاركين بالنسبة لجميع الكيانات المشاركة.	فيما يتعلق بالخطط في الولايات المتحدة، تشرف الإدارة بانتظام على عدم تحصيل أكثر من ثلثي الأقساط من المنظمة وتكفل ذلك. وهذه العتبة مبنية في قرار الجمعية العامة 235/38، الذي حددت فيه الجمعية نسبة قصوى قدرها 2 إلى 1 بين المنظمة والمشاركين في الخطأ. وعلاوة على ذلك، أكملت الإدارة الوثائق	بالنظر إلى أن الإدارة قد استكملت الوثائق التي تبين تفاصيل العملية وآلية تقاسم التكاليف التي تحدد	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيّد	الحالة بعد التحقق
57	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 191	أوصى المجلس بأن تعتبر الإدارة جميع رؤساء الكيانات الذين يتولون السلطات والمسؤوليات في مجال تخطيط أنشطة كياناتهم وتوجيه هذه الأنشطة ومراقبتها موظفي إدارة رئيسيين، وفقاً للمعيار 20 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وبأن تدرج جميع الإفصاحات ذات الصلة بتلك المجموعة في الملاحظات على البيانات المالية.	التي تبين الإجراء المتعلق بحساب النسبة، وفقاً للقرار. وفي ضوء ما تقدم، تطلب الإدارة بكل احترام إغلاق هذه التوصية.	الإجراء المتعلق بحساب النسبة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
58	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 197	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بإنشاء واعتماد صحيفة قيودات الخدمة فور تقديم الخدمة، وأن توافق، لا سيما في نهاية السنة، على صحيفة قيودات الخدمة في غضون المهلة المحددة بحيث تُسجل المصروفات ذات الصلة في السنة الصحيحة.	اتفقت الإدارة مع المجلس الإدارة على أن هذه التوصية ستغلق بعد أن تقدم الإدارة ورقات عمل الاستحقاق المتعلقة بالتزامات المجموعة 1 لعام 2022 لإجراء مزيد من الاختبارات. وقد اختبر المجلس بالفعل الورقات المتعلقة بعامي 2020 و 2021.	بالنظر إلى أن الإدارة نفذت بعض إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات الاختبار، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X	
59	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 198	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة الامتثال لمبدأ الإنجاز عند الاعتراف بالمصروفات وتحمل جميع الوثائق ذات الصلة في نظام أوموجا.	اتفقت الإدارة مع المجلس الإدارة على أن هذه التوصية ستغلق بعد أن تقدم الإدارة ورقات عمل الاستحقاق المتعلقة بالتزامات المجموعة 1 لعام 2022 لإجراء مزيد من الاختبارات. وقد اختبر المجلس بالفعل الورقات المتعلقة بعامي 2020 و 2021.	بالنظر إلى أن الإدارة قد حُلّت الوثائق المتصلة بالمصروفات في نظام أوموجا في عام 2022، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X	
60	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 204	أوصى المجلس بأن تتخذ الإدارة إجراءات عاجلة لتعديل نشرتي الأمين العام وإصدارهما لتحديد أدوار ومسؤوليات إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي ولتعزيز وضوح تلك الأدوار والمسؤوليات.	تخضع نشرتا الأمين العام حالياً لاستعراض قانوني. ومن المتوقع أن تصدرا في الربع الثالث من عام 2023.	بالنظر إلى أن نشرتي الأمين العام لا تزالان قيد التجهيز، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	
61	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 210	أوصى المجلس بأن تحدد الإدارة وتوثق بوضوح أدوار ومسؤوليات إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي، بما في ذلك سلطة اتخاذ القرارات، بالنسبة لجميع العمليات والمشاورات المتعلقة بالموارد	يخضع المشروع حالياً لاستعراض قانوني ويتوقع الإصدار في النصف الثاني من عام 2023 أو النصف الأول من عام 2024.	بالنظر إلى أن نشرتي الأمين العام تخضعان حالياً لاستعراض قانوني، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيّد	الحالة بعد التحقق
						تجاوزتها	لم تُنفَّذ الأحداث
62	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 227	أوصى المجلس بأن تحدد الإدارة معايير ما يشكل "كيانا" وأن توضح الكيانات التي أدرجت في إطار تفويض السلطة على النحو الوارد في نشرة الأمين العام ST/SGB/2019/2.	النسخة المنقحة من نشرة الأمين العام ST/SGB/2019/2 حاليا في مرحلة الصياغة النهائية وتتضمن تعريفا دقيقا لمفهوم الكيان وفقا لإطار تفويض السلطة. وكان من المقرر أن تقدم السياسة المنقحة لإجراء استعراض قانوني نهائي لها في نيسان/أبريل 2023.	بالنظر إلى أن النسخة المنقحة من نشرة الأمين العام ST/SGB/2019/2 حاليا في مرحلة الصياغة النهائية وتتضمن تعريفا دقيقا لمفهوم الكيان وفقا لإطار تفويض السلطة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	
63	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 229	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة، في إطار زمني محدد، تفويضات السلطة التي أصدرها الأمين العام إلى الكيانات المستثناة من الإطار.	تعكف الإدارة على وضع الصيغة النهائية لتتقيح النشرة ST/SGB/2019/2، الذي سيزيد من وضوح تعريف "الكيان" المدرج في إطار تفويض السلطة. وقد وضعت صيغة تجريبية لمستودع مركزي يوثق القرارات المتعلقة بإدراج أو عدم إدراج الكيانات في الإطار، وسيكون المستودع بمثابة مورد حي يتم تحديثه وتوسيعه باستمرار في المستقبل مع إنشاء كيانات جديدة. وستعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت عندما تصدر السياسة المنقحة.	بالنظر إلى أن الإدارة تعتزم إجراء تقييم يستند إلى معايير محددة جيدا ويتماشى مع التعريف المصاغ حديثا الوارد في السياسة المنقحة لتفويض السلطة، وأن السياسة المنقحة هي حاليا في مرحلة الاستعراض النهائي وكان من المتوقع إصدارها بحلول الربع الأول من عام 2023، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	
64	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 237	أوصى المجلس بأن تستكشف الإدارة سبل تحديد وتوثيق الموارد التي تصدر بشأنها تفويضات وتفويضات فرعية للسلطة.	ستكون هذه التوصية قد نُفذت بمجرد صدور السياسة المنقحة بشأن تفويض السلطة. وستشمل السياسة المنقحة فرعا جديدا بشأن ممارسة كيان آخر للسلطة المفوضة، يوضح السيناريوهات التي يجوز فيها للكيان أن يتخذ قرارات (أي ممارسة السلطة المفوضة) باسم كيان آخر. والنسخة المنقحة من النشرة ST/SGB/2019/2 حاليا في مرحلة الصياغة النهائية وكان من المقرر تقديم السياسة المنقحة لإجراء استعراض قانوني نهائي لها في نيسان/أبريل 2023.	بالنظر إلى أن السياسة المنقحة هي حاليا في مرحلة الاستعراض النهائي وكان يُتوقع صدورها بحلول الربع الأول من عام 2023، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	
65	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 249	أوصى المجلس بأن تعجل الإدارة بتنقيح نشرة الأمين العام الصادرة بغرض تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات من أجل مواءمتها مع الإجراء المتبع في تفويض السلطة.	أجري استعراض شامل للسياسة مقارنة بصك التفويض في عام 2020، وتم تصحيح أوجه عدم التوافق في مشروع النسخة المنقحة من نشرة الأمين العام ST/SGB/2019/2 والصك المنقح. والنسخة المنقحة من النشرة ST/SGB/2019/2 حاليا في مرحلة الصياغة النهائية وسيتمثل فيها لشرط مواءمة مشروع السياسة مع النظامين الأساسي والإداري المؤقتين الجديدين للموظفين اللذين بدأ العمل بهما في الربع الأول من عام 2023، وكان من المقرر تقديم السياسة المنقحة لإجراء استعراض قانوني لها في نيسان/أبريل 2023.	بالنظر إلى أن السياسة المنقحة هي حاليا في مرحلة الاستعراض النهائي وكان يُتوقع صدورها بحلول الربع الأول من عام 2023، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
66	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 251	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة التغييرات الطارئة في عبء العمل والمسؤوليات المترتبة على تعزيز تفويض السلطة على نطاق المنظمة في أقرب وقت ممكن من أجل الاسترشاد بها على نحو أفضل في السياسة المتعلقة بتفويض السلطة وكذلك من أجل تخطيط الموارد.	ستعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت بمجرد صدور السياسة المنقحة بشأن تفويض السلطة. والنسخة المنقحة من النشرة ST/SGB/2019/2 حالياً في مرحلة الصياغة النهائية وسيتمثل فيها لشرط موافقة مشروع السياسة مع النظامين الأساسي والإداري المؤقتين الجديدين للموظفين اللذين بدأ العمل بهما في الربع الأول من عام 2023، وكان من المقرر تقديم السياسة المنقحة لإجراء استعراض قانوني نهائي لها في نيسان/أبريل 2023.	X	بالنظر إلى أن السياسة المنقحة هي حالياً في مرحلة الاستعراض النهائي وكان يُتوقع صدورهما بحلول الربع الأول من عام 2023، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
67	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 263	أوصى المجلس بأن تعجل الإدارة بوضع معايير لسحب السلطة المفوضة وغيرها من الإجراءات التصحيحية، وأن تُعدّ وتنفذ جدولاً زمنياً للرصد الداخلي للفصل بين الواجبات، وأن تضع آلية لتحديد وتوثيق الدروس المستفادة، وذلك لمواصلة التحسين.	يجري حالياً وضع معايير لسحب السلطة المفوضة وغيرها من الإجراءات التصحيحية كجزء من آلية الاستجابة لإطار المساءلة المنقّح، التي سيبدأ العمل بها في عام 2023. وتقوم الإدارة كل ثلاثة أشهر بالتحقق من الفصل بين الواجبات المتصلة بتفويض السلطة في جميع الكيانات، ومن ثمّ فهي تعتبر أن هذا العنصر من التوصية قد نُفذ بالفعل.	X	بالنظر إلى أنه يجري وضع معايير لسحب تفويض السلطة وإجراءات تصحيحية أخرى، كجزء من آلية الاستجابة لإطار المساءلة المنقّح، التي من المقرر بدء العمل بها في عام 2023، يعتبر المجلس هذه التوصية قيد التنفيذ.		
68	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 303	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة التقيد بالجدول الزمنية التي أبلغ بها مجلس مراجعي الحسابات، فيما يتعلق بالأنشطة المنصوص عليها في خطة العمل المتعلقة بتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج.	أنجز النشاط 10 من خطة عمل الإدارة القائمة على النتائج، الذي استخدم فيه الأمين العام نتائج تنفيذ البرامج باعتبارها أحد عناصر تقييم أداء كبار المديرين. وتُقاس النتائج البرنامجية أساساً من خلال عملية تخطيط البرامج وإعداد الميزانية، التي يتم الإبلاغ عنها إلى الهيئات الحكومية الدولية عن طريق آليات الإبلاغ المقررة. بالإضافة إلى ذلك، وافق الأمين العام على نموذج منفتح للاتفاقات يجري استخدامه منذ عام 2022 بوصفه أداة لإدارة أداء فريق القيادة العليا التابع له. ويلتزم المديرين، من خلال توقيع اتفاقاتهم، بتحقيق نتائج البرامج وتتبع أداء البرامج باستخدام أداة التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الأداء في نظام أوموجا. وفي الفرع I من الاتفاق المنقّح، يحدد كبار المديرين التزاماتهم الشخصية مقابل الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالكيانات التي يرأسونها، التي سيركزون عليها خلال دورة الإبلاغ. ويقدم كل مدير تقييماً مقابل التقدم المحرز في نهاية دورة الأداء. ويضطلع مجلس الأداء الإداري، نيابة عن الأمين العام، بتقييم أداء كبار المديرين، بما في ذلك العناصر البرنامجية الواردة في الفرع I. ويستند مجلس الأداء الإداري إلى تحليل تجريبه شعبة التحول المؤسسي والمساءلة بشأن نتائج تقييم الأداء. ويتم تحسين النهج التحليلي بصورة مستمرة، بالاسترشاد جزئياً بملاحظات المجلس السابقة المتعلقة بمراجعة الحسابات (انظر الردود المتعلقة بتوصيات المجلس في A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني،	X	بالنظر إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بخطة العمل لتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
69	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 340	أوصى المجلس بأن تدرج الإدارة جميع مراحل عملية الاستقدام في الحل التكنولوجي الذي من المقرر وضعه لرصد الجداول الزمنية للاستقدام والذي ينبغي تنفيذه أيضا في إطار زمني محدد.	أنجز العمل المتعلق بإعادة تصميم عملية تخزين البيانات في نظام إنسبيرا في عام 2022 وبدأ تشغيل مصدر البيانات الجديد في آذار/مارس 2023 بعد الانتهاء من الاختبار. وكان من المقرر أن تُستأنف في الربع الثاني من عام 2023 عملية وضع نموذج بيانات لمبادرة الأمم المتحدة بشأن تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال وإصدار تحسينات لاحقة للوحة المتابعة الإدارية.	X	بالنظر إلى أن إعادة تصميم عملية تخزين البيانات في نظام إنسبيرا كانت قيد الاختبار، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
70	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 360	أوصى المجلس بأن تولي الإدارة الأولوية لتنفيذ نظام حديث لإدارة العلاقات مع العملاء على نطاق الأمانة العامة، من أجل الاضطلاع على النحو الأمثل بمسؤولية تقديم الخدمات في إطار هيكل الدعم في المقر.	في كانون الأول/ديسمبر 2021، وافقت اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نهج من مرحلتين. المرحلة الأولى هي بدء النشر وسيكون لها نطاق محدود من الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وستمولها الكيانات المشاركة. وتتبع ذلك مرحلة نشر شامل استناداً إلى التمويل المحدد. وقد حددت الأموال اللازمة لبدء النشر الأولي. ويطلب إلى المجلس أن يعتبر أن التوصية قد نُفذت وأن يغلقها.	X	بالنظر إلى أن اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وافقت على نهج من مرحلتين وأنه قد جرى تحديد الأموال لتنفيذ النشر الأولي، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.		
71	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 366	أوصى المجلس بأن تتخذ الإدارة خطوات للحفاظ على الهيكل المزدوج، مع التمييز بين صياغة السياسات والدعم الاستشاري من خلال الهيكل المتعدد المستويات لتلقي الطلبات وإسداء المشورة للكيانات على نطاق الأمانة العامة، وبأن تكفل نزاهة واكتمال البيانات المتعلقة بطلبات إسداء المشورة في إدارة الدعم العملي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال.	تخضع نشرتا الأمين العام حاليا لاستعراض قانوني. ومن المتوقع أن تصدرا في الربع الثالث من عام 2023.	X	بالنظر إلى أن مشروعياً نشرتي الأمين العام يخضعان لاستعراض قانوني، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت	التنفيذ	لم تُنفَّذ	تجاوزتها	قيد	الحالة بعد التحقق
72	2019	(Vol. I) A/75/5، الفصل الثاني، الفقرة 383	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة مؤشرات الأداء الأساسية في مجال المشتريات وأن توسعها، بالاستناد إلى أدوات البيانات والإبلاغ القائمة وإلى أدوات البيانات والإبلاغ الجديدة التي يمكن الوصول إليها بإدخال تعديلات على النظم المركزية، وذلك بهدف تمكين رؤساء الكيانات من إثبات أنهم يمارسون السلطات المفوضة إليهم بطريقة شفافة ومسؤولة وخاضعة للمساءلة.	تعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت في شباط/فبراير 2023 حين بدأ العمل بثلاثة مؤشرات أداء رئيسية جديدة تتعلق بتفويض السلطة في مجال الشراء، وهي تشمل مؤشرات تتعلق بالاستخدام السليم للنظام المالي والقواعد المالية، والتدريب الإلزامي في مجال المشتريات، والمشتريات المتكررة من نفس البائع. ومع بدء العمل في شباط/فبراير 2022 بمؤشر الأداء الرئيسي الإضافي المتعلق بجهات الموافقة على المشتريات باستخدام السلطة المفوضة، يصبح العدد الإجمالي لمؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بتفويض السلطة في مجال المشتريات ستة مؤشرات.	بالنظر إلى أن الإدارة وضعت مؤشرات أداء رئيسية في مجال المشتريات، بما في ذلك مؤشرات تتعلق بالمشتريات القائمة بذاتها، والاستثناءات من طلبات تقديم العروض الرسمية، وجهات الموافقة على المشتريات باستخدام السلطة المفوضة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X					
73	2019	(Vol. I) A/75/5، الفصل الثاني، الفقرة 392	أوصى المجلس بأن تميز الإدارة بين التوجيهات التشغيلية، التي ينبغي تطبيقها باستخدام الحكمة والخبرة المهنية، والسياسات الإلزامية، وأن تصدر التوجيهات والسياسات المتعلقة بالمشتريات وفقاً لذلك.	لا تزال الإدارة ملتزمة بتنفيذ هذه التوصية المتعلقة بمراجعة الحسابات، وهي تواصل العمل لضمان التمييز بين السياسات الإلزامية والتوجيهات التشغيلية، ولإصدار السياسات والتوجيهات المتعلقة بالمشتريات وفقاً لذلك. ويجري العمل على إصدار أمر إداري في هذا الشأن في أقرب وقت ممكن.	بالنظر إلى أن هذا العمل لا يزال جارياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X					
74	2019	(Vol. I) A/75/5، الفصل الثاني، الفقرة 420	أوصى المجلس بأن تنشئ الإدارة آلية لرصد إنشاء وتكوين المجالس المحلية لحصر الممتلكات.	يخضع الأمر الإداري للتقيق النهائي قبل إصداره.	بالنظر إلى أن الأمر الإداري قيد التقيق النهائي قبل إصداره، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X					
75	2019	(Vol. I) A/75/5، الفصل الثاني، الفقرة 433	أوصى المجلس بأن تواصل الإدارة جهودها وتستكشف سبلًا لزيادة تحسين تدفق الموارد من أجل العمل السلس والمثلي لنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه.	واصلت الإدارة مساعيها للتواصل مع الدول الأعضاء لدعم تعبئة الموارد من التبرعات والأداء الفعال للنموذج المختلط لتمويل نظام المنسقين المقيمين. وتشمل هذه المساعي عقد اجتماعات مع الدول الأعضاء وتقديم إحاطات من قبل القيادة العليا للأمم المتحدة وإدارة مكتب التنسيق الإنمائي على مستوى الممثل الدائم ونائب الممثل الدائم؛ واجتماع مائدة مستديرة مع الممثلين الدائمين والأمين العام؛ ورسائل لتعبئة الموارد موجهة من إدارة مكتب التنسيق الإنمائي؛ والتواصل بصورة منتظمة على المستوى التقني. كما تشمل إعداد خمس دراسات حالات إفرازية تبين الشراكة بين نظام المنسقين المقيمين والحكومات المضيفة في سياقات متنوعة لإبراز القيمة المضافة لنظام المنسقين المقيمين ومساعدة المانحين على عرض مبررات مقنعة على عواصمهم لتمويل النظام. وأثناء اجتماع المائدة المستديرة الذي اشترك في تنظيمه كل من كينيا والولايات المتحدة والأمين العام، أعلم الأعضاء بمدى إلحاح الحاجة إلى تمويل النظام، ولا سيما الحاجة إلى ضمان التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به على وجه السرعة. ونجح	بالنظر إلى أن مكتب التنسيق الإنمائي ما برح يواصل مساعيه للتواصل مع الدول الأعضاء لدعم تعبئة الموارد وسد الفجوة من أجل الوصول إلى المبلغ المستهدف وهو 2,81 مليون دولار سنوياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X					

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
79	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 529	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة جدولاً زمنياً واقعياً يشمل محطات مرحلية لتنفيذ أماكن العمل المشتركة، وتحديد المخاطر والتحديات التي تعترض تنفيذ تلك الأعمال، والتنسيق مع الوكالات الشريكة لكفالة التنفيذ.	صدّق المكتب التنفيذي للأمين العام على نسخة منقحة من خريطة طريق لتحقيق الكفاءة تتضمن فرعاً بشأن أماكن العمل المشتركة، ووافق عليها مديرو مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في آب/أغسطس 2022. ويطلب مكتب التنسيق الإنمائي إلى المجلس إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أنه قد تم الموافقة على نسخة منقحة من خريطة الطريق لتحقيق الكفاءة، التي تعدل الجداول الزمنية والمحطات المرحلية لتنفيذ أماكن العمل المشتركة، وتعطي الأولوية للأهداف الأكثر تأثيراً وتركز على المواقع العالية التكلفة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	X		
80	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 533	أوصى المجلس بأن تستكمل الإدارة قاعدة بيانات أماكن العمل على سبيل الأولوية وأن تكفل سلامتها بحيث يمكن أن تستند إليها الخطط المقبلة.	تم الانتهاء من جمع البيانات وضمان الجودة لمنصة الأماكن المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة لعامي 2021 و 2022. ويطلب إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أنه قد تم الانتهاء من جمع البيانات وضمان الجودة لمنصة الأماكن المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	X		
81	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 553	أوصى المجلس بأن تواصل الإدارة الاضطلاع بأنشطة إدارة التغيير في سياق إصلاح ركيزة السلام والأمن من أجل زيادة إشراك الموظفين.	تواصل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام العمل بفعالية على تنفيذ برنامج "بناء ركيزتنا"، حيث يجري بانتظام عقد حلقات دراسية شبكية وأنشطة وحلقات عمل ومبادرات. ويتم إرسال رسالة أسبوعية إلى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام حتى يكون جميع الأفراد مدركين لفرص إدارة التغيير، ولديهم فرص المشاركة فيها، وذلك بغية تعزيز ثقافة المنظمة في هذه الركيزة.	بالنظر إلى أن الإدارة اتخذت تدابير متنوعة لتعزيز أنشطة المستخدمين، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	X		
82	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 565	أوصى المجلس بأن يواصل مكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بذل الجهود لزيادة الموارد المالية المتاحة لصندوق بناء السلام.	تكرر الإدارة طلبها الحصول على توجيهات إضافية من المجلس بشأن كيفية إغلاق هذه التوصية. وكما هو مبين بالتفصيل في الردود السابقة على هذه التوصية، بذلت جهود لزيادة الموارد المالية لصندوق بناء السلام على مدار العام، وتوجت بعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن تمويل بناء السلام مع الدول الأعضاء ومقترح قدمه الأمين العام إلى اللجنة الخامسة من أجل زيادة استدامة التمويل. وتواصل الإدارة جهودها لمعالجة النقص في التمويل من خلال اقتراح الأمين العام ببدء العمل بنظام الأنصبة المقررة للصندوق؛ وعن طريق تشجيع فرادى المانحين على زيادة المساهمات وبالتالي زيادة تقاسم الأعباء فيما بين الدول الأعضاء (وهو ما يظهر بعض النتائج حيث قامت بلدان مثل مملكة هولندا وكندا وسويسرا، فضلاً عن أعضاء الاتحاد الأوروبي، بزيادة تبرعاتها)، وعن طريق زيادة عدد الرسائل المتعلقة بنتائج الصندوق لتدعيم مبررات الاستثمار في بناء السلام.	بالنظر إلى أن الإدارة تعمل بهمة على زيادة مصادر التمويل لصندوق بناء السلام، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
83	2019	A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 644	أوصى المجلس المكتب بالتعجيل في تنفيذ الجسر بين الوحدة المعنية بالجهات المانحة في التوسعة 2 لنظام أوموجا ونظام إدارة المنح التابع للصناديق القطرية المشتركة، واستكشاف فائدته وتكييفه مع الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للحد من التدخلات اليدوية في تسجيل المعاملات المالية وإعداد موازين المراجعة.	تم وضع وتنفيذ جسر تبادل البيانات بين الوحدة المعنية بالجهات المانحة في التوسعة 2 لنظام أوموجا ونظام إدارة المنح التابعة للصناديق القطرية المشتركة. وجرى استكشاف فائدة تبادل البيانات بالنسبة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، ولكن لا توجد في الوقت الراهن خطة لتطويره. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفِذَت وتطلب إلى المجلس إغلاقها.	بالنظر إلى أنه قد تم وضع وتنفيذ جسر تبادل البيانات بين الوحدة المعنية بالجهات المانحة في التوسعة 2 لنظام أوموجا ونظام إدارة المنح التابع للصناديق القطرية المشتركة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	X		
84	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 30	أوصى المجلس بأن تعزز الإدارة أداء استخدام الأموال في إطار صندوق استرداد التكاليف (الصندوق 10RCR) للمساهمة في تحسين إنجاز الولايات.	أدرجت الإدارة في توجيهاتها السنوية الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 توجيهات بشأن الاستقادة من أرصدة الصناديق وبشأن فوائدها. وتتواصل الإدارة أيضا مع فرادى الجهات المقدمة للخدمات لمتابعة حالة أرصدة الفوائض لديها لجعلها تتماشى مع التوجيهات.	بالنظر إلى أن الإدارة كانت بصدد استعراض جميع أرصدة الصناديق وتحديد مستويات الاحتياطي المناسبة مع مقدمي الخدمات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
85	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 35	أوصى المجلس بأن تتعاون الإدارة تعاوناً وثيقاً مع فريق نظام أوموجا لضمان تحسين قواعد الإلغاء التي وُضعت بالفعل في وحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها على النحو الواجب للحد من التسويات اليدوية.	العنصر الوحيد المتبقي من أتمّة قواعد الإلغاء في وحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها يتعلق بقاعدة إلغاء استرداد التكاليف. وقد اتبعت الإدارة نهجا يقوم على تحليل التكلفة/الفائدة في تنفيذ هذه القاعدة وخلصت إلى أن تنفيذ هذه القاعدة سيكون غير عملي بسبب التكاليف الإضافية اللازمة لتكييف المكون المركزي للتخطيط المركزي للموارد في نظام أوموجا بما يسمح بتفعيل القاعدة في وحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها. وتقرر بدلا من ذلك أن يستمر تنفيذ قاعدة الإلغاء هذه يدويا. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أن الإدارة قد اتخذت التدابير اللازمة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	X		
86	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 36	أوصى المجلس بأن تتسق الإدارة بشكل وثيق مع المجلس المعني بالتغييرات في نظام أوموجا فيما يتعلق بالموافقة على إدخال تحسينات على وحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها وتنفيذ هذه التحسينات لضمان تعزيز الوصلات بين مختلف الوحدات في نظام أوموجا من أجل تحقيق الصياغة الآلية الكاملة للتقارير المالية، وذلك لضمان الكفاءة في الإبلاغ المالي.	بالتشاور مع فريق أوموجا، الذي لديه العديد من الأولويات المتنافسة، تم الاتفاق على تأجيل الأنشطة المتعلقة بهذه التوصية إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. وستواصل الإدارة تقييم جدوى الإدماج الكامل لجميع الوحدات من أجل الصياغة الآلية للتقارير، وهو أمر يمكن أن تثبت جدواه في بعض الحالات ولكن يمكن في حالات أخرى أن يكون بالغ التعقيد أو أن ينطوي تنفيذه بالكامل على تكلفة باهظة. وستواصل شعبة المالية، بالتعاون مع فريق أوموجا، استعراض نطاق هذه التوصية وتحديث النتيجة وفقا لذلك.	بالنظر إلى أن العمل جار على إدماج جميع الوحدات من أجل الصياغة الآلية للتقارير، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيّد	الحالة بعد التحقق
87	2020	(Vol. I) A/76/5، الفصل الثاني، الفقرة 43	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام رؤساء الكيانات باستعراض إجراءات الرقابة الداخلية والاتفاقات القائمة مع الشركاء المنفذين، بما في ذلك الحدود الزمنية المناسبة، وتعزيز الإشراف والتوجيه فيما يتعلق بالمشاريع المتأخرة للإغلاق المالي، بما في ذلك استرداد الأموال في الوقت المناسب.	أطلعت الإدارة الشركاء الخارجيين على نموذج الاتفاق وتطلب إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أن الإدارة أجرت عملية الاستعراض والرصد، وأن نموذج الاتفاق المحدث قد نشر وعرض على الشركاء المنفذين الخارجيين، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X	تجاوزتها
88	2020	(Vol. I) A/76/5، الفصل الثاني، الفقرة 49	أوصى المجلس بأن تحسّن الإدارة سياسة التمويل وأن تستعرض دورياً نسبة تمويل الخصوم المتعلقة بالإعادة إلى الوطن بغية الإبقاء على التمويل عند مستوى معقول.	تطلب الإدارة أن تتاح لها فرصة التفاوض مع المجلس بشأن حالة هذا الطلب وأي إجراءات أخرى إن وجدت.	بالنظر إلى أن الإدارة بصدد مراقبة الفائض المتراكم من الأموال وأن سياسة التمويل المحدث لم تنتشر رسمياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	تجاوزتها
89	2020	(Vol. I) A/76/5، الفصل الثاني، الفقرة 62	كرر المجلس توصيته بأن تصدر الإدارة توجيهات بشأن إنشاء التزامات الصناديق واستخدامها.	نشرت على بوابة المعارف المالية للأمم المتحدة إرشادات بشأن الالتزامات المتعلقة باستخدام الصناديق (وغيرها من الوثائق المتعلقة بالتمويل المخصص). وتطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أن التوجيهات بشأن التزامات الصناديق واستخدامها قد صدرت، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X	تجاوزتها
90	2020	(Vol. I) A/76/5، الفصل الثاني، الفقرة 63	أوصى المجلس بأن تواصل الإدارة الرصد المركزي والاستعراض المنتظم للالتزامات الصناديق مع الكيانات المعنية، وأن تكفل إدارتها عملاً بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بما في ذلك الاحتفاظ بالوثائق الداعمة المناسبة.	يرجى الرجوع إلى تعليقات الإدارة المتعلقة بالتوصية الواردة في الفقرة 111 من تقرير المجلس عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني). وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن استعراض الالتزامات المفتوحة يجري على مدار السنة، ولا سيما في نهاية السنة، قبل إقفال فترة الميزانية ذات الصلة، لضمان إقرار صحتها على النحو السليم. وخلال عملية مراجعة الحسابات لعام 2021، قدمت الإدارة تبريراً إلى المجلس بأن التزامات الصندوق للميزانية السنوية لعام 2021 قد أنشئت بوثائق داعمة مناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، استند استخدام التزامات الصندوق الخاص للميزانية السنوية لعام 2020 إلى تقييمات مفصلة للاحتياجات، يجري رصدها بعناية من خلال هيكل شامل للإبلاغ ودعمها بالكامل بالوثائق المناسبة، وكان يتوقع أن تنفذ التوصية بالكامل بنهاية عام 2022.	بالنظر إلى أن التوجيهات بشأن إنشاء التزامات الصناديق واستخدامها قد صدرت، وأن الالتزامات الخاصة قد تمت تصفيتها وأدرجت الأرصدة في هذا التقرير باعتبارها واجبة الإرجاع إلى الدول الأعضاء في إطار الباب 2، الإيرادات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X	تجاوزتها
91	2020	(Vol. I) A/76/5، الفصل الثاني، الفقرة 68	أوصى المجلس بأن تكثف الإدارة جهودها للتنسيق مع كيانات الميزانية البرنامجية للإفصاح بصورة كافية عن جميع الوظائف والموارد المالية اللازمة، بما في ذلك موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن	في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، تشمل المعلومات المتعلقة بالموارد الخارجة عن الميزانية ما يلي: (أ) النفقات الفعلية الخارجة عن الميزانية في عام 2022؛ (ب) الموارد المقدرة الخارجة عن الميزانية في عام 2023؛ (ج) الموارد المقدرة الخارجة عن الميزانية في عام 2024؛	بالنظر إلى أن التحسينات المتعلقة بالإفصاح عن الموارد المالية المطلوبة من موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية مدرجة في الميزانية البرنامجية	X	تجاوزتها

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نقّدت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
92	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 78	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة أن تبرر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بالكامل عمليات إعادة توزيع مخصصات ميزانيتها بالنظر على النحو الواجب في الاحتياجات المتعلقة بالموجودات من المركبات والحواسيب المحمولة الواردة في دليل التكاليف والنسب الموحدة.	(د) الأسباب الرئيسية للفروق في الموارد المقدرة؛ (هـ) عدد الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية وتوزيعها في المخططات التنظيمية؛ (و) إيضاحات لمهام الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية؛ (ز) معلومات عن الاستخدام المزمع للموارد الخارجة عن الميزانية؛ (ح) آليات الإشراف على الموارد الخارجة عن الميزانية. وفي الفقرة 29 من القرار 262/77، أحاطت الجمعية العامة علما بتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة 75 من تقريرها (A/77/7)، ومن ثم رفضت توصية اللجنة الاستشارية بطلب معلومات أكثر تفصيلا عن الموارد الخارجة عن الميزانية في وثائق الميزانية. والإدارة إذ تضع في اعتبارها المعلومات المقدمة حاليا في الميزانية البرنامجية المقترحة وما قررت الجمعية العامة، تطلب إغلاق هذه التوصية.	تكفل الأمانة العامة أن الأموال ستستخدم للأغراض التي اعتمدت من أجلها، وأن هذه الأغراض محددة كابواب وكيانات في الميزانية. ويخضع مدير البرامج/رؤساء الكيانات للمساءلة عن استخدام الأموال، وترد في التقارير المالية الفروق الجوهرية بين الاعتمادات الموافق عليها والنفقات الفعلية. وقد كفلت الأمانة العامة تذكير البعثات السياسية الخاصة بضرورة ممارسة السلطة التقديرية والعناية الواجبة في استخدام الأموال. وقد كفلت شعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية اشتغال أدلة الميزانية الصادرة إلى جميع البعثات السياسية الخاصة (بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان) لكل من الفترتين 2023 و 2024 على إرشادات تُذكّر البعثات بتوصية مجلس مراجعي الحسابات بتبرير عمليات إعادة توزيع مخصصات الميزانية تبريرا كاملا بالنظر على النحو الواجب في الاحتياجات المتعلقة بالحيازات من المركبات والحواسيب المحمولة الواردة في دليل التكاليف والنسب الموحدة والالتزام بها. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت شعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية، في إشعار التخصيص لعام 2023 الصادر إلى جميع البعثات السياسية الخاصة، طلبا إلى جميع البعثات لتبرير عمليات إعادة توزيع مخصصات الميزانية عن طريق النظر على النحو الواجب في الاحتياجات المتعلقة بالحيازات من المركبات والحواسيب المحمولة في دليل التكاليف والنسب الموحدة والالتزام بها، على النحو الذي أوصى به مجلس مراجعي الحسابات. وتكفل شعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية أيضا اشتغال تقرير الأداء المالي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة على مبررات لحالات التجاوز أو النقص في الإنفاق في البعثات السياسية الخاصة.	المقترحة لعام 2024، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	المقترحة لعام 2024، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	المقترحة لعام 2024، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِّذت.

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
93	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 79	أوصى المجلس بأن تواصل الإدارة الرصد الوثيق والمركزي لعمليات إعادة توزيع مخصصات الميزانية العادية لمختلف الكيانات، عند وجود ما يبرر ذلك بشكل استثنائي.	ستواصل إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال رصد عمليات إعادة توزيع مخصصات الميزانية العادية امتثالاً لسياسات الميزانية الحالية والإطار التشريعي القائم. وتواصل الإدارة تقديم التوجيه والدعم لمديري البرامج في الإدارات الذين فُوضوا سلطة تنفيذ عمليات إعادة التوزيع هذه. وتوفر السياسات القائمة والدليل المعمول به توجيهات كافية بشأن إعادة توزيع مخصصات الميزانية، وتصدر الموافقات على حالات سير العمل المنفصلة فيما يتعلق بعمليات إعادة توزيع مخصصات الميزانية على النحو التالي: (أ) على مستوى الكيان/المكتب/البعثة؛ (ب) على المستوى المركزي من قبل الإدارة. ولذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أن السياسات القائمة X والدليل المعمول به يوفران توجيهات كافية بشأن إعادة توزيع مخصصات الميزانية، ويتضمنان خطوط سير عمل منفصلة للموافقة على إعادة توزيع مخصصات الميزانية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.			
94	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 84	أوصى المجلس بأن تطلب الإدارة إلى الكيانات أن تقوم بتعزيز رصد النفقات في إطار بند الاستشاريين والخبراء والإبقاء عليها عند الحد الأدنى وفقاً لطلب الجمعية العامة.	رؤساء الكيانات ومديرو البرامج على علم بطلب الجمعية العامة وتم تشجيعهم على إبقاء الاعتمادات المخصصة للاستشاريين عند الحد الأدنى. وعند صياغة مقترحات الميزانية، يطالب مديرو البرامج بتحقيق التوازن بين ضرورة تنفيذ الولايات تنفيذاً يتسم بالكفاءة والفعالية، واستخدام افتراضات واقعية تأخذ في الاعتبار الاتجاهات السابقة في مقترحات الميزانية التي يعدونها (انظر A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 324). وتم تفويض السلطة إلى مديري البرامج لإعادة توزيع الاعتمادات بين مختلف فئات الميزانية غير المتصلة بالوظائف لتنفيذ ولاياتهم على أفضل وجه، وقد استوعب النقص في النفقات في فئات أخرى من فئات الميزانية غير المتصلة بالوظائف تجاوز النفقات في إطار بند الخبراء الاستشاريين بأكثر مما يكفي. وترصد الإدارة استخدام السلطة المفوضة لكفالة امتثال من تفوض إليهم السلطة للإطار القانوني والسياساتي المعمول به وإجراءات الرقابة الداخلية السارية. وستبذل الجهود الجوهرية على مستوى أبواب أو فئات الميزانية في سياق تقرير الأداء المالي، وفقاً للممارسة المتبعة. وتطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أن الإدارة طلبت إلى X الكيانات تعزيز رصد النفقات في إطار بند الاستشاريين والخبراء في مذكرة بشأن تنفيذ الميزانية، وأنها بذلت جهوداً ملحوظة لرصد استخدام السلطة المفوضة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.			
95	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 89	أوصى المجلس بأن تفصح الإدارة عن معلومات بشأن أداء الموارد المتصلة بالوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية من أجل تحسين شفافيتها.	في الفقرة 29 من القرار 262/77، أحاطت الجمعية العامة علماً بتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة 75 من تقريرها (A/77/7)، ومن ثم رفضت توصية اللجنة الاستشارية بطلب معلومات أكثر تفصيلاً عن الموارد الخارجة عن الميزانية في وثائق الميزانية. وفي سياق عملية حوار مبكر مع الدول الأعضاء، قدم شكل عرض مقترحات الميزانية إلى الدول الأعضاء للحصول على أي توجيه إضافي فيما يتعلق بتفسير	بالنظر إلى أن التحسينات المتعلقة X بالإفصاح عن الموارد المالية المطلوبة من موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية مدرجة في الميزانية البرنامجية			

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق
						قيد تجاوزتها نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث
						سنة تقرير مراجعة
96	2020	(A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 107	أوصى المجلس بأن تضفي الإدارة الطابع الرسمي على إجراءات إدارة النقدية في إطار نموذج "T+3"، وأن تحدد بوضوح مسؤوليات أمناء الصناديق في مقر الأمم المتحدة والمكاتب المحلية، وأن تتخذ إجراءات للتسهيل بالتقدم المحرز في تعديل الأكواد المتعلقة بأعمال أمناء الصناديق في نظام أوموجا ووضع نموذج جديد لعملية كشوف المرتبات.	الأمانة العامة للقرار 262/77. وقد دعمت عملية الحوار المبكر تفسير الأمانة العامة. ونظرا إلى القرار المذكور أعلاه الذي اتخذته الجمعية العامة، وإلى نتائج الحوار المبكر مع الدول الأعضاء بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، ستواصل الإدارة تقديم المعلومات المقدّمة حاليا عن الموارد الخارجة عن الميزانية في ملزمات الميزانية وفي الملاحظات التكميلية. وتطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	المقترحة لعام 2024، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	
97	2020	(A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 120	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة معايير محددة لاختيار الأطراف المقابلة التجارية وأن تكفل توثيق عملية اتخاذ القرارات توثيقا جيدا.	ستقدم الوثائق إلى الإدارة العليا لاستعراضها والموافقة عليها. وتم إعداد الأدوار التقنية الجديدة المتعلقة بالأعمال في نظام أوموجا وتقديمها إلى الإدارة العليا لاستعراضها والموافقة عليها.	بالنظر إلى أنه يجري حاليا صياغة واستعراض معايير اختيار الأطراف المقابلة التجارية، بالإضافة إلى المعايير القائمة (التي تشمل الحدود الدنيا للتصنيفات الائتمانية ومركز التاجر الرئيسي). ويتوقع تنفيذ هذه التوصية بالكامل بحلول أيلول/سبتمبر 2023.	
98	2020	(A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 126	أوصى المجلس بأن تختار الإدارة المصارف الودعية على أساس أكثر شفافية وتنافسية وأن تحتفظ بوثائق كاملة لعملية اتخاذ القرارات.	سينفذ مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية، بالاشتراك مع شعبة المشتريات، عملية لطلب تقديم العروض فيما يتصل بخدمات المصارف الودعية. ويعمل مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية حاليا على وضع الصيغة النهائية لبيان العمل الخاص بعملية طلب تقديم العروض.	بالنظر إلى أن الإدارة تعمل حاليا على وضع الصيغة النهائية لعملية طلب تقديم العروض، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	
99	2020	(A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 131	أوصى المجلس بأن تحافظ الإدارة على اتصال وثيق مع اللجنة التابعة للمجلس المعني بالتغييرات في نظام أوموجا وأن تضع وتنفذ خطة عمل واضحة لتعزيز التوصل إلى حل مبكر لعدم وجود واجهة بين نظامي بلومبرغ وأوموجا.	يجري تشغيل الواجهة بين نظامي بلومبرغ وأوموجا فيما يتعلق بمعاملات الصرف الأجنبي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022. ويجري حاليا اختبار المرحلة الثانية.	بالنظر إلى أن المرحلة الثانية حاليا قيد الاختبار، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
100	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 147	أوصى المجلس بأن تجري الإدارة، بالتنسيق مع شركات إدارة مطالبات التأمين، تقييماً بشأن يسر تكلفة خطة التأمين الطبي للموظفين المحليين والمتقاعدين في مراكز عمل معينة، وذلك عن طريق مراعاة الحالة المالية الراهنة للخطة وزيادة تكلفة الرعاية الصحية على الصعيد العالمي لضمان استدامة الخطة.	قامت الإدارة بجمع كل البيانات المطلوبة، بالاشتراك مع شركة إدارة مطالبات التأمين المسؤولة عن إدارة خطة التأمين الطبي للموظفين المحليين والمتقاعدين في مراكز عمل معينة. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة بصدد الانتهاء من عملية استقدام أفراد إضافيين لضمان أن تعرض البيانات المجمعة على لجنة ستتولى الإشراف على سير خطة التأمين الصحي وإدخال التغييرات اللازمة على الخطة لضمان استدامتها. والتاريخ المستهدف المنقح هو 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.	X	بالنظر إلى أن التقييم لا يزال جارياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
101	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 158	أوصى المجلس بأن تحلل الإدارة، بالتنسيق مع الإدارة المعنية أو المكتب المعني، أسباب بقاء الأصول في حالة خاملة، وأن تستخدم الأصول الخاملة بفعالية وتوقف استخدام الأصول غير الصالحة للاستعمال، وأن تتخذ تدابير استباقية إضافية لتجنب مزيد من التقادم في المستقبل.	تواصل الإدارة رصد استخدام الأصول وتعزيز الإطار الذي تقوم فيه الكيانات بتحديث حالة المعدات في كل مرة يحدث فيها تغيير في الحالة على أرض الواقع. وستواصل الإدارة رصد معدلات الاستخدام وأنماط الاستهلاك وإدراج ذلك في خطط الطلب والاقتناء.	X	بالنظر إلى أن الإدارة تواصل رصد استخدام الأصول، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
102	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 163	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة السجلات المدرجة في القائمة وأن ترسم هذه البنود، عند الاقتضاء، وفقاً لإطار سياسات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	نفذت الإدارة لوحة متابعة بمسمى "فحص جودة البيانات - عربية التسوق" لتسهيل تحديد وحل الأخطاء المحتملة في مدخلات البيانات أو حالات التضارب في اختيار سجلات البيانات الرئيسية/تعريف المنتج على مستوى البند المتسلسل قبل الموافقة على أمر الشراء ذي الصلة في نظام أوموجا. وتطبق عملية فحص الجودة هذه في أبكر وقت ممكن في المراحل الأولى من عملية تقديم الشراء لتيسير حل الأخطاء، بما في ذلك تلك التي تؤدي إلى الرسملة الخاطئة. وهذا يسمح بتحسين جودة البيانات على طول سلسلة الإمداد من بدايتها إلى نهايتها، مما يقلل من حالات التضارب في قيود الأصول والمعدات والمخزونات في المراحل الأخيرة من عمليات إدارة المواد ويحسن في نهاية المطاف جودة البيانات المستخدمة في التقارير الإدارية والمالية عن الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات. ويقوم المستخدمون المسؤولون عن إنشاء عربات التسوق والموافقة عليها بمراجعة العناصر التي تم وضع علامة عليها في عربية التسوق على الفور، والتشاور مع مديري الأصول/الممتلكات/المخزونات داخل الكيان وإجراء التصويبات اللازمة. وفي الحالات التي لا يتم فيها العثور على السجل أو التعريف المناسب من سجلات البيانات الرئيسية للمواد/تعريف المنتج في قاعدة بيانات السجلات الرئيسية للمواد، يشرع دون تأخير في إنشاء طلب لوضع تعريف منتج جديد طبقاً	X	بالنظر إلى أن هذه التوصية والنوصية الجديدة الواردة في الفقرة 236 من الفصل الثاني من الوثيقة A/77/5 (Vol. I) تتطلبان كلتاهما تقييماً أكثر ملاءمة لرسملة الأصول، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
103	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 168	أوصى المجلس بأن تشطب الإدارة الأصول المعطلة قبل إغلاق الحسابات في نهاية كل سنة لضمان دقة البيانات المالية.	تواصلت الإدارة رصد أداء المسؤولين عن الإجراءات في عملية شطب الأصول والتصرف فيها من خلال إطار الأداء المعمول به. وتقوم الكيانات باستمرار بتحديد الممتلكات البطيئة الحركة و/أو المتقادمة كجزء من عملية التحقق المادي والحصص، والشروع في شطب الممتلكات والتصرف فيها وإتمامها تمشياً مع أحكام تفويض السلطة. وبولى اهتمام خاص لتوخي حسن التوقيت في تجهيز عملية الموافقة على التصرف في الأصول المرسلة وإلغاء الاعتراف بها قبل نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	تواصلت الإدارة رصد أداء المسؤولين عن الإجراءات في عملية شطب الأصول والتصرف فيها من خلال إطار الأداء المعمول به. وتقوم الكيانات باستمرار بتحديد الممتلكات البطيئة الحركة و/أو المتقادمة كجزء من عملية التحقق المادي والحصص، والشروع في شطب الممتلكات والتصرف فيها وإتمامها تمشياً مع أحكام تفويض السلطة. وبولى اهتمام خاص لتوخي حسن التوقيت في تجهيز عملية الموافقة على التصرف في الأصول المرسلة وإلغاء الاعتراف بها قبل نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أن الإدارة نفذت التوصية بتحديد الممتلكات واستعراضها من خلال إطار الأداء المعمول به، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	
104	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 178	أوصى المجلس بأن تضع وتصدر الإدارة مبادئ توجيهية لإدارة المستودعات لمقر الأمم المتحدة وسائر الكيانات غير التابعة لعمليات حفظ السلام، وأن تحت جميع الكيانات على تنفيذ الشروط وإجراء تصحيحات موحدة وفقاً لذلك.	هذه التوصية نُفِذَت. وقد صدرت توجيهات تكميلية توسع نطاق التوجيهات الحالية بشأن الإدارة المركزية للمستودعات ليشمل سائر الكيانات.	بالنظر إلى أنه قد صدرت توجيهات تكميلية لإدارة المستودعات لمقر الأمم المتحدة وسائر الكيانات غير التابعة لعمليات حفظ السلام، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	X	بالنظر إلى أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	
105	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 286	أوصى المجلس بأن تحدد الإدارة سبيل استخدام هذه المعدات في أقرب وقت ممكن بغية تقادي التقادم والهدر الناجمين عن عدم استخدامها.	تعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفِذَت وتطلب إلى المجلس إغلاقها. وقد تم توزيع جميع الحواسيب المحمولة في إطار مشروع أماكن العمل المرنة.	بالنظر إلى أن الحواسيب المحمولة في إطار مشروع أماكن العمل المرنة قد وزعت، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	X	بالنظر إلى أن الحواسيب المحمولة في إطار مشروع أماكن العمل المرنة قد وزعت، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	
106	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 297	أوصى المجلس بأن تواصل الإدارة العمل من خلال لجنة التنسيق المشتركة والمجلس الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية من أجل حث مؤسسة الأمم المتحدة على الإسهام بمزيد من الموارد مباشرة في الأمم المتحدة دعماً لأنشطة المنظمة.	في عام 2021، قدمت مؤسسة الأمم المتحدة لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية (الذي يديره مكتب الأمم المتحدة للشراكات) منحا تقارب قيمتها 11,9 مليون دولار للمشاريع التي ينفذها شركاء الأمم المتحدة. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت مؤسسة الأمم المتحدة قد قدمت منحا بقيمة 27,3 مليون دولار لمنظومة الأمم المتحدة من خلال صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية - بزيادة نسبتها 250 في المائة تقريباً في المساهمات المقدمة من مؤسسة الأمم المتحدة إلى الأمم	وبالنظر إلى أن المساهمات المقدمة من مؤسسة الأمم المتحدة إلى الأمم المتحدة لا يزال يتعين إخضاعها لمراقبة طويلة الأجل نسبياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	وبالنظر إلى أن المساهمات المقدمة من مؤسسة الأمم المتحدة إلى الأمم المتحدة لا يزال يتعين إخضاعها لمراقبة طويلة الأجل نسبياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
107	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 298	أوصى المجلس بأن تتسق الإدارة مع مؤسسة الأمم المتحدة للإفصاح عن مزيد من المعلومات عن مبادراتها البرنامجية الداعمة لقضايا الأمم المتحدة من خلال لجنة التنسيق المشتركة، من أجل توفير مزيد من الضمانات بأن هذه الأنشطة تتماشى مع أولويات الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وتدعمها.	قام مكتب الأمم المتحدة للشراكات بالتنسيق مع مؤسسة الأمم المتحدة لتوفير معلومات أكثر تفصيلاً عن البرامج والميزانية من خلال لجنة التنسيق المشتركة، وفقاً للنماذج الموحدة المنقحة المستخدمة للإبلاغ عن مبادرات المؤسسة. وقدمت مؤسسة الأمم المتحدة هذه المعلومات الإضافية إلى لجنة التنسيق المشتركة بشأن 10 مبادرات تغطي النطاق المتبقي من الأنشطة الحالية للمؤسسة. ويلتزم مكتب الأمم المتحدة للشراكات ومؤسسة الأمم المتحدة بكفالة أن تظل التقارير التي تقدمها المؤسسة في المستقبل عن أي مبادرات جديدة من خلال النماذج الموحدة المنقحة تتضمن هذه المعلومات المفصلة عن البرامج والميزانية.	X	بالنظر إلى أن مكتب الأمم المتحدة للشراكات قام بالتنسيق مع مؤسسة الأمم المتحدة لتوفير معلومات أكثر تفصيلاً عن البرامج من خلال لجنة التنسيق المشتركة، وفقاً للنماذج الموحدة المنقحة المتعلقة بمبادرات المؤسسة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.		
108	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 306	أوصى المجلس بأن تطلب الإدارة إلى مؤسسة الأمم المتحدة أن تبلغ الوقت المناسب عن جميع التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء وفقاً للإطار المتفق عليه.	يلتزم مكتب الأمم المتحدة للشراكات ومؤسسة الأمم المتحدة التزاماً تاماً بكفالة استمرار الإبلاغ عن قبول المؤسسة للتبرعات المقدمة من الدول الأعضاء وفقاً لاتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمؤسسة. وقد قام مكتب الشراكات بتزويد المجلس بجميع الإخطارات المتعلقة بتبرعات الدول الأعضاء إلى مؤسسة الأمم المتحدة، وهو يعتقد أن المؤسسة تمثل امتثالاً تاماً في الوقت الراهن. وبناءً على ذلك، يطلب المكتب إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أن مكتب الأمم المتحدة للشراكات ومؤسسة الأمم المتحدة يلتزمان التزاماً تاماً بكفالة استمرار الإبلاغ عن قبول المؤسسة للتبرعات المقدمة من الدول الأعضاء وفقاً لاتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.		
109	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 307	أوصى المجلس بأن تتسق الإدارة مع مؤسسة الأمم المتحدة لضمان أن تقدم المؤسسة معلومات أكثر تفصيلاً عن الميزانية من خلال لجنة التنسيق المشتركة، وفقاً للنموذج الموحد للإبلاغ عن مبادرات المؤسسة.	قام مكتب الأمم المتحدة للشراكات بالتنسيق مع مؤسسة الأمم المتحدة لتوفير معلومات أكثر تفصيلاً عن البرامج والميزانية من خلال لجنة التنسيق المشتركة، وفقاً للنماذج الموحدة المنقحة المستخدمة للإبلاغ عن مبادرات المؤسسة. وقدمت مؤسسة الأمم المتحدة هذه المعلومات الإضافية إلى لجنة التنسيق المشتركة بشأن 10 مبادرات تغطي النطاق المتبقي من الأنشطة الحالية للمؤسسة. ويلتزم مكتب الأمم المتحدة للشراكات ومؤسسة الأمم المتحدة بكفالة أن تظل التقارير التي تقدمها المؤسسة في المستقبل عن أي مبادرات جديدة من خلال النماذج الموحدة المنقحة تتضمن هذه المعلومات المفصلة عن البرامج والميزانية. وقد قام المكتب بإحالة هذه الوثائق إلى المجلس لاستعراضها والنظر فيها. ولا توجد نموذج أخرى معلقة.	X	بالنظر إلى أن مكتب الأمم المتحدة للشراكات قام بالتنسيق مع مؤسسة الأمم المتحدة لتوفير معلومات أكثر تفصيلاً عن البرامج من خلال لجنة التنسيق المشتركة، وفقاً للنماذج الموحدة المنقحة المتعلقة بمبادرات المؤسسة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيّد تجاوزتها نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	الحالة بعد التحقق
110	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 313	أوصى المجلس بأن تتسق الإدارة مع مؤسسة الأمم المتحدة لتقديم معلومات مفصلة بشكل دوري بشأن أنشطتها في مجال جمع الأموال وفقا لاتفاق العلاقة، وضمان الاستخدام الفعال للأموال.	قام مكتب الأمم المتحدة للشراكات بالتنسيق مع مؤسسة الأمم المتحدة لتوفير المزيد من المعلومات المفصلة عن أنشطة المؤسسة في مجال جمع الأموال عن طريق لجنة التنسيق المشتركة. وقدمت مؤسسة الأمم المتحدة إحاطة تتعلق حصرا بجمع الأموال خلال اجتماع لجنة التنسيق المشتركة في 8 نيسان/أبريل 2022، رحبت بها اللجنة، وبعد الاجتماع، قدمت المؤسسة مذكرة مناقشة بشأن جمع الأموال إلى المكتب التنفيذي للأمين العام. وقد قدمت هذه المعلومات بالإضافة إلى التقارير الاعتيادية الشاملة التي تقدمها مؤسسة الأمم المتحدة كل سنتين عن مانحيها إلى لجنة التنسيق المشتركة وتقاريرها الخاصة عن المانحين الذين ساهموا في صندوق التضامن من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-19 من خلال المؤسسة. وقد قام مكتب الأمم المتحدة للشراكات بإحالة هذه الوثائق إلى المجلس لاستعراضها والنظر فيها.	بالنظر إلى أن مكتب الأمم المتحدة للشراكات قام بالتنسيق مع مؤسسة الأمم المتحدة لتقديم المزيد من المعلومات المفصلة بشأن أنشطة المؤسسة في مجال جمع الأموال من خلال لجنة التنسيق المشتركة، وأن المؤسسة قدمت إحاطة بشأن جمع الأموال ومذكرة مناقشة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	X	
111	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 328	أوصى المجلس بأن تتسق الإدارة مع مؤسسة الأمم المتحدة لتحديد كيفية تنسيق الطرفين في اتفاق العلاقة بشأن سياسة الاستثمار التي تتبعها المؤسسة لضمان استخدام الأموال على نحو أكثر كفاءة من أجل دعم قضايا الأمم المتحدة.	زودت مؤسسة الأمم المتحدة مكتب الأمم المتحدة للشراكات بوثائق عن سياسات الحوكمة الرشيدة التي تطبقها، تتضمن تفاصيل عن سياساتها الاستثمارية التي أقرها مجلس إدارة المؤسسة. وقد قام المكتب بإحالة هذه الوثائق إلى المجلس. ويعتقد المكتب أن هذه الوثائق تفي بتوصية المجلس ويطلب إغلاقها.	بالنظر إلى أن مؤسسة الأمم المتحدة زودت مكتب الأمم المتحدة للشراكات بوثائق عن سياسات الحوكمة الرشيدة التي تطبقها، والتي تفصل سياساتها الاستثمارية التي أقرها مجلس إدارة المؤسسة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	X	
112	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 335	أوصى المجلس بأن تتسق الإدارة مع مؤسسة الأمم المتحدة لتحديد كيفية تنسيق الطرفين في اتفاق العلاقة بشأن المصروفات الإدارية المرتفعة للمؤسسة بغية ضمان استخدام الأموال على نحو أكثر كفاءة من أجل دعم قضايا الأمم المتحدة.	زودت مؤسسة الأمم المتحدة مكتب الأمم المتحدة للشراكات ببيانات من مصدرين من الأطراف الثالثة الموثوق بها والتي تم التحقق منها، يتتبعان ويسجلان أحدث المعايير المعمول بها في القطاع والمتعلقة بالمصروفات الإدارية للمنظمات التي لا تستهدف الربح. وتوضح البيانات التي تم إطلاع المجلس عليها أن مستويات تعويضات المديرين التنفيذيين في مؤسسة الأمم المتحدة أقل من المعايير المعمول بها في هذا القطاع بالنظر إلى حجم المؤسسة وموقعها الجغرافي. ومكتب الأمم المتحدة للشراكات مقتنع بأن البيانات توفر تبريرا كافيا لمعالجة توصية المجلس ويطلب إغلاقها.	بالنظر إلى أن الإدارة أجرت استعراضا لمستوى المصروفات الإدارية لمؤسسة الأمم المتحدة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	X	
113	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 342	أوصى المجلس بأن تطلق الإدارة المجموعة الموسعة من مؤشرات الأداء الأساسية في الوقت المناسب وأن تكفل أن تغطي هذه المجموعة جميع المخاطر التي تحددها الجهات المسؤولة عن السياسات في	تم الانتهاء من وضع مجموعة موسعة من مؤشرات الأداء الرئيسية في شباط/فبراير 2023. وأعلن وكيل الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال عن مؤشرات الأداء الرئيسية الجديدة لرؤساء الكيانات في 22 شباط/فبراير 2023. وتتبع شعبة التحول المؤسسي والمساءلة نهج "التخطيط - التنفيذ - التحقق -	بالنظر إلى أنه قد أحرز تقدم في إطلاق المجموعة الموسعة من مؤشرات الأداء الرئيسية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.	X	

الرقم الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق	
		ممارسة السلطة المفوضة ضمن مختلف مجالاتها الوظيفية.		العمل "المنصوص عليه في إطار المساءلة لعام 2019 لرصد تفويض السلطة. وتخضع مؤشرات الأداء الرئيسية حاليا لاختبار داخلي نهائي قبل إتاحتها للكيانات على أساس تجريبي أولي لمدة ستة أشهر، وإن كان من الممكن توسيع نطاق ذلك استنادا إلى الدروس المستفادة. وسيُتخذ قرار بمواصلة مؤشرات الأداء الرئيسية الجديدة أو تعديلها أو وقفها بعد المرحلة التجريبية استنادا إلى فائدتها فيما يتعلق بأمرين هما: (أ) أنشطة رصد الخط الثاني التي تضطلع بها شعبة التحول المؤسسي والمساءلة؛ (ب) رصد الخط الأول للكيانات. وستغطي الفترة التجريبية البيانات التي تم جمعها اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023. ويجري حاليا تنفيذ عدد من الأنشطة لدعم المشروع التجريبي. وتم إبلاغ الكيانات بإطلاق المجموعة الجديدة من مؤشرات الأداء الرئيسية. وتقوم شعبة التحول المؤسسي والمساءلة بتحديث دليل المستخدم على الإنترنت بشأن الإبلاغ عن مؤشرات الأداء الرئيسية لتفويض السلطة لتوضيح كيفية الانتقال إلى مؤشرات الأداء الرئيسية الجديدة. وستضطلع شعبة التحول المؤسسي والمساءلة أيضا بمجموعة من أنشطة الاتصالات الأخرى طوال الفترة التجريبية لتقديم المشورة والدعم للكيانات وجمع التعليقات بشأن استخدام المجموعة الجديدة من مؤشرات الأداء الرئيسية وفائدتها.				
114	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 351	أوصى المجلس بأن تتخذ الإدارة تدابير لضمان التوقيع على اتفاقات كبار المديرين على النحو الواجب في الوقت المناسب لكي تؤدي وظيفتها على نحو سليم كأداة لإدارة الأداء.	أحرز تقدم كبير في تحسين توقيت إبرام اتفاقات كبار المديرين. وأطلقت شعبة التحول المؤسسي والمساءلة والمكتب التنفيذي للأمين العام عملية صياغة الاتفاقات لعام 2023 في 4 كانون الثاني/يناير 2023 (بدلا من تاريخ 1 شباط/فبراير 2022 لعملية عام 2022) وتعاوننا بشكل وثيق لتقديم الدعم للكيانات. وأسفر هذا العمل عن إقرار الأمين العام 87 في المائة من اتفاقات عام 2023 بحلول 9 آذار/مارس 2023، مقارنة بنسبة 32 في المائة فقط من اتفاقات عام 2022 التي أقرها بحلول 28 نيسان/أبريل 2022. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب إلى المجلس إغلاقها.	بالنظر إلى أنه قد أحرز تقدم فيما يتعلق بتوقيع اتفاقات كبار المديرين، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X		
115	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 363	أوصى المجلس بأن تواصل الإدارة تعزيز توجيه ورصد الكيانات في مجال الإبلاغ عن الاستثناءات من أجل تحسين امتثال الكيانات لشروط الإبلاغ.	اتخذت الإدارة خطوات لتعزيز توجيه ورصد الكيانات في مجال الإبلاغ عن الاستثناءات، بما في ذلك عن طريق تعزيز سجل الاستثناءات لتسجيل وتتبع الحالات التي توافق فيها كيانات خارج نطاق السلطة المفوضة على الاستثناءات، وتقديم تحليلات مفصلة للامتثال للإبلاغ، والاضطلاع بالرصد المستمر، مما أدى إلى زيادة التوعية وتوفير التوجيه للكيانات لتحسين توقيت تقاريرها واكتمالها. وفي شباط/فبراير 2022، أدخلت الإدارة تحسينات على مؤشر الأداء	بالنظر إلى أن الإدارة ستعزز إجراءات المتابعة والتصعيد، وتصدر إرشادات محدثة استجابة للتعليقات الواردة من الكيانات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
116	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 373	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة وضع خطة مقسمة إلى مراحل لإصدار التوجيهات من أجل تفعيل تفويض السلطة وتتبع التقدم المحرز في هذا الصدد عن كثب.	في إطار استراتيجية بدء تنفيذ السياسة المنقحة لتفويض السلطة والصك ذي الصلة، أطلقت الإدارة أداة أسئلة وأجوبة مطورة بشأن تفويض السلطة في آب/أغسطس 2022. ويمكن للمستخدمين تصفح الأداة حسب الموضوع والبحث عن محتوى بعينه، تتم مراجعته وتحديثه على أساس مستمر لمعالجة المسائل التي يثيرها العملاء والتعرف على المستجدات في السياسة والتوجيهات الجديدة وعلى التحسينات المدخلة على الأداة وتحديثات الرصد. وقد أطلقت أداة الأسئلة والأجوبة المحدثة لتفويض السلطة على بوابة المعرفة (Knowledge Gateway)، وهي توفر للمستخدمين روابط إلى أحدث التوجيهات التشغيلية المتاحة (مثل الروابط إلى أحدث المبادئ التوجيهية بشأن قبول التبرعات، الصادرة في تموز/يوليه 2022، وإلى المبادئ التوجيهية بشأن استخدام بطاقات الائتمان المؤسسية، الصادرة في حزيران/يونيه 2022). وقد تم بالفعل تحديث أداة الأسئلة والأجوبة المحدثة، التي أطلقت في آب/أغسطس 2022، بإدخال معلومات جديدة في أيلول/سبتمبر 2022 وسيستمر تحسينها. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب إغلاقها.	بالنظر إلى أن أداة الأسئلة والأجوبة المطورة لتفويض السلطة قد أطلقت في آب/أغسطس 2022، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X		
117	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 378	أوصى المجلس بأن تعالج الإدارة أوجه القصور في الروابط بين نظم المعلومات من أجل دعم رصد الاستثناءات على نحو أفضل بالتنسيق مع أفرقة التخطيط المركزي للموارد.	أنشأت الإدارة طلب تطوير نماذج البيانات في نظام SAP HANA باستخدام بيانات من سجل الاستثناءات، مع تحديثه يوميا للحصول على آخر البيانات. وسيطلب ذلك إدخال بيانات سجل الاستثناءات في مستودع بيانات إدارة علاقات العملاء، وإدماجها بعد ذلك في نظام SAP HANA. وسيجري تحليل نماذج البيانات في نظام SAP HANA لتحديد ما إذا كان يلزم الحصول على بيانات إضافية من نظام أوموجا أو نظام إنسيبرا أو نظام تكنولوجيا المعلومات الذي يستخدمه نظام	بالنظر إلى أن وضع وحدات البيانات لرصد الاستثناءات لا يزال جاريا، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		

الرقم الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
118	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 400	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة استمرار المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء في إعطاء الأولوية لوضع سياسات في المنظمة، وأن تستعرض التقدم المحرز في هذا العمل على أساس منتظم بهدف التعجيل بإصدار السياسات.	تتم استشارة المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء بانتظام بشأن أولويات وضع السياسات عندما تبلغ حدا يقتضي التشاور مع المجلس كجزء من عملية التشاور التنظيمي الأوسع نطاقاً. ويشكل التشاور بشأن وضع السياسات بندا دائما في جدول الأعمال لكي ينظر فيه المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء، على النحو المرتبط بالأنشطة الجارية وكما هو موضح أعلاه. ويعقد المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء أيضاً مشاورات سنوية بشأن المسائل المتعلقة بأولويات السياسات. وقد أجريت آخر مناقشة سنوية في 27 آذار/مارس 2023. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفِذَت وتطلب إلى المجلس إغلاقها.	بالنظر إلى أن المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء تشاور بانتظام بشأن أولويات وضع السياسات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفِذَت.		
119	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 405	كرر المجلس توصيته بأن تواصل الإدارة بذل جهودها، بما في ذلك تنفيذ مبادرات الابتكار، من أجل الالتزام بالمدة الزمنية المستهدفة للاستخدام، وهي 120 يوما، لدى ملء الوظائف الشاغرة.	منذ عام 2019، استحدثت الإدارة ثماني أدوات استخدام جديدة لدعم رؤساء الكيانات في ممارسة سلطاتهم المفوضة المتعلقة بالاستخدام بكفاءة وتحقيق هدف ملء الوظائف الشاغرة في غضون 120 يوما. وفي عام 2022، بلغ متوسط المدة الزمنية لاختيار الموظفين 156 يوما (مما يعكس تحسنا بنسبة 16 في المائة مقارنة بعدد الأيام في عام 2021 البالغ 185 يوما) استنادا إلى 2 333 عملية اختيار مسجلة في نظام إنسبيررا. وبلغ متوسط الوقت اللازم لملء 1 710 وظائف شاغرة عادية 185 يوما، وبلغ متوسط الوقت اللازم لملء 623 وظيفة شاغرة من قوائم المرشحين المقبولين 79 يوما. وفيما يتعلق بكيانات الأمانة العامة التي لم تبلغ مستوى الأداء المنشود، تُجري الإدارة مشاورات معها لاستكشاف سبل التقيد بالمواعيد الزمنية المستهدفة للاستخدام.	بالنظر إلى أن الإدارة قد استحدثت ثماني أدوات استخدام جديدة لدعم رؤساء الكيانات في ممارسة سلطاتهم المفوضة المتعلقة بالاستخدام بكفاءة وتحقيق هدف ملء الوظائف الشاغرة في غضون 120 يوما، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
120	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 413	أوصى المجلس بأن تترد الإدارة توضيح شروط ومعايير التوظيف من قائمة المرشحين المقبولين، وأن تكفل إخطار جميع المرشحين على النحو الواجب.	يحدد الفصلان 5 و 10 من دليل نظام اختيار الموظفين الشروط/المعايير المطبقة أثناء التوظيف من قائمة المرشحين المقبولين والشرط المتعلق بكفاءة إخطار جميع المرشحين على النحو الواجب. وعلاوة على ذلك، وبموجب البند 5-15 من الأمر الإداري الصادر حديثا بشأن عمليات تقليص الحجم أو إعادة الهيكلة التي تؤدي إلى إنهاء التعيينات (ST/AI/2023/1)، لم يعد مسموحا للمديرين المكلفين بالتعيين بالاختيار من قائمة المرشحين المقبولين قبل تاريخ إغلاق الإعلان عن الوظيفة	بالنظر إلى أنه لم يعد مسموحا للمديرين المكلفين بالتعيين بالاختيار من قائمة المرشحين المقبولين قبل تاريخ إغلاق الإعلان عن الوظيفة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
		سنة تقرير مراجعة						
								الشاغرة. وبناء على ذلك، تعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفِذَت وتطلب إلى المجلس إغلاقها.
121	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 419	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة السياسات المتعلقة بقوائم المرشحين المقبولين، مع مراعاة التنوع الجغرافي وتكافؤ الجنسين وشروط الانقضاء التدريجي، من أجل ضمان تحديد الحجم الصحيح للقوى العاملة استنادا إلى توقعات التخطيط لها، وتوضيح المسؤولية عن تعهد القوائم، وصياغة توجيهات للمديرين المكلفين بالتعيين بشأن اختيار المرشحين المدرجين في القوائم.	تستعرض الإدارة حاليا السياسات ذات الصلة في إطار استعراضها الأوسع نطاقا لإطار اختيار الموظفين. وتُجري مشاورات مع مديري الموظفين كجزء من عملية استعراض السياسات.	X	بالنظر إلى أن التغييرات التي أدخلت على إدارة قوائم المرشحين المقبولين قيد الاستعراض حاليا، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
122	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 424	أوصى المجلس بأن تصدر الإدارة توجيهات للكليات لكي تزيد تركيزها على تحسين التمثيل الجغرافي العادل.	سيُقدّم للكليات المزيد من التوجيهات في عام 2023 حول كيفية النهوض بالتوزيع الجغرافي العادل. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء فريق عامل سيكلف بوضع خطة عمل ملموسة تحدد الإجراءات والمسؤوليات وأوجه المساءلة الرئيسية للكليات وأصحاب المصلحة الآخرين في إطار استراتيجية التنوع الجغرافي المنقّحة. ومن المتوقع إنجاز هذه المهمة بحلول الربع الأخير من عام 2023.	X	بالنظر إلى أن مؤشرات الأداء الأساسية المتعلقة بالتمثيل الجغرافي لم تتحقق لسنتين متتاليتين، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
123	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 438	أوصى المجلس بأن تقدم الإدارة التوجيهات للكليات بشأن الاستخدام السليم لاستثناءات بدل غلاء المعيشة، مع مراعاة طبيعة البديل نفسه.	يتوقف وضع الصيغة النهائية لدليل العملية على الاستعراض العام للإطار الذي يُجرىه حاليا مكتب الموارد البشرية في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وهو يتضمن إجراء المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء. وقد عُدّل تاريخ الإنجاز ليصبح الربع الثاني من عام 2023.	X	بالنظر إلى أن التوجيهات التنفيذية لا تزال قيد الإعداد، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
124	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 461	أوصى المجلس بأن تنشئ الإدارة فريقا عاملا تقنيا لصياغة السياسات على مستوى الأمانة العامة في الوقت المناسب.	سيتم إنشاء الفريق العامل التقني، وقد غُيّر التاريخ المستهدف المنقّح للسياسة المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين إلى كانون الأول/ديسمبر 2023.	X	بالنظر إلى أن بلورة على السياسات على مستوى الأمانة العامة لا تزال جارية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
125	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 462	أوصى المجلس بأن تعمل الإدارة على تحقيق الاستفادة المثلى من إجراءات جمع المعلومات المتعلقة بحوادث السلامة والصحة المهنيين وتحليل هذه الحوادث والتصدي لها والإبلاغ عنها داخل الأمانة العامة.	تم تطوير نظام الإخطار بالحوادث مجددا بعد قيام بائع البرامجيات بتحسين قدرته التقنية. ويجري حاليا إدخال التعديلات اللازمة على أدلة المستخدمين، ومن المتوقع توسيع نطاق التحسين ليشمل المواقع التي يوجد بها موظف معني بالسلامة المهنية بحلول حزيران/يونيه 2023.	X	بالنظر إلى أن التعديلات اللازم إدخالها على أدلة المستخدمين لا تزال جارية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نقّدت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
126	2020	(Vol. I) A/76/5، الفصل الثاني، الفقرة 493	أوصى المجلس بأن تقدم الإدارة الدعم لعمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالتحسين المستمر في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.		قّمت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من أجل إعداد استعراض شامل لإطار المؤشرات العالمية لعام 2025 يتيح فرصة جيدة لتحسين إطار المؤشرات. وقد وضع الفريق المبادئ التوجيهية والجدول الزمني للاستعراضات الشاملة، التي وافقت عليها اللجنة الإحصائية في آذار/مارس 2023 في دورتها الرابعة والخمسين.		X	بالنظر إلى أن الإطار بحاجة إلى مزيد من الاستعراض خلال الاستعراض الشامل المقبل الذي سيجري في عام 2025، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.
127	2020	(Vol. I) A/76/5، الفصل الثاني، الفقرة 502	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة تخصيص موارد كافية لإجراء التقييم البرنامجي في الوقت المناسب.		اقتُرحت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إنشاء وظيفة لموظف تقييم (ف-4) لحساب التنمية في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 في إطار الباب 9. ويُتوقع أن تُنشر الملزمة في أيار/مايو 2023. ويُتوقع أن تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن ذلك في كانون الأول/ديسمبر 2023.		X	بالنظر إلى أن مسألة تخصيص موارد لإجراء التقييم البرنامجي بحاجة إلى مزيد من الاستعراض، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.
128	2020	(Vol. I) A/76/5، الفصل الثاني، الفقرة 509	أوصى المجلس بأن تكثف الإدارة جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد لضمان التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به لدعم نظام المنسقين المقيمين.		قام مكتب التنسيق الإنمائي بتكثيف جهوده الرامية إلى تعبئة الموارد لضمان التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به لدعم عمل نظام المنسقين المقيمين بسلاسة. وقد شملت تلك الجهود أموراً من بينها عقد اجتماعات للدول الأعضاء وتقديم إحاطات من قبل القيادة العليا للأمم المتحدة وإدارة مكتب التنسيق الإنمائي على مستوى الممثل الدائم ونائب الممثل الدائم؛ واجتماع مائدة مستديرة مع الممثلين الدائمين والأمين العام؛ ورسائل لتعبئة الموارد موجهة من إدارة مكتب التنسيق الإنمائي؛ والتواصل بشكل يومي على المستوى التقني. وتم التفكير في قيام مسؤولين برتبة أمين عام مساعد برحلات إلى الجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، شملت الجهود التواصل الاستراتيجي مع أعضاء مجموعة الـ 77 ومجلس التعاون لدول الخليج العربية للحصول على دعمها وعلى مساهمات رمزية لإرسال إشارة على نطاق أوسع. وشملت الجهود المبذولة أيضاً إعداد خمس دراسات حالات فردية تعرض الشراكة القائمة بين نظام المنسقين المقيمين والحكومات المضيفة في مجموعة متنوعة من السياقات لتسليط الضوء على القيمة المضافة لنظام المنسقين المقيمين ولمساعدة الجهات المانحة على إقناع عواصمها بتمويل النظام. وأثناء اجتماع المائدة المستديرة الذي اشتركت في تنظيمه كينيا والولايات المتحدة، أعلم الأعضاء بمدى إلحاح الحاجة إلى تمويل النظام، ولا سيما الحاجة إلى ضمان التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به على وجه السرعة. ونجح اجتماع المائدة المستديرة في تعزيز الزخم في صفوف الأعضاء، حيث عجل العديد من الجهات المانحة بدفع		X	بالنظر إلى أن مكتب التنسيق الإنمائي قد كثف جهوده الرامية لتعبئة الموارد وسد الفجوة من أجل بلوغ الهدف المتمثل في تحصيل مبلغ 2,81 مليون دولار في السنة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	تُنفذ	لم تُنفذ	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
129	2020	(A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 515	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة خطة أكثر إحكاما لتعينة الموارد.	يجري بانتظام تحديث استراتيجية التوعية وتعينة الموارد لفائدة الصندوق الاستثماري المحدد الغرض الذي أنشئ في عام 2018. وقد تم تحديث تلك الاستراتيجية آخر مرة في آب/أغسطس 2022 لتضمينها وسائل لمعالجة الفجوة بين تقديرات التمويل/الدخل والتمويل/الدخل الفعلي من التبرعات بشكل خاص، إلى جانب وضع خطة عمل على جميع المستويات. وفي هذا التوقيت، كانت فجوة عام 2023 أصغر حجما بقليل من فجوة عام 2022. ويواصل مكتب التنسيق الإنمائي التواصل باستمرار مع الأعضاء على جميع المستويات لتأمين التمويل لنظام المنسقين المقيمين بهدف ضمان إمكانية التنبؤ به واستقراره.	X	بالنظر إلى أنه قد تم تحديث خطة تعينة الموارد في عام 2022، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.			
130	2020	(A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 516	كرر المجلس توصيته بأن توسّع الإدارة قاعدة الجهات المانحة لتشجيع المساهمات، على أساس طوعي، من أجل تمويل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة على المستويات المطلوبة.	حتى كانون الأول/ديسمبر 2022، تلقى الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة مبلغا إجماليا قدره 254 مليون دولار من 14 جهة شريكة مانحة، كانت 13 منها من الدول الأعضاء. وساهمت أكبر أربع جهات مانحة، وهي السويد وإسبانيا والاتحاد الأوروبي ومملكة هولندا، بأكثر من 80 في المائة من مجموع التبرعات المقدمة إلى الصندوق. غير أن هذا المستوى من التعبئة أدنى بكثير من المبلغ المستهدف وقدره 290 مليون دولار في السنة الذي تعهدت الدول الأعضاء بتقديمه إلى الصندوق في إطار اتفاق التمويل الذي أبرمته لدعم إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وإدراكا للصعوبات التي يواجهها مشهد المعونة الإنمائية، يستكشف الصندوق فرصا جديدة، بالاشتراك مع كيانات الأمم المتحدة، للحصول على موارد مواضيعية من خلال فتح وإطلاق نوافذ مواضيعية مخصصة متصلة بالتحويلات التي تعتمز أهداف التنمية المستدامة الرئيسية إحداها. وتتواءم هذه الخطوة الاستراتيجية مع الرؤية المستقبلية للصندوق الذي ينوي أن يصبح آلية التمويل الرئيسية للعمل الجماعي الذي تقوم به الأمم المتحدة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الرئيسية، وكذلك للعمل بالتوصيات الواردة في التقييم على نطاق المنظومة. واستنادا إلى هذا النهج، أجريت مناقشات واعدة مع الجهات المانحة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وألمانيا وإسبانيا وبلجيكا والدانمرك وغيرها، بشأن الصندوق أو بشأن نافذة مواضيعية معينة.	X	بالنظر إلى أن مكتب التنسيق الإنمائي يصدد استكشاف فرص جديدة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة المساهمات السنوية، وإلى أن الموارد المعبأة أدنى بكثير من المبلغ المستهدف، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.			

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
131	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 521	أوصى المجلس بأن ترصد الإدارة عن كثب عملية التوظيف الجارية للمنسقين المقيمين لكفالة ملء وظائف المنسقين المقيمين والوظائف الرئيسية في مكاتب المنسقين المقيمين على وجه السرعة.	يواصل مكتب التنسيق الإنمائي رصد عمليات التوظيف عن كثب وكفالة ملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة. وحتى 31 آذار/مارس 2023، كانت 110 وظائف من وظائف المنسقين المقيمين مشغولة (85 في المائة)، بينما كانت 20 وظيفة شاغرة (15 في المائة). ويتواءم معدل الشواغر هذا مع معدلات الشواغر في الأمانة العامة وفي كيانات الأمم المتحدة الأخرى. ومن بين الوظائف الشاغرة البالغ عددها 20 وظيفة، اكتملت إجراءات التعيين في 7 وظائف (5 في المائة)؛ وفي ما يخص 3 من هذه الوظائف، يُرتقب التحاق المنسقين المقيمين الجدد قريباً بالعمل، بينما لا تزال الوظائف المتبقية البالغ عددها 4 وظائف في انتظار موافقة الحكومات المعنية. أما التعيين في الوظائف المتبقية البالغ عددها 13 وظيفة (10 في المائة) فهو جارٍ أو أنه سيبدأ قريباً. ويتوقع أن تكتمل عمليات التعيين بحلول تموز/يوليه 2023، إلا أنه من المتوقع أيضاً أن تنشأ وظائف شاغرة جديدة في تلك الأثناء بسبب الدوران الطبيعي للموظفين. ونظراً إلى أن الأمر الإداري ST/AI/2022/1 قد دخل حيز النفاذ في نيسان/أبريل 2022 وإلى أن التوظيف جارٍ بموجب الإجراء الجديد، يُطلب إلى المجلس النظر في إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أن 17 وظيفة من وظائف المنسقين المقيمين ظلت شاغرة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وإلى أن بعضها ظلت شاغرة منذ فترة طويلة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
132	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 533	أوصى المجلس بأن تواصل الإدارة، جنباً إلى جنب مع الأطراف المعنية، تعزيز رصدها لعملية دورة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وتحديد أسباب تراكم الأعمال غير المنجزة في مكاتب المنسقين المقيمين للبلدان المذكورة أعلاه، من أجل تيسير إنجاز الخطوات الرئيسية في إطار التعاون.	أثناء اجتماع مديري مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2022، جرت مناقشة تحليل الاتجاهات المتعلقة باشتقاق برامج كيانات الأمم المتحدة من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وتم التطرق إلى الجداول الزمنية العامة للتصميم. واتضح من تلك الاتجاهات، التي كانت متسقة مع ملاحظات مراجعة الحسابات لعام 2021، أن الوقت الذي يستغرقه تصميم أطر التعاون لا يزال أطول من الوقت الوارد في المبادئ التوجيهية. وتجدر الإشارة إلى أن الجداول الزمنية تشكل إرشادات وإلى أنها ليست قواعد ملزمة، ولذلك يجب مواءمتها مع سياق البلد المعني. ومع ذلك، يواصل مكتب التنسيق الإنمائي رصد وتحديد الحلول المنهجية الكفيلة بتقصير الوقت الذي تستغرقه عملية التصميم. ومن شأن إجراء تقييم مستقل على نطاق المنظومة للممارسات الجيدة والفرص المتاحة أن يحسّن عملية اشتقاق البرامج القطرية من أطر التعاون وتشكيلات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومواءمتها معها (سيضطلع بهذه المهمة مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية	X	بالنظر إلى أن مشكلة التراكم المنهجي للأعمال غير المنجزة في دورة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لم تُعالج بعد، وإلى أنه يتعين إجراء تقييم إضافي على نطاق المنظومة لدورة إطار التعاون، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
133	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 534	أوصى المجلس بأن تدعم الإدارة إدخال تحسينات على عملية وضع خطط العمل المشتركة للبلدان التي وقعت أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وأن تشكل لجانا توجيهية مشتركة تصبح جاهزة للعمل.	بحلول نهاية عام 2022، قامت نسبة 87 في المائة من البلدان التي تتخذ أحد أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بوضع خطة عمل مشتركة في نظام UN-Info، مما يعكس إحراز تقدم كبير من حيث الامتثال. أما من النسبة المتبقية البالغة 13 في المائة (16 بلدا)، فقد أعدت ثلاثة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية (في ليبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وموريشيوس) خطط عمل مشتركة، ولكن هذه الخطط لم تُنشر بعدُ (يجري حاليا تحضير خطة العمل المشتركة لليبيا بغرض نشرها؛ ولم تحصل سان تومي وبرينسيبي بعدُ على الموافقة من حكومتها؛ وكانت هناك معلومات ناقصة في نظام UN-Info بشأن خطة العمل المتصلة بموريشيوس). وكانت عشرة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بصدد وضع خطط عملها المشتركة مع انطلاق دورتها الجديدة لتوها (دولة فلسطين، وساموا، وفيجي، وميانمار، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، واليمن)، أو بسبب تأخيرات سابقة لأسباب خارجة عن سيطرة الأفرقة القطرية (مثل تأخر أو تعليق توقيع الحكومة على إطار التعاون (المملكة العربية السعودية وماليزيا)، أو متوقفة مؤقتا بسبب أثر الحرب (إريتريا والجمهورية العربية السورية)). وبالنسبة لفرقتين قطريين، تعذر وضع خطط عمل مشتركة (ليس لدى الإمارات العربية المتحدة إطار للتعاون، وتوقفت أعمال الصياغة مؤقتا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية). وفيما يتعلق باللجان التوجيهية المشتركة، أنشأت نسبة 90 في المائة من البلدان التي لديها أطر تعاون لجنة توجيهية مشتركة، وعقدت نسبة 84 في المائة منها اجتماعا واحدا على الأقل خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. ويعكس ذلك تحسنا بنسبة 14 في المائة مقارنة بعام 2021. وتواجه بلدان أخرى تحديات ذات طابع سياسي أعاققت قدرة اللجان التوجيهية المشتركة على عقد اجتماعات. ولن يحل التوجيه المقدم من مكتب التنسيق الإنمائي ولا تتبع الدعم المشاكل السياسية على الصعيد القطري. وبناء على ما تقدم، يطلب مكتب التنسيق الإنمائي إلى	بالنظر إلى أن مشكلة التراكم المنهجي للأعمال غير المنجزة في دورة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لم تُعالج بعد، وإلى أنه يتعين إجراء تقييم إضافي على نطاق المنظومة لأطر التعاون، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
					المجلس إغلاق هذه التوصية، نظرا لتحقيق الهدف المتعلق بتقديم الدعم لتحسين العملية.			
134	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 538	أوصى المجلس بأن تجري الإدارة مشاورات وثيقة مع المنسقين المقيمين وأن تدعمهم لكفالة وضع خطط التنفيذ القطرية في الوقت المناسب من أجل تلبية احتياجات البلدان على نحو كاف وتنفيذها على النحو المناسب في المكاتب المتعددة الأقطار.	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام الكيانات المتبقية على وجه السرعة بالتوقيع على مبدأ الاعتراف المتبادل.	أصبحت الوثائق المتصلة بخطتي التنفيذ القطريتين المعلقتين (جامايكا وسورينام) متاحة. ويطلب مكتب التنسيق الإنمائي إلى المجلس إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أنه قد تم تقديم الوثائق الداعمة لخطط التنفيذ القطرية الخاصة بجميع البلدان، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	
135	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 542	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام الكيانات المتبقية على وجه السرعة بالتوقيع على مبدأ الاعتراف المتبادل.	قام 33 كيانا من كيانات الأمم المتحدة البالغ عددها 35 كيانا بتوقيع بيان الاعتراف المتبادل. وتواصل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى العمل مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، لأن مكتب التنسيق الإنمائي قد سلم هذه المهمة إلى اللجنة.	X	بالنظر إلى أن نسبة 97 في المائة من الكيانات قد وقّعت بيان الاعتراف المتبادل في عام 2022، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
136	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 549	أوصى المجلس بأن تشرك الإدارة المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال في اتخاذ قرار بشأن عملية موافقة مبسطة وجدول زمني منقح لكفالة أن ينفذ مكتب الدعم الإداري المشترك وأن يولّد الفوائد المتوخاة.	أيد المكتب التنفيذي للأمين العام النسخة المنقحة من خريطة الطريق لتحقيق الكفاءة، التي تتضمن فروعا بشأن أماكن العمل المشتركة ومكتب الدعم الإداري المشترك، ووافق عليها مديرو مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في آب/أغسطس 2022. ولذلك، يطلب مكتب التنسيق الإنمائي إلى المجلس إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أن الفائدة من تنفيذ مكتب الدعم الإداري المشترك كانت أقل من المستوى المنشود، وإلى أن تنفيذ خطة تنمية موحدة تهدف إلى تبسيط وتسريع العمل بمكتب الدعم الإداري المشترك لا يزال جاريا، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
137	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 558	أوصى المجلس بأن تتخذ الإدارة جميع التدابير اللازمة لتعجيل بوضع خطة أماكن العمل المشتركة القطرية على الصعيد القطري وكفالة الانتهاء على النحو المقرر وفقا لخطة العمل السنوية للمجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال من خطة تعيين الموارد وتحليلات الأثر وتحديد الأولويات.	أيد المكتب التنفيذي للأمين العام النسخة المنقحة من خريطة الطريق لتحقيق الكفاءة، التي تتضمن فرعاً بشأن خطة أماكن العمل المشتركة، ووافق عليها مديرو مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في آب/أغسطس 2022. ووفقا لخريطة الطريق، سيتم العمل بأماكن العمل المشتركة القطرية في 66 موقعا ذا أولوية بحلول عام 2024. ونظرا إلى وضع خطة مفصلة، يطلب مكتب التنسيق الإنمائي إلى المجلس إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى تعليق خطة تعيين الموارد لأماكن العمل المشتركة بسبب التخفيضات في الميزانية، وإلى أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لاستكشاف الخيارات المتاحة لتمويل المبادرات الجارية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
138	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 563	كرر المجلس توصيته بأن تعجل الإدارة بوضع نظام دائم لإدارة أداء المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن الأفرقة على المستوى الإقليمي، على أن يعكس هذا النظام دورهم المجدّد وأن يكون متمشيا معه.	يجري التشاور مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن مشروع الأمر الإداري المتعلق بإدارة أداء المنسقين المقيمين.	X	بالنظر إلى أن المجلس قد أبلغ بأن عملية إصدار نظام تقييم المنسقين المقيمين لا تزال جارية، وإلى أن المكتب التنفيذي للأمين العام بصدد استعراض مشروع الأمر الإداري المتعلق بإدارة أداء المنسقين		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
139	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 564	كرر المجلس توصيته بأن تكفل الإدارة الانتهاء في الوقت المناسب من تقييم جميع الموظفين.	اتخذ مكتب التنسيق الإنمائي تدابير لمعالجة مسألة إنجاز تقييمات الموظفين في الوقت المناسب. وكشفت حالة إنجاز تقييمات الموظفين خلال دورة الأداء للفترة 2022/2021 عن تحسن مقارنة بالفترات السابقة. ويواصل مكتب التنسيق الإنمائي رصد لوحة المتابعة الإدارية ويقوم بالمتابعة المستمرة لضمان إكمال جميع الموظفين والمديرين التقييمات باستخدام النظام الإلكتروني لتقييم الأداء في الوقت المناسب.	X	بالمقيمين، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	بالنظر إلى أن عملية تقييم أداء جميع موظفي مكتب التنسيق الإنمائي لم تتجزز بالكامل خلال دورة الأداء للفترة 2022/2021، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	
140	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 581	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة جدولاً زمنياً لإنجاز العمليات العشر المعلقة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتفويض السلطة المحدث، واستكمال بدء تنفيذ العمليات في الوقت المناسب.	قد اكتملت جميع العمليات الست.	X	بالنظر إلى أن جميع العمليات الست قد اكتملت، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
141	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 592	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة أهلية الخبراء غير النشطين المدرجين في قائمة خبراء الوساطة وقائمة الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن بغية تحديد ما إذا كان ينبغي مواصلة إدراجهم في هاتين القائمتين.	خلال الربع الأخير من عام 2022 والربع الأول من عام 2023، واصلت وحدة دعم الوساطة بشعبة السياسات والوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام العمل على ضمان إيفاد خبراء من قائمة المرشحين المقبولين في فريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي لدعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة. بيد أن هذا المسعى لا يزال يتوقف على الطلب، ولا تستطيع وحدة دعم الوساطة أن تدعم الاستعانة بخبراء وساطة محددين إلا بموافقة أفرقة الوساطة التي تتلقى الدعم. وحتى الآن، تم اختيار جميع الخبراء الذين تم تعيينهم بالتنسيق مع وحدة دعم الوساطة من تلك القائمة. وخلال عملية اختيار الخبراء التي دارت في عام 2022، تمت إضافة خبرتين إضافيتين في الوساطة إلى القائمة في نهاية عام 2022 وتم إيفادهما لدعم مهام دعم الوساطة التي قامت بها الوحدة في أوائل عام 2023. وستبذل جهود متواصلة قبل وأثناء عملية اختيار الخبراء التي ستجري في عام 2023 لتشجيع أعداد كبيرة على الترشح، بما في ذلك من النساء ومن بلدان الجنوب، إلى جانب تنظيم حملات تواصل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك مع شبكات الوسيطيات. وكما حدث في السنوات السابقة، سيتم إطلاع جميع الدول الأعضاء على العملية عند إطلاقها، وسندعى إلى تشجيع الترشح من بلدانها.	X	بالنظر إلى إجراء استعراض للخبراء في شعبة السياسات والوساطة وفي شعبة شؤون مجلس الأمن في عام 2022، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التتفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
142	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 593	أوصى المجلس بأن تتشسَّى الإدارة أداة متكاملة لإدارة القوائم لتحسين كفاءة إدارة قائمة الخبراء الانتخابيين.	تشارك إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في عضوية فريق عامل تقوده شعبة خدمات الموارد البشرية التابعة لإدارة الدعم العملياتي تم تكليفه بوضع أداة لإدارة مجموعات المواهب من الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد. وقام مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإنشاء خاصية وظيفية متصلة بمجموعات المواهب في نظام إنسبيرا لكي يتسنى تحسين إدارة مجموعات المستشارين ذات الصلة وتحديث هذه المجموعات، بما في ذلك مجموعات الخبراء الانتخابيين. وقد شرعت ثلاثة كيانات مستفيدة في استخدام هذه الخاصية الوظيفية.	X	بالنظر إلى تفعيل الخاصية الوظيفية المتصلة بمجموعات المواهب في نظام إنسبيرا، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
143	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 594	أوصى المجلس بأن تكثف الإدارة جهودها لزيادة التمثيل الجنساني والجغرافي في القوائم الثلاث.	أطلقت مجموعة خبراء شعبة شؤون مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وتم إدماج هذه المجموعة في نظام إنسبيرا، وهي حل محل قائمة الخبراء السابقة. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2022، وجَّهت شعبة شؤون مجلس الأمن دعوة إلى جميع الخبراء الواردة أسماؤهم في قائمة الخبراء السابقة لتقديم طلب للانضمام إلى مجموعة الخبراء الجديدة ولتيم فرزهم لهذا الغرض. وجميع الأعضاء الحاليين في مجموعة الخبراء نشطون، ويمكنهم تعديل ملفاتهم الشخصية عبر الإنترنت، ويمكنهم تقديم طلب لشغل الوظائف الشاغرة على منصة إنسبيرا. ومن الآن فصاعداً، وفي نهاية كل سنة تقويمية، ستدعو شعبة شؤون مجلس الأمن جميع أعضاء فريق الخبراء إلى تحديث ملفاتهم الشخصية، حسب الاقتضاء.	X	بالنظر إلى أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود لتحسين التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي في القوائم الثلاث، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
144	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 598	أوصى المجلس بأن تطلب الإدارة إلى الشركاء المنفذين تقديم تقارير مرحلية وتقارير نهائية بشأن تنفيذ المشاريع إلى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الوقت المناسب وبطريقة منتظمة.	تنفيذا لهذه التوصية، قامت شعبة المساعدة الانتخابية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووجَّهت رسالة إلى جميع كبار المستشارين التقنيين المعنيين بالمشاريع الانتخابية في الميدان لتشجيعهم على إطلاع الشعبة على التقارير التي يعدونها. وتتلقى شعبة المساعدة الانتخابية الآن تقارير منتظمة من القائمين على المشاريع الانتخابية في الميدان التي يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	X	بالنظر إلى أن شعبة المساعدة الانتخابية تتلقى تقارير منتظمة من القائمين على المشاريع الانتخابية في الميدان التي يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
145	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 599	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام الشركاء المنفذين للمشاريع الانتخابية، في الوقت المناسب، بتقديم نتائج تعيين المرشحين ونتائج تقييم أداء الخبراء الاستشاريين و/أو الخبراء المدرجين في قائمة الخبراء الانتخابيين بعد انتهاء المهمة.	تتلقى شعبة المساعدة الانتخابية الآن نتائج عمليات التعيين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكيانات الأخرى التي تستخدم قائمة الأمم المتحدة الوحيدة لخبراء العمليات الانتخابية. وستواصل شعبة المساعدة الانتخابية متابعة عمليات التعيين اللاحقة من القائمة للحصول على النتائج. وفيما يتعلق بتقييمات الأداء، تواصل شعبة المساعدة الانتخابية التماس التوجيه من شعبة خدمات الموارد البشرية التابعة لإدارة الدعم العملياتي بشأن هذه المسألة، وستتبع أي توجيهات تُقدَّم لها. وتابعت شعبة المساعدة	X	بالنظر إلى أن شعبة المساعدة الانتخابية لا تزال تتلقى نتائج عمليات التعيين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكيانات الأخرى، وإلى أنها ستواصل متابعة عمليات التعيين اللاحقة من		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت	التنفيذ لم تُنفذ	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق	سنة تقرير مراجعة
146	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 607	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة خطة تمويل أكثر شمولاً وأن توسع قاعدة الجهات المانحة من أجل تحقيق أهداف التمويل.	في عام 2022، قدم الأمين العام مقترحه بشأن تخصيص أنصبة مقررّة لصندوق بناء السلام. وعقب الاستعراض الذي أجرته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أطلقت اللجنة الخامسة مداوالت بشأن المقترح إلا أن هذه المداوالت لم تنته بعد. ومن المتوقع أن تستمر المداوالت خلال الدورة المستأنفة التي ستجري في أيار/مايو 2023.	بالنظر إلى أنه من المتوقع أن تواصل اللجنة الخامسة مداوالتها خلال الدورة المستأنفة التي ستجري في أيار/مايو 2023، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X				
147	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 627	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب لإعادة المشاريع الخارجة عن المسار إلى مسارها.	من أصل النسبة البالغة 4 في المائة من المشاريع المبلغ عنها التي ظلت خارجة عن المسار، أغلق مشروع واحد وحصل على تصنيف رسمي بأنه على المسار الصحيح. ويتواصل تنفيذ المشروع الأخير، وقد أعيد إلى المسار الصحيح في عام 2022.	بالنظر إلى أن المعدل العام للمشاريع الخارجة عن المسار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 بلغ 31,6 في المائة مقارنة بـ 21,5 في المائة في عام 2020، مما يشير إلى زيادة طفيفة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X				
148	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 648	أوصى المجلس بأن تبذل الإدارة جميع الجهود لتقليص الثغرة التمويلية في ضوء الأهداف المتعلقة بالصناديق القطرية المشتركة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19.	تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية، بناء على الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع المجلس، حيث كان حجم التمويل في عام 2022 أكبر مما كان عليه في عام 2021. وفي عام 2022، بلغ حجم التمويل 1,34 بليون دولار للصناديق القطرية المشتركة، وكان أكبر من التمويل المحصّل في عام 2021 الذي بلغ 1,13 بليون دولار. وتلقى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغاً قدره 611,9 مليون دولار، وكان هذا المبلغ أقل، من حيث القيمة المطلقة، من إيرادات عام 2021 التي بلغت 638,3 مليون دولار، ويعزى ذلك إلى أسعار الصرف. وأدى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة في عام 2022 إلى انخفاض الدخل بحوالي 58 مليون دولار، مقارنة بإيرادات عام 2021 مقارنة بنفس العملات الوطنية.	بالنظر إلى أن التمويل ارتفع بنسبة تفوق 10 في المائة في عام 2022 مقارنة بعام 2021، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	X				
149	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 653	أوصى المجلس بأن تسعى الإدارة إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة، بسبل منها زيادة عدد أعضاء الجهات المانحة الحكومية وزيادة المبالغ الواردة من القطاع الخاص، بغية الحد من أوجه الضعف في تعبئة الموارد.	في عام 2022، بلغ عدد الجهات المانحة المساهمة 72 جهة، من بينها 64 دولة عضواً، والاتحاد الأوروبي، و 4 سلطات إقليمية/محلية، و 3 شركات خاصة.	بالنظر إلى أنه، في عام 2022، بلغ عدد الجهات المانحة المساهمة 72 جهة، من بينها 64 دولة عضواً، والاتحاد الأوروبي، و 4 سلطات إقليمية/محلية، و 3 شركات خاصة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	X				

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيد تجاوزتها نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	الحالة بعد التحقق
150	2020	(Vol. I) A/76/5، الفصل الثاني، الفقرة 669	أوصى المجلس بأن تبذل الإدارة جهوداً تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تحديث الدليل التشغيلي للصناديق القطرية المشتركة، ومواصلة تحديد الأساس المنطقي لطرائق تقديم المُنح الفرعية للشركاء المنفذين، والاستمرار في تقديم ضمانات مستدامة بشأنها.	تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية. عند إصدار المبادئ التوجيهية العالمية الجديدة للصناديق القطرية المشتركة، وضّح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية طرائق تقديم المُنح الفرعية في الفصل 4-2-4. وتم استحداث بوابة جديدة لتسجيل وتتبع الشركاء الفرعيين مع بدء العمل بنظام لإدارة المنح بهدف مواصلة التأكد من أن ترتيبات المُنح الفرعية لا تشمل الشركاء الذين تم تعليق أهليتهم بسبب عمليات تحقيق جارية. وصدرت المبادئ التوجيهية العالمية المنقحة في كانون الأول/ديسمبر 2022.	X	بالنظر إلى أن المبادئ التوجيهية العالمية الجديدة للصناديق القطرية المشتركة الصادرة في كانون الأول/ديسمبر 2022 قد وضّحت طرائق تقديم المُنح الفرعية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	
151	2020	(Vol. I) A/76/5، الفصل الثاني، الفقرة 675	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة البنود ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذ تعديلات مستويات المخاطر لدى الشركاء المنفذين في الدليل التشغيلي للصناديق القطرية المشتركة، وذلك لضمان استعراض مستويات المخاطر لدى الشركاء المنفذين وتقيحها في إطار زمني معقول.	تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية. فقد تم تعزيز الممارسات المتعلقة بإدارة مستويات المخاطر لدى الشركاء في الفصل 5-4-2 من المبادئ التوجيهية العالمية المنقحة للصناديق القطرية المشتركة، وأضيف في الفقرة 248 شرطاً يلزم مديري الصناديق باستعراض مستويات المخاطر لدى الشركاء والتحقق من صحتها على أساس منتظم استناداً إلى الدرجة المسجلة على مؤشر الأداء. وصدرت المبادئ التوجيهية العالمية المنقحة في كانون الأول/ديسمبر 2022.	X	بالنظر إلى أن المبادئ التوجيهية العالمية المنقحة للصناديق القطرية المشتركة، التي تضمنت ممارسات معززة بشأن إدارة مستويات المخاطر لدى الشركاء، صدرت بالفعل، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	
152	2020	(Vol. I) A/76/5، الفصل الثاني، الفقرة 684	أوصى المجلس بأن تبذل الإدارة جهوداً متواصلة لتتبع المبالغ المستردة المتبقية من مشاريع الصناديق القطرية المشتركة التي سدها بالفعل الشركاء المنفذون، وأن تتسق مع شعبة المالية لتسجيلها في نظام أوموجا في الوقت المناسب.	تم إعداد تقرير مرحلي أسبوعي وملف مشترك محسّن بالتعاون مع مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية لتحسين الكشف عن المبالغ المستردة المتبقية وتسجيلها في الوقت المناسب. ويتواصل النظر في الخيارات المتعلقة بجسر بيانات يتيح تحسين التتبع الآلي.	X	بالنظر إلى أن جسر البيانات بين نظام إدارة المنح ونظام أوموجا لا يزال غير متاح، وهو السبب الرئيسي لصعوبة تتبع المبالغ المستردة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	
153	2020	(Vol. I) A/76/5، الفصل الثاني، الفقرة 702	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة أن تتقيد الطرائق التشغيلية للصناديق القطرية المشتركة على الصعيد القطري تقيدا صارما بالمعايير العالمية الدنيا وأن يتم تبرير الانحرافات، إن وجدت، بشكل كاف وأن يتم إقرارها على النحو المناسب.	عند إصدار المبادئ التوجيهية العالمية الجديدة للصناديق القطرية المشتركة، تضمن الفصل 5-4-3 أحكاماً لإزالة أي غموض بشأن إجراءات الموافقة المناسبة المتعلقة بالانحرافات عن المعايير العالمية الدنيا في جميع الصناديق.	X	بالنظر إلى أن المبادئ التوجيهية العالمية الجديدة للصناديق القطرية المشتركة تتضمن الآن أحكاماً لإزالة أي غموض بشأن إجراءات الموافقة المناسبة المتعلقة بالانحرافات عن المعايير العالمية الدنيا الواردة في للطرائق التشغيلية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	
154	2020	(Vol. I) A/76/5، الفصل الثاني، الفقرة 709	أوصى المجلس بأن تجري الإدارة استعراضاً شاملاً للأدوار المسندة في نظام أوموجا	بعد إجراء استعراض شامل للأدوار المسندة في نظام أوموجا، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بإزالة تضارب جميع الأدوار فيما يتعلق بالفصل بين الواجبات باستثناء دور واحد. وكان المكتب يعترف تعيين موظفة لتولي مهام مستخدم واحد باق لا يزال	X	بالنظر إلى إزالة التضارب عن جميع الأدوار فيما يتعلق بالفصل	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
		سنة تقرير مراجعة						
155	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 721	جنبا إلى جنب مع تفويض السلطة، وأن تحدد مسألة الأدوار المتضاربة وتعالجها.	دوره يتسم بالتضارب. غير أنه نظرا للخطر الفعلي الذي فرضته سلطات البلد على توظيف المواطنين الأفغانيات، لم يتسن إكمال عملية إنهاء دور المستخدم. وسيستأنف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية توظيف المواطنين الأفغانيات ما إن يسمح الإطار التنظيمي للبلد بذلك. وفي انتظار ذلك، ينظر المكتب أيضا في حلول بديلة أخرى، ويطلب إلى المجلس إغلاق هذه التوصية.	بين الواجبات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.			
156	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 730	كرر المجلس توصيته بأن تحدد الإدارة مهام ومسؤوليات كل شعبة ودائرة داخل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوضوح لتجنب الازدواجية والتجزؤ داخل المكتب.	نجحت الشعب والدوائر داخل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تجنب الازدواجية والتجزؤ داخل المكتب. وقد أسفر ذلك عن هيكل تنظيمي واضح ومتسق وخطط عمل مبسطة.	بالنظر إلى عدم تقديم أي وثائق داعمة إضافية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
157	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 731	أوصى المجلس بأن تصدر الإدارة سياسات أو مبادئ توجيهية لكفالة إجراء استعراض وتحليل شاملين للاحتياجات من الدعم التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط لهذه الاحتياجات عند النظر في الاستعانة بمصادر خارجية من مقدمي الخدمات، وضمان إبرام هذه العقود في الوقت المناسب.	قد نُفذت هذه التوصية. وبناء على تعليقات المجلس، وافقت اللجنة التوجيهية في 20 كانون الأول/ديسمبر 2022 على استراتيجية البنى التحتية للاتصالات والنظم اللاسلكية. وأطلع مراجعو الحسابات على الوثائق الداعمة ذات الصلة التي تبين السجلات المرجعية المحدثة للمواد والخدمات، بما في ذلك الفئات، فضلا عن قائمة بالسلع والخدمات ومذكرة من الأمانة العامة المساعدة لإدارة سلسلة الإمداد.	بالنظر إلى أن صياغة السياسة ذات الصلة لم تكتمل بعد، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
158	2020	A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 737	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة سياسة عامة لنموذج الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دعم المنظمة في مواصلة مزولة الموظفين عملهم عن بعد وبأمان أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها.	إن السياسة بشأن الأجهزة المحمولة في طور الإصدار.	بالنظر إلى أن صياغة السياسة ذات الصلة لم تكتمل بعد، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
			كرر المجلس توصيته بأن تعزز الإدارة التنسيق بين الإدارات لكفالة الامتثال الصارم لمتطلبات قرار الجمعية العامة 262/69 ونشرة الأمين العام ST/SGB/2016/11 بشأن مشروع ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومساءلة الكيانات على تقديم الميزانيات والمشاريع من جميع مصادر التمويل فيما يتعلق بجميع مبادرات وعمليات تكنولوجيا	يعمل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية لإعداد التقارير ذات الصلة عن ميزانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للكيانات.	بالنظر إلى عدم اكتمال صياغة التقارير ذات الصلة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
159	2020	(A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 745	المعلومات والاتصالات إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	كرر المجلس توصيته بأن تولى الإدارة أولوية أعلى لتجزئة الشبكات، وأن تضع إطاراً زمنياً واضحاً لإنجاز الأعمال المتعلقة، وأن تنفذ الأنشطة المقررة في الوقت المناسب.	قد تقدم مشروع تجزئة الشبكات، وجرى الإشارة إلى الأنشطة التجريبية في تقرير يتضمن معلومات محدثة صدر في تموز/يوليه 2022. ويجري اختبار الإجراءات والمبادئ التوجيهية المناسبة ووضعها في صيغتها النهائية. وبدأ التطبيق العالمي للتوصيات المتعلقة بتجزئة الشبكات في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.	X	بالنظر إلى أن مشروع تجزئة الشبكات لا يزال جارياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	
160	2020	(A/76/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 750	كرر المجلس توصيته بأن تستعرض الإدارة خطة الاستثمارات الرأسمالية للفترة المتبقية، وأن تقوم بإعادة ترتيب الأولويات فيما يتصل بالنظم التي عفا عليها الزمن وتحديثها وتحديثها، وأن تضع جدولاً زمنياً لإنجازها، بالنظر إلى آثار جائحة كوفيد-19.	يجري حالياً تنفيذ هذه التوصية.	بالنظر إلى أن هذه العملية لا تزال جارية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
161	2021	(A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 36	أوصى المجلس الإدارة بإجراء تحليل شامل للأسباب الجذرية للفائض المتراكم الكبير واتخاذ الإجراءات المناسبة لكفالة الحفاظ على الرصيد المالي الإجمالي في مستوى مناسب وفقاً للسياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة.	أدرجت الإدارة في توجيهاتها السنوية الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 توجيهات بشأن الاستفادة من أرصدة المالية وبشأن الفوائض. وتتواصل الإدارة أيضاً معفرادى الجهات المقدمة للخدمات لمتابعة حالة أرصدة الفوائض لديها لجعلها تتماشى مع التوجيهات.	بالنظر إلى أن هذه التوصية والتوصية الجديدة تتطلبان اتخاذ إجراءات مناسبة لكفالة الحفاظ على الرصيد المالي الإجمالي في مستوى مناسب، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	X		
162	2021	(A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 37	أوصى المجلس الإدارة باستعراض وتصفية مراكز التمويل القديمة أو غير المستخدمة وإسناد الفائض المتراكم غير المخصص إلى الإدارات ذات الصلة.	تواصل الإدارة عملية استعراض وتصفية مراكز التمويل القديمة عملاً بالتوصية المقدّمة.	بالنظر إلى أن هذه التوصية والتوصية الجديدة تتطلبان تصفية مراكز التمويل القديمة أو غير المستخدمة وإسناد الفائض المتراكم غير المخصص إلى الإدارات ذات الصلة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	X		
163	2021	(A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 41	أوصى المجلس الإدارة بالامتنال للسياسات والمبادئ التوجيهية المتصلة باسترداد التكاليف بهدف استرداد مقابل التكاليف الضرورية والمعقولة فقط.	قد أصدرت الإدارة توجيهات سياسية شاملة فضلاً عن توجيهاتها السنوية إلى مقدمي الخدمات لاسترداد مقابل التكاليف الضرورية والمعقولة فقط، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	بالنظر إلى أن الإدارة قد أصدرت توجيهات سياسية شاملة فضلاً عن توجيهاتها السنوية إلى مقدمي الخدمات لاسترداد مقابل التكاليف الضرورية والمعقولة فقط، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	X		

الرقم	الحسابات	سنة تقرير مراجعة	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
164	2021		(Vol. I) A/77/5، الفصل الثاني، الفقرة 45	أوصى المجلس الإدارة بأن تعجل بإدماج نظام إدارة الاجتماعات في نظام أوموجا المالي لكفالة إدراج الاجتماعات الملغاة أو المؤجلة في عملية تسوية الإيرادات وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	واصلت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات العمل مع شعبة أداة التخطيط المركزي للموارد بشأن تقييم عدة طلبات لنقل البيانات. وفي ضوء العمل الجاري لرفع مستوى أوموجا إلى حزمة التحسين 8، ليس من المتوقع أن يتم إدماج وحدة إدارة الاجتماعات في نظام أوموجا قبل عام 2024.	بالنظر إلى أن الإدارة بصدد تقييم طلبات نقل البيانات ورفع مستوى وحدة إدارة الاجتماعات في نظام أوموجا، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
165	2021		(Vol. I) A/77/5، الفصل الثاني، الفقرة 52	أوصى المجلس الإدارة بأن تحسن ضوابطها من أجل كفالة الاعتراف بالخدمات المقدمة إلى الكيانات في الحسابات في أوانها.	قد نُفِذَت هذه التوصية، ويطلب مكتب الأمم المتحدة في فيينا إغلاقها. وقامت وحدة شؤون الميزانية، في إطار استعراض نهاية السنة الذي أجرته في كانون الأول/ديسمبر 2022، باستعراض الإيرادات التي تم تحصيلها وتخصيصها والاعتراف بها بشكل سليم، ولم تعثر على أي إيرادات غير معترف بها أو معترف بها بشكل خاطئ.	بالنظر إلى أن الإدارة قد حسنت الضوابط المفروضة على تقديم الخدمات، تُعتبر هذه التوصية منقذة.	X		
166	2021		(Vol. I) A/77/5، الفصل الثاني، الفقرة 53	أوصى المجلس الإدارة بأن تجري استعراضا دقيقا يهدف إلى الكشف عن الخدمات التي سبق تقديمها إلى الكيانات ولكنها لم تُصنّف بشكل سليم.	قد نُفِذَت هذه التوصية، ويطلب مكتب الأمم المتحدة في فيينا إغلاقها. واكتمل استعراض الخدمات وتم الحصول على تأكيد بإدراج الخدمات والاعتراف بها من رؤساء الدوائر المعنية.	بالنظر إلى أن مكتب الأمم المتحدة في فيينا قد أجرى استعراضا دقيقا في هذا الصدد، تُعتبر هذه التوصية منقذة.	X		
167	2021		(Vol. I) A/77/5، الفصل الثاني، الفقرة 57	أوصى المجلس الإدارة بأن تستعرض إيرادات استرداد التكاليف المستخدمة لأغراض لا تتصل مباشرة بخدمات استرداد التكاليف في إطار الصندوق 10RCR، وبأن تمثل للمبادئ التوجيهية ذات الصلة لضمان استخدام أموال الصندوق 10RCR في المجالات ذات الصلة في المستقبل.	تم إيجاد حل للمسألة التي أدت إلى تقديم هذه التوصية. ولذلك، تعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفِذَت وتطلب إغلاقها.	بالنظر إلى أن الإدارة قد حلت المسألة المتعلقة بالمكتبين اللذين لم تكن لديهما إيرادات من استرداد التكاليف، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	X		
168	2021		(Vol. I) A/77/5، الفصل الثاني، الفقرة 63	أوصى المجلس الإدارة بالنظر في إمكانية إنشاء نظام لتتبع التكاليف على مستوى الخدمة يكون مجديا وبسيط التكلفة لضمان إمكانية قياس التكلفة الكاملة لكل فئة من فئات الخدمات بشكل واقعي وموضوعي، بهدف تقادي المبالغة أو النقص في استرداد التكاليف.	تعمل الإدارة على تطوير لوحة متابعة تضفي مزيدا من الوضوح على الأنشطة المضطلع بها على أساس استرداد التكاليف؛ غير أنه وكما جرت الإشارة إلى ذلك سابقا، توجد قيود نظامية تعرقل إنشاء نظام لتتبع التكاليف.	بالنظر إلى أنه يجري وضع لوحة متابعة ستضفي مزيدا من الوضوح على الأنشطة المضطلع بها على أساس استرداد التكاليف، يعتبر المجلس أن التوصية قيد التنفيذ.	X		
169	2021		(Vol. I) A/77/5، الفصل الثاني، الفقرة 68	أوصى المجلس الإدارة بأن تمثل للمبادئ التوجيهية ذات الصلة عند إعداد خطط	صدرت التوجيهات السنوية في تشرين الأول/أكتوبر 2022، وتمت أيضا مراجعة وتحديث السياسة والتوجيهات المتعلقة باسترداد التكاليف. وتعتبر الإدارة أن التوصية قد نُفِذَت وتطلب إغلاقها.	بالنظر إلى أن التوجيهات السنوية قد صدرت في تشرين الأول/أكتوبر 2022، وإلى أنه قد تمت أيضا	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيّد	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
						نُفذت	لم تُنفذ	الأحداث
				التكاليف المتعلقة بالخدمات المقدمة على أساس استرداد التكاليف.	مراجعة وتحديث السياسة والتوجيهات المتعلقة باسترداد التكاليف، يعتبر المجلس أن التوصية قد نُفذت.			
170	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 80	أوصى المجلس الإدارة باستعراض التحويلات المالية ومواصلة اتخاذ الإجراءات الملائمة بشأن الرصيد المتبقي من أجل استمرارية تصريف الأعمال فيما يتعلق بالمبالغ المحوّل من الموارد المتصلة بالميزانية العادية، بما يتماشى مع الأحكام ذات الصلة من النظام المالي والقواعد المالية.	قد أنجزت أنشطة تضمن استمرارية تصريف الأعمال وتم تجهيز مبلغ قدره 5,3 ملايين دولار لإعادته إلى الدول الأعضاء .	X			
171	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 93	أوصى المجلس الإدارة بإنشاء معايير إضافية لاستخدام الالتزامات الخاصة في المستقبل بشكل استثنائي، ومواصلة اتخاذ الإجراءات الملائمة بشأن الأرصدة المتبقية بما يتماشى مع أحكام النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.	يجري حالياً وضع معايير إضافية. وكان التاريخ المستهدف المنقح هو حزيران/يونيه 2023.	X			
172	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 97	أوصى المجلس الإدارة بتوجيه طلب إلى مقدمي الخدمات لكفالة استخدام الفائض حسب الأصول بغية تحسين أداء الموارد.	أدرجت الإدارة توجيهات بشأن استخدام الأرصدة المالية وبشأن الفوائض في توجيهاتها السنوية. وتتواصل الإدارة أيضاً مع فرادى الجهات المقدمة للخدمات لمتابعة حالة أرصدة الفوائض لديها لجعلها تتماشى مع التوجيهات.	X			
173	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 105	أوصى المجلس الإدارة بالإفصاح بشكل كامل عن جميع وظائف المساعدة المؤقتة العامة المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة وتبريرها، ولا سيما الوظائف التي تتجاوز مدتها سنة واحدة، وتعزيز رصد وظائف المساعدة المؤقتة العامة الطويلة الأجل.	في التقرير الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 الذي أعدته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/77/7)، لاحظت اللجنة الاستشارية في الفقرة 62 من ذلك التقرير أن تلك الوظائف تشكّل جزءاً من القوة العاملة في المنظمة، ولكي تحصل على استعراض شامل للاحتياجات من الموظفين، أوصت الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يدرج جميع وظائف المساعدة المؤقتة العامة كفئة فرعية تحت بند الموارد المتصلة بالوظائف، في الأبواب المعنية من مشاريع الميزانية المقبلة، مشفوعة بمعلومات مفصلة حسب الرتب والمهام وتاريخ شغل الوظيفة ومدتها، إلى جانب تبرير كامل. وأحاطت الجمعية العامة علماً بهذه التوصية في الفقرة 28 من قرارها 262/77 ونتيجة لذلك، سيستمر تقديم	X			

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
		سنة تقرير مراجعة						
					المعلومات المتعلقة بوظائف المساعدة المؤقتة العامة بالمستوى الحالي من التفصيل. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب إغلاقها.			
174	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 114	أوصى المجلس بأن تطلب الإدارة إلى الكيانات رصد نفقات الخبراء الاستشاريين الممولة من جميع المصادر، بما في ذلك الميزانية العادية والموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية، وتعزيز بناء قدرات الموظفين الداخليين في الأجل الطويل، والحد تدريجياً من الاعتماد على الخبراء الاستشاريين.	كما أوضحت الجمعية العامة، يمثل تنفيذ الولايات تنفيذاً يتسم بالكفاءة والفعالية الاعتبار الرئيسي لتخصيص الموارد. وعند صياغة مقترحات الميزانية، يطالب مديرو البرامج بتحقيق التوازن بين ضرورة تنفيذ الولايات تنفيذاً يتسم بالكفاءة والفعالية، واستخدام افتراضات واقعية تأخذ في الاعتبار الاتجاهات السابقة في مقترحات الميزانية التي يعدونها (A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 324). وقد وجه المراقب المالي مذكرة إلى رؤساء الكيانات (كما ذكر في ردود سابقة) طلب فيها رصد النفقات عن كُتب على ضوء اتجاهات النفقات. وستواصل الإدارة رصد النفقات تحت بند الخبراء الاستشاريين. وستُبرز الفروق الجوهرية على مستوى أبواب أو فئات الميزانية في سياق تقرير الأداء المالي، وفقاً للممارسة المتبعة. وتطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أن الإدارة شددت على أهمية رصد النفقات تحت بند الخبراء الاستشاريين بإرسال مذكرة بشأن تنفيذ الميزانية إلى رؤساء الكيانات، وإلى أنها بذلت جهوداً ملحوظة لرصد استخدام السلطة المفوضة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
175	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 121	أوصى المجلس بأن تواصل الإدارة جهودها الرامية إلى رصد النفقات في إطار بند الأثاث والمعدات عن كُتب.	كما أوضحت الجمعية العامة، يمثل تنفيذ الولايات تنفيذاً يتسم بالكفاءة والفعالية الاعتبار الرئيسي لتخصيص الموارد. وعند صياغة مقترحات الميزانية، يطالب مديرو البرامج بتحقيق التوازن بين ضرورة تنفيذ الولايات تنفيذاً يتسم بالكفاءة والفعالية، واستخدام افتراضات واقعية تأخذ في الاعتبار الاتجاهات السابقة في مقترحات الميزانية التي يعدونها (A/72/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 324). وقد وجه المراقب المالي مذكرة إلى رؤساء الكيانات (كما ذكر في ردود سابقة) طلب فيها رصد النفقات عن كُتب على ضوء اتجاهات النفقات. وستواصل الإدارة رصد النفقات تحت بند الأثاث والمعدات. وستُبرز الفروق الجوهرية على مستوى أبواب أو فئات الميزانية في سياق تقرير الأداء المالي، وفقاً للممارسة المتبعة. وتطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أن المراقب المالي قد وجه مذكرة إلى رؤساء الكيانات ليطالب منهم رصد النفقات تحت بند الأثاث والمعدات عن كُتب، وإلى أن الإدارة ستواصل رصد النفقات تحت بند الأثاث والمعدات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
176	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 127	كرر المجلس التأكيد على أنه ينبغي للإدارة أن تواصل استعراض العدد التقديري للوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية لكفالة اكتمال ودقة تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية الواردة في ملزمات الميزانية قدر الإمكان.	في الفقرة 29 من القرار 262/77، أحاطت الجمعية العامة علماً بتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة 75 من تقريرها (A/77/7)، ورفضت بالتالي توصية اللجنة الاستشارية بإدراج معلومات أكثر تفصيلاً عن الموارد الخارجة عن الميزانية في وثائق الميزانية. وفي سياق عملية حوار مبكر مع الدول الأعضاء، قُدم شكل عرض مقترحات الميزانية إلى الدول الأعضاء للحصول على توجيهات إضافية. ولم تطلب الدول	X	بالنظر إلى استمرار وجود مسائل مماثلة متصلة بالوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
177	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 138	أوصى المجلس بأن تقدم الإدارة توجيهات محدّثة إلى الإدارات والمكاتب للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي قد تتعرض لها الأمم المتحدة عند توقيع الاتفاقات مع الجهات المانحة وتنفيذها.	إن الإدارة بصدد إعداد مجموعة محدّثة من المبادئ التوجيهية بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية.	بالنظر إلى أن إعداد المبادئ التوجيهية المحدّثة لا يزال جارياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
178	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 143	أوصى المجلس بأن تمتثل الإدارة للمذكرة التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ عن الاحتيال في استخدام أموال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.	منذ تعميم المعلومات المحدّثة التي تُقدّم مرتين في السنة إلى الجهات المانحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، استعرض مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قائمة التعميم وتأكد من أن المكتب لا يُعمّم المصفوفة المتعلقة بحالات الاحتيال إلا على أكبر 10 جهات مانحة إلى جانب الجهات المانحة التي تعرب عن رغبتها في تلقي المصفوفة، طالما أن تلك الجهات المانحة قد ساهمت في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في العام الذي تم فيه توزيع المخصصات ذات الصلة. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية منقّذة.	بالنظر إلى أنه قد توقف إطلاع الجهات المانحة غير المؤهلة على حالات الاحتيال المتصلة بالمشروع الممولّة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	X		
179	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 148	أوصى المجلس بأن تتعامل الإدارة بشكل ملائم مع أرصدة النقدية المشتركة لحسابات الصناديق القطرية المشتركة المغلقة، وبأن تُجمّع الصناديق القطرية المشتركة القديمة بشكل مناسب، وبأن تُسند المبالغ المستردة في الوقت المناسب.	تم إغلاق حساب إندونيسيا في شباط/فبراير 2022 وحساب هايتي في كانون الثاني/يناير 2023. وأحرز تقدم كبير على مستوى استعراض وتنقية دفتر حسابات صندوق كولومبيا، وبعد إجراء مناقشات مع الجهات المانحة بشأن التعامل مع أي أرصدة متبقية، يتوقّع إغلاق هذا الحساب في الربع الثالث من عام 2023.	بالنظر إلى اكتمال إجراء الإغلاق جزئياً وإلى أن الإدارة لا تزال تعمل على تحسين تحديد وإسناد المبالغ المستردة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
180	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 158	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة إجراءات رسمية لتوجيه استعراض حالة الحسابات المصرفية وعمليات إقفالها بغية تحسين كفاءة إدارة الحسابات المصرفية.	قد نُفِذَت هذه التوصية، ويمكن تقديم الوثائق والإثباتات عند الطلب. وتطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى إضفاء طابع رسمي على هذه العملية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	X		
181	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 164	أوصى المجلس بأن تحسّن الإدارة عملية صرف كشوف المرتبات وأن تكفل اتباع قاعدة "T+3" في جميع مدفوعات كشوف	أطلق نموذج عملية كشوف المرتبات خارج الدورة في تطبيق الإنتاج في نظام أوموجا خلال الربع الأخير من عام 2021. ويُنفَّذ نموذج عملية كشوف المرتبات خارج الدورة بطريقة آلية الخطوات اليدوية اللازمة لتجهيز مدفوعات كشوف المرتبات تحديداً، وهي	بالنظر إلى التحسينات التي أدخلت لضمان اتباع مدفوعات كشوف المرتبات قاعدة "T+3"، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
182	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 173	أوصى المجلس بأن تنتظر الإدارة في استعراض المعايير المرجعية القائمة والبدائل المحتملة فيما يتعلق بحافظات الاستثمارات، مع الأخذ في الاعتبار أن احتياطات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ستكون لها استراتيجيات تنويعية بموجب مبادئ توجيهية ومعايير مرجعية منفصلة.	حساب كشوف المرتبات، ونشر نتائج كشوف المرتبات، وتحضير المدفوعات لصرفها لأمناء الصناديق. وتم ترسيخ مواعيد صرف كشوف المرتبات باتباع قاعدة "T+3" في نموذج العملية. ويمثل نموذج العملية مشروعاً تجريبياً، وهو يُستخدم حالياً في المقر وفي ثلاثة من مكاتب كشوف المرتبات الأخرى. وفي تلك الأثناء، في مكاتب كشوف المرتبات التي ليس لديها نموذج العملية، تم تطوير تطبيقات بديلة في نظام أوموجا لاتباع نفس قاعدة "T+3". وطلب من مستخدمي كشوف المرتبات استخدام التطبيق البديل عند تجهيز كشوف المرتبات خارج الدورة وكشوف المرتبات الشهرية. ويطلب إلى المجلس أن يعتبر أن التوصية قد نُفذت وأن يغلقها.	X			بالنظر إلى أن خزانة الأمم المتحدة تعمل على تنفيذ استراتيجية تنويعية للاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في إطار مبادئ توجيهية ومعايير مرجعية منفصلة. وقد جرى استعراض وتحديث المعايير المرجعية المتعلقة بالحافظات باليورو والفرك السويسري لتعكس المعايير التي حلت محل متوسط مؤشر اليورو على أساس يومي وسعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن. واكتملت هذه العملية في آب/أغسطس 2022. وأصبح المعيار المرجعي المحدد لصندوق النقدية المشترك الرئيسي هو مؤشر سندات خزانة الولايات المتحدة المستحقة بعد ثلاثة أشهر، وهو الأقرب إلى الحد الأقصى لمتوسط آجال الاستحقاق المرجح ومدته 60 يوماً الذي يتعين على صناديق رؤوس الأموال الالتزام به، وهو صك سوق المال الأكثر سيولة.
183	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 178	أوصى المجلس بأن تواصل الإدارة استعراضها الدوري لأنماط الشراء التاريخية للعملاء المعنية في إطار الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، وأن تنتظر في توسيع نطاق تغطية مخاطر صرف العملات المنطوية على مخاطر صرف شديدة.	يتواصل استعراض النفقات حسب العملة ومصدر الميزانية، ومن المتوقع الانتهاء من تحليل المجالات المحتملة لتوسيع نطاق برنامج التحوط بحلول كانون الأول/ديسمبر 2023.	X			بالنظر إلى أن استعراض النفقات حسب العملة ومصدر الميزانية لا يزال جارياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.
184	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 185	أوصى المجلس بأن تشجع الإدارة في التنسيق مع الإدارات والكيانات المرتبطة بها بشأن إنشاء صندوق مشترك منفصل متاح للأموال المتصلة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل، وبشأن تحسين	تضمنت الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه المسألة، على سبيل المثال لا الحصر: (أ) اتخاذ خطوات لإنشاء صندوق مشترك منفصل أطول مدة وأكثر تنوعاً من أجل احتياطات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الخارجة عن الميزانية (التي ستكون متاحة بعدئذ للجهات الأخرى المشاركة في الصندوق المشترك	X			بالنظر إلى اتخاذ إجراءات ذات صلة لمعالجة هذه المسألة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
		سنة تقرير مراجعة						
			إدارة الأصول والخصوم لمطابقة الأصول مع الخصوم المتداولة والمقبلة.	للاستخدام في إطار الصناديق المماثلة؛ (ب) قيام خبير استشاري/خبراء اكتوبريون بإجراء دراسة عن توزيع الأصول؛ (ج) وضع مبادئ توجيهية للاستثمار استنادا إلى الدراسة عن توزيع الأصول، ستشكل جزءا من الاتفاق المبرم مع مدير الأصول الخارجية بشأن فئات محددة من الأصول؛ (د) إجراء مشاورات مع مكتب الشؤون القانونية بشأن التعاقد مع مدير الأصول الخارجية في إطار تنفيذ الاستراتيجية التنوعية لتوزيع الأصول. وقد تقرر بالفعل أن الخصوم الطويلة الأجل تتطلب الاستثمار في أصول طويلة الأجل، وأحرز تقدم ملحوظ على مستوى تنفيذ استراتيجية تنوع مناسبة لاستثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بموجب مبادئ توجيهية ومعايير مرجعية منفصلة.				
185	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 191	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة إجراءات رسمية لاستعراض حالات الزيادة في مستويات التركيز بعد تاريخ التداول، واتخاذ القرارات على أساس طبيعة حافظات الاستثمارات وتعرضها للمخاطر، وتوثيق عمليات اتخاذ القرارات على النحو المناسب.	تعمل الإدارة على إعداد وثائق رسمية بشأن الظروف والخطوات التي يتعين اتخاذها عند حدوث زيادة في مستويات التركيز، في صورة وقوع حالة غير عادية من هذا القبيل.	بالنظر إلى أن الإدارة تعمل على إعداد وثائق رسمية بشأن الظروف والخطوات التي يتعين اتخاذها عند حدوث زيادة في مستويات التركيز، في صورة وقوع حالة غير عادية من هذا القبيل، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
186	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 200	كرر المجلس توصيته السابقة بأن تقوم الإدارة، بالتنسيق مع شركات إدارة مطالبات التأمين، بالتحقيق في الحالات المكتشفة حديثا التي تنطوي على تناقض بين التشخيصات الطبية ونوع الجنس أو العمر على أساس كل حالة على حدة، والتأكد من الأسباب الجذرية لحالات التناقض هذه واتخاذ إجراءات تصحيحية تشمل على سبيل المثال لا الحصر الطلب من شركات إدارة مطالبات التأمين أن تعزز رصد الامتثال لإجراءات عملية سداد التكاليف المشمولة بالتأمين الطبي.	قد وجهت الإدارة تعليمات إلى شركات إدارة مطالبات التأمين لاتخاذ إجراءات تصحيحية حسب الاقتضاء، وكانت تسير في الاتجاه الصحيح نحو تنفيذ هذه التوصية بحلول 30 حزيران/يونيه 2023.	بالنظر إلى أن الإدارة قد وجهت تعليمات إلى شركات إدارة مطالبات التأمين لاتخاذ إجراءات تصحيحية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
187	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 205	أوصى المجلس بأن تحقق الإدارة في الحالات التي يتجاوز فيها سداد التكاليف الحد الأقصى المقرر، وتحديد أسبابها الجذرية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية	نفذت الإدارة هذه التوصية تنفيذا تاما. وأضفت الإدارة طابعا رسميا على سلطة شركات إدارة مطالبات التأمين وفوضت لها صلاحية الموافقة على مبلغ تصل قيمته إلى 50 000 دولار فيما يتعلق ببذل المشقة. وطلبت الإدارة من شركات إدارة مطالبات التأمين	بالنظر إلى أن الإدارة قد أكملت تصحيح هذه المسألة وقدمت الوثائق الداعمة، وإلى أن شركات إدارة مطالبات التأمين قد أكملت	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نقذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
		سنة تقرير مراجعة						
188	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 212	أوصى المجلس بأن تعجل الإدارة بإجراء المفاوضات الجماعية وإضفاء طابع الرسمية على الاتفاقات الموحدة.	أيضا أن تعد تقارير منتظمة لكفالة عدم دفع أي مبالغ تتجاوز الحدود النقدية القصوى. وعند الاقتضاء، أجرت شركات إدارة مطالبات التأمين النصحيحات اللازمة وأطلعت الإدارة على تلك النصحيحات. وفي ضوء ما تقدم، تطلب الإدارة بكل احترام إغلاق هذه التوصية.	التحقق من المسائل ذات الصلة وتصحيحها، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.			
189	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 218	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة معايير قائمة بذاتها لتقييم الأداء وأن تعدّ تقارير عن أداء الجهات المقدمة لخدمات التأمين الصحي تعكس طلبات المنظمة واحتياجاتها حتى يُستفاد منها في عمليات اتخاذ القرارات في المستقبل.	قدمت شعبة المشتريات معلومات محدّثة إلى المجلس في 19 نيسان/أبريل 2023 بشأن حالة العقود الخاصة بشركات إدارة مطالبات التأمين بهدف العمل بهذه التوصية. ومن الآن فصاعداً، ستكون شعبة المشتريات مسؤولة عن تقديم معلومات محدّثة عن التوصية. والشعبة مسؤولة عن إبرام اتفاقات خطية مع البائعين، بمن في ذلك شركات إدارة مطالبات التأمين، الذين يقدمون سلعا و/أو خدمات إلى الأمم المتحدة. وتتابع الشعبة حاليا التعليقات المتبقية الواردة من بعض شركات إدارة مطالبات التأمين قبل وضع الصيغة النهائية لنهج موحد لمعالجة جميع التعليقات الواردة من شركات إدارة مطالبات التأمين، بما في ذلك بتسخير القدرة على التفاوض بشأن الشروط العامة لعقود الأمم المتحدة. وستتفاعل الشعبة مع الأطراف المعنية (مثل مكتب الشؤون القانونية) لتقديم رد إلى كل شركة من شركات إدارة مطالبات التأمين من أجل إبرام الاتفاقات ذات الصلة. وتم تحديد التاريخ المستهدف المنقّح ليصبح 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.	بالنظر إلى أن الإدارة تعكف على وضع معايير لتقييم الأداء، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.			
190	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 226	أوصى المجلس بأن تحلل الإدارة الأسباب الجذرية لبقاء تلك الأصول خاملة، وتحديث سجلات المعدات غير الدقيقة، وتستخدم فعليا الأصول الخاملة، وتضع خطط شراء معقولة لضمان تحسين استخدام الموارد في المستقبل.	تواصل الإدارة رصد استخدام الأصول وتعزيز الإطار الذي تقوم فيه الكيانات بتحديث حالة المعدات في كل مرة يحدث فيها تغيير في الحالة على أرض الواقع. وستواصل الإدارة رصد معدلات الاستخدام وأنماط الاستهلاك وإدراج ذلك في خطط الطلب والاقتناء.	بالنظر إلى أن كمية كبيرة من الأصول لا تزال خاملة أو غير مستخدمة استخداما سليما، وإلى أنه قد تم شراء عدد هائل من الأصول في وقت لاحق، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.			

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
191	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 231	أوصى المجلس بأن تتحقق الإدارة من الأسباب الجذرية لحالات التباين بين قائمة المخزون والسجلات المالية، وأن تحدث البيانات ذات الصلة في نظام أوموجا لضمان دقة السجلات المالية في المستقبل.	كانت حالات التباين التي تم اكتشافها تتعلق بـ 10 بنادق صيد قديمة، وكان قسم شؤون البلد المضيف في بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة قد أوصى بتدميرها في أيار/مايو 2019. ولم تكن تلك البنادق مدرجة في قائمة الأسلحة النارية المعتمدة لدى إدارة شؤون السلامة والأمن، ولذلك لا ينبغي الاحتفاظ بها في المخزون. وقُدِّم طلب إلى إدارة شرطة نيويورك لتدميرها، وأوضحت إدارة الشرطة أنه سيكون في وسعها تدمير تلك الأسلحة في أيلول/سبتمبر 2022. أما فيما يتعلق بالذخيرة، ومنذ استحداث نظام أوموجا في عام 2015 إلى غاية 20 آب/أغسطس 2018، كانت دائرة الأمن والسلامة تشتري الذخيرة باعتبارها من "المواد المباشرة" ويتم تسجيلها في أوموجا باعتبارها جزءا من المخزون. وتتدرج قطع الذخيرة البالغ عددها 367 302 قطعة المسجلة في نظام أوموجا ضمن هذه الفئة. غير أن تلك الذخيرة استُخدمت لممارسة الرماية والتدريب خلال نفس الفترة. ومنذ أيلول/سبتمبر 2018 وحتى الوقت الحاضر، أصبحت دائرة الأمن والسلامة تشتري الذخيرة بوصفها "مواد مستهلكة"، ولذلك فهي لا تتطلب التسجيل في نظام أوموجا، ولغُل ذلك هو السبب في التباين في الأرقام. وتعمل الدائرة مع وحدة إدارة الممتلكات ومراقبة الجرد للمواءمة بين مخزون أوموجا وكمية الذخيرة المستخدمة بغية إزالة هذا التباين، ولكن لا يزال يتعين اتخاذ خطوات إضافية لمعالجة هذه المسألة بشكل كامل. وستتبع الدائرة توجيهات الفريق العامل الذي يرأسه الآن مكتب إدارة سلسلة الإمداد بشأن استعراض آليات مراقبة المخزون المتصلة بالأسلحة النارية والذخائر في نظام أوموجا.	X	بالنظر إلى استمرار وجود حالات تباين، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
192	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 236	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة السجلات المدونة وأن تقدم مزيدا من التوجيه إلى الإدارات والمكاتب المعنية بشأن رسملة الأصول لكفالة تصنيف نفقات المشاريع المعنية وفيدها على النحو السليم في نظام أوموجا في المستقبل.	ترى الإدارة أن الجزء الأول من التوصية، المتعلق باستعراض النفقات ورسملة مشروع أماكن العمل المرنة، قد نُفِّذ. وتكرر الإدارة تأكيد وجود ضوابط مالية قوية في مجال الرسملة. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت جميع الأصول في استعراضات مؤشرات الأداء الأساسية التي أجرتها دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، والتي تهدف إلى ضمان رسملة الأصول بشكل صحيح. وأجرت الإدارة أيضا استعراضات أكثر صرامة لرسملة الأصول غير الملموسة مع المكاتب. وتحديدا، وفيما يتعلق بالملاحظة الأولية المتعلقة برسملة مشروع أماكن العمل المرنة وأوموجا، عندما يتم تكبد تكاليف متصلة بمشروع أوموجا، تقوم شعبة أداة التخطيط المركزي للموارد بتحديد ما إذا كانت التكلفة قابلة للرسملة من خلال استخدام عنصر الهيكل المفصل للأعمال المناسب. وتمت	X	بالنظر إلى عدم تقديم وثائق داعمة متصلة بالنفقات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
193	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 243	أوصى المجلس بأن تعيد الإدارة النظر في السياسات المتعلقة بالاستهلاك والإهلاك وأن تُدخل التعديلات اللازمة على العمر الإنتاجي للممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة لضمان قياس قيمة الأصول على النحو السليم، امتثالاً لشروط المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	أوصى المجلس بأن تعيد الإدارة النظر في السياسات المتعلقة بالاستهلاك والإهلاك وأن تُدخل التعديلات اللازمة على العمر الإنتاجي للممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة لضمان قياس قيمة الأصول على النحو السليم، امتثالاً لشروط المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	أتمت الإدارة استعراضها للأعمار الاقتصادية النافعة للأصول وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2022 باستخدام البيانات المتعلقة بالأصول الثابتة في نظام أوموجا التي تستخدم بيانات التحويل اللاحقة لنظام غاليليو وتشمل جميع الأصول النشطة والأصول التي تم التصرف فيها وسجلات المعدات وكميات الأصول. وبدأ تطبيق الأعمار النافعة المحدثة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في أوموجا اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2023، ويمكن للمجلس استعراض القيود في نظام أوموجا للتأكد من ذلك. ومن المقرر الانتهاء من تحديث التوجيهات والسياسات المؤسسية للأمم المتحدة في عام 2023. وتطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أن التوجيهات والسياسات المؤسسية الجديدة للأمم المتحدة المتعلقة بإعادة تقييم الأصول لم تُحدَّث بعد، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	
194	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 258	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة، بالإضافة إلى دراسة الجدوى لإقامة مرفق التدريب (ميدان الرماية الداخلي)، بتقييم بدائل معقولة على مستوى الفعالية والكفاءة من حيث التكلفة (بما في ذلك تحليل التكلفة والعائد) لتلبية احتياجات دائرة الأمن والسلامة.	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة، بالإضافة إلى دراسة الجدوى لإقامة مرفق التدريب (ميدان الرماية الداخلي)، بتقييم بدائل معقولة على مستوى الفعالية والكفاءة من حيث التكلفة (بما في ذلك تحليل التكلفة والعائد) لتلبية احتياجات دائرة الأمن والسلامة.	يكتسي تدريب موظفي دائرة الأمن والسلامة أهمية حاسمة لنجاح أي عملية أمنية كما أنه يكتسي أهمية حيوية للحفاظ على سلامة وأمن العمليات داخل مجمع مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وفي إطار برنامج التدريب الإلزامي لإدارة شؤون السلامة والأمن، يتعين على دائرة الأمن والسلامة أن تكفل تدريب جميع موظفيها وحصولهم على شهادات في ما يتعلق بما يلي: (أ) الأسلحة النارية؛ (ب) والتقنيات الأساسية للسيطرة وتقييد الحركة بدون أسلحة؛ (ج) والتقنيات الأساسية للدفاع عن النفس، والإسعافات الأولية، والتقنيات الأساسية لمكافحة الحرائق، بمعدل سنوي على الأقل. ورغم وجود مرافق مخصصة في المجمع للنقطتين (ب) و (ج) أعلاه، تعتمد دائرة الأمن والسلامة على أربعة مرافق خارجية مختلفة (ميادين الرماية) لمواصلة التدريب على الأسلحة النارية و(تجديد) الحصول على الشهادات. وأدت عوامل تتضمن الانتهاء من دراسة الجدوى، والتحليل الدقيق لنتائجها، إلى جانب إيلاء الاعتبار الواجب إلى أن دائرة الأمن والسلامة نجحت في إبرام عقد في عام 2021 لاستخدام مرافق ميدان الرماية الخاص الواقع على مسافة قريبة جداً من مجمع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، إلى إعادة النظر في الاستراتيجية الأصلية. وترعى إعادة النظر أيضاً	تُعتبر التوصية منقذة.	X	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
		سنة تقرير مراجعة						
195	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 268	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة توجيهات شاملة بشأن استخدام المساعدة المؤقتة العامة تنص بوضوح على أمور من بينها تعريف الوظائف الممولة منها وميزنتها وإنشاؤها ومدتها واستعراضها والإبلاغ عنها وإعادة تصنيفها وتحويلها.	تعمل الإدارة على وضع سياسات بشأن استخدام المساعدة المؤقتة العامة. وستتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 تعاريف حسب نوع الوظيفة لضمان الاتساق في استخدام مختلف أنواع الوظائف.		X	بالنظر إلى أن وضع السياسة لا يزال جاريا، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	
196	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 272	أوصى المجلس بأن تعزز الإدارة الرصد لضمان استخدام جميع وظائف المساعدة المؤقتة العامة في امتثال تام للسياسات والأنظمة المتصلة بها.	يرجى الرجوع إلى تعليقات الإدارة الواردة أعلاه مباشرة.		X	بالنظر إلى أن وضع السياسة لا يزال جاريا، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	
197	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 278	أوصى المجلس بأن تواصل الإدارة دعم الكيانات في تعجيل عملية إدماج الموظفين المتبقين الذين يدير البرنامج الإنمائي شؤونهم في الأمانة العامة بطريقة تدريجية وسلسة لكفالة استقدامهم واختيارهم وإدارتهم وفقا للإطار التنظيمي للمنظمة.	عملت إدارة الدعم العملياتي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع قائمة بالموظفين الذين يدير البرنامج الإنمائي شؤونهم، وتواصلت مع الكيانات المعنية لتقديم التوجيه بشأن عملية إدماج هؤلاء الموظفين في الأمانة العامة.		X	بالنظر إلى نشأة حالات جديدة فيما يتعلق بعملية إدماج الموظفين المتبقين الذين يدير البرنامج الإنمائي شؤونهم في الأمانة العامة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
198	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 283	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة أن تجري الهيئات الإدارية استعراضاً كافياً لجميع الوظائف من الرتبة مد-1 وما فوقها التي تُنشأ لمدة تزيد على سنة واحدة وأن توافق عليها.	يتابع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية النتائج المستخلصة من المراجعة المرحلية في إطار خطة العمل.	بالنظر إلى أن الإدارة تعمل على وضع خطة عمل، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
199	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 286	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة وجود إطار قانوني واضح للموظفين متفق عليه بين كيانات الأمم المتحدة المبلّغ عنها في المجلد الأول وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	شرع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في إجراء مناقشة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعديلات على خطابات العروض أو التعيين للموظفين الذين يديرهم البرنامج الإنمائي نيابة عن المكتب. وفيما يتعلق باستعراض الإطار القانوني الشامل الذي يحكم مذكرات التفاهم/اتفاقات مستوى الخدمات لجميع كيانات الأمانة العامة، بما فيها كيان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليس لقسم الموارد البشرية التابع للمكتب دور قيادي في تنفيذ هذه التوصية، ولكنه سيسهم في هذه المناقشات مع الكيانات الأخرى.	بالنظر إلى أن هذا العمل لا يزال جارياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
200	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 295	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة ألا يؤدي أفراد متعاقد معهم مهام إلا في حالة عدم توفر خبرات في المنظمة لتأديتها، وأن يؤدي الموظفون العاديون المهام الأساسية.	التوصية قيد التنفيذ.	بالنظر إلى أن هذا العمل لا يزال جارياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
201	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 299	أوصى المجلس بأن تراجع الإدارة الاتفاقات المالية المبرمة حالياً بين الأمانة العامة ومكتب خدمات المشاريع لتجنب أي مخاطر قانونية أو غموض أو دواعي قلق أخرى، وأن تكفل النصّ بوضوح على أدوار الأطراف ومسؤولياتها.	التوصية قيد التنفيذ.	بالنظر إلى أن هذا العمل لا يزال جارياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
202	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 304	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة رصد الإجراءات المعمول بها في اختيار الأفراد رصداً جيداً وتوثيقها على النحو الواجب لكفالة الشفافية والإنصاف والتنافس.	التوصية قيد التنفيذ.	بالنظر إلى أن هذا العمل لا يزال جارياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
203	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 309	أوصى المجلس بأن تجري الإدارة تحليلاً للتكلفة والعائد قبل تعيين أفراد عن طريق مكتب خدمات المشاريع أو البرنامج الإنمائي أو الأطراف الثالثة المقدمة للخدمات، وأن تعزف الأفراد بوضوح لكفالة التطبيق الصحيح للإطار القانوني والمسؤوليات التعاقدية.	سيجري مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقييماً لنموذج تقديم الخدمات التعاقدية الحالي من أجل الاستفادة المثلى من الاستعانة بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن الإطار المنطبق للعقود المبرمة مع مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	بالنظر إلى أن التحليل على مستوى الكيان لا يزال جارياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
204	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 313	كرر المجلس توصيته بأن ترصد الإدارة عن كثب مدة تعيين الخبراء الاستشاريين والمتعاقدین الأفراد لمعالجة حالات عدم الامتثال المتكررة في هذا الصدد.	استحدث مكتب الأمم المتحدة في نيروبي العد العكسي لخدمات الخبراء الاستشاريين والمتعاقدین الأفراد في كانون الثاني/يناير 2022. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، جهز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ما مجموعه 1 298 عقدا من عقود الخبراء الاستشاريين والمتعاقدین الأفراد. وتم التقيد بمدة 24 شهرا في فترة 36 شهرا بالنسبة لجميع الخبراء الاستشاريين، وبمدة 9 أشهر في فترة 12 شهرا بالنسبة لجميع المتعاقدین الأفراد، تماشيا مع الفقرتين 5-8 و 5-9 من الوثيقة ST/AI/2013/4. وبالإضافة إلى ذلك، لم تجد عمليات التحقق الفصيلة التي أجرتها شعبة التحول المؤسسي والمساءلة أي حالات لا تحقق هذا الشرط. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفِذَت وتطلب إلى المجلس إغلاقها.	X	بالنظر إلى أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قد استحدث بالفعل العد العكسي للخبراء الاستشاريين والمتعاقدین الأفراد، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
205	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 317	أوصى المجلس بأن تنتظر الإدارة في مدى تقيّد الممارسة الحالية المتمثلة في إعادة التعاقد مع خبراء استشاريين بموجب عقود بائعين بالتوجيهات القائمة، وفي فعاليتها من حيث التكلفة، وفي صوابها.	سيعمل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مكتب الموارد البشرية في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لاستعراض الامتثال للتوجيهات القائمة وكفالة الفعالية من حيث التكلفة والصوابية.	X	بالنظر إلى أن استعراض الامتثال للتوجيهات القائمة جار، وأنه لم تقدم أي تعليقات أو وثائق داعمة أخرى، يعتبر المجلس هذه التوصية قيد التنفيذ.		
206	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 321	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة أن يكون اختيار بعثة تقديم المساعدة إلى العراق للخبراء الاستشاريين على أساس من الامتثال الصارم لما يقتضيه الأمر الإداري ST/AI/2013/4، وبأن تكفل تبرير التعيينات من مصدر وحيد على النحو الواجب.	تستخدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حاليا أداة جديدة لكفالة الوفاء بالمتطلبات.	X	بالنظر إلى أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق قد استحدثت بالفعل أداة جديدة لرصد استخدام الخبراء الاستشاريين والمتعاقدین الأفراد، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
207	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 329	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بتحديث السياسة لمعالجة حالات القصور في التوظيف من قائمة المرشحين المقبولين، وتنقية البيانات المدرجة في القوائم.	نوقشت هذه المسألة في اجتماع اللجنة المشتركة بين الموظفين والإدارة الذي عقد في برينديزي، بإيطاليا، في الفترة من 23 إلى 29 نيسان/أبريل 2023. وستتبع ذلك تنقيحات للسياسات بمجرد موافقة الأمين العام على تقرير الاجتماع.	X	بالنظر إلى أن هذا العمل لا يزال جاريا، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
208	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 333	أوصى المجلس بأن تنشئ الإدارة نظاما للتدقيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة يغطي جميع أنواع سوء السلوك تحت قيادة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، والتعجيل بإنجاز مشروع أتمتة عملية التدقيق لإتاحة الربط بين نظام تتبع إدارة الحالات ونظام	يجري العمل على المراحل الأخيرة من أعمال مشروع أتمتة نظام التدقيق لإجراء اختبار المستخدم والموافقة عليه، مع توقع بدء تطبيق ميزة الأتمتة في الربع الثاني من عام 2023. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يقتصر على الوظائف في الأمانة العامة ولا يطبق على نطاق المنظومة. وعلى الرغم من عدم وجود نظام للتدقيق على نطاق المنظومة فيما يتصل بالأشكال الأخرى من سوء السلوك، فإن توسيع نطاق أداة التحقق من انعدام السوابق	X	بالنظر إلى أن العمل على مشروع أتمتة نظام التدقيق لم ينته بعد، ولم يحدد بعد حل على نطاق المنظومة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		

سنة تقرير مراجعة الرقم الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق
					<p>إنسبيرا من خلال أداة التحقق من انعدام "Clear Check" السوابق "Clear Check".</p> <p>والانتهاك الجنسين والتحرش الجنسي ويشمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها هو قيد النظر الفعلي. وقد رحبت الجمعية العامة، في أحدث قرار لها بشأن إدارة الموارد البشرية (القرار 278/77)، باستخدام أداة التحقق من انعدام السوابق "Clear Check"، وطلبت إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يشجع رؤساء الكيانات المشاركة على تسجيل البيانات ذات الصلة فوراً في هذه الأداة لزيادة فائدتها، وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يدرج تقييماً لما إذا كان بالإمكان توسيع نطاق القيود الواردة في الأداة لتشمل فئات أخرى من سوء السلوك والجزاءات التأديبية، وأن يستكشف إمكانية تحقيق التكامل بين قاعدة بيانات هذه الأداة وخطة الكشف عن سوء السلوك، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. وسيطلب التوسيع المقترح لتغطية أداة التحقق من انعدام السوابق "Clear Check" إجراء مناقشات مستفيضة داخل مجلس الرؤساء التنفيذيين وتناول جميع الاعتبارات القانونية، بالإضافة إلى تحديد حل تقني مناسب يمكن أن يؤدي إلى أتمتة عملية إدخال البيانات في قاعدة البيانات. ومن المتوخى بالتالي أن يتطلب هذا الجزء من التوصية وقتاً إضافياً، حيث ستستمر المرحلة الأولى حتى الربع الأول من عام 2025.</p>
2021	209	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 338	أوصى المجلس بأن تواصل الإدارة رصد أداء رؤساء الكيانات في تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالتمثيل الجغرافي، وإصدار توجيهات للكيانات، ووضع تدابير على قدر أكبر من الاستباقية لتحسين التمثيل الجغرافي.	X	بالنظر إلى أن مؤشر الأداء الأساسي المتعلق بالتمثيل الجغرافي لم يتحقق لسنتين متتاليتين، يعتبر المجلس هذه التوصية قيد التنفيذ.
2021	210	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 349	أوصى المجلس بأن تتبع الإدارة طريقة مع الأفرقة المحلية تقوم على الاحتياجات في تخصيص اللقاءات وشحنها عن طريق بنية عناصر برنامج التلقيح ضد كوفيد-19 على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتقليل من الحاجة إلى إعادة توزيعها ولتقادي إدارها.	X	بالنظر إلى أن نموذج التخصيص الجديد قد تم تحديثه بالفعل إلى طريقة قائمة على الاحتياجات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
211	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 358	أوصى المجلس بأن تيسر الإدارة على الأفرقة القطرية التسجيل في نظام "إيفريديج" وقيد اللقاءات فيه للتغلب على التحديات في معرفة مآل جميع اللقاءات المخصصة لها، وتتبع استخدام جميع اللقاءات الموزعة بأقصى قدر ممكن من الدقة، وإصدار تقرير شامل عند انتهاء برنامج التلقيح ضد كوفيد-19 على نطاق منظومة الأمم المتحدة.	نفذت هذه التوصية جزئياً. فقد تم الانتهاء من عنصر "إيفريديج". وسيصدر التقرير النهائي بعد إغلاق برنامج التلقيح ضد كوفيد-19 على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والمتوقع أن يتم في عام 2023.	X	بالنظر إلى أن التقرير الشامل لم يصدر بعد، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
212	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 365	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة أن يكمل جميع طالبي الشراء جميع دورات أوموجا التدريبية الإلزامية وفقاً لما ينص عليه دليل المشتريات قبل أن يسند لهم دور طالبي الشراء في أوموجا.	تلاحظ الإدارة أن الفريق الفرعي الوظيفي الجديد المعني بإمكانية وصول المستخدمين قد أقر مجموعة عمل لاستعراض الجوانب التقنية للدورات التدريبية التي يتلقاها المستخدمون الذين يسند لهم دور محدد. وتظل الأفرقة الفرعية الوظيفية المعنية مسؤولة عن تحديد الدورات اللازمة لإسناد الأدوار في نظام أوموجا وكفالة امتثال موظفي الاتصال الأمني المعنيين لتوجيهاتها.	X	بالنظر إلى أن هذا العمل لا يزال جارياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
213	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 372	أوصى المجلس بأن تنشئ الإدارة آلية رقابة داخلية لمنع أي كيان آخر من كيانات الأمانة العامة أو أي جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة من أن يستخدموا عقود مكتب الشؤون القانونية ليستعينوا بمستشارين قانونيين خارجيين دون موافقة صريحة من المكتب ودون إشرافه.	تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية على أساس الأدلة المقدمة إلى المجلس.	X	يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
214	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 379	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة أن تنظر إدارة الاستراتيجية والسياسات الإدارية والامتثال في مراعاة أشكال القصور المتكررة التي وقفت عليها هيئات الرقابة، مثل بقاء الأصول خاملة لفترة طويلة واعتلال الالتزامات والإفراط في استخدام المقتنيات المنخفضة القيمة والخبراء الاستشاريين والتعيينات المؤقتة، عند وضع الصيغة النهائية للمجموعة الموسعة من مؤشرات الأداء الأساسية، حسب الاقتضاء.	ترى الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت، لأنها نظرت في المجالات المحددة في التوصية عند وضع الصيغة النهائية للمجموعة المنفحة من مؤشرات الأداء الأساسية المتعلقة بتفويض السلطة. فعلى سبيل المثال، واستناداً إلى التقييم الذي أجرته شعبة التحول المؤسسي والمساءلة، وبغية المساعدة على رصد استخدام المقتنيات المنخفضة القيمة، تم تعزيز مؤشر الأداء الأساسي الأولي بشأن استخدام العقود الطويلة الأجل ليعكس المشتريات القائمة بذاتها، موزعة حسب أوامر الشراء القائمة بذاتها والمقتنيات المنخفضة القيمة القائمة بذاتها. وبالإضافة إلى ذلك، سيسمح مؤشر أداء أساسي جديد في مجال سلطة الشراء يتصل بعمليات الشراء المتكررة من نفس البائع برصد ما إذا كانت عمليات الشراء المتكررة (القائمة بذاتها) تتم من نفس البائع مراراً وتكراراً لتجنب تجاوز عتبات معينة، مثل عتبة المقتنيات	X	بالنظر إلى أن الإدارة ستحدد ما إذا كانت هناك حاجة إلى مؤشرات أداء أساسية جديدة لتفويض السلطة أو ما إذا كان ينبغي تحديث وتعزيز التوجيهات التنفيذية أو المبادئ التوجيهية للسياسات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيّد	الحالة بعد التحقق
سنة تقرير مراجعة							
						تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
						نُفِذَت	لم تُنفَّذ الأحداث

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
218	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 403	أوصى المجلس بأن تجرّب الإدارة ممارسات في مجال تقييم أداء البرامج والإبلاغ عنه باستخدام النتائج المتاحة في أداة التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الأداء وأي نتائج تقييمات ذات صلة يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، واستخدام هذه الأداة كأحد عناصر تقييم أداء كبار المديرين.	تجري الإدارة حالياً تحليلين تجريبيين لمعالجة هذه التوصية عن طريق ما يلي: (أ) استخدام المعلومات المستمدة من أداة التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الأداء لتحديد المشاكل العامة فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والإبلاغ عنها في إطار عملية تقييم أداء كبار المديرين لعام 2022؛ (ب) زيادة القياسات الكمية الحالية لمعدلات تنفيذ تقييمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية من خلال تحليل نوعي لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي لم تنفذ بعد. وستقدم نتائج التحليلات التجريبية إلى مجلس الأداء الإداري لاستعراضها والتداول بشأنها بحلول كانون الأول/ديسمبر 2023.	X	بالنظر إلى أن الإدارة عززت تحليل المعلومات الناتجة عن أداة التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الأداء، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
219	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 404	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام الكيانات بتحديث المعلومات عن الأداء في أداة التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الأداء في الوقت المناسب لتمكين مديري البرامج من رصد أداء البرامج ودعم عمليات اتخاذ القرارات.	خلال دورة عام 2022، راقبت الإدارة بصورة حثيثة استخدام أداة التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الأداء لرؤساء الكيانات الذين أبرموا اتفاقات كبار المديرين من خلال مؤشر مخصص، يقيس تواتر التحديثات في سجلات الوحدة البرمجية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية. وتكشف نتائج التقييم الأولي أن ما يقرب من 80 في المائة من الكيانات المعنية حصلت على تقدير "مرض" من خلال تحديث نتائجها البرنامجية ومنجزاتها المستهدفة في الوحدة البرمجية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية كل ستة أشهر على الأقل.	X	بالنظر إلى أن المعلومات في أداة التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة الأداء لم تكتمل بعد ولم تحدث في الوقت المناسب، يعتبر المجلس هذه التوصية قيد التنفيذ.		
220	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 409	أوصى المجلس بأن تختبر الإدارة ممارسات للنظر في المشاكل الجوهرية والمتكررة المتصلة بالامتثال التي تكشف عنها هيئات الرقابة عند تقييم أداء كبار المديرين.	أجرت الإدارة تحليلاً تجريبياً للنتائج والتوصيات التي توصل إليها المجلس من حيث صلتها ببعثات محددة لحفظ السلام، مع التركيز على المشاكل المتكررة المتصلة بالامتثال، وأدرجت النتائج في تقييم أداء كبار المديرين لفترة الإبلاغ 2022/2021 ويجري حالياً تحليل مماثل للنتائج والتوصيات التي توصل إليها المجلس بشأن كيانات الميزانية العادية في إطار تقييم أداء كبار المديرين لفترة الإبلاغ 2023/2022، ومن المتوقع تقديم النتائج إلى مجلس الأداء الإداري لاستعراضها والتداول بشأنها بحلول كانون الأول/ديسمبر 2023.	X	بالنظر إلى أن الإدارة أحرزت تقدماً في تحليل المسائل المتكررة التي حددتها هيئات الرقابة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
221	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 415	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة أن يُنظر في مسألة إجراء التحديثات بانتظام عند النظر في أي نهج معدّل لإدارة فوائده عمليات الإصلاح.	قدمت الإدارة تحديثاً عن النهج الذي تتبعه إزاء إدارة الاستحقاقات في إطار المراجعة المرحلية التي يجريها المجلس للمكتب التنفيذي للأمين العام، الذي يتولى هذه العملية. وكما هو منصوص عليه في الأصل في إطار إدارة الفوائد لعام 2019، يجب إغلاق الآليات المستقلة مثل الأداة الإلكترونية لتتبع الفوائد بمجرد الانتهاء من العناصر الهيكلية للإصلاح، وإجراء تحديث نهائي في كانون الأول/ديسمبر 2021. وأجري استعراض في نهاية العملية ويجري وضع الصيغة النهائية لمشروع النواتج الذي ستعرضه الإدارة على فريق مراجعة الحسابات في نيسان/أبريل بغية إغلاق التوصية. وقد نُقلت	X	بما أن الإدارة قدمت تحديثاً لحالة نهجها إزاء إدارة الفوائد، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نقّدت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
222	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 426	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة دليلاً للمنسقين المقيمين لتوفير المزيد من التوجيه للمنسقين المقيمين المؤقتين في تحقيق النتائج المتوقعة.	يجري حالياً وضع دليل للمنسقين المقيمين.	أى أنشطة متبقية للإصلاح الإداري إلى خطط الإدارات لكل من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي على التوالي، وسيجري تحديث حالتها في إطار دورة العمل العادية. وانتقل نهج الأمانة العامة إزاء إدارة الفوائد إلى المرحلة الثالثة المنصوص عليها في إطار إدارة الفوائد لعام 2019.			
223	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 427	أوصى المجلس بأن تكثف الإدارة جهودها لتوسيع نطاق قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم لتشمل مرشحين أكثر قابلية للاستمرار وضمان فاعلية عضوية جميع المرشحين في القائمة عن طريق الاضطلاع بالإدارة المنتظمة للقائمة، بهدف ملء الشواغر على وجه السرعة.	سعى إلى توسيع نطاق قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم لتشمل مرشحين أكثر قابلية للاستمرار، عقد مكتب التنسيق الإنمائي ثلاث جلسات لمركز تقييم المنسقين المقيمين في عام 2022 (في كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر). ونتيجة لهذه الجلسات الثلاث، أضيف ما مجموعه 64 عضواً جديداً إلى قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم. ومن أجل ضمان فاعلية عضوية جميع المرشحين في القائمة، بدأ مكتب التنسيق الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر 2022 عملية تنقية لقائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم للتأكد من استمرار الرغبة والجاهزية لدى أعضاء القائمة، بما يتماشى مع أحكام الفرع 3-10 من ST/AI/2022/1 بشأن نظام اختيار المنسقين المقيمين. وكانت قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم تضم 208 أفراد قبل عملية التنقية. ونتيجة لهذه العملية، تم تأكيد فاعلية عضوية 189 فرداً في قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.	بالنظر إلى أن العمل لا يزال جارياً على وضع دليل للمنسقين المقيمين، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.			
224	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 433	أوصى المجلس بأن تعجل الإدارة بإصدار نظام تقييم الأداء الدائم للمنسقين المقيمين وأن تكفل وجود آلية جديدة لقياس أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية على النحو السليم من أجل تحقيق النتائج المتوقعة على النحو المحدد في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.	يجري التشاور مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن مشروع الأمر الإداري المتعلق بإدارة أداء المنسقين المقيمين.	بالنظر إلى أن المجلس أبلغ بأن عملية إصدار نظام دائم لتقييم أداء المنسقين المقيمين لا تزال جارية، وأن مشروع الأمر الإداري المتعلق بإدارة أداء المنسقين المقيمين قيد الاستعراض، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.			

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
225	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 439	أوصى المجلس بأن تواصل الإدارة تعزيز رصدها لتنفيذ الخطوات الرئيسية في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة من أجل معالجة تراكم الأعمال غير المنجزة على وجه السرعة، والعمل مع البلدان المتبقية على إطلاق منصة معلومات الأمم المتحدة (UN-Info) وتيسير الانتقال الضروري والإبلاغ على المنصة.	يتواصل تعزيز رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بمراحل الإنجاز الرئيسية في تصميم وتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة من خلال عمليات التفقد الشهرية مع المكاتب الإقليمية لمكتب التنسيق الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر تحليل بيانات نظام إدارة المعلومات اعتباراً من عام 2022، ويتيح حل المشاكل مع بلدان محددة حسب الضرورة، ويسترشد به في صنع السياسات واتخاذ القرارات من خلال عمليات "البحث العميق في البيانات" التي بدأت تنفذ حديثاً. وأنشئت آليات رصد جديدة وعززت الآليات القائمة. ويطلب مكتب التنسيق الإنمائي إلى المجلس إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أن العمل لا يزال جارياً على إنشاء منصة معلومات الأمم المتحدة (UN-Info) ويلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين موثوقية ونوعية بيانات نظام إدارة المعلومات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
226	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 447	أوصى المجلس بأن تدعو الإدارة الهيئات الإدارية ذات الصلة إلى كفالة الموافقة على خريطة الطريق المنقحة المتعلقة بزيادة الكفاءة على وجه السرعة وضمان أنها تشير بوضوح إلى تعميم مراعاة أوجه الكفاءة مع تحديد غايات لزيادة الكفاءة تكون مُعرّفة حسب الأصول وإلى المنهجية اللازمة لرصد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وحسابها والإبلاغ عنها.	أقر المكتب التنفيذي للأمين العام خريطة الطريق المنقحة المتعلقة بتحقيق الكفاءة، ووافق عليها مديرو مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في آب/أغسطس 2022. ولذلك، يطلب مكتب التنسيق الإنمائي إلى المجلس إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى الموافقة على خريطة الطريق المنقحة المتعلقة بتحقيق الكفاءة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
227	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 448	أوصى المجلس بأن تدعو الإدارة الهيئات الإدارية ذات الصلة إلى كفالة وجود نظام للمساءلة وآلية تتبّع من أجل تنفيذ الخطة المتعلقة بزيادة الكفاءة المتوقعة في أوانها وبطريقة تضمن المساواة.	يجري حالياً وضع لوحة متابعة للكفاءة.	X	بالنظر إلى أن العمل لا يزال جارياً على وضع لوحة متابعة للكفاءة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
228	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 449	أوصى المجلس بأن تدعو الإدارة الهيئات الإدارية ذات الصلة إلى كفالة رصد جميع المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة التي تُحقّق من المبادرات الثنائية والمشاركة بين الكيانات، بما في ذلك من مكاتب الدعم الإداري المشتركة وأماكن العمل المشتركة، وإلى الإبلاغ عن تلك المكاسب بشكل كامل وحسب الأصول.	يجري حالياً وضع لوحة متابعة للكفاءة.	X	بالنظر إلى أن العمل لا يزال جارياً على وضع لوحة متابعة للكفاءة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
229	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 455	أوصى المجلس بأن تعجل الإدارة بوضع الصيغة النهائية لخطة تنفيذ الإصلاح وضمان تقديم تقارير سنوية على ضوء مراحل الإنجاز التي تتضمنها الخطة لكفالة التحسين المستمر.	أنجزت خطة تنفيذ الإصلاح وأجريت تحديثات دورية في عامي 2021 و 2022. ووفقاً لما اتفق عليه مع المجلس، ستواصل ركيزة السلام والأمن إعداد تقارير سنوية عن مراحل الإنجاز الجارية في إطار نهج التحسين المستمر الذي تتبعه. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أن ركيزة السلام والأمن ستواصل إعداد تقارير سنوية عن مراحل الإنجاز الجارية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
230	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 463	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة خطة عمل لمواصلة تعزيز التكيف والتكامل من أجل تيسير تطبيق نهج يشمل الركيزة ككل بكفاءة.	تجدر الإشارة إلى أن التوصية السابقة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تعزيز ثقافة الإدارة والاتصالات في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام قد نفذت بالكامل وتعتبر الآن مغلقة. وتتألف ركيزة السلام والأمن من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، ومن ثم يتبع المكتب التنفيذي نهجاً "يشمل الركيزة ككل" في توفير التوجيه والدعم لكلتا الإدارتين في مجالات الإدارة والمالية والميزانية والموارد البشرية. ولتيسير مواصلة التكيف والتكامل وتجنب التجزؤ، يدعم المكتب التنفيذي تحقيق أهداف الركيزة بكفاءة عن طريق كفالة توفير التوجيه والدعم الإداريين لجميع المكاتب، بغض النظر عما إذا كان المكتب تابعاً لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام أو إدارة عمليات السلام، مع كفالة الاتساق في التوجيه والدعم الإداريين على نطاق الركيزة، والتواءم مع ما هو مطبق من سياسات وقواعد ولوائح.	X	بالنظر إلى أن الدراسة الاستقصائية لموظفي الأمانة في عام 2023 لم تجر بعد، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
231	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 467	أوصى المجلس بأن تكثف الإدارة جهودها لضمان زيادة استخدام قائمة المرشحين المقبولين في تعيين الخبراء وبذل الجهود لتحسين أداء الخبراء المعيّنين.	أنشئت مجموعة خبراء شعبة شؤون مجلس الأمن في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ويجري العمل بها على نحو كامل. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2022، وجهت شعبة شؤون مجلس الأمن دعوة إلى جميع الخبراء الواردة أسماؤهم في القائمة السابقة للخبراء المقبولين إلى التقدم بطلب للانضمام إلى مجموعة الخبراء الجديدة وفحص مؤهلاتهم لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، أرسلت الشعبة في 8 كانون الأول/ديسمبر 2022 مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء تعلن فيها عن إنشاء مجموعة الخبراء الجديدة وتدعو مرشحي تلك الدول إلى التقدم بطلب للانضمام إلى المجموعة الجديدة وفحص مؤهلاتهم لهذا الغرض. ونتيجة المجموعة الجديدة لشعبة شؤون مجلس الأمن أن تحدد بسرعة المرشحين المناسبين لوظائف الخبراء الأفراد وأن تدعوهم إلى التقدم بطلبات لتلك الوظائف. وقد تمت الاستعانة بتلك المجموعة الجديدة بشكل منهجي في كل عملية توظيف منذ إنشائها. ومنذ إنشاء مجموعة الخبراء الجديدة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، اختير منها اثنان من	X	بالنظر إلى أن مجموعة الخبراء الجديدة لشعبة شؤون مجلس الأمن قد أنشئت وبدأ العمل بها، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		

الرقم الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
232	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 471	أوصى المجلس بأن تستعين الإدارة بالخبراء المدرجين في القائمة على نحو أكثر استباقية في دعم مهام الوساطة وأن تكثف الجهود الرامية إلى زيادة توسيع القائمة.	خلال الربع الأخير من عام 2022 والربع الأول من عام 2023، واصلت وحدة دعم الوساطة بشعبة السياسات والوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام العمل على ضمان إيفاء خبراء من قائمة المرشحين المقبولين في فريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي لدعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة. بيد أن هذا المسعى لا يزال يتوقف على الطلب، ولا تستطيع وحدة دعم الوساطة أن تدعم الاستعانة بخبراء وساطة محددين إلا بموافقة أفرقة الوساطة التي تتلقى الدعم. وحتى الآن، تم اختيار جميع الخبراء الذين تمت الاستعانة بهم بالتنسيق مع وحدة دعم الوساطة من تلك القائمة. وخلال عملية اختيار الخبراء التي جرت في عام 2022، تمت إضافة خبيرتين إضافيتين في الوساطة إلى القائمة في نهاية عام 2022 وتم إيفادهما لدعم مهام دعم الوساطة التي قامت بها الوحدة في أوائل عام 2023. وسُيُذِل جهود متواصلة قبل وأثناء عملية اختيار الخبراء التي ستجري في عام 2023 لتشجيع أعداد كبيرة على الترشح، بما في ذلك من النساء ومن بلدان الجنوب، مع القيام بحملات تواصل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك مع شبكات الوسيطات. وكما حدث في السنوات السابقة، سيتم إطلاع جميع الدول الأعضاء على العملية عند إطلاقها، وسنُدعى إلى تشجيع الترشح من بلدانها.	X	بالنظر إلى توسيع قائمة خبراء الوساطة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	
233	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 475	أوصى المجلس بأن تجري الإدارة تقييماً لتحديد أنسب معدل احتياطي لأرصدة تمويل صندوق بناء السلام، مع مراعاة الحفاظ على مستوى آمن من أرصدة التمويل لتلبية الاحتياجات غير المتوقعة من الموارد وضمان استخدام أرصدة التمويل بمزيد من الكفاءة لتحقيق الأهداف البرنامجية للصندوق.	أجرى مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييماً وتحليلاً للصناديق الاحتياطية مقارنة بالصناديق الأخرى. وكان رصيد صندوق بناء السلام كنسبة مئوية من إجمالي رسملته واحداً من أدنى المعدلات بين جميع الصناديق التي شملها التقييم. وبالمقارنة مع فرائد المشاريع، فإن الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء ليس لها جدول زمني سنوي وتعتمد على إيقاعات المخصصات والاحتياجات. وتمثل مرونة الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء إحدى سماتها الرئيسية. ولا يعتبر مستوى رصيد الصندوق مؤشراً سلبياً للأداء، إلا إذا لم تكن هناك أي مخصصات على مدار السنة أو كانت المخصصات منخفضة جداً.	X	بالنظر إلى أن مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أجرى تقييماً وتحليلاً للصناديق الاحتياطية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	
234	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 480	أوصى المجلس بأن تجري الإدارة تحليلاً لتحسين فهم كيفية حساب الآثار التحفيزية وتوقع المجالات التي ينبغي أن تتحقق فيها هذه الآثار طوال فترة تنفيذ المشاريع، وأن	شرع صندوق بناء السلام في عملية لتقييم الأثر التحفيزي لعمله، فضلاً عن إجراء تقييم متعمق لعمله مع منظمات المجتمع المدني. ومن المتوقع الانتهاء من ذلك في الربع الثالث من عام 2023.	X	بالنظر إلى أن العمل لا يزال جارياً في عملية تقييم الأثر التحفيزي لعمل صندوق بناء السلام وكذلك في إجراء تقييم متعمق لعمله مع	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيّد تجاوزتها نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	الحالة بعد التحقق
235	2021	(Vol. I) A/77/5، الفصل الثاني، الفقرة 486	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة إنشاء أطر النتائج الاستراتيجية حسب الأصول، حيثما ينطبق ذلك، على الصعيد القطري على وجه السرعة في البلدان المستفيدة من مرفق إحياء عملية بناء السلام، وأن تكثف جهودها الرامية إلى تعزيز تصميم المشاريع في البلدان التي ليس لديها أطر للنتائج الاستراتيجية.	تتخذ تدابير لزيادة التمويل المعهود به إلى المجتمع المدني المحلي ومنظمات المجتمع المحلي مباشرة لتحسين القدرة الوطنية.	استنادا إلى نتائج استعراض منتصف المدة، يرى صندوق بناء السلام أنه ينبغي وضع إطار للنتائج الاستراتيجية حيثما كانت هناك حاجة أو فجوة واضحة. ومن الناحية المثالية، ينبغي دمج العمل المنفذ في إطار صندوق بناء السلام ليصبح تحت مظلة إطار الأمم المتحدة بالتعاون من أجل التنمية المستدامة. وبحلول نهاية فترة الاستراتيجية لعام 2024، سيكون صندوق بناء السلام قد أنشأ تسعة أطر للنتائج الاستراتيجية في ما لا يقل عن 75 في المائة من البلدان المؤهلة للاستفادة من مرفق إحياء عملية بناء السلام، وذلك في توافق وثيق مع أطر الأمم المتحدة بالتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسنُعطى الأولوية لمزيد من إجراءات نشر أطر النتائج الاستراتيجية بما يتواءم مع أهلية البلدان المعنية للتجديد وقدرات صندوق بناء السلام. وسيكثف صندوق بناء السلام أيضا دعمه لتعزيز تصميم المشاريع في البلدان المستفيدة من مرفق الاستجابة الفورية.	X	بالنظر إلى أن أطر النتائج الاستراتيجية قيد الإنشاء حاليا، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.
236	2021	(Vol. I) A/77/5، الفصل الثاني، الفقرة 491	أوصى المجلس بأن تجري الإدارة تقييما لتحديد المستوى المعقول للمشاريع "خارج المسار الصحيح" مقابل المشاريع "على المسار الصحيح" من أجل تعزيز إدارة المشاريع.	في الحالات التي لم يجر فيها صندوق بناء السلام تقييما لتحديد الثقل المثالي للمشاريع التي هي على المسار الصحيح مقابل المشاريع الخارجة عن المسار الصحيح، فقد اختار أن يبقي تركيزه على ضمان حصول المشاريع على الدعم اللازم لكي تصبح على المسار الصحيح بمرور الوقت. ولا تزال النسبة المئوية للمشاريع التي لا تزال خارج المسار الصحيح في نهاية العام أقل من الهدف المحدد البالغ 30 في المائة، والصندوق قادر على ضمان عودة المشاريع إلى مسارها الصحيح على النحو الموضح في تقرير الأمين العام.	يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ بالنظر إلى أنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت النسبة المئوية للمشاريع خارج المسار الصحيح 31,75.	X	
237	2021	(Vol. I) A/77/5، الفصل الثاني، الفقرة 492	أوصى المجلس بأن تكثف الإدارة جهودها لضمان تخصيص المشاريع والموافقة عليها وفقا للنواتج ذات الأولوية، وتحديد النافذة العابرة للحدود.	يقر استعراض منتصف المدة وكذلك استعراض البرنامج الذي تجريه المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بأن أهداف المشاريع العابرة للحدود أو المشاريع الإقليمية طموحة وتحتاج إلى تنقيح. وتكاليف المعاملات لتصميم هذه المشاريع مرتفعة وتستند إلى الطلب. ولذلك، يدرك صندوق بناء السلام والمملكة المتحدة الحاجة إلى إعادة النظر في الأهداف.	بالنظر إلى أن الأهداف ذات الصلة يجري تنقيحها، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	
238	2021	(Vol. I) A/77/5، الفصل الثاني، الفقرة 499	أوصى المجلس بأن تحدث الإدارة قائمة أولويات الصناديق القطرية المشتركة كل سنة، وفقا لأحدث مستويات التمويل واحتياجات الإنسانية في البلد المعنى،	تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية، بناء على الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع المجلس، حيث كان حجم التمويل في عام 2022 أكبر مما كان عليه في عام 2021. ففي عام 2022، بلغ حجم التمويل 1,34 بليون دولار للصناديق القطرية المشتركة، وكان أكبر	بالنظر إلى أن قائمة أولويات الصناديق القطرية المشتركة قد تم تحديثها على أساس سنوي وأن مستوى التمويل في عام 2022	X	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
239	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 504	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة أهدافا أكثر معقولة لمؤشرات الأداء الأساسية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الإنسانية وممارسة الوفاء بالمسؤوليات، وأن تتخذ تدابير لتحسين أدائها في مجال تمويل الأنشطة الإنسانية.	من التمويل المحصّل في عام 2021 الذي بلغ 1,13 بليون دولار. وتلقى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغا قدره 611,9 مليون دولار، وكان هذا المبلغ أقل، من حيث القيمة المطلقة، من إيرادات عام 2021 التي بلغت 638,3 مليون دولار، ويعزى ذلك إلى أسعار الصرف. وأدى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة في عام 2022 إلى انخفاض الدخل ليصبح 58 مليون دولار، مقارنة بالدخل المسجل عام 2021 قياسا إلى العملات الوطنية نفسها.	X	كان أعلى من مستوى عام 2021، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
240	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 510	أوصى المجلس بأن توثق الإدارة بشكل جيد مبررات القرار النهائي الذي يتخذه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن المخصصات المرصودة لحالات الطوارئ التي تعاني من نقص التمويل.	نفذت الإدارة هذه التوصية وتطلب إغلاقها. فمبررات القرار النهائي الذي اتخذته وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن المخصصات المرصودة لحالات الطوارئ التي تعاني من نقص التمويل موثقة توثيقا جيدا في الجولات الثلاث الماضية لحالات الطوارئ التي تعاني من نقص التمويل، والوثائق متاحة على الموقع الشبكي للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.	X	بالنظر إلى أن الوثائق كانت متاحة على الموقع الشبكي للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في عام 2022 وهي تبين بالتفصيل مبررات القرار النهائي لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		
241	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 518	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بتنقيح الدليل التشغيلي بحيث يتضمن تدابير الامتثال المعمول بها، بما في ذلك الإجراءات التصحيحية المتخذة بشأن النتائج التي تشير إلى وجود مخاطر حرجية.	تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية. فمع إصدار المبادئ التوجيهية العالمية للصناديق القطرية المشتركة في كانون الأول/ديسمبر 2022، تضمن الفرع 5-3 منها إطارا شاملا يتضمن تدابير يمكن أن تعتمدها الصناديق القطرية المشتركة للتعامل مع سيناريوهات عدم الامتثال، بما في ذلك النتائج التي تشير إلى وجود مخاطر حرجية.	X	بالنظر إلى أن المبادئ التوجيهية العالمية قد صدرت بالفعل، وتتضمن تدابير الامتثال المنقحة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت	التنفيذ	لم تُنفَّذ	الأحداث	تجاوزتها	قيد	الحالة بعد التحقق
242	2021	(Vol. I) A/77/5، الفصل الثاني، الفقرة 519	أوصى المجلس بأن تتخذ إجراءات تصحيحية منهجية بشأن النتائج التي تشير إلى وجود مخاطر حرجة للتخفيف من حدة المخاطر وتحسين أداء الصناديق وفقا للدليل التشغيلي المنقح.	تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية. فمع صدور المبادئ التوجيهية العالمية الجديدة للصناديق القطرية المشتركة في كانون الأول/ديسمبر 2022، أدرجت أحكام في الفرع 4-5 لاتخاذ إجراءات تصحيحية منهجية وتحسين الأداء العام للصناديق القطرية المشتركة.	X							بالنظر إلى أنه لم يلاحظ في المراجعة الحالية أي حالات اتخذت فيها إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب بشأن النتائج التي تشير إلى وجود مخاطر حرجة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.
243	2021	(Vol. I) A/77/5، الفصل الثاني، الفقرة 525	أوصى المجلس بأن تجري الإدارة استعراضات وتحليلات لنتائج مراجعة الحسابات بانتظام وأن تتخذ إجراءات ملموسة واستباقية لمعالجة المشكلات الواسعة الانتشار والمتكررة، بهدف تفادي أي مخاطر نظامية فيها.	تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية. فمع صدور المبادئ التوجيهية العالمية الجديدة للصناديق القطرية المشتركة في كانون الأول/ديسمبر 2022، وضعت أحكام لتحسين التعامل مع النتائج التي تشير إلى وجود مخاطر حرجة متكررة للشركاء الأفراد وتحليل نتائج المراجعة الرئيسية على مستوى الصناديق لتحديد إجراءات ملموسة (انظر الفصلين 5 و 6 من المبادئ التوجيهية).	X							بالنظر إلى صدور المبادئ التوجيهية العالمية الجديدة للصناديق القطرية المشتركة في كانون الأول/ديسمبر 2022، ووضع أحكام لتحسين التعامل مع النتائج التي تشير إلى وجود مخاطر حرجة متكررة للشركاء الأفراد وتحليل نتائج المراجعة الرئيسية على مستوى الصناديق لتحديد إجراءات ملموسة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.
244	2021	(Vol. I) A/77/5، الفصل الثاني، الفقرة 531	أوصى المجلس بأن تجري الإدارة عمليات مراجعة حسابات للمشاريع ضمن الإطار الزمني المحدد في الدليل التشغيلي للصناديق القطرية المشتركة وأن تجري عمليات الفحص العشوائي للمساءل المالية بطريقة فعالة بالرجوع إلى عمليات الفحص العشوائي السابقة للمساءل المالية ونواتج عمليات المراجعة الخارجية للحسابات.	تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية. فمع إصدار المبادئ التوجيهية العالمية الجديدة للصناديق القطرية المشتركة في كانون الأول/ديسمبر 2022، تضمنت الفقرة 282 من الفرع 4-5-6 أطرا زمنية محدثة لإجراء عمليات تدقيق المشاريع ونماذج وتوجيهات محسنة لعمليات الفحص المالي العشوائية. ومن المقرر تحويل المبادئ التوجيهية الجديدة إلى أدلة تشغيلية على المستوى القطري طوال الربعين الأولين من عام 2023.	X							بالنظر إلى أن المجلس لاحظ، على أساس عينة أُخذت، أن 17 من أصل 21 عملية مراجعة مطلوبة للمشاريع الممنوحة في عام 2022 كانت متأخرة عن موعدها في نيسان/أبريل 2023 وأن الأدلة التشغيلية على المستوى القطري لم توضع بعد في صيغتها النهائية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.
245	2021	(Vol. I) A/77/5، الفصل الثاني، الفقرة 536	أوصى المجلس بأن تستكمل الإدارة توجيهات الإبلاغ ذات الصلة بشأن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة ومحددة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عند استعراض التقارير السردية، وأن تتخذ	نفذت الإدارة هذه التوصية وتطلب إغلاقها. فقد استكمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية توجيهات الإبلاغ ذات الصلة بشأن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من خلال تحديد أدوار واضحة ومحددة للمكتب عند استعراض التقارير السردية، فضلا عن إجراءات المتابعة التي ينبغي اتخاذها بشأن التباين الكبير في الأداء المتدني. والتوجيهات المنقحة متاحة على الموقع الشبكي للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وجميع التقارير النهائية	X							نظرا لإصدار توجيهات بشأن الإبلاغ والرصد المحدثين في آب/أغسطس 2022، خُذت فيها أدوار ومسؤوليات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بالتقارير النهائية عن الصندوق

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
246	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 542	إجراءات متابعة فعالة بشأن التباين الكبير في الأداء المتدني. أوصى المجلس بأن ترصد الإدارة بعناية الرصيد النقدي للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وأن تتخذ قرارات تخصيص تراعي الاحتياجات الإنسانية الطارئة والنقدية المتاحة والإيرادات المتوقعة.	متاحة أيضا على الموقع الشبكي للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، بما في ذلك تفسيرات لحالات الأداء المتدني.	المركزي لمواجهة الطوارئ، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.	X		
247	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 552	أوصى المجلس بأن تستخلص الإدارة الخبرات والدروس المستفادة من التعاون بين إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون السلامة والأمن وأن تضع توجيهات بشأن إنشاء هيئات لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الكيانين.	سيصدر مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توجيهات إلى الكيانات لإنشاء آليات للحوكمة على المستوى المحلي/مستوى الكيانات.	بالنظر إلى عدم صدور التوجيهات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
248	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 557	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة باستعراض وتحديث التوجيهات المعيارية في الوقت المناسب وأن تصدر سياسات ومبادئ توجيهية جديدة، عند الاقتضاء.	يقوم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال لجنة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنشأة، باستعراض السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية بشكل مستمر. وسيعيد المكتب تقريرا فصليا يعرض حالة السياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات ويحدد منها ما يقتضي التحديث من جانب المكاتب المسؤولة.	بالنظر إلى أن التقرير الفصلي الذي يعكس حالة السياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات ويحدد منها ما يقتضي التحديث من جانب المكاتب المسؤولة لم يوضع بعد، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
249	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 560	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة وجود آلية مستقلة للرصد والمساءلة لإنفاذ إدارة ومسياسات ومعايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	وضعت الصيغة النهائية لخطة إنشاء إطار للمساءلة. وسيعمل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتشاور مع كيانات الأمانة العامة على وضع الإطار.	بالنظر إلى أن إطار المساءلة هو قيد التشاور ولم يتم وضعه بعد في صيغته النهائية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
250	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 567	أوصى المجلس بأن تعدل الإدارة الهيكل الحالي لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدماج أمن المعلومات، مع الإشارة بوضوح إلى أمور من بينها الجهة المسؤولة عن العمليات، وأدوار ومسؤوليات الكيانات ذات الصلة، وخطوط التسلسل الإداري.	يمثل أمن المعلومات أحد أولويات الأمانة العامة ويُعتبر واحدا من اثنين من المخاطر المركزية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيقوم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتنسيق اجتماعات مجلس أمن المعلومات مع اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسيقدم إحاطات منتظمة عن أمن المعلومات في اجتماعات اللجنة التوجيهية.	بالنظر إلى أن الإحاطات المنتظمة بشأن أمن المعلومات التي يقدمها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجلس أمن المعلومات إلى اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال في مرحلة التخطيط، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
251	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 568	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة التزام جميع أصحاب المصلحة على كامل نطاق الأمانة العامة بالتعجيل بتنفيذ خطة العمل المتعلقة بأمن المعلومات التي تتألف من سبع نقاط.	سيتمتع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي لاستكشاف أفضل آلية لتنفيذ هذه التوصية.	بالنظر إلى أن العمل لا يزال جاريا على تنفيذ خطة العمل المتعلقة بأمن المعلومات المؤلفة من سبع نقاط، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
252	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 569	أوصى المجلس بأن تعزز الإدارة الرصد التقني المركزي لأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الكيانات، وأن تنشئ آليات للمساءلة لكفالة الامتثال التام للسياسات والمعايير المتعلقة بالأمن.	سيتمتع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي لاستكشاف أفضل آلية لتنفيذ هذه التوصية.	بالنظر إلى نتائج المراجعة الأخيرة بشأن عدم كفاية التعريف فيما يتعلق بالأمن السبيرياني، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
253	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 576	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة سياسات أو إجراءات أو آليات لتوضيح الأدوار والمسؤوليات في إطار عمليات مركز البيانات، وتحديث الإجراءات التقنية لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في الوقت المناسب، وتحسين آلية المركز المتعلقة بتنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ.	يجري تحديث خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث والإجراءات التقنية لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، ومن المتوقع الانتهاء من ذلك بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2023.	بالنظر إلى عدم تقديم أي تعليقات أخرى أو وثائق داعمة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
254	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 581	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة أن تخضع سجلات الوصول الخاصة بمراكز البيانات للاستعراض والرصد من جانب مدير مركز البيانات التابع لدائرة تكنولوجيا المعلومات	يُستعرض دفتر السجلات الذي يسجل الوصول إلى مركز البيانات بصورة دورية، ويُسجل قيد دويما في كل مرة يصطحب فيها موظف مأذون له من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شخصا جديدا إلى مركز البيانات. وخطر الوصول غير المأذون به إلى	بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد، تُعتبر التوصية منقذة.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
			على أساس ربع سنوي، أو على نحو أكثر تواتراً، إذا لزم الأمر.	مركز البيانات منخفض جدا بسبب الضوابط الإجرائية والتقنية الوقائية والتتبعية القائمة، والتي تشمل ما يلي: (أ) ينطوي الدخول إلى مركز البيانات على عملية يتحقق فيها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من هوية الموظف قبل منح إذن الدخول؛ (ب) يحتاج الموظفون العاملون في مركز البيانات وزواره إلى مرافقة؛ (ج) يتطلب نظام الوصول البيومتري تسجيل بصمات الأصابع عن طريق إدارة شؤون السلامة والأمن، على النحو الذي صدق عليه مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (د) ينبغي لموظفي الأمم المتحدة أو المتعاقدين معها أو زوارها الحصول من إدارة شؤون السلامة والأمن على إذن للدخول إلى مجمع الأمم المتحدة. ولم تسجل حوادث سابقة لدخول غير مأذون به إلى مركز البيانات، وبالاقتراح مع الضوابط المذكورة أعلاه، فإن احتمال الدخول غير المأذون به منخفض جدا. ولذلك، تعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب إلى المجلس إغلاقها.				
255	2021	A/77/5 (Vol. I) الفصل الثاني، الفقرة 582	أوصى المجلس بأن تنفذ الإدارة تدابير رقابية دورية من أجل مواصلة تحديث قائمة الموظفين المأذون لهم بالوصول إلى مركز البيانات.	تستند قائمة الموظفين المأذون لهم بالوصول إلى احتياجات العمل المشروعة وتتم مراجعتها بشكل دوري من قبل رئيس العمليات. وتعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب إلى المجلس إغلاقها.	بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد، تُعتبر التوصية منقّذة.	X		
256	2021	A/77/5 (Vol. I) الفصل الثاني، الفقرة 587	أوصى المجلس بأن تعجل الإدارة بوضع سياسة شاملة بشأن حماية البيانات والخصوصية لفائدة الأمانة العامة للأمم المتحدة.	يعكف مكتب الموارد البشرية، بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية، على وضع وإصدار نشرة لأمين العام بشأن حماية البيانات والخصوصية لفائدة الأمانة العامة. ومشروع النشرة هو قيد الاستعراض القانوني حالياً ومن المتوقع إصداره في النصف الأول من عام 2023.	بالنظر إلى عدم تقديم أي تعليقات أخرى أو وثائق داعمة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
257	2021	A/77/5 (Vol. I) الفصل الثاني، الفقرة 588	أوصى المجلس بأن توفر الإدارة آليات لتعزيز الخصوصية بالتنسيق مع المشرفين على البيانات لضمان أن يكون الأشخاص الذين ترشحهم الكيانات المعنية هم المأذون لهم، دون غيرهم، بالوصول إلى البيانات التي تدخل في نطاق اختصاصهم.	سيواصل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عمله مع نتائج نشرة الأمين العام بشأن سياسة الخصوصية وحماية البيانات، تحت قيادة مكتب الشؤون القانونية، بمجرد الانتهاء منها.	بالنظر إلى عدم تقديم أي تعليقات أخرى أو وثائق داعمة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
258	2021	A/77/5 (Vol. I) الفصل الثاني، الفقرة 593	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة مذكرة مفاهيمية لتنفيذ إدارة وتوريد أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي وخريطة طريق لتنفيذ هذه المبادرة، وأن تحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات الكيانات المعنية.	سيعمل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الكيانات الأخرى المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تعيين قيم على سجل الممتلكات يكون مسؤولاً عن إدارة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع مذكرة مفاهيمية، عملاً بتوصية المجلس.	بالنظر إلى أن العمل لا يزال جارياً على تعيين قيم على سجل الممتلكات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		

سنة تقرير مراجعة										
الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت	التنفيذ	لم تُنفَّذ	الأحداث	تجاوزتها
259	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 599	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة تسجيل أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة سليمة في نظام أوموجا لزيادة إبرازها وموثوقيتها لضمان تحسين الرصد والضوابط.	سيعمل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة ذات الصلة على تنفيذ هذه التوصية.	بالنظر إلى أنه يجري الإعداد لهذا العمل، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X				
260	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 600	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة مبادئ توجيهية مفصلة لإدارة أصول ومخزونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكيانات الأمانة العامة لدعم إدارتها الفعالة والكفاءة لإدارة وتوريد أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	سيعمل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة ذات الصلة على تنفيذ هذه التوصية.	بالنظر إلى أنه يجري الإعداد لهذا العمل، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X				
261	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 608	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإجراء تحليل للتكلفة والعائد للاستعانة بالموظفين بموجب الاتفاقات المالية المبرمة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأن تجري تخطيطاً شاملاً للقوة العاملة لتحديد الطلبات والموارد الرئيسية والمخاطر المحتملة.	سيجري مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استعراضاً لقوته العاملة التعاقدية الحالية من أجل تعظيم الفائدة المجنية من التخطيط للقوة العاملة مع الحرص على تحقيق التوازن بين متطلبات العمل والتخفيف من المخاطر المرتبطة بتعيين متعاقدين لتيسير تقديم الخدمات.	بالنظر إلى نتائج المراجعة الأخيرة بشأن عدم كفاية التعريف فيما يتعلق بالموظفين المقدمين من بائعين من أطراف ثالثة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X				
262	2021	A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة 609	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإجراء تقييم شامل لنموذج الأعمال الحالي المستخدم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأن تقيم فعالية وكفاءة الميزانية الحالية وطريقة الدفع، فضلاً عن نموذج الأعمال الحالي، بهدف تحديد أفضل طريقة لتحقيق مصالح المكتب وتلبية احتياجاته، وتحسين الشفافية فيما يتعلق باحتياجاته من الخدمات التعاقدية في مقترحات الميزانية.	سيجري مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقييماً لنموذج تقديم الخدمات التعاقدية الحالي من أجل تعظيم الفائدة المجنية من الاستعانة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الأنشطة المتصلة بمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكفاءة وضوح الميزانية وطريقة الدفع.	بالنظر إلى أن تقييم نموذج تقديم الخدمات التعاقدية الحالي لتحقيق الاستفادة المثلى من الاستعانة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الأنشطة المتصلة بمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يجر بعد، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X				
المجموع						111	140	0	11	
النسبة المئوية						42	54	0	4	
						262				
						100				

حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بنظام أوموجا حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيّد	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
						تُعَدّ	لم تُعَدّ	
1	2017	A/73/169، الفقرة 38	أوصى المجلس بما يلي: (أ) ينبغي للإدارة أن تعدّ خطة لتحقيق الفوائد من نظام أوموجا، مع التركيز على التحسينات الناتجة عن أساليب العمل القائمة على نظام أوموجا ورصد أساليب العمل هذه لتحقيق مزيد من الفوائد؛ (ب) ينبغي للإدارة أن تحتفظ بالوثائق الملائمة التي تدعم كيفية حساب الأرقام التي تحدد كمّ الفوائد المحققة؛ (ج) ينبغي للإدارة تحديد قسم تنسيقي أو وحدة تنسيقية لتكون الجهة الرئيسية القِيمة على عملية تحقيق الفوائد وتكون مسؤولة عما يلي: '1' رصد عملية تحقيق الفوائد؛ '2' التواصل مع الجهات المعنية في مختلف الوحدات والأقسام؛ '3' الرصد المستمر.	الفوائد التي تحققت في السابق من خلال تنفيذ حلول مرحلة أساس نظام أوموجا ومرحلة التوسعة 1 لنظام أوموجا أصبحت الآن مدمجة بالكامل في نظام أوموجا، على النحو الذي أبرزه التقرير المرحلي بشأن تشغيل وتطوير نظام أوموجا (A/77/495، الفقرة 60). وقد سبق للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أيضاً أن أشارت إلى ذلك في الفقرة 56 من تقريرها (A/76/7/Add.20) عن التقرير المرحلي النهائي للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/76/386). وكانت اللجنة الاستشارية قد طلبت معلومات عن الوفورات المقدرة في التكاليف نتيجة لنشر وحدة إدارة سلسلة الإمداد، وأبلغت بأن الفوائد التي تحققت من خلال تنفيذ مرحلة أساس نظام أوموجا أصبحت الآن جزءاً من نظام أوموجا تم استيعابه بشكل كامل. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن فوائد مقبلة ستتشأ من تنفيذ حلول التوسعة 2 لنظام أوموجا وكذلك من التحسينات المستمرة. وسيتم الإبلاغ عن هذه الفوائد من خلال مقترحات ميزانية الجهات القائمة على الأعمال، ورصدها من خلال شعبة التحول المؤسسي والمساءلة ومكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	X		بالنظر إلى أن مقترحات الميزانية الحالية لم تعكس بعد تحقيق الفوائد، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.	
2	2017	A/73/169، الفقرة 57	أوصى المجلس بأن تُجرز الإدارة عملية التقفية في الوقت المناسب لتتمّ عملية التصديق على سجلات الوقت السنوية.	لدى الإدارة 30 سجلاً يلزم استعراضها من أجل تقفيتها، ويجري تقييم خطوات محددة للتعبيل في عملية التقفية هذه، وكذلك المتابعة مع الكيانات لضمان تسويتها على نحو كامل قبل الإصدار المقبل لبيانات الحضور السنوية في تموز/يوليه 2023.	X		بالنظر إلى أن عملية التقفية لم تنجز ولم تخضع للاستعراض، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.	
3	2017	A/73/169، الفقرة 109	أوصى المجلس بما يلي: (أ) أن تلغي الجهات القِيمة على عمليات أوموجا الأدوار المسندة أصلاً والتي تتطوي على تضارب؛ (ب) أن تقوم الجهات القِيمة على عمليات أوموجا باتمّة قواعد الفصل بين المهام في تطبيق توفير الوصول للمستخدمين؛ (ج) أن توضع إجراءات موحدة لإجراء	تؤكد الإدارة الانتهاء من وضع الإجراءات الموحدة لإجراء استعراض دوري لأي تضاربات موقّعة أبطلها رؤساء وحدات العمل المعنويين. والقدرة على إبطال الفصل بين المهام موجودة منذ عام 2019 ويتم توثيقها وضبطها عن طريق عملية استعراض ربع سنوية لفصل المهام، حيث يقوم موظفو الاتصال الأمني باستعراض وتوثيق جميع حالات التضارب المتعلقة بالفصل بين	X		بالنظر إلى أن الإجراءات الموحدة قد وضعت وبدأ العمل بها، تُعتبر التوصية منقّذة.	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
سنة تقرير مراجعة								
			استعراض دوري لأي تضاربات مؤقّعة أبطلها رؤساء وحدات العمل المعنيون. وينبغي توثيق القدرة على إبطال قواعد الفصل بين المهام ومراقبتها باستعراضها دورياً.	المهام في كياناتهم. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.				
4	2018	A/74/153، الفقرة 82	أوصى المجلس بأن تطبّق الإدارة التشغيل الآلي لإصدار مقترحات الدفع الرئيسية في نظام أوموجا، وأن تقلل إلى أدنى حد من الاستثناءات التي قد تستلزم تنفيذ عمليات لإصدار مقترحات الدفع بصورة مخصصة لحالات يعينها.	طبقت الإدارة التشغيل الآلي لإصدار مقترحات الدفع الرئيسية في نظام أوموجا في عام 2019 للحسابات المستحقة الدفع للتقليل إلى أدنى حد من عدد المدفوعات المخصصة. وترى الإدارة أن العملية الحالية توفر التوازن الصحيح بين الحاجة إلى فرض ضوابط على المدفوعات والحاجة إلى المرونة لتلبية الاحتياجات التشغيلية. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أن اختبار التحقق من المستخدمين لم يجر بعد، تعتبر التوصية قيد التنفيذ.	X		
5	2018	A/74/153، الفقرة 83	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة البيانات المرجعية المتعلقة بالتفاصيل المصرفية من أجل تحديد الحالات التي يكون فيها عدة بائعين مرتبطين بالحساب المصرفي نفسه، وتصحيحها عند اللزوم.	عززت الإدارة عملية تحديث التفاصيل المصرفية في عام 2018 وواصلت تعزيز العملية في عام 2020، ونُفذ في ذلك الوقت نهج "اعرف عميلك" الذي لا تحتفظ الأمم المتحدة بموجبه بالتفاصيل المصرفية دون مراجعتها والموافقة عليها من جانب جهة تتساق محددة مسبقاً لدى البائع. وتقوم الإدارة باستعراض حالات البائعين الذين يشتركون في التفاصيل المصرفية نفسها. ويتم التحقق في كل حالة للوقوف على ما إذا كان الاشتراك في التفاصيل المصرفية مشروعاً. وإذا لم يكن ذلك مشروعاً، يتم حظر البائع في أوموجا، مما يمنع إجراء المزيد من المعاملات. ويتم توثيق نتائج التحليل والإجراءات المتخذة. وتستغرق عملية الاستعراض وقتاً طويلاً وتتطلب عمالة كثيفة، وبالتالي فإن التقدم بطيء بسبب الأولويات المتنافسة ومحدودية الموارد المتاحة.	بالنظر إلى أن الإجراءات قيد التنفيذ، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.	X		
6	2019	A/75/159، الفقرة 31	كرر المجلس توصيته بأن تعد الإدارة خطط مشاريع تحدد بوضوح فرادى المهام، وعلاقات الترابط فيما بينها، ومسارها الحرج، وجداولها الزمنية المفصلة حسب المهمة، وأن تقوم برصدها من أجل المساعدة على إنجاز المشاريع وفقاً للجدول الزمني.	تشير الإدارة إلى أن توصية المراجعة هذه تعود إلى عام 2019، قبل إغلاق مشروع أوموجا، وتشير إلى منتجات عمل محددة لمشروع أوموجا. وقد عزز مكتب إدارة المشاريع في نظام أوموجا خطط المشاريع لعامي 2019 و 2020. وقررت الإدارة أن حجم التفاصيل المحتفظ به في خطط المشاريع يكفي لتوخي الكفاءة فيما يتعلق بوضع ورصد تنفيذ خطط المشاريع الفرعية، التي اختُتمت بنجاح مع انتهاء المشروع في نهاية عام 2020. وتم الانتهاء من تعميم نظام أوموجا وأغلق المشروع في نهاية عام 2020 على النحو الوارد في التقرير المرحلي النهائي للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/76/386) وعلى النحو الذي أقرته اللجنة التوجيهية في اجتماعها الختامي وأقرته كذلك لجنة الإدارة. وهناك تداخل مع توصية مراجعة أخرى (A/77/135، الفقرة 43)	بالنظر إلى أن مرحلة المشروع قد انتهت وأن توصية مماثلة وردت في الفقرة 43 من الوثيقة A/77/135، تُعتبر التوصية من التوصيات التي تجاوزتها الأحداث.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
7	2019	A/75/159، الفقرة 77	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة باستمرار المخاطر التي تواجه إنجاز النشر الكامل لنظام أوموجا بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وأن تنفذ استراتيجيات مناسبة وفي الوقت المناسب لتخفيف حدة تلك المخاطر.	تم الانتهاء من تعميم نظام أوموجا في نهاية عام 2020، على النحو الوارد في A/76/386 وعلى النحو الذي أقرته اللجنة التوجيهية في اجتماعها النهائي وأقرته كذلك لجنة الإدارة. وقامت اللجنة التوجيهية في اجتماعها النهائي بتسوية المخاطر الرئيسية الأربعة المتبقية التي تتبعها وأقرت إغلاقها. ومن بين المخاطر السبعة غير المسواة التي حددها مجلس الإدارة في أداة "Rapport" في 5 أيار/مايو 2022، أغلقت ثلاثة منها، وتواصل الإدارة مراقبة المخاطر الأربعة المتبقية مراقبة حثيثة وسيتم ترحيلها إلى وحدة الإدارة المركزية للمخاطر في نظام أوموجا وفقا للجدول الزمني لنشر وحدة الحوكمة والمخاطر والامتثال. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى القيام بتخفيف حدة المخاطر الرئيسية المتعلقة بالنشر، تعتبر التوصية منقذة.	X		
8	2019	A/75/159، الفقرة 79	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بتحديث سجل المخاطر عندما يجري تحديد جميع المخاطر المتوقعة، وأن تخطط لاستراتيجيات التخفيف المناسبة وترصد تدابير التخفيف، مع الاحتفاظ بسجل المخاطر بوصفه الوثيقة الأساسية لإدارة المخاطر.	تم الانتهاء من تعميم نظام أوموجا في نهاية عام 2020، على النحو الوارد في A/76/386 وعلى النحو الذي أقرته اللجنة التوجيهية في اجتماعها النهائي وأقرته كذلك لجنة الإدارة. وقامت اللجنة التوجيهية في اجتماعها النهائي بتسوية المخاطر الرئيسية الأربعة المتبقية التي تتبعها وأقرت إغلاقها. ومن بين المخاطر السبعة غير المسواة التي حددها مجلس الإدارة في أداة "Rapport" في 5 أيار/مايو 2022، أغلقت ثلاثة منها، وتواصل الإدارة مراقبة المخاطر الأربعة المتبقية مراقبة حثيثة وسيتم ترحيلها إلى وحدة الإدارة المركزية للمخاطر في نظام أوموجا وفقا للجدول الزمني لنشر وحدة الحوكمة والمخاطر والامتثال. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أن سجل المخاطر يجري تسجيله وتحديثه ورصده مركزيا من خلال أداة "Rapport"، تعتبر التوصية منقذة.	X		
9	2019	A/75/159، الفقرة 93	أوصى المجلس بأن تتخذ الإدارة خطوات لإدراج ضوابط التحقق من الصحة في جميع الحقول الهامة في بيانات الموظفين المرجعية، حيثما أمكن ذلك من الناحية التقنية.	تؤكد الإدارة، مسترشدة بأفضل الممارسات المستمدة من نظام SAP والاعتبارات التقنية، وضع جميع ضوابط التحقق الممكنة. وفيما يتعلق ببيانات المستخدمين على وجه التحديد، تؤكد الإدارة أن التحقق من الصحة مطبق في استمارة المستخدمين من خاصية الخدمة الذاتية للموظفين في نظام أوموجا لضمان أن تكون النسبة المئوية الإجمالية للحصة تساوي 100. وأصبحت الحقول المخصصة لأسماء المستخدمين وتواريخ الميلاد والعناوين والعلاقات	بالنظر إلى وضع ضوابط التحقق المعنية والقابلة للتطبيق، تعتبر التوصية منقذة.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
10	2019	A/75/159، الفقرة 120	أوصى المجلس بأن تنشئ الإدارة آلية قوية للرقابة الداخلية لضمان إلغاء أدوار المستخدمين في نظام أوموجا عند انتهاء خدمة الموظفين، ولضمان تحديث أدوار المستخدمين في نظام أوموجا على النحو المناسب عند مغادرتهم لوظائفهم.	اختبرت الإدارة بنجاح العملية الآلية لإلغاء الأدوار في بيئات ما قبل الإنتاج. ومن المتوقع أن يتم النشر الكامل في الربع الثالث من عام 2023، في انتظار الاستعراض النهائي من قبل المجموعة الفرعية الوظيفية المعنية بوصول المستخدمين.	X	بالنظر إلى أن الإجراءات قيد التنفيذ، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		
11	2019	A/75/159، الفقرة 144	أوصى المجلس بأن تتخذ الإدارة إجراءات لاستحداث أدوات واستخدامها في تقييم ما إذا كان المتعلم قادراً، بعد تلقي برنامج التدريب، على استخدام الخاصيات الوظيفية لنظام أوموجا بفعالية.	تقوم الإدارة بوضع وتجريب إطار لتقييم أثر التعلم، إلى جانب مجموعة مصاحبة من الأدوات والتوجيهات، من أجل تطبيقه على نطاق أوسع في جميع المبادرات الرئيسية للتدريب والتعلم في الأمانة العامة. ومن المتوقع أن ينجز هذا التمرين في كانون الأول/ديسمبر 2023.	X	بالنظر إلى أن الإجراءات قيد التنفيذ، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		
12	2020	A/76/131، الفقرة 28	أوصى المجلس بأن تقدم الإدارة في الوقت المناسب تقريراً إلى لجنة الإدارة عن آخر المستجدات المتعلقة بمشروع أوموجا، ولا سيما بشأن المسائل المتصلة بالحالة النهائية للتوسعة 2 لنظام أوموجا، وعمليات الإدماج والتعزيز الإضافية، والتحسينات المستمرة.	قدمت الإدارة تحديثات حول نظام أوموجا إلى لجنة الإدارة في أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر 2022، بما يلبي متطلبات مجلس الإدارة بتقديم تقرير نصف سنوي. واستجابة لشواغل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن نموذج حوكمة نظام أوموجا، طلبت لجنة الإدارة معلومات إضافية في أيار/مايو 2022 للاسترشاد بها في قرار بشأن تواتر التحديثات من شعبة أداة التخطيط المركزي للموارد. وفي اجتماع عقد في حزيران/يونيه 2022، أكدت لجنة الإدارة ضرورة تقديم تحديثات نصف سنوية من الشعبة. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى وضع آلية الإبلاغ وتقديم الإدارة تقريراً نصف سنوي إلى لجنة الإدارة في عام 2022، تعتبر التوصية منقذة.		
13	2020	A/76/131، الفقرة 77	أوصى المجلس بأن تقم الإدارة جدياً القيام بمزيد من عمليات الإدماج فيما بين حلول التوسعة 2 لنظام أوموجا، وأن ترصد حالة تنفيذ عمليات الإدماج تلك لدى تحديدها وتقييمها وترتيبها حسب الأولوية.	تم تنفيذ عمليات الإدماج المشار إليها في تقرير الأمين العام لعام 2021 عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/76/386) في إطار التحسينات المستمرة الموجهة نحو إيجاد حلول الأعمال من خلال هيكل حوكمة نظام أوموجا، ويشار إليها في تقرير الأمين العام لعام 2022 عن التقدم المحرز في تشغيل وتطوير نظام أوموجا (A/77/495). وفي إطار التحسينات المستمرة الموجهة نحو إيجاد حلول الأعمال من خلال هيكل حوكمة نظام أوموجا، سيستمر السعي إلى تحقيق مزيد من الإدماج والاستفادة من فرص التحسين الأخرى. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد، تُعتبر التوصية منقذة.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
14	2020	A/76/131، الفقرة 90	أوصى المجلس بأن تتأكد الإدارة من القيام في الوقت المناسب بإعداد الوثائق اللازمة لكل خطوة من خطوات تطوير البرمجيات، وأن تضع دليلاً لإدارة المشاريع لأغراض مبادرات التحسين المستمر لنظام أوموجا.	وضعت الإدارة دليلاً لإدارة المشاريع من أجل التحسينات المستمرة. ويتضمن الدليل الإطار وجميع الخطوات ذات الصلة لإدخال تحسينات مستمرة على نظام أوموجا. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى وضع دليل إدارة المشاريع للتحسينات المستمرة واستخدام أداة SAP Solution Manager لتتبع كل خطوة من خطوات التحسينات المستمرة، تُعتبر هذه التوصية منقذة.	X		
15	2020	A/76/131، الفقرة 105	أوصى المجلس بأن تجري الإدارة اختبار استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث على أساس دوري وأن تدرج الدروس المستفادة والإجراءات التصحيحية في التحديثات المتعلقة بخطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث.	أجرت الإدارة تدريب محاكاة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث لتطبيقات أوموجا في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وجرى التنسيق لعقد دورة تفصيلية واضحة الخطوات لإشراك جميع الأفرقة المشاركة في خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث. وشملت الأهداف الرئيسية للدورة استعراضاً مفصلاً للخطة، واستعراضاً للدروس المستفادة من التدريب السابق، وتأكيداً على أن الدروس المستفادة قد أُدرجت في الخطة الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري تدريب عالمي ناجح لاستعادة القدرة على العمل في المواقع بعد الكوارث في 11 شباط/فبراير 2023، حيث تم إيقاف تشغيل مركز البيانات الثانوي في مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة في برينديزي، بإيطاليا، وأوقفت جميع خدمات أوموجا ليضع ساعات للتحقق من أن التطبيقات الحيوية للأمم المتحدة يمكن أن تستمر في العمل في جميع الحالات على الرغم من تعطل مركز البيانات بالكامل. وفي إطار استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، يجري استنساخ بيانات نظام أوموجا من مركز البيانات الرئيسي في مرفق الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فالنسيا، إلى قواعد البيانات الاحتياطية لنظام أوموجا التي يستضيفها مركز الخدمات العالمي في برينديزي. ولذلك، فإن عدم توافر مركز الخدمات العالمي في برينديزي كان اختباراً ممتازاً للحل المستخدم حديثاً القائم على استنساخ قاعدة بيانات أوموجا، حيث كان عدد كبير من التغييرات في قاعدة البيانات قد تراكم في مركز البيانات الرئيسي أثناء تعطل المركز الثانوي. وجرى استنساخ البيانات إلى مركز البيانات الثانوي، بمجرد إعادة تشغيله، بسلاسة وأنجز ذلك في غضون ساعات قليلة. وتم توثيق الدروس المستفادة والإجراءات التصحيحية وإدراجها كتحديثات لخطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، وقد أكد ذلك تمرين استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في أوموجا في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى إجراء تدريب استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في عامي 2022 و 2023 وإدراج الدروس المستفادة والإجراءات التصحيحية في تحديثات خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، تُعتبر التوصية منقذة.	X		

الرقم	الحسابات	سنة تقرير مراجعة	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
16	2020	A/76/131، الفقرة 117	كرر المجلس تأكيد توصيته السابقة بأن تجري الإدارة تحليلاً للأرصدة السالبة التي وقف عليها المجلس بالنسبة لكل نوع من أنواع حصص الإجازة، وأن تُقَوِّم وحدة أوموجا لإدارة الموارد البشرية من خلال طلبات للتغيير، حسب الاقتضاء.	نُفِّذَ تحسين يضيف عمليات تحقق لمنع الموظفين من تقديم طلبات متعددة للإجازة السنوية و/أو إجازة زيارة الوطن للفترة نفسها وخصم نقاط إجازة زيارة الوطن بما يتجاوز الحد الأقصى المسموح به وهو 12 نقطة بتاريخ في 14 نيسان/أبريل 2023. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أن التحسين قد نُفِّذَ في تطبيق الإنتاج في نظام أوموجا، فإن التوصية تعتبر منفذة.	X			
17	2020	A/76/131، الفقرة 124	أوصى المجلس بأن تؤدي الإدارة وظيفة الإشراف على إسناد الأدوار، بما في ذلك رصد الفصل بين الواجبات والإبلاغ عن الاستثناءات.	حددت الإدارة وحدة تنظيمية لأداء وظيفة الرقابة في شكل مجموعة فرعية وظيفية جديدة معنية بدخول المستخدمين، وافقت عليها المجموعات الفرعية الوظيفية الأخرى وأقرها المجلس المعني بالتغييرات في نظام أوموجا في 12 نيسان/أبريل 2022. وقامت المجموعة الفرعية الوظيفية المعنية بدخول المستخدمين بتشغيل وعقد اجتماعات بفعالية أيام 28 تموز/يوليه و 3 تشرين الثاني/نوفمبر و 7 كانون الأول/ديسمبر 2022 وفي 1 شباط/فبراير و 22 آذار/مارس 2023. وأرفقت الإدارة محاضر جميع الاجتماعات، إلى جانب العروض التي قُدمت واختصاصات المجموعة الفرعية الوظيفية المعنية بدخول المستخدمين. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أن المجموعة الفرعية الوظيفية المعنية بدخول المستخدمين كانت تعمل بشكل طبيعي في أداء وظيفة الرقابة، تعتبر التوصية منفذة.	X			
18	2020	A/76/131، الفقرة 136	أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة إنتاج جميع الوثائق اللازمة للمحتوى الجديد في الطبقة المعتمدة في نظام الأمم المتحدة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال في إطار عملية تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال وأن تملأ بأثر رجعي الثغرات التقنية في الوثائق للرجوع إليها في التحديثات المقبلة.	وقد أكملت الإدارة 213 نموذجاً معتمداً للبيانات والوثائق المرتبطة بها، من خلال منصة Umoja Analytics. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أنه تم إنتاج الوثائق اللازمة لنماذج البيانات في منصة Umoja Analytics، تعتبر التوصية منفذة.	X			
19	2020	A/76/131، الفقرة 145	أوصى المجلس بأن تعد الإدارة خطة مفصلة لوضع معدل محدد لتسوية الطلبات على المستوى الأول يُحسب استناداً إلى طلبات الخدمة (وليس الحوادث فقط)، ووضع معدل محدد لتسوية الطلبات عموماً بالنسبة لجميع طلبات الخدمة الواردة لتقييم أداء دعم الإنتاج وتخصيص الموارد لمختلف المستويات.	تعتزم الإدارة مواصلة مراقبة ومراجعة وتنقيح أهداف تسوية الطلبات على المستوى الأول بهدف إدراجها في مجموعة محدثة من إجراءات التشغيل الموحدة فيما يتعلق بدعم الإنتاج بحلول نهاية عام 2023.	بالنظر إلى أن الإجراءات قيد التنفيذ، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.	X			

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
20	2020	A/76/131، الفقرة 154	كرر المجلس توصيته بأن تضع الإدارة هيكلًا واضحًا للحكومة لبرنامج رصد التحسينات المستمرة، مع تحديد المسؤوليات بوضوح، وبأن تواصل العمل على تحديد أساليب العمل ذات الأهمية الحرجة وإدراجها في البرنامج.	وثقت الإدارة على نطاق واسع العملية التي تدار من خلالها التحسينات المستمرة لنظام أوموجا وأطلعت المجلس على ذلك. وتجري هذه العملية من خلال المجلس المعني بالتغييرات في نظام أوموجا والمجموعات الفرعية الوظيفية التي تستعرض التغييرات في النظام وتوصي بها. وبرنامج رصد التحسينات المستمرة مشروع فرعي استمر لمدة ثلاث سنوات بمساعدة دائرة عمليات المعلومات المالية. وتشمل عملية إدارة التغيير الآن الإبلاغ الإلزامي من جانب كل مجموعة فرعية وظيفية من خلال الفريق العامل المعني بتحقيق الفوائد عن أي فوائد نوعية أو كمية للتغيير المقترح.	X	بالنظر إلى أن برنامج رصد التحسين المستمر لم ينجح، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		
21	2020	A/76/131، الفقرة 162	أوصى المجلس بأن تجري الإدارة دراسة استقصائية لاعتماد المستخدمين لمنندى iLearn Umoja وتقييم الاستفادة من هذا المورد التدريبي.	تعكف الإدارة حاليًا على وضع اللمسات الأخيرة على تحليل تقييم شامل لاحتياجات التعلم في أوموجا، وستوجه نتائجه أولويات ونهج التعلم في أوموجا اعتبارًا من منتصف عام 2023. وسيشمل التقييم نتائج عن فائدة طريقة المنندى على منصة التعلم iLearn Umoja. ومن المتوقع أن تكتمل هذه العملية بحلول تموز/يوليه 2023.	X	بالنظر إلى أن الإجراءات قيد التنفيذ، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.		
22	2020	A/76/131، الفقرة 182	أوصى المجلس بأن تعكس الإدارة الفوائد الكمية المحدثة في التقرير المرحلي المقبل.	أصبحت الآن الفوائد التي تحققت في السابق من خلال تنفيذ حلول مرحلة أساس أوموجا ومرحلة التوسعة 1 لنظام أوموجا مدمجة بالكامل في نظام أوموجا، على النحو الذي أبرزه التقرير المرحلي عن أداء وتطوير نظام أوموجا (A/77/495، الفقرة 60). وقد سبق للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن أشارت إلى ذلك في الفقرة 56 من تقريرها (A/76/7/Add.20) عن التقرير المرحلي النهائي للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/76/386). وكانت اللجنة الاستشارية قد طلبت معلومات عن الوفورات المقدرة في التكاليف نتيجة لنشر وحدة إدارة سلسلة الإمداد، وأبلغت بأن الفوائد التي تحققت من خلال تنفيذ أسس نظام أوموجا أصبحت الآن جزءًا من نظام أوموجا جرى استيعابه بالكامل. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضًا بأن الفوائد المقبلة ستتشأ من تنفيذ حلول التوسعة 2 لنظام أوموجا وكذلك من التحسينات المستمرة. وسيتم الإبلاغ عن هذه الفوائد من خلال مقترحات ميزانية الجهات القائمة على الأعمال، وسيُرصدها في المستقبل كل من شعبة التحول المؤسسي والمساءلة ومكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أن مقترحات الميزانية الحالية لم تعكس بعد تحقيق الفوائد الكمية لأوموجا، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيد	الحالة بعد التحقق
						تجاوزتها	لم تُنفذ الأحداث
23	2020	A/76/131، الفقرة 212	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة مؤشرات محددة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة التعميم.	اكتملت خطة التعميم ونُفذت بالكامل بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. ووافق على الخطة مدير مشروع أوموجا، واللجنة التوجيهية لنظام أوموجا في اجتماعها الأخير المعقود في 4 أيار/مايو 2022، والذي أشار إلى أن المشروع قد أُغلق وتم تنفيذ التعميم. وتواصل إدارة أوموجا رصد الفاعل لنتائج وأثر التعميم من خلال المؤشرات والإحصاءات مثل اجتماعات المجلس المعني بالتغييرات في نظام أوموجا المعقودة كل شهرين، واجتماعات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعقودة كل أسبوعين، والاجتماعات الشهرية لتنسيق التدريب في نظام أوموجا، والاجتماعات الشهرية لدعم الإنتاج التي يعقدها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاجتماعات نصف الشهرية للمجموعة الفرعية الوظيفية المعنية بدخول المستخدمين والعروض النصف السنوية خلال اجتماعات لجنة الإدارة.	X	بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد، تُعتبر التوصية منفذة.	
24	2021	A/77/135، الفقرة 25	أوصى المجلس بأن تجري الإدارة استعراضا لاحقا للتنفيذ بعد اختتام مرحلة المشروع.	أنجزت الإدارة تقريراً عن الاستعراض اللاحق لتنفيذ مشروع أوموجا. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أن تقرير استعراض ما بعد التنفيذ قد أُعدّ، تُعتبر التوصية منفذة.	
25	2021	A/77/135، الفقرة 43	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة معيارا مشتركا لتخطيط المشاريع ورصدها عبر مختلف الأدوات، مثل التوثيق الواضح للتواريخ المقررة، ولتواريخ الإنجاز الفعلية، وتحديد المسارات الحرجة.	اختتمت الإدارة بنجاح المشروع التجريبي لأداة Monday.com. وتعتمد الإدارة مواصلة نشر هذه الأداة في عام 2023.	X	بالنظر إلى أن الإجراءات قيد التنفيذ، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.	
26	2021	A/77/135، الفقرة 63	أوصى المجلس بأن ترصد الإدارة عن كثب وعلى وجه السرعة عملية التوظيف الجارية لكفالة ملء الوظائف الشاغرة، ولا سيما الوظيفة المخصصة لإدارة المخاطر.	شُغلت وظيفة موظف رئيسي لإدارة البرامج (مد-1)، في الدائرة المعنية بإدارة تنفيذ الأدوات، التي تدير مسائل الامتثال الأمني ومواءمة الضوابط، في 1 أيار/مايو 2022. وبذلت شعبة أداة التخطيط المركزي للموارد قصارى جهدها مركزة كذلك على أنشطة التوعية، لكفالة الاضطلاع بعمليات التوظيف للوظائف الشاغرة بأسرع ما يمكن. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أن الوظيفة المتصلة بإدارة المخاطر قد شُغلت، تُعتبر التوصية منفذة.	
27	2021	A/77/135، الفقرة 70	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بتحديث الاختصاصات وإضفاء الطابع الرسمي عليها حتى يتم بوضوح تحديد الأدوار والمسؤوليات المشتركة بين الأطراف المسؤولة وذلك وفق خطة التعميم.	عرضت الإدارة اختصاصات المجموعة الفرعية الوظيفية المعنية بدخول المستخدمين في ردها على التوصية الواردة في الفقرة 124 من الوثيقة A/76/131، إلى جانب جميع محاضر الاجتماعات والعروض التي قُدمت. وقدمت الإدارة أيضا اختصاصات مشروع الأمم المتحدة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أن الاختصاصات ذات الصلة قد وضعت، تُعتبر التوصية منفذة.	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
28	2021	A/77/135، الفقرة 78	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بالتحقيق في رموز المعاملات المخصصة الحالية البالغ عددها 903 رموز وتحديد ما إذا كان بالإمكان استخدام رموز المعاملات المخصصة استخداماً سليماً أو ما إذا كان ينبغي إزالتها إن كانت لا ترجى منها فائدة.	سُرعَت الإدارة في إجراء تحقيق في رموز المعاملات البالغ عددها 903 رموز. وأُنجز التحقيق وجرَت مشاركة النتائج مع مجلس الإدارة في 8 أيار/مايو 2023. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أنه جرى التحقيق في رموز المعاملات المخصصة الحالية البالغ عددها 903 رموز وقُدِّمت مبررات لقرار الاحتفاظ بها أو إزالتها، تعتبر التوصية منفذة.	X		
29	2021	A/77/135، الفقرة 109	أوصى المجلس بأن تواصل الإدارة إجراء دراسات استقصائية عن رضا المستخدمين عن كل أداة من أدوات التوسعة 2 لنظام أوموجا بغية تحديد مجالات التحسين وزيادة الاشتغال الأمثل من أجل تحفيز اعتماد المستخدمين لهذه الأدوات.	تقوم الإدارة بصياغة خطة، ستُطلع عليها المجموعات الفرعية الوظيفية، لإجراء دراسات استقصائية عن رضا المستخدمين عن كل أداة من أدوات التوسعة 2 لنظام أوموجا.	بالنظر إلى أن الإجراءات قيد التنفيذ، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.	X		
30	2021	A/77/135، الفقرة 126	أوصى المجلس بأن تتعهد الإدارة الجدول الزمني لإدارة التغيير في أداة إدارة الحلول القائمة على برامجيّات SAP في الوقت المناسب ليعكس تحديثات حالة التعامل مع طلبات التغيير ولرصد تنفيذ طلبات التغيير بشكل أفضل.	وتُنفذ الإدارة إجراءات إدارة معلومات التاريخ الرئيسية في أداة إدارة الحلول القائمة على برامجيّات SAP (SAP Solution Manager) وأصدرت هذه الإرشادات لجميع الأفرقة. وتستخدم الأفرقة هذه الإجراءات لتقديم تحديثات عن الحالة في حينه لأنشطة التحسين المستمر الجارية. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أن الإجراءات قد وُضِع ودخل حيز التنفيذ، تُعتبر التوصية منقّذة.	X		
31	2021	A/77/135، الفقرة 132	أوصى المجلس بأن تتشّى الإدارة آلية للتحقق من البيانات من أجل الواجهة البينية بين نظامي أوموجا وإنسبيرا، على أن يكون التحقق فصلياً ويشمل حقول البيانات المحددة.	يجري فريق نظام إنسبيرا عمليات تحقق شهرية من البيانات الرئيسية للموارد البشرية بين نظام أوموجا ونظام إنسبيرا. وقد جرت آخر عملية تحقق في آذار/مارس 2023. وقدم فريق نظام إنسبيرا لقطات شاشة لعملية مقارنة البيانات التي أجريت في نيسان/أبريل 2023. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى وجود العديد من التناقضات في البيانات، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
32	2021	A/77/135، الفقرة 138	أوصى المجلس بأن تستعرض الإدارة وتصحح، حسب الاقتضاء، قيم المنح و/أو المبالغ الإجمالية للفواتير غير الدقيقة في البيانات الرئيسية المتعلقة بالمنح التي تم تحديدها، وأن تحدث الأدلة المساعدة بتوجيهات إضافية لتعزيز العملية حسب الاقتضاء.	زودت شعبة أداة التخطيط المركزي للموارد مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية بقاءة بالمنح المتأثرة التي يتعين تصحيحها. وقام مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية بتحديث الدليل المساعد بتوجيهات إضافية، وهو بصدد استكمال المنح المتأثرة. ومن المتوقع أن تكتمل التحديثات المتبقية للمنح المتأثرة بحلول آب/أغسطس 2023.	بالنظر إلى أن الإجراءات قيد التنفيذ، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
33	2021	A/77/135، الفقرة 147	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة الصيغة النهائية لإجراءات التشغيل الموحدة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال في الأمم المتحدة في الوقت المناسب وأن تنتظر في اعتماد نماذج البيانات التي تُستخدم بتواتر عال كأولوية عليا.	تؤكد الإدارة أنه جرى ترحيل 213 نموذج بيانات معتمد إلى منصة Umoja Analytics، بما في ذلك جميع نماذج البيانات المستخدمة بكثافة. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى عدم توفير إجراءات التشغيل الموحدة فيما يتصل بتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال في الأمم المتحدة، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.	X		
34	2021	A/77/135، الفقرة 154	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بتقييم النموذج الحالي لدعم الإنتاج في نظام أوموجا، وأن توثق بوضوح آلية للإشراف والمساءلة لمعالجة طلبات الخدمات على النحو المطلوب في اتفاق مستوى الخدمات، وأن تحدّث إجراءات التشغيل الموحدة لدعم الإنتاج وفقاً لذلك.	ستتناول شعبة أداة التخطيط المركزي للموارد، بالتعاون مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البنود المشار إليها في التوصية بهدف إدراجها في مجموعة محدثة من إجراءات التشغيل الموحدة لدعم الإنتاج، ستشر بحلول نهاية عام 2023.	بالنظر إلى أن الإجراءات قيد التنفيذ، تُعتبر التوصية قيد التنفيذ.	X		
35	2021	A/77/135، الفقرة 165	أوصى المجلس بأن تطبق الإدارة النهج المبينة في استراتيجية التعلم المتعلق بنظام أوموجا من أجل تصميم الدورات التدريبية، بما في ذلك استخدام حلول التصميم المتوافقة مع المعايير المعمول بها في هذا المجال استناداً إلى أهداف التعلم المختلفة، بالإضافة إلى نشر نقطة وصول واحدة للتعلم إلى جميع التدريبات على العمليات مع وضع خطة تنفيذ مفصلة ومحددة المدد الزمنية، استناداً إلى التقييم العام لموارد التدريب المتعلقة بنظام أوموجا.	وضعت الإدارة عدة حلول رئيسية لتحسين تصميم الدورات التدريبية وتطويرها تمثلياً مع المبادئ المنصوص عليها في الأنشطة المحددة في استراتيجية التعلم المتعلق بنظام أوموجا. وتوجد بالفعل أدوات ومبادرات للتخطيط والتنفيذ، وهي تشمل جوانب إشراك العملاء، وتحديد احتياجات المتعلمين، وسد الثغرات في المهارات، إلى جانب إدخال تحسينات على العمليات التنظيمية الداخلية، المحددة في إطار استراتيجية التعلم المتعلق بنظام أوموجا. وبالنظر إلى أن احتياجات التدريب ومستويات المهارات ومجموعات المتعلمين تتطور وتتغير في منظمة كبيرة ومعقدة ولا مركزية، فإن مشهد التعلم والتدريب ديناميكي ومفتوح باستمرار. ولا تزال الإدارة ملتزمة بتحديد طرائق جديدة عالية الأثر للتدريب والتعلم، تعكس ثقافة وممارسة التحسين المستمر في تطور نظم المنظمة وسياساتها وعملياتها وإجراءاتها.	بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد، تُعتبر التوصية منقذة.	X		
36	2021	A/77/135، الفقرة 187	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بتحديث خطة محددة زمنياً لاستعراض فوائد التوسعة 2 لنظام أوموجا، بحيث يمكن إجراء استعراض الفوائد بمجرد الانتهاء من تثبيت أدوات التوسعة 2 لنظام أوموجا واعتمادها من قبل المستخدمين، ووضع عملية شهرية لضمان تتبع ورصد الفوائد من جميع	أنجزت الإدارة استعراض فوائد الوحدات في التوسعة 2 لنظام أوموجا على النحو المبين في خطة تحقيق الفوائد. وقد أُجري الاستعراض المستكمل وأدرجت نتائجه في مستودع وثائق شعبة التحول المؤسسي والمساءلة. ويتضمن هذا المستودع أيضاً جميع ملاحظات اجتماعات الفريق العامل المعني بتحقيق الفوائد إضافة إلى الوثائق المتعلقة بتتبع الفوائد ومقتطف من استعراض الفوائد من أداة SAP Solution Manager عند كتابة هذا التقرير. وخلال اجتماع الفريق العامل المعني بتحقيق الفوائد في 14 أيلول/	بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد، تُعتبر التوصية منقذة.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
37	2021	A/77/135، الفقرة 206	أوصى المجلس بأن تحدث الإدارة تقدير إجمالي تكلفة الملكية من خلال مراعاة أثر التحسينات التكنولوجية على التكلفة، حالما تتم الموافقة على المسار التكنولوجي.	طلبات التغيير التي تحظى بموافقة المجلس المعني بالتغييرات في نظام أوموجا.	سبتمبر 2022، قُدمت عملية وأدخلت عليها تحسينات لاحقا بحيث أدمج منسق الفريق العامل المعني بتحقيق الفوائد رسميا في المجلس المعني بالتغييرات في نظام أوموجا من خلال المشاركة في اجتماعات المجلس التي يستعرض فيها طلبات التغيير المقدمة للموافقة عليها. ويتابع منسق الفريق العامل المعني بتحقيق الفوائد مراجعة أداة SAP Solution Manager ويعمل مع المجموعات الفرعية الوظيفية لضمان تسجيل الفوائد على النحو المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يجتمع منسق الفريق العامل بانتظام شهريا وعند الحاجة أيضا مع أمانة المجلس المعني بالتغييرات في نظام أوموجا (شعبة أداة التخطيط المركزي للموارد) لضمان الفهم المشترك لمشهد طلبات التغيير من حيث صلته بتسجيل الفوائد والبيانات في أداة SAP Solution Manager.			
					خُذت إجمالي تكلفة الملكية لمراعاة أثر التحسينات التكنولوجية (حزمة التحسين 8 لبرامجيات SAP)، ويجري تنفيذ ذلك في حدود الموارد المتاحة. ونتيجة لذلك، تطلب الإدارة إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أنه لم تقدم تفاصيل حساب إجمالي تكلفة الملكية، بما في ذلك التكلفة المقدرة للتحسينات التكنولوجية، فإن التوصية تعتبر قيد التنفيذ.	
المجموع								
					37	19	17	0
النسبة المئوية								
					100	51	46	3

المرفق الثالث

حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق		
						قيد	تجاوزتها	تُنفذ
1	2017	A/73/157 ، الفقرة 316	يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بتحديث وحساب إيرادات الإيجار المناسبة والمحتملة لأماكن العمل على أساس العقود الحالية، والبيانات والافتراضات الواقعية، مع مراعاة عدد الموظفين المنقلين، وتكلفة الإيجار المناسبة (باستخدام مبدأ الاستقلالية) وتحديد توزيع محدث لتمويل مفوضية حقوق الإنسان.	التاريخ المستهدف للإنجاز هو منتصف عام 2026. ولا يمكن تنفيذ هذه التوصية تنفيذًا كاملاً حتى نهاية الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث.	تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
2	2017	A/73/157 ، الفقرة 318	أوصى المجلس بأن تحمّل الإدارة تكلفة الصيانة وتكلفة توفير السلامة والأمن في المبنى الجديد بصورة تناسبية على جميع المستخدمين المحتملين وفقاً لاحتياجاتهم الفردية.	التاريخ المستهدف للإنجاز هو منتصف عام 2026. ولا يمكن تنفيذ هذه التوصية تنفيذًا كاملاً حتى نهاية الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث.	تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
3	2019	A/75/135 ، الفقرة 114	أوصى المجلس بأن يضطلع مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتحديد وتوثيق استراتيجية شاملة ذات وجهة تطلّعية بشأن الكيفية التي يمكن بها لطريقة نمذجة معلومات البناء أن تدعم المكتب طوال عمر مباني قصر الأمم بأكمله.	يستمر إحراز تقدم ولا يزال من المتوقع التنفيذ في نيسان/أبريل 2024.	تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
4	2019	A/75/135 ، الفقرة 225	أوصى المجلس بأن يصمم فريق الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث جميع تركيبات الإضاءة الاصطناعية لتغطية متطلبات الإضاءة مع تقليل مستويات الضوء الاقتحامي واستخدام الطاقة إلى أدنى حد ممكن من أجل تقديم مثال جيد للدفاع عن سماء الليل.	يدير نظام إدارة المباني الذي يشغله قسم إدارة المرافق التابع لخدمات الدعم المركزية الإضاءة الاصطناعية في الهواء الطلق في جميع أنحاء مجمع مكتب الأمم المتحدة في جنيف. والإضاءة الخارجية على النحو المتوخى إلزامية للصحة والسلامة من أجل تأمين ممر المشاة إلى المدخل الرئيسي للمبنى. والمنطقة التي يقع فيها المبنى الدائم الجديد H منطقة مظلمة حالياً ويحتمل أن تكون خطرة في الليل. ويعتزم فريق الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث تقليل مستويات الضوء الاقتحامي واستخدام الطاقة باستعمال تقنية الصمامات الثنائية الباعثة للضوء امتثالاً لقيود الصحة والسلامة. وتُشغّل الإضاءة الخارجية حالياً عندما ينخفض مستوى الإضاءة الطبيعية إلى ما دون 200 لوكس بين الساعة 4 مساءً و 9 صباحاً بين المباني وفي مناطق مواقف السيارات. وبالتالي فإن الاستخدام الفعلي للإضاءة مرهون بالموسم. ويمكن التحكم في الإضاءة حسب المنطقة ويمكن ضبط نقطة بدء التدخل وإعدادات التوقيت مباشرة من نظام إدارة المبنى. ولذلك، يتحكم القسم في الإضاءة لتقليل التلوث الضوئي والسماح للضوء الطبيعي من السماء خلال الليل.	تُعتبر التوصية منقّدة.	X		

الرقم	مراجعة الحسابات	سنة تقرير	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِذَت	نُفِذَت	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
5	2022	A/77/94، الفقرة 102	أوصى المجلس بأن يواصل فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث البحث عن الفرص التي تؤثر بشكل إيجابي على أهداف مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وأن تكون لديه خطط احتياطية جاهزة في حال حصول المخاطر التي تشكل تحدياً لإنجاز المشروع في حدود الميزانية.	أعدت الشركة المعنية بإدارة المخاطر المتعاقدة مع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث قائمة عمل للمشروع تحدد المخاطر وتدابير الرقابة والخطط الاحتياطية والإجراءات التي يجب اتخاذها. وتُحدَّث هذه القائمة باستمرار وتجري مراجعتها بانتظام مع المسؤولين المعنيين بالمخاطر. وتبحث الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث باستمرار عن فرص لإحداث أثر إيجابي على المشروع من خلال خفض التكاليف. فعلى سبيل المثال، حددت الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث عدداً من تدابير هندسة القيمة التي كان لها أثر على المشروع.	X	تُعتبر التوصية منقّدة.				
6	2022	A/77/94، الفقرة 110	أوصى المجلس بأن يخصص فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث جميع التكاليف لإزالة آثار الأسبستوس في الأصول قيد الإنشاء وأن يقيم اتصالات مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف بشأن المعالجة المحاسبية لتحويل هذه التكاليف إلى الأصل النهائي.	فيما يتعلق بمعالجة تكاليف إزالة الأسبستوس، يؤكد فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث أن هذه التكاليف تُسجَّل تحت بند الأصول قيد الإنشاء. وستحوَّل هذه التكاليف إلى الأصل النهائي بعد إنجاز الأعمال في المباني المعنية. ولذلك، يمكن اعتبار هذه التوصية منقّدة اعتباراً من إقفال حسابات عام 2021 في نهاية السنة.	X	تُعتبر التوصية منقّدة.				
7	2022	A/77/94، الفقرة 123	أوصى المجلس بأن يضمن فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث معالجة الأشغال والاختبارات والعيوب الواردة في قائمة العيوب والنواقص في أسرع وقت ممكن.	يؤكد فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث أن الأشغال جارية لضمان الانتهاء من أشغال قائمة العيوب والنواقص في أسرع وقت ممكن. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2022، جرى بالفعل معالجة أكثر من 80 في المائة من البنود على قائمة العيوب والنواقص. وفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث يشارك مشاركة كاملة في الإشراف على الأشغال وإنجازها - إلى جانب الزملاء في قسم إدارة المرافق في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بهدف الوصول بالأمور المعلقة إلى نهاية مرضية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بإجراء متابعات أسبوعية للتحقق من صحة البنود التي جرت معالجتها ويعقد اجتماعات منتظمة مع المقاول لتحديد أي البنود على قائمة العيوب والنواقص لا تزال عالقة. وتود الإدارة أن تشير إلى أنه بالإضافة إلى الضمانات التعاقدية القائمة للتخفيف من المخاطر المحددة، جرى تعليق جزء من طلب الدفع. ويرتبط الإفراج عن المبالغ ذات الصلة بوضع المقاول للمسات الأخيرة على البنود المدرجة في قائمة العيوب والنواقص. وعلاوة على ذلك، فإن الاحتفاظ بموارد تخص المقاول في الموقع سيكبده تكلفة مباشرة، ومن مصلحته إنجاز المهام على وجه السرعة.	X	تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.				
8	2022	A/77/94، الفقرة 125	أوصى المجلس بأن يشرف فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث على أعمال التشغيل والصيانة التي يضطلع بها المقاول فيما يتعلق بالنظم التي لم تقبل بعد بشكل نهائي على النحو الوارد في قائمة العيوب والنواقص إلى أن يوافق فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث موافقة كاملة على هذه النظم	يشرف مكتب الأمم المتحدة في جنيف على الأعمال وعلى إنجازها. والمقاول مسؤول عن تشغيل وصيانة الأنظمة التي لم تُسلم بعد. وبمجرد تسليم النظم، ينقل تشغيلها وصيانتها إلى قسم إدارة المرافق، باستثناء حالات معينة، مثل الأشجار والشجيرات والنباتات، حيث يوجد شرط تعاقدى للصيانة من جانب المقاول خلال فترة زمنية معينة بعد التسليم.	X	تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.				
				وقد ناقش فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث موضوع تشغيل وصيانة الأنظمة التي لم تُسلم بعد منذ بعض الوقت. وخلص الفريق إلى أنه على						

الرقم	الحسابات	مراجعة التقرير	سنة تقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قييد	الحالة بعد التحقق
		المرجعي					تجاوزتها	تمت
							لم تُنفذ	الحالة بعد التحقق
				ويمكن بعد ذلك لمكتب الأمم المتحدة في جنيف تشغيلها وصيانتها.	الرغم من فائدة الحصول على سجلات الصيانة، فسيكون من الصعب فرض الحصول عليها ما دام المقاول يقدم الضمانات المطلوبة عند التسليم.		قسم إدارة المرافق من تفعيل الضمان الذي قدمه المقاول، لأن القسم لن يعرف أي الأعمال قد نُفذت فعلاً.	
9	2022	A/77/94، الفقرة 134		أوصى المجلس بأن يتخذ فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث الخطوات اللازمة لإيجاد اتفاق مع المقاول بشأن المبنى H بما يتيح للألواح الشمسية إنتاج الكهرباء في أقرب وقت ممكن.	يستلزم توصيل الألواح الشمسية بشبكة التوزيع تركيب عداد محدّد للشبكة، وهو ما لم يُذكر في التصميم الهندسي. وقد طُلب من المقاول تغيير ذلك لتركيب هذه المعدات. وتجرى مناقشات بشأن إبرام اتفاق تجاري بين فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث والمقاول ومن المتوقع أن تختتم بحلول نهاية العام.	X	تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	
10	2022	A/77/94، الفقرة 150		أوصى المجلس بأن يقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بتحليل الأسباب والظروف المقترنة بكيفية حدوث هذه الأخطاء.	بعد إصدار ملاحظات مراجعة الحسابات التي قدّمها المجلس، التقى فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث على الفور مع المصمم لمناقشة وتحليل أسباب حدوث هذه الأخطاء المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في المبنى H. وبعد التحليل والمناقشة مع المقاول، خلص تقييم الفريق لما حدث بشأن المسائل المتصلة بتلك التسهيلات إلى أنه كانت هناك بعض الحالات التي لم تُستوف فيها متطلبات القوانين المتنافسة فيما يتعلق بالسلامة من الحرائق وبسلامة الأرواح وإمكانية الوصول على النحو الملائم، مما أدى إلى عدم تضمين الأعمال التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة بالكامل. وعلاوة على ذلك، لاحظ فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث نقصاً في الموارد فيما يتعلق بتوفير الإشراف التفصيلي ومراجعة التصاميم الهندسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، مستوفٍ وظيفة المهندس المعماري (ف-4) التي أُضيفت إلى الفريق إشرافاً إضافياً فيما يتعلق بالتصاميم الهندسية في المستقبل.	X	ويعتبر أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	
11	2022	A/77/94، الفقرة 151		أوصى المجلس بأن يقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بوضع مجموعة واضحة من التعليمات وتعزيز رصد استراتيجية إدماج منظور الإعاقة الخاصة به.	لا يحتوي مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث نفسه على استراتيجية إدماج منظور الإعاقة. ويقود مكتب الأمم المتحدة في جنيف استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ويساهم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في تلك الاستراتيجية. ويضمن الفريق الامتثال للوائح المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في البلد المضيف في جميع أعمال التجديد والبناء. وقد أعدت شركة التصميم المتعاقدة مع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث خطة رئيسية فيما يتعلق بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في عام 2018 وصفت النطاق اللازم لدمج ميزات تلك التسهيلات في قصر الأمم. ويرصد فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث الخطة من خلال مراجعة التصاميم الهندسية والقيام بالزيارات الميدانية والإشراف، ويراجع الفريق المعني بالإعاقة والإدماج في مكتب الأمم المتحدة في جنيف كل قسم من أقسام العمل عند اكتماله.	X	تُعتبر التوصية منقّدة.	

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيود	الحالة بعد التحقق
12	2022	A/77/94، الفقرة 152	أوصى المجلس بأن يقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بفحص فواتير المقاول لتحديد ما إذا كان المقاول قد دُفع له أجر زائد.	استعرض فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث هذه المسألة وتوصل إلى الاستنتاجات الواردة أدناه.	تُعْتَبَر التوصية منفذة. X	تُعْتَبَر التوصية منفذة. X	تجاوزتها
<p>اقترح فريق التصميم تركيب أبواب بمصراعين غير متساويين خلال مرحلة التصميم.</p> <p>وخلال مرحلة البناء، وجّه انتباه المقاول إلى أن المصراع الأصغر كان صغيراً جداً بحيث لا يمكن تثبيت مغلاق للباب، وهو أمر ضروري، لأن هذه الأبواب مقاومة للحريق. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب استخدام باب بمصراعين، كان عرض الباب الأقصى عند استخدامه للخروج الطارئ أقل من 1,2 متراً، وهو أقل من متطلبات السلامة من الحرائق وسلامة الأرواح. ولذلك، قرر الفريق تركيب أبواب بمصراع واحد الأمر الذي من شأنه حل هذه المسألة تقنياً واعتبرها محايدة من حيث التكلفة.</p> <p>وعقب بعد تقرير مراجعي الحسابات، قِيمَ الخبر الاستشاري المكلف بالتكلفة في تموز/يوليه 2022 أنه من الناحية النظرية، كان من الممكن أن تكون التكلفة أقل. وكان فرق التكلفة سيبلغ حوالي 9 000 فرنك سويسري؛ بيد أن ذلك كان نظرياً فحسب. وكما ذكر الخبر الاستشاري المكلف بالتكلفة، لم يُضْمَنَ جدول الكميات معدلات للمقارنة، وكان من الضروري إجراء مناقشات كثيرة للتوصل إلى مبلغ أقل لأن المقاول كان سيعترض ويجد عروض أسعار لخفض فرق التكلفة (أو حتى إلغاؤه). ولم يسلك الفريق هذا الطريق قدماً خلا مرحلة البناء وذلك من أجل مصلحة المشروع ولإعطاء الأولوية للعديد من المسائل الأخرى المتعلقة بالبناء بالتوازي مع ذلك، واعتبر أن الخيار العديم التأثير على التكلفة هو اتفاق مقبول.</p> <p>وأخيراً، عمل الفريق مع الخبر الاستشاري المكلف بالتصاميم وأعد حلاً لمشكلة الأبواب عن طريق تركيب فتاحات مغناطيسية تتصل بنظام مكافحة الحرائق في المبنى تتيح بقاء الأبواب مفتوحة وتغلقها عند تشغيل إنذار الحريق. وشكل ذلك حلاً فيما يتعلق بمشكلة إمكانية الوصول عند الخروج من المراحل الخاصة بذوي الإعاقة.</p>							
13	2022	A/77/94، الفقرة 161	أوصى المجلس بأن يقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بتحسين إمكانية الوصول إلى الممر بالقرب من حمام ملائم لذوي الإعاقة وجعل مساحة التحرك متوافقة تماماً مع إطار تيسير إمكانية الوصول.	تلقى فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تصميمًا هندسيًا من المصمم المتعاقد معه بالاتفاق مع وكالة الاستشارات السويسرية. ويعكف الفريق الآن على إيجاد مقاول للقيام بهذا العمل بالتشاور مع زملاء من قسم إدارة المرافق في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.	تُعْتَبَر التوصية منفذة. X	تُعْتَبَر التوصية منفذة. X	تجاوزتها
<p>ويتعامل فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث مع تصحيح هذه الأخطاء كمسألة ذات أولوية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تناول الفريق على الفور المسائل مع شركة التصميم المتعاقد معها، التي قدمت تصاميم معدلة، ولا تزال الإجراءات التصحيحية جارية. وقد أعد المصمم خطة عمل شاملة فيما يتعلق بالتسهيلات</p>							

الرقم	الحسابات	المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قييد	الحالة بعد التحقق
						تُنفَّذت	تُنفَّذت
						لم تُنفَّذ	تجاوزتها
14	2022	A/77/94، الفقرة 162	أوصى المجلس بأن يستعرض فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث أسباب عدم تنفيذ التغييرات في هذا المجال تنفيذًا كافيًا بما يتيح فهم الدروس المستفادة وتطبيقها.	تلقى فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تصميمًا هندسيًا من المصمم المتعاقد معه بالاتفاق مع وكالة الاستشارات السويسرية. ويعكف الفريق الآن على إيجاد مقاول للقيام بهذا العمل بالتشاور مع زملاء من قسم إدارة المرافق في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.	ويُعتبر أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	X	
			ويتعامل فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث مع تصحيح هذه الأخطاء كمسألة ذات أولوية. وتحقيقًا لهذه الغاية، تناول الفريق على الفور المسائل مع شركة التصميم المتعاقد معها، التي قدمت تصاميم معدلة، ولا تزال الإجراءات التصحيحية جارية. وقد أعد المصمم خطة عمل شاملة فيما يتعلق بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة لتصحيح أخطاء التصميم المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. وقام فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بتقدير تكلفة التعديلات اللازمة لحل المسائل المتصلة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. وقد بدأ الفريق الآن مشاورًا مع قسم إدارة المرافق لتقييم أفضل إجراءات الشراء، باستخدام العقود التي أبرمها القسم من أجل إدارة الوقت والتكاليف بأقصى قدر من الفعالية.	ويقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بتطبيق الدروس المستفادة لتجنب مثل هذه الأخطاء في المستقبل. وكما هو موضح أعلاه، تُعزِّز الفريق بمهندسين معماريين (ف-4) وكذلك بموظفين إضافيين لمراقبة الجودة سيوفرون إشرافًا إضافيًا على التصميم الهندسي في المستقبل ويديرون عقد شركة التصميم عن كثب. وبالإضافة إلى ذلك، كان الفريق العامل المعني بإدماج منظور الإعاقة مشاركا نشطًا وسيجري مراجعة/تدقيقًا للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة.			

الرقم	الحسابات	مراجعة التقرير	سنة تقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيود	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق	
15	2022	A/77/94، الفقرة 180	أوصى المجلس أن يقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، بالتنسيق مع الوكالة الاستشارية السويسرية، بتنفيذ بناء ملائم لذوي الإعاقة في جميع الأسطح الكائنة تحت السلاالم.	تلقي فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تصميمًا هندسيًا من المصمم المتعاقد معه بالاتفاق مع وكالة الاستشارات السويسرية. ويعكف الفريق الآن على إيجاد مقاول للقيام بهذا العمل بالتشاور مع زملاء من قسم إدارة المرافق في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.	X	تُعتبر التوصية منقّدة.				
				ويتعامل فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث مع تصحيح هذه الأخطاء كمسألة ذات أولوية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تناول الفريق على الفور المسائل مع شركة التصميم المتعاقد معها، التي قدمت تصاميم معدلة، ولا تزال الإجراءات التصحيحية جارية. وقد أعد المصمم خطة عمل شاملة فيما يتعلق بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة لتصحيح أخطاء التصميم المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. وقام فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بتقدير تكلفة التعديلات اللازمة لحل المسائل المتصلة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. وقد بدأ الفريق الآن مشاوراً مع قسم إدارة المرافق لتقييم أفضل إجراءات الشراء، باستخدام العقود التي أبرمها القسم من أجل إدارة الوقت والتكاليف بأقصى قدر من الفعالية.						
				ويقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بتطبيق الدروس المستفادة لتجنب مثل هذه الأخطاء في المستقبل. وكما هو موضح أعلاه، تُعزّز الفريق بمهندس معماري (ف-4) وكذلك بموظفين إضافيين لمراقبة الجودة سيوفرون إشرافاً إضافياً على التصاميم الهندسية في المستقبل ويديرون عقد شركة التصميم عن كثب. وبالإضافة إلى ذلك، كان الفريق العامل المعني بإدماج منظور الإعاقة مشاركاً نشطاً وسيجري مراجعة/تدقيقاً للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في أقسام المباني التاريخية عندما ينهيها المقاول للتبني إلى أي مسائل متعلقة بتلك التسهيلات تحتاج إلى تصحيح قبل تسليم المبنى.						
16	2022	A/77/94، الفقرة 186	أوصى المجلس بأن يزيل فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث الحواجز المادية والتقنية المبيّنة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في أقرب وقت ممكن.	تلقي فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تصميمًا هندسيًا من المصمم المتعاقد معه بالاتفاق مع وكالة الاستشارات السويسرية. ويعكف الفريق الآن على إيجاد مقاول للقيام بهذا العمل بالتشاور مع زملاء من قسم إدارة المرافق في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.	X	تُعتبر التوصية منقّدة.				
				ويتعامل فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث مع تصحيح هذه الأخطاء كمسألة ذات أولوية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تناول الفريق على الفور المسائل مع شركة التصميم المتعاقد معها، التي قدمت تصاميم معدلة، ولا تزال الإجراءات التصحيحية جارية. وقد أعد المصمم خطة عمل شاملة فيما يتعلق بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة لتصحيح أخطاء التصميم المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. وقام فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بتقدير تكلفة						

الرقم الحسابات المرجعي	مراجعة التقرير	سنة تقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	تُعَدَّت التنفيذ لم تُنَفَّذ الأحداث	قيده تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
------------------------	----------------	-----------	--------------	------------	--------------	--------------------------------------	---------------	-------------------

التعديلات اللازمة لحل المسائل المتصلة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. وقد بدأ الفريق الآن مشاورة مع قسم إدارة المرافق لتقييم أفضل إجراءات الشراء، باستخدام العقود التي أبرمها القسم من أجل إدارة الوقت والتكاليف بأقصى قدر من الفعالية.

ويقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بتطبيق الدروس المستفادة لتجنب مثل هذه الأخطاء في المستقبل. وكما هو موضح أعلاه، تُعزِّز الفريق بمهندس معماري (ف-4) وكذلك بموظفين إضافيين لمراقبة الجودة سيوفرون إشرافاً إضافياً على التصميم الهندسية في المستقبل ويديرون عقد شركة التصميم عن كثب. وبالإضافة إلى ذلك، كان الفريق العامل المعني بإدماج منظور الإعاقة مشاركاً نشطاً وسيجري مراجعة/تدقيقاً للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في أقسام المباني التاريخية عندما ينهيها المقاول للتبنيه إلى أي مسائل متعلقة بتلك التسهيلات تحتاج إلى تصحيح قبل تسليم المبنى.

أوصى المجلس بأن ينظر مكتب الأمم المتحدة في جنيف في جنيف يوافق مكتب الأمم المتحدة في جنيف المجلس في رأيه أنه ينبغي لعملية التغيير أن تتم في أسرع وقت ممكن لضمان إحراز تقدم في الأعمال في الوقت المناسب. ولهذا الغرض، واستناداً إلى الدروس المستفادة من إدارة إنشاء المبنى H، عمل مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية وخبير استشاري من الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين على إعداد عملية تغيير عاجلة. وتتيح هذه العملية بعض المرونة في الحالات التي يقرر فيها مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن المخاطر المرتبطة بالتأخر في تنفيذ تغيير معين قد تفوق المخاطر المرتبطة ببعض عدم اليقين فيما يتعلق بالأثر الدقيق على التكلفة وعلى الوقت اللازم لإنجاز التغيير وقت القيام به. ونتيجة لذلك، يتضمن كلٌّ من عقد أعمال التجديد فيما يتعلق بالمباني التاريخية وشكل عقد الإنشاء الذي سيستخدم في المبنى E حكماً بشأن عملية تغيير معجلة (إضافة إلى عملية التغيير العادية). وطوال عملية التغيير المعجلة، يجوز للأمم المتحدة أن تطلب من مقاول البناء أن يشرع في إجراء تغييرات، تصل إلى مبلغ إجمالي محدد بالدولار، دون أن يكون الطرفان قد اتفقا مسبقاً على جميع الشروط بما في ذلك النطاق والسعر والوقت.

ويحتوي عقد تجديد المباني التاريخية على شرط تعاقدى للتغييرات المعجلة التي تخضع لسقف إجمالي قدره 1 مليون دولار. ولمعالجة ملاحظة المجلس وتحسين عملية أوامر التغيير، عمل فريق مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بالتشاور مع قسم المشتريات والنقل ومكتب الشؤون القانونية لإزالة الحد الأقصى في عقود المباني التاريخية وعقد المبنى E. وقد أدرجت عملية في الدليل البرنامجي للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث يجري بموجبها "إعادة تعيين" الحد الأقصى بعد استعراضه من قبل لجنة. وسيتيح هذا التغيير للأمم المتحدة مزيداً من المرونة فيما يتعلق بالطلب من المقاول البدء في تنفيذ

17 2022 A/77/94،
الفقرة 196

الرقم الحسابات	مراجعة التقرير	سنة تقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيّد	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
الرقم الحسابات	مراجعة التقرير	سنة تقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيّد	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
18	2022	A/77/94، الفقرة 206	أوصى المجلس بأن ينظر مكتب الأمم المتحدة في جنيف في إمكانية المطالبة بدفع تعويضات التأخير في الإنجاز شبه المكتمل للقسمين 3.A و 3.B من المبنى H عندما تُعزى التأخيرات إلى المقال، وفي الحجم الذي يمكن أن تبلغه تلك التعويضات.	قبلت الإدارة هذه التوصية. وقام فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية وقسم المشتريات والنقل والخبراء الاستشاريين، بتحليل عقد المبنى H وحساب مبلغ التعويضات عن التأخير في إنجاز القسمين 3.A و 3.B من المبنى H عندما تُعزى التأخيرات إلى المقال. وأجري هذا التحليل استجابة للبيان المالي الصادر من شركة Implenia Switzerland بتاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 عقب الإنجاز شبه المكتمل. وقد قيمت الأمم المتحدة البيان المالي وردت عليه في 1 تموز/يوليه 2022، وطلبت من المقال إثبات ما قدمه من بيانات بشأن التكاليف الإضافية وتمديد المهل الزمنية.	تُعتبر التوصية منقّدة. X			الأعمال المتعلقة بالتغييرات التي تقل قيمتها عن 250 000 فرنك سويسري في الوقت المناسب. وسيؤدي هذا التغيير إلى تسريع عملية التغيير، حيث لن تكون هناك حاجة لتعديل العقد بمجرد الوصول إلى عتبة 1 مليون دولار. وبدلاً من ذلك، هناك آلية رصد داخلية لضمان وجود ضوابط داخلية كافية مع السماح بتنفيذ التغييرات بشكل أسرع.
19	2022	A/77/94، الفقرة 219	أوصى المجلس بأن تعمل وحدة الخدمات المسؤولة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بشكل وثيق مع فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وأن تواصل العمل على تقييم ما إذا كان تنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث سيفي فعلياً بتوقعات الدول الأعضاء بتخفيض	عقب تسليم المبنى الجديد H، سيجري قسم إدارة المرافق التابع لمكتب الأمم المتحدة في جنيف دراسة شاملة لوثائق التسليم ودليل العمليات والصيانة. وقد أجريت مسوحات مادية لمكونات المبنى. وبناء على ذلك، من المتوقع أن تكون اتجاهات تكاليف التشغيل للمبنى H متاحة خلال الربع الثالث من عام 2023. وسيجري تقييم تكاليف الصيانة المتعلقة بالمباني الأخرى عند	تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ. X			وفيما يتعلق بعملية التغيير العادية، اقترح فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث صياغة لتعديل البنود ذات الصلة في العقود لكل من المبنى E والمباني التاريخية. وفي نهاية المطاف، لم يوص مكتب الشؤون القانونية بإدخال تغييرات على عملية التغيير المعتادة في العقد، لأنه أكد أن الحكم المنقح سيزيد كثيراً من احتمال قيام المقال بتقديم مطالبات ضد المنظمة. وتؤكد المنظمة أنه ينبغي لها وللمقال أن يتوصلا إلى اتفاق كامل بشأن نطاق التغيير ووقته وأثره على التكلفة قبل الشروع في التغيير. وتذكر المنظمة أن هذا النهج المتبع في إدارة التغييرات التعاقدية يتسق مع المشاريع الرأسمالية الأخرى في الأمم المتحدة، مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر ومشروع التشييد الجارية في بانكوك وأديس أبابا.

الرقم	مراجعة الحسابات	سنة تقرير	التقرير	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق
			المرجعي				قيّد تجاوزتها تُعذّر التنفيذ لم تُنفذ الأحداث
20	2022	A/77/94، الفقرة 220	أوصى المجلس بأن يقدم مكتب الأمم المتحدة في جنيف تقريراً إلى الجمعية العامة عن اتجاهات تكاليف صيانة وتشغيل قصر الأمم.	تكاليف الصيانة التي تتحملها الميزانية العادية لعمليات الأمانة العامة للأمم المتحدة في جنيف.	الانتهاء من أعمال الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وتسليم المباني. وسيحدد نوع الصيانة التي يتعين إجراؤها على أساس تحليل التكاليف والعوائد.	X	تُعذّر التوصية منقّدة.
21	2022	A/77/94، الفقرة 232	أوصى المجلس بأن يقرر مكتب الأمم المتحدة في جنيف ما إذا كان سيقوم بإجراء صيانة إصلاحية أم صيانة وقائية للمعدات والبنية التحتية، أو المزج بين النوعين، استناداً إلى تحليل الأهمية الحاسمة والتكلفة والعائد.	عقب تسليم المبنى الجديد H، سيجري قسم إدارة المرافق التابع لمكتب الأمم المتحدة في جنيف دراسة شاملة لوثائق التسليم ودليل العمليات والصيانة. وقد أجريت مسوحات مادية لمكونات المبنى. وبناء على ذلك، من المتوقع أن تكون اتجاهات تكاليف التشغيل للمبنى H متاحة خلال الربع الثالث من عام 2023. وسيجري تقييم تكاليف الصيانة المتعلقة بالمباني الأخرى عند الانتهاء من أعمال الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وتسليم المباني. وسيحدد نوع الصيانة التي يتعين إجراؤها على أساس تحليل التكاليف والعوائد.	X	تُعذّر هذه التوصية قيد التنفيذ.	
22	2022	A/77/94، الفقرة 244	أوصى المجلس ببدء اختبارات استيراد بيانات من شكل تبادل معلومات عمليات تشييد المباني إلى نظم إدارة المرافق بمعونة الحاسوب في غضون مهلة قصيرة.	تعقد الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث اجتماعاً كل أسبوعين بين فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وقسم إدارة المرافق لمراجعة وثائق تسليم نمذجة معلومات البناء، بما في ذلك ملفات معلومات عمليات تشييد المباني. واجتمع فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث مع قسم إدارة المرافق وشركة Implenia لمعالجة محتويات ملفات معلومات عمليات تشييد المباني، وقدمت الشركة مراجعة جديدة للملفات في 25 آب/أغسطس 2022 تناولت فيها تعليقات الفريق. وتجري حالياً جولة مراجعة ثانية لمحتويات ملفات معلومات عمليات تشييد المباني، ويتوقع الفريق التسليم النهائي من شركة Implenia.	X	تُعذّر التوصية منقّدة.	
					ويدرك فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث أن قسم إدارة المرافق يختبر الملفات المراد دمجها مع برنامج إدارة المرافق بمعونة الحاسوب بمساعدة شركة متخصصة، وقد استعان بشخص محدّد للمساعدة فيما يتعلق بقابلية التشغيل البيئي لملفات معلومات عمليات تشييد المباني وبرنامج صيانة إدارة المرافق التابع للقسم.		
23	2022	A/77/94، الفقرة 257	أوصى المجلس بأن يقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بتحسين رقابته على عمل شركة خدمات التصميم وإجراءات مراقبة الجودة التي تتخذها لضمان أن تكون التصميمات التقنية أكثر وضوحاً ودقة في المستقبل.	قبلت الإدارة هذه التوصية. وتحقيقاً لهذه الغاية، استأجر فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث موارد معمارية إضافية لتوفير الإشراف على شركة خدمات التصميم. وقد أضافت الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وظيفة مؤقتة إضافية لمهندس معماري (ف-4)، على النحو المطلوب في التقرير المرحلي السنوي الثامن عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث للأمين العام (A/76/350) ووافقت عليها الجمعية العامة لاحقاً في قرارها 246/76 ألف و 263/77 ألف للفترة 2022-2023. كما قام فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بتعيين مهندس معماري إضافي لتقديم الدعم من خلال شركات	X	تُعذّر التوصية منقّدة.	

الرقم	الحسابات	المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت التنفيذ لم تُنفذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
سنة تقرير	مراجعة التقرير							
24	2022	A/77/94، الفقرة 259	أوصى المجلس بأن يقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بتقييم ما إذا كان من الممكن استرداد أي تكاليف إضافية تكون قد نشأت نتيجة لعدم دقة التصميم التقني أو عدم اكتماله.	توافق الإدارة على أنه قد يكون من الممكن استرداد بعض التكاليف المتصلة بالخطأ والسهو، ولكن المنظمة ستحتاج إلى إثبات الخطأ الجسيم من جانب المقاول. وهذا قرار لا ينبغي أن يتخذه فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث فحسب، بل يتعين أن يتخذه كبار أعضاء المنظمة. وسيتعين اتخاذ القرار بناء على مشورة مكتب الشؤون القانونية مع مراعاة التامة لجميع المخاطر المرتبطة بالإجراءات القانونية.	توافق الإدارة على أن تشير كذلك إلى أن المهندسين المعماريين والمهندسين لديهم خطة تأمين تشمل المسؤولية المهنية عن الأخطاء والسهو لتغطية أي مطالبات تنشأ عن جودة منتج عملهم. فهم مسؤولون، بوصفهم مصممين محترفين، عن أداء الخدمات بدرجة المهارة والعناية والاجتهاد التي يمارسها عادة محترفون آخرون معترف بهم في مشاريع مماثلة، لكنهم ليسوا مسؤولين عن تقديم نتيجة مثالية. وهناك معايير مرجعية سائدة في قطاع الإنشاء تتعلق بالمطالبات التي يتعين فرضها على حالات التقصير الجسيم وسوء الممارسة	لم تنفذ هذه التوصية. وفي حين يؤكد المجلس على أوجه عدم التيقن التي ترافق النقاضي المحتمل، فإنه يقر بأنه قد يكون من المفيد تقييم إمكانية استرداد أي تكاليف إضافية ناتجة عن عمل المصممين فيما يتعلق بالمفاوضات النهائية مع المقاولين. وينبغي إجراء هذا التقييم، الذي	X	

الرقم	الحسابات	المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	تُنفَّذت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيّد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
26	2022	A/77/94، الفقرة 282	أوصى المجلس بأن يحافظ مكتب الأمم المتحدة في جنيف على تراث قصر الأمم ومحتوياته وتقادي وقوع حالات التدهور أو أضرار لا يمكن إصلاحها فيه، والحفاظ على قيمتهما الرأسمالية والحفاظ عليهما قدر الإمكان في حدود قيود الميزانية أثناء عملية التجديد الجارية لقصر الأمم وبعدها.	فيما يتعلق بالأشغال في غرفة الاجتماعات التاسعة عشرة (التي تديرها دائرة إدارة المرافق وليست جزءاً من الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث)، يؤكد مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن المقاول الذي بنى الغرفة التاسعة عشرة قد تخلص من 250 كرسيًا مزدوجاً و 85 مكتباً. وأعيد استخدام أربعة عشر كرسيًا مزدوجاً في غرفة قطر في الرواق العام في الطابق الرابع. وبالإضافة إلى ذلك، جرى الاحتفاظ بـ 16 كرسيًا مزدوجاً لاستخدامها في الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. ويخطط فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث لتكريب 16 كرسيًا مزدوجاً في المناطق العامة للمبنى E. ويجري تخزين الكراسي حالياً بصورة مؤقتة في مستودع حتى يحين الوقت الذي يمكن فيه تثبيتها. وأثناء عملية الترميم، يقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بترميم وإعادة استخدام الأثاث التراثي قدر الإمكان في حدود الميزانية. وعلاوة على ذلك، جُذِّدت الغرفة السابعة عشرة في المبنى E وسُمِّيت "غرفة شهادة التراث". ويُحتفظ بجميع الأثاث الأصلي في الغرفة لإعادة استخدامه. وستُعدّل بعض الطاولات لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث ومقاول التجديد بإجراء تقييم لتحديد الأثاث الذي يجب تجديده وسيُنَفَّذ ذلك في إطار أعمال المبنى E. وبالإضافة إلى ذلك، سيعاد استخدام جميع الأثاث التراثي في المكاتب التراثية في المبنى S1 وفي غرفة الاجتماعات. وعلى سبيل المثال، تتضمن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تجديد المقاعد في منطقة Salle des Pas Perdus. وستُرمَّم هذه المقاعد لاستخدامها بعد التجديد أو ستستبدل. وبعد تجديد قصر الأمم، سيكون قسم إدارة المرافق مسؤولاً عن المصنفات التراثية والحفاظ على القيمة الفعلية للقصر. ويقوم قسم إدارة المرافق حالياً بتخزين الأثاث في مخازن مؤقتة بينما لا تزال أعمال الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث جارية. ويقوم قسم إدارة المرافق بترميم الأثاث التراثي وإعادة استخدامه في حدود الميزانية. وفيما يتعلق باستعادة القيمة الفعلية لقصر الأمم والحفاظ عليها، وضع مكتب الأمم المتحدة في جنيف خطة شاملة للاستثمارات الرأسمالية. ولم يوافق مقر	X	تُعتبر التوصية منقّدة.		

سنة تقرير									
مراجعة التقرير									
الرقم الحسابات المرجعي									
توصية المجلس									
رد الإدارة									
تقييم المجلس									
نقذت التنفيذ لم تنفذ الأحداث									
قيده تجاوزتها									
الحالة بعد التحقق									
27	2022	A/77/94، الفقرة 283	أوصى المجلس بأن يقوم المكتب بتخزين الأثاث التراثي إلى أقصى حد ممكن مع مراعاة القيود الاقتصادية، وتلك المتعلقة بالميزانية، والقيود التشغيلية القائمة في الأماكن المناسبة لتجنب فقدان قيمة الأثاث ذي القيمة التراثية العالية نتيجة للتخزين غير الملائم أو غير المناسب؛	خلال أعمال التجديد التي تجري في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، يُخزّن الأثاث التراثي الذي أُدرج في قائمة المخزونات في وقت سابق من قبل خبراء الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في منطقة مخصصة مؤقتة بُنيت بغرض تخزين الأثاث التراثي. ومنطقة التخزين المؤقتة هذه جيدة التهوية مضبوطة الحرارة. وتُخزّن المصنّفات التراثية في مناخ ثابت تتراوح درجات حرارته بين 18 و 20 درجة مئوية وتتراوح نسبة الرطوبة فيه بين 50 و 60 في المائة. وهناك أيضا أثاث تراثي قيد الاستخدام حاليا في المناطق التي لم تطلها بعد الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.	X	تُعتبر التوصية منقّذة.			
28	2022	A/77/94، الفقرة 296	أوصى المجلس بأن يكفل مكتب الأمم المتحدة في جنيف مواصلة تنقيح وإدراج جميع التفاصيل ذات الصلة في قاعدة بيانات الأعمال الفنية، حيثما أمكن ذلك.	وفي حدود الميزانية المخصصة لتعديل/تجديد الأثاث التراثي وبما يتماشى مع إعادة استخدامه المخطط لها، يخطط فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث لتجديد جزء من الأثاث التراثي لقصر الأمم. وقد جرى وضع بعض هذا الأثاث، مثل الكراسي التي صممتها المهندسة المعمارية والمصممة الفرنسية المعترف بها دوليا شارلوت بيريان، في المكاتب ومناطق الاجتماعات في المبنى H، وبالتالي الحفاظ على قيمتها التراثية. وبالإضافة إلى ذلك، عند إنجاز كل جزء من الأعمال داخل قصر الأمم التاريخي، سيعاد وضع الأثاث التراثي في مناطق محددة بينما ستسلم القطع غير المستخدمة إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف لتخزينها وإعادة استخدامها في المستقبل.	X	تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.			
29	2022	A/77/94، الفقرة 316	أوصى المجلس بأن يقوم مكتب الأمم المتحدة في جنيف، على نحو أشمل، بدمج مبادئ تقدير التكاليف المتعلقة بدورة الحياة الكاملة للمواد والمنتجات المستخدمة في مشاريعه المقبلة، وأن يضع أهدافا أكثر طموحا لتحقيق الاستدامة في مشاريع التشييد التي سينفذها مستقبلا.	ويُخزّن قسم إدارة المرافق الأثاث التراثي قبل الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وأثناء تنفيذها وبعد الانتهاء منها في مناطق مناسبة معزولة وجيدة التهوية.	X	تُعتبر التوصية منقّذة.			
المجموع									
النسبة المئوية									
2	1	9	17	29					
7	3	31	59	100					

23-11009

226/383

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	تُنفَّذت التنفيذ لم تُنفَّذ الأحداث	قيد تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
5	2017	A/72/151 ، الفقرة 106	أوصى المجلس بوضع خريطة طريق واضحة لتحقيق فوائد ترشيد التكاليف من خلال الشراء من مصادر عالمية.	يمكن لفرادى مستخدمي العقود تقدير فوائد ترشيد التكاليف. وتُورَد جميع متطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي من خلال البائعين المسجلين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات. وستكفل عمليات طلب تقديم العروض التي تقوم بها شعبة المشتريات تحقيق المنظمة لأعلى جودة بأفضل سعر. ويود مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مناقشة هذه التوصية مع المجلس.	والاتصالات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
6	2018	A/73/160 ، الفقرة 126	أوصى المجلس بأن تحدد الإدارة وتوثق فرص الاستعانة بمصادر عالمية إلى جانب تقدير للوفورات.	جرت الموافقة على استراتيجية الفئة السابعة والأخيرة، بشأن البنى التحتية للاتصالات والنظم اللاسلكية، في 20 كانون الأول/ديسمبر 2022. ويطلب مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إغلاق هذه التوصية.	بالنظر إلى أن هذا العمل لا يزال جارياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
7	2019	A/74/177 ، الفقرة 20	أوصى المجلس مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوضع نموذج امتثال مناسب يتضمن آلية للتقييم الذاتي بشأن جميع السياسات، والتنسيق مع الجهات صاحبة المصلحة من أجل تحسين الامتثال.	لا يزال تنفيذ هذه التوصية جارياً، حيث يلزم تعزيز قدرات وإمكانيات الرصد والامتثال داخل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مواءمة الموارد أو إعادة تنظيمها.	بالنظر إلى أن تنفيذ التوصية لا يزال جارياً بسبب محدودية الموارد، يرى المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
8	2019	A/74/177 ، الفقرة 85	أوصى المجلس بأن يستعرض مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، عمليات الإدارة والامتثال الحالية المتعلقة بالمواقع الشبكية، وأن يحدد الثغرات، ويكفل الامتثال للمبادئ التوجيهية والمعايير القائمة.	يوفر الأمر الإداري المتعلق بالنشر في مواقع الأمم المتحدة الشبكية (ST/AI/2022/2) إطاراً قانونياً وتشغيلياً يُحتكم إليه عند إنشاء ونشر المحتوى في مواقع الأمم المتحدة الشبكية. ويشمل ذلك تفاصيل عن الامتثال في مجالات الأمن، والتوسيم الخاص بالأمم المتحدة، والتكنولوجيا، وتعدد اللغات، وإتاحة إمكانية الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة. وتتحمل الكيانات المعدة للمحتوى (مالكو المواقع الشبكية العامة) مسؤولية ضمان امتثال مواقعهم الشبكية للأمر الإداري.	بالنظر إلى أن الإرشادات المتعلقة بمتطلبات الامتثال للموقع العام قد نُشرت، يعتبر مجلس الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت.	X		
9	2020	A/75/156 ، الفقرة 34	أوصى المجلس بأن يقوم المكتب بتحديد مهام وأدوار ومسؤوليات الشعب والأقسام والدوائر داخل المكتب، استناداً إلى تقرير الأمين العام (A/72/492/Add.2)، وذلك لتفادي تداخل المهام وإزدواجيتها.	أنجز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرحلة الأولى من العمل المتعلق بتحديد مهام وأدوار ومسؤوليات الشعب والأقسام والدوائر داخل المكتب، استناداً إلى تقرير الأمين العام (A/72/492/Add.2)، وذلك لتفادي تداخل المهام وإزدواجيتها. وقد أسفر ذلك عن هيكل تنظيمي واضح ومتسق وخطط عمل مبسطة.	بالنظر إلى أن الاستعراض النهائي لا يزال جارياً، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		
10	2020	A/75/156 ، الفقرة 50	أوصى المجلس بأن يضع المكتب إطاراً للمساءلة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن يرصد تنفيذه بما يتماشى مع دوره كخط دفاع ثانٍ لمهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	العمل جارٍ لوضع إطار للمساءلة.	بالنظر إلى أن إطار المساءلة لا يزال قيد التطوير، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X		

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفِّذَت	التنفيذ	لم تُنَفَّذ	الأحداث	تجاوزتها	قيّد	الحالة بعد التحقق	سنة تقرير مراجعة
11	2020	A/75/156، الفقرة 153	أوصى المجلس بأن يعد المكتب خريطة طريق لتحقيق الامتثال في جميع المواقع الشبكية للأمم المتحدة، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين، من أجل التخفيف من المخاطر الأمنية في إطار زمني محدد.	يوفر الأمر الإداري المتعلق بالنشر في مواقع الأمم المتحدة الشبكية (ST/AI/2022/2) إطاراً قانونياً وتشغيلياً يُحتكم إليه عند إنشاء ونشر المحتوى في مواقع الأمم المتحدة الشبكية. ويشمل ذلك تفاصيل عن الامتثال في مجالات الأمن، والتوسيم الخاص بالأمم المتحدة، والتكنولوجيا، وتعدد اللغات، وإتاحة إمكانية الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة. وتحمل الكيانات المعدّة للمحتوى (مالكو المواقع الشبكية العامة) مسؤولية ضمان امتثال مواقعهم الشبكية للأمر الإداري.	X	بالنظر إلى أن الإرشادات المتعلقة بمتطلبات الامتثال للموقع العام قد نُشرت، يعتبر مجلس الإدارة أن هذه التوصية قد نفذت.							
12	2020	A/75/156، الفقرة 181	أوصى المجلس بأن يعد المكتب خريطة طريق لإدماج جميع الأنشطة المعلقة من أجل إنشاء مكتب موحد تماماً لخدمات الدعم المركزي.	تتوخى خريطة الطريق التي يجري وضعها إنشاء وظيفة لمكتب الخدمات العالمي تدار من خلال اتفاق لمستوى الخدمات يُرم مع مركز الخدمات العالمي. وسيستضيف مرفق الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فالنسيا وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا وبانكوك وظيفة مكتب الخدمات العالمية الموحدة والمحمّنة، مع بقاء مكتب خدمات محلي في مقر الأمم المتحدة بتشكيل مماثل لمكاتب الأمم المتحدة الأخرى. وتتطوي خريطة الطريق على تحسين مركز دعم نظام أوموجا ودمجه بعناصر مكتب خدمات الدعم المركزي/العالمي، وهو ما بدأ بالفعل.	X	بالنظر إلى أنه يجري وضع خريطة طريق موحدة لجميع الأنشطة المتعلقة، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.							
13	2020	A/75/156، الفقرة 204	أوصى المجلس بأن تضع الإدارة سياسة بشأن إدارة المعلومات وخصوصية البيانات، بما يتماشى مع مبادئ حماية البيانات الشخصية والخصوصية التي وضعها مجلس الرؤساء التنفيذيين التابع للأمم المتحدة.	تتبع هذه السياسات حالياً عملية الإصدار المعمول بها. وقد أجريت مشاورات على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة في شباط/فبراير 2023 ونُظِّم اجتماع لاحق مع اللجنة المشتركة بين الموظفين والإدارة لمعالجة شواغل اتحاد الموظفين. وبما أن وضع هذه السياسات قد أُنجِز، يُطلب إغلاق هذه التوصية.	X	بالنظر إلى أن المشاورات النهائية لا تزال جارية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.							
14	2020	A/75/156، الفقرة 210	أوصى المجلس بأن يستكمل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إنشاء مستودع مركزي لمصادر البيانات أو فهرس للبيانات على نطاق المنظمة بالتشاور مع المكتب التنفيذي للأمين العام.	يجري تنفيذ فهرس البيانات الموسمي. وقد أنجز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقييم الفني في آب/أغسطس 2022، والعمل جارٍ بالتعاون مع شعبة المشتريات لاستكمال عملية الشراء.	X	بالنظر إلى العملية الجارية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.							
15	2020	A/75/156، الفقرة 226	أوصى المجلس بأن يتخذ مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخطوات اللازمة، بالتشاور مع مكتب إدارة سلسلة الإمداد، لوضع جدول زمني وإكمال عملية طلب تقديم العطاءات ومنح العقود لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	وُضع جدول زمني شامل مع مكتب إدارة سلسلة الإمداد. وبعد عملية تنافسية للدعوة لتقديم العطاءات، كان من المتوقع منح العقد في شباط/فبراير 2023.	X	بالنظر إلى أن منح العقد قيد التنفيذ، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.							

الحالة بعد التحقق									
سنة تقرير مراجعة		التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُقِدَت	التنفيذ	لم تُنفَّذ	تجاوزتها
الرقم	الحسابات								
16	2020	A/75/156، الفقرة 227	أوصى المجلس بأن يعد مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خططا مفصلة للانتقال لكل مشروع من مشاريع الاستعانة بمصادر عالمية من أجل الاستعانة بمقدمي الخدمات الجدد على نحو سلس.	تنتظر هذه المسألة نتيجة عملية طلب تقديم العطاءات، والتاريخ المقدر لمنح العقد هو شباط/فبراير 2023، عندما يعدّ مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخطة المفصلة للانتقال.	بالنظر إلى أن نتيجة عملية طلب تقديم العطاءات ومنح العقد لا تزال معلقة، وأن خطة انتقالية مفصلة على وشك الإعداد، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X			
المجموع									
					16	2	13	0	1
النسبة المئوية									
					100	13	81	0	6

المرفق الخامس

حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت	التنفيذ	لم تُنفذ	الأحداث	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
1	2013-2014	A/70/5 (Vol. V)، الموجز، الفقرة 17 (د)	أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بالإبلاغ عن كامل مبلغ أي وفورات تنشأ عن إغلاق العقود والأخذ بآليات حوكمة مناسبة لتحديد الطريقة التي يمكن بها استخدام هذه الوفورات، بما في ذلك النظر تحديدا في إعادة الوفورات إلى الدول الأعضاء.	لا تزال واحدة من قضايا التحكيم جارية، على النحو المفصل في التقرير المرحلي السنوي الثامن عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/75/302). وستواصل الإدارة الإبلاغ سنويا عن حالة تلك القضية إلى حين الانتهاء منها.	X						بالنظر إلى أن إحدى قضايا التحكيم لا تزال جارية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.
2	2017	A/73/5 (Vol. V)، الفقرة 71	أوصى المجلس بأن تدرس الإدارة متطلبات معايير قانون الولايات المتحدة للأمريكيين ذوي الإعاقة لعام 2010 فيما يتعلق بالتصميم الميسر للوصول وأن تتخذ تدريجياً الخطوات اللازمة نحو الامتثال لتلك المعايير بهدف كفالة إمكانية الوصول لجميع الأفراد ذوي الإعاقة.	تعتبر الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت وتطلب من المجلس إغلاقها. وقد شمل برنامج التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة الذي استغرق ثلاث سنوات تحسينات في إمكانية الوصول على نطاق مجمع مقر الأمم المتحدة لمعالجة العوائق المحتملة والمداخل والممرات وما يتصل بذلك من وظائف المرافق. واعتبارا من نهاية عام 2022، شملت التحسينات المنجزة تعديلات على درجة الانحدار لممرات الوصول وتمهيد هذه الممرات، وتركيب أبواب تعمل بالكهرباء في القاعات الرئيسية وغرف الاجتماعات في مباني الجمعية العامة والمؤتمرات، وتجهيز مخرج يمكن الوصول إليه بواسطة الكراسي المتحركة في الشارع 42، مما جعل المجمع ممثلا لمعايير قانون الولايات المتحدة للأمريكيين ذوي الإعاقة لعام 2010 في ما يتعلق بالتصميم الميسر للوصول.	X						بالنظر إلى أن برنامج التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة الذي يستغرق ثلاث سنوات قد وضع في صيغته النهائية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية منقذة.
المجموع						2	1	1	0	0	
النسبة المئوية						100	50	50	0	0	

الفصل الثالث

تصديق البيانات المالية

رسالة مؤرخة 27 آذار/مارس 2023 موجهة من الأمين العام المساعد، المراقب المالي،
إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات

أُعِدَّت البيانات المالية للأمم المتحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وفقا للبند 6-1 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وتغطي هذه البيانات جميع الصناديق، باستثناء عمليات حفظ السلام، ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات (التي أصدرت بياناتها المالية الختامية في 30 حزيران/يونيه 2022)، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين التي هي موضوع بيانات مالية منفصلة.

ويرد موجز السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه البيانات في شكل ملاحظات على البيانات المالية. وتتضمن هذه الملاحظات معلومات وإيضاحات إضافية عن الأنشطة المالية التي اضطلعت بها المنظمة أثناء الفترة المشمولة بهذه البيانات التي يتحمل الأمين العام المسؤولية الإدارية عنها.

وأشهد أن بيانات الأمم المتحدة المالية المرفقة، والمرفقة من الأول إلى الخامس، صحيحة من جميع الجوانب الجوهرية.

(توقيع) شاندرامولي راماناثان

الأمين العام المساعد، المراقب المالي

الفصل الرابع

التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

ألف - مقدمة

- 1 - يتشرف الأمين العام بأن يقدم التقرير المالي عن مجموعة حسابات المجلد الأول للأمم المتحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.
- 2 - وتُعرض الحالة المالية للمنظمة في خمسة بيانات مالية وملاحظات مرفقة تقدّم معلومات مالية تتعلق بصندوق الأمم المتحدة العام والصناديق المتصلة به، والصناديق الاستثمارية، وصندوق معادلة الضرائب، وصناديق الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية، وصناديق استحقاقات نهاية الخدمة/ما بعد انتهاء الخدمة، وصناديق التأمين/تعويضات العاملين، والصناديق الأخرى.
- 3 - ولا تشمل البيانات المالية المعروضة في هذا التقرير، باعتبارها مجموعة حسابات المجلد الأول، عمليات حفظ السلام، والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين التي ترد بياناتها المالية بصورة منفصلة. وتصدر أيضا بيانات مالية منفصلة لمركز التجارة الدولية، وجامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة).
- 4 - وأعدّ هذا التقرير المالي ليُقرأ بالاقتران مع البيانات المالية الواردة في الفصل الخامس. وهو يعرض لمحة عامة عن المركز الموحد لعمليات المنظمة وأدائها، ويسلط الضوء على الاتجاهات وعلى الحركات الكبرى.

باء - الإدارة

- 5 - تخضع عمليات الأمانة العامة للأمم المتحدة للتوجيه من الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي المسؤول عن الجوانب المالية والإدارية للأمم المتحدة. وتُمَوِّل العمليات الأساسية للأمانة العامة من الميزانية العادية التي تقوم على جدول أنصبة مقررة فريد وتخضع لعملية إعداد ميزانية تقرّها الجمعية العامة، أو من الصناديق الاستثمارية التي تنشئها الجمعية العامة أو الأمين العام لكي تكمل أنشطة الميزانية العادية، أو من الحسابات الخاصة أو الصناديق المنشأة لتيسير تنفيذ الأمين العام للولايات بصفته المسؤول الإداري الأول في الأمم المتحدة.
- 6 - وتؤدي الجمعية العامة دورا رئيسيا في تمويل عمليات الميزانية العادية التي تمثل ما يقرب من نصف مجموع المصروفات المبلغ عنها في مجموعة حسابات المجلد الأول. وتوافق الجمعية العامة على اعتمادات الميزانية، وتُقسَّم الاعتمادات على جميع الدول الأعضاء على أساس جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية. وتوافق الجمعية، من خلال لجنة الإدارة والميزانية (اللجنة الخامسة) التابعة لها، على الميزانية العادية وتشرف عليها. ويشمل ذلك كيفية تمويل أجزاء الميزانية العادية وأبوابها على أساس الميزانية البرنامجية المقترحة التي يقدمها الأمين العام.
- 7 - ويُعيّن الأمين العام رؤساء الإدارات، والمكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الاقتصادية الإقليمية، والبعثات السياسية الخاصة، وغيرها من المكاتب أو الكيانات.

جيم - السيولة

السيولة في الميزانية العادية

8 - واصلت المنظمة مراقبة حالة السيولة عن كثب في عمليات الميزانية العادية وقدمت تقارير منتظمة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن اتجاه تحصيل المبالغ في عام 2022، إلا أنه بخلاف السنوات السابقة، لم تطبق تدابير خاصة لمواءمة النفقات مع التوقعات بشأن التدفقات النقدية. ومع ذلك، لا تزال المبالغ المحصلة خلال السنة تشهد تقلبات كبيرة كل عام، مما يتسبب في حالة من عدم اليقين بشأن الإنفاق الآمن. وفي عام 2022، حُصِلت في كانون الأول/ديسمبر مبالغ أكبر من تلك التي حُصِلت في تشرين الثاني/نوفمبر، وهو ما شكل نمطا معاكسا لنمط المبالغ المحصلة في عام 2021، الذي حُصِلت فيه في تشرين الثاني/نوفمبر مبالغ أكبر من تلك المحصلة في كانون الأول/ديسمبر. ويؤدي تحصيل المبالغ في وقت متأخر إلى زيادة انعدام اليقين بشأن الإنفاق واحتمال تأخره في نهاية العام. وتأخرت المقبوضات النقدية بشكل كبير عن التقديرات لمعظم السنة، إلا أن مجموع المبالغ التي تم في نهاية المطاف تحصيلها تجاوز مجموع المبالغ المقدرة للسنة قرب نهاية العام. وكان هذا التأخر في نمط المبالغ المحصلة خلال 2022 مبررا لضرورة اقتراض الميزانية العادية من صندوق رأس المال المتداول مبلغا قدره 149,9 مليون دولار في أيلول/سبتمبر 2022، يسد لاحقا في كانون الأول/ديسمبر.

9 - واستجابة لتحديات السيولة التي ما برحت المنظمة تواجهها على مدى السنوات العديدة الماضية، قررت الجمعية العامة استعمال مبلغ 100 مليون دولار من الأموال غير المنفقة من الميزانية العادية لعام 2021، والتي كانت ستقيد بخلاف ذلك لحساب الدول الأعضاء، لكي تزيد، استثنائيا ودون أن يشكل ذلك سابقة، رصيد صندوق رأس المال المتداول من 150 مليون دولار إلى 250 مليون دولار، اعتبارا من عام 2023 (انظر قرار الجمعية العامة 272/76).

10 - وترد نسب السيولة على مستوى مجموعة الصناديق في الجدول 1 من الفصل الرابع. وعلى المستوى الموحد، بلغت نسبة الأصول النقدية إلى الخصوم المتداولة 3,3 (2021: 3,2) وكانت نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة أيضا 3,3 (2021: 3,8). وقد تسنى تحقيق هذه النسب القوية نسبيا من نسب السيولة على المستوى الموحد بفضل توافر أصول نقدية كبيرة في الصناديق الاستثمارية واحتياجات تشغيلية في صناديق التأمين. وتُخصص الأرصدة النقدية المتوفرة في الصناديق الاستثمارية لأنشطة محددة من أنشطة الصناديق الاستثمارية المعنية وهي ليست متاحة لمجموعات الصناديق الأخرى. وظلت السيولة المتاحة للميزانية العادية والصناديق ذات الصلة منخفضة، وإن طرأ فيها تحسن طفيف مقارنة بنسبتها في عام 2021. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى المبالغ الكبيرة المحصلة في كانون الأول/ديسمبر ومن ثم فإنها لا تمثل الحالة العامة للسيولة. وقد بلغت نسبة الأصول النقدية إلى الخصوم المتداولة 1,0 (2021: 0,9) بينما ظلت نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة عند 1,0 (2021: 1,0).

الجدول 1 من الفصل الرابع
نسبة السيولة حسب مجموعة الصناديق
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2022					
نسبة السيولة إلى	نسبة الأصول إلى	نسبة الأصول إلى		مجموع الأصول المتداولة ^(أ)		ألف	مجموعة الصناديق
		الخصوم المتداولة	نسبة التداول	الخصوم المتداولة	جيم		
نسبة التداول	الخصوم المتداولة	بأء/جيم	ألف/جيم	جيم	بأء	ألف	
1,0	0,9	1,0	1,0	749,4	723,4	714,4	الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة
13,0	9,0	9,7	7,9	346,0	3 345,0	2 748,7	الصناديق الاستثمارية
3,4	3,8	4,2	5,7	30,5	128,4	173,7	الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية
12,2	12,1	10,7	12,1	51,2	546,0	620,8	خدمات الدعم المشتركة
1,6	1,8	1,7	2,3	155,5	261,3	362,6	استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل
3,9	4,9	3,4	5,0	182,5	628,1	910,2	التأمين/تعويضات العاملين
1,0	1,2	0,8	1,2	274,0	231,8	318,4	مجموعات الصناديق الأخرى
3,8	3,2	3,3	3,3	1 789,0	5 863,9	5 848,8	المجموع الموحد ^(ب)

(أ) تتألف الأصول النقدية من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات، بما في ذلك الاستثمارات في صناديق النقدية المشتركة، التي تتضمن النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

(ب) تشمل الأرقام الموحدة مبالغ ملغاة غير مبيّنة أعلاه.

دال - لمحة عامة عن الأصول والخصوم

الأصول

11 - انخفض مجموع الأصول بمقدار 61,1 مليون دولار (بانخفاض نسبته 0,5 في المائة) خلال عام 2022، من 11 723,9 مليون دولار إلى 11 662,8 مليون دولار. ويعزى هذا الانخفاض الطفيف أساساً إلى الأثر الصافي للانخفاض في التبرعات المستحقة القبض البالغ 123,7 مليون دولار وفي الأصول الأخرى البالغ 217,7 مليون دولار، وتغلبه زيادة في النقدية والاستثمارات مقدارها 251,2 مليون دولار. وترد التغيرات في فئات الأصول في الجدول 2 من الفصل الرابع.

الجدول 2 من الفصل الرابع

التغيرات في الأصول

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التغير بالنسبة المئوية	التغير	2021	2022	
4,5	251,2	5 597,6	5 848,8	النقدية والاستثمارات
4,9	5,8	118,2	124,0	الأرصدة المقررة المستحقة القبض
(6,0)	(123,7)	2 067,6	1 943,9	التبرعات المستحقة القبض

التغير بالنسبة المئوية	التغير	2021	2022	
0,8	24,0	2 980,8	3 004,8	الممتلكات والمنشآت والمعدات
6,1	1,9	31,3	33,2	المخزونات
(1,8)	(2,6)	147,3	144,7	الأصول غير الملموسة
(27,9)	(217,7)	781,1	563,4	الأصول الأخرى ^(أ)
(0,5)	(61,1)	11 723,9	11 662,8	مجموع الأصول

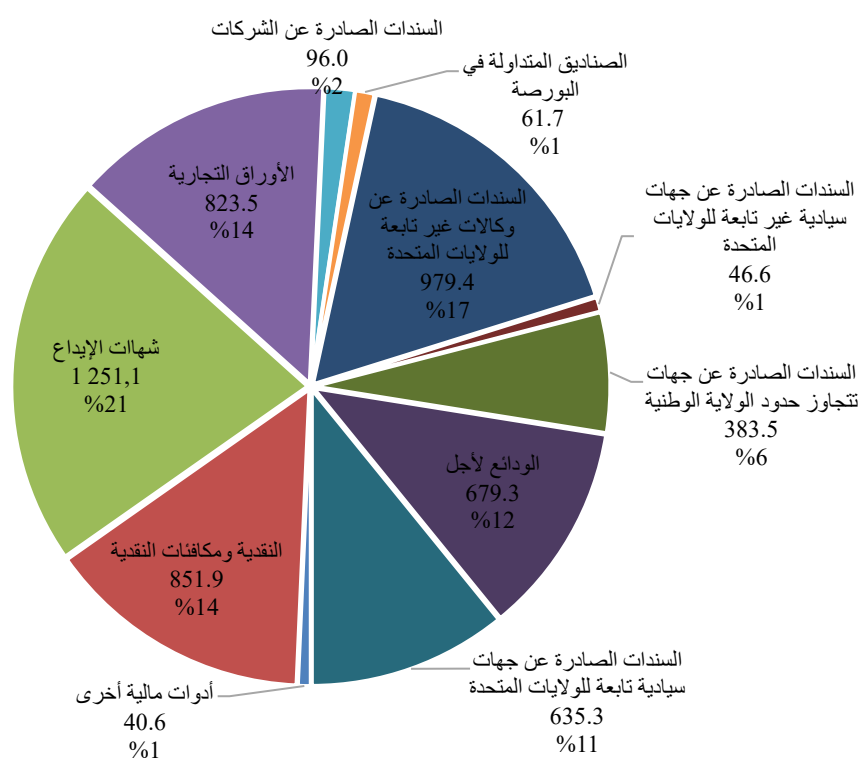
(أ) بلغت الأصول الأخرى 382,1 مليون دولار، والحسابات الأخرى المستحقة القبض 173,8 مليون دولار، وحصة المشاريع المشتركة 7,5 ملايين دولار (2021): بلغت الأصول الأخرى 619,8 مليون دولار، والحسابات الأخرى المستحقة القبض 156,4 مليون دولار، وحصة المشاريع المشتركة 4,9 ملايين دولار).

النقدية والاستثمارات

12 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ مجموع حيازات المنظمة من النقدية والاستثمارات ما قدره 5 848,8 مليون دولار (2021: 5 597,6 مليون دولار). وكانت النقدية والاستثمارات أكبر فئة ضمن فئات الأصول، إذ مثلت نسبة 50,1 في المائة من مجموع الأصول. وتتألف النقدية والاستثمارات أساساً من الاستثمارات في شهادات الإيداع والأوراق التجارية والودائع لأجل والسندات الصادرة عن الحكومات والوكالات الحكومية والكيانات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية (انظر الشكل الأول من الفصل الرابع).

الشكل الأول من الفصل الرابع النقدية والاستثمارات حسب نوع الأداة المالية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

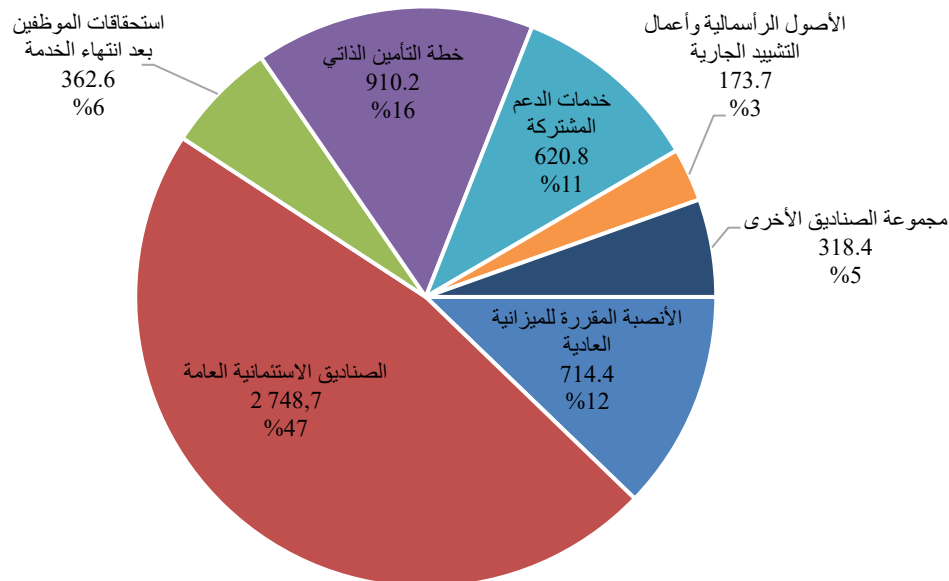


13 - وفي عام 2022، بلغ صافي الخسارة في استثمارات صندوق النقدية المشتركين واستثمارات جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث 1,4 مليون دولار (2021: 21,4 مليون دولار؛ إيرادات الاستثمار). وبلغ معدل العائد المحقق في صندوق النقدية المشترك الرئيسي 1,57 في المائة (2021: 0,41 في المائة). وتعزى الزيادة في معدل العائد المحقق بين عامي 2021 و 2022 إلى الأموال الجديدة والأموال التي تحين آجال استحقاقها التي يتم استثمارها أو إعادة استثمارها في عام 2022 في بيئة أسعار الفائدة الأعلى بعد أن قام الاحتياطي الاتحادي برفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية عدة مرات خلال السنة استجابةً لارتفاع التضخم. أما الخسارة غير المحققة لعام 2022 فتعزى إلى الارتفاع الحاد غير المسبوق في أسعار الفائدة خلال الفترة وما قبله من انخفاض في تحديد قيمة المراكز بسعر السوق في نهاية السنة المالية. وأدى الانخفاض في تحديد قيمة المراكز بسعر السوق إلى خسارة صافية في الاستثمارات على نطاق صندوق النقدية المشتركين. والمكاسب/الخسائر غير المتحققة هي مكاسب أو خسائر لم تتحقق في الواقع، ولم تكن هناك مسائل تتعلق باضمحلال الائتمان، وتستثمر الحافظة في أدوات ذات تصنيفات عالية (تصنيفات ائتمانية عالية) من أدوات الدخل الثابت وأدوات سوق المال، كما تستثمر في مركز حصص الملكية في إطار النقدية والاستثمارات لجمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث.

14 - ومثلت مجموعة الصناديق الاستثمارية نسبة 47,0 في المائة من صندوق النقدية المشتركين، بينما مثلت صناديق التأمين/تعويضات العمال نسبة 15,6 في المائة منها، وهي توصف بأنها خطط تأمين ذاتي (انظر الشكل الثاني من الفصل الرابع أدناه).

الشكل الثاني من الفصل الرابع النقدية والاستثمارات حسب مجموعة الصناديق

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



15 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت الأنصبة المقررة المستحقة القبض غير المسددة قد بلغت ما قدره 124,0 مليون دولار (353,7 مليون دولار مخصصا منه البذل المخصص للحسابات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها وقدره 229,7 مليون دولار). وزادت الأنصبة المقررة المستحقة القبض مقارنة بالسنة السابقة بمقدار 5,8 ملايين دولار (زيادة بنسبة 4,9 في المائة) (انظر الجدول 3 من الفصل الرابع).

الجدول 3 من الفصل الرابع

الأنصبة المقررة: الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التغير بالنسبة المئوية	التغير	2021	2022	
(22,8)	(104,6)	458,3	353,7	الأنصبة المقررة المستحقة القبض
				البذل المخصص للحسابات المستحقة القبض
(32,5)	110,4	(340,1)	(229,7)	المشكوك في إمكانية تحصيلها
4,9	5,8	118,2	124,0	مجموع الأنصبة المقررة المستحقة القبض

التبرعات المستحقة القبض

16 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت التبرعات المستحقة القبض قد بلغت ما قدره 1 943,9 مليون دولار (2021: 2 067,6 مليون دولار)، وهو ما يمثل انخفاضا نسبته 6,0 في المائة مقارنة بالعام السابق. ويعزى الانخفاض أساساً إلى الانخفاض في التبرعات المتعددة السنوات المعلن التبرع بها للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

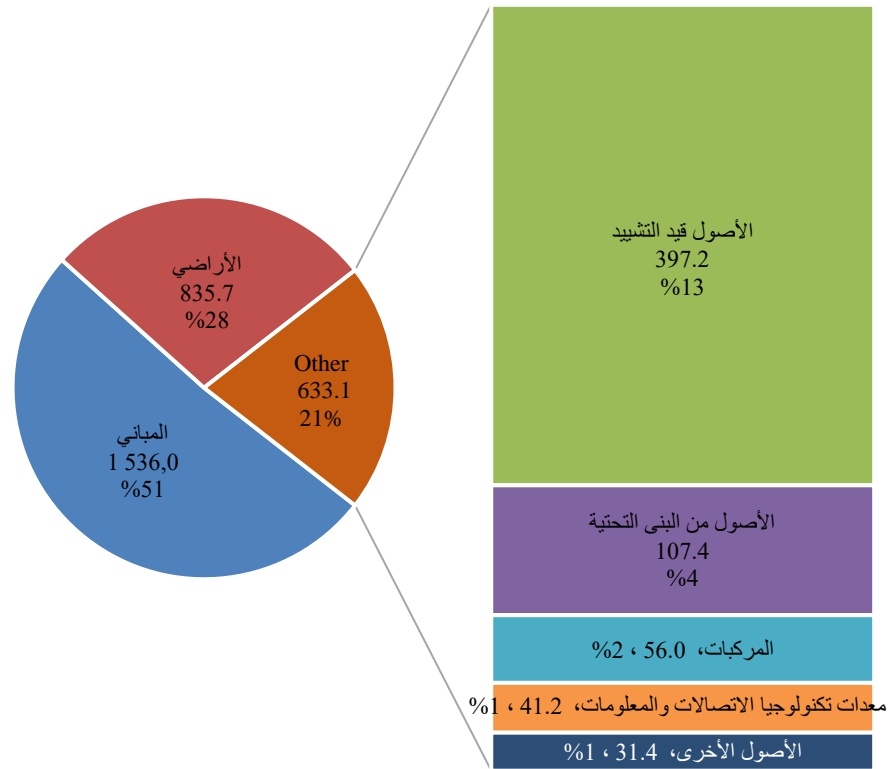
17 - وكانت التبرعات المستحقة القبض تتعلق أساساً بمشاريع شؤون حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية (1 260,6 مليون دولار، أو 64,8 في المائة)، وكانت تتألف أساساً من الحسابات المستحقة القبض للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (733,9 مليون دولار) ولمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (296,0 مليون دولار).

الممتلكات والمنشآت والمعدات

18 - في نهاية عام 2022، كانت القيمة الدفترية للممتلكات والمنشآت والمعدات قد بلغت 3 004,8 ملايين دولار (2021: 2 980,8 مليون دولار)، ومثلت أكبر فئات الأصول فيها (المباني) نسبة 51 في المائة من مجموع الأصول، ومثلت ثاني أكبر فئات الأصول فيها (الأراضي) نسبة 28 في المائة من مجموع الأصول. ويعرض الشكل الثالث من الفصل الرابع تكوين الممتلكات والمنشآت والمعدات.

الشكل الثالث من الفصل الرابع
الممتلكات والمنشآت والمعدات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة وبالنسب المئوية)



19 - وتألفت المباني في معظمها من المباني الموجودة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ومكتب الأمم المتحدة في جنيف وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والمقدر أن قيمتها تبلغ 1 033,0 مليون دولار و 197,4 مليون دولار و 80,8 مليون دولار على التوالي. ويُصنّف عقد تأجير مركز فيينا الدولي باعتباره عقد تأجير تمويلي، وترسمل كل جهة من الجهات الشاغلة للمركز جزءا من المباني. وتبلغ حصة المنظمة 23,2 في المائة، أي ما يعادل 50,1 مليون دولار.

20 - وتقع معظم الأراضي في مقر الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، وتبلغ قيمتها فيهما على التوالي 617,8 مليون دولار و 191,7 مليون دولار. ولا يُعترف بالأراضي الواقعة في مقرّي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي لأنها لا تُعتبر خاضعة لسيطرة المنظمة.

21 - ويرد في الجدول 4 من الفصل الرابع ملخص للإضافات الرئيسية خلال السنة ولأرصدة القائمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 بالنسبة للأصول قيد التشييد.

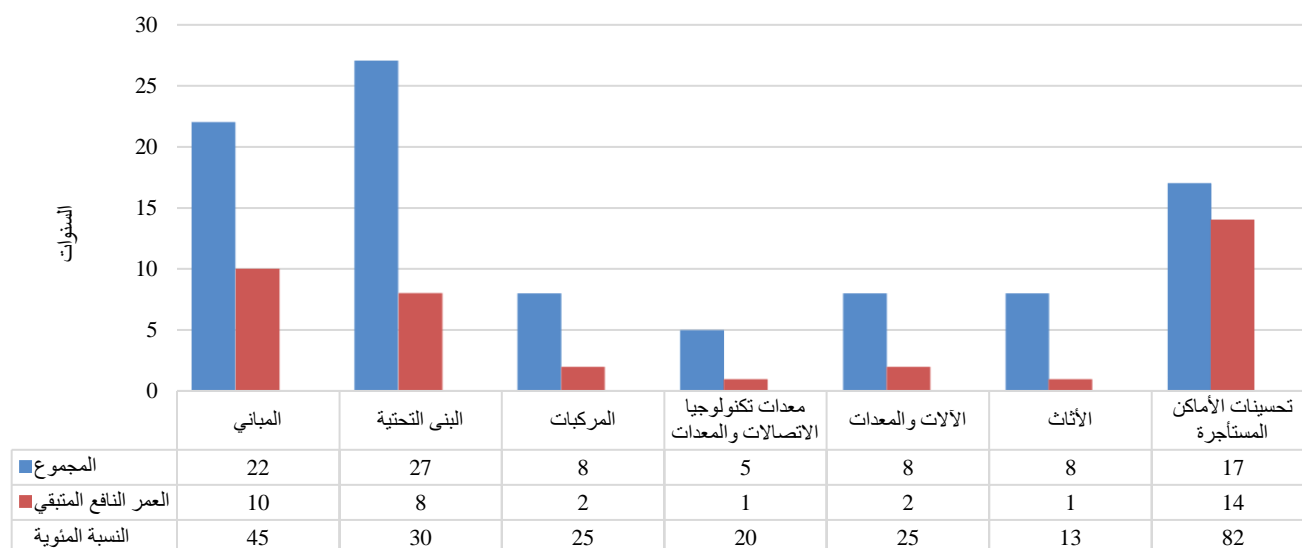
الجدول 4 من الفصل الرابع
الأصول قيد التشييد: الإضافات الرئيسية
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المشروع	الإضافات في عام 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	أعمال التشييد الجارية في
مكتب الأمم المتحدة في جنيف - الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث	104,8	318,1	
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي - المباني من A إلى J وأعمال أخرى	7,2	11,9	
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - استيفاء معايير مقاومة الزلازل	6,3	13,5	
مكتب الأمم المتحدة في جنيف - أعمال أخرى	3,5	5,4	
إدارة الدعم العملياتي - مشاريع إخلاء مبنى DC1	2,7	2,7	
البعثات السياسية الخاصة - المباني والهياكل الأساسية	2,4	3,5	
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - قاعة أفريقيا	1,8	15,3	
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) - إصلاح المباني	1,6	1,7	
إدارة شؤون السلامة والأمن - ساحة الرماية	1,2	1,2	

22 - ويرد في الشكل الرابع من الفصل الرابع متوسط السنوات المتبقية من العمر النافع في نهاية عام 2022 ومتوسط العمر النافع الأصلي لمختلف فئات الممتلكات والمنشآت والمعدات. ويقل متوسط العمر النافع المتبقي لمعدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والآلات والمعدات، والمركبات، والأثاث عن سنتين، وبلغت نسبة الأصول المستهلكة بالكامل في تلك الفئات 66 و 50 و 40 و 17 في المائة على التوالي.

الشكل الرابع من الفصل الرابع
العمر النافع المتبقي للممتلكات والمنشآت والمعدات

(السنوات والنسب المئوية)



الخصوم

23 - انخفض مجموع الخصوم بمقدار 1 255,4 مليون دولار (15,3 في المائة) خلال عام 2022، من 8 209,0 ملايين دولار إلى 6 953,6 مليون دولار. وكان أبرز تغير هو انخفاض الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بمقدار 1 320,5 مليون دولار (انظر الفقرة 24 أدناه). وشكلت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين 72,2 في المائة من مجموع الخصوم. وترد التغيرات في الخصوم في الجدول 5 من الفصل الرابع.

الجدول 5 من الفصل الرابع

التغيرات في الخصوم

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

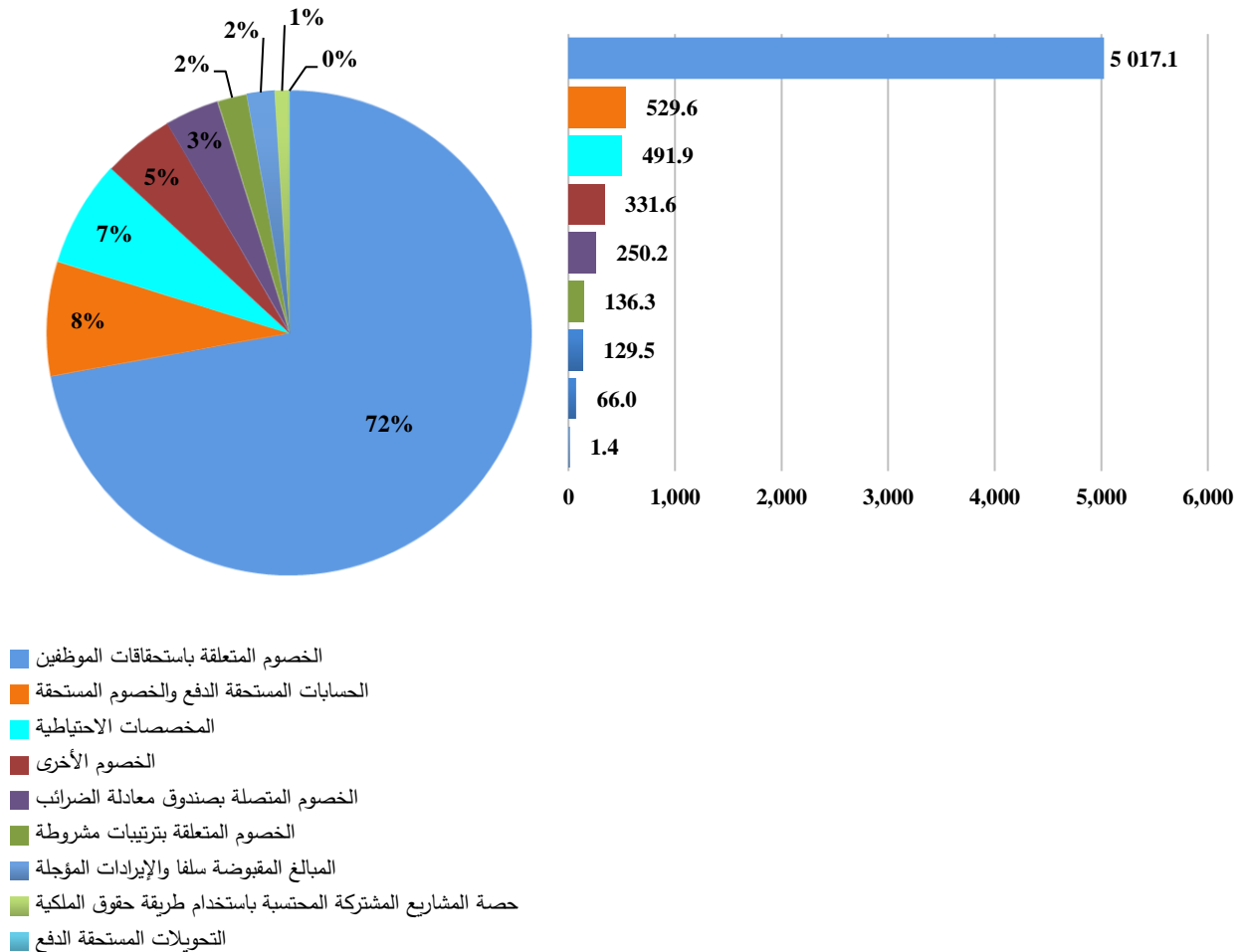
التغير بالنسبة المئوية	التغير	2021	2022	
(20,8)	(1 320,5)	6 337,6	5 017,1	الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
7,9	38,6	491,0	529,6	الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة
5,9	27,5	464,4	491,9	المخصصات الاحتياطية
15,9	34,3	215,9	250,2	الخصوم المتصلة بصندوق معادلة الضرائب
3 133	0,8	0,6	1,4	التحويلات المستحقة الدفع
(11,7)	(17,1)	146,6	129,5	المبالغ المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة
(3,4)	(19,0)	552,9	533,9	الخصوم الأخرى ^(أ)
(15,3)	(1 255,4)	8 209,0	6 953,6	مجموع الخصوم

(أ) بلغت حصة المشاريع المشتركة 66,0 مليون دولار، والخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة 136,3 مليون دولار، والخصوم الأخرى 331,6 مليون دولار (2021: بلغت حصة المشاريع المشتركة 111,8 مليون دولار، والخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة 157,3 مليون دولار، والخصوم الأخرى 283,8 مليون دولار).

24 - ويعرض الشكل الخامس من الفصل الرابع تكوين الخصوم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

الشكل الخامس من الفصل الرابع
الخصوم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة وبالنسب المئوية)



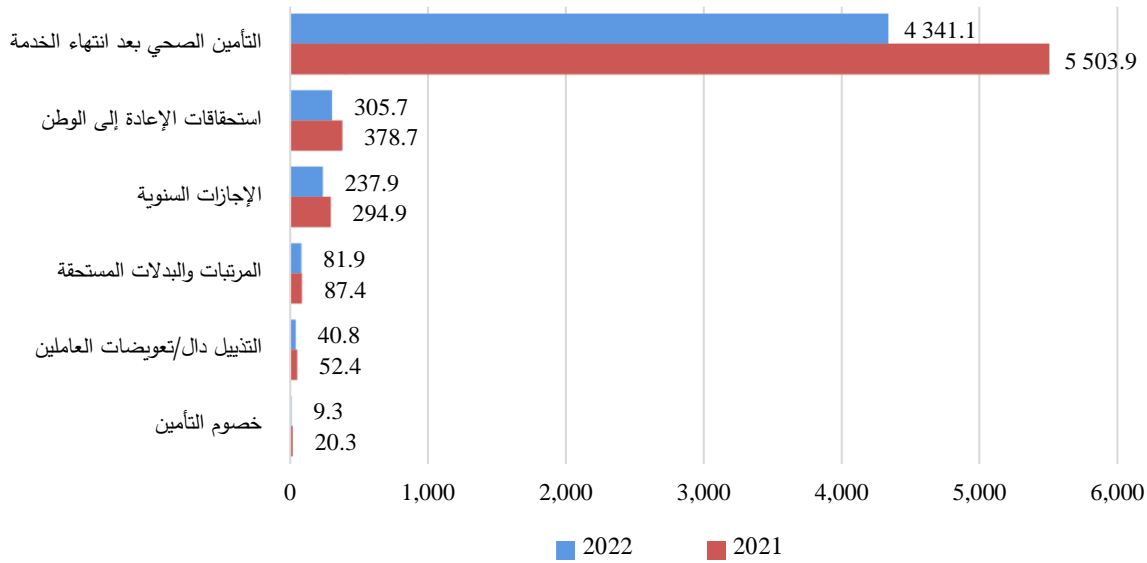
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

25 - انخفض مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بمقدار 1 320,5 مليون دولار في عام 2022، بما في ذلك انخفاض قدره 1 292,8 مليون دولار في الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة المقيّمة اكتورياً. ويعرض الشكل السادس من الفصل الرابع التغيرات في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين حسب النوع. ويعزى الانخفاض في الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إلى زيادة في معدلات الخصم المستخدمة في التقييم اكتواري (2022: 4,37 في المائة؛ 2021: 2,35 في المائة) تقابلها بشكل طفيف تغيرات في معدلات تغير تكاليف الرعاية الصحية. ويعزى الانخفاض في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الإجازة السنوية ومنح الإعادة إلى الوطن بالكامل إلى الزيادة في معدلات الخصم المستخدمة في التقييم المرحّل. ويعرض الشكل السادس من الفصل الرابع التغيرات في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين حسب النوع.

26 - ولا تزال الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة المندرجة ضمن الميزانية العادية (3 805,2 ملايين دولار في المجموع) غير ممولة، ويستمر نهج الدفع أولاً بأول في الوقت الراهن، مما يشكل خطراً في الأجل الطويل. وقد زادت تكاليف استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والتي تتقاسمها المنظمة مع الموظفين، زيادة كبيرة منذ انطلاق البرنامج في عام 1967، وتفاقت نتيجة لتزايد عدد المشتركين المتقاعدين، والتغيرات في العوامل الديموغرافية، وتحسن معدل الوفيات، وزيادة تكاليف الخدمات الطبية في جميع أنحاء العالم. وبالنسبة للموارد الخارجة عن الميزانية، تُموّل الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بنسبة 6 في المائة من مرتبات الموظفين. وبلغ التمويل المقدم حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ما قدره 189,8 مليون دولار (2021: 138 مليون دولار)، ويمثل ذلك نسبة 20,7 في المائة (2021: 12,2 في المائة) من الخصوم المعنية.

الشكل السادس من الفصل الرابع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

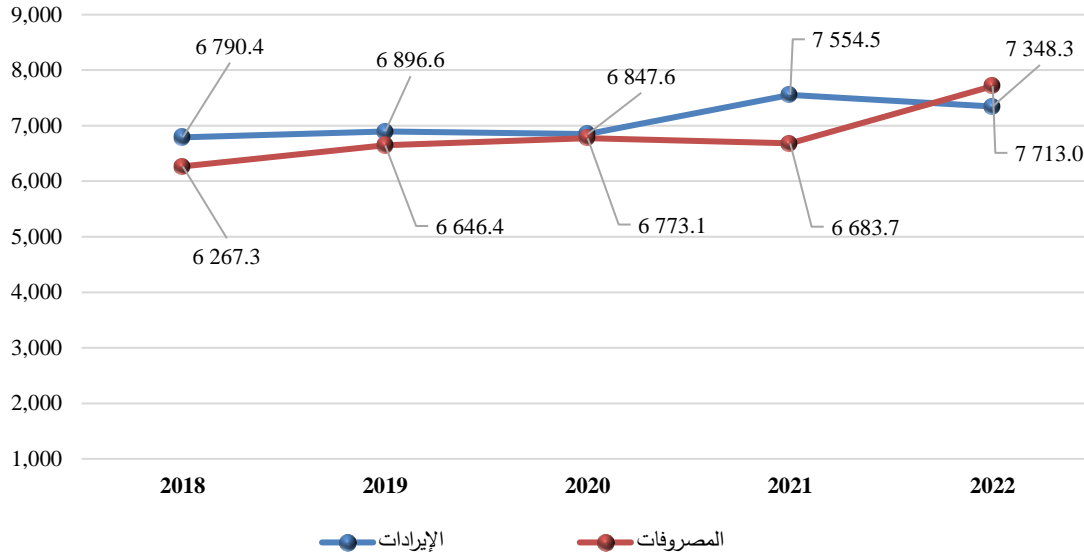


هاء - لمحة عامة عن الأداء المالي

الشكل السابع من الفصل الرابع

مجموع الإيرادات والمصروفات في الفترة 2018-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الإيرادات

27 - بلغ مجموع الإيرادات لعام 2022 ما قدره 7 348,3 مليون دولار (2021: 7 554,5 مليون دولار)، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 206,2 ملايين دولار، أو 2,7 في المائة، مقارنةً بالعام السابق. وزادت الأنصبة المقررة بمقدار 197,0 مليون دولار، والمساهمات في صناديق التأمين الذاتي بمقدار 28,3 مليون دولار، والإيرادات الأخرى بمقدار 8,2 ملايين دولار. وقابل هذه الزيادات انخفاض في التبرعات قدره 410,5 ملايين دولار، وانخفاض في إيرادات الاستثمار قدره 20,8 مليون دولار، وانخفاض في التحويلات والمخصصات الأخرى قدره 8,4 ملايين دولار (انظر الجدول 6 من الفصل الرابع). ويعزى الانخفاض في إيرادات التبرعات في المقام الأول إلى اعتراف الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مقدماً في عام 2021 بالإيرادات المتعلقة بعام 2022 وفقاً لمبدأ الاعتراف بالإيرادات المنصوص عليه في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والذي يقضي بالاعتراف مقدماً بالإيرادات غير المشروطة المتعلقة بالاتفاقات المتعددة السنوات. وقد أدى هذا الاعتراف المبكر بالإيرادات في عام 2021 إلى انخفاض الإيرادات المسجلة في عام 2022، مما ساهم في نتيجة العجز الصافي للمنظمة لهذا العام.

الجدول 6 من الفصل الرابع
التغيرات في الإيرادات حسب طبيعتها

(بملايين دولارات الولايات المتحدة وبالنسب المئوية)

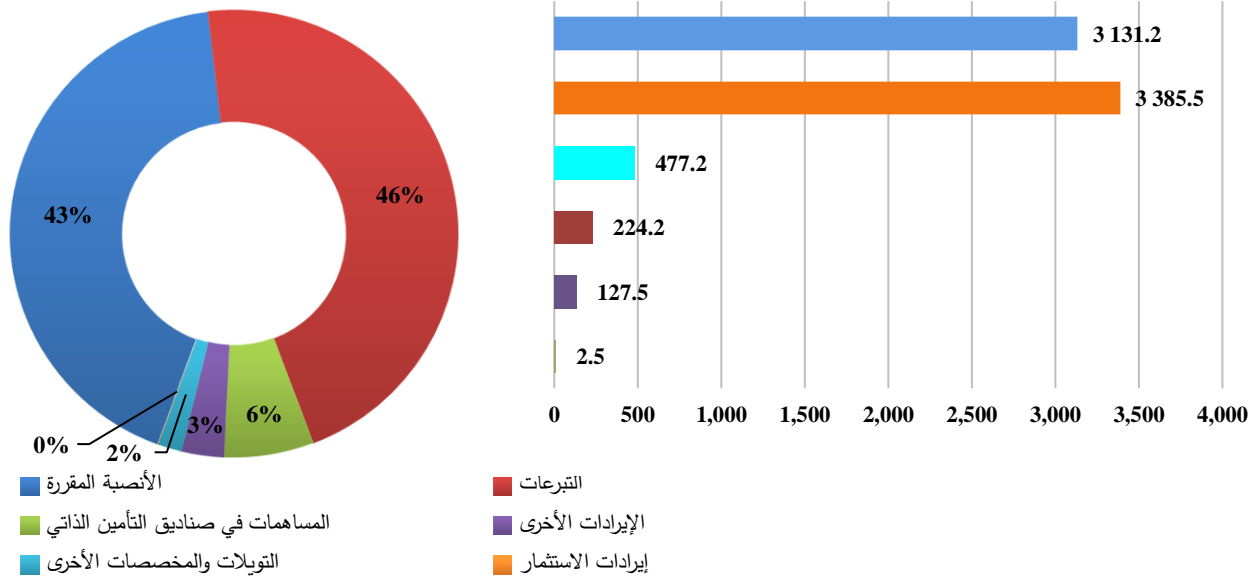
التغير بالنسبة المئوية	التغير	2021	2022	
6,7	197,0	2 934,2	3 131,2	الأنصبة المقررة
(10,8)	(410,5)	3 796,1	3 385,6	التبرعات
6,3	28,3	448,9	477,2	المساهمات في التأمين الذاتي
3,8	8,2	216,0	224,2	الإيرادات الأخرى
(6,2)	(8,4)	136,0	127,6	التحويلات والمخصصات الأخرى
(89,3)	(20,8)	23,3	2,5	إيرادات الاستثمار
(2,7)	(206,2)	7 554,5	7 348,3	مجموع الإيرادات

28 - ويقدم الشكلان الثامن والتاسع من الفصل الرابع تحليلاً للإيرادات حسب طبيعتها وحسب القطاع.

الشكل الثامن من الفصل الرابع

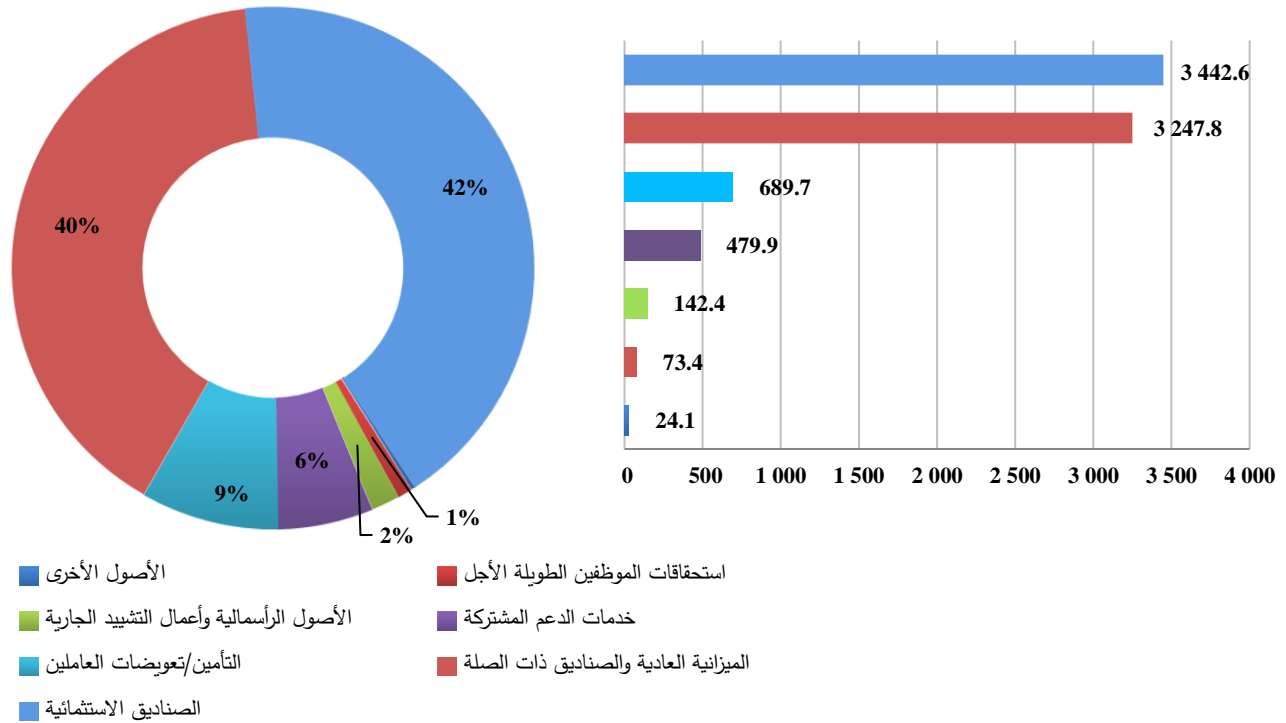
الإيرادات حسب طبيعتها

(بملايين دولارات الولايات المتحدة وبالنسب المئوية)



الشكل التاسع من الفصل الرابع
الإيرادات حسب القطاع^(أ)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة وبالنسب المئوية)

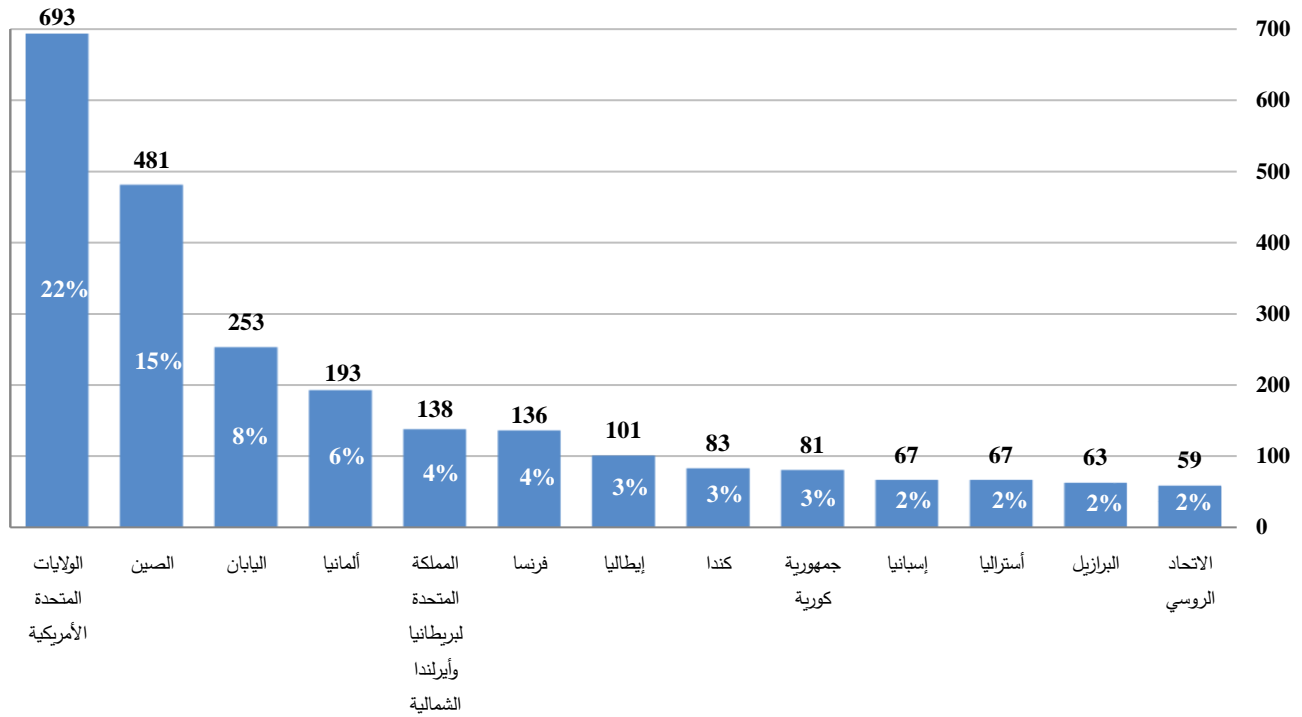


(أ) لا تشمل الأرقام الواردة أعلاه مبالغ الإيرادات الملغاة المشتركة بين القطاعات وقدرها 751,6 مليون دولار.

29 - وفي عام 2022، بلغت الإيرادات المتأتية من الأنصبة المقررة ما مقداره 3 131,2 مليون دولار، وكانت أعلى بمقدار 197,0 مليون دولار (6,7 في المائة) من إيرادات عام 2021 البالغة 2 934,2 مليون دولار وشكلت نسبة 42,6 في المائة من مجموع الإيرادات. وتستند الأنصبة المقررة إلى جدول الأنصبة المقررة الذي وافقت عليه الجمعية العامة؛ ويبين الشكل العاشر من الفصل الرابع الدول الأعضاء المساهمة بأكبر قدر من الأنصبة المقررة في عام 2022.

الشكل العاشر من الفصل الرابع
الدول المساهمة بأكبر قدر من الأنصبة المقررة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة وبالنسب المئوية)

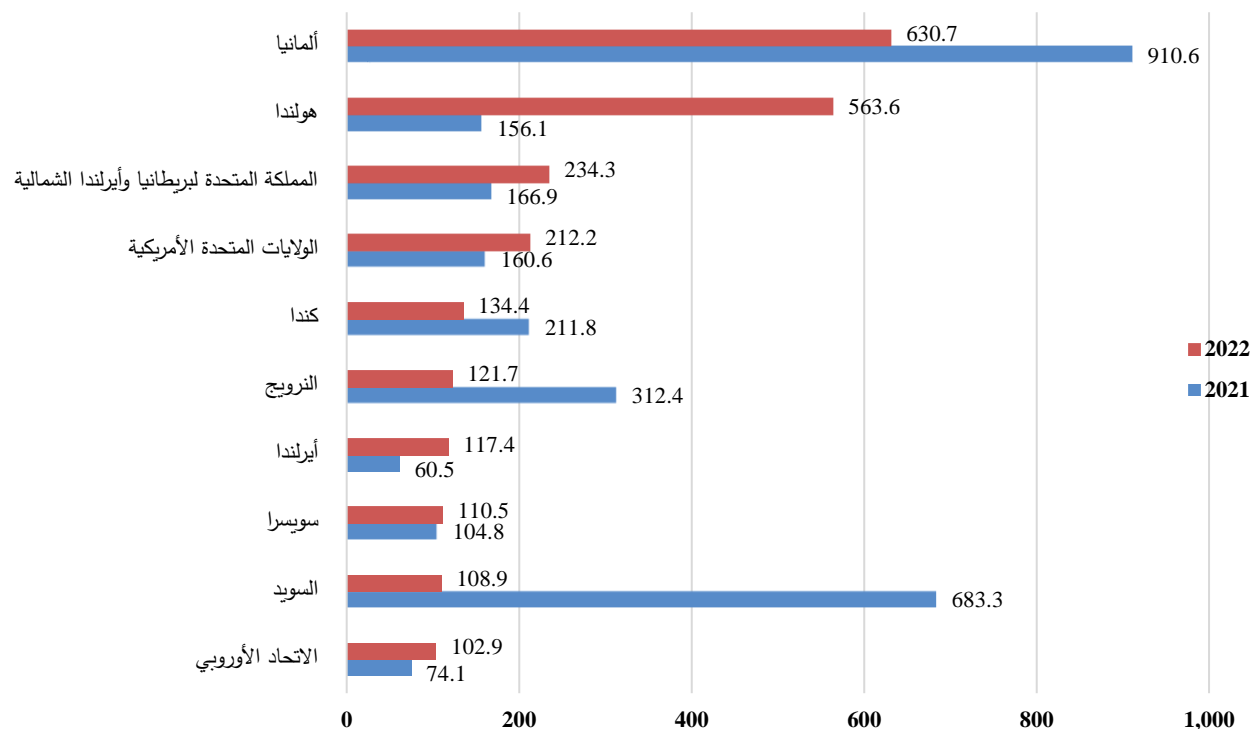


30 - وبلغت الإيرادات المتأتية من التبرعات 3 385,5 مليون دولار وشكّلت 46,1 في المائة من مجموع الإيرادات. وكانت الإيرادات المتأتية من التبرعات في عام 2022 أقل بمقدار 410,6 ملايين دولار (10,8 في المائة) من إيرادات عام 2021 البالغة 3 796,1 مليون دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض المساهمات في الصناديق الاستثمارية المشتركة للأنشطة الإنسانية المتعددة الشركاء (85,6 مليون دولار) والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (616,0 مليون دولار) والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء لبناء السلام (89,5 مليون دولار). وهذا الانخفاض قابلته زيادات في المساهمات في الصندوق الاستثماري لتعزيز مكتب تنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ (134,3 مليون دولار) والصندوق الاستثماري لدعم أنشطة مركز حقوق الإنسان (79,9 مليون دولار) والصندوق الاستثماري لمكافحة الإرهاب (43,7 مليون دولار). ويبين الشكل الحادي عشر من الفصل الرابع تبرعات أكبر 10 متبرعين في عام 2022 إلى جانب تبرعاتهم في عام 2021. ويعرض الجدول 7 من الفصل الرابع التبرعات حسب قطاعات البرامج. وفي عامي 2022 و 2021 كليهما، وُجّهت التبرعات إلى حد كبير نحو تمويل قطاع شؤون حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية.

الشكل الحادي عشر من الفصل الرابع

التبرعات الرئيسية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول 7 من الفصل الرابع

التبرعات حسب قطاعات البرامج

(بملايين دولارات الولايات المتحدة وبالنسب المئوية)

التغير بالنسبة المئوية	التغير	2021	2022	
(17,2)	(511,0)	2 966,1	2 455,1	شؤون حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية
(9,2)	(36,8)	399,3	362,5	الشؤون السياسية وشؤون حفظ السلام
2,0	4,4	218,7	223,1	التعاون والتنمية
27,8	42,8	153,9	196,7	خدمات الدعم المشتركة
293,3	44,0	15,0	59,0	منع الجريمة
106,7	46,0	43,1	89,1	قطاعات البرامج الأخرى
(10,8)	(410,6)	3 796,1	3 385,5	مجموع الإيرادات

المصروفات

31 - بلغ مجموع المصروفات لعام 2022 ما مقداره 7 713,0 مليون دولار (2021: 6 683,7 مليون دولار). وتعزى الزيادة البالغة 1 029,3 مليون دولار، أو 15,4 في المائة، أساساً إلى زيادة في المنح والتحويلات الأخرى بمقدار 632,6 مليون دولار وفي المصروفات الأخرى بمقدار 210,4 ملايين دولار. وكانت هناك أيضاً زيادة بمقدار 166,0 مليون دولار في مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم تعزى أساساً إلى الميزانية العادية حيث رُفِعَ تجميد التوظيف في الربع الثاني من عام 2022 واستؤنفت عمليات التوظيف، مما أدى إلى زيادة المصروفات تدريجياً في الفترة المتبقية من العام. وزادت تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم بمقدار 15,4 مليون دولار في حين زادت مطالبات ومصروفات التأمين الذاتي بمقدار 12,0 مليون دولار. ويعرض الجدول 8 من الفصل الرابع التغيرات في المصروفات.

الجدول 8 من الفصل الرابع

التغيرات في المصروفات حسب طبيعتها

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

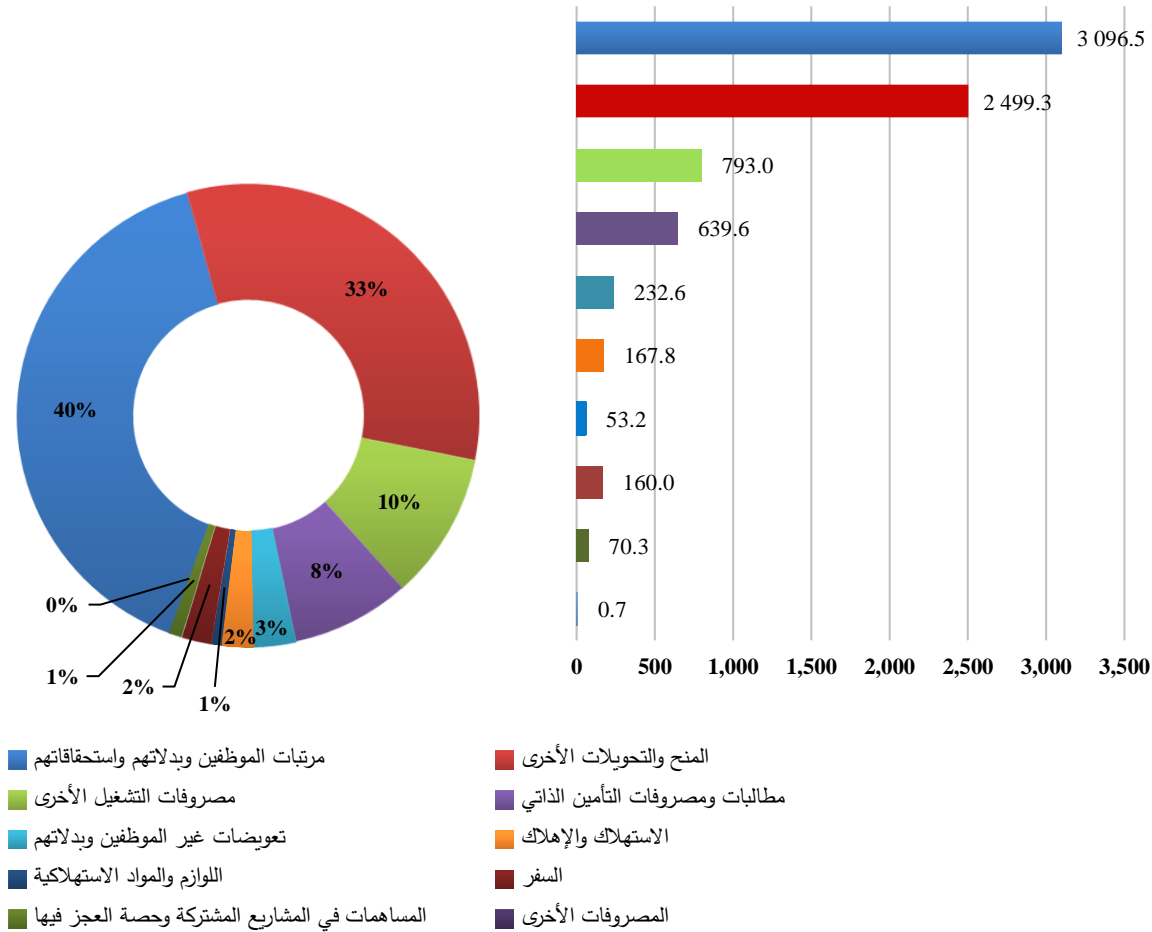
2022	2021	التغير	التغير بالنسبة المئوية	
3 096,5	2 930,5	166,0	5,7	مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم
2 499,3	1 866,7	632,6	33,9	المنح والتحويلات الأخرى
639,6	627,6	12,0	1,9	مطالبات ومصروفات التأمين الذاتي
232,6	217,2	15,4	7,1	تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم
167,8	174,9	(7,1)	(4,1)	الاستهلاك والإهلاك
1 077,2	866,8	210,4	24,3	المصروفات الأخرى ^(أ)
7 713,0	6 683,7	1 029,3	15,4	مجموع المصروفات

(أ) بلغت مصروفات التشغيل 793,0 مليون دولار، والمساهمات في المشاريع المشتركة وحصة العجز فيها 70,3 مليون دولار، والمصروفات الأخرى 213,9 مليون دولار (2021: بلغت مصروفات التشغيل 689,1 مليون دولار، والمساهمات في المشاريع المشتركة وحصة العجز فيها 69,7 مليون دولار، والمصروفات الأخرى 108,0 ملايين دولار).

32 - ويبرز الشكل الثاني عشر من الفصل الرابع الضوء توزيع المصروفات حسب طبيعتها. وكانت أكبر فئات المصروفات هي مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم وقدرها 3 096,5 مليون (40,1 في المائة)، والمنح والتحويلات إلى المستفيدين النهائيين والجهات الشريكة في التنفيذ وقدرها 2 499,3 مليون دولار (32,4 في المائة). وشكلت مصروفات التشغيل الأخرى البالغة 793,0 مليون دولار فئة كبيرة أيضاً (10,3 في المائة) وتألّفت في معظمها من مصروفات الخدمات التعاقدية واقتناء السلع واستئجار أماكن المكاتب. وكانت هناك زيادة كبيرة في المنح والتحويلات الأخرى بقيمة 632,6 مليون دولار تُعزى أساساً إلى المساعدات الإنسانية الإضافية المقدمة لمشاريع في أوكرانيا وأفغانستان خلال عام 2022.

الشكل الثاني عشر من الفصل الرابع
المصروفات حسب طبيعتها

(بملايين دولارات الولايات المتحدة وبالنسب المئوية)

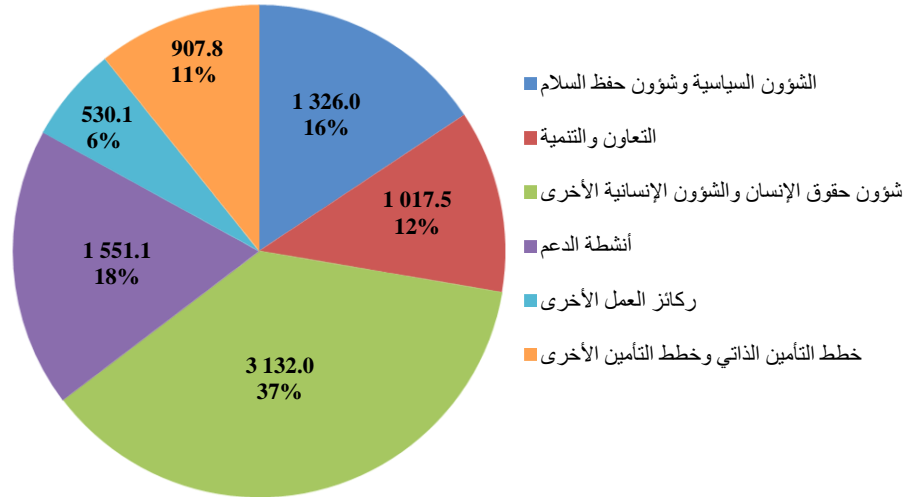


33 - ويبرز الشكل الثالث عشر من الفصل الرابع توزيع المصروفات حسب ركيزة العمل. وشكلت شؤون حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، وخدمات الدعم المشتركة، والشؤون السياسية وشؤون حفظ السلام، الركائز الرئيسية للمصروفات.

الشكل الثالث عشر من الفصل الرابع

المصروفات حسب ركيزة العمل^(أ)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



(أ) لا تشمل المبالغ الملغاة.

واو - صافي الأصول

34 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان صافي الأصول البالغ 4 709,2 ملايين دولار يتألف من فائض متراكم قدره 4 621,9 مليون دولار واحتياطيات قدرها 87,3 مليون دولار تحتفظ بها جهات منها جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث. ويشمل صافي الأصول أيضا مبلغ 2 371,7 مليون دولار يمثل ممتلكات في شكل أراض ومبان (50 في المائة) لا يمكن تحويله بسهولة لأغراض السيولة وتغطية الخصوم. وفي معظم الحالات، شيدت المباني أيضا على أراض متبرع بها ولا تكون لها قيمة إلا عندما تقوم المنظمة بشغل المباني، مثل مبنى الأمانة العامة.

35 - وبلغت الزيادة في صافي الأصول في عام 2022 ما مقداره 1 194,2 مليون دولار وتُعزى أساسا إلى المكاسب الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (1 515,3 مليون دولار)، التي قابلها العجز للسنة (364,8 مليون دولار). وترد في الجدول 9 من الفصل الرابع التغيرات في صافي الأصول حسب مجموعة الصناديق.

الجدول 9 من الفصل الرابع

التغيرات في صافي الأصول

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق العام					
الصناديق المتصلة به	الصناديق الاستثمارية	الموظفين الطويلة الأجل	صناديق استحقاقات تعويضات العاملين الأخرى	الصناديق التأمينية/الصناديق المجموع	
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	249,1	4 076,5	(6 215,0)	745,8	3 317,4
2 173,8					
التغيرات في صافي الأصول					
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	(0,3)	—	493,1	(9,6)	—
حصة التغيرات المعترف بها من قبل المشاريع المشتركة مباشرة في صافي الأصول	(12,8)	—	—	—	(12,8)
الفائض/(العجز) للسنة	15,8	989,0	(165,5)	25,1	6,4
870,8					
مجموع التغيرات في صافي الأصول	2,7	989,0	327,6	15,5	6,4
1 341,2					
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	251,8	5 065,5	(5 887,4)	761,3	3 323,8
3 515,0					
التغيرات في صافي الأصول					
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	6,4	—	1 501,6	7,2	—
1 515,2					
حصة التغيرات المعترف بها من قبل المشاريع المشتركة مباشرة في صافي الأصول	43,9	—	—	—	(0,2)
43,7					
الفائض/(العجز) للسنة	63,3	(322,3)	(139,5)	(5,2)	39,0
(364,7)					
مجموع التغيرات في صافي الأصول	113,6	(322,3)	1 362,1	2,0	38,8
1 194,2					
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	365,4	4 743,2	(4 525,3)	763,3	3 362,6
4 709,2					

زاي - أداء الميزانية العادية

36 - لا تزال الميزانية العادية تُعدُّ على أساس نقدي معدل. ووافقت الجمعية العامة، في قرارها 266/72، على اقتراح تغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين إلى فترة تقوم على سنة واحدة، وذلك على أساس تجريبي ابتداء من الميزانية البرنامجية لعام 2020. وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يجري استعراضا للتغييرات المدخلة على دورة الميزانية.

37 - وكما هو مبين في تقرير الأمين العام عن استعراض التغييرات في دورة الميزانية (A/77/485) المقدم تلبية لطلب الجمعية العامة، فإن تغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين إلى فترة تقوم على سنة واحدة وإصلاح الميزانية ساعدا في تهيئة منظمة تتوخى تنشيط عملها وتتساءل سنوياً عن ماهية ما تُحدثه من تميز لمن تخدمهم وتفسر بشفافية النتائج العملية والملموسة، وإظهار تحليها بمزيد من النزاهة والمرونة والاستجابة. وأبرز تقرير الأمين العام أربعة إنجازات رئيسية هي: زيادة انخراط مديري البرامج وزيادة التعلم والتحسين المستمرين من أجل تنفيذ الولايات بمزيد من الفعالية؛ وتوخي مزيد من المرونة في تخطيط البرامج، بما يشمل التكيف على نحو أسرع مع الولايات الجديدة، وتغيُّر المتطلبات والظروف، والأداء السابق؛ وشكل

لعرض الميزانية البرنامجية السنوية يوازن بين الحاجة إلى زيادة الشفافية والمساءلة التي تطالب بها الدول الأعضاء وبين اتباع عملية إعداد تتسم بالكفاءة وتتيح المواءمة مع الواقع التشغيلي للإدارات؛ وزيادة الشمولية لإجراء استعراض كلي واحد من جانب الدول الأعضاء: إدماج الخطط البرنامجية والأداء والاحتياجات من الموارد في تقرير واحد والنظر فيها في دورة رئيسية واحدة للجمعية العامة.

38 - وقررت الجمعية العامة في قرارها 267/77 رفع الفترة التجريبية اعتباراً من عام 2023، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تقديم الميزانية البرنامجية وفقاً لدورة سنوية.

39 - وفي عام 2022، بلغ المبلغ النهائي للميزانية العادية 3 276,4 مليون دولار، ويفوق ذلك ميزانية عام 2021 التي بلغت 3 224,7 مليون دولار بنسبة 1,6 في المائة. وبلغت الميزانية المستخدمة خلال عام 2022 ما مقداره 3 236,3 مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة 98,8 في المائة من الميزانية النهائية. ويعزى نقص استخدام الميزانية أساساً إلى أن عمليات المنظمة لم تتمكن من العودة بالكامل إلى نمط ما قبل الجائحة.

الفصل الخامس

البيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

عمليات الأمم المتحدة المبلّغ عنها في المجلد الأول

أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المرجع	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	
الأصول			
الأصول المتداولة			
الملاحظة 6	851 871	646 533	النقدية ومكافئات النقدية
الملاحظة 7	3 286 510	4 030 283	الاستثمارات
الملاحظة 8	123 995	118 208	الأنصبة المقررة المستحقة القبض
الملاحظة 9	1 012 283	1 018 291	التبرعات المستحقة القبض
الملاحظة 10	173 869	156 372	الحسابات الأخرى المستحقة القبض
الملاحظة 11	33 217	31 326	المخزونات
الملاحظة 12	382 174	619 723	الأصول الأخرى
مجموع الأصول المتداولة		6 620 736	5 863 919
الأصول غير المتداولة			
الملاحظة 7	1 710 377	920 786	الاستثمارات
الملاحظة 9	931 596	1 049 326	التبرعات المستحقة القبض
الملاحظة 14	3 004 775	2 980 811	الممتلكات والمنشآت والمعدات
الملاحظة 15	144 678	147 335	الأصول غير الملموسة
الملاحظة 24	7 496	4 912	حصة الترتيبات المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية
مجموع الأصول غير المتداولة		5 103 170	5 798 922
مجموع الأصول		11 723 906	11 662 841
الخصوم			
الخصوم المتداولة			
الملاحظة 16	529 610	490 982	الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة
الملاحظة 17	129 542	146 592	المبالغ المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة
الملاحظة 18	246 313	269 721	الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
الملاحظة 19	490 803	463 802	المخصصات الاحتياطية
الملاحظة 20	250 190	215 858	الخصوم المتعلقة بمعالجة الضرائب
الملاحظة 21	114 854	120 032	الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة
الملاحظة 22	27 732	30 192	الخصوم الأخرى
مجموع الخصوم المتداولة		1 737 179	1 789 044

عمليات الأمم المتحدة المبَّع عنها في المجلد الأول
أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (تابع)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المرجع	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021
الخصوم غير المتداولة		
التحويلات المستحقة الدفع	1 448	637
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	4 770 789	6 067 846
المخصصات الاحتياطية	1 115	622
الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة	21 411	37 220
الخصوم الأخرى	303 823	253 627
حصة الترتيبات المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية	66 013	111 806
مجموع الخصوم غير المتداولة	5 164 599	6 471 758
مجموع الخصوم	6 953 643	8 208 937
صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم	4 709 198	3 514 969
صافي الأصول		
الفائض المتراكم	4 621 898	3 427 669
الاحتياطيات	87 300	87 300
مجموع صافي الأصول	4 709 198	3 514 969

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

ثانياً - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	المرجع
الإيرادات		
2 934 195	3 131 227	الملاحظة 26
3 796 101	3 385 540	الملاحظة 26
448 885	477 205	الملاحظة 28
215 976	224 220	الملاحظة 27
135 986	127 546	الملاحظة 26
23 330	2 531	الملاحظة 30
7 554 473	7 348 269	مجموع الإيرادات
المصروفات		
2 930 515	3 096 451	الملاحظة 29
217 169	232 634	
1 866 654	2 499 271	الملاحظة 29
43 909	53 196	
174 919	167 757	الملاحظات 14 و 15
357	(105)	الملاحظات 14 و 15
62 467	160 059	
689 132	792 979	الملاحظة 29
627 631	639 617	الملاحظة 28
1 066	—	الملاحظة 22
69 667	70 289	الملاحظة 24
227	824	الملاحظة 29
6 683 713	7 712 972	مجموع المصروفات
870 760	(364 703)	(العجز)/الفائض للسنة

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

عمليات الأمم المتحدة المبّـلغ عنها في المجلد الأول

ثالثاً - بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المرجع	الفائض المتراكم	الاحتياطيات	مجموع صافي الأصول
صافي الأصول في 1 كانون الثاني/يناير 2021			
التغيرات في صافي الأصول			
المكاسب الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	25	483 246	483 246
حصة التغيرات المعترف بها من قبل الترتيبات المشتركة مباشرة في صافي الأصول	24	(12 871)	(12 871)
التحويلات (من)/إلى الاحتياطيات		4 940	—
الفائض للسنة		870 760	870 760
مجموع التغيرات في صافي الأصول			
		4 940	1 341 135
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021			
التغيرات في صافي الأصول			
المكاسب الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	25	1 515 245	1 515 245
حصة التغيرات المعترف بها من قبل الترتيبات المشتركة مباشرة في صافي الأصول	24	43 687	43 687
العجز للسنة		(364 703)	(364 703)
مجموع التغيرات في صافي الأصول			
		—	1 194 229
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022			
	25	87 300	4 709 198

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

عمليات الأمم المتحدة المبّلع عنها في المجلد الأول
 رابعا - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	المرجع	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
870 760	(364 703)		(العجز)/الفائض للسنة
			<i>الحركات غير النقدية</i>
174 919	167 757	الملاحظتان 14 و 15	الاستهلاك والإهلاك
357	(105)	الملاحظة 14	اضمحلال قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة
(11 962)	(7 119)	الملاحظتان 14 و 15	التحويلات والهبات من الأصول والإضافات الأخرى
2 927	13 976		صافي خسائر التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات
483 246	1 515 245		المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
(12 871)	43 687	الملاحظة 24	حصة التغيرات في صافي الأصول المعترف بها من قبل الترتيبات المشتركة
			<i>التغيرات في الأصول</i>
329 975	(5 787)	الملاحظة 8	(الزيادة)/(النقصان في الأنصبة المقررة المستحقة القبض
(534 426)	123 738	الملاحظة 9	(الزيادة)/(النقصان في التبرعات المستحقة القبض
2 635	(17 497)	الملاحظة 10	(الزيادة)/(النقصان في الحسابات الأخرى المستحقة القبض
(2 241)	(1 891)	الملاحظة 11	(الزيادة)/(النقصان في المخزونات
(248 190)	237 549	الملاحظة 12	(الزيادة)/(النقصان في الأصول الأخرى
(1 024)	(2 584)	الملاحظة 24	(الزيادة)/(النقصان في حصة أصول الترتيبات المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية
			<i>التغيرات في الخصوم</i>
(30 224)	38 628	الملاحظة 16	الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة
26 809	(17 050)	الملاحظة 17	الزيادة/(النقصان) في المبالغ المقبوضة سلفا والإيرادات المؤجلة
(209)	811		الزيادة/(النقصان) في التحويلات المستحقة الدفع
(251 680)	(1 320 465)	الملاحظة 18	الزيادة/(النقصان) في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
264 455	27 494	الملاحظة 19	الزيادة/(النقصان) في المخصصات الاحتياطية
15 618	34 332	الملاحظة 20	الزيادة/(النقصان) في الخصوم المتصلة بصندوق معادلة الضرائب
24 180	(20 987)	الملاحظة 21	الزيادة/(النقصان) في الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة
(3 717)	(3 530)	الملاحظة 22	الزيادة/(النقصان) في الخصوم الأخرى
4 363	(45 793)	الملاحظة 24	الزيادة/(النقصان) في حصة خصوم الترتيبات المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية
(23 330)	(2 531)	الملاحظة 30	إيرادات الاستثمار المعروضة كأشطة استثمارية
1 080 370	393 175		صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية

عمليات الأمم المتحدة المبّـلغ عنها في المجلد الأول
رابعا - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (تابع)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	المرجع
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار		
(853 868)	(45 818)	الملاحظة 30 الحصة التناسبية لصافي النقصان/(الزيادة) في صندوق النقدية المشترك
23 330	2 531	الملاحظة 30 إيرادات الاستثمار المعروضة كأشـطة استثمارية
(181 266)	(169 812)	الملاحظة 14 اقتناء الممتلكات والمنشآت والمعدات
793	251	عائدات التصرف في المنشآت والمعدات
(27 162)	(26 255)	الملاحظة 15 اقتناء الأصول غير الملموسة
(1 038 173)	(239 103)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية		
59 919	51 266	الملاحظة 22 عائدات المبالغ المقرضة
59 919	51 266	صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية
102 116	205 338	صافي الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية
544 417	646 533	النقدية ومكافئات النقدية - بداية السنة
646 533	851 871	النقدية ومكافئات النقدية - نهاية السنة

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

عمليات الأمم المتحدة المبَّع عنها في المجلد الأول

خامساً - بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية المتاحة للعموم ⁽¹⁾					الفرق بين الفرق بين
الميزانية الأصلية الميزانية النهائية الميزانية الأصلية الميزانية النهائية					(على أساس والنهائية (بالنسبة والمبالغ الفعلية
الميزانية الأصلية الميزانية النهائية الميزانية (الميزانية) المئوية (بالنسبة المئوية)					
الإيرادات					
2 933 788	2 979 872	2 872 670	1,6	(3,6)	الأرصدة المقررة (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)
279 138	280 173	286 820	0,4	2,4	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
19 581	19 581	39 947	-	104,0	الإيرادات العامة
(3 219)	(3 219)	(4 598)	-	(42,8)	الخدمات المقدّمة للجمهور
3 229 288	3 276 407	3 194 839	1,5	(2,5)	مجموع الإيرادات
النفقات					
الميزانية العادية حسب الأجزاء					
425 682	426 612	396 601	0,2	(7,0)	تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً
848 559	890 213	864 022	4,9	(2,9)	الشؤون السياسية
92 880	92 880	94 837	-	2,1	العدل والقانون الدوليان
260 683	260 683	259 683	-	(0,4)	التعاون الدولي لأغراض التنمية
311 959	311 959	312 253	-	0,1	التعاون الإقليمي لأغراض التنمية
235 736	237 934	238 757	0,9	0,3	شؤون حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية
100 015	100 073	98 176	0,1	(1,9)	التواصل العالمي
308 171	309 392	318 628	0,4	3,0	خدمات الدعم المشتركة
21 187	21 187	20 877	-	(1,5)	الرقابة الداخلية
92 766	92 766	90 607	-	(2,3)	الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة
112 743	112 743	112 761	-	(0,0)	النفقات الرأسمالية
125 654	125 677	127 931	-	1,8	الأمن والسلامة
16 199	16 199	16 199	-	-	حساب التنمية
277 054	278 089	284 937	0,4	2,5	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
3 229 288	3 276 407	3 236 269	1,5	(1,2)	مجموع النفقات
-	-	(41 430)	-	-	المجموع الصافي

(أ) يُقصد بها الميزانية العادية للأمم المتحدة لعام 2022. انظر الملاحظة 5.

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

عمليات الأمم المتحدة المبَّع عنها في المجلد الأول الملاحظات على البيانات المالية

الملاحظة 1

الكيان المُصدِر للبيانات المالية

الأمم المتحدة وأنشطتها

1 - الأمم المتحدة منظمة دولية أُنشئت في عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية. ويُحدّد ميثاق الأمم المتحدة، الذي وُقّع في 26 حزيران/يونيه 1945 وأصبح نافذاً في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945، الأهداف الرئيسية للمنظمة على النحو التالي:

(أ) صون السلام والأمن الدوليين؛

(ب) تعزيز البرامج الرامية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية على الصعيد الدولي؛

(ج) احترام حقوق الإنسان على الصعيد العالمي؛

(د) إقامة العدل وإعمال القانون على الصعيد الدولي.

2 - وتتولى الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة تنفيذ هذه الأهداف، وذلك على النحو التالي:

(أ) تركّز الجمعية العامة على طائفة واسعة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى النواحي المالية والإدارية للمنظمة؛

(ب) يضطلع مجلس الأمن بالمسؤولية عن مختلف جوانب أنشطة حفظ السلام وبناء السلام، بما يشمل بذل الجهود لتسوية النزاعات، وإعادة إرساء الديمقراطية، وتعزيز نزع السلاح، وتقديم المساعدة الانتخابية، وتيسير بناء السلام بعد انتهاء النزاعات، والانخراط في أنشطة إنسانية لكفالة إنقاذ حياة الفئات المحرومة من الاحتياجات الأساسية، والإشراف على محاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني؛

(ج) يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور خاص في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك دوره الرئيسي في الإشراف على الجهود التي تبذلها المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية على الصعيد الدولي؛

(د) تختص محكمة العدل الدولية بالنظر في المنازعات بين الدول الأعضاء التي تُحال إليها لتُصدِر بشأنها فتاوى أو أحكاماً ملزمة.

3 - ويقع مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك. ولها مكاتب رئيسية في جنيف وفيينا ونيروبي، وبعثات حفظ سلام وبعثات سياسية، ولجان اقتصادية، ومحاكم، ومعاهد تدريبية، وغيرها من المراكز في جميع أنحاء العالم.

عمليات الأمم المتحدة المبّلع عنها في المجلد الأول

4 - تتعلق هذه البيانات المالية بعمليات الأمم المتحدة المبّلع عنها في المجلد الأول التي تشكل إحدى كيانات الأمم المتحدة المالية المنفصلة المصدرة لبيانات مالية لأغراض الإبلاغ الممثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتألف عمليات الأمم المتحدة المبّلع عنها في المجلد الأول من العمليات الأساسية للأمانة العامة، وتجري بتوجيه من الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي الذي يدير الجوانب المالية والإدارية للأمم المتحدة. وتُموّل العمليات الأساسية للأمانة العامة من الميزانية العادية التي تقوم على جدول أنصبة مقرر فريد وعملية إعداد ميزانية، أو من الصناديق الاستثمارية التي تنشئها الجمعية العامة أو الأمين العام لكي تكمل أنشطة الميزانية العادية، أو من الحسابات الخاصة أو الصناديق المنشأة لتيسير تنفيذ الأمين العام للولايات بصفته المسؤول الإداري الأول في الأمم المتحدة.

5 - ويُنظر إلى الكيان المُصدّر للبيانات المالية، أي عمليات الأمم المتحدة المبّلع عنها في المجلد الأول، على أنه كيان مستقل مُصدّر للبيانات المالية لا يتحكم في أي كيان آخر مُصدّر للبيانات المالية في الأمم المتحدة ولا يخضع لتحكمه، نظرا للطابع الفريد الذي تتسم به الإدارة وعملية إعداد الميزانية في كل كيان من الكيانات المُصدرة للبيانات المالية في الأمم المتحدة. ولذلك، لا يسري التوحيد على عمليات الأمم المتحدة، ولا تشمل بياناتها المالية إلا أنشطتها المبّلع عنها في المجلد الأول.

6 - ومع ذلك، بالنظر إلى وجود مشروع مشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمركز التجارة الدولية، وإلى تأثير الأمم المتحدة الهام على عمليات هذا المركز، قُيّدت الأمم المتحدة استثمارها في المركز باستخدام طريقة حقوق الملكية في المحاسبة. وتشارك المنظمة في عدد من الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل مع مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وتُدرج حصة المنظمة من تلك الأنشطة في البيانات المالية أيضا باستخدام طريقة حقوق الملكية.

7 - وتشمل الميزانية العادية للأمم المتحدة جزءا يتعلق بالأنصبة المقررة المدفوعة لميزانيات كيانات أخرى مُصدرة للبيانات المالية في الأمم المتحدة تشمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وتُقيّد هذه المبالغ كمنح في المجلد الأول.

8 - وتشمل البيانات المالية الأنشطة المدارة من خلال مختلف الصناديق على النحو التالي:

(أ) **الصندوق العام والصناديق المتصلة به** - يتعلق الصندوق العام بأنشطة الميزانية العادية، وتتألف الصناديق المتصلة به من الحساب الخاص وصندوق رأس المال المتداول؛

(ب) **الصناديق الاستثمارية** - أنشئت الصناديق الاستثمارية لتسجيل استلام التبرعات من أجل دعم مختلف الأنشطة، بما في ذلك أنشطة المساعدة الطارئة والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأنشطة الإنسانية والأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان، والأنشطة التي تتعلق بالمسائل الأمنية والعدل والقانون الدوليين والتواصل العالمي وخدمات الدعم؛

(ج) **صناديق رأس المال** - تشمل صناديق رأس المال صناديق الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية في مختلف المواقع في جميع أنحاء العالم. وتتمثل المشاريع الرئيسية في إطار هذه الصناديق في إصلاح وتجديد قصر الأمم في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ وتجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا، وتحصين مبنى أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك ضد الزلازل؛

(د) **صندوق معادلة الضرائب** - أنشئ صندوق معادلة الضرائب من أجل تحقيق المساواة في صافي الأجور لجميع الموظفين، أيا كانت التزاماتهم الضريبية الوطنية؛

(هـ) **استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد** - أنشئت هذه الصناديق لحساب التزامات نهاية الخدمة فيما يتعلق بالاستحقاقات الواجبة السداد للموظفين الذين انتهت خدمتهم، وتشمل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن والإجازات السنوية غير المستخدمة؛

(و) **الصناديق الأخرى** - تشمل صناديق التأمين الذاتي؛ والحسابات الخاصة لاسترداد التكاليف الإدارية؛ وخدمات الدعم المشتركة؛ والمؤتمرات والاجتماعات؛ والصناديق الخاصة المتعددة السنوات لحساب الأنشطة الإنمائية التكميلية؛ والصناديق الأخرى.

الملاحظة 2

أساس إعداد البيانات المالية والإذن بإصدارها

أساس إعداد البيانات المالية

9 - وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أُعدَّت هذه البيانات المالية على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أُعدَّت على أساس استمرارية الأعمال، وطُبِّقَت السياسات المحاسبية باستمرار في مرحلتها إعدادها وتقديمها. ووفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تتألف البيانات المالية التي تعرض بأمانة أصول المنظمة وخصومها وإيراداتها ومصروفاتها، مما يلي:

- (أ) بيان المركز المالي (البيان الأول)؛
- (ب) بيان الأداء المالي (البيان الثاني)؛
- (ج) بيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث)؛
- (د) بيان التدفقات النقدية (باستخدام الطريقة غير المباشرة) (البيان الرابع)؛
- (هـ) بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)؛
- (و) الملاحظات على البيانات المالية التي تتضمن موجزا للسياسات المحاسبية الهامة وملاحظات تفسيرية أخرى؛

(ز) معلومات مقارنة تتعلق بجميع المبالغ المعروضة في البيانات المالية المشار إليها في النقاط من (أ) إلى (د) أعلاه، وعند الاقتضاء، معلومات مقارنة تتعلق بالمعلومات السردية والوصفية المعروضة في الملاحظات على هذه البيانات المالية.

استمرارية الأعمال

10 - يستند التأكيد على استمرارية الأعمال إلى موافقة الجمعية العامة، في قرارها 264/77 على اعتمادات الميزانية العادية لعام 2023، والاتجاه الإيجابي التاريخي المتمثل في جمع الأنصبة المقررة والتبرعات على مدى السنوات الماضية، وعلى عدم اتخاذ الجمعية العامة أي قرار بوقف عمليات الأمم المتحدة.

الإنزء بالإصدار

11 - يُصدّق المراقب المالي على هذه البيانات المالية ويوافق عليها الأمين العام. وعملا بالبند 6-2 من النظام المالي، أحال الأمين العام البيانات المالية التي تغطي الفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى مجلس مراجعي الحسابات بحلول 31 آذار/مارس 2023. وعملا بالبند 7-12 من النظام المالي، تُحال تقارير مجلس مراجعي الحسابات مشفوعة بالبيانات المالية المراجعة إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

أساس القياس

12 - أُعدّت هذه البيانات المالية باستخدام العرف المحاسبي القائم على تحليل التكلفة الأصلية، باستثناء الأصول المالية التي تُسجّل بقيمتها العادلة بفائض أو بعجز.

العملة الوظيفية وعملة العرض

13 - العملة الوظيفية وعملة العرض التي تستخدمها المنظمة هي دولار الولايات المتحدة. وتُعرض البيانات المالية بآلاف دولارات الولايات المتحدة ما لم يُذكر خلاف ذلك.

14 - وتُحوّل المعاملات التي تجري بعملات أخرى غير العملة الوظيفية (العملات الأجنبية) إلى دولارات الولايات المتحدة وفقا لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ المعاملة. وتتاهاز أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة أسعار الصرف الفورية السارية في تواريخ إجراء المعاملات. وفي نهاية السنة، تُحوّل الأصول والخصوم النقدية المقيّمة بالعملات الأجنبية وفقا لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة. وتُحوّل البنود غير النقدية المقيّمة بالعملات الأجنبية المقيسة بالقيمة العادلة وفقا لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. ولا تُحوّل البنود غير النقدية المقيسة بتكلفتها الأصلية بعملة أجنبية في نهاية السنة.

15 - ويُعتَرَف في بيان الأداء المالي، على أساس صافٍ، بأرباح وخسائر الصرف الأجنبي الناجمة عن تسوية المعاملات بالعملات الأجنبية وعن تحويل الأصول والخصوم النقدية المقيّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السارية في نهاية السنة.

مبدأ الأهمية النسبية والاستعانة بالأراء والتقديرات

16 - مبدأ الأهمية النسبية عنصر محوري في إعداد البيانات المالية للمنظمة وعرضها، ويوفر إطار المنظمة المنظم للأهمية النسبية طريقة منهجية لتوجيه القرارات المحاسبية المتعلقة بالعرض والإفصاح والتجميع والمقاصّة وتطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية بأثر رجعي وليس بأثر لاحق. وبوجه عام،

يُعتبر أي بند ذا أهمية نسبية إذا كان من شأن حذفه أو تجميعه أن يؤثر في استنتاجات مستخدمي البيانات المالية أو في قراراتهم.

17 - ويستلزم إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استخدام التقديرات والآراء والافتراضات عند اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها، وعند تحديد القيم المبّلع عنها لبعض الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات.

18 - وتُستعرض باستمرار التقديرات المحاسبية والافتراضات الأساسية، ويُعرف بتقنيات التقديرات في السنة التي تُنقح فيها التقديرات وفي أي سنة تالية تتأثر بذلك. وتشمل التقديرات والافتراضات الهامة التي يمكن أن تؤدي إلى تسويات جوهرية في السنوات المقبلة ما يلي: القياس الاكتواري لاستحقاقات الموظفين؛ واختيار الأعمار النافعة وأساليب استهلاك/إهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات/الأصول غير الملموسة؛ واضمحلال قيمة الأصول؛ وتصنيف الأدوات المالية؛ وتقييم المخزونات؛ ومعدلات التضخم والخصم المستخدمة في حساب القيمة الحالية للمخصصات؛ وتصنيف الأصول/الخصوم الاحتمالية.

الإصدارات المحاسبية المقبلة

19 - يتواصل رصد التقدم المحرز فيما يلي من الإصدارات المحاسبية المقبلة والهامة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ورصد تأثيرها في البيانات المالية للمنظمة:

(أ) الأصول التراثية: يرمي هذا المشروع إلى وضع متطلبات محاسبية خاصة بالأصول التراثية؛
(ب) الأصول من البنى التحتية: يهدف المشروع إلى بحث وتحديد المشاكل التي يواجهها المعدون عند تطبيق المعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الممتلكات والمنشآت والمعدات، على الأصول من البنى التحتية. واسترشادا بهذا البحث، يتمثل الهدف في توفير توجيهات إضافية بشأن المحاسبة المتعلقة بالأصول من البنى التحتية. ويعتزم مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إصدار معيار جديد بشأن الممتلكات والمنشآت والمعدات يحل محل المعيار 17، لإضافة توجيهات للقطاع العام بشأن الأصول التراثية والأصول من البنى التحتية ومواءمته مع مبادئ القياس الجديدة. ومن المتوقع إصدار المعيار في النصف الأول من عام 2023 مع التوجيهات المتعلقة بالقياس؛

(ج) قياس القطاع العام: يستهدف هذا المشروع ما يلي: '1' إصدار معايير محاسبية معيّلة بمتطلبات منقّحة للقياس عند الاعتراف الأولي، والقياس في مرحلة لاحقة، والإفصاح المرتبط بالقياس؛ '2' تقديم توجيهات أكثر تفصيلا بشأن تطبيق تكلفة الاستبدال وتكلفة الوفاء بالالتزامات والظروف التي يُستخدم فيها أساسا القياس المذكوران؛ '3' معالجة مسائل تكاليف المعاملات، بما في ذلك المسألة المحددة المتعلقة بإدراج تكاليف الافتراض ضمن الأصول الرأسمالية أو احتسابها كنفقات؛ ويتوقع مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الموافقة على المعيار المتعلق بالقياس وإصداره في النصف الأول من عام 2023. وتمشيا مع المعيار الجديد، سيُحدّث كذلك الفرع ذو الصلة من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية التي تعدّها كيانات القطاع العام للأغراض العامة، الفصل 7، المتعلق بقياس الأصول والخصوم؛

(د) مصروفات المعاملات غير التبادلية: يهدف هذا المشروع إلى وضع معيار أو معايير تنص على متطلبات الاعتراف والقياس المنطبقة على الموردين في المعاملات غير التبادلية، باستثناء الاستحقاقات الاجتماعية. ومن شأن المعيار الجديد أن يؤدي إلى تغيير في السياسة المحاسبية المتصلة

بالاعتراف بالمصروفات يُعترف بموجبه مقدّم التحويل بمصروفات عندما يفى متلقي التحويل بالتزام بتحويل السلع أو الخدمة إلى منتفع ثالث. ومشروع المعيار في مرحلة المراجعة النهائية، ومن المتوقع أن يُصدره مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في النصف الأول من عام 2023. وتحضيرا لاعتماد هذا المعيار الجديد، تبذل حاليا جهود لجمع البيانات وتنقيح نموذج الاتفاق؛

(هـ) الإيرادات: يتمثل نطاق المشروع في وضع متطلبات وتوجيهات قياسية جديدة فيما يتعلق بالإيرادات كي تعدّل أو تحل محل تلك المحدّدة حاليا في المعيار 9: الإيرادات من المعاملات التبادلية، والمعيار 11: عقود الإنشاء، والمعيار 23: الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات). وقد فرغ مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من مناقشة القضايا المتعلقة بالمبادئ ويعتزم إصدار المعيار في النصف الأول من عام 2023؛

(و) "المحاسبة والإبلاغ في خطط الاستحقاق التقاعدي" هو مشروع جديد لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتكييف للمعيار 26 من المعايير الدولية للمحاسبة. والهدف من وضع مسودة عرض المعيار هو تحديد متطلبات المحاسبة والإبلاغ لخطط الاستحقاق التقاعدي في القطاع العام، التي توفر في المقام الأول الاستحقاقات لموظفي القطاع العام المتقاعدين. وستُطبق هذه التوجيهات في خطة استحقاق تقاعدي تُعرض البيانات المالية استناداً إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق؛

(ز) "الترتيبات الأخرى المماثلة لعقود الإيجار" مشروع جديد آخر للمجلس، يهدف إلى وضع توجيهات إضافية لتحديد ومعالجة مسائل محاسبية متصلة بعقود الإيجار مرتبطة بالترتيبات المماثلة لعقود الإيجار. وقد نشرت مسودة العرض للتعليق عليها في كانون الثاني/يناير 2023، وهي تقترح إدخال تعديلات على المعيار 43، عقود الإيجار، فيما يتصل بالمحاسبة عن عقود الإيجار بشروط ميسرة، وتضع توجيهات جديدة بشأن الأصول العينية المشمولة بحق الانتفاع وتعديلات تبعية على المعيار 23، الإيرادات من المعاملات غير التبادلية.

متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي صدرت في الآونة الأخيرة وتلك التي ستصدر في المرحلة المقبلة

20 - أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعايير التالية:

(أ) المعيار 41: الأدوات المالية الصادرة في آب/أغسطس 2018، الذي بدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2023؛

(ب) المعيار 42: الاستحقاقات الاجتماعية، الصادر في كانون الثاني/يناير 2019، الذي بدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2023؛

(ج) المعيار 43: عقود الإيجار، الصادر في كانون الثاني/يناير 2022، الذي سيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025؛

(د) المعيار 44: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض البيع والعمليات الملغاة، الصادر في أيار/مايو 2022 الذي سيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025.

21 - وجرى تقييم أثر هذه المعايير على البيانات المالية للمنظمة والفترة موضع المقارنة على النحو التالي:

المعيار	الأثر المتوقع في سنة الاعتماد
المعيار 41	المعيار 41: الأدوات المالية، يحسّن بشكل كبير من جودة المعلومات المتعلقة بالأصول المالية والخصوم المالية. وسيلحل محل المعيار 29، الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، وهو يحسّن متطلبات هذا المعيار من خلال ما يلي: (أ) تبسيط متطلبات تصنيف وقياس الأصول المالية؛ (ب) اتباع نموذج تطليقي لاضمحلال القيمة؛ (ج) اتباع نموذج مرّن للمحاسبة التحوطية. الامتثال للمعيار 41: الأدوات المالية، إلزامي للبيانات المالية المتصلة بالمجلد الأول عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتعكف المنظمة حالياً على تقييم الاحتياجات الجديدة لقيد الاستثمارات المودعة في صندوق النقدية المشتركين وتقييمهما والإبلاغ عنها تمشياً مع المعيار 41. وستستخدم نتائج التقييم لوضع وثيقة السياسة المحاسبية وتحديث التوجيهات المؤسسية.
المعيار 42	يقدم المعيار 42: الاستحقاقات الاجتماعية، إرشادات بشأن المعالجة المحاسبية لنفقات الاستحقاقات الاجتماعية. وهو يعرف الاستحقاقات الاجتماعية بأنها التحويلات النقدية المدفوعة لأفراد معينين و/أو لأسر معيشية معينة للتخفيف من أثر المخاطر الاجتماعية. ومن الأمثلة المحددة على ذلك استحقاقات التقاعد الحكومية، واستحقاقات العجز، ودعم الدخل، وإعانات البطالة. ويقتضي المعيار الجديد من الكيان أن يعترف بالمصروفات والخصوم المتعلقة بمدفوعات الاستحقاقات الاجتماعية التالية. ولا تنطبق على المنظمة حالياً أي استحقاقات اجتماعية من هذا القبيل، ومن ثم لن يكون لهذا المعيار أي أثر على حجم الإبلاغ المالي فيما يتصل بالمجلد الأول.
المعيار 43	المعيار 43: عقود الإيجار. استعويض به عن المعيار 13: عقود الإيجار لمواءمة التوجيهات مع المعيار 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويقدم المعيار الصادر حديثاً تعريفات جديدة للعقود والإيجارات وينص على نموذج للاعتراف بحق الاستخدام وقياسه لجميع عقود الإيجار باستثناء تلك التي تقع ضمن فئتي العقود المعفاة وهما عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول المنخفضة القيمة. وكذلك يوفر المعيار 43 إرشادات إضافية بشأن تطبيق نموذج المخاطر والمكافآت للإجراءات المحاسبية المتعلقة بالمؤجر. واعتماد هذا المعيار إلزامي للبيانات المالية المتصلة بالمجلد الأول عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وسيُقيّم أثر المعيار 43 على مدى السنتين التقويميتين 2023 و 2024 قبل أن يبدأ سريانه في 1 كانون الثاني/يناير 2025. ويقدر أن التعريف الموسع لعقود الإيجار سيؤدي إلى الاعتراف بترتيبات أكثر إلزاماً باعتبارها عقود إيجار، مع ما يقابلها من زيادة في الخصوم المتصلة بعقود الإيجار والأصول ذات حق استعمال.
المعيار 44	المعيار 44: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة. يتضمن هذا المعيار توجيهات بشأن المحاسبة المتعلقة بالأصول المحتفظ بها للبيع وبشأن عرض العمليات المتوقعة والإفصاح عنها، بما يتسق مع

المعيار الأثر المتوقع في سنة الاعتماد

المعيار 5 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. واعتماد هذا المعيار إلزامي للبيانات المالية المتصلة بالمجلد الأول عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وسيُقيم أثر المعيار 44 بغية إعداد المنظمة لتنفيذه قبل تاريخ سريانه في 1 كانون الثاني/يناير 2025. وبالنظر إلى تعاريف ونطاق الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، يُقدّر ألا تكون آثار الاعتراف والقياس كبيرة بالنسبة للمنظمة مبدئياً، لأن التغييرات في العرض والإفصاح ستعتمد على تحديد العمليات المتوقفة، إن وجدت، في المستقبل، ابتداء من 1 كانون الثاني/يناير 2025.

3 الملاحظة

السياسات المحاسبية الهامة

تصنيف الأصول المالية

22 - يتوقف تصنيف الأصول المالية في المقام الأول على الغرض الذي اقتُني من أجله هذه الأصول. وتصنّف المنظمة أصولها المالية في إحدى الفئات المبينة أدناه عند الاعتراف الأولي وتعيد تقييم التصنيف في كل تاريخ من تواريخ الإبلاغ.

التصنيف	الأصول المالية
الأصول المقيّمة بالقيمة العادلة	الاستثمارات في صندوق النقدية المشتركين وفي جمعية التأمين
بفائض أو عجز	التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث
القروض والحسابات المستحقة القبض	النقدية ومكافئات النقدية والحسابات المستحقة القبض

23 - وتقاس جميع الأصول المالية أولاً بالقيمة العادلة. وتعترف المنظمة مبدئياً بالأصول المالية المصنّفة كقروض وحسابات مستحقة القبض في التاريخ الذي نشأت فيه. ويُعترف مبدئياً بجميع الأصول المالية الأخرى في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المنظمة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة المالية.

24 - وتُدرج الأصول المالية التي يتجاوز أجل استحقاقها 12 شهراً في تاريخ الإبلاغ ضمن فئة الأصول غير المتداولة في البيانات المالية. وتحوّل الأصول المقيّمة بعملة أجنبية إلى دولارات الولايات المتحدة بأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة والسارية في تاريخ الإبلاغ، على أن يُعترف بصافي المكاسب أو الخسائر بفائض أو بعجز في بيان الأداء المالي.

25 - والأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز هي التي صُنّفت في هذه الفئة عند الاعتراف الأولي بها أو التي يُحتفظ بها للتداول أو اقتُنيت أساساً بغرض بيعها في الأجل القصير. وتقاس قيمة هذه الأصول بالقيمة العادلة في كل تاريخ من تواريخ الإبلاغ، وتُعرض أي مكاسب أو خسائر ناجمة عن التغييرات في القيمة العادلة في بيان الأداء المالي في السنة التي تنشأ فيها.

26 - والقروض والحسابات المستحقة القبض أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد غير معروضة في أي سوق نشطة. وهي تُسجّل أولاً بالقيمة العادلة، مضافاً إليها تكاليف المعاملات، ويُبلّغ عنها لاحقاً بالتكلفة المهلكة المحسوبة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. ويُعترف بإيرادات الفوائد على أساس التناسب الزمني باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري على الأصول المالية المعنية.

27 - وتُقيّم الأصول المالية عند حلول كل تاريخ من تواريخ الإبلاغ لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية على اضمحلال قيمتها. ومن بين الأدلة على اضمحلال قيمة الأصول تحلّف الطرف الآخر أو عجزه عن السداد، أو حدوث تراجع مستديم في قيمة الأصول. ويُعترف بخسائر اضمحلال القيمة في بيان الأداء المالي في السنة التي تنشأ فيها.

28 - ويُلغى الاعتراف بالأصول المالية عندما ينتهي أجل الحقوق في تلقّي تدفقات نقدية أو عندما تُنقل تلك الحقوق وتكون المنظمة قد حوّلت إلى حد كبير جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالأصول المالية. وتُقابل الأصول المالية بالخصوم المالية ويُبلّغ عن المبلغ الصافي في بيان المركز المالي عندما يكون هناك حق واجب النفاذ قانوناً في المقابلة بين المبالغ المعترف بها وعندما تكون هناك نية في التسوية على أساس صافي المبالغ أو تحقيق القيمة المالية للأصول وتسوية الخصوم في آن واحد.

الاستثمارات المودعة في صندوق النقدية المشتركين

29 - تستثمر خزانة الأمم المتحدة الأموال المجمّعة من كيانات الأمانة العامة والكيانات المشاركة الأخرى. وتُجمّع هذه الأموال في صندوقين مشتركين للنقدية يُداران داخلياً. وتعني المشاركة في صندوق نقدية مشترك تقاسم المخاطر وعوائد الاستثمارات مع المشاركين الآخرين. ونظراً إلى أن الأموال تُجمّع وتُستثمر على أساس أنها صندوق مشترك واحد، يكون كل مشارك معرضاً لجميع الأخطار التي تنطوي عليها حافظة الاستثمارات في حدود المبلغ النقدي المستثمر.

30 - وتُدرج استثمارات المنظمة المودعة في صندوق النقدية المشتركين كجزء من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل والاستثمارات الطويلة الأجل في بيان المركز المالي، وفقاً لفترة استحقاق الاستثمارات.

النقدية ومكافئات النقدية

31 - تشمل النقدية ومكافئات النقدية النقدية الحاضرة والنقدية في المصارف والاستثمارات العالية السيولة والقصيرة الأجل التي يحل تاريخ استحقاقها خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية: المساهمات المستحقة القبض

32 - تمثل المساهمات المستحقة القبض الإيرادات غير المحصّلة من الأنصبة المقررة والتبرعات التي تعهدت بها للمنظمة الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء وجهات مانحة أخرى بناء على اتفاقات قابلة للإنفاذ. وتُسجّل هذه الحسابات المستحقة القبض غير التبادلية بقيمتها الاسمية، باستثناء التبرعات المستحقة القبض التي يحل تاريخ استحقاقها بعد أكثر من 12 شهراً مخصصاً منها اضمحلال قيمتها بالقدر الذي تظهر فيه التقديرات أنها غير قابلة للتحصيل، أي يُسجّل البديل المخصص لتغطية الحسابات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها. وإذا اعتُبرت هذه التبرعات المستحقة القبض والطويلة الأجل

ذات أهمية نسبية، يُبلّغ عنها وفق قيمة مخفضة تُحسب باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. وتخضع التبرعات المستحقة القبض والمستحقات التجارية وغيرها من الحسابات المستحقة القبض للمخصصات العامة للبدلات بالإضافة إلى المخصصات القائمة على تحديد واستعراض الحسابات المستحقة القبض. وتُبلّغ هذه المخصصات العامة للبدلات نسبة 25 في المائة فيما يتعلق بالحسابات المستحقة القبض التي تجاوز موعد سدادها 12 شهرا، ونسبة 60 في المائة فيما يتعلق بالحسابات المستحقة القبض التي تجاوز موعد سدادها 24 شهرا، ونسبة 100 في المائة فيما يتعلق بالحسابات المستحقة القبض التي تجاوز موعد سدادها 36 شهرا. أما بالنسبة إلى الأنصبة المقررة المستحقة القبض، فيُحسب بدل تغطية الحسابات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها على النحو التالي:

(أ) الحسابات المستحقة القبض من الدول الأعضاء التي تخضع للمادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة بشأن تقييد حقوق التصويت في الجمعية العامة نتيجة وجود متأخرات تعادل أو تتجاوز مبلغ الاشتراكات المستحق عليها عن العاملين السابقين بالكامل، والتي مر على تاريخ استحقاقها أكثر من عامين: بدل نسبته 100 في المائة؛

(ب) الحسابات المستحقة القبض التي مر على تاريخ استحقاقها أكثر من عامين ومنحت بشأنها الجمعية العامة معاملة خاصة فيما يتعلق بدفعها (الأنصبة المقررة غير المسددة المستحقة على الصين التي حُوّلت إلى حساب خاص عملا بقرار الجمعية العامة 116/36 ألف، والأنصبة المقررة غير المسددة المستحقة على يوغوسلافيا السابقة): بدل نسبته 100 في المائة؛

(ج) الحسابات المستحقة القبض التي مر على تاريخ استحقاقها أكثر من عامين واعتبرت الدول الأعضاء تحديدا على رصيدها المتبقي: بدل نسبته 100 في المائة. وسيجري الإفصاح في الملاحظات على البيانات المالية عن أي مبلغ محل خلاف غير مسدد لمدة تقل عن سنتين؛

(د) فيما يتعلق بالحسابات المستحقة القبض التي اعتمدت من أجلها خطط دفع، لا يحدّد بدل مخصص لتغطية الديون المشكوك في إمكانية تحصيلها، بل يُفصح عنها في الملاحظات على البيانات المالية.

الحسابات المستحقة القبض من المعاملات التبادلية: الحسابات الأخرى المستحقة القبض

33 - تشمل الحسابات الأخرى المستحقة القبض أساسا المبالغ المستحقة القبض لقاء السلع أو الخدمات المقدّمة إلى كيانات أخرى، والمبالغ المستحقة القبض لقاء الأصول المؤجّرة، والمبالغ المستحقة القبض من الموظفين. وتشمل هذه الفئة أيضا المبالغ المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة الأخرى المصدرة للبيانات المالية. وتخضع الأرصدة المادية للحسابات الأخرى المستحقة القبض لاستعراض محدّد ويُقدّر بدل مخصص لتغطية الحسابات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها على أساس إمكانية تحصيلها ومدى قديمها وفقا للمخصصات العامة للبدلات المطبّقة على التبرعات المستحقة القبض.

الأصول الأخرى

34 - تشمل الأصول الأخرى سلف منّح التعليم والمبالغ المدفوعة مسبقا التي تُسجّل بوصفها أصولا إلى أن يُسلّم الطرف الآخر السلع أو يقدم الخدمات، فيُعرف بها حينها كمصروفات.

المخزونات

35 - يُعترف بأرصدة المخزونات باعتبارها أصولاً متداولة، وهي تشمل الفئات المبينة أدناه.

الفئات	الفئات الفرعية
المخزونات المحتفظ بها من أجل البيع أو الكتب والمنشورات والطوابع التوزيع الخارجي	
المواد الخام والعمل الجاري المرتبط بالأصناف مواد/لوازم البناء والأعمال الجارية المحتفظ بها للبيع أو للتوزيع الخارجي	
الاحتياطيات الاستراتيجية	الاحتياطيات من الوقود والاحتياطيات من المياه المعبأة وحصص الإعاشة
المواد الاستهلاكية واللوازم	المخزونات المادية من المواد الاستهلاكية واللوازم، بما في ذلك قطع الغيار والأدوية

36 - وتُحدّد تكلفة المخزونات الموجودة باستخدام أساس التكلفة بمتوسط الأسعار. وتشمل تكلفة المخزونات تكلفة الشراء، إضافة إلى التكاليف الأخرى المتكبّدة خلال إيصال البنود إلى وجهتها المقصودة وتجهيزها للاستخدام. وتُستخدم المعدلات القياسية التي تتراوح بين 4 في المائة و 27 في المائة من تكلفة الشراء، حسب موقع كل مكتب وبعثة، بدلا من التكاليف الفعلية المرتبطة بالمشروع. وتُقاس المخزونات التي تُقتنى من خلال معاملات غير تبادلية، أي السلع المتبرّع بها، بقيمتها العادلة في تاريخ اقتنائها. وتُقيّم المخزونات المحتفظ بها بغرض البيع بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق أيهما أقل. وتُقيّم المخزونات المحتفظ بها للتوزيع دون مقابل أو بمقابل رمزي أو للاستهلاك في إنتاج السلع أو الخدمات، بسعر التكلفة أو بتكلفة الاستبدال الحالية أيهما أقل.

37 - وتُقيّد القيمة الدفترية للمخزونات كمصروفات عندما تتبع المنظمة المخزونات أو تُبادلها أو تُوزعها خارجياً أو تُستهلكها. وصافي القيمة القابل للتحقيق هو المبلغ الصافي الذي يُتوقع أن يتحقق من بيع المخزونات في السياق العادي للعمليات. أما تكلفة الاستبدال الحالية، فهي التكلفة التقديرية التي سيتم تكبّدها لاقتناء الأصول.

38 - ولا تُرسمَل المخزونات من المواد الاستهلاكية واللوازم المخصّصة للاستهلاك الداخلي في بيان المركز المالي إلا عندما تكون ذات أهمية نسبية. وتُقيّم هذه المخزونات باستخدام طرائق المتوسط المتحرك للسعر بالاستناد إلى السجلات المتاحة في نظام أوموجا. وتخضع التقييمات لاستعراض اضمحلال القيمة الذي يأخذ في الاعتبار الفروق بين التقييم باستخدام المتوسط المتحرك للسعر وتكلفة الاستبدال الحالية، وكذلك الأصناف البطيئة التصريف والمتقادمة.

39 - وتخضع المخزونات للتحقق المادي بناء على القيمة والمخاطر بحسب تقييم الإدارة. والتقييمات هي صافي التخفيضات في القيمة من التكلفة الأصلية إلى تكلفة الاستبدال الحالية/صافي القيمة القابلة للتحقيق، التي يُعترف بها في بيان الأداء المالي.

الأصول الترابية

40 - لا يُعترف بالأصول الترابية في البيانات المالية، ولكن يُفصح عن المعاملات الهامة المتعلقة بالأصول الترابية في الملاحظات على البيانات المالية.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

41 - تُصنّف الممتلكات والمنشآت والمعدات ضمن مجموعات مختلفة استناداً إلى طبيعتها ووظائفها وأعمارها النافعة ومنهجيات تقييمها، ومنها مثلاً المركبات؛ ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ والآلات والمعدات؛ والأثاث والتجهيزات الثابتة؛ والأصول العقارية (الأراضي والمباني وتحسينات الأصول المستأجرة والبنى التحتية والأصول قيد الإنشاء). ويُعترف بالممتلكات والمنشآت والمعدات على النحو التالي:

(أ) تُرسمَل الممتلكات والمنشآت والمعدات عندما تفوق تكلفتها لكل وحدة أو تساوي عتبة 20 000 دولار أو 100 000 دولار بالنسبة إلى تحسينات الأصول المستأجرة والأصول المنشأة ذاتياً. وتُطبّق عتبة أدنى قدرها 5 000 دولار على خمس فئات من السلع الأساسية، هي: المركبات؛ والمباني الجاهزة؛ ونظم الاتصال بواسطة السواتل؛ والمولدات الكهربائية؛ ومعدات الربط الشبكي؛

(ب) تُحتسب تكلفة جميع الممتلكات والمنشآت والمعدات، غير الأصول العقارية، بالتكلفة الأصلية، مخصوماً منها الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناشئة عن اضمحلال القيمة. وتتألف التكلفة الأصلية من سعر الشراء، وأي تكاليف أخرى تُعزى مباشرة إلى إيصال الأصول إلى موقعها وتجهيزها للاستخدام، والتقدير الأولي لتكاليف التفكيك وترميم المواقع. وتُستخدم المعدلات القياسية التي تتراوح بين 2 في المائة و 40 في المائة من تكلفة الشراء، حسب موقع كل مكتب وبعثة، بدلاً من التكاليف الفعلية المرتبطة بالمشروع؛

(ج) نظراً إلى عدم وجود معلومات عن التكلفة الأصلية، يُعترف بالأصول العقارية من المباني والبنى التحتية مبدئياً بقيمتها العادلة باستخدام منهجية تكلفة الاستبدال بعد خصم الاستهلاك من أجل التنفيذ الأولي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتطوّر هذه الطريقة على حساب تكلفة كل وحدة قياس، مثلاً تكلفة المتر المربع، من خلال جمع بيانات عن تكاليف التشييد واستخدام البيانات المتاحة داخلياً عن التكاليف (حيثما توافرت)، أو باستخدام وسائل خارجية لتقدير التكاليف لكل قائمة من الأصول العقارية وضرب تكلفة وحدة القياس تلك بالمساحة الخارجية للأصل للحصول على تكلفة الاستبدال الإجمالية. وخُصمت مخصصات الاستهلاك من تكلفة الاستبدال الإجمالية لحساب الاستخدام المادي والوظيفي والاقتصادي للأصول بُغية تحديد تكلفة استبدال الأصول بعد خصم الاستهلاك. وباستثناء الأصول العقارية التي تقع في البعثات السياسية الخاصة، يُعترف بأي إضافات عقارية لاحقة بالتكلفة الأصلية. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2018، يُعترف بالإنشاءات الجديدة في البعثات السياسية الخاصة بالتكلفة الأصلية؛

(د) فيما يخص الممتلكات والمنشآت والمعدات التي يتم اقتناؤها بدون مقابل أو بتكلفة رمزية، بما في ذلك الأصول المتبرّع بها، تُعتبر قيمتها العادلة في تاريخ اقتنائها تكلفةً اقتناء أصول مساوية لها في القيمة.

42 - ويُحسب استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات على مدى عمرها النافع المقدّر باستخدام طريقة القسط الثابت وصولاً إلى قيمتها المتبقية، باستثناء الأراضي والأصول قيد الإنشاء التي لا تخضع

للاستهلاك. وبالنظر إلى اختلاف الأعمار النافعة لمكونات المباني والجداول الزمنية لصيانتها وتحسينها واستبدالها، يُحسب استهلاك المكونات الرئيسية للمباني المملوكة باستخدام نهج المكونات. ويبدأ الاستهلاك في الشهر الذي يصبح فيه أصل معين خاضعا لسيطرة المنظمة وفقا لشروط التجارة الدولية ولا تُقيّد أي مصروفات استهلاك في الشهر الذي يتم فيه إخراج الأصل من الخدمة أو التخلص منه. ونظرا إلى نمط الاستخدام المتوقع للممتلكات والمنشآت والمعدات، تكون القيمة المتبقية منعدمة ما لم يُرجّح أن تكون كبيرة. ويرد أدناه بيان الأعمار النافعة المقدّرة لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات التي تستخدمها المنظمة منذ أن اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الفئة	الفئة الفرعية	العمر النافع المقدر
معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	معدات تكنولوجيا المعلومات	4 سنوات
	معدات الاتصالات والمعدات السمعية البصرية	7 سنوات
المركبات	المركبات الخفيفة ذات العجلات	6 سنوات
	المركبات الثقيلة ذات العجلات ومركبات الدعم الهندسي	12 سنة
	المركبات المتخصصة والمقطورات وملحقات المركبات	من 6 سنوات إلى 12 سنة
	السفن البحرية	10 سنوات
الآلات والمعدات	المعدات الخفيفة الخاصة بالهندسة والبناء	5 سنوات
	المعدات الطبية	5 سنوات
	معدات الأمن والسلامة	5 سنوات
	معدات الكشف عن الألغام وإزالتها	5 سنوات
	معدات أماكن الإقامة ومعدات التبريد	6 سنوات
	معدات معالجة المياه وتوزيع الوقود	7 سنوات
	معدات النقل	7 سنوات
	المعدات الثقيلة الخاصة بالهندسة والبناء	12 سنة
	معدات الطباعة والنشر	20 سنة
الأثاث والتجهيزات الثابتة	المواد المرجعية للمكتبات	3 سنوات
	معدات المكاتب	4 سنوات
	التجهيزات الثابتة والتركيبات	7 سنوات
	الأثاث	10 سنوات

الفئة	الفئة الفرعية	العمر النافع المقدّر
المباني	المباني المؤقتة والمتنقلة	7 سنوات
	المباني الثابتة، حسب النوع	25 أو 40 أو 50 سنة
	المكونات الرئيسية الخارجية والداخلية ومكونات السقوف من 20 إلى 50 سنة والخدمات/المرافق، التي يُتبع بشأنها نهج المكونات	
	المباني المستأجرة بموجب عقد تأجير تمويلي أو المباني المتبرع بحق مدة الترتيب أو عمر استخدامها	المبنى، أيهما أقصر
الأصول من البنى التحتية	الاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة، والحماية، والنقل، وإدارة النفايات مدة تصل إلى 50 سنة والمياه، والترفيه، وهندسة المناظر الطبيعية	
تحسينات الأصول المستأجرة	التجهيزات الثابتة والتركيبات وأعمال البناء الصغيرة	مدة عقد الإيجار أو مدة 5 سنوات، أيهما أقصر

43 - وفي حالات استثنائية، قد تكون الأعمارُ النافعة المسجّلة لبعض الأصول المحوّلة لأغراض الإبلاغ وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مختلفة عن الأعمار النافعة المقرّرة على مستوى الفئة الفرعية للأصول على النحو المبين أعلاه (رغم بقائها ضمن النطاق على مستوى فئة الأصول)، ويُعزى ذلك إلى أنه في إطار إعداد الرصيد الافتتاحي لعام 2014 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، أُجري استعراض شامل لما تبقى من الأعمار الاقتصادية النافعة لهذه الأصول وأدرجت النتيجة في سجل الأصول الرئيسي. وعلى الرغم من أن مجموع العمر النافع المدرج في سجل الأصول الرئيسي يبدو أنه يتجاوز العمر النافع القياسي، لا يزال العمر النافع المتبقي، عندما يُحسب اعتبارا من تاريخ الرسملة، ضمن النطاق المقرّر لفئة الأصول. وتستند الأعمار النافعة المطبّقة على مباني مركز فيينا الدولي إلى تقرير التقييم الذي انتقدت عليه المنظمات التي تتخذ من فيينا مقرا لها إذ تمتد فترة صلاحية بعض المكونات إلى 100 عام.

44 - وحيثما تكون هناك قيمة تكاليف مادية لأصول مستهلكة بالكامل لا تزال قيد الاستخدام، تُدرج التسويات المدخلة على الاستهلاك المتراكم في البيانات المالية لتبين قيمة متبقية نسبتها 10 في المائة من التكلفة الأصلية، وذلك بناء على تحليل لفئات الأصول المستهلكة بالكامل وأعمارها النافعة.

45 - وعملا بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات باستعراض العمر النافع لجميع فئات الأصول، أُجرت المنظمة دراسة استقصائية على نطاق المنظومة بدعم من فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية وحللت البيانات التاريخية لاستخدام الأصول، مما أفضى إلى تنقيح الأعمار النافعة. وستطبق الأعمار النافعة المنقحة على الممتلكات والمنشآت والمعدات للمنظمة في الفترات اللاحقة، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023.

46 - وقد اختارت المنظمة نموذج التكلفة لقياس الممتلكات والمنشآت والمعدات بعد الاعتراف الأولي بها بدلا من نموذج إعادة التقييم. ولا تُرسمّل التكاليف المتكبّدة بعد عملية الشراء الأولى إلا عندما يُحتمل أن تتدفق إلى المنظمة في المستقبل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة لها علاقة بالأصل المعني، وتتجاوز

التكلفة اللاحقة العتبة المحددة للاعتراف الأولي. وتُقيّد تكاليف التصليحات والصيانة كمصروفات في بيان الأداء المالي في سنة تكبدها.

47 - وينشأ المكسب أو الخسارة من التصرف في الممتلكات أو المنشآت أو المعدات أو من نقلها حينما تكون العائدات من التصرف أو النقل مختلفة عن قيمتها الدفترية. ويُعترف بتلك الأرباح أو الخسائر في بيان الأداء المالي في إطار الإيرادات الأخرى أو المصروفات الأخرى.

48 - وتُجرى تقييمات اضمحلال القيمة خلال إجراءات التحقق المادي السنوية وعند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للتحويل. وتُستعرض الأصول من الأراضي والمباني والبنى التحتية التي لها قيمة دفترية صافية تفوق 500 000 دولار لكل وحدة عند نهاية السنة من أجل الوقوف على اضمحلال القيمة في كل تاريخ إبلاغ. أما الأصناف الأخرى من الممتلكات والمنشآت والمعدات (باستثناء الأصول قيد الإنشاء وتحسينات الأصول المستأجرة)، فتبلغ عتبتها المعادلة 25 000 دولار.

الأصول غير الملموسة

49 - تُقيّد الأصول غير الملموسة بسعر التكلفة، مخصصاً منه الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناتجة عن اضمحلال القيمة. وفي حالة اقتناء أصول غير ملموسة دون مقابل أو بتكلفة رمزية، بما في ذلك الأصول المتبرّع بها، فإن قيمتها العادلة في تاريخ اقتنائها تُعتبر بمثابة تكلفة اقتنائها. وتبلغ عتبة الاعتراف 100 000 دولار لكل وحدة من الأصول غير الملموسة المستحدثة داخلياً و 20 000 دولار لكل وحدة من الأصول غير الملموسة المكتتاة من مصادر خارجية.

50 - وترسّم تراخيص البرمجيات الحاسوبية المكتتاة على أساس التكاليف المكتتاة لاقتناء هذه البرمجيات وإتاحتها للاستخدام. وترسّم تكاليف التطوير المرتبطة ارتباطاً مباشراً باستحداث البرمجيات لتستخدمها المنظمة بوصفها أصولاً غير ملموسة. وتشمل التكاليف المرتبطة ارتباطاً مباشراً باستحداث البرمجيات تكاليف موظفي تطوير البرمجيات وتكاليف الخبراء الاستشاريين، وغير ذلك من التكاليف العامة المنطبقة. ويُحسب إهلاك الأصول غير الملموسة ذات العمر النافع المحدد باستخدام طريقة القسط الثابت، ابتداء من شهر الاقتناء أو عندما يبدأ تشغيلها. ويُقدّر العمر النافع للفئات الرئيسية للأصول غير الملموسة على النحو الوارد أدناه.

الفترة	مدى العمر النافع المقدّر
التراخيص والحقوق	سنتان إلى 6 سنوات (مدة الترخيص/الحق)
البرمجيات المكتتاة من مصادر خارجية	3 إلى 10 سنوات
البرمجيات المطورة داخلياً	3 إلى 10 سنوات
حقوق التأليف والنشر	3 إلى 10 سنوات
الأصول قيد الإنشاء	لا تخضع للإهلاك

51 - وتُجرى استعراضات سنوية لاضمحلال قيمة الأصول غير الملموسة حيثما كانت الأصول قيد الإنشاء أو كان لها عمر نافع غير محدّد. ولا تخضع الأصول غير الملموسة الأخرى لاستعراض اضمحلال القيمة إلا عند تحديد مؤشرات اضمحلال القيمة.

الخصوم المالية: التصنيف

52 - تُصنّف الخصوم المالية بوصفها "خصوصاً مالية أخرى". وهي تشمل الحسابات المستحقة الدفع، والتحويلات المستحقة الدفع، والمبالغ غير المنقّقة المحتفظ بها لردّها في المستقبل، والخصوم الأخرى من قبيل الأرصدة المستحقة الدفع للكيانات الأخرى المصدرة للبيانات المالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. والخصوم المالية المصنّفة على أنها خصوم مالية أخرى يُعترف بها أولاً بالقيمة العادلة، ثم تُقاس لاحقاً بالتكلفة المهلكة. ويُعترف بالخصوم المالية التي تقل مدتها عن 12 شهراً بقيمتها الاسمية. وتعيد المنظمة تقييم تصنيف الخصوم المالية في كل تاريخ من تواريخ الإبلاغ وتلغي الاعتراف بالخصوم المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو التنازل عنها أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها.

الخصوم المالية: الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

53 - تنشأ الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة من شراء السلع والخدمات التي تم استلامها ولكن لم يكن ثمنها قد دُفع في تاريخ الإبلاغ. وتُقاس الحسابات المستحقة الدفع بقيمتها الاسمية إذا صُنّفت على أنها خصوم متداولة، أو بالقيمة العادلة، إذا صُنّفت على أنها خصوم غير متداولة.

المبالغ المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة

54 - المبالغ المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة تتألف من الأنصبة أو المدفوعات المقبوضة مقدماً ومن إيرادات مؤجلة أخرى.

الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة

55 - الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة هي خصوم ناشئة عن ترتيبات تمويل تفرض فيها الجهات المانحة على استخدام التبرعات أحكاماً مصنفة على أنها شروط.

عقود الإيجار

المنظمة بصفتها "مستأجرة"

56 - تُصنّف عقود إيجار الممتلكات والمنشآت والمعدات بوصفها عقود إيجار تمويلي حينما تتحمل المنظمة إلى حد كبير كافة المخاطر والمكاسب المتعلقة بالملكية. وترشّمل عقود الإيجار التمويلي في بداية عقد الإيجار بالقيمة العادلة أو بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا، أيهما أقل. ويُقيّد التزام الإيجار، بعد خصم رسوم التمويل، بوصفه خصماً في بيان المركز المالي. ويجري استهلاك الأصول المقتناة في إطار عقود الإيجار التمويلي وفقاً للسياسات المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات. ويُقيّد عنصر الفائدة المتعلق بمبلغ الإيجار في بيان الأداء المالي باعتباره من المصروفات على مدى فترة عقد الإيجار استناداً إلى طريقة سعر الفائدة الساري.

57 - وتُصنَّف عقود الإيجار بوصفها عقود إيجار تشغيلي عندما لا تُنقل جميع المخاطر والمكاسب المتعلقة بالملكية إلى المنظمة إلى حد كبير. وتُقَيَّد المدفوعات المسدَّدة بموجب عقود الإيجار التشغيلي في بيان الأداء المالي باعتبارها من المصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

المنظمة بصفتها "مؤجراً"

58 - تؤجّر المنظمة في كثير من الأحيان أصولاً بموجب عقود الإيجار التشغيلي. وتُدرَج الأصول المؤجَّرة ضمن بند الممتلكات والمنشآت والمعدات، ويُعترف بإيرادات الإيجار في بيان الأداء المالي على مدى فترة عقد الإيجار على أساس القسط الثابت.

حقوق الانتفاع المتبرَّع بها

59 - كثيراً ما يُمنَح للمنظمة حق الانتفاع بالأصول من الأراضي والمباني والبنى التحتية، والآلات والمعدات، بموجب ترتيبات حقوق انتفاع متبرَّع بها تُبرَم في المقام الأول مع الحكومات المضيفة بدون تكلفة أو بتكلفة رمزية. وتُحتسب هذه الترتيبات بوصفها عقود إيجار تشغيلي أو تمويلي تبعاً لما إذا كان تقييم الترتيب ذي الصلة يشير إلى نقل السيطرة على الأصول الأساسية إلى المنظمة من عدمه.

60 - وحيثما تُعامل ترتيبات حقوق الانتفاع المتبرَّع بها كعقود إيجار تشغيلي، يُعترف في البيانات المالية بمصروف وبما يكافئه من إيراد يساوي قيمة التأجير السنوية للأصول أو الممتلكات المماثلة. وحيثما تُعامل ترتيبات حقوق الانتفاع المتبرَّع بها كعقود إيجار تمويلي (لا سيما حينما تتجاوز مدة عقد الإيجار لأماكن العمل فيها 35 عاماً)، تُرسمَل القيمة السوقية العادلة للممتلكات وتُسْتَهْلَك خلال العمر النافع للممتلكات أو مدة الترتيب، أيهما أقصر. وبالإضافة إلى ذلك، يُعترف بخصمٍ مقابل المبلغ ذاته، الذي يُعترف به تدريجياً باعتباره إيراداً خلال مدة عقد الإيجار. وتُحتسب ترتيبات حقوق الانتفاع من الأرض المتبرَّع بها بوصفها عقود إيجار تشغيلي في الأحوال التي لا تملك فيها المنظمة السيطرة الحصرية على الأرض و/أو التي تُنقل فيها سند ملكية الأرض بموجب صكوك مقيَّدة.

61 - وحيثما يُنقل سند ملكية الأرض إلى المنظمة دون قيود، تُسجَّل الأرض بوصفها من الممتلكات والمنشآت والمعدات المتبرَّع بها، ويُعترف بها بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء.

62 - وعتبة الاعتراف بالإيرادات والمصروفات هي قيمة الإيجار السنوي التي تعادل 20 000 دولار لكل وحدة من أماكن العمل المتبرَّع بحق الانتفاع منها و 5 000 دولار لكل وحدة من الآلات والمعدات.

استحقاقات الموظفين

63 - على النحو المبين في المادة 97 من ميثاق الأمم المتحدة، يُقصد بالموظفين الموظفون الذين تتحدَّد خدمتهم وعلاقتهم التعاقدية مع المنظمة بكتاب تعيين خاضع للأنظمة الصادرة عن الجمعية العامة عملاً بالفقرة 1 من المادة 101 من الميثاق. وتُصنَّف استحقاقات الموظفين إلى استحقاقات قصيرة الأجل واستحقاقات طويلة الأجل واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات إنهاء الخدمة.

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

64 - استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل هي الاستحقاقات (غير استحقاقات إنهاء الخدمة) التي تصبح مستحقة الدفع في غضون 12 شهرا بعد نهاية السنة التي يؤدي فيها الموظفون الخدمات ذات الصلة. وتشمل استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل استحقاقات الموظفين للمرة الأولى (منح الانتداب) والاستحقاقات الدورية اليومية/الأسبوعية/الشهرية (الأجور والمرتبات والبدلات) وفترات الغياب المدفوعة الأجر (الإجازة المرضية المدفوعة الأجر، وإجازة الأمومة/الأبوة) وغيرها من الاستحقاقات القصيرة الأجل (منحة الوفاة، ومنحة التعليم، وردّ الضرائب، والسفر في إجازة زيارة الوطن) الممنوحة للموظفين الحاليين استنادا إلى الخدمات المقدّمة. ويُعتَرَف بجميع هذه الاستحقاقات المتراكمة وغير المسدّدة عند تاريخ الإبلاغ بوصفها خصوما متداولة في بيان المركز المالي.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

65 - تشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن عند انتهاء الخدمة، والمعاشات التقاعدية التي تُصَرَف عن طريق الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

الخطط المحددة الاستحقاقات

66 - تُعامل الاستحقاقات التالية من الناحية المحاسبية كخطط محددة الاستحقاقات: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة)، والإجازات السنوية المتراكمة التي تُحول إلى نقدية عند انتهاء الخدمة في المنظمة (استحقاقات أخرى طويلة الأجل). والخطط المحددة الاستحقاقات هي الخطط التي تلتزم المنظمة بموجبها بتقديم استحقاقات متفق عليها وبالتالي تتحمل المنظمة المخاطر الاكتوارية. وتُقاس الخصوم المتعلقة بالخطط المحددة الاستحقاقات بالقيمة الحالية للالتزام المتعلقة بالاستحقاقات المحددة. ويُعتَرَف بالتغيرات في الخصوم المتعلقة بالخطط المحددة الاستحقاقات، باستثناء الأرباح والخسائر الاكتوارية، في بيان الأداء المالي في السنة التي تطرأ فيها. وقد اختارت المنظمة الاعتراف بالتغيرات التي تطرأ على الخصوم المتعلقة بالخطط المحددة الاستحقاقات الناشئة عن المكاسب والخسائر الاكتوارية مباشرة من خلال بيان التغيرات في صافي الأصول. وفي نهاية السنة المشمولة بالتقرير، لم تكن لدى المنظمة أي من أصول الخطة على النحو المحدد في المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين.

67 - ويقوم خبراء اكتواريون مستقلون بحساب الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة. وتُحدّد القيمة الحالية للالتزام المتعلق بالاستحقاقات المحددة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة التي تقارب تواريخ استحقاقها تواريخ استحقاق الخطط الفردية.

68 - **التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة** - يوفر التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تغطية للمصروفات الطبية للموظفين السابقين المستحقين ومُعاليمهم في جميع أنحاء العالم. وعند انتهاء الخدمة، يجوز للموظفين ومُعاليمهم اختيار المشاركة في إحدى خطط التأمين الصحي المحددة الاستحقاقات التي توفرها الأمم المتحدة، شريطة استيفائهم شروطاً معينة للاستحقاق، منها إتمام عشر سنوات من المشاركة في إحدى خطط التأمين

الصحي التي توفرها الأمم المتحدة فيما يخص الموظفين المستقدمين بعد 1 تموز/يوليه 2007، وخمس سنوات للمستقدمين قبل ذلك التاريخ. ويمثل الخصم المتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة القيمة الحالية لنصيب المنظمة من تكاليف التأمين الطبي للمتقاعدين واستحقاقات ما بعد التقاعد المستحقة حتى تاريخه للموظفين الذين لا يزالون في الخدمة. وأحد عوامل تقييم استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو النظر في اشتراكات جميع المشاركين في الخطة عند تحديد الخصم المتبقي على المنظمة. وتُستقطع اشتراكات المتقاعدين من إجمالي الخصوم، بالإضافة إلى جزء من اشتراكات الموظفين العاملين من أجل التوصل إلى الخصم المتبقي على المنظمة وفقاً لنسب تقاسم التكاليف التي تأذن بها الجمعية العامة.

69 - **استحقاقات الإعادة إلى الوطن** - عند انتهاء الخدمة، يمكن للموظفين الذين يستوفون شروط استحقاق معينة، من بينها الإقامة خارج البلدان التي يحملون جنسيتها وقت انتهاء الخدمة، أن يحصلوا على منحة الإعادة إلى الوطن، التي تقدّر حسب مدة الخدمة، وعلى تكاليف السفر ونقل الأمتعة الشخصية. ويُعرّف بالخصم اعتباراً من لحظة التحاق الموظف بالمنظمة ويقاس بالقيمة الحالية للخصم المقدّر اللازم لتسوية هذه الاستحقاقات.

70 - **الإجازة السنوية** - تمثل الخصوم المستحقة عن الإجازات السنوية أيام الإجازات السنوية المتراكمة غير المستخدمة التي يُتوقع تسويتها عن طريق مدفوعات نقدية للموظفين لدى انتهاء خدمتهم في المنظمة. وتُعرف الأمم المتحدة في بند الخصوم بالقيمة الاكتوارية لمجموع أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة لجميع الموظفين لفترة أقصاها 60 يوماً (18 يوماً للموظفين المؤقتين) حتى تاريخ بيان المركز المالي. وتطبق المنهجية المستخدمة افتراض "الوارد أخيراً يصرف أولاً" في تحديد الخصوم المتعلقة بالإجازات السنوية، الذي يجيز للموظفين الحصول على استحقاقات الإجازات للفترة الحالية قبل الحصول على أرصدة الإجازات السنوية المتراكمة المتعلقة بفترات سابقة. وفعلياً، يمكن الحصول على استحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة بعد انقضاء فترة تزيد عن اثني عشر شهراً من نهاية فترة الإبلاغ التي نشأت فيها الاستحقاقات، وبوجه عام، ثمة زيادة في عدد أيام الإجازات السنوية المتراكمة، تشير إلى أن الاستعاضة عن الإجازات السنوية المتراكمة بتسوية نقدية في نهاية الخدمة هو الخصم الحقيقي الذي تتحمله المنظمة. وبالتالي تُصنّف استحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة التي تعكس تدفق الموارد الاقتصادية من المنظمة في نهاية الخدمة في فئة الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل، مع ملاحظة أن الجزء من استحقاق الإجازات السنوية المتراكمة المتوقع تسويته عن طريق مدفوعات نقدية في غضون اثني عشر شهراً بعد تاريخ الإبلاغ يصنف ضمن الخصوم المتداولة. وتمشياً مع المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين، يجب تقدير قيمة الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل على غرار استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة؛ ولذلك تُقيّم الأمم المتحدة خصومها المتعلقة باستحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة على أنها استحقاقات محددة لما بعد انتهاء الخدمة يتم تقدير قيمتها اكتوارياً.

خطة المعاش التقاعدية: الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

71 - المنظمة هي إحدى المنظمات الأعضاء المشتركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لصرف استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز والاستحقاقات ذات الصلة للموظفين. والصندوق خطة ممولة مشتركة بين أرباب عمل متعددين وتعمل بنظام الاستحقاقات المحددة. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق

للكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشتركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

72 - وتعرض هذه الخطة المنظمات المشتركة فيها لمخاطر اكتوارية ترتبط بموظفي المنظمات الأخرى، الحاليين والسابقين، المشاركين في الصندوق، ويترتب على ذلك عدم وجود أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف لكل منظمة من المنظمات المشتركة في الخطة. ولا يتسنى للصندوق ولا للمنظمة تحديد الحصة التناسبية للمنظمة في الالتزام المتعلق بالاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بها بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية، شأنهما في ذلك شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق. ومن ثم، تعاملت المنظمة مع هذه الخطة كما لو كانت خطة اشتراكات محددة، تمشيا مع الشروط الواردة في المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويعترف بأشتراكات المنظمة في الصندوق خلال الفترة المالية باعتبارها مصروفات تُدرج في بيان الأداء المالي.

استحقاقات إنهاء الخدمة

73 - لا يعترف باستحقاقات إنهاء الخدمة كمصروفات إلا في الحالات التي تكون فيها المنظمة ملتزمة، التزاما يمكن إثباته ودون وجود إمكانية واقعية للرجوع عنه، بخطة رسمية مفصلة تقضي بإنهاء توظيف الموظف قبل تاريخ تقاعده العادي، أو بمنحه استحقاقات إنهاء الخدمة نتيجة لعرض يقّم لتشجيع الموظفين على الإنهاء الطوعي لخدمتهم. وتقيد استحقاقات إنهاء الخدمة التي تسوى في غضون 12 شهرا بالمبلغ المتوقع دفعه. فإذا كان موعد دفع استحقاقات إنهاء الخدمة يحين بعد أكثر من 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ، فإنها تخضع لعملية خصم إذا كان الخصم سترتب عليه أثر جوهري.

استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل

74 - الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل هي الاستحقاقات، أو أجزاء الاستحقاقات، التي لا يحين موعد تسويتها في غضون 12 شهرا من انقضاء السنة التي يقدم فيها الموظفون الخدمات ذات الصلة. وتشكل الإجازات السنوية المتراكمة مثالا على استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل.

75 - وينظم التذييل دال من النظام الإداري للموظفين التعويض في حالات الوفاة أو الإصابة أو المرض المعزوة إلى أداء الموظف واجباته الرسمية في خدمة الأمم المتحدة. ويقوم خبراء اكتواريون بتقدير قيمة هذه الخصوم.

المخصصات

76 - المخصصات هي خصوم يُعترف بها لتغطية نفقات مستقبلية لا يُعرف مبلغها ولا توقيتها. ويعترف بالمخصص عندما يقع على المنظمة، نتيجة لحدث سابق، التزام حالي قانوني أو ضمني يمكن تقديره على نحو موثوق به، ومن المحتمل أن تقتضي تسوية هذا الالتزام تدفقا خارجيا لمنافع اقتصادية. ويشكل المبلغ المخصص أفضل تقدير للنفقات المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الإبلاغ. وعندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية، يكون المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المطلوب لتسوية هذا الالتزام.

77 - وتُقيّد، تحت بند المخصصات المرصودة للمبالغ المقيّدة لحساب الدول الأعضاء، الأرصدة غير الملترزم بها للاعتمادات في نهاية فترة الميزانية والأرصدة المنتهية الصلاحية للاعتمادات المحتفظ بها من فترات سابقة. ويُحتفظ بهذه المخصصات حتى تقرر الجمعية العامة طريقة التصرف فيها.

الخصوم الاحتمالية

78 - يُفصّح، ضمن بند الخصوم الاحتمالية، عن أي التزامات محتملة تنشأ عن أحداث سابقة ولا يتأكد وجودها إلا عندما يقع أو لا يقع في المستقبل حدثٌ واحد أو أكثر من الأحداث غير المؤكدة التي لا تخضع كليةً لسيطرة المنظمة. ويُفصّح أيضاً عن الخصوم الاحتمالية عندما لا يمكن الاعتراف بالالتزامات الحالية الناشئة عن أحداث سابقة لأنه لا يُرجح أن تكون هناك حاجة إلى تدفق خارجي من الموارد في شكل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة من أجل تسوية الالتزامات، أو لأنه يتعذر قياس مبلغ الالتزامات على نحو موثوق به.

79 - وتخضع المخصصات والخصوم المحتملة لتقييم مستمر من أجل تحديد تزايد أو تراجع احتمال وقوع تدفق خارجي من الموارد في شكل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة. فإذا زاد احتمال لزوم هذا التدفق، يعترف بمخصصات في البيانات المالية للسنة التي يطرأ فيها تغيير في درجة الاحتمال. وبالمثل، إذا تراجع احتمال الحاجة إلى تدفق خارجي من هذا القبيل، يُفصّح عن خصم احتمالي في الملاحظات على البيانات المالية.

80 - وتطبّق عتبة إرشادية قدرها 10 000 دولار على الاعتراف بالمخصصات الاحتياطية و/أو الإفصاح عن الالتزامات الطارئة في الملاحظات على البيانات المالية.

الأصول الاحتمالية

81 - الأصول الاحتمالية هي أصول محتملة تنشأ عن أحداث سابقة ولا يتأكد وجودها إلا عندما يقع أو لا يقع في المستقبل حدثٌ واحد أو أكثر من الأحداث غير المؤكدة التي لا تخضع كليةً لسيطرة المنظمة. ويُفصّح عن الأصول الاحتمالية في الملاحظات عندما يكون من المرجح أن تتدفق منافع اقتصادية إلى المنظمة.

82 - والإعلانات عن التبرعات والتبرعات الأخرى الموعود بها غير المستندة إلى اتفاقات ملزمة، عندما تتضمن شروط عرض وقبول أو تستند إلى اتفاقات لم تصبح رسمية بعدُ بقبولها، تُعتبر أصولاً احتمالية شريطة أن يكون استلام المبالغ قابلاً للقياس ومحتملاً خلال الفترة المالية اللاحقة.

الالتزامات

83 - الالتزامات مصروفات تتكبدتها المنظمة في المستقبل فيما يتعلق بعقود مفتوحة وليس للمنظمة إلا صلاحية محدودة للغاية، إن وجدت، تجيز لها تجنبها في مسار أعمالها العادي. وتشمل هذه الفئة الالتزامات الرأسمالية (مبالغ العقود المتعلقة بالمصروفات الرأسمالية التي لم تُسدّد أو تُستحقّ بحلول تاريخ الإبلاغ)، وعقود توريد السلع والخدمات التي لم تُسلّم في نهاية فترة الإبلاغ، ودفعات الإيجار الدنيا غير القابلة للإلغاء، والالتزامات الأخرى غير القابلة للإلغاء.

إيرادات المعاملات غير التبادلية

الأنصبة المقررة

84 - تُموّل الاعتمادات من اشتراكات الدول الأعضاء التي تقسم وفقاً لجدول الأنصبة المقررة الذي تحدده الجمعية العامة. وتخضع هذه الأنصبة إلى تسويات فيما يتعلق بجملة أمور منها الاعتمادات التكميلية التي لم يسبق تقسيمها كأنصبة على الدول الأعضاء، والإيرادات التي يكون منشؤها الدول الأعضاء، والاشتراكات المتأتية من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء الجديدة، وأي رصيد من الاعتمادات غير ملتزم به في نهاية فترة الميزانية، والأرصدة المنتهية الصلاحية للاعتمادات المحتفظ بها من الفترات السابقة والتي استحق ردها إلى الدول الأعضاء، والأرصدة المتاحة في صندوق معادلة الضرائب التي لا حاجة إليها لسداد النفقات اللازمة لرد الضرائب. ويتم الموافقة على اعتمادات الميزانية العادية وتُقسم إلى أنصبة مقررة لفترة ميزانية مدتها سنة واحدة؛ ويُعترف بالحصة ذات الصلة من الأنصبة المقررة باعتبارها إيرادات في بداية كل عام.

التبرعات

85 - يعترف بالتبرعات والتحويلات الأخرى المستندة إلى اتفاقات قابلة للإنفاذ قانوناً باعتبارها إيرادات عندما يصبح الاتفاق ملزماً، وهي النقطة التي تُعتبر عندها المنظمة حائزة للأصول. أما في حال استلام مبالغ نقدية رهنا بشروط معينة، فيؤجل الاعتراف بالإيرادات إلى حين استيفاء تلك الشروط. ويعترف بالإيرادات مقدماً بالنسبة لجميع الترتيبات المشروطة في حدود عتبة قدرها 50 000 دولار.

86 - ويعترف بكامل المبالغ المتعلقة باتفاقات التبرعات غير المشروطة المتعددة السنوات والتعهد بالتبرعات والمنح الأخرى الموعود بها باعتبارها إيرادات عندما يصبح الترتيب الخاص بها ملزماً باستثناء الحالات المتعلقة ببرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين وأنشطة جمع الأموال التي يقوم بها طرف آخر، مثل التبرعات المقدمة من مؤسسة الأمم المتحدة إلى صندوق الأمم المتحدة للشرارات الدولية. ففي الحالات المتعلقة ببرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، يعترف بالإيرادات في الفترة التي يؤدي فيها الموظف الفني المبتدئ الخدمة، وفي الحالات المتعلقة بالتبرعات المقدمة من مؤسسة الأمم المتحدة إلى صندوق الأمم المتحدة للشرارات الدولية، يعترف بالإيرادات عند استلام إذن صرف النقد. وتُخصم الأموال غير المستخدمة والمعادة إلى الجهات المانحة من صافي التبرعات.

87 - وتمثل الإيرادات المحصلة بموجب ترتيبات مشتركة بين المنظمات مخصصات تمويل تقدمها الوكالات لتمكين المنظمة من إدارة مشاريع أو برامج أخرى بالنيابة عنها.

88 - ويعترف بالتبرعات العينية من السلع التي تفوق قيمتها عتبة الاعتراف البالغة 20 000 دولار (لكل تبرع على حدة) باعتبارها أصولاً وإيرادات ما أن يصبح مرجحاً أن تتدفق إلى المنظمة في المستقبل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة وتكون القيمة العادلة لتلك الأصول قابلة للقياس على نحو موثوق به. وتطبق عتبة أدنى قدرها 5 000 دولار على المركبات، والمباني الجاهزة، وتُظم الاتصالات بواسطة السواتل، والمولدات الكهربائية، ومعدات الربط الشبكي. وتُقاس التبرعات العينية في البداية بحسب قيمتها العادلة في تاريخ تسلمها، وتُحدّد هذه القيمة بالرجوع إلى قيم سوقية قابلة للرصد أو استناداً إلى تقييمات مستقلة. واختارت المنظمة عدم الاعتراف بالتبرعات العينية المقدمة في شكل الخدمات، وإنما الإفصاح في الملاحظات على البيانات المالية عن التبرعات العينية المقدمة في شكل الخدمات التي تفوق قيمتها العتبة المحددة بمبلغ 20 000 دولار، لكل تبرع على حدة.

إيرادات المعاملات التبادلية

89 - المعاملات التبادلية هي المعاملات التي تقوم فيها المنظمة ببيع سلع أو تقديم خدمات على سبيل المبادلة مقابل عوض. وتتألف هذه الإيرادات من القيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المستحق نظير بيع السلع والخدمات. ويعترف بالإيرادات إذا أمكن قياسها على نحو موثوق، وإذا كان من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية في المستقبل، وإذا استوفيت المعايير المحددة التالية:

(أ) يعترف بالإيرادات المتأتية من بيع المنشورات والكتب والطوابع، ومن مبيعات مركز الأمم المتحدة لبيع الهدايا عند إتمام عملية البيع وتحويل المخاطر والمكافآت؛

(ب) يُعترف بالإيرادات المتأتية من العمولات والرسوم المحصّلة نظير الخدمات التقنية وخدمات الشراء والتدريب والخدمات الإدارية والخدمات الأخرى التي تقدّم للحكومات ولكيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين عندما تقدم الخدمات المعنية. وكوسيلة عملية لتخفيف الأعباء، يمكن من الناحية التشغيلية إصدار فواتير على الإيرادات مقدما، على أن تقدم الخدمات بعد ذلك بوقت قصير؛

(ج) تشمل إيرادات المعاملات التبادلية أيضاً الإيرادات المتأتية من تأجير أماكن العمل وبيع الممتلكات المستعملة أو الفائضة عن الحاجة، والخدمات المسداة إلى الزوار في الجولات المصحوبة بمرشدين، والمكاسب الصافية الناشئة عن تسويات صرف العملات.

90 - ويُحتسب المبلغ المتأتي من استرداد التكاليف غير المباشرة والمسمى "تكاليف دعم البرامج" على الصناديق الاستثمارية كنسبة مئوية من التكاليف المباشرة بما في ذلك الالتزامات والأنشطة الأخرى الممولة من مصادر "خارجة عن الميزانية" لكفالة عدم دفع التكاليف الإضافية لدعم الأنشطة الممولة من المساهمات الخارجة عن الميزانية من الأموال المقررة و/أو من الموارد الأساسية الأخرى التابعة للأمانة العامة. وتُحذف تكاليف دعم البرامج لأغراض إعداد البيانات المالية، على النحو المبين في الملاحظة 4، الإبلاغ القطاعي. ويُدرج تمويل تكاليف دعم البرامج المتفق عليه مع الجهة المانحة ضمن التبرعات.

إيرادات الاستثمار

91 - تشمل إيرادات الاستثمار نصيب المنظمة من صافي الإيرادات المتأتية من صندوق النقدية المشتركين وغيرها من الإيرادات المتأتية من الفوائد. ويشمل صافي الإيرادات المتأتية من صندوق النقدية المشتركين أي مكاسب وخسائر تنشأ عن بيع الاستثمارات، والتي تحسب باعتبارها الفرق بين عائدات المبيعات والقيمة الدفترية. وتخضع تكاليف المعاملات التي تعزى مباشرة إلى أنشطة الاستثمار من الإيرادات ويوزع صافي الإيرادات توزيعاً تناسبياً على جميع المشاركين في صندوق النقدية المشتركين على أساس متوسط أرصدهم اليومية. وتشمل إيرادات صندوق النقدية المشتركين أيضاً المكاسب والخسائر التي لم تتحقق في الأوراق المالية، والتي توزع توزيعاً تناسبياً على جميع المشاركين على أساس أرصدهم في نهاية السنة.

المصروفات

92 - المصروفات هي انخفاض في المنافع الاقتصادية أو إمكانيات الخدمة خلال سنة الإبلاغ في شكل تدفقات خارجة أو استهلاك للأصول أو تكبد خصوم تؤدي إلى انخفاض في صافي الأصول ويعترف بها على أساس الاستحقاق عندما تسلم البضائع وتقدم الخدمات، بصرف النظر عن شروط الدفع.

93 - ويشمل بند مرتبات الموظفين مرتبات الموظفين الدوليين والوطنيين والموظفين المؤقتين من فئة الخدمات العامة، وتساويات مقر العمل والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. أما البدلات والاستحقاقات فتشمل استحقاقات الموظفين الأخرى، بما فيها المعاشات التقاعدية وإعانات التأمين، وانتداب الموظفين، والإعادة إلى الوطن، وبدل المشقة، والبدلات الأخرى. وتشمل تعويضات وبدلات العاملين من غير الموظفين بدلات المعيشة لمتطوعي الأمم المتحدة واستحقاقات ما بعد انتهاء خدمتهم، وأتعاب الخبراء الاستشاريين والمتقاعدين والخبراء المخصصين، وبدلات قضاة محكمة العدل الدولية، والتعويضات والبدلات للأفراد غير العسكريين.

94 - وتشمل المنح والتحويلات الأخرى المنح الخالصة والتحويلات التي تتم إلى الوكالات والشركاء والكيانات المنفذة الأخرى، بالإضافة إلى المشاريع السريعة الأثر. وفيما يتعلق بالمنح الخالصة، يعترف بالمصروفات عندما تصبح المنظمة ملزمة بالدفع.

95 - وتعلق اللوازم والمواد الاستهلاكية بتكلفة المخزون المستخدم والمصروفات المتعلقة باللوازم والمواد الاستهلاكية.

96 - وتشمل مصروفات التشغيل الأخرى اقتناء السلع والأصول غير الملموسة التي تقل عن عتبات الرسملة، والصيانة والمنافع والخدمات التعاقدية والتدريب والخدمات الأمنية والخدمات المشتركة والإيجار والتأمين والبدلات المخصصة لتغطية الديون المشكوك في إمكانية تحصيلها والخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية. وتعلق المصروفات الأخرى بالتبرعات العينية والضيافة والحفلات الرسمية والتبرع بالأصول وتحويلها.

97 - أما الأنشطة البرنامجية، التي تختلف عن الترتيبات التجارية أو الترتيبات الأخرى التي تتوقع الأمم المتحدة الحصول منها على قيمة مساوية لقيمة الأموال المحولة، فهي أنشطة تنفذها الأمم المتحدة أو كيانات منفذة أو شركاء منفذون لخدمة فئة مستهدفة من الجهات عادة ما تضم الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة. وتفيد المبالغ المحولة إلى الشركاء المنفذين بالكامل في بند المصروفات عند صرفها. وتدرج الاتفاقات الملزمة لتمويل الكيانات المنفذة أو الشركاء المنفذين، غير المنح الخالصة، والتي لم تدفع بحلول نهاية فترة الإبلاغ بوصفها التزامات في الملاحظات على البيانات المالية.

الترتيبات المشتركة

98 - الترتيب المشترك هو ترتيب يخضع للسيطرة المشتركة لطرفين أو أكثر من خلال ترتيب ملزم يخول تلك الأطراف سيطرة مشتركة على الترتيب. فهو ترتيب تعاقدية تضطلع في إطاره المنظمة وطرف واحد أو أكثر بنشاط اقتصادي يخضع لسيطرتهم المشتركة ويمكن تصنيفه ضمن المعيار 37 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الترتيبات المشتركة، باعتباره يتخذ أحد الشكلين التاليين:

(أ) عملية مشتركة تتمتع وفقها الأطراف في الترتيب بحقوق في الأصول وتترتب عليها التزامات عن الخصوم. وتسجل المنظمة الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المتصلة بحصتها في عملية مشتركة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي المطبق على الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المعنية؛

(ب) مشروع مشترك تتمتع وفقه الأطراف في الترتيب بحقوق في صافي الأصول و/أو تترتب عليها التزامات عن صافي الخصوم. وتسجل المنظمة حصتها باستخدام طريقة حقوق الملكية. وتسجل طريقة حقوق الملكية الحصة في البداية بسعر التكلفة، وتعُدّل بعد ذلك لتتناسب التغيرات الطارئة على حصة المنظمة من صافي الأصول بعد الحياة. ويُعترف بحصة المنظمة من الفائض أو العجز في الكيان المستثمر في بيان الأداء المالي. وتسجّل الحصة باعتبارها أصلاً غير متداول ما لم يكن هناك خصوم صافية فتسجّل حينها على أنها خصم غير متداول.

الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء

99 - أنشطة الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء هي موارد مجمّعة من شركاء ماليين متعددين تخصّص لكيانات منفّذة متعددة لدعم أولويات إنمائية معينة على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

100 - وتُقيم هذه الموارد لتحديد وجود السيطرة وما إذا كانت المنظمة هي المسؤول الرئيسي عن إدارة البرنامج أو النشاط. وإذا ثبت أن للمنظمة سيطرة على هذه الموارد وكانت معرضة للمخاطر ومشمولة بالمكافآت المرتبطة بأنشطة الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء، فإن هذه البرامج أو الأنشطة تُعتبر من عمليات المنظمة، وبالتالي يبلغ عنها بالكامل في البيانات المالية.

101 - وفي حالة وجود سيطرة مشتركة دون أن تكون المنظمة المسؤول الرئيسي، تُعتبر الأنشطة المذكورة عمليات مشتركة ويبلغ عنها على النحو المبين أعلاه.

الملاحظة 4

الإبلاغ القطاعي

102 - القطاع نشاط مميز أو مجموعة من الأنشطة المميزة عن غيرها تقدّم عنها معلومات مالية بشكل منفصل من أجل تقييم أداء الكيان في السابق في سبيل تحقيق أهدافه واتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد في المستقبل. وتحدّد أسعار المعاملات التي تجري بين القطاعات على أساس استرداد التكاليف في إطار السياسات التشغيلية العادية وتُلغى لأغراض إعداد البيانات المالية الموحدة.

103 - ولتقديم تفاصيل بشأن كيفية إدارة أنشطة المنظمة وتمويلها، تعرض معلومات الإبلاغ القطاعي مصنفة حسب مجموعة الصناديق لإدراجها في بيان المركز المالي وبيان الأداء المالي من خلال القطاعات الواردة أدناه.

القطّاع	الأنشطة المضطلع بها في القطّاع
الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة	الأنشطة المتصلة بأنشطة الميزانية العادية وصندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص والصناديق المدرة للإيرادات.
الصناديق الاستثمارية	الأنشطة المتعلقة بالصناديق الاستثمارية، بما في ذلك أنشطة المساعدة الطارئة، والأنشطة السياسية والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإنسانية وحقوق الإنسان، وتلك التي تتعلق بالمسائل الأمنية، والعدل والقانون الدوليين، والتواصل العالمي، وخدمات الدعم.
الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية	أموال الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية في مختلف المواقع في جميع أنحاء العالم. وتتمثل المشاريع الرئيسية في إطار هذه الصناديق في إصلاح وتجديد قصر الأمم في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ وتجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، وتحسين مبنى أمانة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك ضد الزلازل.
خدمات الدعم المشتركة	توفير الموارد المالية والبشرية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات دعم لعمليات الأمم المتحدة ومشاريعها وأنشطة الصناديق التابعة لها.
استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل	الأنشطة المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد انتهاء الخدمة، وتتألف من التغطية بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، والاستعاضة عن أيام الإجازات غير المستخدمة بتسوية نقدية.
التأمين/تعويضات العاملين	حسابات الأنشطة الخاصة بمختلف خطط الرعاية الصحية وطب الأسنان والتأمين على الحياة والتعويض عن المسؤولية العامة للأمم المتحدة.
الصناديق الأخرى	جميع الصناديق الأخرى بما في ذلك حساب الأمم المتحدة للتنمية وصندوق معادلة الضرائب والاجتماعات.
المبالغ الملغاة	المبالغ المخصصة من الصناديق المشتركة فيما بين مختلف القطاعات، التي تُلغى بعد توحيد صناديق المنظمة، أي الكيان المعد للتقارير المالية. ومن بين القيم الملغاة تكاليف الدعم البرنامجي المخصصة للتعويض عن التكاليف الإدارية المتصلة بإدارة الأنشطة الممولة من خارج الميزانية. وإضافة إلى ذلك، فإن المبالغ المخصصة من أنشطة الميزانية العادية للأنشطة الفرعية المضطلع بها في إطار صناديق أخرى، تلغى باعتبارها مصروفات من الميزانية العادية مقابل الإيرادات المتأتية من الصناديق الأخرى.

104 - وتُستكمل معلومات الإبلاغ القطاعي المصنفة حسب مجموعة الصناديق بتقارير قطاعية عن الأداء حسب الركيزة وتُعرض على أساس الركائز التالية.

القطاع	الأنشطة المضطلع بها في القطاع
الشؤون السياسية وشؤون حفظ السلام	صون السلام والأمن الدوليين بتقديم المساعدة في إيجاد حل سلمي للخلافات أو النزاعات التي يحتمل أن تشوبها أعمال العنف، ودعم الجهود المبذولة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، وتشجيع استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ودعم صون السلام والأمن من خلال نشر عمليات لحفظ السلام.
العدل والقانون الدوليان	إسداء المشورة إلى أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية وتشجيع الدول الأعضاء على زيادة تفهم مبادئ القانون الدولي وقواعده واحترامها.
التعاون والتنمية	تعزيز ودعم التعاون والتنمية على الصعيدين الدولي والإقليمي سعياً إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والقضاء على الفقر والجوع، وتنمية التجارة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإقامة مستوطنات بشرية مستدامة في عالم يتجه نحو التوسع الحضري.
شؤون حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية	تعزيز وحماية تمتع الجميع بصورة فعلية بجميع حقوق الإنسان من خلال جعل التنمية عادلة ومستدامة وملبية لحاجات الناس، وكفالة أن تكون استجابة المجتمع الدولي للكوارث وحالات الطوارئ استجابة منسجمة ومنسقة ومقدمة في الوقت المناسب، وضمان توفير الحماية الدولية للاجئين.
التواصل العالمي	إتاحة التواصل على الصعيد العالمي للتعريف بمثل الأمم المتحدة العليا والعمل الذي تقوم به؛ والتفاعل والتشارك مع جماهير متنوعة؛ وتعبئة الدعم للأنشطة المضطلع بها في سبيل تحقيق السلام والتنمية وحقوق الإنسان لصالح الجميع.
الأمن والسلامة	توفير القيادة لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن ومده بالدعم العملي والإشراف عليه.
منع الجريمة	العمل مع الدول الأعضاء على تعزيز ما تبذله من جهود تصدياً للمشاكل المتشابكة المتمثلة في الجريمة العابرة للحدود الوطنية، والفساد والإرهاب، وذلك بالمساعدة على إقامة النظم التشريعية والقضائية والصحية اللازمة لحماية بعض أشد الأشخاص ضعفاً في المجتمع وتعزيز هذه النظم.
خدمات الدعم المشتركة	تتألف من شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، وترمي إلى ضمان فعالية عمليات اتخاذ القرارات وكفاءتها في الهيئات الحكومية الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة. ويشمل هذا القطاع أيضاً مهام الرقابة الداخلية التي تتضمن مسؤوليات الرصد والمراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التفتيش والتقييم المشتركة والتحقيقات، وتوفير الخدمات المتعلقة بالشؤون المالية

الأنشطة المضطلع بها في القطاع	القطاع
والموارد البشرية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الدعم من أجل دعم عمليات الأمم المتحدة ومشاريعها وأنشطة الصناديق التابعة لها.	
تتألف من أنشطة أخرى لم يتم تعيينها على وجه التحديد للقطاعات المتعلقة بركائز أخرى، مثل الهبات المخصصة للمكتبة، والشرارات الدولية، والشؤون البيئية، والمشاريع الخاصة، وما إلى ذلك.	فئات أخرى
حسابات الأنشطة الخاصة بمختلف خطط الرعاية الصحية وطب الأسنان والتأمين على الحياة فضلا عن التعويض عن المسؤولية العامة للأمم المتحدة.	خطط التأمين الذاتي وخطط التأمين الأخرى
وُضع التأمين الذاتي في مجالي الرعاية الصحية وطب الأسنان في إطار خطة الضمان الاجتماعي لموظفي الأمم المتحدة ومتقاعديها ولتغطية المسؤولية العامة قبل الغير.	
تشمل المبالغ المخصصة من الصناديق المشتركة فيما بين مختلف القطاعات، التي تُلغى بعد توحيد صناديق المنظمة، أي الكيان المعد للتقارير المالية. ومن بين القيم الملغاة تكاليف الدعم البرنامجي المخصصة للتعويض عن التكاليف الإدارية المتصلة بإدارة الأنشطة الممولة من خارج الميزانية.	المبالغ الملغاة
وإضافة إلى ذلك، فإن المبالغ المخصصة من أنشطة الميزانية العادية للأنشطة الفرعية المضطلع بها في إطار صناديق أخرى، تلغى باعتبارها مصروفات من الميزانية العادية مقابل الإيرادات المتأتية من الصناديق الأخرى.	

جميع الصناديق

بيان المركز المالي حسب مجموعة الصناديق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأصول	الميزانية العادية	الصناديق الاستثمارية	الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية	خدمات استحقاقات التأمين/ الدعم الموظفين المشتركة	استحقاقات التأمين/ تعويزات العاملين الطويلة الأجل	صناديق المبالغ أخرى	المبلغ المجموع
الأصول المتداولة							
النقدية ومكافئات النقدية	102 833	395 451	24 734	89 316	52 139	141 651	851 871
الاستثمارات	415 316	1 585 468	100 900	358 117	209 182	433 853	3 286 510
الأنصبة المقررة المستحقة القبض	123 985	—	10	—	—	—	123 995
التبرعات المستحقة القبض	7	1 011 047	—	46	—	4	1 012 283
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	6 507	48 010	281	78 428	—	40 478	173 869
المخزونات	26 808	69	5	6 335	—	—	33 217
الأصول الأخرى	47 921	304 986	2 435	13 806	—	12 096	382 174
مجموع الأصول المتداولة	723 377	3 345 031	128 365	546 048	261 321	628 082	5 863 919
الأصول غير المتداولة							
الاستثمارات	196 204	767 746	48 052	173 416	101 294	334 723	1 710 377
التبرعات المستحقة القبض	—	931 596	—	—	—	—	931 596
الممتلكات والمنشآت والمعدات	264 696	58 966	2 655 798	25 315	—	—	3 004 775
الأصول غير الملموسة	12 268	9 082	117 437	4 460	—	1 291	144 678
حصة المشاريع المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية	6 044	—	1 452	—	—	—	7 496
مجموع الأصول غير المتداولة	479 212	1 767 390	2 822 739	203 191	101 294	336 014	5 798 922
مجموع الأصول	1 202 589	5 112 421	2 951 104	749 239	362 615	964 096	11 662 841

الميزانية العادية	الأصول الرأسمالية	خدمات استحقاقات التأمين/ والصناديق الصناديق	الدعم الموظفين تعويضات صناديق المبالغ	الطويلة الأجل العاملين أخرى الملغاة المجموع	المشتركة	الجارية	الاستثنائية	ذات الصلة
الخصوم								
الخصوم المتداولة								
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	263 811	153 532	20 885	40 007	—	43 507	7 868	—
المبالغ المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة	67 878	54 526	26	4 753	—	2	2 357	—
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	55 731	18 925	286	4 626	155 508	10 566	671	—
المخصصات(ب)	361 933	164	54	—	—	128 460	192	—
الخصوم المتعلقة بمعادلة الضرائب	—	—	—	—	—	—	250 190	—
الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة	—	114 854	—	—	—	—	—	—
الخصوم الأخرى	95	3 999	9 240	1 769	—	—	12 729	(100) ^{١)}
مجموع الخصوم المتداولة	749 448	346 000	30 491	51 155	155 508	182 535	274 007	(100)
الخصوم غير المتداولة								
التحويلات المستحقة الدفع	—	1 448	—	—	—	—	—	—
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	20 240	—	—	—	4 732 352	18 197	—	—
المخصصات	145	116	854	—	—	—	—	—
الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة	—	21 411	—	—	—	—	—	—
الخصوم الأخرى	1 384	321	302 115	3	—	—	—	—
حصة المشاريع المشتركة المحسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية	66 013	—	—	—	—	—	—	—
مجموع الخصوم غير المتداولة	87 782	23 296	302 969	3	4 732 352	18 197	—	—
مجموع الخصوم	837 230	369 296	333 460	51 158	4 887 860	200 732	274 007	(100)
صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم	365 359	4 743 125	2 617 644	698 081	(4 525 245)	763 364	46 870	—

صافي الأصول	الميزانية العادية والصناديق الصناديق الاستثمارية	الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية	خدمات الموظفين المشتركة	استحقاقات التأمين/تعويضات العاملين	صناديق المبالغ المملوكة	المجموع
صافي الأصول	365 359	4 743 125	2 617 644	698 081	(4 525 245)	676 064
الفائض/(العجز) المتراكم	365 359	4 743 125	2 617 644	698 081	(4 525 245)	676 064
الاحتياطيات	—	—	—	—	—	87 300
مجموع صافي الأصول	365 359	4 743 125	2 617 644	698 081	(4 525 245)	763 364
						46 870
						—
						4 621 898
						87 300
						4 709 198

(أ) مبالغ مقترضة بين القطاعات بقيمة 0,1 مليون دولار بين قطاعي خدمات الدعم المشتركة والصناديق الاستثمارية.

(ب) تم بشكل استثنائي تحويل مبلغ قدره 28,718 مليون دولار من قطاع الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة إلى قطاع خدمات الدعم المشتركة بنهاية عام 2020 لأغراض استمرارية تصريف الأعمال. وفي عام 2021، نُفِذَت أنشطة استمرارية تصريف الأعمال بقيمة 6,644 ملايين دولار وقُيِّدَت تسوية بقيمة 0,396 مليون دولار، وفي عام 2022، نُفِذَت أنشطة أخرى بقيمة 16,402 مليون دولار. ويسجل الرصيد المتبقي البالغ 5,276 ملايين دولار كرسيد قابل للردّ إلى الدول الأعضاء في إطار قطاع الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة.

جميع الصناديق

بيان المركز المالي حسب مجموعة الصناديق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية	الصناديق والصناديق ذات الصلة	الصناديق الاستثمارية	الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية	خدمات الدعم المشتركة	استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل	التأمين/ تعويضات العاملين	صناديق أخرى	المبالغ الملغاة	المجموع
الأصول									
الأصول المتداولة									
74 358	296 997	16 609	65 736	32 079	129 456	31 298	–	646 533	النقدية ومكافئات النقدية
507 267	2 028 850	114 821	449 355	219 300	496 731	213 959	–	4 030 283	الاستثمارات
118 198	–	10	–	–	–	–	–	118 208	الأنصبة المقررة المستحقة القبض
–	1 016 302	–	–	–	–	1 989	–	1 018 291	التبرعات المستحقة القبض
4 790	41 389	15	71 091	–	47 135	3	(8 051) ⁽¹⁾	156 372	الحسابات الأخرى المستحقة القبض
27 276	84	5	3 961	–	–	–	–	31 326	المخزونات
43 762	524 322	2 675	15 083	–	32 598	1 283	–	619 723	الأصول الأخرى
775 651	3 907 944	134 135	605 226	251 379	705 920	248 532	(8 051)	6 620 736	مجموع الأصول المتداولة
الأصول غير المتداولة									
93 588	379 251	21 224	83 997	40 994	261 737	39 995	–	920 786	الاستثمارات
–	1 049 326	–	–	–	–	–	–	1 049 326	التبرعات المستحقة القبض
281 433	56 182	2 627 454	15 742	–	–	–	–	2 980 811	الممتلكات والمنشآت والمعدات
7 567	10 802	124 902	3 237	–	827	–	–	147 335	الأصول غير الملموسة
3 279	–	1 633	–	–	–	–	–	4 912	حصة المشاريع المشتركة المحسوبة باستخدام طريقة حقوق الملكية
385 867	1 495 561	2 775 213	102 976	40 994	262 564	39 995	–	5 103 170	مجموع الأصول غير المتداولة
1 161 518	5 403 505	2 909 348	708 202	292 373	968 484	288 527	(8 051)	11 723 906	مجموع الأصول

الميزانية العادية	الصناديق والصناديق ذات الصلة	الصناديق الاستثمارية	الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية	خدمات الدعم المشتركة	استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل	التأمين/ تعويضات العاملين	صناديق أخرى	المبالغ الملغاة	المجموع
الخصوم									
الخصوم المتداولة									
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	264 975	108 635	32 489	35 781	—	39 698	9 404	—	490 982
المبالغ المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة	92 073	48 816	27	4 177	—	2	1 497	—	146 592
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	63 825	17 820	684	3 524	162 070	21 531	267	—	269 721
المخصصات	341 289	190	500	—	—	121 823	—	—	463 802
الخصوم المتعلقة بمعادلة الضرائب	—	—	—	—	—	—	215 858	—	215 858
الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة	—	120 032	—	—	—	—	—	—	120 032
الخصوم الأخرى	8 087	4 329	6 046	5 948	—	—	13 833	(8 051) ⁽¹⁾	30 192
مجموع الخصوم المتداولة	770 249	299 822	39 746	49 430	162 070	183 054	240 859	(8 051)	1 737 179
الخصوم غير المتداولة									
التحويلات المستحقة الدفع	—	637	—	—	—	—	—	—	637
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	26 116	—	—	—	6 017 619	24 111	—	—	6 067 846
المخصصات	215	116	291	—	—	—	—	—	622
الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة	—	37 220	—	—	—	—	—	—	37 220
الخصوم الأخرى	1 310	280	252 012	25	—	—	—	—	253 627
حصة المشاريع المشتركة المحسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية	111 806	—	—	—	—	—	—	—	111 806
مجموع الخصوم غير المتداولة	139 447	38 253	252 303	25	6 017 619	24 111	—	—	6 471 758
مجموع الخصوم	909 696	338 075	292 049	49 455	6 179 689	207 165	240 859	(8 051)	8 208 937
صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم	251 822	5 065 430	2 617 299	658 747	(5 887 316)	761 319	47 668	—	3 514 969

الميزانية العادية	الصناديق الاستثمارية	وأعمال التشييد الجارية	الرأسمالية الدعم المشتركة	خدمات الموظفين الطويلة الأجل	استحقاقات التأمين/	صناديق صناديق أخرى	المبلغ المجموع
صافي الأصول							
الفائض/(العجز) المتراكم	251 822	5 065 430	2 617 299	658 747 (ب)	(5 887 316)	674 019	3 427 669
الاحتياطيات	—	—	—	—	—	87 300	87 300
مجموع صافي الأصول	251 822	5 065 430	2 617 299	658 747	(5 887 316)	761 319	3 514 969

(أ) مبالغ مقترضة بين القطاعات بقيمة 8,000 ملايين دولار بين قطاع الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة وقطاع خدمات الدعم المشتركة بقيمة 0,051 مليون دولار بين قطاعي خدمات الدعم المشتركة والصناديق الاستثمارية.

(ب) تم بشكل استثنائي تحويل مبلغ إجمالي قدره 28,718 مليون دولار من قطاع الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة إلى قطاع خدمات الدعم المشتركة بنهاية عام 2020 لأغراض استمرارية تصريف الأعمال. ومن أصل هذا المبلغ، استخدم ما مجموعه 6,644 ملايين دولار في عام 2021. ولذلك، يشمل الفائض المتراكم لقطاع خدمات الدعم المشتركة مبلغا قدره 21,678 مليون دولار تم تحويله من قطاع الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة في عام 2020. وسيتم في نهاية عام 2022 إعادة أي أموال غير منفقة.

بيان الأداء المالي حسب مجموعة الصناديق للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة	الاستثمارية	الأسس والرأسمالية	الخدمات	استحقاقات التأمين/	صناديق	المبالغ الملغاة	المجموع
الصناديق ذات الصلة	الاستثمارية	الجارية	المشتركة	الطويلة الأجل	العاملين	أخرى	
الإيرادات							
الأنصبة المقررة	3 131 227	—	—	—	—	—	3 131 227
التبرعات	75 526	3 273 928	30 285	3 059	—	2 742	3 385 540
المساهمات في صناديق التأمين الذاتي	—	—	—	—	709 886	—	477 205 ^(ب)
الإيرادات الأخرى	39 237	3 152	20 815	421 910 ^(ج)	71 900	291	224 220 ^(د)
التحويلات والمخصصات الأخرى	—	150 986	90 099	50 881	—	200	127 546 ^(هـ)
إيرادات الاستثمار	1 799	14 549	1 179	4 047	1 474	(20 707)	2 531
مجموع الإيرادات	3 247 789	3 442 615	142 378	479 897	73 374	689 670	7 348 269
المصروفات							
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	2 190 278	768 261	67	185 930	212 698	28 320	3 096 451
التعويضات/البدلات للعاملين من غير الموظفين	107 508	105 296	10	11 457	—	—	232 634
المنح والتحويلات الأخرى	327 998	2 328 008	—	10 967	—	—	2 499 271
اللوازم والمواد الاستهلاكية	36 902	14 582	49	4 616	—	5	53 196
الاستهلاك والإهلاك	31 817	8 435	123 544	3 828	—	133	167 757
اضمحلال القيمة	(13)	—	(104)	12	—	—	(105)
السفر	60 269	92 625	62	5 889	—	3	160 059
مصروفات التشغيل الأخرى	356 871	447 243	18 224	217 804	258	29 049	792 979
مطالبات ومصروفات التأمين الذاتي	2 204	25	—	46	—	637 342	639 617
المساهمات في المشاريع المشتركة وحصة العجز فيها على أساس حقوق الملكية	70 273	—	16	—	—	—	70 289

الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة	الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية	خدمات استحقاقات التأمين/ الدعم المشترك	استحقاقات التأمين/ الموظفين تعويضات صناديق الطويلة الأجل	المبالغ الملغاة أخرى	المجموع
362	445	17	—	—	824
3 184 469	3 764 920	141 868	440 566	212 956	694 852
63 320	(322 305)	510	39 331	(139 582)	(5 182)
32 910	8 240	122 830	9 431	—	173 411

- (أ) مساهمات مقدمة للتأمين الصحي بقيمة 232,681 مليون دولار من قطاع التأمين/تعويضات العاملين مقابل مرتبات الموظفين بقيمة 232,072 مليون دولار وتعويضات للعاملين من غير الموظفين بقيمة 0,609 مليون دولار.
- (ب) استرداد تكاليف داخلية بقيمة 238,257 مليون دولار من قطاع خدمات الدعم المشتركة؛ وتحويل داخلي للممتلكات والمنشآت والمعدات بقيمة 35,266 مليون دولار (20,330 مليون دولار من قطاع الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية، و 12,0423 ملايين دولار من قطاع الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة، و 1,807 مليون دولار من قطاع الصناديق الاستثمارية، و 1,087 مليون دولار من قطاع خدمات الدعم المشتركة)؛ وتمويل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنحة العودة إلى الوطن) بقيمة 60,946 مليون دولار من قطاع استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل؛ ومخصصات رسوم السفر بقيمة 1,627 مليون دولار من قطاع صناديق أخرى. وتمثلت المصروفات المقابلة في مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم، والتعويضات والبدلات للعاملين من غير الموظفين، والمنح والتحويلات الأخرى، واللوازم والمواد الاستهلاكية، ومصروفات السفر، ومصروفات التشغيل الأخرى.
- (ج) تمويل داخلي بين القطاعات بقيمة 182,819 مليون دولار (94,301 مليون دولار من قطاع الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية، و 44,845 مليون دولار من قطاع الصناديق الاستثمارية، و 27,274 مليون دولار من قطاع خدمات الدعم المشتركة، و 16,199 مليون دولار من قطاع صناديق أخرى، و 0,200 دولار من قطاع التأمين/تعويضات العاملين).
- (د) تلقى قطاع خدمات الدعم المشتركة بشكل استثنائي مساهمات من قطاع الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة بمبلغ 14,204 مليون دولار. وتتعلق هذه المساهمة بموازنة النفقات الفعلية مقابل الالتزامات الخاصة، التي أنشئت في عام 2020 نتيجة لقيود السيولة. وبالإضافة إلى ذلك، عُذِّل الرصيد المتبقي البالغ 5,276 ملايين دولار المتصل بأنشطة استثمارية تصريف الأعمال كرسيد قابل للردّ إلى الدول الأعضاء في إطار قطاع الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة.

بيان الأداء المالي حسب مجموعة الصناديق للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة	الاستثمارية والصناديق ذات الصلة	الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية	الخدمات الدعم المشتركة	استحقاقات التأمين/ الموظفين العاملين الطويلة الأجل	تعويضات صناديق أخرى	المبالغ الملتزمة	المجموع
الإيرادات							
2 934 195	—	—	—	—	—	—	2 934 195
الأنصبة المقررة							
38 180	3 735 114	15 525	2 600	—	4 682	—	3 796 101
التبرعات							
—	—	—	—	682 105	—	(233 220) ^(ب)	448 885
المساهمات في صناديق التأمين الذاتي							
33 347	1 478	182 708	395 766 ^(ج)	60 139	4 734	744	215 976
الإيرادات الأخرى							
—	136 797	97 188	24 008	—	—	15 199	135 986
التحويلات والمخصصات الأخرى							
5 797	3 188	259	720	442	12 823	101	23 330
إيرادات الاستثمار							
3 011 519	3 876 577	295 680	423 094	60 581	699 662	20 726	7 554 473
المصروفات							
2 077 914	719 464	4 727	161 656	225 958	25 074	2 727	2 930 515
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم							
95 581	95 877	24	12 154	—	—	17 026	217 169
التعويضات/البدلات للعاملين من غير الموظفين							
309 030	1 671 608	—	4 326	—	—	5 363	1 866 654
المنح والتحويلات الأخرى							
28 379	10 251	880	5 260	—	3	3	43 909
اللوازم والمواد الاستهلاكية							
33 090	8 446	131 016	2 264	—	103	—	174 919
الاستهلاك والإهلاك							
265	—	—	92	—	—	—	357
اضمحلال القيمة							
31 132	30 021	(69)	871	—	2	1 412	62 467
السفر							
349 461	351 591	197 271	179 420	96	23 323	5 396	689 132
مصروفات التشغيل الأخرى							
1 532	7	—	—	—	626 092	—	627 631
مطالبات ومصروفات التأمين الذاتي							
—	—	1 066	—	—	—	—	1 066
تكاليف التمويل							
69 501	—	166	—	—	—	—	69 667
المساهمات في المشاريع المشتركة وحصة العجز فيها على أساس حقوق الملكية							

الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة	الصناديق وأعمال التشييد الاستثمارية الجارية	الأصول الرأسمالية الدعم المشتركة	خدمات استحقاقات التأمين/ الموظفين تعويضات صناديق الطويلة الأجل العاملين أخرى	المبالغ المُلغاة	المجموع
المصروفات الأخرى	355	43	—	—	227
مجموع المصروفات	2 995 714	335 081	366 086	226 054	674 597
الفائض/(العجز) للسنة	15 805	(39 401)	57 008	(165 473)	25 065
النفقات الرأسمالية	31 348	8 748	10 235	—	—
	870 760	—	(11 201)	—	—
	6 683 713	(833 366)	31 927	674 597	226 054

- (أ) مساهمات مقدمة للتأمين الصحي بقيمة 233,220 مليون دولار من قطاع التأمين/تعويضات العاملين مقابل مرتبات الموظفين بقيمة 232,667 مليون دولار وتعويضات للعاملين من غير الموظفين بقيمة 0,553 مليون دولار.
- (ب) استرداد تكاليف داخلية بقيمة 229,442 مليون دولار من قطاع خدمات الدعم المشتركة؛ وتحويل داخلي للممتلكات والمنشآت والمعدات بقيمة 183,066 مليون دولار (179,002 مليون دولار من قطاع الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية، و 3,483 ملايين دولار من قطاع الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة، و 0,556 مليون دولار من قطاع الصناديق الاستثمارية، و 0,025 مليون دولار من قطاع خدمات الدعم المشتركة)؛ وتمويل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنحة العودة إلى الوطن) بقيمة 49,907 مليون دولار من قطاع استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل؛ ومخصصات رسوم السفر بقيمة 0,525 مليون دولار من قطاع صناديق أخرى. وتمثلت المصروفات المقابلة في مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم، والتعويضات والبدلات للعاملين من غير الموظفين، والمنح والتحويلات الأخرى، واللوازم والمواد الاستهلاكية، ومصروفات السفر، ومصروفات التشغيل الأخرى.
- (ج) تمويل داخلي بين القطاعات بقيمة 137,206 مليون دولار (78,757 مليون دولار من قطاع الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية، و 23,166 مليون دولار من قطاع الصناديق الاستثمارية، و 20,084 مليون دولار من قطاع خدمات الدعم المشتركة، و 15,199 مليون دولار من قطاع صناديق أخرى).
- (د) تلقى قطاع خدمات الدعم المشتركة بشكل استثنائي مساهمات من قطاع الميزانية العادية والصناديق ذات الصلة بمبلغ 18,594 مليون دولار. وتتعلق هذه المساهمة بأنشطة متأخرة لم يتسن تنفيذها في عام 2020 نتيجة لقيود السيولة.

بيان الأداء المالي حسب الركيزة للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الشؤون السياسية	الشؤون القانونية	الشؤون الإنسانية	شؤون حقوق الإنسان	التواصل العالمي	الأمن والسلامة	منع الجريمة	خدمات الدعم المشتركة	ركائز التأمين الأخرى	خطط التأمين الذاتي وخطط التأمين الأخرى	المبالغ الملتزمة	المجموع
الإيرادات											
الأنصبة المقررة	944 165	103 288	759 355	254 380	110 827	138 121	32 634	788 457	—	—	3 131 227
التبرعات	362 535	12 469	223 080	2 455 101	5 414	—	59 025	196 689	71 227	—	3 385 540
المساهمات في صناديق التأمين الذاتي	—	—	—	—	—	—	—	—	709 886	(232 681) ^(أ)	477 205
الإيرادات الأخرى	15 440	1 470	21 981	75 863	3 766	127	—	369 419	58	(336 096) ^(ب)	224 220
التحويلات والمخصصات الأخرى	7 675	361	38 018	36 695	416	—	1 227	223 899	1 874	(182 819) ^(ج)	127 546
إيرادات الاستثمار	2 377	169	3 187	9 156	59	—	278	6 541	(4)	(19 232)	2 531
مجموع الإيرادات	1 332 192	117 757	1 045 621	2 831 195	120 482	138 248	93 164	1 585 005	73 155	(751 596)	7 348 269
المصروفات											
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	676 013	75 899	677 473	583 580	101 146	105 484	27 464	889 259	11 031	(291 917)	3 096 451
التعويضات/البدلات للعاملين من غير الموظفين	72 665	10 150	79 623	35 291	2 432	139	2 577	29 019	1 488	(750)	232 634
المنح والتحويلات الأخرى	206 762	14 320	100 680	2 128 386	541	4 141	40 592	139 076	36 117	(171 344)	2 499 271
اللوازم والمواد الاستهلاكية	35 151	55	3 488	3 835	210	1 074	73	12 209	62	(2 966)	53 196
الاستهلاك والإهلاك	20 123	1 311	2 435	4 361	456	315	1 150	136 941	532	133	167 757
اضمحلال القيمة	(2)	—	—	—	—	—	—	(103)	—	—	(105)
السفر	28 005	3 570	35 980	56 555	1 243	2 377	4 141	28 647	2 213	(2 675)	160 059
مصروفات التشغيل الأخرى	286 984	14 789	87 353	319 988	15 303	3 118	10 906	295 670	11 504	(281 944)	792 979
مطالبات ومصروفات التأمين الذاتي	10	—	2 195	(1)	—	—	—	45	26	637 342	639 617
المساهمات في المشاريع المشتركة وحصة العجز فيها على أساس حقوق الملكية	98	—	28 147	—	—	22 083	—	19 961	—	—	70 289

المصروفات الأخرى	الشؤون السياسية	العدل	شؤون حقوق الإنسان	شؤون حقوق الإنسان	الأمن	منع الجريمة	خدمات	خطط التأمين الذاتي وخطط التأمين الأخرى	المبالغ الملتغاة	المجموع
234	24	115	39	14	2	—	390	6	—	824
1 326 043	120 118	1 017 489	3 132 034	121 345	138 733	86 903	1 551 114	62 979	(751 596)	7 712 972
6 149	(2 361)	28 132	(300 839)	(863)	(485)	6 261	33 891	10 176	(144 764)	(364 703)
15 345	1 502	4 702	2 954	3 057	294	74	145 483	—	—	173 411

(أ) مساهمات مقدمة للتأمين الصحي بقيمة 232,681 مليون دولار من قطاع خطط التأمين الذاتي وخطط التأمين الأخرى مقابل مرتبات الموظفين بقيمة 232,072 مليون دولار وتعويضات للعاملين من غير الموظفين بقيمة 0,609 مليون دولار.

(ب) استرداد تكاليف داخلية بقيمة 238,257 مليون دولار من قطاع خدمات الدعم المشتركة؛ وتحويل داخلي للممتلكات والمنشآت والمعدات بقيمة 35,266 مليون دولار (30,155 مليون دولار من قطاع خدمات الدعم المشتركة، و 3,188 ملايين دولار من قطاع التواصل العالمي، و 1,270 مليون دولار من قطاع حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، و 0,367 مليون دولار من قطاع الشؤون السياسية وشؤون حفظ السلام، و 0,190 مليون دولار من قطاع التعاون والتنمية، و 0,096 دولار من قطاع الأمن والسلامة)؛ وتمويل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنحة العودة إلى الوطن) بقيمة 60,946 مليون دولار من قطاع خطط التأمين الذاتي وخطط التأمين الأخرى؛ ومخصصات رسوم السفر بقيمة 1,627 مليون دولار من قطاع خدمات الدعم المشتركة. وتمثلت المصروفات المقابلة في مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم، والتعويضات والبدلات للعاملين من غير الموظفين، والمنح والتحويلات الأخرى، واللوازم والمواد الاستهلاكية، ومصروفات السفر، ومصروفات التشغيل الأخرى.

(ج) تمويل داخلي بين القطاعات بقيمة 182,819 مليون دولار (138,102 مليون دولار من قطاع خدمات الدعم المشتركة، و 22,853 مليون دولار من قطاع التعاون والتنمية، و 14,364 مليون دولار من قطاع حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، و 3,951 ملايين دولار من قطاع الشؤون السياسية وشؤون حفظ السلام، و 0,610 مليون دولار من قطاع منع الجريمة، و 0,200 مليون دولار من قطاع خطط التأمين الذاتي وخطط التأمين الأخرى، و 2,739 مليون دولار من قطاع ركائز أخرى).

بيان الأداء المالي حسب الركيزة للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الإيرادات	الشؤون السياسية	الشؤون حفظ السلام	القانون الدولي	التعاون والتنمية	الشؤون الإنسانية	شؤون حقوق الإنسان	التواصل العالمي	الأمن والسلامة	منع الجريمة	الدعم المشتركة	خدمات ركائز أخرى	خطط التأمين الذاتي وخطط التأمين الأخرى	المبالغ المملوكة	المجموع
الإيرادات المقررة	852 687	105 337	706 351	219 757	100 752	131 557	33 046	784 708	—	—	—	—	—	2 934 195
التبرعات	399 339	10 121	218 679	2 966 088	3 522	—	15 003	153 908	—	—	29 441	—	—	3 796 101
المساهمات في صناديق التأمين الذاتي	—	—	—	—	—	—	—	(2)	—	—	—	682 107	(233 220) ⁰	448 885
الإيرادات الأخرى	14 448	1 107	19 515	59 794	1 087	11	—	518 036	—	—	45	64 873	(462 940) ^ب	215 976
التحويلات والمخصصات الأخرى	(2 707)	221	46 888	30 190	15	—	219	199 594	—	—	(1 228)	—	(137 206) ^ج	135 986
إيرادات الاستثمار	343	43	4 864	2 620	33	—	(28)	2 183	—	—	7	13 265	—	23 330
مجموع الإيرادات	1 264 110	116 829	996 297	3 278 449	105 409	131 568	48 240	1 658 427	28 265	760 245	(833 366)	7 554 473		
المصروفات	مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	625 325	67 460	663 116	544 757	92 896	99 653	838 585	25 627	9 069	251 032	(287 005)	2 930 515	
التعويضات/البدلات للعاملين من غير الموظفين	63 500	8 169	78 852	31 022	2 519	133	2 831	32 271	—	—	1 365	(3 493)	217 169	
المنح والتحويلات الأخرى	216 637	24 510	95 844	1 475 821	297	4 060	43 676	110 723	—	—	18 759	(123 673)	1 866 654	
اللوازم والمواد الاستهلاكية	25 395	403	3 544	3 415	170	312	19	11 439	—	—	76	(867)	43 909	
الاستهلاك والإهلاك	22 572	1 229	2 136	4 592	139	357	1 150	141 953	—	—	688	103	174 919	
اضمحلال القيمة	—	—	—	—	—	—	—	357	—	—	—	—	357	
السفر	18 359	1 413	8 980	20 292	294	985	1 306	11 412	—	—	327	(902)	62 467	
مصروفات التشغيل الأخرى	232 719	12 146	87 858	229 137	12 110	3 531	9 291	487 950	—	—	8 396	23 420	(417 426)	689 132
مطالبات ومصروفات التأمين الذاتي	2	—	1 530	—	—	—	—	—	—	—	6	626 093	—	627 631
تكاليف التمويل	—	—	—	—	—	—	—	1 066	—	—	—	—	—	1 066

المساهمات في المشاريع المشتركة وحصة العجز فيها على أساس حقوق الملكية	الشؤون السياسية	العدل والقانون الدوليين	التعاون والتنمية	الشؤون الإنسانية	شؤون حقوق الإنسان	التواصل والشؤون العالمي	الأمن والسلامة	منع الجريمة المشتركة	خدمات الدعم أخرى	خطط التأمين الذاتي وخطط التأمين المبالغ	المجموع
95	–	22 970	–	–	–	24 906	–	21 696	–	–	69 667
26	17	(245)	114	5	8	301	1	–	–	–	227
مجموع المصروفات	1 204 630	115 347	964 585	2 309 150	108 430	133 945	83 900	1 657 753	38 687	900 652	6 683 713
الفائض/(العجز) للسنة	59 480	1 482	31 712	969 299	(3 021)	(2 377)	(35 660)	674	(10 422)	(140 407)	870 760
النفقات الرأسمالية	15 917	363	3 086	2 724	800	11	72	163 397	22	–	186 392

(أ) مساهمات مقدمة للتأمين الصحي بقيمة 233,220 مليون دولار من قطاع خطط التأمين الذاتي وخطط التأمين الأخرى مقابل مرتبات الموظفين بقيمة 232,667 مليون دولار وتعويضات للعاملين من غير الموظفين بقيمة 0,553 مليون دولار.

(ب) استرداد تكاليف داخلية بقيمة 229,442 مليون دولار من قطاع خدمات الدعم المشتركة؛ وتحويل داخلي للممتلكات والمنشآت والمعدات بقيمة 183,066 مليون دولار (181,674 مليون دولار من قطاع خدمات الدعم المشتركة، و 0,726 مليون دولار من قطاع التواصل العالمي، و 0,453 مليون دولار من قطاع حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، و 0,133 مليون دولار من قطاع العدل والقانون الدوليين، و 0,075 مليون دولار من قطاع التعاون والتنمية، و 0,005 مليون دولار من قطاع الشؤون السياسية وشؤون حفظ السلام)؛ وتمويل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنحة العودة إلى الوطن) بقيمة 49,907 مليون دولار من قطاع خطط التأمين الذاتي وخطط التأمين الأخرى؛ ومخصصات رسوم السفر بقيمة 0,525 مليون دولار من قطاع خدمات الدعم المشتركة. وتمثلت المصروفات المقابلة في مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم، والتعويضات وبدلات للعاملين من غير الموظفين، والمنح والتحويلات الأخرى، واللوازم والمواد الاستهلاكية، ومصروفات السفر، ومصروفات التشغيل الأخرى.

(ج) تمويل داخلي بين القطاعات بقيمة 137,206 مليون دولار (112,240 مليون دولار من قطاع خدمات الدعم المشتركة، و 22,734 مليون دولار من قطاع التعاون والتنمية، و 1,898 مليون دولار من قطاع حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، و 0,306 مليون دولار من قطاع الشؤون السياسية وشؤون حفظ السلام، و 0,028 مليون دولار من قطاع ركائز أخرى).

الملاحظة 5

المقارنة بالميزانية

- 105 - يعرض بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) الفرق بين المبالغ المدرجة في الميزانية، والتي تُعد على أساس نقدي معُدّل، والإيرادات والنفقات الفعلية، والتي تُعد على أساس قابل للمقارنة.
- 106 - وتحققاً لأغراض الإبلاغ وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن الميزانيات المعتمدة هي الاعتمادات، وسلطات الالتزام، وتقديرات الإيرادات التي تأذن بها قرارات الجمعية العامة.
- 107 - الميزانية الأصلية لعام 2022 هي الميزانية التي أقرتها الجمعية العامة لعام 2022 في القرار [247/76](#) ألف إلى جيم. وتعكس الميزانية النهائية اعتمادات إضافية وسلطة الالتزام وفقاً للقرارات [246/76](#) باء و [271/76](#) و [4/77](#)، والمقرر [564/76](#) وتشكل مبالغ الإيرادات والنفقات الفعلية جميع الالتزامات والمبالغ الفعلية المتكبدة في الفترة المعنية على أساس الميزانية.
- 108 - وترد أدناه تفسيرات الفروق الجوهرية بين المبالغ الواردة في الميزانية الأصلية وفي الميزانية النهائية، بالإضافة إلى الفروق الجوهرية بين المبالغ الواردة في الميزانية النهائية والإيرادات والنفقات الفعلية على أساس نقدي معُدّل، وهي تُعتبر فروقا جوهرية إذا زادت عن 5 في المائة.

الفروق الجوهرية التي تزيد عن 5 في المائة

الجزء من الميزانية

الإيرادات:

الإيرادات العامة

الإيرادات الفعلية أكثر من الميزانية النهائية بمقدار 104,0 في المائة

يعزى الفرق أساساً إلى ارتفاع الإيرادات عما هو مدرج في الميزانية فيما يتعلق باسترداد نفقات السنوات السابقة وإيرادات الفوائد المصرفية الإضافية الناجمة عن ارتفاع بيئة أسعار الفائدة.

الخدمات المقدمة للجمهور

الإيرادات الفعلية أقل من الميزانية النهائية بمقدار 42,8 في المائة

يعزى الفرق أساساً إلى انخفاض صافي الإيرادات من الخدمات المقدمة للزوار عما هو مدرج في الميزانية نتيجة للقيود المفروضة بسبب كوفيد-19، والاستئناف التدريجي للعمليات المتعلقة بالزوار في مختلف مراكز العمل، وانخفاض عمليات الجولات المصحوبة بمرشدين في جنيف بسبب أعمال التجديد الجارية في قصر الأمم في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

النفقات:

النفقات الفعلية أقل من الميزانية النهائية بمقدار 7,0 في المائة

يعزى الفرق أساساً إلى النقص في نفقات إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. فلم تعد الجداول الزمنية للاجتماعات بالكامل إلى النمط الذي كانت عليه قبل الجائحة، ولم يُعقد إلا ما نسبته 91 في المائة من الاجتماعات المقرر عقدها. وبالإضافة إلى ذلك، لم تستخدم بالكامل الاعتمادات ذات الصلة في إطار تكاليف الموظفين الأخرى والخدمات التعاقدية، التي تسمح للإدارة باستكمال ميزانية الموظفين الأساسيين لتلبية الاحتياجات خلال الدورات التي تنسم بعبء عمل كبير. وعلاوة على ذلك، مع انتقال الإدارة إلى بيئة ما بعد جائحة كوفيد-19، خلال عام 2022، ظل من الصعب تعيين موظفين في الوظائف الشاغرة، مما أدى إلى انخفاض النفقات المتعلقة بالوظائف.

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة وبيان التدفقات النقدية

- 109 - ترد أدناه التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة، كما وردت في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية.

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة وبيان التدفقات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	التمويل	الاستثمار	التشغيل
(3 236 269)	–	–	(3 236 269)
629 334	–	(195 816)	825 150
(4 490 873)	51 266	–	(4 542 139)
7 303 146	–	(43 287)	7 346 433
205 338	51 266	(239 103)	393 175

المبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية
(البيان الرابع)

110 - تبين الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي الفروق الناجمة عن إعداد الميزانية على أساس نقدي معدّل. ومن أجل تسوية نتائج الميزانية مع بيان التدفقات النقدية، يجب استبعاد عناصر النقدية المعدّلة، مثل الالتزامات غير المصنّفة من الميزانية، التي لا تمثل تدفقا نقديا. كما تُدرج الفروق المرتبطة تحديدا بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مثل المدفوعات مقابل التزامات السنوات السابقة واستثمار التدفقات النقدية المتعلقة باقتناء الممتلكات والمنشآت والمعدات أو الأصول غير الملموسة، على أنها فروق ناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي لتسويتها مع بيان التدفقات النقدية.

111 - والفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض هي فروق في الشكل ونظم التصنيف في كل من بيان التدفقات النقدية وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، وهي تشمل بيان المقارنة هذا الذي لا يعرض الإيرادات وصافي التغيرات في أرصدة صندوق النقدية المشتركين. وتتمثل الفروق الأخرى الناشئة عن اختلاف طريقة العرض في أن المبالغ المدرجة في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية لا تقسم حسب فئات الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

112 - وتنشأ الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان عندما لا تراعي المبالغ الفعلية على أساس الميزانية البرامج أو مجموعات الصناديق التي تشكل جزءا من المنظمة وفقا لما أُبلغ عنه في بيان التدفقات النقدية، أو العكس بالعكس. وتمثل تلك الفروق التدفقات النقدية التي ترد في البيانات المالية إلى مجموعات الصناديق بخلاف الميزانية العادية والتدفقات من تلك المجموعات. وتتضمن البيانات المالية النتائج المتعلقة بجميع مجموعات صناديق المنظمة.

113 - وتحدث الفروق الناشئة عن اختلاف التوقيت عندما تكون فترة الميزانية مختلفة عن فترة الإبلاغ المبينة في البيانات المالية. ولا توجد فروق ناشئة عن اختلاف التوقيت، لأن الميزانية تعكس الميزانية السنوية لعام 2022.

المجموع في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	استثمارات الصناديق الاستثمارية	صناديق التأمين/ تعويضات العمال	استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل	استثمارات أخرى	المجموع في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
146 890	—	—	146 890	—	استثمارات جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث (الملاحظة 30)
1 710 377	506 613	101 294	334 724	767 746	المجموع الفرعي
4 996 887	1 564 620	310 476	768 577	2 353 214	المجموع

31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021	استثمارات الصناديق الاستثمارية	صناديق التأمين/ تعويضات العمال	استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل	استثمارات أخرى	المجموع في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021
4 019 931	1 277 514	219 300	494 267	2 028 850	صندوق النقدية المشترك الرئيسي (الملاحظتان 30 و 31)
5	—	—	5	—	صندوق النقدية المشترك باليورو (الملاحظة 30)
2 459	—	—	2 459	—	استثمارات جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث (الملاحظة 30)
7 888	7 888	—	—	—	أدوات مالية مشتقة: عقود العملات الآجلة
4 030 283	1 285 402	219 300	496 731	2 028 850	المجموع الفرعي
751 442	238 805	40 993	92 393	379 251	غير المتداولة
1 614	—	—	1 614	—	صندوق النقدية المشترك الرئيسي (الملاحظتان 30 و 31)
167 730	—	—	167 730	—	صندوق النقدية المشترك باليورو (الملاحظة 30)
920 786	238 805	40 993	261 737	379 251	استثمارات جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث (الملاحظة 30)
4 951 069	1 524 207	260 293	758 468	2 408 101	المجموع الفرعي
					المجموع

115 - لا يزال رأسمال صندوقين من الصناديق الاستثمارية (صندوق الهبات المخصصة لمكتبة الأمم المتحدة، وصندوق التبرعات للحد من الكوارث المشترك بين مؤسسة ساساكوا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث)، وقدره 3,2 ملايين دولار (2021: 3,2 ملايين دولار)، مقيداً للاستخدام في العمليات التي ينفذها صندوقا الاستثماران المذكوران. وتستخدم إيرادات الاستثمار المتأتية من الصندوقين في عملياتهما. ويبقى الجزء الأصلي من الاستثمار مستقلاً حتى ورود إشعار آخر من الجهة المانحة.

الملاحظة 8

الأنصبة المقررة: الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	
457 912	353 137	الدول الأعضاء ^(أ)
366	524	الدول غير الأعضاء
(340 070)	(229 666)	مخصصات للأنصبة المقررة المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها
118 208	123 995	مجموع الأنصبة المقررة المستحقة القبض

(أ) يشمل هذا المبلغ الأنصبة المقررة غير المسددة في الميزانية العادية المستحقة من الدول الأعضاء الحالية وقدرها 329,658 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 434,426 ملايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

الملاحظة 9

التبرعات: المبالغ المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	غير المتداولة	المتداولة	
1 945 681	931 596	1 014 085	التبرعات
(1 802)	—	(1 802)	مخصصات للتبرعات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها
1 943 879	931 596	1 012 283	مجموع التبرعات المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (بعد إعادة الحساب)	غير المتداولة	المتداولة	
2 083 957 ^(أ)	1 049 326	1 034 631	التبرعات
(16 340)	—	(16 340)	مخصصات للتبرعات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها
2 067 617	1 049 326	1 018 291	مجموع التبرعات المستحقة القبض

(أ) أعيد حسابها لتصويب المبلغ الإجمالي الوارد سابقاً في الوثيقة A/77/5 (Vol. I).

116 - وتمثل التبرعات المستحقة القبض غير المتداولة البالغة 931,6 مليون دولار (2021: 1,049,3 مليون دولار) القيمة المخصصة للمبالغ المستحقة القبض في السنة المقبلة. وتشمل التبرعات المستحقة القبض المتداولة مبلغ 112,3 مليون دولار (2021: 136,9 مليون دولار) وتشمل التبرعات المستحقة القبض غير المتداولة مبلغ 81,7 مليون دولار (2021: 79,3 مليون دولار) من توحيد الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الملاحظة 10

الحسابات الأخرى المستحقة القبض: المبالغ المستحقة القبض من المعاملات التبادلية والقروض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / ديسمبر 2022	31 كانون الأول / ديسمبر 2021	
28 000	30 000	القروض المستحقة القبض - القروض المقدمة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (الملاحظة 32)
47 376	47 376	المبالغ المستحقة القبض من عمليات حفظ السلام (الملاحظة 32)
37 000	37 000	المبالغ المستحقة القبض من صندوق الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل
73 921	84 952	المبالغ المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة الأخرى
22 580	30 617	حسابات أخرى مستحقة القبض
208 877	229 945	المجموع الفرعي
(47 376)	(47 376)	مخصصات للمبالغ المستحقة القبض من عمليات حفظ السلام المشكوك في إمكانية تحصيلها (الملاحظة 30)
(3 056)	(6 480)	مخصصات للمبالغ المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة الأخرى المشكوك في إمكانية تحصيلها
(2 073)	(2 220)	مخصصات للمبالغ الأخرى المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها
156 372	173 869	مجموع المبالغ الأخرى المستحقة القبض

القروض المقدمة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

117 - خلال عام 2022، منح الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ قروضا قدرها 47 مليون دولار للأونروا و 10 ملايين دولار لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وسددت الأونروا مبلغا قدره 17 مليون دولار في عام 2022؛ وكان القرض البالغ 30,0 مليون دولار مستحقا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وقد سدد القرض المقدم إلى منظمة الأغذية والزراعة بالكامل في عام 2022.

الملاحظة 11

المخزونات

118 - شهدت أرصدة المخزون المحتفظ بها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ارتفاعا بنسبة 6 في المائة مقارنة بالأرصدة المحتفظ بها في نهاية العام السابق. وانخفضت مستويات الشراء بنسبة 9 في المائة ومستويات الاستهلاك بنسبة 8 في المائة بسبب الزيادات في مخزونات اللقاحات التي يحتفظ بها مقر الأمم المتحدة، وقابل ذلك إغلاق مجمع في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتخفيضات في قطع غيار الاتصالات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وفي عام 2021، تم الإبلاغ عن 0,1 مليون دولار من عمليات الشطب المتعلقة بالاحتياطيات الاستراتيجية كموايد استهلاكية وإمدادات.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المخزونات المحتفظ بها من أجل البيع	المواد الخام	الاحتياطيات الاستراتيجية	المواد الاستهلاكية واللوازم	المجموع
2 609	278	663	25 535	29 085
1 903	484	675	19 588	22 650
(2 023)	(641)	(486)	(15 465)	(18 615)
—	—	(105)	(1 689)	(1 794)
2 489	121	747	27 969	31 326
2 535	500	544	17 018	20 597
(2 108)	(465)	(53)	(14 408)	(17 034)
(92)	—	(131)	(1 449)	(1 672)
2 824	156	1 107	29 130	33 217

(أ) عدلت لتوزيع المبالغ المشطوبة على الاحتياطيات الاستراتيجية.

الملاحظة 12

الأصول الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / ديسمبر 2021	31 كانون الأول / ديسمبر 2022
36 601	37 517
2 554	3 649
28 165	30 360
7 743	3 758
55 802	37 491
469 970	248 915
18 888	20 484
619 723	382 174

(أ) تشمل المبلغ المقدم كسلفة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل نظام المنسقين المقيمين.

(ب) انظر الملاحظة 23 للاطلاع على الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التي يديرها البرنامج الإنمائي.

الملاحظة 13

الأصول التراثية

119 - تصنف أصول معينة بوصفها أصولاً تراثية بحكم أهميتها الثقافية أو التعليمية أو التاريخية. وقد اقتتت المنظمة أصولها التراثية على مدى سنوات عديدة بوسائل شتى، منها الهبات والإرث بوصفية.

وخلال عام 2022، تم التبرع بمقعد رخامي جديد يسمى مقعد مالكون على شاطئ البحر، وجرى تركيبه في مقر الأمم المتحدة. وتم التبرع بمزيد من الأعمال الفنية إلى المنظمة. ولا يحتفظ بالأصول التراثية لتوليد أي منافع اقتصادية أو تقديم خدمات محتملة في المستقبل؛ ولذلك، اختارت المنظمة عدم الاعتراف بالأصول التراثية في بيان المركز المالي. وتتألف الأصول التراثية المهمة التي تملكها المنظمة من أعمال فنية وتماثيل ومعالماً أثرية ومبانٍ تاريخية وكتب وخرائط.

الملاحظة 14

الممتلكات والمنشآت والمعدات

120 - بلغت القيمة الدفترية الصافية للممتلكات والمنشآت والمعدات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ما قدره 3 004,8 ملايين دولار (2021: 2 980,8 مليون دولار). وبلغ مجموع تكاليف الشراء والتحويل 177,8 مليون دولار خلال عام 2022 (2021: 197,7 مليون دولار).

121 - وخلال السنة، تصرفت المنظمة في أصول بلغت قيمتها الدفترية الصافية 14,2 مليون دولار (2021: 3,7 ملايين دولار). وخُفضت قيمة المعدات بمبلغ قدره 1,4 مليون دولار (2021: 3,7 ملايين دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى التقادم بمقدار 0,7 مليون دولار (2021: 0,4 مليون دولار)، وفائض قدره 0,3 مليون دولار (2021: 0,7 مليون دولار)، والبلبى والاستعمال العاديين وخسائر أخرى بقيمة 0,2 مليون دولار (2021: 2,6 مليون دولار) والمعدات المعطلة بقيمة 0,2 مليون دولار (2021: صفر في القيمة الدفترية). وخُفضت قيمة مبانٍ وهياكل أساسية بمبلغ 12,8 مليون دولار (2021: صفر في القيمة الدفترية) ويرجع ذلك أساساً إلى بنود لا جدوى اقتصادية من استردادها (12,6 مليون دولار) من إغلاق مجمع في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

122 - وأجري استعراض لاضمحلال القيمة، ولم تسجل أي حالة أخرى تتطوي على اضمحلال كبير للقيمة.

الأصول قيد التشييد

123 - خلال السنة، جرت رسملة مبالغ إضافية قدرها 137,2 مليون دولار (2021: 112,3 مليون دولار) إلى أصول قيد التشييد، تتعلق أساساً بتجديد قصر الأمم وترميمه في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (104,8 ملايين دولار)، واستبدال مباني المكاتب A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (7,2 ملايين دولار)، وتحسينات الأماكن المستأجرة في مبنى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك (6,3 ملايين دولار)، والمزيد من مشاريع التشييد والتعديلات والتحسينات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (3,5 ملايين دولار)، وأعمال تشييد ونقل في مقر الأمم المتحدة (2,7 مليون دولار)، وتشديد مباني وأصول البنية التحتية في البعثات السياسية الخاصة (2,4 مليون دولار)، وتجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (1,8 مليون دولار).

124 - وبلغ مجموع التكاليف المتوقعة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف 836,5 مليون فرنك سويسري (أي ما يعادل 906,3 ملايين دولار). ومن المتوقع أن تستمر أعمال التشييد حتى عام 2025، وينفذ المشروع بتمويل مشترك عن طريق الأمم المتحدة وقرض قابل للسداد من دون فوائد مقدّم من حكومة سويسرا يبلغ حده الأقصى 400 مليون فرنك سويسري (انظر الملاحظة 22،

الفقرة 180). وأنشئ مشروع قاعة إفريقيا بتكلفة قصوى قدرها 56,9 مليون دولار. ومن المتوقع أن يُنجز المشروع خلال عام 2023 بسبب التأخيرات الهامة في عملية التشييد.

125 - وتم الانتهاء من أصول قيد التشييد تبلغ قيمتها 5,9 ملايين دولار (2021: 167,4 مليون دولار) وأصبحت جاهزة للتشغيل، وهي تتعلق أساساً بإكمال مشاريع في قصر الأمم في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (2,9 مليون دولار)، وإكمال تحسينات الأماكن المستأجرة في مبنى الإسكوا في بيروت (0,9 مليون دولار)، وإكمال تحسينات الأماكن المستأجرة في مبنى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك (0,8 مليون دولار)، وإكمال مباني وأصول البنية التحتية في البعثات السياسية الخاصة (0,4 مليون دولار)، وتحديث نظام التهوية في مبنى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو (0,3 مليون دولار).

126 - وتتألف الأصول قيد التشييد في نهاية العام التي تبلغ قيمتها 397,2 مليون دولار (2021: 262,7 مليون دولار) أساساً من تجديد قصر الأمم وترميمه (317,0 مليون دولار)، وتجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (15,3 مليون دولار)، وتحسينات الأماكن المستأجرة في مبنى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (13,5 مليون دولار)، واستبدال مباني المكاتب A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (11,9 مليون دولار)، والمزيد من مشاريع التشييد والتعديلات والتحسينات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (11,3 مليون دولار)، وأعمال تشييد في مقر الأمم المتحدة (8,5 ملايين دولار)، وتشبيد مباني وأصول الهياكل الأساسية في البعثات السياسية الخاصة (3,5 ملايين دولار).

الأصول المتصلة بعقود التأجير التمويلي

127 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغت تكلفة الأصول في إطار عقود التأجير التمويلي 143,8 مليون دولار (بلغ صافي قيمتها الدفترية 55,6 مليون دولار)، وهي تشمل الأصول المتبرع بحق الانتفاع بها وقيمتها 138,2 مليون دولار بتكلفة الاستبدال (بلغ صافي قيمتها الدفترية 51,1 مليون دولار)، وتكاليف عقد إيجار تجاري لمعدات الشبكات وقيمتها 5,6 ملايين دولار أمريكي (بلغ صافي قيمته الدفترية صفر). وتمثل الأصول المتبرع بحق الانتفاع بها أساساً تكلفة مركز فيينا الدولي (يبلغ سعر التكلفة 135,8 مليون دولار، وتبلغ القيمة الدفترية 50,1 مليون دولار).

128 - وقد أنشئت عقود الإيجار المتصلة بمركز فيينا الدولي في عام 1979 لمدة 99 عاماً من أجل أربعة كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة في فيينا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية). وفي 1 كانون الثاني/يناير 2015 (اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)، قُدرت تكلفة المركز وصافي قيمته الدفترية بمبلغ 489,2 مليون يورو (596,6 مليون دولار) و 288,0 مليون يورو (351,2 مليون دولار)، على التوالي. وأشار استعراض سنوي لنسبة خدمات إدارة المباني إلى حدوث تغير في النسبة من 22,97 في المائة في عام 2021 إلى 23,20 في المائة في عام 2022. ولكن بسبب التأثير غير الجوهري، لم يؤخذ هذا التغير (الذي يمثل 0,2 في المائة من مجموع أصول مركز فيينا الدولي و 0,01 في المائة من مجموع قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات) في الاعتبار عند حساب حصة مركز فيينا الدولي في الإبلاغ المالي للأمم المتحدة. وبناء على ذلك، تم في 1 كانون الثاني/يناير 2015 الاعتراف بتكاليف قدرها 135,8 مليون دولار وصافي قيمة دفترية قدرها 79,9 مليون دولار.

- 129 - وفي عام 2022، تمت رسملة الحصّة في تحسينات الأماكن المستأجرة التي نُفّذت في مباني مركز فيينا الدولي، والتي بلغت قيمتها 1,5 مليون دولار (2021: 1,4 مليون دولار).
- 130 - وتُعامل أرض مركز فيينا الدولي كعقد إيجار تشغيلي. ويعترف بحصّة المنظمة من قيمة الإيجار العادلة للأرض على أنها تبرعات عينية.

الممتلكات والمنشآت والمعدات: 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأراضي	المباني	البنى التحتية	المركبات	معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والآلات والمعدات	الأثاث والتجهيزات الثابتة	الأصول قيد التشييد	تحسينات الأماكن المستأجرة	المجموع	
835 698	4 028 052	328 709	178 702	179 632	57 395	14 761	262 738	13 714	5 899 401
–	6 052	2 005	12 205	11 959	3 473	–	137 194	523	173 411
–	(18 898)	(170)	(11 939)	(15 253)	(3 305)	(643)	–	(3 865)	(54 073)
–	3 724	1 040	–	228	–	–	(5 929)	937	–
–	309	–	(225)	718	230	200	3 179	–	4 411
835 698	4 019 239	331 584	178 743	177 284	57 793	14 318	397 182	11 309	6 023 150
–	2 390 596	214 051	123 332	137 981	39 359	5 584	7	7 680	2 918 590
–	98 564	10 427	10 983	12 076	3 135	1 370	–	2 104	138 659
–	(5 935)	(170)	(11 712)	(14 528)	(3 207)	(429)	–	(3 865)	(39 846)
–	43	–	187	564	130	153	–	–	1 077
–	–	(104)	–	21	–	(3)	(7)	(12)	(105)
–	2 483 268	224 204	122 790	136 114	39 417	6 675	–	5 907	3 018 375
صافي القيمة الدفترية									
835 698	1 637 456	114 658	55 370	41 651	18 036	9 177	262 731	6 034	2 980 811
835 698	1 535 971	107 380	55 953	41 170	18 376	7 643	397 182	5 402	3 004 775

الممتلكات والمنشآت والمعدات: 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأراضي	المباني	البنى التحتية	المركبات	معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	الألات والمعدات	الأثاث والتجهيزات الثابتة	الأصول قيد التشييد	تحسينات الأماكن المستأجرة	المجموع	
التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	835 698	3 825 234	322 372	184 075	175 599	56 241	5 148	317 822	11 727	5 733 916
المبالغ المضافة	—	44 480	2 285	8 272	12 764	4 576	217	112 323	1 474	186 391
أصناف جرى التصرف فيها	—	(2 532)	(1 603)	(14 601)	(9 111)	(4 238)	(178)	—	(32 263)	
الأصول قيد التشييد المنجزة	—	154 363	4 801	—	—	7 730	(167 407)	513	—	
التحويلات	—	6 507	854	956	380	816	1 844	—	11 357	
التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	835 698	4 028 052	328 709	178 702	179 632	57 395	14 761	262 738	13 714	5 899 401
الاستهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	—	2 283 438	204 418	122 228	136 173	38 848	3690	—	5 729	2 794 524
الاستهلاك	—	107 651	10 929	12 668	10 044	3 302	1 267	—	1 951	147 812
أصناف جرى التصرف فيها	—	(1 929)	(1 603)	(12 389)	(8 895)	(3 565)	(162)	—	(28 543)	
التحويلات	—	1 436	307	825	309	774	789	—	4 440	
الخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة	—	—	—	—	350	—	—	7	—	357
الاستهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	—	2 390 596	214 051	123 332	137 981	39 359	5 584	7	7 680	2 918 590
صافي القيمة الدفترية										
31 كانون الأول/ديسمبر 2020	835 698	1 541 796	117 954	61 847	39 426	17 393	1 458	317 822	5 998	2 939 392
31 كانون الأول/ديسمبر 2021	835 698	1 637 456	114 658	55 370	41 651	18 036	9 177	262 731	6 034	2 980 811

الملاحظة 15

الأصول غير الملموسة

- 131 - تخضع جميع الأصول غير الملموسة المقتناة قبل 1 كانون الثاني/يناير 2014 للأحكام الانتقالية الواردة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولم يُعترف بها محاسبياً، باستثناء نظام أوموجا، وهو نظام التخطيط المركزي للموارد في المنظمة. وجرى الاعتراف بجميع المقتنيات اللاحقة وفقاً لمعايير الاعتراف القائمة.
- 132 - وبلغت القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ما قدره 144,7 مليون دولار (2021: 147,3 مليون دولار). وخلال عام 2022، بلغ مجموع تكاليف المقتنيات والإهلاك 26,4 مليون دولار و 29,1 مليون دولار، على التوالي.
- 133 - وبلغت القيمة الدفترية الإجمالية لمشروع أوموجا في نهاية العام 117,4 مليون دولار (2021: 124,9 مليون دولار). وتُرسَل تكاليف التطوير المرتبطة بمشروع أوموجا كأصول قيد التطوير ريثما تصبح المرحلة ذات الصلة جاهزة للتشغيل، ويتم عندئذ تحويل ما أنجز من أصول قيد التطوير إلى أصول تشغيلية غير ملموسة.
- 134 - وخلال السنة، جرت رسملة مبالغ إضافية بقيمة 26,4 مليون دولار (2021: 27,2 مليون دولار) إلى أصول قيد التطوير، تتعلق أساساً ببرامجيات أوموجا بقيمة 17,7 مليون دولار، وأنجز ما مجموعه 17,7 مليون دولار من الأصول قيد التطوير وأصبحت جاهزة للتشغيل.
- 135 - وتتعلق الأصول قيد التطوير في نهاية العام بقيمتها 15,2 مليون دولار (2021: 6,7 ملايين دولار) في المقام الأول بتطوير برامجيات إدارة الاجتماعات والمندوبين (8,2 ملايين دولار)، وتراخيص البرامجيات الرئيسية (2,5 مليون دولار) وإدخال تحسينات على نظام إدارة المنح (2,2 مليون دولار). وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم تتبق أي أصول قيد التطوير دون تسوية في مشروع أوموجا.

الأصول غير الملموسة: 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نظام أو موحا	البرامجيات المطورة داخلياً	من مصادر خارجية	البرامجيات المكتتاة التراخيص والحقوق	الأصول قيد التطوير		
				نظام أو موحا	أصول أخرى	المجموع
التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	297 634	22 536	16 364	154	—	6 685
المبالغ المضافة	—	186	—	—	17 738	8 517
أصناف جرى التصرف فيها	—	—	—	—	—	—
الأصول قيد التطوير المنجزة	17 738	—	—	—	(17 738)	—
التحويلات	—	—	—	—	—	—
التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	315 372	22 722	16 364	154	—	15 202
الإهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	172 732	15 884	7 273	149	—	—
الإهلاك	25 203	2 234	1 656	5	—	—
أصناف جرى التصرف فيها	—	—	—	—	—	—
التحويلات	—	—	—	—	—	—
الإهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	197 935	18 118	8 929	154	—	—
صافي القيمة الدفترية						
31 كانون الأول/ديسمبر 2021	124 902	6 652	9 091	5	—	6 685
31 كانون الأول/ديسمبر 2022	117 437	4 604	7 435	—	—	15 202

الأصول غير الملموسة: 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نظام أوموجا	البرامجيات المطورة داخلياً	البرامجيات المكتتاة من مصادر خارجية	التراخيص والحقوق	الأصول قيد التطوير		
				نظام أوموجا	أصول أخرى	المجموع
التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	275 271	21 638	16 364	154	—	2 864
المبالغ المضافة	—	—	—	—	22 363	4 799
الأصول قيد التطوير المنجزة	22 363	898	—	—	(22 363)	(898)
التحويلات	—	—	—	—	(80)	(80)
التكلفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	297 634	22 536	16 364	154	—	6 685
الإهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	149 531	13 669	5 588	143	—	—
الإهلاك	23 201	2 215	1 685	6	—	—
التحويلات	—	—	—	—	—	—
الإهلاك المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	172 732	15 884	7 273	149	—	—
صافي القيمة الدفترية						
31 كانون الأول/ديسمبر 2020	125 740	7 969	10 776	11	—	2 864
31 كانون الأول/ديسمبر 2021	124 902	6 652	9 091	5	—	6 685

الملاحظة 16

الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / ديسمبر 2022	31 كانون الأول / ديسمبر 2021	
87 572	60 093	المبالغ المستحقة الدفع للبائعين
14 969	17 705	التحويلات المستحقة الدفع
102 011	76 715	المبالغ المستحقة الدفع لكيانات الأمم المتحدة الأخرى
140 228	147 370	المستحقات مقابل السلع والخدمات
31 839	37 139	الحسابات المستحقة الدفع - جهات أخرى
376 619	339 022	المجموع الفرعي
2 991	1 960	المبالغ المستحقة الدفع للدول الأعضاء
150 000	150 000	صندوق رأس المال المتداول المستحق الدفع للدول الأعضاء ^(أ)
152 991	151 960	المجموع الفرعي
529 610	490 982	مجموع الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

(أ) يمثل صندوق رأس المال المتداول السلف المقدمة من الدول الأعضاء لتمويل نفقات مدرجة في الميزانية أو استثنائية ولغير ذلك من الأغراض التي تأذن بها الجمعية العامة. واعتباراً من عام 2023، قررت الجمعية العامة في قرارها 272/76 استعمال مبلغ 100 مليون دولار من الأموال غير المنفقة من الميزانية العادية لعام 2021 لكي تزيد، استثنائياً ودون أن يشكل ذلك سابقة، رصيد صندوق رأس المال المتداول من 150 مليون دولار إلى 250 مليون دولار.

الملاحظة 17

المبالغ المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / ديسمبر 2022	31 كانون الأول / ديسمبر 2021	
126 291	146 515	الإيرادات المؤجلة
3 251	77	المبالغ المقبوضة سلفاً من الدول الأعضاء
129 542	146 592	مجموع المبالغ المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة

الملاحظة 18

الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	غير المتداولة	المتداولة	
3 426 230	3 345 166	81 064	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
164 633	146 322	18 311	الإجازة السنوية
214 303	190 007	24 296	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
3 805 166	3 681 495	123 671	المجموع في إطار الميزانية العادية
914 915	898 830	16 085	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
73 310	67 737	5 573	الإجازة السنوية
91 385	84 282	7 103	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
1 079 610	1 050 849	28 761	المجموع في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية
4 884 776	4 732 344	152 432	الخصوم المحددة المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة/ما بعد انتهاء الخدمة
40 783	38 278	2 505	التنزيل دال/تعويضات العاملين
358	—	358	الخصوم المتعلقة بالاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية
9 318	—	9 318	الخصوم المتعلقة بالتأمين
81 867	167	81 700	المرتبات والبدلات المستحقة
5 017 102	4 770 789	246 313	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	غير المتداولة	المتداولة	
4 374 019	4 299 801	74 218	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
208 143	184 305	23 838	الإجازة السنوية
268 914	238 077	30 837	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
4 851 076	4 722 183	128 893	المجموع في إطار الميزانية العادية
1 129 871	1 115 007	14 864	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
86 768	79 918	6 850	الإجازة السنوية
109 766	100 503	9 263	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
1 326 405	1 295 428	30 977	المجموع في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية
6 177 481	6 017 611	159 870	الخصوم المحددة المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة/ما بعد انتهاء الخدمة
52 367	49 989	2 378	التنزيل دال/تعويضات العاملين
20 276	—	20 276	الخصوم المتعلقة بالتأمين
87 443	246	87 197	المرتبات والبدلات المستحقة
6 337 567	6 067 846	269 721	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

136 - يُحدد خبراء اكتواريون استشاريون مستقلون الخصوم الناشئة عن استحقاقات نهاية الخدمة/ما بعد انتهاء الخدمة وبرنامج تعويضات العاملين في إطار التذييل دال الملحق بالنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة وفقاً للمعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويُجرى التقييم الاكتواري عادةً كل سنتين. وفي السنوات الفاصلة بين التقييمات الكاملة، يقوم الخبراء الاكتواريون المستقلون بممارسة عملية ترحيل باستخدام بيانات الاشتراك من السنة السابقة مع تحديث جزئي للافتراضات الاكتوارية. وقد أُجري أحدث تقييم اكتواري كامل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، في حين أن الأرصدة ذات القيمة الاكتوارية اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 تمثل نتائج عملية الترحيل.

137 - ويوفر برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين المؤهلين تغطية مستمرة بالتأمين الصحي طوال فترة تقاعدهم وفقاً لنفس خطط التأمين الصحي المتاحة لموظفي الأمم المتحدة العاملين. وتُستعرض معدلات الأقساط المقررة لجميع خطط التأمين الصحي من هذا القبيل، وعند الاقتضاء، يجري تنقيحها سنوياً لضمان وجود مستوى كافٍ من الاحتياطات التشغيلية للإنفاق على كل خطة.

138 - وتحدد الجمعية العامة نسب الاشتراك في خطط الأمم المتحدة للتأمين الصحي بين حصة المنظمة وحصة الموظف. وفي الوقت الراهن، تبلغ حصة مساهمة المنظمة في الاشتراكات مقارنة بحصة الموظفين العاملين والموظفين المتقاعدين في خطط التأمين الصحي 2 إلى 1 بالنسبة لجميع خطط التأمين في الولايات المتحدة، و 1 إلى 1 بالنسبة للخطط خارج الولايات المتحدة التي يديرها المقر، و 3 إلى 1 بالنسبة لخطة التأمين الطبي للموظفين المعيّنين محلياً في مراكز عمل معينة خارج المقار.

139 - ويُمول برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أساس الدفع أولاً بأول عندما يحصل المتقاعدون على الاستحقاقات الطبية، وتعزى زيادة التكاليف بصفة خاصة إلى تغير الخصائص الديمغرافية، وتحسن متوسط العمر المتوقع، وارتفاع تكاليف خدمات الرعاية الصحية. وتصديقاً لتزايد تكاليف التأمين الصحي، اتخذت المنظمة على مر السنين مبادرات لاحتواء التكاليف مع ضمان استمرار حصول المشتركين على الغطاء التأميني المناسب لتلبية احتياجاتهم من الرعاية الصحية. ويتم التحكم في تكاليف التأمين الصحي بالطريقة التي يتم بها تنظيم الخطط ومن خلال المراجعة المستمرة لأحكام الخطط والاستحقاقات التي توفرها. ولمواجهة المخاطر الكامنة المتصلة بالتمويل، تُجري المنظمة دورياً دراسة بشأن تمويل برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من أجل تحليل واستكشاف الخيارات المتاحة لتحسين الكفاءة واحتواء التكاليف والخصوم المرتبطة بالتزامات المنظمة في مجال التأمين الصحي.

الخصوم المحددة المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة/ما بعد انتهاء الخدمة

التقييم الاكتواري: الافتراضات

140 - ترد أدناه الافتراضات الاكتوارية الرئيسية المستخدمة في تحديد الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وتم تحديث معدلات الخصم ومعدلات اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. أما الافتراضات الديمغرافية والافتراضات المتعلقة بزيادة المرتبات فقد تم تحديثها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وتم الإبقاء على جميع الافتراضات الأخرى من التقييم السابق دون تغيير. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغت المدة التقديرية لخصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة 19 سنة.

الافتراضات الاكتوارية

(بالنسبة المئوية)

الافتراضات	التأمين الصحي بعد انتهاء استحقاقات الإعادة إلى الوطن	الإجازة السنوية
معدلات الخصم 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	2,35	2,75
معدلات الخصم 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	4,37	5,12

141 - ومنحنيات العائد المستخدمة في حساب معدلات الخصم فيما يتعلق بدولار الولايات المتحدة واليورو في منطقة اليورو والفرنك السويسري هي تلك التي وضعتها شركة أون هويت (Aon Hewitt)، بما يتماشى مع قرار فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية من أجل مواءمة الافتراضات الاكتوارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

142 - وقّدم الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة قيم معدل زيادة المرتبات والافتراضات الديموغرافية التي استُخدمت في التقييم الكامل لعام 2021. وبلغت نسبة افتراضات زيادة المرتبات لموظفي الفئة الفنية 9,27 في المائة بالنسبة لسن 19 سنة، لتتخفّض بعد ذلك تدريجياً إلى 3,97 في المائة بالنسبة لسن 65 عاماً. وافترض في مرتبات الموظفين من فئة الخدمات العامة أن تزداد بنسبة 6,84 في المائة بالنسبة لسن 19 سنة، وأن تتخفّض تدريجياً إلى 3,97 في المائة بالنسبة لسن 65 عاماً. وتقف الزيادة في سن 65 عاماً لأن هذا هو السن الإلزامي لتقاعد موظفي الأمم المتحدة.

143 - وتشمل الافتراضات الأخرى التي كان لها أثر على الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين المقيمة اكتوارياً، إضافة إلى معدلات الخصم التي نوقشت أعلاه، التغيرات في تكلفة المطالبات للفرد الواحد حسب العمر. ويبين الجدول أدناه تكلفة المطالبات للفرد الواحد في سن 65 عاماً.

تكلفة المطالبات للفرد الواحد (في سن 65 عاماً)

(بدولارات الولايات المتحدة)

الخطّة	2022	2021
الخطط في الولايات المتحدة		
إيتنا (Aetna)/خطّة التأمين الصحي لنيويورك (HIP)/مؤسسة تنسيق خدمات الرعاية الصحية (HMO) - خلاف خطّة ميديكير (Medicare)	16 341	15 344
إيتنا/خطّة التأمين الصحي لنيويورك/مؤسسة تنسيق خدمات الرعاية الصحية - خطّة ميديكير	11 351	10 658
خطّة بلوكروس (Blue Cross) - خلاف خطّة ميديكير	12 990	12 197
خطّة بلوكروس - خطّة ميديكير	11 107	10 429
خطّة سيغنا لطب الأسنان (Cigna Dental)	1 087	1 020
الخطط خارج الولايات المتحدة		
جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث (UNSMIS)	7 155	6 863
خطط سيغنا الخطّة العالمية (WWP)/خطّة التأمين الطبي الكامل (FMIP)/خطّة التأمين الطبي التكميلي (SMIP)/خطّة صندوق التأمين الصحي الإقليمي لفيينا (GKK)	3 808	3 620
خطّة التأمين الطبي (MIP)	2 140	2 034

144 - ويحدّث نصيب الفرد من تكاليف المطالبات المتعلقة بخطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ليعبر عن المطالبات الأخيرة والخبرة المكتسبة فيما يتعلق بالاشتراك في هذه الخطط.

الافتراضات المتعلقة باتجاهات تكاليف الرعاية الصحية

145 - ويعكس الافتراض المتعلق بمعدل اتجاه تكاليف الرعاية الصحية التوقعات الحالية في الأجل القصير فيما يتعلق بالتغيرات في تكلفة خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في السنوات المقبلة. وتستند معدلات اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية إلى الافتراضات الطويلة الأجل التي وضعتها شركة أون هويت للعمليات المختلفة على النحو الوارد أدناه. وتم تحديث المعدلات لاستخدامها في تقييم عام 2022.

2021			2022			افتراضات اتجاه التكلفة
الانخفاض التدريجي	النهائية	الأولية	الانخفاض التدريجي	النهائية	الأولية	
10 سنوات	3,95%	5,17%	9 سنوات	3,85%	6,50%	خطط التأمين الصحي في الولايات المتحدة بخلاف خطة ميديكير
10 سنوات	3,95%	5,03%	9 سنوات	3,85%	6,50%	خطة الرعاية الطبية في الولايات المتحدة ((Medicare
10 سنوات	3,95%	4,53%	9 سنوات	3,85%	6,50%	خطة تأمين علاج الأسنان في الولايات المتحدة
7 سنوات	2,25%	3,44%	6 سنوات	2,55%	4,25%	خطط التأمين الصحي خارج الولايات المتحدة (سويسرا)
لا يوجد	3,75%	3,75%	11 سنة	4,15%	5,20%	خطط التأمين الصحي خارج الولايات المتحدة (منطقة اليورو)

146 - وفيما يتعلق بتقييم استحقاقات الإعادة إلى الوطن، قد افترض أن يبلغ معدل تضخم تكاليف السفر نسبة 2,50 في المائة استناداً إلى نسبة مرجعية حددتها شركة أون هويت لعام 2021، استناداً إلى مؤشر أسعار الاستهلاك المتوقع على مدى السنوات العشرين المقبلة.

147 - وافترض أن أرصدة الإجازات السنوية سترتفع بحسب المعدلات السنوية التالية خلال سنوات الخدمة المتوقعة للموظف: من صفر إلى 3 سنوات، 9,1 أيام؛ ومن 4 إلى 8 سنوات، يوم واحد؛ وأكثر من تسع سنوات، 0,1 يوم، وصولاً إلى الحد الأقصى البالغ 60 يوماً. ويستخدم أسلوب الإسناد في التقييم الاكتواري للإجازات السنوية.

148 - أما الافتراضات المتعلقة بالوفيات قبل التقاعد وكذلك بالانسحاب والتقاعد فهي متسقة مع الافتراضات التي يستخدمها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لإجراء التقييم الاكتواري الخاص به. وتماشياً مع توصيات فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية، يعكس جدول الوفيات بعد التقاعد المطبّق في التقييمين اللذين أجريا في كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الأول/ديسمبر 2022 جدول الوفيات المرجّح بحسب عدد الموظفين المقدّم من شركة باك (Buck)، وهي شركة تقدم خدمات استشارية في مجال المعاشات التقاعدية واستحقاقات الموظفين.

الوفيات والعجز قبل التقاعد

العمر	معدلات الوفيات		معدلات العجز			
	جميع الموظفين		موظفو فئة الخدمات العامة		الموظفون الفنيون	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
20	0,00062	0,00034	0,00015	0,00030	0,00006	0,00022
25	0,00062	0,00034	0,00015	0,00030	0,00006	0,00022
30	0,00062	0,00041	0,00030	0,00030	0,00014	0,00022
35	0,00076	0,00050	0,00023	0,00050	0,00027	0,00022
40	0,00108	0,00059	0,00060	0,00060	0,00021	0,00033
45	0,00154	0,00074	0,00082	0,00080	0,00034	0,00044
50	0,00212	0,00087	0,00173	0,00130	0,00074	0,00066
55	0,00275	0,00103	0,00277	0,00250	0,00101	0,00132
60	0,00327	0,00122	0,00218	0,00380	0,00135	0,00209
61	0,00350	0,00143	0,00218	0,00420	0,00141	0,00231
62	0,00378	0,00166	0,00218	0,00460	0,00149	0,00253
63	0,00410	0,00194	0,00218	0,00500	0,00168	0,00275
64	0,00450	0,00226	0,00218	0,00550	0,00183	0,00297
65	0,00495	0,00263	0,00000	0,00000	0,00000	0,00000

الوفيات والعجز بعد التقاعد

العمر	معدلات الوفيات		معدلات العجز	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
20	0,00062	0,00035	0,00062	0,00035
25	0,00062	0,00035	0,00062	0,00041
30	0,00062	0,00041	0,00077	0,00050
35	0,00077	0,00050	0,00108	0,00060
40	0,00108	0,00060	0,00156	0,00074
45	0,00156	0,00074	0,00238	0,00084
50	0,00292	0,00100	0,00342	0,00093
55	0,00517	0,00148	0,00409	0,00147
60	0,00582	0,00210	0,00557	0,00290
65	0,00738	0,00327	0,00913	0,00561
70	0,01113	0,00570	0,01799	0,01091
75	0,01987	0,01084	0,03519	0,02080
80	0,03601	0,02081	0,06310	0,03837

العمر	معدلات الوفيات		معدلات العجز	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
85	0,06215	0,03860	0,10357	0,06885
90	0,10068	0,06884	0,16014	0,12325
95	0,15558	0,12021	0,23720	0,22005
100	0,23033	0,20496	0,34806	0,34349
105	0,34299	0,33151	0,61226	0,57673
110	0,61226	0,57673	1,00000	1,00000
115	1,00000	1,00000	1,00000	1,00000

149 - ويرد أدناه التغير في الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة المقيدة كخطط محددة الاستحقاقات.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2022	2021
صافي الخصوم المتعلقة باستحقاقات محددة في 1 كانون الثاني/يناير	6 177 481	6 447 247
تكلفة الخدمة الحالية	226 958	227 702
تكلفة الفائدة	145 885	135 639
مجموع التكاليف المعترف بها في بيان الأداء المالي	372 843	363 341
الاستحقاقات المدفوعة	(163 895)	(139 999)
(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية المعترف بها مباشرة في بيان التغيرات في صافي الأصول ^(أ)	(1 501 653)	(493 108)
بسبب التغيرات في الافتراضات المالية	(1 501 653)	(370 640)
بسبب التغيرات في الافتراضات الديمغرافية	—	39 778
بسبب التسويات القائمة على التجربة	—	(162 246)
صافي الخصوم المتعلقة باستحقاقات محددة في 31 كانون الأول/ديسمبر	4 884 776	6 177 481

(أ) يبلغ صافي المبلغ التراكمي من المكاسب الاكتوارية المعترف بها في بيان التغيرات في صافي الأصول 415 450 مليون دولار (الخسائر الاكتوارية في عام 2021: 1 086 203 ملايين دولار).

150 - والجزء المتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من الخصوم المقيدة اكتواريا هو أكبر الخصوم المتعلقة باستحقاقات محددة من بين الخصوم المبلّغ عنها في هذه البيانات المالية، ولذلك فهو يخلف أكبر أثر على حساب المكاسب والخسائر الاكتوارية. وتعكس المكاسب المالية البالغة 1 386 مليون دولار المحققة في عام 2022 زيادة في معدل الخصم، وقابلت ذلك جزئيا زيادة في معدلات اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية على النحو الموضح في الجداول أعلاه. وتعزى المكاسب المالية الناشئة عن التقييم الاكتواري لمنحة الإعادة إلى الوطن (0,06 مليون دولار) والإجازة السنوية (0,05 مليون دولار) إلى زيادة معدل الخصم.

التقييم الاكتواري: تحليل درجة حساسية معدلات الخصم

151 - تحدث التغيرات في أسعار الخصم بفعل منحى الخصم، الذي يحسب استناداً إلى سندات الشركات. وقد تبين أداء أسواق السندات خلال فترة الإبلاغ، ويؤثر هذا التقلب على الافتراض المتعلق بمعدلات الخصم. فإذا تغير الافتراض المتعلق بمعدلات الخصم بنسبة 0,5 في المائة، كان أثره على الالتزامات على النحو المبين أدناه.

تحليل درجة حساسية معدلات الخصم

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022			
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	استحقاقات الإعادة إلى الوطن	الإجازة السنوية	
زيادة معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة	(422 234)	(11 116)	(9 031)
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	(10)	(4)	(4)
انخفاض معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة	487 473	11 817	9 621
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	11	4	4

31 كانون الأول/ديسمبر 2021			
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	استحقاقات الإعادة إلى الوطن	الإجازة السنوية	
زيادة معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة	(568 671)	(14 290)	(11 665)
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	(10)	(4)	(4)
انخفاض معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة	665 988	15 352	12 566
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	12	4	4

التقييم الاكتواري: تحليل درجة حساسية التكاليف الطبية

152 - الافتراض الأساسي في تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو المعدل المتوقع لزيادة التكاليف الطبية في المستقبل. ويُنظر عند تحليل الحساسية إلى التغير الحاصل في الخصوم بسبب التغيرات في معدلات التكاليف الطبية مع الإبقاء على الافتراضات الأخرى، مثل معدل الخصم، على حالها. فإذا تغير الافتراض المتعلق باتجاه التكاليف الطبية بنسبة 0,5 في المائة، أثر ذلك على قياس الالتزامات المتعلقة باستحقاقات محددة، على النحو المبين أدناه.

تحليل درجة حساسية التكاليف الطبية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة وبالنسبة المئوية)

2022			
الزيادة	النقصان		
أثر التغير على الالتزامات المتعلقة باستحقاقات محددة	11,31%	490 905	(9,78%)
أثر التغير على مجموع تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة	1,11%	48 115	0,94%
الأثر الإجمالي		539 020	(465 108)

2021	الزيادة	النقصان
أثر التغير على الالتزامات المتعلقة باستحقاقات محددة	11,57 %	637 014
أثر التغير على مجموع تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة	0,96 %	52 790
الأثر الإجمالي	689 804	(595 994)

153 - ويرد أدناه تحليل لدرجة حساسية تكاليف المطالبات في سن 65 عاما.

الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة لخطط التأمين الصحي	الأثر (بآلاف دولارات)	بعد انتهاء الخدمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	الولايات المتحدة
المركزي	4 341 145	-	
الزيادة بنسبة 1 في المائة	4 383 999	42 854	
الزيادة بنسبة 1 في المائة	4 298 291	(42 854)	

154 - ويرد أدناه موجز لتحليل درجة الحساسية إزاء التغيرات التي تطرأ على متوسط العمر المتوقع.

الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة لخطط التأمين الصحي	الأثر (بآلاف دولارات)	بعد انتهاء الخدمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	الولايات المتحدة
المركزي	4 341 145	-	
الزيادة بعام واحد	4 548 185	207 040	
النقصان بعام واحد	4 139 602	(201 543)	

معلومات أخرى عن الخطط المحددة الاستحقاقات

155 - الاستحقاقات المدفوعة هي تقديرات لما كان سيُدفع للموظفين المنتهية خدمتهم و/أو المتقاعدين خلال السنة بناءً على نمط اكتساب الحقوق في إطار كل من الخطط التالية: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والإعادة إلى الوطن، واستبدال رصيد الإجازات السنوية.

الاستحقاقات المدفوعة، مخصوما منها اشتراكات المشتركين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة المنتهية في	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	استحقاقات الإعادة إلى الوطن	الإجازة السنوية	المجموع
31 كانون الأول/ديسمبر 2022	91 180	41 182	31 532	163 894
31 كانون الأول/ديسمبر 2021	95 810	27 223	16 966	139 999

معلومات عن السنوات السابقة: مجموع الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
واستحقاقات الإعادة إلى الوطن والإجازات السنوية في 31 كانون الأول/ديسمبر

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

2018	2019	2020	2021	2022
4 705	5 917	6 447	6 177	4 885

القيمة الحالية للالتزامات المتعلقة باستحقاقات محددة

تمويل الخصوم المتعلقة باستحقاقات محددة: الموارد الخارجة عن الميزانية

156 - اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2017، بدأت المنظمة تحسّل نسبة 3 في المائة من المرتب الإجمالي مضافاً إليه تسوية مقر العمل بالنسبة للموظفين الممّولة وظائفهم من موارد خارجة عن الميزانية تجاه الموظفين المتقاعدين من وظائف ممّولة من موارد خارجة عن الميزانية. وقد رُفعت هذه النسبة لاحقاً إلى 6 في المائة في 1 كانون الثاني/يناير 2019.

157 - وتحسّل المنظمة نسبة 8 في المائة من المرتب الإجمالي مخصوماً منه الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بالنسبة للموظفين الممّولة وظائفهم من موارد خارجة عن الميزانية، وذلك للاحتفاظ بها كاحتياطي لتغطية التزامات المنظمة المتعلقة بمنحة الإعادة إلى الوطن.

158 - ويلخص الجدولان التاليان وضع تمويل الخصوم ذات القيمة الاكتوارية المتعلقة بالموارد الخارجة عن الميزانية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النسبة المئوية للخصوم الممّولة	غير الممّولة	الممّولة	الخصوم	في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية
20,7	725 105	189 810	914 915	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
187,1	—	171 013	91 385	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
—	73 310	—	73 310	الإجازة السنوية
33,4	798 415	360 823	1 079 610	المجموع

2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النسبة المئوية للخصوم الممّولة	غير الممّولة	الممّولة	الخصوم	في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية
12,2	991 823	138 048	1 129 871	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
139,0	—	152 538	109 766	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
—	86 768	—	86 768	الإجازة السنوية
21,9	1 078 591	290 586	1 326 405	المجموع

159 - ولم تمول الخصوم المتعلقة باستحقاقات محددة المتصلة بالميزانية العادية. وتقدم الميزانية ذات الصلة على أساس الخبرة المكتسبة في المطالبات في السنوات السابقة.

الخصوم الأخرى المتعلقة باستحقاقات الموظفين

التقييم الاكتواري لتكاليف التذييل دال/تعويضات العاملين: الافتراضات

160 - وتقيّم الخصوم المتعلقة بتعويضات العاملين تقييماً اكتواريًا. وتحدّد الخصوم من واقع الاستحقاقات المتوقعة، التي تزيد تحت بند بدل غلاء المعيشة، وتتخفّض تحت بند استحقاقات الوفاة، ثم تخضع لعملية خصم لتحديد قيمتها الحالية. وتستند الالتزامات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، المقدرة بمبلغ 40,8 مليون دولار (2021: 52,4 مليون دولار) إلى تقييم اكتواري في التاريخ ذاته. وتعزى المكاسب الاكتوارية البالغة 6,4 ملايين دولار (2021: خسائر اكتوارية قدرها 0,3 مليون دولار) و 7,2 ملايين دولار (2021: خسائر اكتوارية قدرها 9,6 ملايين دولار) إلى موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية على التوالي.

161 - ويبلغ معدل تسوية غلاء المعيشة لعام 2022 على النحو الذي تحدده شركة أون هويت 2,4 في المائة (2021: 2,5 في المائة) ويحسب باستخدام معدلات التضخم في الأسواق. وعلى غرار الخصوم المتعلقة باستحقاقات محددة، استُخدمت منحنيات العائد التي وضعتها شركة أون هويت لتحديد الالتزامات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وتُستخدم في التذييل دال/تعويضات العاملين افتراضاتٌ للوفيات تستند إلى الجداول الإحصائية لمنظمة الصحة العالمية.

التقييم الاكتواري لتكاليف التذييل دال/تعويضات العاملين: تحليل درجة الحساسية

162 - يُنظر عند تحليل درجة الحساسية إلى التغير الحاصل في الخصوم بسبب التغيرات في تسوية غلاء المعيشة وإلى التغيرات في معدلات الخصم المفترضة. ويؤثر التغير في تسوية غلاء المعيشة والتغير في معدلات الخصم المفترضة بنسبة 1 في المائة على قياس الالتزام الوارد في التذييل دال على النحو المبين أدناه.

تكاليف التذييل دال: أثر التغير بنسبة 1 في المائة على درجة الحساسية لتسوية غلاء المعيشة إزاء خصوم نهاية السنة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة وبالنسبة المئوية)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	
4 013	8 679	زيادة تسوية غلاء المعيشة بنسبة 1 في المائة
9,84	16,57	كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة
(5 619)	(6 583)	نقصان تسوية غلاء المعيشة بنسبة 1 في المائة
(13,78)	(12,57)	كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة

تكاليف التذييل دال: أثر التغير بنسبة 1 في المائة في حساسية معدلات الخصم المفترضة على خصوم نهاية السنة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة وبالنسبة المئوية)

31 كانون الأول / 31 كانون الأول / ديسمبر 2021 2022		
(6 783)	(5 335)	زيادة معدل الخصم بنسبة 1 في المائة
(12,95)	(13,08)	كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة
8 699	3 680	نقصان معدل الخصم بنسبة 1 في المائة
16,61	9,02	كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة

التقييم الاكتواري لتكاليف التذييل دال/تعويضات العاملين: التمويل

163 - لم تموّل الخصوم المتصلة بالميزانية العادية (21,5 مليون دولار). وتقدم الميزانية ذات الصلة على أساس الخبرة المكتسبة في المطالبات في السنوات السابقة.

164 - وتمول الخصوم المتصلة بالموارد الخارجة عن الميزانية (19,3 مليون دولار) من رسم قدره 1 في المائة من صافي المرتب الأساسي، بما في ذلك تسوية مقر العمل، للموظفين المستحقين. وبلغ صافي فائض الصندوق 93,5 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

المرتبات والبدلات المستحقة

165 - تشمل المرتبات والبدلات المستحقة من مرتبات مستحقة قدرها 27,1 مليون دولار (2021: 23,7 مليون دولار) واستحقاقات إجازة زيارة الوطن قدرها 43,0 مليون دولار (2021: 54,5 مليون دولار).

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

166 - ينص النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على أن يجري مجلس صندوق المعاشات تقييما اكتواليا للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل يقوم به الخبير الاكتواري الاستشاري. وتتمثل الممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات في إجراء تقييم اكتواري مرة كل سنتين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول صندوق المعاشات التقاعدية الحالية وأصوله المقدرة في المستقبل كافية لتغطية خصومه.

167 - ويتألف الالتزام المالي للمنظمة تجاه صندوق المعاشات التقاعدية من اشتراكاتها المقررة المسددة بالمعدل الذي تحدده الجمعية العامة (البالغ حاليا 7,90 في المائة للمشتركين و 15,80 في المائة للمنظمات الأعضاء)، بالإضافة إلى حصتها في أي مدفوعات قد تلزم لسد أي عجز اكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية. ولا تُسدد مدفوعات لتغطية مثل هذا العجز إلا إذا قررت الجمعية العامة العمل بالأحكام الواردة في المادة 26 ومتى قررت ذلك، بعد أن يقرر وجود ضرورة تقتضي سداد مدفوعات لسد العجز بناء على تقييم لمدى الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية في تاريخ التقييم.

168 - وأنجز أحدث تقييم ائقواري لصندوق المعاشات التقاعدية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وسيستخدم الصندوق ترحيل بيانات الاشتراكات في الفترة من 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 في بياناته المالية لعام 2022.

169 - وأدى التقييم الائقواري الذي أجري في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى وصول النسبة الممولة، التي هي نسبة الأصول الائقوارية إلى الخصوم الائقوارية إلى 117,0 في المائة (2019: 107,1 في المائة). وبلغت النسبة الممولة 158,2 في المائة (2019: 144,4 في المائة) عندما لم يؤخذ النظام الحالي لتسوية المعاشات التقاعدية في الاعتبار.

170 - وبعد تقييم الكفاية الائقوارية لصندوق المعاشات التقاعدية، خلص الخبير الائقواري الاستشاري إلى أنه لم يطرأ، منذ 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ما يستوجب سداد مدفوعاتٍ لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، نظرا إلى أن القيمة الائقوارية للأصول تجاوزت القيمة الائقوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. ويضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت كذلك القيمة الائقوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وفي وقت الإبلاغ، لم تلجأ الجمعية العامة إلى الأحكام الواردة في المادة 26.

171 - وإذا جرى اللجوء إلى تطبيق المادة 26 بسبب عجز ائقواري، سواء أثناء العملية الجارية أو نظرا إلى إنهاء خطة المعاشات التقاعدية لصندوق المعاشات التقاعدية، فستستند المدفوعات المطلوبة من كل منظمة عضو لتغطية العجز إلى نسبة اشتراكات تلك المنظمة العضو إلى مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة للمعاشات التقاعدية خلال الأعوام الثلاثة السابقة (2019 و 2020 و 2021) ما قدره 8 505,27 ملايين دولار، ساهمت فيها المنظمة بنسبة 18,8 في المائة.

172 - وخلال عام 2022، بلغت قيمة الاشتراكات التي دفعتها المنظمة لصندوق المعاشات التقاعدية، بما في ذلك الجزء المتعلق بالموظفين، ما مقداره 553,6 مليون دولار (2021: 530,4 مليون دولار). وتتوقع المنظمة أن تسهم بنفس المبلغ تقريبا في عام 2023.

173 - ويجوز إنهاء العضوية في صندوق المعاشات التقاعدية بقرار من الجمعية العامة، بناء على توصية بالإنتهاء من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقا حصة نسبية من مجموع أصول صندوق المعاشات التقاعدية في تاريخ الإنتهاء تُخصص حصرا لصالح من كان من موظفيها مشتركاً في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقا لترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس صندوق المعاشات التقاعدية هذا المبلغ على أساس تقييم ائقواري لأصول صندوق المعاشات التقاعدية وخصومه في تاريخ الإنتهاء؛ ولا يشمل المبلغ أي جزء من الأصول الزائدة عن الخصوم.

174 - ويُجري مجلس مراجعي الحسابات مراجعةً سنوية لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويُقدّم في كل عام تقريرا عن مراجعة الحسابات إلى مجلس الصندوق وإلى الجمعية العامة. ويُصدر صندوق المعاشات التقاعدية تقارير فصلية عن استثماراته يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للصندوق (www.unjspf.org).

الملاحظة 19

المخصصات الاحتياطية

2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبالغ المقيّدة لحساب الدول الأعضاء	الدعاوى والمطالبات	الإصلاحات	مطالبات التأمين (المستحقة ولكن لم يُبلغ عنها)	المجموع
340 488	1 165	948	121 823	464 424
81 292	1 088	—	128 460	210 840
(60 259)	(1 126)	(99)	—	(61 484)
—	(39)	—	(121 823)	(121 862)
361 521	1 088	849	128 460	491 918
361 521	522	300	128 460	490 803
—	566	549	—	1 115
361 521	1 088	849	128 460	491 918

2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبالغ المقيّدة لحساب الدول الأعضاء	الدعاوى والمطالبات	الإصلاحات	مطالبات التأمين (المستحقة ولكن لم يُبلغ عنها)	المجموع
98 494	1 160	894	99 421	199 969
254 281	962	75	121 823	377 141
(12 287)	(397)	(21)	—	(12 705)
—	(560)	—	(99 421)	(99 981)
340 488	1 165	948	121 823	464 424
340 488	1 165	326	121 823	463 802
—	—	622	—	622
340 488	1 165	948	121 823	464 424

175 - تتألف مخصصات المبالغ المقيّدة لحساب الدول الأعضاء من تسويات صافية لنفقات الفترة السابقة بقيمة 136,3 مليون دولار، والأرصدة الحرة الصافية من اعتمادات قدرها 247,0 مليون دولار، وتغير صاف قدره 25,3 مليون دولار من الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والإيرادات العامة والإيرادات من الخدمات المقدّمة للجمهور واعتمادات إضافية بمبلغ 47,1 مليون دولار تتعلق بعام 2022. ورُصدت مخصصات بمبلغ 1,1 مليون دولار (2021: 1,2 مليون دولار) لمختلف المطالبات القانونية الجارية، التي قُدِّر لها احتمال الدفع بأكثر من 50 في المائة. وتمثّل المخصصات المرصودة

لمطالبات التأمين (المستحقة ولكن لم يُبلغ عنها) التكاليف المقدّرة التي قد تلزم لتسوية المطالبات الطبية ومطالبات خدمات طب الأسنان التي استُحقّت خلال السنة دون أن تُقدّم بعد مطالبات بشأنها.

الملاحظة 20

الخصوم المتصلة بصندوق معادلة الضرائب

176 - أنشئ صندوق معادلة الضرائب بموجب أحكام قرار الجمعية العامة 973 (د-10) لمعادلة المرتبات الصافية لجميع الموظفين أيّاً كانت التزاماتهم الضريبية الوطنية. ومن الناحية التشغيلية، يُقيد الصندوق في بند الإيرادات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين في ما يتعلق بالموظفين الممّولة وظائفهم من الميزانية العادية، وميزانيات عمليات حفظ السلام الممّولة من الأنصبة المقررة، والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

177 - ويُدرج الصندوق كنفقات المبالغ المقيّدة خصماً من الأنصبة المقررة للميزانية العادية وميزانيات عمليات حفظ السلام والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لحساب الدول الأعضاء التي لا تقرض ضرائب على دخل رعاياها من العمل لدى الأمم المتحدة. أما الدول الأعضاء التي تقرض ضرائب دخل على رعاياها العاملين لدى المنظمة، فلا تُقيد لحسابها هذه المبالغ كاملةً. وعوضاً عن ذلك، تُستخدم هذه الحصة في المقام الأول لسداد التكاليف التي تكبدها الموظفون الممّولة وظائفهم من الميزانية العادية وميزانيات عمليات حفظ السلام وآلية تصريف الأعمال عن الضرائب التي دفعوها على دخلهم من الأمم المتحدة. ويقيد صندوق معادلة الضرائب كنفقات هذه الأموال المردودة نظير الضرائب المدفوعة. أما الموظفون الذين تمّول وظائفهم من صناديق خارجة عن الميزانية ويُطلب منهم دفع ضريبة الدخل، فإن مدفوعاتهم هذه تُرد لهم مباشرة من موارد تلك الصناديق. ولأن المنظمة تعمل كوكيل في هذا الترتيب، فإنها تُبلغ عن صافي الإيرادات والمصروفات ذات الصلة كأرصدة مستحقة الدفع في هذه البيانات المالية.

الإيرادات والمصروفات التشغيلية لصندوق معادلة الضرائب⁽¹⁾

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الولايات المتحدة الألمانية	أخرى	دول أعضاء 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المتأتية من:			
63 100	223 720	286 820	271 240
الميزانية العادية للأمم المتحدة			
46 767	126 771	173 538	177 583
عمليات حفظ السلام			
1 893	5 843	7 736	8 679
الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين			
(240)	(768)	(1 008)	(861)
تقسيم خسائر الاستثمارات			
111 520	355 566	467 086	456 641
مجموع الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين			
89 540	—	89 540	79 786
تكاليف الموظفين والتكاليف الأخرى			
287	—	287	309
الخدمات التعاقدية			
المبالغ المقيّدة لحساب دول أعضاء أخرى من أجل:			
—	217 796	217 796	221 130
الميزانية العادية للأمم المتحدة			

الولايات المتحدة أخرى	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ ديسمبر 2021	الولايات المتحدة أخرى
عمليات حفظ السلام	126 863	137 931	–
الآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكّمين الجنائيين	5 419	5 267	–
مجموع المصروفات	439 905	444 423	89 827
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات	21 693	12 218	5 488

(أ) تبين هذه المعلومات الموجزة المعروضة في شكل جدول إيرادات ومصروفات صندوق معادلة الضرائب، التي حُذفت من البيانات المالية الواردة في المجلد الأول. وقد أُضيف إلى رصيد الفائض التراكمي لعام 2022 مبلغ 27,181 مليون دولار يمثل حجم فائض الإيرادات عن المصروفات، وخوّل هذا المبلغ بحيث يظهر في البيانات المالية تحت بند الخصوم المتصلة بمعادلة الضرائب.

178 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ الفائض التراكمي في صندوق معادلة الضرائب ما مقداره 190,4 مليون دولار (2021: 163,2 مليون دولار)، وهو يتألف من مبالغ مستحقة الدفع للولايات المتحدة الأمريكية في نهاية العام بقيمة 162,1 مليون دولار (2021: 140,4 ملايين دولار)، ولدول أعضاء أخرى بقيمة 28,3 مليون دولار (2021: 22,8 مليون دولار). ويصل إجمالي المبلغ المستحق الدفع من الصندوق إلى 250,2 مليون دولار (2021: 215,8 مليون دولار)، وهو يشمل التزامات ضريبية تقدر بمبلغ 59,8 مليون دولار للسنة الضريبية 2022 والسنوات الضريبية السابقة (2021: 52,6 مليون دولار)، سُدد منها نحو 30,6 مليون دولار في شهر كانون الثاني/يناير 2023، ومن المتوقع أن تتم تسوية ما يقرب من 29,2 مليون دولار في نيسان/أبريل 2023.

الملاحظة 21

الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ ديسمبر 2021	
50 952	57 134	الخصوم - المبالغ النقدية المقبوضة
63 902	62 898	الخصوم - المبالغ النقدية غير المقبوضة
114 854	120 032	المجموع الفرعي
21 411	37 220	غير المتداولة
		الخصوم - المبالغ النقدية غير المقبوضة
136 265	157 252	مجموع الخصوم المشروطة

179 - تشمل الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة المبالغ النقدية الواردة من الجهات المانحة، التي حُذبت على أنها مشروطة، ولم تُستخدم بعد، وهي تبلغ 51,0 مليون دولار (2021: 57,1 مليون دولار). وتشمل الخصوم المصنفة على أنها مبالغ نقدية غير مقبوضة مبلغا مقابلا بُلغ عنه في إطار التبرعات المستحقة القبض (انظر الملاحظة 9).

الملاحظة 22

الخصوم الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	غير المتداولة	المتداولة	
54 343	51 167	3 176	الخصوم في إطار ترتيبات حق الانتفاع المتبرّع به
12 809	—	12 809	الخصوم المتعلقة بتثبيت أقساط الإيجارات التشغيلية
243 912	241 201	2 711	المبالغ المقرضة
20 491	11 455	9 036	الخصوم الأخرى
331 555	303 823	27 732	مجموع الخصوم الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	غير المتداولة	المتداولة	
57 290	53 937	3 353	الخصوم في إطار ترتيبات حق الانتفاع المتبرّع به
13 894	—	13 894	الخصوم المتعلقة بتثبيت أقساط الإيجارات التشغيلية
192 646	189 912	2 734	المبالغ المقرضة
19 989	9 778	10 211	الخصوم الأخرى
283 819	253 627	30 192	مجموع الخصوم الأخرى

المبالغ المقرضة

180 - وافقت الجمعية العامة، في قرارها 248/70 ألف، على تمويل مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، جزئياً، من خلال قرض بدون فائدة يقدمه البلد المضيف. ووُقع عقد هذا القرض في نيسان/أبريل 2017 بين المنظمة ومؤسسة مباني المنظمات الدولية (كيان عام تابع للحكومة السويسرية)، بحيث يبلغ الحد الأقصى لمبلغ القرض 400 مليون فرنك سويسري. وتقوم المنظمة بسحب الأموال المتاحة في إطار القرض على عدة أقساط كل عام. ويُقاس القرض بالتكلفة المهلّكة باستخدام طريقة سعر الفائدة المنطبق على السندات التي تصدرها الحكومة الاتحادية السويسرية والتي تبلغ مدتها 30 عاماً. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ حجم القرض الاسمي المسحوب 264,2 مليون دولار (أي ما يعادل 241,1 مليون فرنك سويسري)، وبلغ حجم القرض الاسمي الذي تم سداؤه 5,4 ملايين دولار (أي ما يعادل 5 ملايين فرنك سويسري). وتعادل القيمة العادلة لذلك المبلغ بالتكلفة المهلّكة 243,9 مليون دولار.

181 - وتم الحصول على القرض بسعر أقل من أسعار السوق العادية، وبالتالي يجري التعامل معه بوصفه قرضاً ميسّراً. ونظراً للتغير الأخير إلى سعر فائدة إيجابي للسندات الاتحادية السويسرية التي تبلغ مدتها 30 عاماً في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، يتضمن بيان الأداء المالي دخل تمويل اسمي قدره 15,8 مليون دولار (2021: تكاليف تمويل قدرها 1,1 مليون دولار من سعر فائدة سلبي).

الملاحظة 23

الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء الخاضعة لسيطرة المنظمة

182 - الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء هي موارد مجمعة من شركاء ماليين متعددين تخصص لكيانات متعددة مسؤولة عن التنفيذ من أجل دعم أولويات إنمائية معينة على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي. ويتولى إدارتها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التي تكون للمنظمة سيطرة عليها وتكون هي الكيان الرئيسي فيها

183 - أنشئت صناديق مشتركة للأنشطة الإنسانية لتكون بمثابة شراكات فيما بين وكالات الأمم المتحدة من أجل الاضطلاع بأنشطة إنسانية في عدد من البلدان. ويضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور الوحدة التقنية للصناديق وبالمسؤولية عن إدارة عملية تخصيص الموارد. وبالتالي، فإن المنظمة تسيطر على هذه الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء وتُعتبر الكيان الرئيسي فيها.

184 - وقد مؤل صندوق بناء السلام عددا كبيرا من المشاريع في العديد من البلدان بتقديم تمويل سريع ومرن لمبادرات بناء السلام في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. ونظرا إلى أن الصندوق يخضع لسيطرة وإدارة مكتب دعم بناء السلام، فإن المنظمة هي الكيان الرئيسي في الصندوق.

185 - وفي أعقاب اتخاذ الجمعية العامة القرار 1/71 المعنون "إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين"، أطلقت المنظمة في عام 2017 صندوق الأمم المتحدة الاستثمارية المتعددة الشركاء لدعم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وتتولى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية رئاسة اللجنة الاستشارية للصندوق. وقد أغلق الصندوق الاستثمارية المتعددة الشركاء لدعم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية اعتبارا من حزيران/يونيه 2022 بعد التوزيع النهائي لرصيد الصندوق.

186 - وأطلق صندوق الأمم المتحدة الاستثمارية المتعددة الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي في عام 2016. ويتيح الصندوق منبرا سريعا ومرنا وخاضعا للمساءلة لدعم تقديم استجابة منسقة من منظومة الأمم المتحدة وشركائها. وتعمل المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى هايتي ومدير وحدة التنمية المستدامة التابعة للمكتب التنفيذي للأمين العام بوصفهما الرئيسين المشاركين للجنة الاستشارية للصندوق. ومن ثم، تُعتبر المنظمة الكيان الرئيسي في الصندوق.

187 - وأنشئ الصندوق الاستثمارية المتعددة الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها في عام 2020 لدعم البلدان في التغلب على الأزمة الصحية والإنمائية التي سببتها هذه الجائحة. ويعمل الصندوق تحت القيادة العامة للأمين العام من خلال الشخص الذي يعينه، وهو الشخص الذي يشغل منصب رئيس اللجنة الاستشارية. وتسيطر المنظمة على الصندوق وتُعتبر الكيان الرئيسي فيه.

188 - ولذلك تُوجد بيانات الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، التي تسيطر عليها المنظمة وتكون هي الكيان الرئيسي فيها، بالكامل في البيانات المالية للمنظمة. ويرد أدناه موجز للإيرادات والمصروفات والأصول الصافية للصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء الخاضعة لسيطرة المنظمة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

الصناديق المشتركة للأنشطة الإنسانية	صناديق بناء السلام	الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء المعني بالهجرة	صندوق مكافحة الكوليرا في هايتي	الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها	المجموع
الإيرادات	477 239	173 236	(238)	62	306
المصروفات	(708 261)	(195 578)	–	(4 853)	653
صافي الفائض/(العجز)	(231 022)	(22 342)	(238)	(4 791)	959
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	459 441	213 478	238	5 975	555
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	228 419	191 136	–	1 184	1 514

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

الصناديق المشتركة للأنشطة الإنسانية	صناديق بناء السلام	الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء المعني بالهجرة	صندوق مكافحة الكوليرا في هايتي	الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها	المجموع
الإيرادات	560 572	262 088	(183)	1 024	10 129
المصروفات	(294 105)	(215 488)	–	(1 849)	(22 212)
صافي الفائض/(العجز)	266 467	46 600	(183)	(825)	(12 083)
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	192 974	166 878	421	6 800	12 638
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	459 441	213 478	238	5 975	555

الملاحظة 24

الحصص في الترتيبات المشتركة

الحصص في الترتيبات المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية

الترتيبات المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

بيان التغيرات في صافي الأصول				
صافي الأصول/ (الخصوم) في 1 كانون الثاني/يناير 2022	المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المحددة في التقييم الاكتواري للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	التغيرات الأخرى	الفائض/(العجز) للسنة	بيان الأداء المالي: صافي الأصول/ (الخصوم) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
الحصص في الترتيبات المشتركة: الأصول				
غير المتداولة				
3 279	1 410	—	1 355	6 044
كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة				
1 633	—	(165)	(16)	1 452
الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية بمركز فيينا الدولي				
4 912	1 410	(165)	1 339	7 496
مجموع الأصول غير المتداولة				
الحصص في الترتيبات المشتركة: الخصوم				
غير المتداولة				
(21 869)	19 082	23	(1 252)	(4 016)
مركز التجارة الدولية				
(55 239)	13 593	—	(2 607)	(44 253)
مكتب الأمم المتحدة في فيينا				
(34 698)	9 744	—	7 210	(17 744)
مشاريع مشتركة أخرى				
(111 806)	42 419	23	3 351	(66 013)
مجموع الخصوم غير المتداولة				
(106 894)	43 829	(142)	4 690	(58 517)
صافي الحصص في الترتيبات المشتركة				
صافي المساهمة في الترتيبات المشتركة ^(أ)				
74 979				
البيان الثاني: المساهمات في الترتيبات				
المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة				
حقوق الملكية وحصة العجز فيها				
70 289				

(أ) يُمثل هذا المبلغ مساهمة الميزانية العادية لعام 2022 في الصناديق التي تُنفَّذ باستخدام طريقة حقوق الملكية في المشاريع المشتركة، وهو ينقسم إلى مساهمات بمبلغ 55,193 مليون دولار في ترتيبات التمويل المشترك، و 18,938 مليون دولار في مركز التجارة الدولية، و 0,150 مليون دولار في كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، و 0,698 مليون دولار في الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية بمركز فيينا الدولي.

الترتيبات المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

بيان التغيرات في صافي الأصول				
صافي الأصول/ (الخصوم) في 1 كانون الثاني/يناير 2021	صافي الأصول/ (الخصوم) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	صافي الأصول/ (الخصوم) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	صافي الأصول/ (الخصوم) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	صافي الأصول/ (الخصوم) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
الحصص في الترتيبات المشتركة: الأصول غير المتداولة				
كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة	2 039	(325)	1 565	3 279
الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية بمركز فيينا الدولي	1 849	—	(166)	1 633
مجموع الأصول غير المتداولة	3 888	(325)	1 399	4 912
الحصص في الترتيبات المشتركة: الخصوم غير المتداولة				
مركز التجارة الدولية	(26 980)	275	18	(21 869)
مكتب الأمم المتحدة في فيينا	(32 728)	(20 857)	—	(55 239)
مشاريع مشتركة أخرى	(47 735)	8 068	—	(34 698)
مجموع الخصوم غير المتداولة	(107 443)	(12 514)	18	(111 806)
صافي الحصص في الترتيبات المشتركة	(103 555)	(12 839)	(32)	(106 894)
صافي المساهمة في الترتيبات المشتركة ^(أ)				(79 199)
البيان الثاني: المساهمات في الترتيبات المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية وحصة العجز فيها				(69 667)

(أ) يُمثل هذا المبلغ مساهمة الميزانية العادية لعام 2021 في الصناديق التي تُنفَّذ باستخدام طريقة حقوق الملكية في المشاريع المشتركة، وهو ينقسم إلى مساهمات بمبلغ 58,274 مليون دولار في ترتيبات التمويل المشترك، و 20,046 مليون دولار في مركز التجارة الدولية، و 0,150 مليون دولار في كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، و 0,729 مليون دولار في الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية بمركز فيينا الدولي.

الترتيبات المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية: الأصول غير المتداولة

189 - أنشأت الجمعية العامة كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة لتحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة. وتقدم الكلية دورات دراسية، وتضطلع بمبادرات في مجال التعلم لموظفي الأمم المتحدة. وتعمل الكلية بميزانية لفترة سنتين يوافق عليها مجلس إدارتها. ويغطي أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق جزءاً أساسياً من الميزانية وفقاً لصيغة تقاسم التكاليف التي يُقرّها مجلس الرؤساء التنفيذيين. وبالنسبة للجزء الأساسي من مساهمة عام 2022، تبلغ حصة المنظمة 29,61 في المائة (2021: 29,61 في المائة). ويرد أدناه موجز للأداء المالي ومركز صافي الأصول للكلية.

190 - والصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية هو نشاط إداري مشترك التمويل تساهم فيه المنظمات الموجودة في مركز فيينا الدولي. ويتمثل هدفه في إجراء تحسينات رأسمالية رئيسية في المركز. وقد ساهمت المنظمة في الصندوق بمبلغ 0,7 مليون دولار في عام 2022 (2021: 0,7 مليون

دولار)، وهو ما يمثل نسبة 11,60 في المائة من مجموع الإيرادات التي تلقاها الصندوق في عام 2022 (2021: 11,50 في المائة). ويرد أدناه موجز للأداء المالي ومركز صافي الأصول للصندوق.

191 - ويمكن استخدام المساهمات السنوية التي تقدمها المنظمة إلى الصندوق المشترك لتمويل عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية لاقتناء أو تطوير الأصول المادية اللازمة لإجراء تحسينات رأسمالية رئيسية في مركز فيينا الدولي. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم تكن المنظمة قد دخلت في أي التزامات رأسمالية أخرى فيما يتعلق بحصصها في المشاريع المشتركة.

الترتيبات المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية: الخصوم غير المتداولة

192 - مركز التجارة الدولية هو مشروع مشترك بين المنظمة ومنظمة التجارة العالمية. ومن ثم، فإن حصة المنظمة البالغة 50,0 في المائة، على أساس مساهمتها في الميزانية العادية بمبلغ 18,9 مليون دولار في عام 2022 (2021: 20,0 مليون دولار)، تُحتسب باستخدام طريقة حقوق الملكية. ويرد أدناه موجز للأداء المالي ومركز صافي الأصول للمركز.

193 - وتُنشأ الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل بموجب اتفاقات ملزمة، وذلك كآلاتي:

(أ) **مكتب الأمم المتحدة في فيينا:** تتألف أنشطة الأمم المتحدة الإدارية المشتركة التمويل في فيينا من ثلاثة أنشطة، يوجد لكل منها اتفاق لتقاسم التكاليف، وهي:

1' السلامة والأمن؛

2' برنامج مراقبة الدخول إلى ميدان الرماية بمركز فيينا الدولي؛

3' خدمات المؤتمرات والخدمات الإدارية؛

(ب) **السلامة والأمن:** تشكل إدارة شؤون السلامة والأمن إطاراً موحداً لإدارة الأمن وهي مسؤولة عن توفير القيادة والدعم العملي والرقابة لنظام إدارة الأمن، وكفالة أقصى درجات الأمن للموظفين ومعاليهم المستحقين، وتمكين تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها بأسلم السبل وأنجعها؛

(ج) **لجنة الخدمة المدنية الدولية:** لجنة الخدمة المدنية الدولية هي هيئة مستقلة من الخبراء أنشأتها الجمعية العامة وكلفتها بتنظيم وتنسيق شروط الخدمة للموظفين في النظام الموحد للأمم المتحدة، مع تعزيز المعايير الرفيعة المستوى في الخدمة المدنية الدولية والحفاظ عليها؛

(د) **وحدة التفتيش المشتركة:** وحدة التفتيش المشتركة هي هيئة مستقلة للرقابة الخارجية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أنشأتها الجمعية العامة لإجراء عمليات تقييم وتفتيش وتحقيق على نطاق المنظومة؛

(هـ) **أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق:** مجلس الرؤساء التنفيذيين هو منتدى التنسيق الأقدم والأرفع مستوى في منظومة الأمم المتحدة. وقد أنشئ بوصفه لجنة دائمة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يرأسها الأمين العام. ومع أن المجلس ليس هيئة لتقرير السياسات، فإنه يقوم بدعم وتعزيز الدور التنسيقي للهيئات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة بخصوص المسائل الاجتماعية والاقتصادية والمسائل ذات الصلة.

194 - وتعتمد هذه الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل نفس فترة الإبلاغ التي تعتمدها المنظمة، وتُحتسب باستخدام طريقة حقوق الملكية. وتتمثل مساهمة المنظمة في هذه الأنشطة في حصتها في صافي خصومها، التي تُحسب على أساس النسبة المئوية لقسمة التمويل. وتعكس نسب تقاسم التكاليف هذه عوامل رئيسية، مثل عدد الموظفين ومجموع الحيز المشغول، وهي مدرجة في بيان الأداء المالي وبيان المركز المالي أدناه.

الترتيبات المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية: البيانات المالية

الترتيبات المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية: بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

<i>الصندوق المشترك لتمويل</i>					
<i>مركز التجارة كلية موظفي منظومة عمليات الإصلاح والاستبدال مكتب الأمم المتحدة في فيينا</i>					
<i>الدولية</i>	<i>الأمم المتحدة</i>	<i>الرئيسية بمركز فيينا الدولي</i>	<i>المتحدة في فيينا</i>	<i>كيانات أخرى</i>	<i>المجموع</i>
229 405	28 539	14 613	17 708	47 574	337 839
101 666	10 682	—	992	12 898	126 238
331 071	39 221	14 613	18 700	60 472	464 077
(89 712)	(3 812)	(2 100)	(20 099)	(32 604)	(148 327)
(249 391)	(14 998)	—	(69 816)	(114 001)	(448 206)
(339 103)	(18 810)	(2 100)	(89 915)	(146 605)	(596 533)
(8 032)	20 411	12 513	(71 215)	(86 133)	(132 456)
(8 032)	20 411	12 513	(71 215)	(86 133)	(132 456)

الترتيبات المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية: بيان الأداء المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

<i>الصندوق المشترك لتمويل</i>					
<i>مركز التجارة كلية موظفي منظومة عمليات الإصلاح والاستبدال مكتب الأمم المتحدة في فيينا</i>					
<i>الدولية</i>	<i>الأمم المتحدة</i>	<i>الرئيسية بمركز فيينا الدولي</i>	<i>المتحدة في فيينا</i>	<i>كيانات أخرى</i>	<i>المجموع</i>
155 946	19 825	5 628	45 754	150 881	378 034
(158 450)	(15 248)	(5 767)	(49 388)	(156 053)	(384 906)
(2 504)	4 577	(139)	(3 634)	(5 172)	(6 872)
(43 740)	11 072	14 196	(89 455)	(128 259)	(236 186)
(2 504)	4 577	(139)	(3 634)	(5 172)	(6 872)
38 165	4 762	—	21 874	47 298	112 099
47	—	(1 544)	—	—	(1 497)
(8 032)	20 411	12 513	(71 215)	(86 133)	(132 456)

الصندوق المشترك لتمويل					
مركز التجارة	كلية موظفي منظومة	عمليات الإصلاح والاستبدال	مكتب الأمم	المتحدة في فيينا	كيانات أخرى
الدولية	الأمم المتحدة	الرئيسية بمركز فيينا الدولي	المتحدة في فيينا	المتحدة في فيينا	المجموع
حصة المنظمة في الترتيبات المشتركة (كنسبة مئوية)	50,00	29,61	11,60	62,14	20,6
حصة الفائض/(العجز) للسنة	(1 252)	1 355	(16)	(2 607) ⁽¹⁾	7 210 ^(ب)
حصة المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المعترف بها مباشرة في صافي الأصول	19 082	1 410	—	13 593	9 744
حصة التغيرات الأخرى في صافي الأصول	23	—	(165)	—	—
حصة صافي الأصول/(الخصوم) في نهاية السنة	(4 016)	6 044	1 452	(44 253)	(17 744)
				(58 517)	

(أ) جرى تعديلها لتعكس التغير في حصة المنظمة من 61,75 في المائة في عام 2021 إلى 62,14 في المائة في عام 2022.

(ب) جرى تعديلها لتعكس التغير في حصة المنظمة من 27,05 في المائة في عام 2021 إلى 20,6 في المائة في عام 2022.

الترتيبات المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية: بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق المشترك لتمويل					
مركز التجارة	كلية موظفي منظومة	عمليات الإصلاح والاستبدال	مكتب الأمم	المتحدة في فيينا	كيانات أخرى
الدولية	الأمم المتحدة	الرئيسية بمركز فيينا الدولي	المتحدة في فيينا	المتحدة في فيينا	المجموع
الأصول المتداولة	264 258	17 336	17 621	16 838	50 363
الأصول غير المتداولة	128 370	16 283	—	841	7 945
مجموع الأصول	392 628	33 619	17 621	17 679	58 308
الخصوم المتداولة	(103 491)	(3 813)	(3 425)	(18 948)	(31 876)
الخصوم غير المتداولة	(332 877)	(18 734)	—	(88 186)	(154 691)
مجموع الخصوم	(436 368)	(22 547)	(3 425)	(107 134)	(186 567)
صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم	(43 740)	11 072	14 196	(89 455)	(128 259)
صافي الأصول: الفائض/(العجز) المتراكم	(43 740)	11 072	14 196	(89 455)	(128 259)
				(236 186)	

الترتيبات المشتركة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية: بيان الأداء المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق المشترك لتمويل					
مركز التجارة	كلية موظفي منظومة	عمليات الإصلاح والاستبدال	مكتب الأمم	الكيانات أخرى	المجموع
الدولية	الأمم المتحدة	الرئيسية بمركز فيينا الدولي	المتحدة في فيينا		
الإيرادات	160 509	19 924	6 105	47 496	393 654
المصروفات	(150 873)	(14 638)	(7 551)	(49 400)	(380 661)
الفائض/(العجز) للسنة	9 636	5 286	(1 447)	(1 904)	12 993
صافي الأصول/(الخصوم) في بداية السنة	(53 962)	6 886	16 074	(53 775)	(244 282)
الفائض/(العجز) للسنة	9 636	5 286	(1 447)	(1 904)	12 993
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	550	(1 100)	—	(33 776)	(4 501)
التغيرات الأخرى في صافي الأصول	36	—	(431)	—	(395)
صافي الأصول/(الخصوم) في نهاية السنة	(43 740)	11 072	14 196	(89 455)	(236 185)
حصة المنظمة في الترتيبات المشتركة (كنسبة مئوية)					
	50,00	29,61	11,50	61,75	27,05
حصة الفائض/(العجز) للسنة	4 818	1 565	(166)	(1 651) ^(أ)	9 532
حصة المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المعترف بها مباشرة في صافي الأصول	275	(325)	—	(20 857)	(12 839)
حصة التغيرات الأخرى في صافي الأصول	18	—	(50)	—	(32)
حصة صافي الأصول/(الخصوم) في نهاية السنة	(21 869)	3 279	1 633	(55 239)	(106 894)

(أ) جرى تعديلها لتعكس التغير في حصة المنظمة من 60,86 في المائة في عام 2020 إلى 61,75 في المائة في عام 2021.

(ب) جرى تعديلها لتعكس التغير في حصة المنظمة من 29,93 في المائة في عام 2020 إلى 27,05 في المائة في عام 2021.

الملاحظة 25 صافي الأصول

صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق العام والصناديق المتصلة به	الصناديق الاستثمارية	الصناديق استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل	صناديق التأمين/ تعويضات العاملين	صناديق أخرى	المجموع
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	249 138	4 076 473	(6 214 951)	745 816	3 317 358
2 173 834					
التغيرات في صافي الأصول					
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (الملاحظة 18)	(300)	—	493 108	(9 562)	—
483 246					
حصة التغيرات المعترف بها من قبل المشاريع المشتركة مباشرة في صافي الأصول (الملاحظة 24)	(12 821)	—	—	(50)	(12 871)
الفائض/(العجز) للسنة	15 805	988 957	(165 473)	25 065	6 406
870 760					
مجموع التغيرات في صافي الأصول	2 684	988 957	327 635	15 503	6 356
1 341 135					
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	251 822	5 065 430	(5 887 316)	761 319	3 323 714
3 514 969					
التغيرات في صافي الأصول					
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (الملاحظة 18)	6 365	—	1 501 653	7 227	—
1 515 245					
حصة التغيرات المعترف بها من قبل المشاريع المشتركة مباشرة في صافي الأصول (الملاحظة 24)	43 852	—	—	—	(165)
43 687					
الفائض/(العجز) للسنة	63 320	(322 305)	(139 582)	(5 182)	39 046
(364 703)					
مجموع التغيرات في صافي الأصول	113 537	(322 305)	1 362 071	2 045	38 881
1 194 229					
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	365 359	4 743 125	(4 525 245)	763 364	3 362 595
4 709 198					

صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القائض/العجز المتراكم	الاحتياطيات	مجموع صافي الأصول
365 359	—	365 359
4 743 125	—	4 743 125
(4 525 245)	—	(4 525 245)
676 064	87 300	763 364
3 362 595	—	3 362 595
4 621 898	87 300	4 709 198

صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القائض/العجز المتراكم (أعيد حسابه)	الاحتياطيات	مجموع صافي الأصول
251 822 ⁽¹⁾	—	251 822
5 065 430	—	5 065 430
(5 887 316)	—	(5 887 316)
674 019	87 300	761 319
3 323 714	—	3 323 714
3 427 669⁽¹⁾	87 300	3 514 969

(أ) أعيد حسابه لتصويب المبالغ الواردة سابقاً في الوثيقة A/77/5 (Vol. I).

القائض المتراكم

195 - يشمل القائض المتراكم كل ما تراكم من فوائض في الصندوق العام والصناديق ذات الصلة، والصناديق الاستثمارية، وصناديق استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة، وصناديق خطط التأمين الذاتي، والصناديق الأخرى. وتقيّد خطط التأمين الذاتي بالكامل في البيانات المالية لأن المنظمة تتصرف باعتبارها الطرف الرئيسي.

الاحتياطيات

196 - تتألف الاحتياطيات من احتياطي تثبيت مدفوعات أقساط التأمين الذي يصل إلى مبلغ قدره 1,4 مليون دولار (2021: 1,4 مليون دولار) فيما يتعلق بصندوق احتياطي التأمين الجماعي على الحياة لموظفي الأمم المتحدة، ومن مبلغ قدره 85,9 مليون دولار (2021: 85,9 مليون دولار) محتقظ به لجمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث، وذلك وفقاً لنظام الجمعية الأساسي الذي ينصّ على وجوب الاحتفاظ برصيد احتياطي.

حساب الأمم المتحدة الخاص

197 - بموجب أحكام قراري الجمعية العامة 2053 ألف (د-20) المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1965 و 3049 ألف (د-27) المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1972، تلقى الحساب الخاص تبرعات من الدول الأعضاء ومن جهات مانحة من القطاع الخاص من أجل التغلب على الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة وسدّ العجز الذي تعانيه المنظمة في الأجل القصير. وقد بلغ رصيد نهاية السنة 209,2 ملايين دولار (2021: 208,4 ملايين دولار)، وينقسم إلى مبلغ 48,7 مليون دولار (2021: 48,7 مليون دولار) يمثل رأس المال الأصلي لحساب الأمم المتحدة الخاص المتأني من التبرعات، ومبلغ 160,5 مليون دولار (2021: 159,7 مليون دولار) يمثل الفائض المتراكم. ويُبلَّغ عن الحساب الخاص في إطار الصندوق العام والصناديق ذات الصلة.

الملاحظة 26

الإيرادات المتأنيّة من المعاملات غير التبادلية

الأنصبة المقررة

198 - قُيّدت الأنصبة المقررة البالغة 3 131,2 مليون دولار (2021: 2 934,2 مليون دولار) وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وسياسات الأمم المتحدة، استناداً إلى جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية. وترد أدناه التسوية بين الأنصبة المقررة وإجمالي المبالغ المقررة على الدول الأعضاء.

الأنصبة المقررة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2022	2021 (معاد حسابها)	
3 151 896	3 176 059	إجمالي المبالغ المقررة على الدول الأعضاء ^(أ)
(16 644)	—	أنصبة مقررة إضافية ^(ب)
47 120	16 644	اعتمادات إضافية جرت الموافقة عليها للسنة ^(ج)
(38 318)	24 164 ^(د)	صافي (الزيادة)/الانخفاض في الإيرادات بخلاف الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
(15 109)	12 285 ^(د)	(الزيادة)/الانخفاض في الإيرادات المتأنيّة من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
(47 873)	(88 254)	تسويات مقابل مصروفات الفترة السابقة ^(هـ)
(40 138)	(206 833) ^(د)	الأرصدة الحرة من اعتمادات عام 2022
32 231	—	استخدام التسويات مقابل مصروفات الفترة السابقة
57 890	—	استخدام الأرصدة الحرة من اعتمادات الفترة السابقة
172	130	الأنصبة المقررة على الدول غير الأعضاء
3 131 227	2 934 195	المبلغ الوارد في البيان الثاني: الأنصبة المقررة

(أ) وفقاً لقرار الجمعية العامة 247/76 جيم والوثيقة ST/ADM/SER.B/1038 لعام 2022 وقرار الجمعية العامة

254/75 جيم والوثيقة ST/ADM/SER.B/1023 لعام 2021.

(ب) يتعلق تعديل عام 2022 بعام 2021.

(ج) وفقا لقرارات الجمعية العامة 247/76 ألف إلى جيم و 246/76 باء و 271/76 و 4/77 والمقرر 564/76 المتعلقة بعام 2022 وقرار الجمعية العامة 253/75 جيم المتعلق بعام 2021.

(د) أنشئت التزامات خاصة بقيمة 116,664 مليون دولار بحلول نهاية عام 2020 للأنشطة التي أُجّلت بسبب المعوقات الناجمة عن نقص السيولة في الميزانية العادية. واعتبارا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بقي رصيد قدره 17,739 مليون دولار، فُيّد منه مبلغ 14,204 مليون دولار في عام 2022 لسداد التزامات أنشئت قبل نهاية عام 2021، وشُطب المبلغ المتبقي البالغ 3,535 مليون دولار. ومن أصل مبلغ 3,535 مليون دولار قابل للردّ إلى الدول الأعضاء، رُذّ مبلغ 1,474 مليون دولار مقابل أنصبة مقررة لعام 2023، وفقا لقرار الجمعية العامة 264/77 ألف إلى جيم، في حين سيردّ الرصيد البالغ 2,061 مليون دولار مقابل أنصبة مقررة لعام 2024.

(هـ) أعيد حسابه لكي يتفق مع طريقة العرض في السنة الحالية.

التبرعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
3 743 609	3 299 606	التبرعات النقدية
62 067	98 530	التبرعات العينية
3 805 676	3 398 136	مجموع التبرعات
(9 575)	(12 596)	المبالغ المردودة
3 796 101	3 385 540	صافي التبرعات

199 - جميع التبرعات المقدمة في إطار اتفاقات ملزمة موقّعة خلال عام 2022 يُعترف بها باعتبارها إيرادات في عام 2022، بما في ذلك الجزء المستقبلي من الاتفاقات المتعددة السنوات. وتشمل التبرعات النقدية مبلغا قدره 2,7 ملايين دولار (2021: 4,7 ملايين دولار) يتعلق بالأنصبة المقررة المتصلة بمؤتمرات الدول الأطراف في المعاهدات والاتفاقيات، وهي الأنصبة التي تُقرض على أساس اتفاقات بين الدول الأطراف في المعاهدة أو الاتفاقية المعنية، ومبلغا قدره 646,3 مليون دولار (2021: 832,4 مليون دولار) من التبرعات الموحدة المقدمة إلى الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

200 - وخلال عام 2022، بلغ مجموع التبرعات العينية المعترف بها في إطار ترتيبات حق الاستخدام 98,0 مليون دولار (2021: 62,0 مليون دولار) وكانت التبرعات العينية المعترف بها ضمن الأصول المتبرّع بها أقل من 0,5 مليون دولار (2021: 0,1 مليون دولار).

201 - ويدير الصندوق الاستثماري المحدد الغرض لنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه جميع المعاملات المالية لنظام المنسقين المقيمين، وفقا للولايات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. والغرض من هذا الصندوق الاستثماري هو احتساب جميع المعاملات المالية لنظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك الإيرادات من جميع المصادر وجميع التكاليف المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف. وتقدّم المساهمات إلى الصندوق الاستثماري وفقا للفقرة 10 من قرار الجمعية العامة 279/72 من خلال تبرعات متعددة السنوات يمكن التنبؤ بها، وقد بلغت 95,0 مليون دولار في عام 2022 (2021: 81,3 مليون دولار)؛ وضريبة بنسبة 1 في المائة على المساهمات غير الأساسية المخصصة لأغراض بعينها بشكل صارم والواردة من أطراف ثالثة إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية التي تنفذها الأمم المتحدة، بلغت قيمتها 43,6 مليون دولار في عام 2022 (2021: 43,6 مليون دولار).

28,8 مليون دولار)؛ وترتيب لتقاسم التكاليف بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بلغ قيمته 76,1 مليون دولار في عام 2022 (2021: 77,5 مليون دولار) وأبلغ عنه كتحويلات ومخصصات أخرى. 202 - وترد أدناه الصناديق الرئيسية التي تلقت أكثر من 82 في المائة من الإيرادات المتأتية من التبرعات المعترف بها في عام 2022.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2021	
1 523 301	1 571 978	الصندوق الاستئماني لتعزيز مكتب تنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ^(أ)
1 085 833	469 855	الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ
170 391	250 323	الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة مركز حقوق الإنسان
261 726	172 186	الصندوق الاستئماني لمكتب دعم بناء السلام ^(ب)
110 130	138 553	الصندوق الاستئماني المحدد الغرض لنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه
38 177	75 456	صندوق الأمم المتحدة العام
61 121	73 719	الصندوق الاستئماني للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
15 002	58 722	الصندوق الاستئماني لمكافحة الإرهاب
3 265 681	2 810 792	مجموع الصناديق الرئيسية التي تلقت تبرعات
539 995	587 344	صناديق أخرى
3 805 676	3 398 136	مجموع التبرعات الواردة

(أ) يشمل تبرعات واردة من خلال الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء بقيمة 474,111 مليون دولار (2021: 559,744 مليون دولار).

(ب) يشمل تبرعات واردة من خلال الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء بقيمة 172,186 مليون دولار (2021: 261,726 مليون دولار).

203 - والإيرادات المتأتية من التبرعات المعترف بها في عام 2022 تُخصَّص للسنوات التالية على النحو المبين أدناه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التبرعات	
2 287 149	2022
652 074	2023
241 661	2024
147 968	2025
58 036	2026
11 248	ما بعد 2026
3 398 136	مجموع التبرعات

التحويلات والمخصصات الأخرى
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
118 949	113 678	الترتيبات المشتركة بين المنظمات
17 037	13 868	التحويلات والمخصصات الأخرى
135 986	127 546	مجموع التحويلات والمخصصات الأخرى

الخدمات العينية

204 - التبرعات العينية المتمثلة في خدمات المساعدة التقنية والخبراء والأمن وغير ذلك من الخدمات التي يتم تلقّيها خلال العام لا يُعترف بها كإيرادات، ولذلك لا تُدرج في الإيرادات المتأتية من التبرعات العينية المبينة أعلاه. وبلغت التبرعات العينية التي تلقتها المنظمة خلال السنة على شكل خدمات مساعدة تقنية/خدمات مقدمة من خبراء وخدمات عينية أخرى ما قدره 17,2 مليون دولار (2021: 38,3 مليون دولار).

الملاحظة 27
الإيرادات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
156 438	158 791	الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدمة
28 438	32 997	إيرادات الإيجار
31 100	32 432	الأنشطة المدرة للإيرادات وإيرادات متنوعة أخرى
215 976	224 220	مجموع الإيرادات الأخرى

205 - تشمل الإيرادات المتأتية من الخدمات المقدمة الإيرادات المتأتية من خدمات دعم البرامج وخدمات الصيانة المتصلة بها، وخدمات التدريب، والخدمات الاستشارية المقدمة إلى أطراف خارجية. وتشمل الأنشطة المدرة للإيرادات الإيرادات المتأتية من بيع المنشورات والكتب والطوابع. وتتأتى الإيرادات المتنوعة في معظمها من بيع المعدات والمخزونات، والهبات من الأصول الثابتة.

الملاحظة 28
خطط التأمين الذاتي

صناديق التأمين الذاتي: المساهمات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
440 061	467 683	التأمين المتعلق بالخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان
8 824	9 522	مساهمات أخرى
448 885	477 205	مجموع المساهمات

صناديق التأمين الذاتي: المطالبات والمصروفات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
624 503	636 251	التأمين المتعلق بالخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان
3 128	3 366	مطالبات ومصروفات أخرى
627 631	639 617	مجموع المطالبات والمصروفات

خطط التأمين المتعلقة بالخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان

206 - أنشئت خطط التأمين المتعلقة بالخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان في إطار خطة الضمان الاجتماعي لموظفي ومتقاعدي الأمم المتحدة. وتتسم معظم الخطط بأنها ذاتية التأمين وتدار في موقعين هما:

(أ) المقر في نيويورك، الذي يتولى إدارة الخطط المتعلقة بالخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان في الولايات المتحدة، وخطة التأمين العالمية على الموظفين الميدانيين المعيّنين دولياً والمتقاعدين، وخطة التأمين الصحي للموظفين الميدانيين المعيّنين محلياً والمتقاعدين في مراكز عمل محددة، إضافة إلى الموظفين والمتقاعدين في كيانات ووكالات معينة تابعة للأمم المتحدة؛

(ب) مكتب الأمم المتحدة في جنيف الذي يتولى إدارة جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث لموظفي ومتقاعدي الأمم المتحدة في جنيف، وكذلك الموظفين والمتقاعدين في منظمات أخرى يوجد معظمها في جنيف.

207 - وهناك أيضاً خطط للتأمين الصحي مؤمنة بالكامل. ففي المقر، توجد خطة التأمين الصحي لنيويورك التي لم تعد متاحة للمشاركين الجدد. وفي فيينا، يحق للموظفين والمتقاعدين الاشتراك في البرنامج الوطني النمساوي للتأمين الصحي والخطط التي تديرها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (خطة تأمين صحي كاملة وخطة تأمين صحي تكميلية). وفي تلك الحالات، تُسجل أقساط التأمين المحصلة من الموظفين والمتقاعدين والمنظمة كخصوم وتُدفع لشركات التأمين المعنية.

208 - وفي حالة خطط التأمين الذاتي، تتحمل المنظمة والمشاركون في خطة التأمين المخاطر المالية المتصلة بتوفير التأمين الصحي للأعضاء. وتشمل خطط التأمين الصحي هذه ما يلي:

(أ) خطط التأمين المتعلقة بالخدمات الطبية في الولايات المتحدة، خطتا الخدمات الطبية اللتان تديرهما كل من إمباير بلو كروس (Empire Blue Cross) وإيتنا (Aetna)، وخطة خدمات طب الأسنان التي تديرها سيغنا (Cigna)؛

(ب) خطة التأمين العالمية على الموظفين الميدانيين المعيّنين دولياً والمتقاعدين، التي تديرها شركة سيغنا إنترناشونال (Cigna International)؛

(ج) خطة التأمين الصحي للموظفين المعيّنين محلياً والمتقاعدين في مراكز عمل محددة؛

(د) جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث لموظفي ومتقاعدي الأمم المتحدة في جنيف، وغيرهم من موظفي ومتقاعدي المنظمات الأخرى الموجودة في جنيف.

209 - وتُدار الخطط بواسطة أطراف ثالثة نيابةً عن المنظمة، أو تُدار ذاتياً، كما في حالة جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث.

210 - وتضطلع المنظمة بمسؤولية إدارة أو تعيين مديري جميع الخطط، وتتصرف باعتبارها الطرف الرئيسي في ترتيبات التأمين الذاتي. ولا تسهم الكيانات والوكالات الخارجية التي تشارك في خطط المنظمة للتأمين المتعلقة بالخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان إلا في دفع أقساط التأمين، ولا تتحكم في هذه الخطط. وترد في الجدول أدناه قائمة بالكيانات والوكالات الخارجية الرئيسية.

الكيان/الوكالة الخارجية	عدد الموظفين/ مبلغ الاشتراكات في عام 2022 المتقاعدين المسجلين (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	10 155	84 496
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	6 871	59 893
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	6 863	58 967
الاتحاد الدولي للاتصالات	1 598	18 878
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	1 423	8 631
صندوق الأمم المتحدة للسكان	1 360	14 780
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	1 063	8 221
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين	752	4 034
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	734	8 645
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	704	6 759
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	653	9 175
مركز التجارة الدولية	603	6 115
كيانات أخرى (42 كيانا)	3 097	24 485
	35 876	313 079

211 - وفيما يلي بيان الأداء المالي وبيان المركز المالي الخاصين بصناديق التأمين الذاتي المتعلقة بالخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان.

صناديق التأمين الذاتي المتعلقة بالخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان: بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

خطط التأمين الصحي المقدمة من شركات بلو كروس وإيتنا وسيغنا	خطة التأمين الصحي للموظفين المحليين الميدانيين	جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث	المجموع
الأصول			
59 544	2 275	65 568	127 387
354 574	13 547	212 415	580 536
34 895	—	4 921	39 816
10 269	320	1 379	11 968
459 282	16 142	284 283	759 707
الخصوم			
36 324	4 501	38	40 863
1 616	25	7 630	9 271
2	—	—	2
67 502	8 959	52 000	128 461
105 444	13 485	59 668	178 597
353 838	2 657	224 615	581 110
صافي الأصول			
353 838	2 657	138 715	495 210
—	—	85 900	85 900
353 838	2 657	224 615	581 110

صناديق التأمين الذاتي المتعلقة بالخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان: بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

خطط التأمين الصحي المقدمة من شركات بلو كروس وإيتنا وسيغنا	خطة التأمين الصحي للموظفين المحليين الميدانيين	جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث	المجموع
الإيرادات			
1 572	75	—	1 647
503 184	35 552	158 528	697 264
504 756	35 627	158 528	698 911

خطط التأمين الصحي	خطة التأمين	جمعية التأمين التعاوني	المقدمة من شركات بلو	الصحي للموظفين	لموظفي الأمم المتحدة	كروس وايتنا وسيغنا	المحليين الميدانيين	ضد المرض والحوادث	المجموع
المصروفات									
مطالبات ومصروفات التأمين الذاتي	464 457	40 919	130 874	636 250					
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	13 936	633	5 525	20 094					
اللوازم والمواد الاستهلاكية	—	—	6	6					
الاستهلاك والإهلاك	—	—	133	133					
خسارة الاستثمارات	—	—	23 214	23 214					
مصروفات التشغيل الأخرى	24 878	2 618	350	27 846					
مجموع المصروفات	503 271	44 170	160 102	707 543					
الفائض/(العجز) للسنة	1 485	(8 543)	(1 574)	(8 632)					

(أ) لا تشمل إلغاء مبالغ مجموعها 227,991 مليون دولار. وتشمل إعانات الأدوية والحسومات البالغة قيمتها 1,590 مليون دولار.

صناديق التأمين الذاتي المتعلقة بالخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان: بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

خطط التأمين الصحي	خطة التأمين	جمعية التأمين التعاوني	المقدمة من شركات بلو	الصحي للموظفين	لموظفي الأمم المتحدة	كروس وايتنا وسيغنا	المحليين الميدانيين	ضد المرض والحوادث	المجموع
الأصول									
النقدية ومكافآت النقدية	42 722	2 289	62 864	107 875					
الاستثمارات	346 653	18 574	218 123	583 350					
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	42 486	—	4 184	46 670					
الأصول الأخرى	30 783	339	903	32 025					
مجموع الأصول	462 644	21 202	286 074	769 920					
الخصوم									
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	35 774	2 266	83	38 123					
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	13 695	32	6 502	20 229					
المبالغ المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة	2	—	—	2					
المخصصات	60 818	7 705	53 300	121 823					
مجموع الخصوم	110 289	10 003	59 885	180 177					
صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم	352 355	11 199	226 189	589 743					
صافي الأصول									
الفائض المتراكم	352 355	11 199	140 289	503 843					
الاحتياطيات	—	—	85 900	85 900					
مجموع صافي الأصول	352 355	11 199	226 189	589 743					

صناديق التأمين الذاتي المتعلقة بالخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان: بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

خطط التأمين الصحي	خطة التأمين	جمعية التأمين التعاوني	المقدمة من شركات بلو	الصحي للموظفين	لموظفي الأمم المتحدة	كروس وايتنا وسيغنا	المحليين الميدانيين	ضد المرض والحوادث	المجموع
الإيرادات									
435	8	12 145	12 588	إيرادات الاستثمار					
483 101	34 048	155 928	673 077	اشتراكات صناديق التأمين الذاتي ^(١)					
483 536	34 056	168 073	685 665	مجموع الإيرادات					
المصروفات									
432 733	42 836	148 934	624 503	مطالبات ومصروفات التأمين الذاتي					
11 978	559	5 506	18 043	مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم					
—	—	3	3	اللوازم والمواد الاستهلاكية					
—	—	103	103	الاستهلاك والإهلاك					
13 288	2 598	6 679	22 565	مصروفات التشغيل الأخرى					
457 999	45 993	161 225	665 217	مجموع المصروفات					
25 537	(11 937)	6 848	20 448	الفائض/(العجز) للسنة					

(أ) لا تشمل إلغاء مبالغ مجموعها 228,800 مليون دولار. وتشمل إعانات الأدوية والحسومات البالغة قيمتها 4,216 مليون دولار.

الملاحظة 29

المصروفات

مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم

212 - يشمل بندُ مرتبات الموظفين مرتبات الموظفين الدوليين والوطنيين والموظفين المؤقتين من فئة الخدمات العامة، وتسويات مقر العمل والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وتشمل البدلات والاستحقاقات استحقاقات الموظفين الأخرى، بما فيها المعاشات التقاعدية وإعانات التأمين، وبدلات انتداب الموظفين والإعادة إلى الوطن والمشقة والبدلات الأخرى.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
2 347 204	2 503 150	المرتبات والأجور
^(أ) 445 719	467 738	المعاشات التقاعدية واستحقاقات التأمين
^(أ) 93 918	95 879	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

2021	2022	
21 829	14 498	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
21 845	15 186	استحقاقات الإجازات
2 930 515	3 096 451	مجموع مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم

(أ) أُعيد حسابه لكي يتفق مع طريقة العرض في السنة الحالية.

المِنح والتحويلات الأخرى

213 - تشمل المِنح والتحويلات الأخرى المِنح الخالصة والتحويلات التي تتم إلى الوكالات والجهات الشريكة والكيانات المنفّذة الأخرى، بالإضافة إلى المشاريع السريعة الأثر. وترد أدناه مصروفات المِنح والتحويلات الأخرى التي تكبدتها الصناديق الرئيسية باستخدام آليات السلف المختلفة.

(ب) آلاف دولارات الولايات المتحدة

2021	2022	
731 998	1 293 623	الصندوق الاستئماني لتعزيز مكتب تنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ⁽¹⁾
563 368	675 745	الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ
190 286	175 741	الصندوق الاستئماني لمكتب دعم بناء السلام ⁽¹⁾
197 913	175 028	صندوق الأمم المتحدة العام ⁽²⁾
57 317	52 457	الصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام
10 781	14 821	صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية
1 705	9 352	صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب
7 699	7 287	الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي
1 761 067	2 404 054	مجموع الصناديق الرئيسية التي تكبدت مصروفات المِنح والتحويلات الأخرى
105 587	95 217	صناديق أخرى
1 866 654	2 499 271	مجموع المِنح والتحويلات الأخرى⁽¹⁾

(أ) يشمل المِنح والتحويلات المقدّمة إلى الجهات الشريكة المنفّذة عن طريق الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء البالغة 414,665 مليون دولار (2021: 273,396 مليون دولار).

(ب) يشمل المِنح المقدّمة إلى كيانات من الأطراف ذات العلاقة (الملاحظة 32).

214 - ويُعترف بمصروفات المِنح الخالصة عندما يقع على عاتق المنظمة التزام ملزم بالدفع، ويحصل ذلك في المقام الأول بعد توقيع الطرفين على الاتفاق. وتُعرض التحويلات المقدّمة إلى الوكالات المنفّذة أو الجهات الشريكة المنفّذة كمصروفات عندما تصرف المنظمة الأموال إلى الأطراف الثالثة وفقا للسياسات الحالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وفي الوقت نفسه، ترصد المنظمة من الناحية التشغيلية الأنشطة البرنامجية والمالية للجهات الشريكة لها لضمان استخدام الأموال بكفاءة وفعالية ووفقا لنوايا الجهات المانحة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغت التحويلات الصافية التي تحتفظ بها الجهات الشريكة المنفّذة لأغراض تنفيذ المشاريع 1 808,73 مليون دولار (2021: 1 422,54 مليون دولار). وتقر المنظمة بوجود اختلافات

في المعاملة المحاسبية للتحويلات إلى الوكالات المنفذة والجهات الشريكة المنفذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مما يعكس اختلافات في نماذج الأعمال المتبعة في كيانات منظومة الأمم المتحدة.

مصرفات التشغيل الأخرى

215 - تشمل مصرفات التشغيل الأخرى الصيانة، والمرافق العامة، والخدمات التعاقدية، والتدريب، وخدمات الأمن، والخدمات المشتركة، والإيجار، والتأمين، والبدلات المخصصة للحسابات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
71 038	134 815	الإيجار - المكاتب وأماكن العمل
85 484	105 707	المرافق، والصيانة والإصلاح، والمنافع العامة
93 654	101 114	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
91 399	100 383	صافي خسائر صرف العملات الأجنبية
58 493	94 441	خدمات الأمن ومراجعة الحسابات والخدمات الاستشارية والقانونية
60 902	74 012	النقل الجوي والأرضي
65 132	68 620	اقتناء السلع والأصول غير الملموسة
61 104	51 511	التبرعات العينية
(50 749)	(121 316)	مصرفات الديون المدومة/الديون المشكوك في إمكانية تحصيلها
152 675	183 692	مصرفات أخرى ^(أ)
689 132	792 979	مجموع مصرفات التشغيل الأخرى

(أ) تشمل الخدمات الإدارية وخدمات تيسير الاجتماعات والخدمات الطبية وخدمات التدريب والتأمين والإعلام واللغات والشحن ومصرفات أخرى.

المصرفات الأخرى

216 - تتصل المصرفات الأخرى بالمبالغ المدفوعة على سبيل الهبة والمطالبات بالتعويض والمصرفات المتنوعة الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
(225)	115	المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة والمطالبات بالتعويض
452	709	مصرفات أخرى/متنوعة
227	824	مجموع المصرفات الأخرى

الملاحظة 30

الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية

موجز الأدوات المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / ديسمبر 2022	31 كانون الأول / ديسمبر 2021	المرجع
الأصول المالية		
القيمة العادلة بفائض أو بعجز		
4 019 931	3 227 822	الملاحظتان 7 و 31
5	7 720	الملاحظتان 7 و 31
الاستثمارات القصيرة الأجل: صندوق النقدية المشترك الرئيسي ⁽¹⁾		
الاستثمارات القصيرة الأجل: صندوق النقدية المشترك باليورو ⁽¹⁾		
الاستثمارات القصيرة الأجل: جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث ⁽¹⁾		
2 459	39 165	الملاحظة 7
7 888	11 803	الملاحظة 7
أدوات مالية مشتقة: عقود العملات الآجلة		
4 030 283	3 286 510	مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل
751 442	1 563 039	الملاحظتان 7 و 31
1 614	448	الملاحظتان 7 و 31
الاستثمارات الطويلة الأجل: صندوق النقدية المشترك الرئيسي		
الاستثمارات الطويلة الأجل: صندوق النقدية المشترك باليورو		
الاستثمارات الطويلة الأجل: جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث		
167 730	146 890	الملاحظة 7
920 786	1 710 377	مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل
4 951 069	4 996 887	مجموع الاستثمارات المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز
النقدية ومكافآت النقدية		
588 031	804 536	الملاحظتان 6 و 31
11 351	4 456	الملاحظتان 6 و 31
النقدية ومكافآت النقدية: صندوق النقدية المشترك الرئيسي		
النقدية ومكافآت النقدية: صندوق النقدية المشترك باليورو		
النقدية ومكافآت النقدية: جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث		
38 251	32 043	الملاحظة 6
8 900	10 836	الملاحظة 6
النقدية ومكافآت النقدية - صناديق أخرى		
646 533	851 871	مجموع النقدية ومكافآت النقدية
الحسابات المستحقة القبض من المعاملات التبادلية والمعاملات غير التبادلية والقروض		
118 208	123 995	الملاحظة 8
2 067 617	1 943 879	الملاحظة 9
156 372	173 869	الملاحظة 10
251	747	الملاحظة 12
الأرصدة المقررة		
التبرعات		
الحسابات الأخرى المستحقة القبض		
الأصول الأخرى (باستثناء السلف والتكاليف المؤجلة)		
2 988 981	3 094 361	مجموع النقدية ومكافآت النقدية والحسابات المستحقة القبض من المعاملات التبادلية والمعاملات غير التبادلية والقروض
7 940 050	8 091 248	مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية
5 359 404	5 595 397	الملاحظة 31
ما يتصل منها بالأصول المالية المحتفظ بها في صندوق النقدية المشترك الرئيسي		

31 كانون الأول / ديسمبر 2022	31 كانون الأول / ديسمبر 2021	المرجع	
12 624	12 970 ^(ب)	الملاحظة 31	ما يتصل منها بالأصول المالية المحتفظ بها في صندوق النقدية المشترك باليورو
218 098	208 440	الملاحظة 31	ما يتصل منها بالأصول المالية المحتفظ بها في جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث
			الخصوم المالية بالتكلفة المهلّكة
529 610	490 982	الملاحظة 16	الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة
1 448	637		التحويلات المستحقة الدفع
250 190	215 858	الملاحظة 20	الخصوم المتصلة بصندوق معادلة الضرائب
277 212	226 529	الملاحظة 22	الخصوم الأخرى
1 058 460	934 006		مجموع القيمة الدفترية للخصوم المالية
			موجز صافي الإيرادات المتأتية من الأصول المالية
21 919	9 440		صافي إيرادات صندوق النقدية المشتركين
(23 338)	12 018		صافي مكاسب/(خسائر) جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث
3 950	1 872		إيرادات الاستثمار الأخرى
2 531	23 330		مجموع صافي الإيرادات المتأتية من الأصول المالية

(أ) تشمل الاستثمارات القصيرة الأجل إيرادات الاستثمار المستحقة البالغة 28,399 مليون دولار (2021: 10,904 ملايين دولار) لصندوق النقدية المشترك الرئيسي، و 0,042 مليون دولار (2021: 0,005 مليون دولار) لصندوق النقدية المشترك باليورو، و 0,391 مليون دولار (2021: 0,254 مليون دولار) لجمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث.

(ب) غُذِّل ليشمل الاستثمارات المتصلة بصندوق النقدية المشترك باليورو.

إدارة المخاطر المالية

لمحة عامة

217 - المنظمة معرّضة للمخاطر المالية التالية:

(أ) مخاطر الائتمان؛

(ب) مخاطر السيولة؛

(ج) مخاطر السوق.

218 - وتتضمن هذه الملاحظة والملاحظة 31 (الأدوات المالية: صندوقا النقدية المشتركين) معلومات عن مدى تعرّض المنظمة لتلك المخاطر، وعن الأهداف المتوخاة والسياسات والعمليات المعتمدة لقياس المخاطر وإدارتها، وعن إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

219 - تتوافق ممارسات المنظمة في مجال إدارة المخاطر مع نظامها المالي وقواعدها المالية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بإدارة الاستثمارات. وتعرّف المنظمة رأس المال الذي تديره بأنه مجموع أصولها الصافية

التي تتألف من أرصدة الصناديق والاحتياطات المتراكمة. وتتمثل الأهداف المتوخّاة من ذلك في الحفاظ على قدرتها على الاستمرار كمؤسسة عاملة وتمويل قاعدة أصولها. وتدير المنظمة رأسمالها في ضوء الظروف الاقتصادية العالمية، وخصائص مخاطر الأصول المستثمر فيها، ومتطلبات رأسمالها المتداول الحالية والمستقبلية.

إدارة المخاطر المالية: مخاطر الائتمان

220 - مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية التي تحدث إذا لم يف الطرف المقابل في أداة مالية بالتزاماته التعاقدية. وتنشأ مخاطر الائتمان من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات والودائع والعقود الآجلة المبرمة مع المؤسسات المالية لشراء العملات، وكذلك من التعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن الحسابات المستحقة القبض التي لم يتم تحصيلها. وتمثل القيمة الدفترية للأصول المالية أقصى درجات التعرّض لمخاطر الائتمان.

221 - وتُنفَّذ وظيفة إدارة الاستثمارات مركزياً في خزانة الأمم المتحدة. ولا يُسمح للمجالات الوظيفية الأخرى، في الظروف العادية، بمزاولة أنشطة الاستثمار. ويجوز أن يحصل مجال وظيفي على موافقة استثنائية عندما تسوّغ الظروف الاستثمار على الصعيد المحلي في إطار معايير محددة تتوافق مع المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمارات.

مخاطر الائتمان: المساهمات المستحقة القبض والحسابات الأخرى المستحقة القبض

222 - جزء كبير من المساهمات المستحقة القبض مستحقّ من حكومات ذات سيادة ومن وكالات تتجاوز حدود الولاية الوطنية، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي ليست معرضة لمخاطر ائتمانية كبيرة. وتمثل القيمة الدفترية للأصول المالية أقصى درجات تعرض هذه الأصول لمخاطر الائتمان. وحتى تاريخ الإبلاغ، لم تكن المنظمة تحتفظ بأي ضمان يكفل لها إمكانية تحصيل الحسابات المستحقة القبض.

مخاطر الائتمان: البدلات المخصصة للحسابات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها

223 - تحدد المنظمة قيمة البدلات المخصصة للحسابات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها عند كل تاريخ إبلاغ. ويُرصد بدل مخصص عندما يتوفر دليل موضوعي على أن المنظمة لن تحصيل كامل المبلغ المستحق لها. والمبالغ المشطوبة التي وافقت عليها الإدارة في إطار النظام المالي والقواعد المالية أو القيود العكسية المتصلة بحسابات مستحقة القبض سبق أن طُبِّقت عليها تسويات اضمحلال القيمة، يُعترف بها في بيان الأداء المالي مباشرة. وترد أدناه الحركة الحاصلة في حساب المخصصات خلال العام.

حركة البدلات المخصصة للحسابات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البدلات المخصصة للحسابات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها			
الحسابات الأخرى			
الأنصبة المقررة	التبرعات	المستحقة القبض	المجموع
383 429	17 270	59 670	460 369
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020			
(43 359)	(913)	(6 138)	(50 410)
مصرفات الديون المدومة/الديون المشكوك في إمكانية تحصيلها			
—	(17)	(1 027)	(1 044)
المبالغ المشطوبة			
340 070	16 340	52 505	408 915
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021			
(110 404)	(14 527)	3 724	(121 207)
مصرفات الديون المدومة/الديون المشكوك في إمكانية تحصيلها			
—	(10)	(153)	(163)
المبالغ المشطوبة			
229 666	1 803	56 076	287 545
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022			

المبالغ المشطوبة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق/النشاط		2021	2022
صندوق الأمم المتحدة العام والصناديق ذات الصلة		1 006	75
الصناديق الاستثمارية		23	19
صناديق أخرى		15	69
المجموع		1 044	163

224 - ويرد أدناه بيان تقادم الأنصبة المقررة المستحقة القبض والبدلات المخصصة المتصلة بها.

تقادم الأنصبة المقررة المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022		31 كانون الأول/ديسمبر 2021	
إجمالي الحسابات المستحقة القبض	إجمالي الحسابات المستحقة القبض	إجمالي الحسابات المستحقة القبض	إجمالي الحسابات المستحقة القبض
75 764	852	86 140	875
أقل من سنة واحدة			
49 283	852	33 705	850
من سنة واحدة إلى سنتين			
228 614	227 962	338 433	338 345
أكثر من سنتين			
353 661	229 666	458 278	340 070
المجموع			

225 - ويرد أدناه بيان تقادم الحسابات الأخرى المستحقة القبض غير الأنصبة المقررة والبدلات المخصصة المتصلة بها.

تقادم التبرعات والحسابات الأخرى المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021		31 كانون الأول/ديسمبر 2022		
إجمالي الحسابات المستحقة القبض		إجمالي الحسابات المستحقة القبض		
البديل المخصص	المستحقة القبض	البديل المخصص	المستحقة القبض	
-	2 005 562	-	1 874 587	مبالغ لا متأخرة ولا مُضمحلة القيمة
-	214 978	-	226 250	أقل من سنة واحدة
617	3 104	4 933	20 542	من سنة واحدة إلى سنتين
1 172	2 006	874	2 054	من سنتين إلى ثلاث سنوات
67 056	67 184	52 072	52 194	أكثر من ثلاث سنوات
68 845	2 292 834	57 879	2 175 627	المجموع

مخاطر الائتمان: النقدية ومكافئات النقدية

226 - في نهاية السنة، كانت لدى المنظمة نقدية ومكافئات نقدية بلغت قيمتها 851,9 مليون دولار (2021: 646,5 مليون دولار)، وهو ما يمثل الحد الأقصى لدرجة تعرّض هذه الأصول لمخاطر الائتمان.

مخاطر الائتمان: عقود العملات الآجلة

227 - تقتصر المخاطر الناشئة عن الطرف المقابل في العقود الآجلة على الربح أو الخسارة من العقد، لا على المبلغ الاسمي. وقد أبرمت العقود الآجلة التي لم يحل أجلها بعدُ مع ثلاثة مصارف. وفي نهاية السنة، كان تصنيف وكالة فيتش (Fitch) للجدارة المالية للأطراف المقابلة في هذه العقود عند الدرجة "a".

مخاطر الائتمان: استثمارات جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث

228 - تتولى خزانة الأمم المتحدة الدخول في استثمارات باسم جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث. وتُستأثر الأوراق المالية ذات الدخل الثابت بنسبة كبيرة من تلك الاستثمارات، وهي تتألف من أوراق مالية صادرة عن جهات تتجاوز حدود الولاية الوطنية، وأوراق مالية صادرة عن وكالات حكومية، وأوراق مالية صادرة عن حكومات، وسندات صادرة عن شركات. ويُستثمر جزء من حافظة الجمعية أيضاً في صندوق iShares SMI (Switzerland)، وهو صندوق استثماري متداول في البورصة، وذلك لتحقيق عائد على الاستثمار يعكس عائد المؤشر المعياري المعتمد لدى الجمعية كأساس للقياس، وهو المؤشر السوقي السويسري. وفي نهاية العام، كانت المنظمة تملك 512 100 سهم في صندوق iShares SMI (Switzerland).

229 - والتصنيفات الائتمانية المستخدمة هي التصنيفات التي تحددها كبرى وكالات التصنيف الائتماني: حيث تُستخدم تصنيفات وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيفات العالمية (S&P Global Ratings) ووكالة

موديز (Moody's) ووكالة فيتش (Fitch) في تصنيف السندات وشهادات الإيداع وإصدارات الأدوات المالية المشتركة بأسعار خصم، ويُستخدم تصنيف وكالة فيتش للجدارة المالية في تصنيف الودائع المصرفية لأجل. وفي نهاية العام، كانت التصنيفات الائتمانية لجمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث، كما حددتها كبرى وكالات التصنيف الائتماني، على النحو المبين أدناه.

التصنيفات الائتمانية لاستثمارات جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث

(بالنسبة المئوية)

التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021				التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022			
				السندات (التصنيفات الطويلة الأجل)			
غير مصنّفة/مسحوبة	A+/A+u	AA+/AA/AA-/AAu/AA-u	AAA	غير مصنّفة/مسحوبة	F1/F1+	A+/A-/A1/A-1	AA+/AA/AA-/AAA
5,8	24,0	66,1	4,1	4,0		29,3	57,0 9,7
12,1	12,6	71,2	4,1	13,4	8,1	13,6	59,7 5,2
غير مصنّفة	A1	Aa1/Aa2/Aa3	Aaa	غير مصنّفة	P-1	A1	Aa1/Aa2/Aa3 Aaa
2,7	6,3	84,4	6,6	2,9	8,1	3,9	73,6 11,5
				الودائع لأجل (تصنيفات وكالة فيتش للجدارة)			
				a			
				100 في المائة			
				تصنيفات فيتش لصناديق سوق المال			

إدارة المخاطر المالية: مخاطر السيولة

230 - تتمثل مخاطر السيولة في احتمال عدم توفر أموال كافية لدى المنظمة للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. والنهج الذي تتبعه المنظمة في إدارة السيولة هو ضمان أن تكون لديها سيولة كافية بصورة دائمة للوفاء بخصومها عند استحقاقها، سواء في ظل ظروف طبيعية أو وقت الشدة، من دون تكبد خسائر غير مقبولة أو احتمال الإضرار بسمعة المنظمة.

231 - ويقضي النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة بتكبد المصروفات بعد تلقّي الأموال من الجهات المانحة، مما يخفّض بدرجة كبيرة من مخاطر السيولة فيما يتعلق بالاشتراكات التي تشكل إلى حد كبير تدفقات نقدية سنوية ثابتة. ولا يُسمح بالاستثناءات من قاعدة عدم تكبد المصروفات قبل تلقّي الأموال سوى في حالة التقيد بمعايير محددة لإدارة المخاطر فيما يتعلق بمبالغ مستحقة القبض.

232 - وتضع المنظمة توقعات للتدفقات النقدية وترصد التوقعات المتوالية للاحتياجات من السيولة لضمان أن تكون لديها نقدية كافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية. ويتم في عملية الاستثمار إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات من النقدية لأغراض التشغيل بناء على توقعات التدفقات النقدية. وتحفظ المنظمة بجزء كبير من استثماراتها في شكل مكافآت نقدية واستثمارات قصيرة الأجل تكفي لتغطية التزاماتها عند استحقاقها.

233 - وقد استمر النقص الدوري في النقدية الذي تواجهه الميزانية العادية خلال العام 2022، واضطر صندوق الميزانية العادية إلى الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول. واقتُرض الرصيد الكامل من احتياطات النقدية في صندوق رأس المال العامل البالغ 149,9 مليون دولار في أيلول/سبتمبر 2022.

بيد أن هذا القرض قد سُدد إلى صندوق رأس المال المتداول في 20 كانون الأول/ديسمبر 2022. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم تكن هناك أي قروض مقدمة من صندوق رأس المال المتداول ولا من الحساب الخاص (2021: 149,9 مليون دولار وصفر على التوالي). وخلال 2022، تحسن وضع السيولة العام للميزانية العادية مقارنة بعام 2021.

234 - وقد أذنت الجمعية العامة، في القرار 272/76، باستخدام 100 مليون دولار من الأموال غير المنفقة من الميزانية العادية لعام 2021 لزيادة رصيد صندوق رأس المال المتداول، استثنائياً ودون أن يشكل ذلك سابقة. وبهذه الموافقة، سيرتفع المبلغ في صندوق رأس المال المتداول للميزانية العادية إلى 250 مليون دولار اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2023. وبغية تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة، كان هذا أحد التدابير التي اقترحتها الأمين العام في تقريره عن السيولة والحالة المالية للأمم المتحدة (A/76/429).

مخاطر السيولة: استثمارات جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث

235 - تواجه جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث درجة منخفضة من مخاطر السيولة بسبب محدودية الحاجة إلى سحب الأموال خلال مهلة قصيرة، وهي تحتفظ بقدر كافٍ من النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول، مثل الصندوق الاستثماري المتداول في البورصة، للوفاء بالتزامات عندما يحين أجلها. وفي تاريخ الإبلاغ، كانت الجمعية قد استثمرت أساساً في أوراق مالية ذات آجال استحقاق قصيرة إلى متوسطة يقل حدها الأقصى عن 18 عاماً (2021: أقل من 19 عاماً). ولذلك، تُعتبر مخاطر السيولة التي تواجهها الجمعية منخفضة.

مخاطر السيولة: الخصوم المالية

236 - يستند التعرّض لمخاطر السيولة إلى فكرة أن الكيان قد يواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالخصوم المالية. وهذا الأمر مستبعد إلى حد كبير بسبب النقدية ومكافآت النقدية والحسابات المستحقة القبض والاستثمارات المتاحة للكيان، والسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة لكفالة وجود الموارد المناسبة للوفاء بخصومه المالية. وفي تاريخ الإبلاغ، لم تكن المنظمة قد رهنّت أي أصول كضمانات لأي خصوم أو خصوم احتمالية (2021: لا أصول)، ولم تقم أي أطراف ثالثة خلال السنة بإعائها من أي حسابات مستحقة الدفع أو أي خصوم أخرى. ويرد أدناه بيانٌ بآجال استحقاق الخصوم المالية استناداً إلى أقرب موعد يمكن أن تُطالب فيه المنظمة بتسوية كل خصم مالي.

آجال استحقاق الخصوم المالية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة دون خصم)

أقل من 3 أشهر من 3 أشهر إلى 12 شهراً أكثر من سنة واحدة المجموع			
529 610	—	—	529 610
1 448	1 448	—	—
250 190	—	—	250 190
277 212	252 656	—	24 556
1 058 460	254 104	—	804 356

آجال استحقاق الخصوم المالية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة دون خصم)

أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	أكثر من سنة واحدة	المجموع
490 982	—	—	490 982
—	637	637	637
215 858	—	—	215 858
26 839	199 690	226 529	226 529
733 679	200 327	934 006	934 006

إدارة المخاطر المالية: مخاطر السوق

237 - مخاطر السوق هي احتمال أن تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية الاستثمارية، على إيرادات المنظمة أو على قيمة أصولها وخصومها المالية. وتهدف إدارة مخاطر السوق إلى إدارة وضبط مستويات التعرض لمخاطر السوق ضمن حدود مقبولة مع إبقاء المركز المالي للمنظمة في وضعه الأمثل.

مخاطر السوق: مخاطر أسعار الفائدة

238 - مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأدوات المالية أو تقلب التدفقات النقدية في المستقبل نتيجة للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة. وبصورة عامة، عندما يرتفع سعر الفائدة تنخفض قيمة الأوراق المالية ذات سعر الفائدة الثابت، والعكس صحيح. وتُقاس مخاطر أسعار الفائدة عموماً بمدة الورقة المالية ذات سعر الفائدة الثابت، مع التعبير عن هذه المدة بعدد السنوات. وكلما طالت هذه المدة، ازدادت مخاطر أسعار الفائدة. ويكمن التعرض لمخاطر أسعار الفائدة بشكل رئيسي في صندوق النقدية المشتركين، كما هو مبين في الملاحظة 31 (الأدوات المالية: صندوق النقدية المشتركين). ويبلغ متوسط مدة استثمارات جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث 2,63 سنوات (2021: 3,58 سنة)، وهو ما يُعتبر، في إطار الأهداف الاستثمارية للجمعية، مؤشراً على انخفاض مخاطر أسعار الفائدة.

مخاطر السوق: مخاطر العملات

239 - يُقصد بمخاطر العملات احتمال تقلب القيمة العادلة للأدوات المالية أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وللمنظمة معاملات وأصول وخصوم بعملات أخرى غير عملتها الوظيفية، وهي معرضة لمخاطر العملات الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف. وتقضي السياسات الإدارية والمبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمارات بأن تدير المنظمة مستوى تعرضها لمخاطر العملات.

240 - وأصول المنظمة وخصومها المالية مقومة بالدرجة الأولى بدولار الولايات المتحدة. وتتصل الأصول المالية المقومة بعملات غير دولار الولايات المتحدة أساساً بالاستثمارات إضافة إلى النقدية ومكافئات النقدية والحسابات المستحقة القبض المحتفظ بها لدعم الأنشطة التشغيلية المحلية في الأماكن التي تجري معاملاتها

بالعملات المحلية. وتُبقى المنظمة حيازاتها من الأصول المقومة بالعملات المحلية عند أدنى حد، وتحتفظ بحسابات مصرفية بدولار الولايات المتحدة كلما كان ذلك ممكناً. وتخفف المنظمة من تعرضها لمخاطر العملات عن طريق هيكله التبرعات الواردة من الجهات المانحة بالعملات الأجنبية لتتوافق مع الاحتياجات من العملات الأجنبية لأغراض تشغيلية.

241 - ويتعلق الشقّ الأهم من تعرض المنظمة لمخاطر العملات بأرصدة صندوق النقدية المشتركين، والنقدية ومكافآت النقدية، والاستثمارات، إضافةً إلى استثمارات جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث. وفي تاريخ الإبلاغ، كانت الأرصدة المقومة بعملات غير دولار الولايات المتحدة لتلك الأصول المالية مقومةً باليورو والفرنك السويسري وفرنك دول غرب أفريقيا بالدرجة الأولى، إلى جانب أكثر من 96 عملة أخرى، على النحو المبين أدناه.

التعرض لخطر تقلب أسعار الصرف في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

دولار الولايات المتحدة	اليورو	الفرنك السويسري	فرنك دول غرب أفريقيا	عملات أخرى	المجموع
5 541 824	40 757	7 585	727	4 504	5 595 397
—	12 624	—	—	—	12 624
5 541 824	53 381	7 585	727	4 504	5 608 021
استثمارات جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث					
—	—	218 097	—	—	218 097
5 541 824	53 381	225 682	727	4 504	5 826 118

التعرض لخطر تقلب أسعار الصرف في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

دولار الولايات المتحدة	اليورو	الفرنك السويسري	الجنيه الاسترليني	عملات أخرى	المجموع
5 309 255	26 217	7 033	2 075	14 824	5 359 404
—	12 969	—	—	—	12 969
5 309 255	39 186	7 033	2 075	14 824	5 372 373
استثمارات جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث					
—	—	208 441	—	—	208 441
5 309 255	39 186	215 474	2 075	14 824	5 580 814

مخاطر العملات: تحليل الحساسية

242 - يؤثر أي ارتفاع أو تراجع يشهده سعر صرف اليورو والفرنك السويسري المعمول به في الأمم المتحدة تاريخ الإبلاغ على تحديد قيمة الاستثمارات المقومة بعملة أجنبية، ويُفضي إلى ارتفاع أو انخفاض

في صافي الأصول وإلى فائض أو عجز بالقيم المبينة أدناه. ويستند هذا التحليل إلى تغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية اعتُبرت في حدود المعقول في تاريخ الإبلاغ. ويفترض هذا التحليل بقاء جميع المتغيرات الأخرى على حالها، ولا سيما أسعار الفائدة.

تحليل حساسية التعرُّض لخطر تقلب أسعار الصرف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021		في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022		
الأثر على صافي الأصول/الفائض أو العجز		الأثر على صافي الأصول/الفائض أو العجز		
ارتفاع سعر العملة	تراجع سعر العملة	ارتفاع سعر العملة	تراجع سعر العملة	
(3 757)	3 757	(5 338)	5 338	اليورو (تغير بنسبة 10 في المائة)
(20 588)	20 588	(22 568)	22 568	الفرنك السويسري (تغير بنسبة 10 في المائة)
(81)	81	(73)	73	فرنك دول غرب أفريقيا (تغير بنسبة 10 في المائة)
(60)	60	(66)	66	الدرهم المغربي (تغير بنسبة 10 في المائة)

مخاطر العملات: العقود الآجلة

243 - في عام 2022، أبرمت المنظمة عقوداً آجلة لتحويل دولار الولايات المتحدة إلى الفرنك السويسري واليورو من أجل التحوط من مخاطر العملات فيما يخص عمليات مختلف مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ولاهاي التي تتعرض لمخاطر ناجمة أساساً عن التقلبات في مدفوعات تكاليف الموظفين بالفرنك السويسري واليورو. وبلغ صافي خسائر صرف العملات الأجنبية المتحققة الناجمة عن تلك العقود لتلك السنة ما قيمته 17,5 مليون دولار (2021: خسائر بقيمة 9,5 ملايين دولار). وسُجِّلت هذه الخسائر في التكاليف المتصلة بالموظفين والتكاليف غير المتصلة بالموظفين، مما أدى إلى زيادة في المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين والمصروفات غير المتصلة بالموظفين. وكان هناك 24 عقداً آجلاً (2021: 24 عقداً) ما زال سارياً في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 بقيمة اسمية قدرها 363,8 مليون فرنك سويسري و 109,0 ملايين يورو، وتولدت عنها مكاسب غير متحققة قدرها 11,8 مليون دولار، وتحتين آجال استحقاقها في عام 2023.

المخاطر الأخرى المرتبطة بأسعار السوق

244 - لا تتعرض المنظمة لمخاطر كبيرة أخرى مرتبطة بأسعار السوق، نظراً لتعرضها المحدود للمخاطر المتصلة بالأسعار فيما يتعلق بالمشتريات المتوقعة لسلع معينة تُستخدم في العمليات الاعتيادية. ولذلك لن يُضفي التغير في تلك الأسعار إلا إلى تغير طفيف في التدفقات النقدية.

التصنيفات المحاسبية والقيمة العادلة

245 - القيمة الدفترية للاستثمارات المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز هي القيمة العادلة. وفيما يتعلق بالنقدية ومكافئات النقدية والحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع، تشكل القيمة

الدفترية تقديراً تقريبياً معقولاً للقيمة العادلة، باستثناء التبرعات المستحقة القبض غير المتداولة، التي يُبلّغ عنها بالتكلفة المهلكة المحسوبة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

246 - يتضمن الجدول أدناه تحليلاً للأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوياتها في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وتُعرّف هذه المستويات على النحو التالي:

(أ) المستوى 1: الأسعار المعروضة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة؛

(ب) المستوى 2: المدخلات من غير الأسعار المعروضة المدرجة في المستوى 1 القابلة للرصد فيما يتعلق بالأصول أو الخصوم، سواء بصورة مباشرة (أي كأسعار) أو غير مباشرة (أي مستمدة من الأسعار)؛

(ج) المستوى 3: مدخلات الأصل أو الخصم غير المستندة إلى بيانات سوقية قابلة للرصد (أي مدخلات غير قابلة للرصد).

247 - وتستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المعروضة في تاريخ الإبلاغ، وتحددها الجهة الوديعة المستقلة على أساس قيمة الأوراق المالية التي يتم الحصول عليها من أطراف ثالثة. وتُعتبر السوق نشطة إذا كانت الأسعار المعروضة جاهزة ومتاحة يُسر وانتظام من وكالة للتداول أو من تاجر أو وسيط أو مجموعة صناعية أو خدمة تسعير أو وكالة تنظيمية، وتمثل تلك الأسعار معاملات السوق الفعلية والمنتظمة التي تجري على أساس استقلالية الأطراف. وسعر السوق المعروض الذي يُستخدم للأصول المالية التي يُحتفظ بها في صندوق النقدية المشتركين هو سعر العرض الحالي.

248 - وتُحدّد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشطة باستخدام أساليب التقييم التي تحقق الحد الأقصى لاستخدام بيانات السوق القابلة للرصد. وإذا كانت كل المدخلات الهامة اللازمة لتحديد القيمة العادلة للأداة قابلة للرصد، تُدرج الأداة المالية في المستوى 2.

249 - ولم تكن هناك أصول مالية من المستوى 3، أو أي خصوم مسجلة بالقيمة العادلة أو أي عمليات تحويل لأصول مالية فيما بين تصنيفات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. ويُفصّل عن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة فيما يخص صندوق النقدية المشتركين في الملاحظة 31 (الأدوات المالية: صندوق النقدية المشتركين) (انظر الفقرة 264).

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021			31 كانون الأول/ديسمبر 2022		
المجموع	المستوى 1	المستوى 2	المجموع	المستوى 2	المستوى 1
الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة بقائض أو عجز					
74 755	—	74 755	61 685	—	61 685
الصناديق الاستثمارية المتداولة في البورصة					
47 049	—	47 049	63 791	—	63 791
سندات صادرة عن شركات					
24 169	—	24 169	44 408	—	44 408
سندات صادرة عن وكالات غير تابعة للولايات المتحدة					

31 كانون الأول/ديسمبر 2021			31 كانون الأول/ديسمبر 2022			
المستوى 1	المستوى 2	المجموع	المستوى 1	المستوى 2	المجموع	
—	—	5 366	—	—	5 366	سندات صادرة عن جهات سيادية غير تابعة للولايات المتحدة
10 362	—	10 362	10 362	—	18 597	سندات صادرة عن جهات تتجاوز حدود الولاية الوطنية
—	5 417	5 417	—	5 417	—	سندات صادرة عن جهات تتجاوز حدود الولاية الوطنية
180 246	5 417	185 663	169 936	—	169 936	المجموع^(أ)

(أ) لا يشمل المجموع إيرادات الاستثمار المستحقة البالغة 0,391 مليون دولار (2021: 0,254 مليون دولار).

الملاحظة 31

الأدوات المالية: صندوقا النقدية المشتركان

250 - إضافة إلى ما تحوزه المنظمة بصفة مباشرة من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات، فإنها تشارك في صندوقي النقدية المشتركين التابعين لخزانة الأمم المتحدة. ويؤثر تجميع الأموال تأثيراً إيجابياً على أداء ومخاطر الاستثمار بوجه عام، وذلك بسبب وفورات الحجم والقدرة على توزيع المخاطر المرتبطة بمنحنى العائدات على عدد من آجال الاستحقاق. ويُستند في تخصيص أصول صندوقي النقدية المشتركين (النقدية ومكافئات النقدية، والاستثمارات القصيرة الأجل، والاستثمارات الطويلة الأجل) وإيراداتهما إلى الرصيد الأصلي لكل كيان مشارك.

251 - وتشارك المنظمة في صندوقي نقدية مشتركين تديرهما خزانة الأمم المتحدة، وهما:

(أ) صندوق النقدية المشترك الرئيسي، الذي يحتوي أرصدة الحسابات المصرفية التشغيلية المحفَظ بها بعدد من العملات والاستثمارات بدولارات الولايات المتحدة؛

(ب) صندوق النقدية المشترك باليورو، الذي يحتوي الاستثمارات باليورو. والجهة المشاركة هي جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث وقد يكون لديها فائض من اليورو من عملياتها.

252 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ مجموع أصول صندوقي النقدية المشتركين 11 886,4 مليون دولار (2021: 11 812,7 مليون دولار)، منها مبلغ 5 608,0 مليون دولار (2021: 5 372,3 مليون دولار) كان مستحقاً للمنظمة، وبلغت حصتها من الإيرادات المتأتية من صندوقي النقدية المشتركين 21,9 مليون دولار (2021: 8,4 ملايين دولار).

موجز الأصول والخصوم في صندوقي النقدية المشتركين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

صندوق النقدية المشارك الرئيسي	صندوق النقدية المشارك باليورو	المجموع	
6 789 427	7 677	6 797 104	القيمة العادلة بفائض أو بعجز
3 316 889	448	3 317 337	الاستثمارات القصيرة الأجل
10 106 316	8 125	10 114 441	الاستثمارات الطويلة الأجل
			مجموع الاستثمارات المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز

صندوق النقدية المشترك الرئيسي	صندوق النقدية المشترك باليورو	صندوق النقدية المجموع
القروض والحسابات المستحقة القبض		
1 707 288	4 456	1 711 744
60 265	43	60 308
1 767 553	4 499	1 772 052
مجموع القروض والحسابات المستحقة القبض		
11 873 869	12 624	11 886 493
مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية		
خصوم صندوق النقدية المشتركين		
5 595 397	12 624	5 608 021
6 278 472	–	6 278 472
11 873 869	12 624	11 886 493
مجموع الخصوم		
–	–	–
صافي الأصول		

موجز الإيرادات والمصروفات في صندوق النقدية المشتركين عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

صندوق النقدية المشترك الرئيسي	صندوق النقدية المشترك باليورو	صندوق النقدية المجموع
إيرادات الاستثمار		
178 646	(7)	178 639
(137 034)	(76)	(137 110)
41 612	(83)	41 529
إيرادات الاستثمار المتأتية من صندوق النقدية المشتركين		
(7 670)	(1)	(7 671)
(772)	–	(772)
(8 442)	(1)	(8 443)
الإيرادات/(المصروفات) التشغيلية لصندوق النقدية المشتركين		
33 170	(84)	33 086
مجموع إيرادات ومصروفات صندوق النقدية المشتركين		

موجز الأصول والخصوم في صندوق النقدية المشتركين عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

صندوق النقدية المشترك الرئيسي	صندوق النقدية المشترك باليورو	صندوق النقدية المجموع
القيمة العادلة بفائض أو بعجز		
8 839 722	–	8 839 722
1 654 439	1 614	1 656 053
10 494 161	1 614	10 495 775
مجموع الاستثمارات المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز		

صندوق النقدية المشترك الرئيسي	صندوق النقدية المشترك باليورو	المجموع
القروض والحسابات المستحقة القبض		
1 294 660	11 351	1 306 011
10 903	5	10 908
1 305 563	11 356	1 316 919
مجموع القروض والحسابات المستحقة القبض		
11 799 724	12 970	11 812 694
مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية		
خصوم صندوق النقدية المشتركين		
5 359 404	12 970	5 372 374
6 440 320	—	6 440 320
11 799 724	12 970	11 812 694
مجموع الخصوم		
—	—	—
صافي الأصول		

موجز الإيرادات والمصروفات في صندوق النقدية المشتركين عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

صندوق النقدية المشترك الرئيسي	صندوق النقدية المشترك باليورو	المجموع
46 322	(26)	46 296
(37 495)	(13)	(37 508)
8 827	(39)	8 788
(1 626)	—	(1 626)
(1 805)	—	(1 805)
(3 431)	—	(3 431)
5 396	(39)	5 357

إدارة المخاطر المالية

253 - خزانة الأمم المتحدة مسؤولة عن إدارة الاستثمارات والمخاطر المتصلة بصندوق النقدية المشتركين، ويشمل ذلك القيام بأنشطة استثمار وفقا للمبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار.

254 - والهدف من إدارة الاستثمارات هو الحفاظ على رأس المال وتأمين السيولة النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات النقدية التشغيلية مع تحقيق معدل عائد سوقي تنافسي من كل صندوق استثماري. ويغزو التركيز على جودة الاستثمار والأمان والسيولة التركيز على عنصر الأهداف المتعلقة بمعدل العائد السوقي.

255 - ونقوم لجنة معنية بالاستثمارات بتقييم دوري للأداء الاستثماري وتقييم كذلك مدى الامتثال للمبادئ التوجيهية وتقديم توصيات لتحديث تلك المبادئ.

إدارة المخاطر المالية: مخاطر الائتمان

256 - تقتضي المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار إجراء رصد مستمر للتصنيفات الائتمانية للجهات المصدرة وللأطراف المقابلة. وقد تشمل الاستثمارات المسموح بها لصندوقتي النقدية المشتركين، على سبيل المثال لا الحصر، الودائع المصرفية والأوراق التجارية والأوراق المالية الصادرة عن جهات تتجاوز حدود الولاية الوطنية والأوراق المالية الصادرة عن هيئات حكومية والأوراق المالية الحكومية التي تحل آجال استحقاقها بعد خمس سنوات أو أقل. ولا يستثمر صندوقا النقدية المشتركان في الأدوات المالية المشتقة مثل الأوراق المالية المضمونة بأصول والأوراق المالية المضمونة برهون عقارية أو في منتجات حصص الملكية.

257 - وتنص المبادئ التوجيهية على عدم الاستثمار في إصدارات جهات تقل تصنيفاتها الائتمانية عن المواصفات المحددة، وتنص أيضا على حدود قصوى لتركيز الاستثمارات في إصدارات أي جهة بعينها. وقد استوفيت هذه الشروط عند القيام بالاستثمارات.

258 - والتصنيفات الائتمانية المستخدمة لصندوقتي النقدية المشتركين هي التصنيفات التي تحددها كبرى وكالات التصنيف الائتماني؛ وتستخدم تصنيفات وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيفات العالمية (S&P Global Ratings) ووكالة موديز (Moody's) ووكالة فيتش (Fitch) في تصنيف السندات والأدوات المالية المشتراة بأسعار خصم، وتستخدم تصنيف وكالة فيتش للجدارة المالية في تصنيف الودائع المصرفية لأجل. وحتى نهاية السنة، كانت التصنيفات الائتمانية كما هو مبين في الجدول أدناه.

استثمارات صندوقتي النقدية المشتركين حسب التصنيفات الائتمانية في 31 كانون الأول/ديسمبر

(بالنسبة المئوية)

صندوق النقدية المشترك الرئيسي	التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
السندات (التصنيفات الطويلة الأجل)	السندات (التصنيفات الطويلة الأجل)	السندات (التصنيفات الطويلة الأجل)
AAA/AAA	AAA/AAA	AAA/AAA
AA+/AA+/AA	AA+/AA+/AA	AA+/AA+/AA
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
ستاندرد أند بورز	ستاندرد أند بورز	ستاندرد أند بورز
33,8 في المائة	65,9 في المائة	0,3 في المائة
AAA	AAA	AAA
AA+/AA/AA-	AA+/AA/AA-	AA+/AA/AA-
A+	A+	A+
لا ينطبق/غير مصنفة	لا ينطبق/غير مصنفة	لا ينطبق/غير مصنفة
61,9 في المائة	22,5 في المائة	0,2 في المائة
61,3 في المائة	15,4 في المائة	15,4 في المائة
فيتش	فيتش	فيتش
AAA	AAA	AAA
AA+/AA/AA-	AA+/AA/AA-	AA+/AA/AA-
Aa1/Aa2/Aa3	Aa1/Aa2/Aa3	Aa1/Aa2/Aa3
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
66,7 في المائة	30,9 في المائة	2,4 في المائة
موديز	موديز	موديز
الأوراق التجارية/شهادات الإيداع (التصنيفات القصيرة الأجل)	الأوراق التجارية/شهادات الإيداع (التصنيفات القصيرة الأجل)	الأوراق التجارية/شهادات الإيداع (التصنيفات القصيرة الأجل)
A-1+/A-1	A-1+/A-1	A-1+/A-1
61,1 في المائة	34,9 في المائة	0,4 في المائة
3,6 في المائة	3,6 في المائة	3,6 في المائة
الأوراق التجارية/شهادات الإيداع (التصنيفات القصيرة الأجل)	الأوراق التجارية/شهادات الإيداع (التصنيفات القصيرة الأجل)	الأوراق التجارية/شهادات الإيداع (التصنيفات القصيرة الأجل)
A-1+/A-1	A-1+/A-1	A-1+/A-1
100,0 في المائة	100,0 في المائة	100,0 في المائة
ستاندرد أند بورز	ستاندرد أند بورز	ستاندرد أند بورز
FI+/FI	FI+/FI	FI+/FI
غير مصنفة	غير مصنفة	غير مصنفة

التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021			التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022			صندوق النقدية المشترك الرئيسي
3,3 في المائة	96,7 في المائة	فيتش	2,3 في المائة	97,7 في المائة	فيتش	
	<i>P-1</i>			<i>P-1/P2</i>		
	100,0 في المائة	موديز		100,0 في المائة	موديز	
اتفاق إعادة الشراء العكسي (التصنيفات القصيرة الأجل)						
	<i>A-1+u</i>					
	ستاندر أند بورز					
	100,0 في المائة					
	<i>F1+</i>					
	100,0 في المائة	فيتش				
	<i>WR</i>					
	100,0 في المائة	موديز				
الودائع لأجل وحساب الودائع تحت الطلب (تصنيفات وكالة فيتش للجدارة المالية)			الودائع لأجل/حساب الودائع تحت الطلب (تصنيفات وكالة فيتش للجدارة المالية)			
<i>aa-</i>	<i>a+/a/a-</i>	لا ينطبق	<i>aa/aa-</i>	<i>a+/a/a-</i>		
	34,1 في المائة	فيتش	35,9 في المائة	64,1 في المائة		

التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021			التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022			صندوق النقدية المشترك باليورو
السندات (التصنيفات الطويلة الأجل)			السندات (التصنيفات الطويلة الأجل)			
<i>AA+/AA/AA-</i>	<i>AA+/AA/AA-</i>	لا ينطبق	<i>A-1+ AA, AA-, AA+</i>	<i>AAA</i>		
	100,0 في المائة	ستاندر أند بورز	13,0 في المائة	73,9 في المائة	13,1 في المائة	ستاندر أند بورز
<i>AA-/AAu</i>	<i>AA-/AAu</i>	لا ينطبق	<i>FI+</i>	<i>AA, AA-</i>	<i>AAA</i>	
	67,8 في المائة	فيتش	غير مصنفة			
<i>Aa1/Aa2</i>	<i>Aa1/Aa2</i>		18,5 في المائة	13,0 في المائة	55,4 في المائة	فيتش
	32,2 في المائة		<i>P-1 Aa1, Aa2, Aa3</i>	<i>Aaa</i>		
	100,0 في المائة	موديز	13,0 في المائة	73,9 في المائة	13,1 في المائة	موديز

259 - وترصد خزانة الأمم المتحدة التصنيفات الائتمانية بنشاط، ونظرا إلى أن المنظمة لم تستثمر إلا في الأوراق المالية ذات التصنيفات الائتمانية العالية، لا تتوقع الإدارة إخلال أي طرف مقابل بالتزاماته، باستثناء ما يتعلق باستثمارات مضمحلة القيمة.

إدارة المخاطر المالية: مخاطر السيولة

260 - يتعرض صندوق النقدية المشترك لمخاطر سيولة مرتبطة باحتياج الجهات المشاركة إلى سحب مبالغ في غضون مهلة قصيرة. ويحتفظ الصندوقان بقدر كاف من النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول للوفاء بالالتزامات تجاه الجهات المشاركة عندما يحين أجلها. ويتوفر جزء كبير من النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات في غضون مهلة قدرها يوم واحد لدعم الاحتياجات التشغيلية. ولذلك، تُعتبر مخاطر السيولة التي يواجهها صندوق النقدية المشترك منخفضة.

إدارة المخاطر المالية: مخاطر أسعار الفائدة

261 - يشكل صندوق النقدية المشترك المصدر الرئيسي لمخاطر تعرض المنظمة لتقلبات أسعار الفائدة، وذلك نظرا إلى أن النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات ذات سعر الفائدة الثابت هي أدوات مالية تدرّ فوائد. وفي تاريخ الإبلاغ، كان صندوق النقدية المشترك قد استثمرا أساسا في أوراق مالية ذات آجال استحقاق أقصر يقلّ حدّها الأقصى عن خمس سنوات (2021: أقل من ثلاث سنوات) في صندوق النقدية المشترك الرئيسي وعن ثلاث سنوات في صندوق النقدية المشترك باليورو (2021: أربع سنوات). وبلغ متوسط المدة في صندوق النقدية المشترك الرئيسي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ما قدره 0,77 سنة (2021: 0,49 سنة). وبالإضافة إلى ذلك، بلغ متوسط مدة الاستثمارات في صندوق النقدية المشترك باليورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ما قدره 0,28 سنة (2021: 0,26 سنة). وتُعتبر هذه المدة مؤشرات على انخفاض مستوى المخاطر.

تحليل حساسية صندوق النقدية المشترك لمخاطر أسعار الفائدة

262 - يبيّن هذا التحليل كيف تزداد أو تنقص القيمة العادلة لصندوق النقدية المشترك المسجّلة في تاريخ الإبلاغ إذا تغيّر منحنى العائد الكلي نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة. ونظرا إلى أن هذه الاستثمارات تُحتسب وفقا للقيمة العادلة بفائض أو بعجز، فإن التغير الحاصل في القيمة العادلة يمثل الزيادة أو النقصان في الفائض أو العجز وصافي الأصول. ويرد أدناه تأثير حدوث تغير بدرجات تصل إلى 200 نقطة أساس، صعودا أو هبوطا، في منحنى العائد (100 نقطة أساس تعادل 1 في المائة). وهذه التغيرات في نقاط الأساس هي على سبيل التوضيح.

تحليل حساسية حصة المنظمة في صندوق النقدية المشترك لمخاطر أسعار الفائدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

التغير في منحنى العائد (نقاط الأساس)									
200	150	100	50	0	50-	100-	150-	200-	
الزيادة/(النقصان) في القيمة العادلة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)									
79,63	59,72	39,81	19,90	-	19,90	39,81	59,72	79,63	المجموع، صندوق النقدية المشترك الرئيسي
0,07	0,05	0,03	0,02	-	0,02	0,03	0,05	0,07	المجموع، صندوق النقدية المشترك باليورو
79,70	59,77	39,84	19,92	-	19,92	39,84	59,77	79,70	المجموع

تحليل حساسية حصة المنظمة في صندوق النقدية المشتركين لمخاطر أسعار الفائدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

التغير في منحنى العائد (نقاط الأساس)	200-	150-	100-	50-	0	50	100	150	200
الزيادة/(النقصان) في القيمة العادلة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)									
المجموع، صندوق النقدية المشترك الرئيسي	51,61	38,71	25,81	12,90	-	(12,90)	(25,80)	(38,70)	(51,60)
المجموع، صندوق النقدية المشترك باليورو	0,06	0,04	0,03	0,01	-	(0,01)	(0,03)	(0,04)	(0,06)
المجموع	51,67	38,75	25,84	12,91	-	(12,91)	(25,83)	(38,74)	(51,66)

المخاطر الأخرى المرتبطة بأسعار السوق

263 - لا يتعرض صندوقا النقدية المشتركين لمخاطر أسعار أخرى كبيرة، لأنهما لا يبيعان على المكشوف، ولا يقترضان أوراقا مالية، ولا يشتريان أوراقا مالية بطريقة الشراء الهامشي، وكلها أمور تحد من الخسارة المحتملة لرأس المال.

التصنيفات المحاسبية والتسلسل الهرمي للقيمة العادلة

264 - يُبلَّغ عن جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز. وتُعتبر النقدية ومكافئات النقدية المسجلة بقيمتها الاسمية قيمة تقريبية للقيمة العادلة. ويعرض التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة أصول صندوق النقدية المشتركين المقيسة بالقيمة العادلة في تاريخ الإبلاغ. ولم تكن هناك أصول مالية من المستوى 3، أو أي عمليات تحويل هامة لأصول مالية فيما بين تصنيفات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للاستثمارات في 31 كانون الأول/ديسمبر: صندوق النقدية المشتركين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022			31 كانون الأول/ديسمبر 2021		
المستوى 1	المستوى 2	المجموع	المستوى 1	المستوى 2	المجموع
الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز					
صندوق النقدية المشترك الرئيسي					
سندات صادرة عن شركات	65 200	-	65 200	29 997	-
سندات صادرة عن وكالات غير تابعة للولايات المتحدة	1 974 662	-	1 974 662	1 595 405	-
سندات صادرة عن جهات تتجاوز حدود الولاية الوطنية	789 587	-	789 587	812 539	-
سندات صادرة عن خزانة الولايات المتحدة	1 348 056	-	1 348 056	197 390	-
سندات صادرة عن جهات سيادية غير تابعة للولايات المتحدة	96 713	-	96 713	90 163	-
صندوق النقدية المشترك الرئيسي - الأوراق التجارية	-	1 747 461	1 747 461	-	3 033 880
صندوق النقدية المشترك الرئيسي - شهادات الإيداع	-	2 654 637	2 654 637	-	2 824 787
صندوق النقدية المشترك الرئيسي - الودائع لأجل	-	1 430 000	1 430 000	-	1 910 000
المجموع	4 274 218	5 832 098	10 106 316	2 725 494	7 768 667
					10 494 161

31 كانون الأول/ديسمبر 2021			31 كانون الأول/ديسمبر 2022		
المجموع	المستوى 2	المستوى 1	المجموع	المستوى 2	المستوى 1
صندوق النقدية المشترك باليورو					
1 094	—	1 094	474	—	474
سندات صادرة عن شركات					
—	—	—	5 533	—	5 533
سندات صادرة عن وكالات غير تابعة للولايات المتحدة					
—	—	—	1 058	—	1 058
سندات صادرة عن جهات تتجاوز حدود الولاية الوطنية					
520	—	520	1 060	—	1 060
سندات صادرة عن جهات سيادية غير تابعة للولايات المتحدة					
1 614	—	1 614	8 125	—	8 125
المجموع الفرعي، صندوق النقدية المشترك باليورو					
10 495 775	7 768 667	2 727 108	10 114 441	5 832 098	4 282 343
المجموع					

الملاحظة 32

الأطراف ذات العلاقة

موظفو الإدارة الرئيسيون

265 - يُقصد بموظفي الإدارة الرئيسيين الموظفون الذين بإمكانهم ممارسة تأثير كبير على القرارات المالية والتشغيلية للمنظمة. وفيما يتصل بعمليات الأمم المتحدة المبلّغ عنها في المجلد الأول، ينضوي موظفو الإدارة الرئيسيين إلى فريقين رئيسيين على النحو التالي:

(أ) **الفريق التنفيذي** - يضم هذا الفريق الأمين العام، ونائبة الأمين العام، ورئيسة مكتب الأمين العام، ووكلاء الأمين العام لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملياتي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام. وفي هذا الفريق أيضا وكيل الأمين العام للسياسات، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ووكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة. ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والأمين العام المساعد للتنسيق الإنمائي جزء من الفريق التنفيذي أيضا.

(ب) **الفريق الإداري** - يضم هذا الفريق المراقب المالي ورئيسات المكاتب الموجودة خارج المقر ورؤساء اللجان الإقليمية.

266 - ويُخوّل أولئك الأشخاص ما يلزم من سلطة ومسؤولية من أجل تخطيط أنشطة المنظمة وتوجيهها ومراقبتها.

267 - وتشمل الأجور الكلية المدفوعة إلى موظفي الإدارة الرئيسيين البالغ عددهم 21 موظفا (مكافئ الدوام الكامل) المرتبات الإجمالية، وتسوية مقر العمل، واستحقاقات أخرى مثل المنح، والإعانات، ومساهمات رب العمل في خطة المعاشات التقاعدية وفي التأمين الصحي.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
7 969 ⁽¹⁾	7 420	المرتب وتسوية مقر العمل
1 992 ⁽¹⁾	2 495	استحقاقات نقدية أخرى
720	720	استحقاقات غير نقدية
10 681	10 635	مجموع الأجور للسنة

(أ) أُعيد حسابها لكي تتفق مع طريقة العرض في السنة الحالية. وقد ارتفع عدد الموظفين المصنفين على أنهم "موظفو الإدارة الرئيسيون" إلى 21 موظفاً في العام الحالي مقارنة بما عدده 11 موظفاً في عام 2021.

268 - ويُوفَّر للأمين العام، مجاناً، مكان إقامة تعادل قيمته الإيجارية العادلة مبلغ 0,7 مليون دولار سنوياً (2021: 0,7 مليون دولار). وتمثل السلف المقدَّمة إلى الموظفين الإداريين الرئيسيين المبالغ المدفوعة مقابل الاستحقاقات وفقاً للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة؛ وتُتاح هذه السلف المدفوعة مقابل الاستحقاقات على نطاق واسع لجميع موظفي المنظمة.

معاملات الكيانات ذات الصلة

269 - قدمت المنظمة منحة إلى كيانات من الأطراف ذات العلاقة، على النحو المبين أدناه:

المنح المقدمة إلى كيانات من الأطراف ذات العلاقة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
34 518	33 986	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
25 409	24 687	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
15 904	16 800	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)
20 046	18 937	مركز التجارة الدولية
9 459	10 011	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
30 879	34 667	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
43 132	42 211	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
179 347	181 299	المجموع

270 - وخلال عام 2022، منح الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ قرضاً بقيمة 10 ملايين دولار لمنظمة الأغذية والزراعة وقروضاً بقيمة 47 مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وكان قرض للأونروا بالغ 30,0 مليون دولار مستحقاً في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

القروض الممنوحة لكيانات من الأطراف ذات العلاقة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ غير المسدد في 1 كانون الثاني/يناير 2022	المبلغ المسدد مقدما في عام 2022	المبلغ المسترد في عام 2022	المبلغ غير المسدد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	47 000	45 000	28 000
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	10 000	10 000	—
المجموع	57 000	55 000	30 000

القروض الممنوحة لكيانات من الأطراف ذات العلاقة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ غير المسدد في 1 كانون الثاني/يناير 2021	المبلغ المسدد مقدما في عام 2021	المبلغ المسترد في عام 2021	المبلغ غير المسدد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	43 000	45 000	30 000
المجموع	43 000	40 000	28 000

أنشطة الصناديق الاستثمارية المتصلة بعمليات حفظ السلام والمحكمتين

271 - جميع الصناديق الاستثمارية جُمِعت في هذه المجموعة من المجلد الأول من البيانات المالية. وهناك صناديق استثمارية معينة تدعم عمليات حفظ السلام. وهذه الصناديق الاستثمارية مستبعدة من البيانات المالية الواردة في المجلد الثاني وفقا للقاعدة المالية للأمم المتحدة 1-106، التي تقصر المجلد الثاني على عمليات حفظ السلام ذات الحسابات الخاصة التي أنشأها مجلس الأمن.

أنشطة الصناديق الاستثمارية المتصلة بعمليات حفظ السلام

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق الاستثماري	2022				2021			
	صافي الأصول في بداية الفترة	الإيرادات	المصروفات	صافي الأصول في نهاية الفترة	صافي الأصول في بداية الفترة	الإيرادات	المصروفات	صافي الأصول في نهاية الفترة
الصندوق الاستثماري لدعم تعيين حدود إثيوبيا وإريتريا وتعليمها	1 556	5	—	1 561	1 550	6	—	1 556
الصندوق الاستثماري للصومال - القيادة الموحدة	430	6	—	436	428	2	—	430
الصندوق الاستثماري لدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الموقع في موسكو في 14 أيار/مايو 1994	9	—	—	9	9	—	—	9
الصندوق الاستثماري لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة والهرسك	338	5	—	343	337	1	—	338
الصندوق الاستثماري لدعم أنشطة الأمم المتحدة في مجالي صنع السلام وحفظ السلام	2 275	(145)	(201)	2 331	2 288	10	23	2 275
الصندوق الاستثماري لدعم إدارة عمليات السلام ^(أ)	36 814	26 356	18 360	44 810	34 678	18 964	16 828	36 814
الصندوق الاستثماري لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية	2 349	10	2	2 357	2 347	2	—	2 349
الصندوق الاستثماري لدعم إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو	1 155	17	—	1 172	1 150	5	—	1 155
الصندوق الاستثماري لدعم لجنة إعادة السلام إلى إيتوري	8	—	—	8	8	—	—	8
الصندوق الاستثماري لدعم عملية السلام في السودان	476	7	—	483	474	2	—	476
الصندوق الاستثماري لغريق دعم الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل دارفور	5 972	26	5	5 993	6 096	(3)	121	5 972
الصندوق الاستثماري لدعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد	1 843	27	—	1 870	1 836	7	—	1 843
الصندوق الفرعي التابع للصندوق الاستثماري لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	12 626	2 828	11 774	3 680	14 080	8 512	9 966	12 626
الصندوق الاستثماري لدعم إحلال السلام الدائم في دارفور	361	1	—	362	73	288	—	361
الصندوق الاستثماري لدعم بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية	782	3	1	784	782	—	—	782
الصندوق الاستثماري لدعم السلام والأمن في مالي	46 626	3 960	8 853	41 733	44 822	12 824	11 020	46 626
الصندوق الاستثماري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	178	1	—	179	178	—	—	178
الصندوق الاستثماري لدعم الانتقال السياسي في هايتي	252	1	—	253	252	—	—	252
الصندوق الاستثماري لدعم بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى	215	—	—	215	214	1	—	215

الصندوق الاستثماري	2022				2021			
	صافي الأصول في بداية الفترة	الإيرادات	المصروفات	صافي الأصول في نهاية الفترة	صافي الأصول في بداية الفترة	الإيرادات	المصروفات	صافي الأصول في نهاية الفترة
الصندوق الاستثماري لتمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان	2 178	923	727	2 374	997	1 940	759	2 178
الصندوق الاستثماري لدعم القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية	321	5	—	326	320	1	—	321
الصندوق الاستثماري لدعم السلام والأمن في قبرص	26	1	—	27	26	—	—	26
الصندوق الاستثماري لتقديم المساعدة لضحايا حقوق الإنسان في كوسوفو	10	—	—	10	10	—	—	10
الصندوق الاستثماري لدعم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي عملاً بقرارات مجلس الأمن 2230 (2015) و 2378 (2017) و 2457 (2019)	1 062	169	624	607	1 366	—	304	1 062
الصندوق الاستثماري لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان	—	6 727	685	6 042	—	—	—	—
المجموع	117 862	40 933	40 830	117 965	114 321	42 562	39 021	117 862

(أ) تشمل مصروفات الصندوق الاستثماري لدعم إدارة عمليات السلام تحويل مبلغ قدره 0,010 مليون دولار إلى الصندوق الاستثماري لدعم إدارة الدعم العملياتي لتغطية تكاليف خدمات الدعم المشتركة.

أنشطة الصناديق الاستثمارية المتصلة بعمليات المحكمتين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق الاستثماري	2022				2021			
	صافي الأصول في بداية الفترة	الإيرادات	المصروفات	صافي الأصول في نهاية الفترة	صافي الأصول في بداية الفترة	الإيرادات	المصروفات	صافي الأصول في نهاية الفترة
الصندوق الاستثماري لدعم أنشطة الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين	1 122	(328)	1 296	(502)	940	1 424	1 242	1 122
المجموع	1 122	(328)	1 296	(502)	940	1 424	1 242	1 122

مؤسسة الأمم المتحدة

272 - أبرمت مؤسسة الأمم المتحدة، وهي مؤسسة لا تستهدف الربح أنشئت بموجب قوانين ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، اتفاقاً مع الأمم المتحدة في عام 1998 لمساعدة الأمم المتحدة ودعمها في تحقيق الأهداف والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وأكد اتفاق العلاقة، بصيغته المنقحة والمعدلة التي وُقعت في عام 2014، من جديد طبيعة العلاقة وشروط الشراكة والمركز المستقل للطرفين وشروط استخدام اسم "الأمم المتحدة"؛ ويحدد اتفاق العلاقة أيضاً دورَ وتكوين ومهام لجنة التنسيق المشتركة التي تعمل بوصفها المنتدى الرئيسي للاتصال والتنسيق الوثيقين بشأن الاستراتيجيات الكفيلة بدعم سياسات الأمم المتحدة وأهدافها وأنشطتها وقضاياها. وتشترك الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة في رئاسة اللجنة التي تجتمع مرتين في السنة. ويمكن الاطلاع على ملخص لاتفاق العلاقة عبر الرابط التالي: <https://unfoundation.org/who-we-are/our-financials/un-foundation-un-relationship>. وخلال عام 2022، قدمت مؤسسة الأمم المتحدة إلى صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية مساهمات يبلغ مجموعها 27,3 مليون دولار (2021: 11,6 مليون دولار). ويمكن الاطلاع على البيانات المالية المراجعة للمؤسسة على موقعها الشبكي (www.unfoundation.org).

الحسابات المستحقة القبض من عمليات حفظ السلام

273 - توجد لدى المنظمة حسابات مستحقة القبض بقيمة 37,4 مليون دولار (2021: 37,4 مليون دولار) و 10,0 ملايين دولار (2021: 10,0 ملايين دولار) مستحقة من عملية الأمم المتحدة في الكونغو وقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، على التوالي. وكانت هاتان البعثتان تعملان قبل إنشاء آلية التمويل الحالية لعمليات حفظ السلام، وقد أُغلقتا في 30 حزيران/يونيه 1964 و 30 حزيران/يونيه 1967، على التوالي. ويتوقف سداد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتلك الحسابات المستحقة الدفع على تحصيل الاشتراكات غير المدفوعة من الدول الأعضاء.

الملاحظة 33

عقود الإيجار والالتزامات

عقود الإيجار التمويلي

274 - تستأجر المنظمة معدات معينة من معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في إطار عقود إيجار تمويلي تجارية، وتحتفظ ببعض ترتيبات العقارات المتبرع بحق استخدامها التي تستوفي معايير عقود الإيجار التمويلي. وفي نهاية السنة، كانت الأصول المستأجرة بعقود إيجار تمويلي تجارية مستهلكة تماماً. وبلغ مجموع القيمة الدفترية لترتيبات حق الاستخدام المتبرّع به المستوفية لمعايير الاعتراف بالإيجار التمويلي 51,1 مليون دولار (2021: 55,6 مليون دولار). ويتعلق الجزء الأكبر من مبلغ حق الاستخدام المتبرّع به بحصة المساهمة في مركز فيينا الدولي بمبلغ 50,1 مليون دولار (2021: 54,4 مليون دولار)، ويتعلق المبلغ المتبقي بمركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمكتب دون الإقليمي لجنوب وجنوب غرب آسيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وكلاهما موجود في نيودلهي، ومكتبي إدارة التواصل العالمي/مركز الأمم المتحدة للإعلام في برازافيل وواغادوغو. وتتص اتفاقات حق الاستخدام المتبرّع به تلك على أن توفر الحكومات

المضيفة أماكن العمل للمنظمة مجاناً، لمدة تزيد على 35 عاماً، أو طوال مدة بقاء الأمم المتحدة في كل بلد من البلدان المعنية واستخدامها للأماكن موضوع الاتفاق للأغراض المتوخّاة. ونظراً لسعر الفائدة الإيجابي على السندات الاتحادية السويسرية التي تبلغ مدتها 30 عاماً في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، يتضمن بيان الأداء المالي إيرادات تمويل اسمية قدرها 15,8 مليون دولار (2021: 1,1 مليون دولار في تكاليف تمويل) تتعلق بترتيبات الإيجار التمويلي وما يرتبط بها من القروض الخاصة بالخطّة الاستراتيجية لحفظ التراث فيما يتعلق بالخطّة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وترد أدناه القيمة الدفترية الصافية في نهاية السنة لكل فئة من فئات الأصول.

صافي القيمة الدفترية لأصول عقود الإيجار التمويلي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

أماكن العمل المتبرّع بحق أماكن العمل الأخرى	المتبرّع بحق استخدامها المجموع	استخدامها: مركز فيينا الدولي	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
51 081	1 018	50 063	
55 569	1 217	54 352	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

275 - ولا توجد حدود دنيا لمدفوعات الإيجار التمويلي في المستقبل بموجب ترتيبات عقود الإيجار التمويلي التجارية غير القابلة للإلغاء.

عقود الإيجار التشغيلي

276 - أبرمت المنظمة عدة عقود إيجار تشغيلي لأراض ومكاتب وأماكن إقامة وآلات ومعدات. ورغم أن بعض هذه العقود تخضع لشروط تجارية، تتعلق بعض العقود الأخرى بالأماكن التي تقدمها الحكومات المضيفة إلى الأمم المتحدة على أساس مجاني أو برسوم رمزية. وفُدر مكافئ قيمة الإيجار واعترُف به باعتباره مصروفات، وعُرضت التبرعات العينية في بيان الأداء المالي باعتبارها من الإيرادات المتأتية من التبرعات. وبلغ مجموع مصروفات الإيجار التشغيلي خلال السنة 123,2 مليون دولار (2021: 114,1 مليون دولار). وترد أدناه الحدود الدنيا لمدفوعات الإيجار في المستقبل بموجب عقود الإيجار التشغيلي غير القابلة للإلغاء.

الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلي: الحدود الدنيا لمدفوعات الإيجار

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	
44 771	65 100	المستحقة في غضون أقل من سنة واحدة
98 714	121 967	المستحقة في غضون فترة تتراوح بين سنة واحدة و 5 سنوات
2 367	56 536	المستحقة بعد أكثر من 5 سنوات
145 852	243 603	مجموع الحدود الدنيا لالتزامات عقود الإيجار التشغيلي

277 - تتراوح مدة عقود الإيجار التشغيلي في العادة بين سنة واحدة وعشر سنوات، ويتضمن بعضها بنوداً تسمح بالتمديد بعد انتهاء المدة و/أو تسمح بإنهائها المبكر عن طريق إشعار المالك في غضون 30 أو 60 أو 90 يوماً. وتمثل المبالغ الالتزامات المستقبلية فيما يتعلق بالحد الأدنى لمدة العقد، مع مراعاة الزيادات في مدفوعات الإيجار وفقاً لشروط اتفاقات الإيجار. ولا يتضمن أي من اتفاقات الإيجارات والاتفاقات العقارية خياراً يتيح شراء العقار.

ترتيبات عقود الإيجار التي تكون فيها المنظمة هي الطرف المؤجّر

278 - تقوم المنظمة بتأجير أصول لأطراف أخرى من خلال عقود إيجار تشغيلي. ويرد أدناه بيان الحد الأدنى لقيمة متحصلات الإيجار المستقبلية المتصلة بهذه الترتيبات.

متحصلات عقود الإيجار التشغيلي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

في 31 كانون الأول/ في 31 كانون الأول/
ديسمبر 2022 ديسمبر 2021

9 372	9 907	المتحصلات المستحقة في غضون أقل من سنة واحدة
669	382	المتحصلات المستحقة في غضون فترة تتراوح بين سنة واحدة و 5 سنوات
—	—	المتحصلات المستحقة بعد أكثر من 5 سنوات
10 041	10 289	مجموع الحدود الدنيا لقيمة متحصلات الإيجار التشغيلي (من دون خصم)

279 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ مجموع الحدود الدنيا للمدفوعات المستقبلية للإيجار من الباطن المتوقع الحصول عليها في إطار عقود الإيجار من الباطن ما قدره 2,0 مليون دولار (2021: 2,9 مليون دولار).

الالتزامات التعاقدية

280 - في نهاية السنة، كانت الالتزامات المتصلة بتحويل الأموال إلى الجهات الشريكة المنفذة، وبالممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة والسلع والخدمات المتعاقد عليها ولكن غير المسلمة، على نحو ما يرد أدناه.

الالتزامات التعاقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022	في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021	
345 552	413 530	تحويل الأموال إلى الجهات الشريكة المنفذة
191 419	299 917	الممتلكات والمنشآت والمعدات
1 717	833	الأصول غير الملموسة
632 196	634 509	السلع والخدمات
1 170 884	1 348 789	مجموع الالتزامات التعاقدية المفتوحة

الملاحظة 34

الخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية

الخصوم الاحتمالية

281 - تتعرض المنظمة لمجموعة متنوعة من المطالبات التي تنشأ من وقت لآخر في المسار العادي لعملياتها. وتنقسم تلك المطالبات إلى ثلاث فئات رئيسية هي: المطالبات التجارية، والمطالبات المتصلة بإقامة العدل (القضايا التي يرفعها موظفو الأمم المتحدة الحاليون أو السابقون ضد الأمين العام)، وأي مطالبات أخرى.

282 - ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يُفصح عن الخصوم الاحتمالية في حالة المطالبات التي لم يُبت فيها ولا يمكن فيها قياس احتمالات نشوء التزام ولا قيمة التدفقات الخارجة المحتملة للموارد بدرجة كافية من الموثوقية. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، قُدِّرَت الخصوم الاحتمالية بمبلغ 40,7 مليون دولار (2021: 37,7 مليون دولار).

283 - ولم تنشأ أي خصوم احتمالية عن حصّة المنظمة في الكيانات الخاضعة للسيطرة المشتركة، أو عن الترتيبات المشتركة التي تتمتع المنظمة بتأثير كبير عليها.

الأصول الاحتمالية

284 - وفقاً للمعيار 19 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: المخصصات والخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية، تُفصح المنظمة عن الأصول الاحتمالية عندما يقع حدث معين ينشأ عنه احتمال حصول تدفق وارد لمنافع اقتصادية أو إمكانات خدمة إلى المنظمة، إلى جانب توفر معلومات كافية لتقييم احتمال حصول هذا التدفق الوارد. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت هناك أصول احتمالية بقيمة 0,2 مليون دولار (2020: 0,025 مليون دولار) ناشئة عن إجراءات قانونية اتخذتها المنظمة وعن حصصها في مشاريع مشتركة كان من المحتمل أن تُسفر عن دخول تدفقات اقتصادية كبيرة.

285 - ويُقدَّر مجموع مبلغ الإعلانات عن التبرعات والتبرعات الأخرى الموعود بها التي لم يُضَفَ عليها الطابع الرسمي بقبولها أو التي كانت تجري بخصوصها أنشطة لجمع الأموال حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 بمبلغ 133,0 مليون دولار (2021: 41,3 مليون دولار). ويشمل ذلك هبة عينية لاستحداث ونشر وتعهّد تطبيق برنامجي لتيسير التجوّل في مباني قصر الأمم في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

الملاحظة 35

الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

286 - لم تطرأ، في الفترة الواقعة بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ الإذن بإصدارها، أحداث جوهرية، مؤاتية أو غير مؤاتية، قد يكون من شأنها التأثير جوهرياً على تلك البيانات.

